

حَاشِيَةٌ  
على  
شرح الفناكهى لقطر الندى  
تأليف

يَسَّ بن زَيْن الدِّينِ الحُصَيْنِ الشَّافِعِى  
[المتوفى سنة ١٠٦١ هـ]

وَبَاعِلَى الصَّخَافِى

مُجِيبُ النَّدَا إِلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

لَاخِذِينَ الْجَمَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلَى الْفَاكِهِى

---

الجزء الثانى

---

الطبعة الثانية

١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م

---





« تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ »

( حديث شريف )

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ باب ]

في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر

( النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع ) من حيث العمل :  
أحدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما حمل على ليس وأفعال المقاربة :  
والثاني حكمه وهو إن وأخواتها وما حمل على إن .  
والثالث ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها :  
وسميت نواسخ لإزالتها حكم المبتدأ والخبر أخذاً من النسخ وهو لغة الإزالة وبدأ بالنوع الأول غير متعرض  
لأفعال المقاربة :

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب النواسخ

جمع ناسخ لأن فاعلا وصفا لغير عاقل يطرد جمعه على فواعل بخلافه وصفا لعاقل ، ولفظ باب يقرأ بالضم والتنوين ، ويجوز ترك التنوين على الإضافة ، ولا يرد أن الباب ليس مما يضاف للجمله لأن المراد من الجملة هنا أفعالها ، ويجوز الوقف على سبيل التعداد ( قوله من حيث العمل ) وأما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان ( قوله وأخواتها ) أى التى جرت عاداتها بذكرها مع كان فى ترجمة واحدة ولذا احتاج إلى قوله وما حمل الخ ، وإن كان ذلك من الأخوات فى العمل الخاص وهو رفع الاسم ونصب الخبر وقس ما بعده عليه ، وبجرد اختصاص ما حمل بأحكام

ثم اعلم أن كان وأخواتها على ثلاثة أقسام :  
أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية ( كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار  
وليس ) وفي معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وحار وراح ونحوه .  
الثاني ما يعمل بشرط تقدم نفي أو نهى أو دعاء ( و ) هو أربعة ( مازال ) ماضى يزال لا ماضى يزيل

لا يقتضى العطف على الأخوات لأن ما ذكر في هذا الباب مختلف الأحكام كما لا يخفى ( قوله على ثلاثة أقسام ) أى  
صادقة عليها ولو أسقط على كان أخصر وأظهر ( قوله ما يعمل هذا العمل من غير شرط ) أى مما سياتى في تقديم  
النفي وشبهه وما المصدرية الظرفية فلا ينافى ماسياتى من الشروط العامة لأفعال هذا الباب والخاصة ببعض منها  
( قوله وفي معنى صار آض الخ ) كقوله :

ربيتك حتى إذا تمعددا وآض نهذا كالحصان أجردا

وقوله :

« ويرجعن من دارين بجر الحقائق »

وقوله :

وكان مضى من هديت برشده فله مغو عاد بالرشد آمرا

وقوله :

إن العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات

وقوله :

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وقولك : راح عبد الله منطلقا : وقوله « لعل منايانا تحولن أبؤسا » ومن النحويين من منع ذلك في آض وعاد  
محتجا بأنهما فعلا تامين يتعديان بإلى والمنصوب بعدهما حال : ورد بأن المنصوب ورد معرفة كقولهم تعد  
فيكم جزر الجزور رماحنا إلا أن يكون التقدير مثل جزر الجزور وما كان من المعرفة على معنى مثل فقد تجمله  
العرب حالا في الشعر ، وكون راح بمعنى صار أو وقع فعله في وقت الرواح هو ما عليه جمع ، وألحقوا بأفعال  
الباب غدا بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله في وقت الغداة ، واستشهدوا بقوله صلى الله عليه وسلم « تغدو خماسا  
وتروح بظانا » ومنع الجمهور إلحاقه بصار وقالوا المنصوب حال إذ لا يوجد إلا نكرة ، وألحق أيضا أفعال آخر  
مذكورة في المطولات منها قعد في قعدت كأنها حربة : وجاء في قولهم ماجأت حاجتك وحاجتك يروى بالرفع  
فما استغفامية في محل نصب على أنها خبر قدم لأجل الاستفهام ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ، ويروى  
بالنصب على أنها خبر جاءت واسمها ضمير ما وصح تأنيته للإخبار عنه بالحاجة مثل من كانت أمك :

وهو مقتضى كلام ابن الحاجب أنه لا يقتصر على هذا التركيب مجيء جاء بمعنى صار فإنه قال : الأولى في جاء  
البر قفيزين أن يكون قفيزين خبرا لأن الحال فضلة والمعنى على الصيرورة والخبر محط الفائدة ، ونظر فيه تلميذه  
إذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد أن لم يكن عليها بل القصد أنه جاء مفصلا وجعل انتقاله من الجهل إلى العلم  
مجيئا إلى العالم بمجيئه قفيزين ، وهذا بيان لوجه صحة إطلاق المحيى على القفيزين ( قوله بشرط تقدم نفي الخ ) إنما  
اشتراط فيها تقدم ما ذكر لأنها بمعنى النفي فلما دخل عليها النفي انقلبت إثباتا ، فعنى مازال زيد قائما هو قائم فيما  
مضى والدليل على انقلابه أنه لا يجوز مازال زيد إلا قائما كما يجوز ما كان زيد إلا قائما ( قوله مازال الخ ) أى  
ما تصرف منها : أى المواد وهو مادة أربعة ، فاندفع أن المذكورات أفعال ماضية والنهى لا يدخل على الماضى  
( قوله ماضى يزال ) زال هذه رواية العين وهى فعل بكسر العين يفعل بفتحها كخاف يخاف ( قوله لا ماضى  
يزيل ) بفتح الياء وكان عليه أن يقول لا ماضى يزيل بمعنى ماز ، لأن الكسائى والفراء حكيا لزال الناقصة مضارعا  
آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص ، ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز ألينة كما ترك هنا الاحتراز

ولا يزول فإنهما تامان : الأول منهما متعدد إلى واحد ومصدره الزيل : والثاني قاصر ومصدره الزوال ( وماقئ )  
وما انفك وما برح ) وهذه الأربعة معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفي نحو - ولا يزالون مختلفين ، لن نبرح عليه  
عاكفين - ومنه - تالله تفتؤ - وقوله : . فقلت يمين الله أبرح قاعدا . إذا الأصل لا تفتؤ ولا أبرح :  
ومثال النهى قوله : صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنتسيانه ضلال مبين  
والدعاء قوله : . ولا زال منها لا يجر عائك القطر . وقيد في الارتشاف بلا خاصة كما في البيت :  
والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ( ما ) المصدرية الظرفية وهو ( دام ) لا غير كأعط مادمت  
مصيبا درهما : أى مدة دوامك مصيبا ، وسميت ماهذه مصدرية ظرفية لأنها تقدر بالمصدر والظرف فلو لم يتقدم مهابا

في بقية الأفعال عنها إذا وردت تامة وأخر ذلك لما بعد هذا ( قوله متعدد إلى واحد ) ومعناه ماز : أى ميز ( قوله  
ومصدره الزيل ) بفتح الزاى لأنه من باب ضرب ، ولم يذكر لزال التى من هذا الباب مصدرا لأنه لا مصدر لها  
ولا أمر ( بقوله والثاني قاصر ) وزنه فعل بفتح العين أيضا لأنه من باب نصر ينصر ومعناه الانتقال ، ولا يخفى  
أن الانتقال معنى زال ماضى يزال : وأما قولهم معناه الاستمرار فهو معنى مازال بواسطة النفي الداخل عليها إذ  
نفي النفي يستترزم الإثبات ، أى استمر ثبوت الخبر ، وإنما صارت الأولى تامة والثانية ناقصة لأن الأولى قصد فيها  
نفي انتقال النسبة التى هى مضمون الجملة بعدها فلا بد من ذكر الجملة ؛ والثانية قصد فيها نفي الانتقال عن المفرد  
كزيد مثلا في قولك مازال زيد فكانت تامة ، أى مستغنية بمرفوعها ( قوله ومصدره الزوال ) أى الانتقال  
( قوله وهذه الأربعة معانيها متفقة ) لأنها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلا منذ قبله : أى من زمان كان للفاعل  
قابلية الانصاف بالخبر عرفا ( قوله ومنه تالله تفتؤ ) أى لا وائس منه قوله . فلا وأبى دهمى زالت عزيزة . أى لازالت  
لأن الحذف لم يسمع إلا من مضارعاتها بل هذا من الفصل بين لا والفعل بالجملة القسمية وإن كان خلاف الأولى :  
قال الرضى : والأولى أن لا يفصل بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وإن جاز في غير هذه الأفعال نحو : لا اليوم  
جنتى ولا أمس ، وذلك لتركب حرف النفي معها لإفادة الإثبات ( قوله إذ الأصل لا تفتؤ الخ ) إنما جاز حذف  
لا لعدم اللبس إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها ، ولأنه لو كان إثباتا لم يكن بد من اللام والذون ،  
والحذف في جواب القسم كثير لأنه ثابت في غير هذه الأفعال نحو : والله أقوم : أى لا أقوم فكيف بها ( قوله  
فقلت يمين الله ... الخ ) صدر بيت لأمرى القيس عجزه . ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى . ويمين الله مبتدا  
خبره محذوف : أى على ، ويجوز النصب لأن الحرف لما حذف وصل فعل القسم بنفسه إلى المقسم به ثم حذف ،  
واليمين القسم والجمع أيمن والأوصال المفاصل ولا أبرح جواب القسم وجواب أو محذوف لدلالة ما قبله عليه ،  
والتقدير ولو قطعوا رأسى لا أبرح ( قوله ولا زال منها لا يجر عائك القطر ) عجز بيت : لذى الرمة صدره :  
. ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى . ومنها : أى سائلا بشدة خبرها مقدم والقطر اسمها مؤخر ، والجراء  
تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا ( قوله وقيد الخ ) أى بناء على أن لن لا ترد للدعاء ( قوله كأعط  
مادمت الخ ) محل مادمت مصيبا نصب ، لأن مع صلته نائب عن ظرف الزمان فاستحقت إعرابه كما يصرح به كلام  
المغنى فإنه قال : والزمانية نحو - مادمت حيا - أى مدة دواى حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلته كما جاء  
في المصدر الصريح نحو : جنتك صلاة العصر ، ثم قال : وإنما عدت عن قولهم ظرفية إلى قولى زمانية ليشمل  
نحو : كلما أضاء لهم مشوا فيه - فإن الزمان المقدر هنا مخفوض : أى كل وقت إضاءة والمخفوض لا يسمى  
ظرفا انتهى .

أو كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل ، وإن ولى مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد صحيحاً أى من دوامه صحيحاً ، ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى - مادامت السموات والأرض - إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية :  
واتفق النحاة على أن كان وأخواتها أفعال إلا ليس فإن الفارسي ومن تبعه يذهب إلى حرفيتها ، والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة بها كما تقدم ( فيرفعن ) هذه الأفعال وكذا ما تصرف منها ( المبتدأ ) تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى ( اسماً لمن ) حقيقة وفاعلاً مجازاً ( وينصب خبره ) تشبيهاً بالمفعول ،

والحاصل أن المصدر المؤول ينوب عن اسم الزمان فإن كان مستحقاً للنصب على الظرفية خلفه فيها أو خفض بالإضافة فكذلك ، ولنبية ما هذه عن الظرف افتقر الكلام إلى عامل فيها تتم به الجملة لأن الظرف فضلة ، ومن هنا امتنع أن تقول ابتداء ما دام زيد مقبلاً لأنه عند التأويل لا يكون للظرف عامل ( قوله لم تعمل ) أى العمل المذكور فلا ينافي أنها ترفع الفاعل ( قوله - ما دامت السموات والأرض - ) أى بقيت . وقد يقال إن دام في الآية تامة ، وسيأتى أن غير دام مالم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تاماً أيضاً ( قوله فإن الفارسي ومن تبعه يذهب النخ ) هو نظير زيد وعمرو قائم فسقط ما قيل الأولى يذهبان وأنه بتأويل كل ( قوله هذه الأفعال ) لو قال أى هذه الأفعال كان أولى ( قوله وكذا ما تصرف منها ) التصرف هنا وفى قولهم المصدر مايجى ثالثاً في تصريح الفعل عبارة عن تحويل الفعل إلى أمثلة أخرى من المصدر وغيره أما على طريقة الكوفيين أو بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر ، وهى في التصريف ثلاثة أقسام مالا يتصرف بحال وهو ليس اتفاقاً ودام عند الفراء ومن تبعه ، والتصرف المراد هنا أن تثبت بقية المشتقات عاملة ذلك العمل فلا إشكال في الحكم بأن دام غير متصرف مع ثبوت يدوم ودائم والدوام وغيرها ، خلافاً للثاني حيث استشكل ذلك وقال : تخلف العمل لا يوجب تخلف التصرف لأن أفعال التفضيل من المتعدى مشتق منه وإن لم يعمل عمله اه : على أن لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها كما ذكر فتدبر : وما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواتها فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقيا ، ولينظر إذا قيل ما منفك عمرو قائماً مثلاً فننك مبتدأ لأنه وصفت معتمد وعمرو اسمه وقائماً خبره ، لكنه يحتاج لما يغنى عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط ؟ ويشكل الأول بأنه يلزم أن يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع ، ويشكل الثاني بأن الفائدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتأمل ، وكذا في قولك ما كائن زيد قائماً فكائن مبتدأ والمغنى عن الخبر ماذا ( قوله وفاعلاً مجازاً ) لشبهه به ، وتسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى ، إذ المرفوع ليس اسماً لها حقيقة وإنما اصلطحوها على تسميته بذلك ، وكذا المنصوب ليس خبراً لها حقيقة وإنما هو خبر لاسمها حقيقة ، فلا حاجة إلى تقدير مضاف : أى خبر اسمها. واندفع بذلك ما قيل من أن المرفوع ليس اسمها وإنما هو اسم للذى وضع له ه

واعلم أن دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لأن الأفعال حقها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل فإن ذلك للحروف ، ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها إلى الجمل ورفعوا بها ونصبوا وكان القياس أن لا تعمل لأنها ليست بأفعال حقيقة وإنما دخلت لتدل على تقييد الخبر بالزمان الذى ثبت له فأشبهت بذلك الحروف : فإذا قلت كان زيد قائماً فهو فى قوة أمس زيد قائم ، وإذا قلت يكون زيد قائماً فهو فى قوة غداً زيد قائم إلا أنه لما جى بها لتقرير المبتدأ على صفة وهى الخبر أعمالوها فى الجزئين ، وجوز الجمع ورفع

ويسمى (خبراً لمن) حقيقة ومفعولاً مجازاً ، لكن يشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه أن لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية وأن لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه أو لمصاحب لفظي أم معنوي (نحو - وكان ربك قدبراً -) وأما قوله : • وكوني بالمكارم ذكريني • فنادر لعله استغنى عن ذكر هذه الشروط إحالة على المثال فإنه جامع لها :

الاسمين بعد كان وأنكره القراء ورد بالسمع قال :

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ثم اختلفوا في توجيه ذلك ، والجمهور على أن في كان ضمير الشأن اسمها والجملة في موضع نصب على الخبر وقبل كان ملغاة لا عمل لها (قوله أن لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية) فإن أخبر عنه بها لم تدخل عليه فلا يقال كان زيد اضربه أو لانتنه أو غفر الله له لمنافاة الجملة المذكورة لهذه الأفعال لما عرف من معناها : وبين ذلك الرضى بما ينبغي مراجعته ، وقضية كلامه أن الطلب قسم للإنشاء والصحيح أنه قسم منه كما مر وأما إذا كان الخبر مفرداً مشتملاً على ماله صدر الكلام جاز إذ لم تصدر هذه الأفعال بما لأن ذلك المفرد يجب تقديمه كما سيأتي نحو : أين تكن أكن وأين كنت (قوله وأن لا يلزم التصدير) فما لزم التصدير كاسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها والمقرون بلام الابتداء وكذا كم الخبرية على الصحيح لا تدخل عليه ، وإنما لم يجوز أن يكون الاسم ممسأً له الصدر ويذكر مقدماً كما جاز في الخبر مفرداً طلبياً لأن الاسم يمنع تقديمه كما يمنع تقديم الفاعل لالتباسه بالمبتدأ بخلاف الخبر (قوله ولا الحذف) فما لزم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع نحو : الحمد لله أهل الحمد برفع أهل لا تدخل عليه (قوله ولا عدم التصرف) أي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بأن يصغر ويثني ويجمع ، وهذا هو المراد هنا لا التصرف المذكور في الظروف والمصادر وهو عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الإعراب كما ترجمه جماعة لئلا يلزم التكرار بما بعد هذا الشرط. وعلى الرضى اشتراط ذلك بأن الاسم الجامد مشبه للحرف والناسخ لا يدخل على الحرف فكذا ما أشبهه ونظر فيه لما يلزم من أن من وما الموصولتين لا تدخل عليهما هذه النواسخ ، وبطلانه مقطوع به ، ومن ذلك : أيمن الله في القسم ، وطوبى للمؤمن وويل للكافر ، وما التعجبية (قوله سواء كانت لنفسه) نحو قولهم أقل رجل يقول ذلك إلا زيد ، وقولهم نولك أن تفعل كذا كما مثل به ابن مالك : ورده أبو حيان بقول النابغة • فلم تك نولكم أن تشقوني • بضم أوله مضارع أشقذ بهمزة فشين فقفاف فذال معجمة : أي طرده ونازعه ابن هشام :

هذا ، واعترض على المثالين بأنهما بما امتنع لما منع معنوي لأنهم أقاموهما مقام ما لا تدخل عليه النواسخ ، لأن الأول بمعنى ما يقول ذلك رجل والثاني بمعنى ينبغي لك أن تفعل (قوله أم لمصاحب لفظي) مثله ابن قاسم بما بعد لولا الامتناعية وإذا الفجائية وفيه نظر ، إذ لا يمنع في لولا زيد سالم هلك أن يقال لولا كون زيد سالمًا فلعل المراد امتناع دخول الناسخ الفعلي (قوله أم معنوي) نحو : ما أحسن زيدا والله درك : ومثل ابن مالك لذلك بقولهم الكلاب على البقر : وقد يعترض بقولهم الكلاب بالنصب بتقدير ارسل فأين لزوم الابتدائية إلا أن يريد أنه إذا وقع لزوم الابتدائية :

واعلم أن شرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفي بما زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره مفرداً طلبياً لأن له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها وقد مررت الإشارة إليه ، وسيأتي أن شرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها أن لا يكون خبره فعلاً ماضياً وبنين ما يتعلق به (قوله وكوني الخ) صدر بيت عجزه : • وهلى دل ماجدة صناع • (قوله فنادر) ومع لدوره هو مؤول بالخبر مثل - فليمدد له الرحمن مدا -

وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه ، والصحيح الأول بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضميراً نحو : وكانوا هم الظالمين ، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله ويلزم على مقابله أن تكون هذه الأفعال ناصبة لرافعة وهذا لا يعهد في الأفعال . والأصل تأخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدأ :  
( وقد يتوسط الخبر ) بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الأصح ، ثم تارة يكون التوسط جائزاً نحو - وكان حقاً علينا نصر المؤمنين - وقوله : . فليس سواء عالم وجهول . وتارة يكون واجباً نحو : يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ، فلا يجوز حينئذ تقدم الخبر على الناسخ لأجل الحرف المصدرى ولا تأخيره عن الاسم لأجل الضمير :

أى كوني تذكرني ( قوله وهذا لا يعهد في الأفعال ) وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول كما ذكر في باب الفاعل فشاذا لا يرد نقضاً ( قوله كما في باب المبتدأ ) أى الخبر الذى في باب المبتدأ فإن الأصل فيه التأخير ( قوله وقد يتوسط الخ ) أى يدخل بينهما فلفظ التوسط مجرد عن بعض معناه والمراد به مجرد الدخول ويتوسط يحتمل الزمان والمكان ، وخصه بالمكاني قوله بين الاسم والفعل والأعذب يدخل والتعبير بالفعل ذكره غيره ، وانظر هل هو لأن الحكم يختص به أو لأنه الأصل وغيره مثله ( قوله على الأصح ) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة هو مذهب البصريين ، ومنعه الكوفيون في الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه وابن معطى في دام وبعضهم في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ، ولم يظفر به من حكي الإجماع على الجواز فيها كابن مالك ولا فرق في الجملة بين الاسمية والفعلية ولا بين الفعلية التي فعلها رافع للضمير الاسم أو لا خلافاً لمن منع مطلقاً ولمن منع إذا كان رافعاً للضمير الاسم نحو : كان زيد يقوم . وصححه ابن عصفور قال : لأن الذى استقر في باب كان أنك ، إذا حذفها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ، ولو أسقطها فيما ذكر على أن يقوم خبراً مقدماً لم يرجعاً إلى ذلك ( قوله فليس سواء عالم وجهول ) عجز بيت للسموع صدره :

• سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم • والشاهد فيه ظاهر ( قوله لأن الحرف المصدرى لا يجوز أن يليه معمول الصلة ) هذا وقع في كلام جماعة منهم الشهاب القاسمي ، والحق كما بيناه في [ حاشية المختصر ] عند قوله في الدياتجة وعلم من البيان ما لم يعلم أن الممتنع تقديم الصلة أو شئ من أجزائها على الموصول ، وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز ومنه تقديم معمول الصلة على العامل وإيلاؤه الحرف المصدرى ( قوله وتارة يكون واجباً ) من ذلك إذا كان المقصود حصر الخبر في الاسم نحو ليس قائماً إلا زيد ، وهذا واضح في ليس لأن خبرها لا يتقدم عليها وانظر لو كان الناسخ غير هانحو : ما كان قائماً إلا زيد هل يجوز تقديم الخبر على الناسخ وتأخيره عن ما يقال ما قائماً كان إلا زيد أو يفرق بين ما يشترط في عمله تقدم الثاني وبين غيره ؟ صرح في الأوضح في غير مسألة الحصر بالجواز مطلقاً ، والظاهر جريانه فيها : وصرح الرضى بالاتفاق على المنع فيما اشترط لعمله تقدم نقي ، وعمله بأن النافي نزل معه منزلة الجزء وأما تقديمه على النافي فغير جائز لما يأتي ، ومن ذلك إذا كان الخبر ضمير وصل نحو : كأنه زيد كما في النكت : ونقله المصنف عن المعرب ورده بأن الفصل هنا جائز اتفاقاً بخلاف ضربه زيد ( قوله نحو يعجبني الخ ) مثله آتيك مادام في الدار صاحبها كما مثل به ابن الناظم لأن ماصدرية فيجوز فيه تعليل الشارح ( قوله لأجل الحرف المصدرى ) شامل لتقديم الخبر الذى هو في الدار على الناسخ دون الحرف المصدرى الذى هو أن وعليهما جميعاً ، لأن الحرف المصدرى لا يجوز أن يليه معمول الصلة لشدة امتزاجه بصلته ولا أن يتقدم عليه لأن الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله ( قوله لأجل الضمير ) لأنه لو قيل كان يعجبني أن يكون صاحبها



قال الدماميني : وأما تمثيلهم في هذا المقام بنحو : كان في الدار صاحبها فليس بصحيح إذ ليس ثم ما يوجب التوسط إذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعاً لمانع كحصر الخبر نحو - وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية - وكخفاء إعرابها نحو : كان موسى صديق ، وكأخر مرفوع الخبر نحو : كان زيد حسناً وجهه ، إذ لو قدم وقيل كان حسناً زيد وجهه أو حسناً كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالأجنبي :

( وقد يتقدم ) الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الأصح بدليل - أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون - فإن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل - فأما اليتيم فلا تقهر - وجوازهم نحو زيدا لم أضرب وعمراً لن أضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن ، والأولى أن يستشهد ببيت العروض وهو قوله :

اعلموا أني لكم حافظ شاهدا ما كنت أو غائبا

وقد يجب التقديم كأن يكون له صدر الكلام نحو : أيا كان زيد ، وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ، ولا يستثنى من هذه الأفعال ( إلا خبر ليس ) فإنه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح قياساً على عسى ونعم بجامع الجمود ، وما احتج به الحيز من قوله تعالى - ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم - لا حجة فيه لجواز أن يكون يوم منصوباً بفعل مقدر : أي يعرفون لا بالخبر أو أنه ظرف والظرف يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره ، ولذلك جاز ما عندك زيد ذاهباً ولم يجر ما طعامك زيد آكلًا ، لكن هذا يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها إذا كان

في الدار لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ( قوله فليس بصحيح ) إذ ليس ثم ما يوجب التوسط إذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع . وجوابه أنهم أرادوا بوجوب التوسط الوجوب الإضافي : أي بالنسبة للتأخير لا مطلق الوجوب أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العامل ( قوله كحصر الخبر ) لأن المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور ولو كان المحصر بآله

فإن قيل : ما المانع من تقديم الخبر مع إلا في هذه الحالة على الفعل الناسخ بأن يقال إلا قائماً لم يكن زيد : قلت : لا ممتنع تصدير إلا ( قوله وكخفاء إعرابها ) لخوف التباس الاسم بالخبر ( قوله وكأخر مرفوع الخبر ) أما تأخير المنصوب نحو آكلًا كان زيد طعامك فلا يمتنع تقديمه لكن يقبح ما لم يكن ظرفاً نحو : مسافراً كان زيد اليوم ، وراغباً كان زيد فيك وإلا فلا قبح ( قوله على الأصح ) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة وجميع ما مر في التوسط يجيء هنا ، وما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة الآية التي استدلل بها الشارح ( قوله كذا قيل ) قاله ابن مالك في شرح التسهيل تبعاً للفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وابن مالك وإن أطلق القاعدة مراده أن ذلك هو الأغلب بدليل أنه صرح بذلك في شرح الكافية فقال : وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالباً . واحترز بقوله غالباً عما ذكره الشارح في بيان عدم اللزوم ( قوله بدليل فأما اليتيم فلا تقهر ) لأنه تقدم المعمول الفعل مع عدم جواز تقدمه لأن أما لا يليها فعل ( قوله وجوازهم زيدا لم أضرب ) إنما امتنع تقديم أضرب لأنه معمول لعامل ضعيف وجاز تقديم زيدا لأنه معمول لعامل قوى ، ولا يصلح هذا جواباً عن اللزوم كما لا يخفى ( قوله كأن يكون له صدر الكلام ) أي ما لم يصدّر الناسخ بما كما مر ( قوله مما مر ) أي في وجوب التوسط من هذه الأفعال ؛ أي من خبر هذه الأفعال ( قوله لجواز أن يكون الخ ) ولجواز أن لا يكون يوم منصوباً بل مبنيًا على الفتح لإضافته إلى الفعل وهو مرفوع المحل على الابتداء وليس مصروفاً خبره كما قاله ابن الأنباري : ويحتاج على هذا إلى تقدير العائد وأن يكون ظرفاً لليس لمافيه من معنى النفي كما قاله الدماميني

ظرفا وقد أطلقوا منعه :

(و) إلا خبر (دام) فإنه لا يجوز تقديمه عليها مع «ما» باتفاق ، لأن معمول صلة الحرف المصدرى لا يقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ، وظاهر كلام الألفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضا :

قال المرادى : وفيه نظر ، لأن المنع مهمل بعلمين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ، ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيوجبني أن تكون عالما ، وإذا نقي الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على مادام

تبعا للرضى (قوله وقد أطلقوا منعه) قال شيخنا : ليس الأمر كذلك بدليل قوله فيما سبق إلا خبر ليس فإنه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح فقد حكى فيه الخلاف وأمره مشهور ، اللهم إلا أن يقال مراده أن المصححين لعدم الجواز في الخبر يجوزون تقديم معموله إذا كان ظرفا بناء على صحة تلك القاعدة ، وهي أنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات مالا يتوسع في غيرها فلعل هذا من جملة ما توسع فيه الآية ، ألا ترى أنهم يقولون إن بك زيدا مأخوذ وإن غدا أخاك راحل ، فيقدم الظرف والمجرور وهما معمولا الخبر على الاسم مع أن الخبر لا يجوز تقديمه ألينة عندهم لا فرق في ذلك بين الجار والمجرور وغيره لأن من جملة أدلة المانع من تقديمه أن ليس أشبهت أختها ما ومالا يتقدم خبرها عليها مطلقا ، وأما تلك القاعدة وهي أن تقديم الم معمول لا يجوز إلا حيث يتقدم العامل فهي منازع فيها ولا يقول بها القائل بعدم تقديم خبر ليس كابن مالك ، والجواب عنها بما ذكر إنما هو بعد التسليم على وجه الاحتمال كما قرره الشاطبي بمالا مزيد عليه (قوله بعلمين) هما عدم تصرف دام ولزوم الفصل (قوله وكل منهما الخ) بدليل اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها . وأجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية . وقد يقال اختلافهم في ليس لا يتنافى الاتفاق في دام لمدر ك يخصها ، وأيضاً لا يلزم من الاختلاف في الفصل المذكور في الجملة الاختلاف فيه هنا . وقد يقال أيضاً لعله لم يعتد بالخلاف أو بنقله :

هذا ، وفي شرح التوضيح عند قوله إلا خبر دام اتفاقا مانصه . فلا يجوز تقديمه على مادام اتفاقا لأن معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ، ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب إن قلنا إن الحرف المصدرى لا يفصل من صلته بمعمولها ، وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور : فإن قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن لا يجري فيه الخلاف الذي في ليس ، وإن قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعاً قاله الموضح في حواشيه :

قال شيخنا : ومن ذلك يعلم أن تشبيه الشارح هنا الفعل المنقى بما دام مع قوله لا توسطه لا يخلو عن إجمال وإيهام فليتأمل في تفصيله وتحريره (قوله وإذا نقي الفعل بما الخ) هذا مذهب البصريين والفراء ولا فرق في ذلك بين أن يكون مادخلت عليه يشترط في عمله تقدم النقي أولا ، ويترتب على هذا امتناع كون الخبر اسم استفهام لأن له الصدر ولا يمكن تصدره لفوات تصدر ما قال شيخنا ، وهل يمكن توسطه ؟ الظاهر لا ، لأنه بالتوسط نفوت صدارته ، وعموم قول الشارح لا توسطه يقتضى خلافا . ولكن في الرضى ما يخالفه فينبغي تقييده وخرج بما غيرها كـلم ولن ولا وإن وجرى عليه السيوطى :

وقال المرادى : ينبغي أن تكون إن كما لأن لها الصدر بدليل أنها تعلق نحو - وتظنون إن لبثتم إلا قليلا - وأطلق ابن مالك أن لا تعلق فالقياس أنها كما عنده . وفي المعنى في بحث إذا أن مالها الصدر مطلقا بإجماع البصريين :



لأن ما لها صدر الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان زيد ،  
واعلم أن خبر هذه الأفعال كخبر المبتدأ في جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط ، وله مع الاسم  
حالات فإن كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب أولا مطلقا ، فإن علمهما وجهل انتساب أحدهما إلى الآخر  
فالاسم هو الأعرف على المختار

واختلفوا في لافقيل لها المصدر مطلقا ، وقيل ليس لها المصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول نحو : إن لا تنقم أقم ،  
وجاء بلا زاد ، وقيل إن وقعت في صدر جواب القسم فلها المصدر لحلها محل أدوات المصدر وإلا فلا ، هو  
الصحيح ( قوله لا توسطه بينها وبين الفعل ) أى بين ما والفعل ، ومنعه بعضهم والصحيح الجواز وحينئذ فالتشبيه  
بعدم إنما هو في التقديم في الجملة فافهم . ثم لا فرق في الفعل بين أن يكون الفعل شرط في عمله تقدم النفي أولا  
كما في منع التقدم فيجوز التوسط في مازال نحو : ما قائما زال زيد كما في التصريح .

وقال الشاطبي : وأما ما كان النفي من شرطه دخوله في هذا الباب فالجواز فيه غير مسلم ،  
قال شيخنا : ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف النفي ، لأنه لما تلازما صارا كالشيء الواحد انتهى ؛  
وهذا ليس خاصا بما وحدها بل عام في سائر حروف النفي فلا يصح أن يقال : لا قائما يزال زيد ، وما خارجا  
انفك عمرو انتهى المراد نقله بحروفه ( قوله في جواز تعدده الخ ) أى لا في حذفه فإنه لا يجوز حذفه ولا حذف  
الاسم لا اختصارا ولا اقتصارا كما نقله أبو حيان عن أصحابنا ، أما الاسم فلا يشبه الفاعل وأما الخبر فلا يشبه  
عندهم عوضا من المصدر لأنه في معناه ، إذ القيام مثلا كون من أكو ان زيد والأعواض لا يجوز حذفها . قالوا :  
وقد تحذف في الضرورة ، ومن النحويين من أجاز حذفه اختصارا ، وفصل ابن مالك فتنه في الجميع إلا ليس  
إذ كان اسمها نكرة عامة فيحذف خبرها اختصارا ولو بلا قرينة تشبيها بلا ، ولا يشكل على منع حذف الخبر  
ما قالوه في - إن خيرا فخير - لأنه مخصوص بذلك أو يحذف الخبر وحده إذ رب شيء يجوز تبعا ولا يجوز وحده ،  
ويخالف خبر كان خبر المبتدأ في اقترانه بالواو إذا كان جملة تشبيها بالجملة الحالية نحو : فأمسى وهو عريان  
( قوله حالات ) أى ثلاث ( قوله مطلقا ) أى سواء كان أعرف أولا ( قوله فإن علمهما الخ ) فيه إشارة إلى أن  
كون المبتدأ والخبر معاومين لا يتأني كون الكلام مفيدا ، لأن العلم بهما لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر  
لأن السامع علم أمرين لكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج فاستفاد أنهما متحدان في الوجود الخارجى بحسب  
الذات ( قوله فالاسم هو الأعرف على المختار ) أى وجعل الاسم غير الأعرف ضعيفا كما يصرح بذلك قول المغني :  
واعلم أنهم حكموا لأن وإن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك  
فلهذا قرأت السبعة - ما كان حجتهم إلا أن قالوا - فما كان جواب قومه إلا أن قالوا - والرفع ضعيف كضعف  
الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف انتهى : وبين هذا وما أجازاه ابن مالك من الإخبار بالمعرفة عن النكرة  
المحضة في باب النواسخ كما سيأتي بون عظيم : ويؤيد كلام ابن مالك قوله تعالى - فإن حسبك الله - ومقابل  
المختار التخيير كما واستويا تعريفا ، وتقييده في المغني بأن وإن اتفاق لا للاحتراز بدليل إطلاقه في الجهة السادسة  
من الباب الخامس أن الحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصه بأن وإن :  
وقد يقال فرق بين مطلق التعريف وكونه في حكم الضمير كما لا يخفى ، وقوله بمصدر معرف يقتضى أنهما لو كانا  
مقولين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما إذا قيل أعجبنى ماضع رجل حسن ، ولك  
على هذا أن تجعل الصفة للمصدر المقدر : أى صنع رجل حسن إلا أن يقال لا يازم من عدم ثبوت مرتبة الضمير  
لهما جواز وصفهما لأن امتناع الوصف أعم من مرتبة الضمير :

مالم يكن الآخر اسم إشارة اتصل به ها التنبيه، فإن لم يكن أحدهما أعرف فالتخير، وكذا إن كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ، وإن كان لأحدهما فقط فهو الاسم وإن اختلفا تنكيراً وتعريفاً ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ولا يعكس إلا في الضرورة. وجوزه ابن مالك اختياراً بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة، ومن وروده قوله . يكون مزاجها غسل وماء .  
(وتختص الخمسة الأول) وهي كان وظل وما بينهما (بمرادفة صار) الدالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى إما باعتبار العوارض أو الحقائق فيصير المعنى واحداً نحو:

هذا، وأورد أن كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكم اسم لا يوصف وليس بتلك المنزلة : وأجيب بأنه جاز أن يكون في ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة الضمير لأن عدم المانع ليس جزءاً من المقتضى ولا شرطاً في وجوده : واقتضى كلامه أن المصدر المقدّر مما ذكر المعرف بالإضافة سواء أضيف إلى ضمير أو غيره بمثابة الضمير، ولم يتقل عن أحد من الأئمة ما يخالفه والامام ابن هشام ثقة يقبل منه ما يقول إذا لم يخاف المنقول، وليس في كلامه ما يقتضي أن المضاف إلى ذى الأداة إذا كان غير مسبوك بمنزلة الضمير خلافاً للاماميني (قوله مالم يكن أحدهما) فإن كان أحدهما اسم إشارة اتصل به ما ذكر تعين للإسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا أخاك وكان هذا زيدا لإلزام الضمير، فإن الأفصح في باب المبتدأ أن يجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا، ولا يثاقى ذلك في باب التواسخ لأن الضمير يتصل بالعامل فلا يثاقى دخول التنبيه عليه على أنه سمع قايلاً هذا أنا (قوله فإن لم يكن أحدهما أعرف فالتخير) فتقول كان زيد أخاعمر، وكان أخوعمر زيدا (قوله وكذا إن كانا الخ) أي مثل ذلك في التخير فتقول كان خبر من زيد شرامن عمرو وتعكس (قوله وإن كان لأحدهما) نحو : كان خبر من زيد امرأة (قوله وإن اختلفا الخ) نحو كان زيد قائماً. وأما إذا كان للنكرة مسوغ فالأحسن كما قالوا أن يجعلها الخبر نحو : كان عبد الله رجلاً صالحاً، ولك أن يجعلها الاسم فتعكس (قوله ولا تعكس إلا في الضرورة) كقوله . ولابك موقف منك الوداعا . والبيت الآتي . وأما قراءة ابن عامر - أو لم تكن لهم آية أن يعلمه - بتأنيث تكن ورفع آية فإن قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وأن يعلمه بدل من آية أو خبر لمحذوف أي هي أن يعلمه، وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وأن يعلمه مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان أو آية اسمها ولهم خبرها وأن يعلمه بدل أو خبر لمحذوف : وأما تجوز الزجاج كون آية اسمها وأن يعلمه خبرها فردوه لما ذكرنا من أن الاسم والخبر إذا اختلفا تجعل المعرفة الاسم، واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم كذا في المعنى (قوله اختياراً) بناء على طريقتي في تفسير الضرورة يتمكن الشاعر من أن يقول موقفي بالياء ويرفع مزاجها على أن كان شانية : وقيل إن البيتين ونحوهما من القلب (قوله غير صفة محضة) فلا يجوز عنده كان قائم زيدا بخلاف كان قرشي زيدا (قوله وتختص الخمسة الأول بمرادفة صار) فتفيد التقرير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فعلاً ماضياً كما قاله السيوطي وغيره : وأما مجيء بات بمعنى صار وإن ذكره صاحب الكشف فليس بصحيح لعدم شاهد عليه وأما «أين باتت يده» والنوم قد يكون بالنهار فيحتمل أن يقال إنها خرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لأن غالب النوم بالليل (قوله إما باعتبار العوارض) نحو : صار زيد غنياً، فإن معناه أنه انتقل من صفة عارضة هي الفقر إلى صفة أخرى عارضة هي الغنى (قوله أو الحقائق) بأن يكون الانتقال من حقيقة إلى حقيقة أخرى نحو : صار الطين خزفاً، وجعل تحول الحقيقة سبباً لتحول الصفة لأنه يلزم من تحول الحقيقة تحول الصفة، وعبارته في شرح المتممة كعبارة غيره صار الدالة على انتقال الاسم من صفة إلى صفة أو من حقيقة إلى حقيقة وتكون أيضاً للانتقال من مكان إلى مكان نحو :

- فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة - وقوله : • أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا • وقوله تعالى - فأصبحتم بنعمته إخوانا - وقال الشاعر : • أضحى يمزق أثوابي ويضربني • وقوله تعالى - فظلت أعناقهم لها خاضعين - :

وكما تختص هذه الخمسة بمصادفة صار تختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول على مبتدأ خبره ماض ، فلا يقال صار زيد علم ، ولا مادام زيد قعد ، وكذا البواقي لأن هذه الأفعال تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والماضى يفهم الانقطاع فتدافعا :

(و) تختص (غير ليس وقى وزال) من هذه الأفعال (بجواز النقام : أى الاستغناء) بالمرفوع (عن الخبر) ويقال له فاعل حقيقة ، هذا هو الصحيح عند ابن مالك. وذهب الأكثرون إلى أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، فعلى الأول معنى نقصانها عدم اكتنائها بالمرفوع وعلى الثانى دلالتها على الزمان فقط :

قال فى المغنى : والصحيح أنها كلها دالة على الحدث إلا ليس : وأبطل ابن مالك مذهب الأكثرين

صار زيد إلى عمرو ، وانظر هل تكون للانتقال فى الزمان كأن تقول مثلا صار الربيع إلى الصيف أم لا يتصور أو صار زمن قدوم الحاج إلى الشتاء فحرره بالنقل (قوله - فكانت هباء منبثا -) أى صارت غبارا منتشرا (قوله أمست خلاء) صدر بيت عجزه • أخنى عليها الذى أخنى على لبد • والإستشهاد إنما هو باعتبار أمست خلاء لا باعتبار أمسى أهلها احتملوا إذ أو كان بمعنى صار لم يقع الماضى خبرا : ويقال أخنى عليه أى عليه وأهلكه ، ولبد آخر نسور لقمان وهو منصرف لأنه ليس بمعدول (قوله أضحى الخ) صدر بيت عجزه : • أبعد شيبى بينى عندى الأدبا • (قوله وما بعدهما) وهى مازال وما قى وما انفلك وما برح وما دام وكذا ما بمعنى صار كما مر ، وإن أوهم كلام الشارح خلافه . وأما بقية أفعال هذا الباب فالبصريون على جواز كونه فعلا ماضيا وإن كان بدون قد : وشرط الكوفيون اقترانه بقدر ظاهرة أو مقدرة وهو الصحيح خلافا لما يوهمه كلام السعد فى حاشية الكشف مشيرا إلى أنه مذهب النحاة قاطبة ، وذلك أنه قال : جعل خبر كان فعلا ماضيا من غير قد مما يأباه النحاة لكنه واقع فى التنزيل نحو - إن كان قميصه قد من قبل - فلا وجه للمنع انتهى : وقد علمت التفصيل فى المسألة :

[ فائدة ] قال فى المنهل وشرحه : ويقع خبر المكان نحو : كان زيد أصبح صائما بلا عكس فلا يجوز أصبح زيد كان صائما ، وذلك لأن كان تدل على كون مطلق وأخواتها تدل على كون مقيد فى وقوعها خبرا لمكان فائدة جديدة تتحصل فجاز الإخبار بخلاف العكس لعدم تجديد الفائدة المسوغ للإخبار ، إذ الكون المطلق الذى تدل عليه كان فى ضمن الكون المقيد الذى يدل عليه أخواتها . وانظر فى عموم قول المتن ويقع خبر المكان بلا عكس فإنه يشمل ما زال وأخواتها . والظاهر أنه ليس مرادا (قوله وتختص غير ليس الخ) شمل ظل وبه صرح ابن مالك وقال : تكون تامة بمعنى طال أو دام : وقال الرضى قالوا ولم تستعمل ظل إلا ناقصة انتهى : ونقل عن المهابذى . قال أبو حيان : وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو أنها تكون تامة (قوله والصحيح أنها الخ) لأنها مختلفة فى المدلول ولا موجب للاختلاف إلا الحدث فتعين أنه مدلولها قاله اللقانى : وفيه بحث لأن الأزمنة الماضية مختلفة فى نفسها بالصباح والمساء والضحى والليالي والنهارية فلم لا يجوز الاختلاف بها أنفسها ، وأيضا فإذا كانت هذه الأفعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص كان التامة بتفسيرها يحصل ودوام التامة بيتي ، وهكذا إلا أن يقال إذا كانت ناقصة فالمتصرف بمعانيها هى النسبة لا المرفوع بعدها وإذا كانت تامة فهو المرفوع وحده وحينئذ فلا إشكال فى التخصيص : ويدفع البحث بأن هذا لا يطرد لأنه الأظهر فى نحو : أصبح

بعشرة أمور ذكرها في شرحه على التسهيل وفي الارتشاف: وهذا الخلاف ينبغي عليه خلاف من أنها هل يتعاقبها الظرف والجار والمجرور أم لا ، فن قال بدالاتها على الحدث أجاز تعلقها بها ، ومن قال لا يمنع ذلك وإذا استعمت تامة كانت بمعنى فعل لازم ،

زيد مقيما وأمسى مسافرا حيث يقال إن الزمان يختلف فيهما لأنه في الأول ماض صباحي والثاني ماض مسائي ، ولا يظهر في نحو : كان زيد غنيا وصار زيد غنيا إذ الماضي في أحدهما لم يتميز عنه في الآخر :  
فإن قلت : إذا كانت دالة على الحدث فأين فاعله ؟

قلت : مصدر خبرها مضافا إلى اسمها ، وقوله إلا ليس : أي فلما لا تدل على الحدث والمراد أنها لا تدل عليه استعمالا وإلا فكل فعل يدل على الحدث وضعا ، وحينئذ فلا ينافي قول الرضي إنها تدل على الحدث لأن مراده أنها تدل عليه وضعا فتفظن ( قوله بعشرة أمور ) أحدها : أن الحكم بكونها أفعالا يستلزم دلالتها على الحدث لأن الحدث جزء ماهية الفعل . الثاني : لو دلت على الزمان فقط لأمكن تركيب جملة من بعضها ، ومن اسم معنى . الثالث : لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض . الرابع : لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو - إلا أن يكونا ملكين - ولم ينطق في بعضها بالمصدر الصريح . الخامس : لو لم تدل عليه لم يبين منها اسم فاعل لأنه لا دلالة له على الزمان بل الحدث : السادس : أنها لو لم تدل عليه لم يبين منها أمر لأنه لا يبين مما لا دلالة فيه على الحدث : السابع : أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان ، لأن الأولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية : فالأولى أولى بالبقاء : الثامن : أن من جملتها دام ومن شرط إعمالها تقدم المصدرية ومن لوازم ذلك تقدير المصدر : التاسع : من جملتها انفك ولا بد معها من ناف ، فلو لم تدل على الحدث الذي هو الانفكاك لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الأوقات الماضية ، وذلك نقبض المراد . العاشر : الأصل في كل فعل دلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل بلا دليل ؛ ولا يحتج ما في بعضها من النظر ( قوله هل يتعاقبها الظرف الخ ) حكى أبو حيان الخلاف في عملها في الحال وأما نصبها المصدر فالأصح منعه على القول باثباته لها لأنهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازوه السيرافي وظانفة فيقال كان زيد قائما كونا :

قال في المعنى : واستدل المثبتى التعلق بقوله تعالى - أكان للناس عجا أن أوحينا - فإن اللام لا تتعلق بعجا لأنه مصدر مؤخر ولا بأوحينا لفساد المعنى ولأنه صلة لأن ، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول وصلته لا يمنع التقديم عليه ، ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجا على حد قوله . لمية موحشا ظلل . انتهى وقوله وقد مضى عن قريب أي في الكلام على قوله تعالى - وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم - فإنه يجوز تعلق الأرض بسرهم وجهرهم ، ولا يرد بأن فيه تقديم معمول المصدر لأن المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدرى وصلته : والغرض من ذلك المناقشة في منع تعلق الظرف بعجا :

واعلم أن المصنف لم يفصح في المعنى عن سر عدم تقديم المصدر فيما ذكر بأن والفعل وسببه كما قال في شرح القصيدة إنه ليس فيه معنى الحدوث . وقال : ولا يقدح ذلك عمله في الظرف لأن الظرف يعمل فيه رائحة الفعل ، وبذلك يسقط قول الدماميني لم لا يجوز أن يكون مقدرا بما تشرون وما تعلقون ( قوله كانت بمعنى فعل لازم ) كذا في شرح التوضيح ، لكن يرد عليه أن ابن مالك في شرح الكافية ومتن التسهيل ذكر أن كان تأتي بمعنى كفل وبمعنى غزل نحو : كان فلان الصبي إذا كفله ، وكان الصوف إذا غزله : وأن صار تأتي بمعنى ضم نحو : صار فلان

فكان بمعنى حصل (نحو - وإن كان ذو عسرة -) أى وإن حصل ، وأمسى وأصبح بمعنى دخل فى المساء وفى الصباح نحو - فسبحان الله (حين تمسون -) أى تدخاون فى المساء (- وحين تصبحون -) أى تدخلون فى الصباح : ودام بمعنى بقى نحو - خالدين فيها ما دامت السموات والأرض - (أى بقيت : وأضحى بمعنى دخل فى الضحى نحو : أضحينا : أى دخلنا فى الضحى) وبات بمعنى عرس كقول عمر رضى الله عنه : أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى : أى عرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم : أى نزل بهم ليلاً وصار بمعنى انتقل نحو : صار الأمر إليك : أى انتقل : وقد تأتى بمعنى رجع نحو - ألا إلى الله تصير الأمور - أى ترجع . وظل بمعنى دام واستمر نحو : ظل اليوم : أى دام ظله : وبرج بمعنى ذهب نحو - وإذا قال موسى لفته لا أبرح - أى لا أذهب . وانفك بمعنى انفصل نحو : فككت الخاتم فانفك : أى انفصل : وأما ليس وقى وزال فإنها ملازمة للنقص ، وما أوهم خلاف ذلك يؤول : (و) تختص (كان)

الشيء بمعنى ضمه إليه . وزاد فى التسهيل أن صار تأتى بمعنى قطع فلعل المراد أن الأغلب كونها بمعنى فعل لازم (قوله بمعنى حصل) عبر ابن مالك بثبت وقال : ثبوت كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو «كان الله ولا شيء معه» وتارة يحدث نحو «إذا كان الشتاء فأدفتونى» وتارة يحصر نحو - وإن كان ذو عسرة - وتارة يقدر أو وقع نحو : «ما شاء الله كان» انتهى : قيل والتعبير بقدر مشكل بأن شاء الله بمعنى قدر فيتحده السبب والمسبب انتهى : وفيه نظر كما قال شيخنا لأن شاء بمعنى أراد كما هو مقرر فى الأصول (قوله بمعنى بقى) أى أو سكن ومنه فى الماء الدائم (قوله بمعنى عرس) بمهمات والراء مشددة والتعريض نزول استراحة بغير إقامة وأكثر ما يكون فى آخر الليل ، وخصه بذلك الأصمعى وأبو زيد (قوله بمعنى نزل) أى ليلاً بدليل ما بعده (قوله قالوا بات الخ) وقالوا بات فلان القوم ، ولا ينبغي أن تفسر هذه بنزل لأنه يتعدى بنفسه ونزل بالباء بل يأتى (قوله بمعنى دام واستمر) العطف تفسيرى (قوله بمعنى ذهب) أى أو ظهر كما فى التسهيل وفى الصباح ذهب الحفاء : أى ظهر الأمر كأنه ذهب السر وزال فجمع بينهما (قوله بمعنى انفصل) أى أو خلص : قالوا : فككت الأسير فانفك : أى خلص ، وانفك فيهما مطاوع لفك بخلاف الناقصة فإنها كانطلق ومعناها زال وتختص بالجحد فهذه فروق ثلاثة (قوله وقى) بكسر التاء إذ هى الملازمة للنقص وأما فتأفتح التاء فتستعمل تامة بمعنى كسر أو أطفأ كما فى شرح التسهيل عن الفراء يقال فتأته عن الأمر كسرتة والنار أطفأتها ، وتوهم أبو حيان أنه تصحيف من ابن مالك وإنما ذلك فتأت بالتاء المثناة ، وفيه أنه ليس بممتنع أن تكون المادتان قد توافقتا على هذا المعنى ، ولابن مالك كتاب سماه [ ماختلف إعجابه واتفق إفهامه ] وقد انتصر صاحب القاموس لابن مالك . وانظر لم لزوم قى وزال النقص دون انفك وبرج مع أن المعنى واحد وما سره غير السماع (قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول) نحو قول الراجز :

وفى حما بغية تفجس ولا يزال وهو ألوى أليس

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر وتأويله أن الخبر محذوف ، والتقدير ولا يزال متفجساً وهو ألوى أليس والتفجس التكبر والأليس الشجاع ، وقوله : إنما يجزى الفتى ليس الحمل . وتأويله على جعل الحمل اسم ليس وخبرها ضميراً متصلاً عائداً على الفتى : أى ليسه الحمل ثم حذف لاتصاله (قوله وتختص كان الخ) أى هذه اللفظة من حيث هى لالناقصة بخصوصها لأن من جملة الخصائص الزيادة والزائدة قسيتها لاقسم منها : والمراد أنها تختص بكل واحدة من الخصائص التى تذكر لاجتماعهن فلا يشاركها غيرها فى شيء منها لأشهرط

بمرادفة لم يزل فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو - وكان الله على كل شيء مقتدرا - و (يجوز زيادتها متوسطة) بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمبتدأ وخبره نحو : زيد كان عالم ، والفعل ومرفوعه نحو : لم يوجد كان مثلك ، والموصول وصلته نحو : جاء الذي كان ضربته ، والموصوف وصفته نحو : جاء رجل كان عالم ، واطراد زيادتها بين ما وفعل التعجب (نحو : ما كان أحسن زيدا) ومعنى زيادتها أنه لم يؤت بها الإسناد : وفهم من قوله كان أنها تزداد بلفظ الماضي وأن غيرها من أخواتها لا يزداد وهو كذلك ، وما ورد بخلاف ذلك فشاذ . ومن قوله متوسطة أنها لا تزداد في صدر الكلام ولا آخره وهو كذلك لأن ما ذكر أولا يكون معنئ بشأنه وما ذكر آخره يكون محط الفائدة وكلاهما يتنافى الزيادة : وجوز القراء زيادتها آخره قياسا على إلغاء ظن آخره ، والأصح المنع لأن الزيادة خلاف الأصل فلا تستعمل إلا فيما اعتيد استعمالها فيه : (و) تختص بجواز (حذف نون مضارعها المجزوم) أى بالسكون إذ هو الأصل والمتبادر عند الإطلاق فلا تحذف من غير المجزوم

ولا بغير شرط ، ولا يتنافى أن غيرها يختص بأمر كما لا يخفى (قوله بمرادفة لم يزل) فيه نظر إذ لاترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل ، والذي يظهر أن يقال تختص كان بإفادة استمرار خبرها لاسمها ، والأصل في كان أن لاتدل على استمرار ولا انقطاع بل ذلك إلى القرينة ، ولا يلزم من دلالتها على المضي الانقطاع خلافا لأبي حيان لأنه لا ملازمة بين مضي الشيء وانقطاعه (قوله متوسطة) أى داخلة كما مر : وأطلق قوم منهم الجوهري الزيادة عليها في مثل - وكان الله غفورا رحيا - مع تصديرها (قوله ليسا جارا ومجرورا) فلا تزداد بينهما لشدة الإلتصاف بينهما فكأنهما كلمة واحدة ونحو . على كان المسومة العراب . ضرورة أو شاذ خلافا للبدر ابن مالك والرضي (قوله ومعنى زيادتها الخ) أى وإلا فهي دالة على الماضي مع التأكيد أو مؤكدة فقط من غير دلالة على الماضي نحو - من كان في المهد صبيا - وإلا فأين المعجزة وصيبا على هذا حال ، وذكر الرضي ما حاصله : أن كان الزائدة لاتدل على الزمن الماضي وأن ماتدل عليه كالزائدة نحو : ما كان أحسن زيدا فالحكم بزيادتها فيه تجوز لدلالتها على الزمن الماضي وأنها جردت عن الحدث ، ووجه بذلك عدم عملها لأنها إذا جردت عن ذلك لم يبق إلا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقيت كالظرف :

قال الشهاب القاسمي : إن تجردها عن ذلك غير ضروري بل لامانع من بقاء تلك الدلالة ، ويؤيده أن سيبويه قال بزيادتها في قوله . وجيران لنا كانوا أكرام . وقالوا : إن عملها في الضمير ليس مانعا من زيادتها ولا فرق بين الضمير والظاهر ، بل يجوز ابن مالك في نحو : أنك أذاك اللاحقون لإلغاء الثاني ونسبة العمل لهما ، وإذا جاز إلغاءه مع الظاهر الذي لا يتأق معه دعوى التجرد عن الحدث فلتجز زيادة كان مع بقاء دلالتها على الحدث انتهى : لكن نقل في المغني في بحث لعل في الكلام على هذا البيت أن الجمهور على أن الزائد لا يعمل (قوله بلفظ الماضي) لحفته (قوله وماورد بخلاف ذلك فشاذ) نحو قولهم ، ما أصبح أبردها أى الغداة ، وأمسى أدفاها أى العشية : وقيل الضمير ان للدينا ، ونحو قول أم عقيل . أنت تكون ماجد نبيل . (قوله وجوز القراء الخ) أجاز أيضا زيادة أفعال سائر هذا الباب وكل فعل لازم من غيره إذ لم ينتقض المعنى (قوله نون مضارعها الخ) لم يقل ونون يكون يجوز حذفها لأن المقصود ذكر خواص كان ولا يفيد ما ذكر إلا بتأويل بخلاف ما إذا أضيف المضارع إلى ضمير كان ، وحذف هذه النون شاذ في القياس لأنها من نفس الكلمة ، لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة (قوله من غير المجزوم) وهو المرفوع نحو من تكون له عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبرياء وإنما اشترط كونه مجزوما لأن الجزم يكون بحذف حرف العلة أو النون أو الحركة



والجزوم بالحذف (وصلا) فلا تحذف من الجزوم بالسكون حال الوقف نحو: لم أكن، لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين يجب الوقوف عليه بهاء السكت كعه ولم يبعه فلم يلك كلم يبع فالوقوف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن، وإنما لم يلزم مثله في لم يبع لأن إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم بخلاف لم أكن فإن الجازم إنما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون (إن لم يلقها ساكن) فلا تحذف من المتصل بالسكن لتعاصيها عن الحذف لقوتها بالحركة العارضة للالتقاء الساكنين خلافا ليويس مستندا إلى نحو قوله: «إذا لم تلك الحاجات من همة الفتي» وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتد في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله: «ولاك اسقني أن كان ماؤك ذا فضل» (ولا ضمير نصب متصل) فلا تحذف من المتصل به نحو: إن يكنه فان تساط عليه إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فلا يحذف معها بعض الأصول، فإذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف نحو: ولم أك بغيا - أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو للسكنين والنون للتخفيف، ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ - وإن تلك حسنة يضاعفها - برفع حسنة:

(و) تختص أيضا بوجوب (حذفها) دون اسمها وخبرها (معوضا عنها) بعد الحذف (ما) الزائدة، وذلك مطرد بعد أن المصدرية الواقعة في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كما (في مثل) قوله:

(أبا خراشة أما أنت ذا نفر) فإن قومي لم تأكلهم الضبيع

أصله فخرت على لأن كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول

والحذف يؤنس بالحرف، ولأن النون في غير الجزوم محركة فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة: ولا يخفى أن شرط الجزم يخرج نحو: النسوة لم تكن قائمات إذ هو مبنى وليس بمجزوم وإن دخل عليه الجازم (قوله الجزوم بالحذف) إنما اشترط أن يكون الجزم بالسكون لأنه لو كان يحذف النون لم تحذف نونه لأنها إنما تحذف لكونها آخرًا، ولما اتصل الفعل بالرفوع لم تصر النون آخرًا لأن مرفوع الفعل منزل منزلة جزئته (قوله لأن الفعل الجزوم الخ) ما قاله الشارح تبعًا للمصنف هنا مخالف لقوله في الأوضح قال الناظم وكذا أي يجبها السكت في الفعل إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو لم يبعه انتهى، وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف إذا أرادوا الوقف نحو - ولم أك - ومن تق بترك الهاء انتهى وعلل ذلك بخوف الالتباس بالضمير المنصوب (قوله إذا لم تلك الخ) صدر بيت عجزه: «فليس بمن عنك عقد الرثام» والشاهد فيه ظاهر (قوله ونحوه) كقوله:

إذا لم تلك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جهة ضيغ

(قوله ولاك اسقني الخ) عجز بيت للنجاشي يصف حاله مع ذئب عرض له في السفر صدره:

«فلست بآتيه ولا أستطيعه» والشاهد فيه أنه حذف النون من لكن وهي متحركة (قوله ترد الأشياء إلى أصولها) أي ترد الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة، فلا يرد مثل يدك وذيك وفيك لأن اليد وأخويه أصله غير مستعمل (قوله بكان الناقصة) أي بمضارعها لأن لكن الحذف في التامة أقل (قوله بعد الحذف) أشار به إلى أن معوضا حال منتظرة من ها (قوله ما الزائدة) خصت ما بالزيادة لجيئها زائدة في قوله تعالى - فبما رحمة من الله - ولكثرة مشابهتها بأخت كان وهو ليس، وما ذكر من أن المحذوف كان الناقصة والباقي اسمها وخبرها وما زائدة للتعويض هو الصحيح. وبقي فيها أقوال مذكورة في المطاولات (قوله أصله فخرت على الخ) أشار إلى أن الجار متعلق بمحذوف تدل عليه القرينة.

لإفادة الاختصاص ، ثم حذفت اللام وكان للاختصار فأنفصل الضمير وصار أن أنت ذا نفر ، ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة وأدغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار أما أنت ذا نفر . ويقاس بضمير المخاطب غيره ، وقد مثل سيديويه بأما زيد ذاهبا ، وإنما خص ضمير المخاطب بالذكر لأنه لم يسمع من العرب حذفها إلا معه ، ولا يجوز الجمع بين ما وكان لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه ، وجوزه المبرد وجرى عليه في الشرح :

( و ) تختص أيضا بجواز حذفها ( مع اسمها ) ضميرا كان أو ظاهرا دون خبرها ، وذلك مطرد بعد إن ولو الشرطيتين كما ( في مثل ) قول الحريري :

فإن وصلا أذبه فوصل وإن صرما فصرم كالطلاق

وقال اللقاني : تقدير فخرت يورث في التركيب ركافة وفي المعنى فسادا إذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لأن قومي لم يأكلهم الضيع ، بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت في حال كونك مذكورا بالنفر فإني مثلك ذو نفر إذ قومي لم تأكلهم منة الجذب حتى ترفع على بقومك ونفرك . وهذا ينادى بكون أما نائبة عن مهما كما مر انتهى : ويجوز أن يكون فإن قومي تعليلا لمحذوف أى ولا اعتبار بفخرك فإن قومي لم تأكلهم الضيع وبعضهم جعل التقدير لانتفخ والتعليل حينئذ واضح وإنما بين تقدير هذا المثال بقوله لأن كنت الخ للرد على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة كلمة شرط كالمكسورة ، ورجح في المعنى مذهبه وللتنبية على أن ماهذه مفتوحة ( قوله لإفادة الاختصاص ) أى والاهتمام ( قوله فأنفصل الضمير ) لتعذر الاتصال لعدم ما يتصل به ( قوله وجوز المبرد ) أى جوز الجمع بين ما وكان على أن كان زائدة لا عوض ولم يبد مستندا من جهة السماع ( قوله وجرى عليه في الشرح ) كلامه ليس صريحا في الجواز المقابل للوجوب لجواز أن يكون مراده مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب والقرينة تصريحه بأن ما زيدت عوضا ( قوله وتختص أيضا بجواز حذفها ) هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضي لما يذكر ، وكلامه يفهم أنها لا تحذف وحدها جوازا .

وفي الأثموني عند قول الخلاصة . ويحذفونها ويبقون الخبر . ما يدل على الجواز حيث قال : ويحذفونها وحدها أو مع الاسم انتهى . ولا شك أن كلام الخلاصة صالح لذلك إذ بقاء الخبر لا ينافي بقاء الاسم ( قوله ضميرا كان أو ظاهرا ) أدخل ضمير المتكلم نحو : لأرتحلن إن فارسا وإن رجلا ، والمخاطب كقوله :

• انطق بحق ولو مستخرجا إحنا • والغائب كـ « اطلب العلم ولو بالصين » ولا يجوز عند عدم إظهار الفعل إلا النصب وربما يجوز فيه الرفع والجر ؛ فالأول إذا حسن فيه تقدير فيه أو معه أو نحو ذلك ، والثاني بعد إن فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترن إن بلا أو لا كقولهم مررت برجل صالح إن لأصالح فطالح وقيد التسهيل اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من تفر داته ( قوله وذلك مطرد بعد إن ولو الشرطيتين ) قيل لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فتخفف بالحذف ، وخص بأن ولو لأن الأولى أم الأدوات الجازمة والثانية أم غير الجازمة ، وفيه أنهم قالوا أم غير الجازمة إذ قال في التصريح : الغالب في إن أن تكون تنويعية ومثال غير التنويعية قولهم • انطق بحق وإن مستخرجا إحنا • انتهى : وحقه أن يقيد لو بالتي ما بعدها يندرج فيما قبلها وغاية له في شئ كأتنى بدابة ولو حمارا ، ويقل حذف كان مع اسمها بدون ذلك .

قال المحشى : وذلك في ثلاث صور : بعد هلا وإلا ولدن . أقول : وبقي صورة رابعة وهى بعد لكن نحو - ولكن رسول الله - أى ولكن كان رسول الله فالواو عاطفة جملة على جملة وليست لكن عاطفة لاقترا



وقولهم : الناس مجزيون بأعمالهم ( إن خيرا فخير ) وإن شرا فشر : أى إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير : وقوله عليه الصلاة والسلام ( « التمس ولو خاتما من حديد » ) أى ولو كان ما تلتصقه خاتما من حديد : وقول الشاعر : لا يأمن الدهر ذو بنى ولو ملكا . أى ولو كان الباغى ملكا . وأما حذف كان مع خبرها وإبقاء الاسم فضعيف وعليه إن خير بالرفع : أى إن كان فى عملهم خير . وفى هذا ونحوه أربعة أوجه مشهورة ، وإن ضمنت إليه إن شرا فشر كان المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجها . وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد إن الشرطية كقولهم : افعل هذا إملا : أى إن كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان

بالواو لا الواو وعاطفة لمفردين على مفردين لأن معطوفها المفردين لا يختلفان سلبا وإيجابا ( قوله الناس مجزيون بأعمالهم ) فيه حذف مضاف أى بجنس أعمالهم إذ الأعمال يجازى عليها لا بها ( قوله فجزاؤهم خير ) أى فالذى يجزون به خير ، وأشار به إلى أن خير خبر مبتدأ محذوف ( قوله لا يأمن الدهر الخ ) لنافية فما بعدها مرفوع ، ويحتمل أن تكون ناهية فما بعدها مجزوم وكسر لالتقاء الساكنين والدهر منصوب على الظرفية : أى لا يأمن فى الدهر الحوادث أو المفعولية أى لا يأمن غدرات الدهر : والشاهد فى ولو ملكا حيث حذف كان واسمها بعد لو وجنوده مبتدأ والجملة بعده خبره والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب على أنها صفة ملكا . وفى البيت وقولهم ألا حشف ولو تمرا رد على أبى حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم فلأن الملك أعلى مما قبله والتمر أعم ( قوله وأما حذف كان الخ ) هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضي : ووجه الضعف أن الخبر منصوب فى بقاءه دلالة على كان المحذوفة بخلاف بقاء الاسم : قيل : ولما فيه من كثرة الحذف ، وفيه أنه يقتضى ضعف حذفها مع الاسم إلا أن يقال الخبر فى صورة الفضلة والاسم كالجزء لاسمها إذا كان ضميرا مفصلا وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف وليس كذلك :

هذا ، وفى حذف الخبر فى خصوص هذا ضعف معنوى لأنه إذا كان فى العمل خير لا يلزم أن يكون جزاء جميع الأعمال خيرا ( قوله أى إن كان فى عملهم خير ) اعترض بأن الخير جزاء الخير الذى فى العمل لا العمل الذى فيه خير كما هو المتبادر إلا أن يقال إنه على التجريد فيكون الكلام حينئذ مثل لهم فيها دار الخلد . والمعنى إن كان عملهم خيرا كما أن المعنى أنها نفسها دار الخلد .

قال فى التسهيل : وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من إضمار التامة انتهى . فتقدير إن كان فى عملهم خير أولى من تقدير إن كان خير وإن كان أقل لأن كان التامة قليلة الاستعمال ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف ولتكون الشهرة دالة على المحذوف ، وأيضا فيضعف تقديرها من جهة أن الكلام معها يصير كأنه أجنبي عن الأول والمعنى على تعلقه به ( قوله وقد يحذف الخ ) أشار إلى قلته وصرح بذلك فى التسهيل ( قوله أى إن كنت الخ ) قال الدمامي : ولا يحذف الفعل مع المكسورة معوضا عنه إلا فى هذا ، فلو قلت إما كنت منطلقا انطلقت كانت مازائدة ولا يجوز إما أنت منطلقا انطلقت .

قال اللقاني : ولا حاجة لما تكلفوه بلا دليل إذ الظاهر أن ما يزيد لتأكيد إن الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا منفيها هو الشرط فإن أداة شرط مؤكدة بما نظيرها إما فى قوله تعالى - فإما ترين - والشرط المقدر محذوف الجواب للدلالة ما سبقه عليه نظير ذلك فى التقدير :

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعمل مفرقك الجسام

والأصل افعل هذا إن تفعل غيره ، وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وإن أفتاك الناس وأفتوك

ولا هي النافية للخبر :

ولما فرغ من كان وأخواتها أخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ما ولا ولا ، وبدأ بما فقال (وما النافية عند الحجازيين كليس) فرفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف والشكرات وفي دخول الباء في الخبر ، وبنو تميم لا يعملونها بل هي عندهم مهملة وهو القياس لأنها حرف لا يختص بقبيل بل تدخل على الأسماء والأفعال فأصلها أن لا تعمل : قال شاعرهم :

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب فأجاب ما قتل المحب حرام

أى هو تميمى لا حجازى .

ولما كان عملها على خلاف الأصل شرط الحجازيون له أربعة شروط : أشار إلى الأول بقوله (إن تقدم الاسم على الخبر) فلو قدم الخبر نحو : مامسىء من أعتب بطل عملها خلافا للقراء وإن كان ظرفا أو مجرورا خلافا لابن عصفور . وإلى الثانى بقوله ( ولم يسبق ) الاسم ( إن )

( قوله ولا هي النافية للخبر ) كذا فى الأوضح والظاهر أن الخبر هو المجموع النافى والمنفى والمنفى جزء الخبر ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه وتقديره فافعله ( قوله تشبيها بها فى نفي الحال الخ ) الصحيح من مذاهب أربعة أنه لا يلزم حالية المنفى بما وليس نعم الأصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه هذا : وقد يقال إنما يتوجه الإلحاق ويظهر التوجيه به لو كان عمل ليس لها فيها من النفي ، وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها ، إلا أن يقال يصح الإلحاق بسبب المشابهة فى النفي وإن لم يكن سبب العمل على طريقة قياس الشبه لقياس العلة ، والقياس فى اللغة إنما يمتنع فى المدلولات أمانى الأحكام كما هنا فلا يمتنع نفيه عليه العزير جماعة : على أننا لا نسلم أن ذلك من القياس لجواز أن يكون من قبيل الاستقراء وما ذكر محقق ( قوله وفى دخول الباء فى الخبر ) ظاهره أن تميم لا تدخل الباء فى الخبر :

وفى الجنى الدانى : وفى زيادة الباء بعد ما التيمية خلاف منعه الفارسى والزخشرى ، والصحيح الجواز لسماعه فى أشعار بنى تميم ( قوله وبنو تميم لا يعملونها الخ ) لم يقرأ على لغتهم إلا شاذاً : روى الفضل عن عاصم « ما من أمهاتهم » بالرفع . وأما قول سيديويه وبنو تميم يرفعون إلا من درى كيف هى فى المصحف ، فإنه يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته من غير توقيف وذلك لا يحل قاله ابن فلاح اه . وانظر كيف يتأتى لمن درى أن ينطق بغير لغته مع أن العربى لا ينطق بغير لغته كما قيل لكن الحق خلافه ، وأنه إنما يمتنع نطقه بالخطأ ( قوله ولما كان عملها الخ ) أى فأنحطت عن ليس فليس تعمل دون شرط منها والأصل أقوى من الفرع فتعمل وإن توسط خبرها وكذا إن تقدم على قول غير ابن مالك من البصريين . وأما عدم السبق فإن فأمراً لازماً وبمعمول الخبر فإن ولى ليس فلا عمل لها ، وإن ورد شئ منه كانت شائبة ، وإن سبق على نفس ليس فقيه اضطراب فليحور مع ملاحظة أن خبر ليس لا يتقدم عليها عند ابن مالك ، ويتقدم عند غيره . من البصريين ، وتعمل وإن سبق الخبر بإلا عند الحجازيين دون التميميين نحو : ليس الطيب إلا المسك فانظر المغنى فى بحث ليس ( قوله إن تقدم الخ ) لأنها عامل ضعيف لا قوة لها على شئ من التصرف فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر ، وقيد بقوله على الخبر لأنه لا يجوز تقديمه عليها لأن « ما » لها الصدر فلا يتقدم ما فى خبرها عليها فلا يجوز قائماً ما زيد ولو كان الخبر ظرفاً ( قوله ما مسمى الخ ) يحتمل أن مسمى مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر فلا شاهد فيه ، والمعتب الذى هاد إلى مسرتك بعد ما أساءك ( قوله ولم يسبق الاسم إن ) هو إن صدق بسبق إن على ما فغير مراد ذلك

الزائدة فلو سبق بها كقوله : « بنى غدانة ما إن أتم ذهب » بطل عملها وجوبا عند البصريين لأنها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقتزن اسمها بأن فبعدت عن الشبه ، وروى ذهباً بالنصب وأول على أن إن نافية مؤكدة لما لازائدة :

وإلى الثالث بقوله ( ولا بمعمول الخبر ) فإن سبق به نحو : « وما كل من وافى منى أنا عارف » بطل عملها وجوبا لضعفها في العمل فلا يتصرف في معمول خبرها

الصدق قطعاً والمدار أخذاً من التعليل على وجود إن وإن اقترن بأحد هادون الآخر فيما إذا فصل بين ما والاسم بمعمول الخبر ، ولو عبر بالمرفوع كان أولى إذ المقترن بها ليس باسم لما ( قوله الزائدة ) بخلاف النافية كما يدل عليه قوله الآتي وأول على أن إن نافية الخ ( قوله بطل عملها وجوبا عند البصريين ) يوهم أنه لا يبطل عملها عند الكوفيين وليس كذلك فإنها عندهم لا تعمل وما بعدها مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض ( قوله وأول على أن إن نافية الخ ) هذا التخريج إنما يتأتى على قول الكوفيين أن إن المقترنة بما هي النافية جىء بها تأكيداً :

قال ابن مالك في شرح التسهيل : والذي قالوه مردود بوجهين : أحدهما أنها لو كانت نافية مؤكدة لم يتغير العمل كما لا يتغير بتكرير ما كما قال : لا ينسك الأسى تأسيا فما مامن حمام أحد معتصما فكرر ما النافية تأكيداً وأبقى عملها .

الثاني أن العرب قد استعملت إن زائدة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية التوقيتية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن إن المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ انتهى : وفيه أمور : الأول : يتأمل في الرد مع أنه نقل عنهم أنهم يقولون إن ما لا عمل لها . الثاني : دل كلامه على أن ما إذا كررت لا يبطل العمل ، وفي كلام ابن عقيل والأشموني في شرح التوضيح خلافه كما سيأتي :

الثالث : أنهم نقلوا أن إن تزداد بعد ألا الاستفتاحية ومدة الإنكار وحينئذ فلا ينحصر المسوغ للزيادة في المشابهة ( قوله ولا بمعمول الخبر ) يعني ولم يسبق بمعمول الخبر ويفهم منه أنه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر وإن لم يكن ظرفاً أو مجروراً وهو كذلك . وعبارة بعضهم وإن قدمت معمول الخبر عليه دون الاسم جاز إعمالها كقولك ما زيد طعامك آكل إلا أن يكون الخبر موجباً بالإلا فلا يجوز إعمالها خلافاً للكسائي والفراء كقولك ما زيد طعامك إلا آكل انتهى . وأنه لو سبق الاسم بمعموله لم يبطل عملها وإن كان غير ظرف نحو : قولك ما زيدا ضارب قائماً . وعبارة اللباب وشرحه ربما أفهمت خلافه ونصبها : ولا يجوز الفصل بأجنبي بينه : أى بين اسم لا وما وبين عامله وهو ما ولا ، لا نقول ما طعامك زيد بما كل بنصب طعامك انتهى . وانظر حكم معمول الخبر ( قوله وما كل من وافى منى الخ ) عجز بيت لمزاحم بن الحارث العقيلي صدره :

• وقالوا تعرفها المنازل من منى • والشاهد فيه حيث أبطل عمل ما بإيلائها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ولا مجرور وهذا على رواية نصب كل ، وأما من روى رفع كل فهو على الحجازية والجملة في موضع نصب على خبر ما والعائد محذوف أى عارفه ( قوله لضعفها الخ ) قضية التعليل عدم تقدمه على ما نفسها بالأولى وامتناع الفصل بين ما واسمها بمعمول اسمها نحو : ما زيدا ضارب قائماً . وقضيته أيضاً منع الفصل بما ليس بمعمولاً لاسمها ولا لخبرها . وقضية كلام المصنف الجواز ، وقضيته أيضاً أنه يجوز تقديم معمول الخبر عليه إذا توسط بينه وبين الاسم ، وسيأتي جواز توسط معمول خبر إن بين اسمها وخبرها إذا كان خبر ظرف وجار ومجرور

بالتقديم (إلا) إذا كان المعمول (ظرفاً أو) جاراً و (مجروراً) فإنه لا يبطل نحو : ما عندك زيد مقبلاً ، وما بي أنت معنيا لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، ولم يذهب على هذا الشرط في الشرح .

ولم يأت الرابع بقوله ( ولا الخبر ) بالرفع عطفاً على الضمير المستكن في يسبق : أى ولم يسبق الخبر (بإلا) فلو سبق بها نحو - وما محمد إلا رسول - بطل عملها لبطلان معنى ليس :

وزاد بعضهم شرطين : أن لا تتكرر وأن لا يبدل من خبرها موجب نحو : ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به ، فإذا توفرت هذه الشروط عملت كليس (نحو - ما هذا بشراً -) ما هن " أمهاتهم - وإذا عطف على خبرها ولكن أو ببل تعين في المعطوف الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف نحو : ما زيد قائماً لكن قاعد أو بل قاعد :

إلا أن أن أقوى من ما كما يأتي بيانه (قوله بالتقديم) انظر حالة التوسط (قوله إلا إذا كان ظرفاً الخ) أى فإنه لا يبطل ولو اجتمع الأمران فهل يجوز الفصل بهما لا يبعد الجواز فأو في كلامه مانعة خلو ، وكذا لا يبعد الجواز إذا تعدد الظرف أو الجار والمجرور (قوله ولم يسبق الخبر بإلا) فيه إشارة إلى أنه لا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو : ما زيد مقبلاً إلا عند عمرو وإلا في الدار ، وهو ظاهر لأنه غير معمول لها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة إليه ، وإن انتقض نفي خبرها بغير إلا وجب النصب عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم . وأجاز القراء الرفع .

بقي أن المتبادر من الكلام أنها تكون لا يجاب الخبر وحينئذ فلو كانت سابقة على الخبر لكنها من تعلقات الاسم نحو : ما القوم إلا زيدا قائمون ينبغي أن لا يبطل عملها لأن معنى ليس موجود في هذه الحالة ، ثم إن النقص بإنما كالتنقص بإلا على ما في جمع الجوامع ولم يمثل في شرحه له فانظر مثاله (قوله أن لا تتكرر) فإن تكررت بطل عملها ومر عن ابن مالك خلافه (قوله وأن لا يبدل الخ) وذلك لاتحاد حكم البديل والمبدل منه وما لا يقدر عاملها بعد قصد الإثبات لأن عملها لم يشابهها ليس في النفي ، وقد انتقض النفي بإلا : أى لم يبق معناه بعد إلا لأن الاستثناء من النفي إثبات للمنفى بما بعد إلا ، ولما انتقضت المشابهة بالنظر إلى المستثنى لم يتمكن عملها فيه ، ومقتضى هذا التعليل أن النعت وعطف البيان كالبديل فالأول نحو : ما زيد رجل إلا كريماً ، والثاني ما هذا عمر إلا أبو حفص ، وليراجع جواز اقتران عطف البيان بإلا (قوله ما زيد بشيء الخ) أى هو ملحق بالمعدومات فليس شيئاً حقيراً فضلاً عن العظيم ، وقوله إلا شيء حقير لأن التوكيد للتحقير ، وقوله لا يعبأ به : أى لا يبالى به ولا يلتفت إليه وهو صفة لشيء . والظاهر أنه من تأكيد الذم بما يشبه المدح و شيء بالرفع بدل من شيء وهو خبر عن زيد وهو مرفوع المحل فأعرب البديل بإعراب المحل ، ولا يجوز أن يعرب البديل بإعراب المبدل منه اللفظي لأن شيء حينئذ يكون مجروراً بالباء كالمبدل منه فتكون الباء مقدرة عليه حقيقة كما هو مذهب الجمهور أو حكماً لظهور أثره فيه ، والمقدر كالمفوض والباء هذه زائدة إذ المعنى ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به فإنه أثبت له الشيئية ، فقوله إلا شيء يفيد الإثبات فيلزم زيادة الباء في خبر مبتدأ مثبت ، وهي لا تزداد قياساً إلا في خبر مبتدأ في الحال أو الأصل ويكون في الكلام استفهام بهل أو نفي (قوله تعين في المعطوف الرفع) أى على أنه خبر مبتدأ محذوف كذا قاله الشيخ عبد القاهر ، وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه إذ كلامنا في عطف المفرد وهذا من باب القطع والاستئناف ، لأن بل ولكن لا يعطفان الجمل . وقد ذهب بعضهم إلى أن الرفع حمل على محل الخبر إذ هو مرفوع نظراً إلى الأصل ، وكلامه يوهم تساوى بل ولكن وهو في بل مسموع وفي لكن بالقياس ، وتعين الرفع لا ينافي ما سبأني في باب العطف لأن العطف هنا امتنع لعارض فلا ينافي ثبوت العطف لها بشرطه

ولا يجوز النصب لأن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل إلا في منق "وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران والنصب أجود (وكذا لا النافية) للوحدة أو للجنس ظاهرا عند الحجازيين كليش فيما تقدم أسكن عملها قليل جدا لم يرد إلا (في الشعر) خاصة (ويشترط) له مع ما تقدم في عمل ما من الشروط الأربعة ماعدا الثاني منها وزيادة على ما مر (تنكير معموليها) فلا تعمل في معرفة خلافا لابن جني مستندا بقول النابغة :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراحيسا

وأجازني في شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه في التسهيل بالندور ، وتأوله المانعون على جعل أنا مرفوعا

(قوله لأن المعطوف بهما موجب) هذا رأى الجمهور ، وأما على مذهب المبرد فيما بعد بل فيجوز فيه النصب لأنه منق لأن بل عنده ثقل النفي جواز من الأول إلى الثاني فقياسه أنه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا ، ويختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب : وقياس قول يونس أن لا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن لأنه يرى أن بقاء النفي ليس بشرط في عمل ما لأنه أجاز إعمالها مع انتقاض النفي بإلا (قوله وأما المعطوف بغيرهما الخ) أما النصب فبالعطف على خبر ما وأما الرفع فعلى إضمار هو . وقيل إتباعا على المحل وفيه أن الرفع منسوخ فلا محل للرفع ، ومراعاة المحل يشترط لها وجود المحرز : أى الطالب لذلك المحل :

[تتمة] لا يجوز حذف اسم ما قياسي ولا خبرها كذلك فإن كثرت فإن جاز تشبيها بالأنحو . فما إن من حديث ولا صال . التقدير فما ذى حديث ولا صال متنبه ، وإذا دخلت حمزة الاسم فقام عليها لم تغيرها عن العمل وأجاز السكسائي إضمارها وأنشد : فقلت والله بدرى مسافر . أى ما بدرى ، ومنعه البصريون وشد بناء النكرة معها تشبيها بلا سمع ما بأس عليك ولا يغنى عن اسمها بدل موجب خلافا للأخفش (قوله عند الحجازيين) قال أبو حيان : لم يصح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا المطرزي فإنه قال : بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها . وفى كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طي . وفى البسيط : القياس عند بني تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز (قوله كليش فيما تقدم) أى فى رفع الاسم ونصب الخبر وهو أحد أقوال ثلاثة : ثانيها أنها عاملة فى الاسم وهما جميعا فى موضع الابتداء ولا تعمل فى الخبر أصلا وثالثها أنها غير عاملة واختاره الرضى . وسماع نصب الخبر بيطلمها (قوله إلا فى الشعر) لم يقيد ابن الحاجب به بل عبر بقوله وهو : أى عمل ليس فى لا شاذ قال الجامى : فيقتصر عمل لا على مورد السماع انتهى : ولا يخفى أنه حيث كان سماعيا فلا حاجة لتقييده فى الشعر : وقول التسهيل : ويلحق بها إن النافية قليلا ولا كثيرا ظاهره يخالف ذلك ، ولكن أبو حيان قال : الصواب العكس فليححر ، وعلى كل حال لا تعمل إلا بالشروط المذكورة فلا يتوهم أن الشعر محل ضرورة فلا تعتبر فيه الشروط (قوله ما عدا الثاني منها) وهو قوله ولم يسبق الاسم بإن الزائدة : قال الشاطبي : لأنها لا يتأتى معها دخول إن فى القياس وإن دخلت عليها فالحكم الإهمال انتهى : وحينئذ فهذا الشرط لا يحتاج إليه وإن صح اعتباره (قوله تنكير معموليها) لعل وجه ذلك أنها لنفى الجنس راجحا ونفى الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات أنسب ، وانظر هل يكون الخبر جملة لأنها نكرة فى المعنى ولم يذكر من الشروط أن لا يدخل عليها جار كما ذكر ذلك فى لا العاملة عمل إن فانظر مر ذلك (قوله فلا تعمل فى معرفة) وذلك لتقصان مشابقتها بليس لأن لا للنفي المطلق بخلاف ما (قوله مع تصريحه فى التسهيل بالندور) أى والنادر لا يقاس عليه : وقد قاس عليه المتنبي فى قوله : فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا . فإن قيل كيف يجعل لادرا وفى مثل سيوبه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا ؟ قيل لا عمل للابى هى زائدة والاسمان تابعان

بفعل مضمر وباغيا نصبا على الحال تقديره ولا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل : والغالب في خبر لا أن يكون محذوفا حتى قبل بلزومه ، والصحيح جواز ذكره ( نحو ) قوله :

( نزع فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

و ) كذا يعمل عمل ليس ( لات ) خلافا للأخفش ، وهي لا زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ وحركت للتخلص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا ،

قال في الأوضح : وعملها بإجماع من العرب انتهى .

و ( لكن ) لا تعمل إلا ( في الحين ) نص عايه سيديويه ، فأخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين .

وقال بعضهم : المراد أسماء الزمان ، وهو ظاهر عبارة الأوضح وكذا ابن مالك في التسهيل حيث قال : وتختص بالحين أو مرادفه :

وصرح في الشذور وشرحه بأنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلة وهذا منه كالم توسط في المسألة :

( ولا يجمع ) في كلام ( بين جزأيا ) أى اسمها وخبرها لضعفها بل لا بد من حذف أحدهما لصحة عملها ( والغالب ) في كلامهم ( حذف ) اسمها ( المرفوع ) وبقاء المنصوب ( نحو - ولات حين مناص - ) أى ليس الحين حين فرار ، ومن غير الغالب عكسه وعليه قرئ شذوذا - ولات حين مناص - بالرفع .

قال بعضهم : وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس وهو لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا في أصله .

وأفهم كلامه أنه لا يشترط في عملها تنكير معموليها ولم يتعرض لأن النافية لأن إعمالها نادر كما في الأوضح

لمعمولى ما ( قوله نصبا على الحال ) أى لا على أنه خبر فلا دليل فيه ( قوله ولا أرى ) بالبناء للمفعول وأول أيضا

بأنه على حذف مضاف : أى لا مثلى باغيا فدخل لانكرة لأن مثلا لا يتعرف بالإضافة ، ثم حذف المضاف

وأقيم المضاف إليه مقامه فأتى به منفصلا مرفوعا كما قيل في : لا التبرئة في قضية ، ولا أبا حسن لها . ويحتمل أن

هذا مراد ابن جني ، وقصده بعمل لا في المعرفة عملها لا بطريق الأصالة بل بطريق النيابة ( قوله حتى قبل

بلزومه ) قد يستشكل وجه الغاية هنا . وجوابه أن ما بعد حتى ليس نهاية لما قبلها بل هو مسبب عنه ( قوله

نزع الخ ) قد يقال لا دلالة فيه لإمكان أن باقيا وواقيا حالان ( قوله خلافا للأخفش ) حيث قال : إن المنصوب

بعدها بتقدير فعل فعنى لات حين مناص : أى لا أرى حين مناص ، والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر

( قوله لتأنيث اللفظ ) وعلى هذا فهي ساكنة وحركت لما ذكر . وقيل زيدت التاء للمبالغة في التني وعليه فهي

محركة في الأصل . قيل أولهما وفيه أنه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متنافيين وضععا وهما السكون والتحريك ( قوله

وحركت الخ ) قال الأشموني : حركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس لا لتقاء الساكنين بدليل

ربت وثمت فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها ( قوله وعملها بإجماع من العرب ) انظر هذا مع ما سبق من خلاف

الأخفش ، ولا يصح جواب اللقائي بأنه لا ينقض دعوى الإجماع على العمل إذ ورود النصب بعدها إجماع منهم

وإن اختلفت النحاة في سببه لأن الدعوى إجماع العرب على العمل لا على ورود النصب بعدها . وقد يجاب بأن

الإجماع على جواز الأعمال لا وجوبه ( قوله وعليه قرئ شاذا ) أى قرأنا شاذا فهو صفة مصدر محذوف يقال

قرأ قرأنا وقراءة ، وليس حالا لأن تقديم الحال على صاحبها المجرور بالباء إما ممتنع أو ضعيف ( قوله والغالب

حذف اسمها الخ ) لأن الخبر محط الفائدة ( قوله وأفهم كلامه الخ ) لأنه إنما تعرض لشرطين كون معموليها اسمي



تبعاً لابن مالك : وذهب الفراء وأكثر البصريين إلى المنع . وإعمالها لغة أهل العالية كقول بعضهم إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية ، وقول الشاعر :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

( و ) النوع الثاني من أنواع النواسخ ( إن ) بالكسر والتشديد ( وأن ) بالفتح والتشديد وهما موضوعان ( للتأكيد ) أى لتأكيد الحكم المقترن بأحدهما ونفى الشك عنه والإنكار له ، ومن ثم لا يؤتى بهما إذا كان السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه ، ويفترقان من حيث أن إن المكسورة لا تغير الجملة بدخولها عليها وأن المفتوحة تصيرها في حكم المفرد ، ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور فتؤول بمفرد :

زمان وحذف أحدهما وما أفهمه كلامه غير مراد ولأن لات لا تزيد على ما ولا ، فالظاهر أنه يشترط لعملها تنكير ما يذكر من جزئها ، وهو مراد الأثني بقوله : إنها إنما تعمل في نكرة ، فلا يتناقى قول ابن مالك في قراءة النصب : ولا بد من تقدير المحذوف معرفة لأن المراد نفي كون الحين الخاص حيناً ينوصون فيه : أى يهربون أو يتأخرون ، وليس المراد نفي جنس حين المناص والترتيب وبقاء النفي .

وفي كلام السيوطي ما يدل على اشتراط هذا الأخير حيث قال : والعطف على خبرلات العاملة كالعطف على ما فينصب رجوع ولاتحين ويرفع في نحو لات حين طيش ويتعين الرفع في لات حين قلت بل حين صبر ، أى ولكن حين صبر ( قوله تبعاً لابن مالك ) وقال أبو حيان : الصواب أن إعمالها كثير لوروده نظماً ونثراً ولمشاركتها لما وكونه للحال ( قوله إلى المنع ) لعدم اختصاصها ( قوله العالية ) بالعين المهملة والياء المثناة ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها ، ولم يذكر شرط عملها عندهم وشرط له في الشذور نفي الخبر وتأخيرها وأن لا يليها معنوله وليس ظرفاً ولا مجروراً . وظاهره لا يشترط عدم تكرارها ، ويحتمل أن يجري فيه ما جرى في تكرار ما ، وأنه لا يشترط تنكير ما يعمل فيه : وذكر في التحفة أنها لا تعمل إلا في اسم معرفة عكس لا وأنها تعمل في المعرفة والنكرة انتهى .

وانظر قوله إنها لا تعمل إلا في معرفة مع تمثيلهم بأن أحسد الخ ، وكذا في اشتراط الشذور نفي الخبر مع انتقاضه في هذا المثال والبيت ( قوله وهما موضوعان للتأكيد ) أشار إلى أن قوله للتأكيد خبر لمبدأ محذوف ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال : أى موضوعين للتأكيد ( قوله أى لتأكيد الحكم ) إشارة إلى أن اللام عوض عن المضاف إليه المحذوف على رأى الكوفيين . وأما على رأى البصريين فالتقدير للتأكيد للحكم : ولا يشكل على كون المفتوحة للتأكيد أنك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدها لأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يستلزم أن يساويه في كل ما يفيد ، لكن الحق أنها لتوكيد ذلك المصدر المنسبك لا لتوكيد الحكم ( قوله ونفى الشك عنه والإنكار له ) الأوفق أن يقول الشك فيه أو الإنكار عنه لأن الجار إن تعلق بالنفي فالتعديعية بعن أو بالمصدر فالتعديعية بنى أو اللام وعطف نفي الشك الخ على توكيد الحكم من عطف المسبب على سببه ( قوله من الحكم ) أى الإيقاع والانتزاع ، ويعبر عنه بإدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة : وقوله والتردد فيه أى الحكم وهو النسبة في الكلام استخدام ، وليس المراد بالحكم النسبة في الموضوعين ليرد أن الخلو من الحكم يستلزم التردد فيه ( قوله ولهذا تقع الخ ) ظاهره يقتضى أن الواقع موقع ما ذكر ما بعدها بدونها وليس كذلك ، وذكر الفاعل والمفعول والمجرور للتمثيل فإن ما ذكرنا يقع نائباً عن الفاعل واسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر إلا ليت فبلا شرط نحو : ليت إنك عندى ، فتكون إن ومعنولها سادة مسد جزئى ليت ، وهى

وظاهر إطلاقه كغيره أن إن لتوكيد الإيجاب والنفي وبشهاد له قوله تعالى - إن الله لا يظلم الناس شيئا - وهو الملايم لقول البيهقي إن زيدا ليس بقائم فيه توكيد إن لكن ذكروا في باب لا التبرئة ما ينافي الإطلاق .

(ولكن) بالتشديد وهي موضوع (للاستدراك) وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعا شديدا بالاستثناء تقول زيد شجاع فيوهم إثبات الشجاعة لزيد إثبات الكرم له لأن من سمة الشجاعة الكرم ، فإذا أردت رفع هذا التوهم تأتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على هذا النفي : ولا بد أن يتقدمها كلام إما مناقض لما بعدها نحو : ما هذا ساكن لكنه متحرك ، أو ضده نحو : ما هذا أسود لكنه أبيض ، أو خلاف له على الأصح نحو : ما قام زيد لكن عمر أشار به ويمتنع أن يكون ماثلا له بانفاق :

قال أبو حيان في النكت الحسان : وقد تأتي للتوكيد نحو : لو جاءني أحسنت إليه لكنه لم يجي . (وكان) بفتح الهمزة والتشديد (للتشبيه) المؤكد عند الجمهور لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتأكيد سواء كان خبرها جامدا أو مشتقا نحو : كان زيدا أسدا إذ أصله إن زيدا كأسد فقدمت الكاف على إن

في محل نصب ورفع باعتبار قيامها مقام مرفوع ومنصوب ، ولا مانع من إثبات محابن مختلفين لشيء واحد باعتبارين (قوله وظاهر إطلاقه الخ) بذلك صرح المصنف في المغنى في بحث إنما (قوله ويشهد له الخ) يمكن أن يعمل ذلك من قبيل القضية المعدولة لكن فيه بعد من اصطلاح النحويين كما قاله حفيد الموضح ، ثم الظاهر أن أن المفتوحة كالمكسورة (قوله للاستدراك) أى التدارك (قوله رفعا شديدا الخ) لأن قوله لكنه بخيل بمعنى إلا أنه بخيل (قوله وقد يأتي للتوكيد) ينبغي أن يكون منه ما تقدم من نحو : ما هذا ساكن لكنه متحرك ، وعلى القول بأنها للاستدراك فيه ، فلعل وجه كون هذا استدراكا مع أن مبناه على توهم الخلاف أنه قد يذهل عن مناقضة الحركة للسكون فيتوهم انتفاء التحرك أيضا عند انتفاء السكون لتوهم إمكان الواسطة (قوله لو جاءني الخ) وذلك لأن امتناع الجبى مفهوم من لو لأنها حرف يقتضى امتناع ما يليه فقوله بعد ذلك لكنه لم يجي توكيد لما دل عليه الكلام السابق ، وهذا مبنى على عرف أهل العربية من أن لو للدلالة على أن سبب انتفاء الجزء هو انتفاء الشرط ، وأما على عرف المناطق من أنها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها ، والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالى أو بانتفاء التالى عن انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه وكذا تاليها .

وقد صرح السيد الجرجاني بأن كلا من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الذى بينه غيره إذ الجميع يبحثون عن أحكام اللغة العربية (قوله للتشبيه المؤكد) أى لإنشاء تشبيه اسمها بخبرها : أى لبيان أن اسمها مشبه بخبرها .

إن قلت : الذى يفهم من كان على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لأن الكاف تفيد تشبيه مادخلت عليه وقد دخلت على التأكيد المستفاد بأن :

قلت : قد ادعى أن أصل كان زيدا أسدا أن زيدا كالأسد وهذا تشبيه مؤكد ، ثم قدمت الكاف لإيداناً بأن الكلام مبنى على التشبيه من أول الأمر (قوله لتركبها الخ) أى وإنما كان كأن للتشبيه المؤكد لتركبها الخ (قوله سواء كان خبرها الخ) وقال الزجاج والكوفيون : هي للتشبيه إن كان الخبر جامدا نحو : كان زيدا أسدا وللشك ويعبر عنه بالظن إن كان مشتقا نحو : كأنك قائم ، لأن الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه . وجوابه أن المعنى كأنك شخص قائم . ولما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر ، فلهذا يقولون كأنى أمشى وكأنك تمشى : وأجاب بعضهم بأن



ليبدل الكلام على التشبيه من أول وهلة ، وفتحت همزة كأن للجار وصارا حرفا واحدا مداولا بهما على التشبيه والتأكيد . وقيل إنها بسيطة لأن الأصل عدم التركيب ويلزم عليه أن يكون لمطلق التشبيه ويليهما المشبه دائما ، بخلاف الكاف ومثل فإن الذى يليهما المشبه به ( أو للظن ) على رأى بعضهم نحو : كأن زيدا كاتب ، والصحيح أنها لا تكون إلا للتشبيه فلا تأتى للظن بل ولا للتقريب ولا للتحقيق ، وما أوهم خلاف التشبيه فقول به .

( وليت ) وهى موضوعة ( للتمنى ) وهو طلب ما لا طمع فيه نحو . ليت الشباب يعود يوما . فإن عوده مستحيل عادة ، أو ما فيه عسر نحو : ليت لى مالا فأحيج منه ، فإن حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ، وتعلق التمنى بالمستحيل كثير وبالممكن قليل فلا يكون فى الواجب ، ويجب فى التمنى إذا كان متعلقه ممكنا لمن لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه وإلا صار ترجيا .

( ولعل ) وهى موضوعة ( للترجى ) وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو : لعل الله يرحمنا ،

الشيء يشبه فى حالة بما به فى حالة أخرى فكأنك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما . والتقدير كأن هيئة زيد هيئته قائما ( قوله وفتحت همزة كأن ) لو قال أن كان أخصر . واختلف على هذا هل تتعلق هذه الكاف بشئ على قولين : أحدهما : لا لأنها فارقت الموضع الذى يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف فزال ما كان لها من التعلق ( قوله فهو مؤول به ) قد مر ما يتعلق بالظن ومثال ما قبل إنه للتحقيق قوله : . كأن الأرض ليس بها هشام . إذ لا تكون للتشبيه لأنه ليس فى الأرض حقيقة ، وتأويله أن المراد بالظرفية الكون فى بطنها لا الكون على ظهرها : فالمعنى أنه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيها لأنه كالغيث لها . ومثال التقريب : كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل : وتأويله من وجوه : منها أن الكاف حرف خطاب والباء زائدة فى اسم كان ( قوله وليت ) يقال فيها لت بإبدال الباء تاء وإدغامها فى التاء ( قوله للتمنى ) أى لإنشائه وإجداؤه للإخبار بأن التمنى حاصل ، وقس عليه ما بعده ( قوله وهو طلب ما لا طمع فيه الخ ) لا يخفى أن هذا التعريف يتناول سائر أنواع الطلب من الأمر والنهى والترجى وغيرها مع المحبة ، أو كون المطلوب لا طمع فيه أو فيه عسر فأما أنه تعريف بالأعم على رأى المتقدمين ، أو المراد أن المعتبر فى مفهومه هو ما ذكر فقط وغيره يعتبر فيه زيادة مع هذا كالاتعلاء فى الأمر ، أو لا يعتبر فيه هذا بل بعضه كالنداء لا يعتبر فيه المحبة .

بقى أن التحقيق أن التمنى اسم لحالة نفسانية يلزمها الطلب والمراد بالطلب ميل النفس إلى حصول المقصود سواء أمكن الحصول أولا ، فلا يرد أن التمنى قد يكون محالا معلوم الاستحالة والعاقلة لا يطلب ما علم استحالاته ، وقس عليه الترجى ( قوله فإن عودة الخ ) أى إن فسر يعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشيخوخة والقول بأنه ممكن عقلا مبنى على تفسيره بالنسب الذى لم يتجاوز ثلاثين سنة فإنه كان عوده يستلزم الجمع بين التقيضين ( قوله ليت لى مالا ) عبارة المصنف وقول منقطع الرجاء ليت الخ .

فإن قلت : هذا من النوع الذى قبله إذ لا طمع لمنقطع الرجاء فى الحجج .

قلت : المراد بما لا طمع فيه ما شأنه أن لا يطمع فيه أحد ، والمال الذى يحجج به يتعلق به الإطماع غالبا ( قوله ولا يكون فى الواجب ) فيمتنع تمنى وقوعه فى وقته بقريئة قولهم فلا يقال ليت غدا يجيى فلا يرد تمنى الموت فى قوله تعالى - ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه - ( قوله وطماعية ) بتخفيف الباء على وزن كراهية مصدر يقال فيه طمع طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها ، والفرق بين التوقع والطمع أن الأول أبلغ ولذا أخر الطماعية ، ويستعمل فى الأول لعل وفى الثانى عسى ( قوله وإلا صار ترجيا ) يؤخذ منه أن الترجى

(أو للإشفاق) وهو توقع المكروه ونحو - لعلك باخع نفسك - ولا يكون الترجى إلا في الشيء الممكن بخلاف التمنى فإنه يكون فيه وفي الممتنع فافترقا. وأما قول فرعون - لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات - فجعل منه أو إفك قاله في المعنى . ولو عبر بالتوقع لكان أخصر لشموله لما ذكر (أو للتعليل) على رأى الكسائى والأخفش نحو - فقولاً له قولاً لنا لعله يتذكر - أى لكى يتذكر ، وهذا ونحوه عند الجمهور للترجى ، وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله تعالى - وما يدريك لعله يزكى - وقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه وقد خرج إليه مستعجلاً « لعلنا أعجلناك » والآية عند المانع محمولة على الترجى والحديث على الإشفاق : وعقيل تجيز حذف لامها الأولى وجر اسمها وكسر لامها الأخيرة وهى حينئذ غير عاملة عمل إن كما فى المعنى ، وكلامه فى الأوضح يشعر بخلافه (فينصبن) هذه الأحرف المتقدمة (المبتدأ) اتفاقاً بدخولها عليه ويسمى (اسماً له ، ويرفعن الخبر)

والتمنى متباينان وسيصرح بذلك (قوله وهو توقع الخ) يؤخذ منه أن الترجى ليس بطلب بل هو توقع وهو التحقيق كما سبق (قوله أو للإشفاق) أى الخوف إذا عدى بمن فإن عدى بعلى كان بمعنى العطف (قوله - لعلك باخع نفسك -) أى قاتل نفسك . والمعنى أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك (قوله لما ذكر) أى من الترجى أو الإشفاق .

قال التفنيزانى فى حواشى الكشف : والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم ، وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله للترجى) أى مصرورفا للمخاطبين : أى اذهب على رجائك (قوله وترد للاستفهام) ولهذا علق الفعل فى الآية المذكورة وفى - لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً - والتقدير لا تدرى الله يحدث وما يدريك أيزكى : والمعنى لا تدرى جواب ذلك .

لكن قال صاحب الكشف فى - وما يدريك لعله يزكى - أى وأى شيء يجعلك دارياً بحال هذا الأعمى لعله يزكى : أى يظهر بما يلقى إليه من الشرائع ، وحينئذ فيدريك ليس متعلقاً بما بعد لعل حتى يعلق عنه لأنه جعل معموله بحال هذا الأعمى ، وبه يبطل كون لعل بمعنى أداة الاستفهام (قوله وعقيل تجيز الخ) مقتضاه أن غيرهم وهو الناصب بها لا يوافقهم فى مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم فى كسر اللام الأخيرة وزاد عليهم لغات (قوله وجرا اسمها) أى فالجر بها لغة وليس شاذاً ولا على صيبل الحكاية كما قيل ، وإنما جروا بها تنبيهاً على أن الأصل فى الحروف المختصة بالأسماء أن تعمل العمل الخاص بها (قوله فينصبن الخ) أى فى المشهور وبعض العرب ينصب بهن الجزئين كقوله : « إن حراسنا أسداً » وقوله : « كأن أذنيه إذا تشوفاً » قادمة وقوله « باليت أيام الصبار واجعا » وقد يرتفع بعدهن المبتدأ فيكون الاسم ضمير شأن محذوف كقوله عليه الصلاة والسلام « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » أى إنه من أشد المصورون مبتدأ خبره الظرف المتقدم : ويجوز حذف ضمير الشأن نظماً ونثراً عند ابن مالك بلا ضعف خلافاً لابن الحاجب .

واعلم أنه قال فى التسهيل : وللجزئين بعد دخولهن ما هن مجردين اه . قال شراحه : من كون المبتدأ عينا أو معنى وكون الخبر مفرداً أو جملة إلى غيره مما يبنوه . وبقي أنه يقتضى جواز تعدد خبر هذه الأحرف .

وقال أبو حيان : الذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لأنها إنما عمات تشبيهاً بالفعل والفعل لا يقتضى مرفوعين مع أنه لم يسمع ، وأنه يقتضى جواز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إن نحو : إن زيدا وإن عمراً منطلقان . ومنعه السيوطى لأن الخبر يكون معمولاً لعاملين ، لكن نص الرضى فى باب لا على جواز ذلك لكون العاملين متماثلين (قوله هذه الأحرف) لو قال أى هذه الأحرف لكان أظهر ، وسيبويه عبر بالحروف الثمانية وانتقد واعتذر عنه بأنه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة مجازاً ، ولا حاجة إليه على ما قال

أى خبر المبتدأ ويسمى (خبر الهن) لكن يشترط في اسمهن ما تقدم في اسم كان وأخواتها ، ونسبة الرفع إلى هذه الأحرف هو مذهب البصريين . وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها لأنه لم يتغير عما كان عليه ، ولهذا لا يجوز إن قائم زيدا ولو كان معمولاً لها لجاز . والأصح الأول لأن لهذه الأحرف شها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كفعول قدم وفاعل آخر تنبها على الفرعية ، ولأن معانيها في الإخبار فكأن كالعهد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعراب العهد والفضلات كذا قيل في تقرير العلة وهى متأنية في ما الحجازية ولم بتقديم منصوبها .

وينبى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم إن قبل استكمال الخبر ، فمن نسب الرفع لها منع العطف لثلا يتوارد عاملان على معمول واحد ، ومن منع أجاز العطف لانتفاء ذلك . وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن محله ( إن لم يقترن بهن ما الحرفية ) الزائدة فإن اقترنت بهن ( نحو - إنما الله إله واحد - ) - قل إنما يوحى إلى إنما الحكم إله واحد - و - كأنما يساقون إلى الموت -

السعد من أن الجمعين إنما يفرقان في الغاية لافى مبتدأ فجمع القلة مختص بالعشرة فما دونها والكثرة غير مختص لأنه مختص بما فوق العشرة . قال : وهذا أوفق بالاستعمالات وإن صرح بخلافه كثير من الثقات ، واستدل على ذلك بأن القوم لم يفرقوا في مقام التعريف بما يفيد الاستغراق بينهما حيث جعلوا كلا من اقتل المشركين وأكرم العلماء حيث جعلوا كلا شاملا للثلاثة وما فوقها فدل على أن الفرق بينهما منكرين إنما هو في جانب الزيادة ، وبذلك ينحل الإشكال عما لو أقر بدراهم حيث يقبل بتفسيره بثلاثة ، وأما الجواب بأن جمع الكثرة قد يطلق على القلة مجازا ففيه أنه لا يقبل من الالفاظ بحقائق الالفاظ في الأقارير التفسير بالحجاز ، ألا ترى أن من أقر بفلس لا يقبل منه التفسير بفلس راحد من صحة إطلاق الجمع على الواحد مجازا ( قوله لكن يشترط الخ ) أى فلا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية إلى آخر ما تقدم .

ومن هنا يعلم أن جلتى نعم وبئس خبريتان لا إنشائيتان لقوله تعالى - إن الله نعماء يعظكم به - ولقوله تعالى - إنهم سوء ما كانوا يعملون - وربما أدخلت إن على ما خبره نهى فيؤول نحو قوله :

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا إليكم عن ليهم ناما

وقد يكون خبر الخفيفة من الثقيلة طلبا ذكر أبو حيان في تفسير - أن غضب الله عليها - أنها مخففة من الثقيلة . ورد بأن المشهور أن الطلبية لاتقع خبر إن ولذا أولوا إن الذين قتلتم البيت إلى عسيت صائما . وفي الكشف لا تكون مخففة من الثقيلة لأنه لا بد من قد . وقال بعضهم : الحق أن الطلبية يعنى الخبرية لفظا تجوز . ومنع مبرمان وتبعه الحريرى وقوع الماضى خبرا عن لعل ، لأن لعل للترجى وهو إنما يتعلق بالمستقبل ويرده « وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر ، الحديث . ومنع الأخفش وقوع سوف خبرا للبت لأن لبت لما لم يثبت وسوف لما ثبت ( قوله في لزوم دخولهن ) خرج بالزوم ألا وأما الاستفتاحيتان لأنهما بدخلان على الاسمية تارة وعلى الفعلية أخرى ( قوله والاستغناء بهما ) أى عن دخول كان عليهما بحيث يستقل الكلام ولا يحتاج معها إلى شيء آخر ، وخرج بهذا القيد لولا الامتناعية وإذا الفجائية فإنهما وإن أشبهتا كان في لزوم المبتدأ والخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقار لولا إلى جواب وإذا إلى كلام سابق ( قوله في تقرير العلة ) أى جنسها الصادق بالعلمين لانتفاء ذلك لأن الرفع المبتدأ لا غير ( قوله ما الحرفية الزائدة ) ما ذكر من أن ما هذه حرفية زائدة كافة هو المعروف . وقيل مانع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفضيم والإيهام وفى أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه .

• ولكنما أسمى لجد مؤنث • ولعلما • أضاءت لك النار الحمار المقيدا • بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها بالأسماء ، ولهذا سميت ماهذه كافة لكفها ما اقترن بها عن العمل .  
ولا يستثنى من ذلك ( إلا ليت ) فيجوز حينئذ فيها ( الأمران ) أى الإعمال وهو الأرجح لبقائها على اختصاصها بالأسماء مع ما على الأصح ، والإهمال حملا على أخوانها ، وقد روى بهما قول النابغة :  
• قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا •

قال ابن مالك فى شرح الكافية : ورفع أقيس ، وما اقتضاه كلامه من الإلغاء فيما عدا ليت وجوازه فيها هو الأرجح . وقيل بجوازه فى الكل وهو ظاهر الألفية . وقيل بوجوب الإعمال فى ليت ، وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله • ولكن ما يقضى فسوف يكون • ومثلها ما المصدرية نحو : إن ما فعلت حسن : أى إن فعلك حسن ، ويحتملها قوله - إنما صنعوا كيد ساحر - وليس لك أن تقدرها كافة لأن ذلك يوجب نصب كيد ساحر . ووقع فى الشرح وفى بعض نسخ الأوضح الاستشهاد بقوله :

وبردة أنها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها . وقيل إن ما نافية وأن ذلك سبب إفادتها للحصر ورده فى المعنى ( قوله ولعلما الخ ) صدره • أعد نظرا يا عبد قيس • وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل فى الحمار الفعلة الشنعاء ( قوله على الأصح ) مقابلة ما ذهب إليه ابن أبى الربيع وظاهر القزوينى من جواز ليتما زيدا ألقاه على الإعمال ، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير لأن ذلك يزيل اختصاصها بالاسم . وينبغى أن يجوز عند ابن أبى الربيع وظاهر ٧ وإن أعملت كان ما مجرد الزيادة ( قوله حملا على أخواتها ) قد يتوقف فى صحة الحمل لعدم مشاركتها لأخواتها فى علة الإهمال التى هى زوال الاختصاص ( قوله وهو الأرجح ) ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبه صرح بعضهم ( قوله ورفع أقيس ) فى المعنى وأما قول النابغة • قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا • فيمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين فى ليتما زيد قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر .

قال صيبويه : وكان رؤية بن العجاج ينشده رفعا انتهى .

فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كافة وهذا مبتدأ ، ويحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر محذوف : أى ليت الذى هو هذا الحمام وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع فى صلة غير : أى مع عدم طول الصلة وقوى لتضمنه إبقاء الإعمال ( قوله وقيل بجوازه فى الكل ) أى قياسا على ما سمع وإن كان نادرا :

قال الجار بردى : المراد بالشاذ فى كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود ، والنادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كخرع ال ، والضعيف ما يكون فى ثبوته كلام كقرطاس بالضم انتهى :

فعلم من كلامه أن النادر يقاس عليه وأن بينه وبين الشاذ عموما وخصوصا من وجه فتأمل ، ولأنه يكفى فى صحة الإعمال قليلا الاختصاص الأصلى ولا يضر عروض زواله ، ولذلك نظائر اعتبر فيها الأصل منها إن المسكورة المخففة ( قوله وقيل بوجوب الإعمال فى ليت ) يشكل على قول ابن مالك أن جواز الأمرين فيها لإجماع ( قوله ولكن ما يقضى الخ ) عجز بيت صدره • فوالله ما فارقنكم قالبا لكم • والدليل على أن ما فيه موصولة عود الضمير المستتر فى يقضى عليها ودخول الفاء على حرف التنفيس المصدر به خبرها لشبه الموصول بالشرط فى عمومته واستقبال الفعل بعده ( قوله ويحتملها ) أى الاسمية والمصدرية . وقضيته أن ماسبق لا يحتملها وفيه أن إن ما فعلت حسن يحتمل الاسمية أيضا : أى إن الذى فعلته حسن ( قوله إنما صنعوا كيد ساحر ) محل

« ولكن ما يقضى فسوف يكون » لما الكافة وهو غير ظاهر (كأن المكسورة) أى كما يجوز فى إن المكسورة ذلك حال كونها (مخففة) من الثقيلة بأن سكن نونها لكن الإهمال كثير لزوال اختصاصها بالأسماء وإنما أعملت قليلا استصحابا للأصل وقد قرئ بهما قوله تعالى - وإن كلا لما يوفينهم - :  
ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والأكثر فيه كونه ماضيا نحو - وإن كانت لكبيرة - وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين -

ووقع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع أندر كقوله : إن يزيناك لنفسك وإن يشينك ليه ، وإذا أهملت لزوم الخبر اللام فى الغالب كما سيأتى لثلاث يتوهم كونها نافية .  
(وأما لكن) إذا كانت (مخففة) من الثقيلة (فتعمل) وجوبا لزوال اختصاصها بالأسماء بدليل - ولكن كانوا الظالمين - وعن يونس والأخفش جواز الإعمال قياسا ، وعن يونس أنه حكاه عن العرب .  
(وأما أن) المفتوحة إذا خففت (فتعمل) وجوبا كما إذا لم تخفف بخلاف المكسورة فإنها أشبه بالفعل منها

احتماله لما فى قراءة رفع كيد فإن عاملة وما، وضول محتمل للاسمى والحرفى : أى إن الذى صنعوه أو إن صنعهم ومن نصب فما كافة كما أشار إليه الشارح (قوله وهو غير ظاهر) لما مر أنها فيه موصولة (قوله لزوال اختصاصها الخ) قضية كلامه هنا وفيما يأتى أن المقتضى لعمل هذه الأدوات الاختصاص ، وفيه أنه مخالف لما قاله من أن علة هذا العمل كونها أشبهت الأفعال لفظا ومعنى ، وهو المناسب لما سيأتى عن ابن مالك من الفرق بين إن المخففة المكسورة والمفتوحة ، وأن الاختصاص إنما يقتضى العمل الخاص ، ولهذا جرت عقيل بلعل لا هذا العمل فتدبر (قوله وإنما أعملت قليلا الخ) إنما جاز إعمالها قليلا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة فى الموضعين زوال الاختصاص ، لأن الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها ، وهو ما بخلافه هنا فإنه بواسطة إسقاط بعضها ، ومحل جواز الإعمال والإهمال إن وليها اسم فإن وليها فعل فالواجب إعمالها ، ولا يجوز ادعاء الإعمال بإضمار ضمير قاله شيخ الإسلام : وظاهره أن المهملة فى ظاهر اللفظ لا فى نفس الأمر إذا وليها اسم يجوز معها تقدير ضمير الشأن كالمفتوحة فتكون عاملة وهو ما جوزوه بعضهم ومنه أبو على ، بل ظاهر إطلاق الرضى أن ذلك البعض يجوز ذلك فيما إذا وليها الفعل أيضا (قوله ويكثر كون الفعل الخ) إنما كثر كونه ناسخا لأنهم لما أخرجوها عن وضعها بدخلوها على الفعل آثروا فى ذلك الفعل أن يكون من أفعال المبدأ والخبر لثلاث يزول عنها وضعها بالكلية لأنها إذا دخلت عليه يكون مقتضاها موفرا عليها إذ الاسمان مذكوران بعدها ، لأنك إذا قلت إن كان زيد القائم فعناه إن زيدا لقائم وإنما كان الأكثر كونه ماضيا ، لأن إن وأخواتها مشابهة للفعل لفظا ومعنى . فقصودوا بعد تخفيفها أن بدخلوها غالبا على ما هو مشابه لها لفظا ومعنى وهو الماضى ، ولأن الماضى أشبه بالتأكيد من المضارع لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع وشرط الناسخ كونه غير ناف كليس وغير منى كزال وأخواتها وغير صلة كما دام . وأفهم قوله والأكثر أنه يكثر كونه مضارعا ، والمراد أنه كثير فى نفسه فلا ينافى كونه قليلا كما صرح به ابن الناظم ومع قلته فيقاس عليه خلافا لابن مالك فى شرح التسهيل ، وهو مع قوله فى مثله ويقاس على نحو : إن قتلت لمسلما عجب لورود الأول فى القرآن نحو - وإن نظنك لمن الكاذبين - بخلاف الثانى (قوله إن يزيناك الخ) بفتح حرف المضارعة من يزيناك ويشينك والهاء من ليه للسكت ، ولا يقاس على مثل هذا التركيب بإجماع (قوله وأما لكن الخ) اعلم أن لكن تكون خفيفة بأصل الوضع ، وانظر بم تتميز المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الجملة الفعلية عن الخفيفة بأصل الوضع (قوله فإنها أشبه بالفعل) لأن لفظها كلفظ عض مقصودا به المضى أو الأمر والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد :

قاله ابن مالك في شرح الكافية (و) لكن (يجب في غير ضرورة حذف اسمها) وكونه (ضمير شأن) تبع في هذا ابن الحاجب : وأما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز أن يكون غيره وهو ظاهر عبارة المصنف في الشذور والأوضح (وكون خبرها جملة) اسمية كانت أو فعلية لاشتغالها على المسند والمسند إليه محافظة على الأصل حيث لم يذكر الاسم ، وأما في الضرورة فلا يجب شيء مما تقدم كقوله :

بأنك ربيع وغيث مربع وأنتك هناك تكون النمل

وكون الجملة (مفصلة من أن إن بدئت بفعل متصرف غير دعاء) إما (بقدر) نحو - ونعلم أن قد صدقتنا - (أو) بحرف (تنفيس) نحو - علم أن سيكون - وقوله :

وفرق الرضى بما حاصله : أن المفتوحة لكونها مصدرية بعض حروف المفرد بخلاف المكسورة. وحاصله أنه لما كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة وبينها ارتباط معنوي أرادوا أن يكون بينهما ارتباط لفظي ليتطابق اللفظي والمعنوي ، وبهذا يندفع ما قيل ما وجه التفرقة بين المفتوحة والمكسورة وكلاهما عمل لشبه الفعل افتضا ومعنى وبالتخفيف زال اللفظي ، وأنه حيث فرقوا فينبغي أن تكون التفرقة على العكس لأن المكسورة أصل والأصل أقوى من الفرع ؟ ووجه دفع الأول ظاهر والثاني أنه لا يعد في اختصاص الفرع لما لم يوجد في أصله (قوله وكونه) فيه إشارة إلى تقدير معطوف وهو كون وإن ضمير شأن خبر المعطوف المقدر ولا ضرورة تدعو إلى ذلك بل هو مخالف لظاهر كلام الأوضح (قوله تبع في هذا الخ) فيه نظر إذ ليس في كلامه ظاهرا ولا صراحا بذلك بل ظاهره خلاف ذلك لأن قوله ضمير شأن حال من المضاف إليه .

قال ابن الحاجب في شرح المفصل : والذي يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة أن العرب تقصده قال :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحنى وينتعل

فلولا أن الضمير مقدر لم يستقيم تقدير الخبر ههنا فالذى سوغ التقديم كونه جملة واقعة خبرا ، فإن زعم زاعم أن التقديم إنما جاز لبطلان عمل أن فصار مبتدأ وخبرا والخبر يسوغ فيه التقديم ، فهو باطل بامتناع إن منطلق لزيد فدل على أنهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه من التشديد ؛ وإنما أوجبوا عمل أن في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل المكسورة أعملوها في ظاهر لا مقدر لأنه لما كانت المفتوحة فرعاً كان في التزام إعمالها في الظاهر مزية للفرع على أصله في الظاهر فجعلوها في الظاهر كالمفعلة ، وأعملوا المكسورة في اسم ظاهر لبروا في الظاهر أنه قدر بالأصل على الفرع إذ العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر ، وبهذا يظهر وجه اختصاص عملها في الضمير لأنه فرع عن الظاهر الذى فسر (قوله حيث لم يذكر الاسم) وأما إذا ذكر فيجوز أن يكون مفردا كما يأتي (قوله كقوله) أى القائل أو الشخص لأن البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب وقوله :

لقد علم الضيف والمرملون إذا غبر أفق وهبت شمالا

وبذلك صح الاستشهاد به على الخفة لأنها لا بد أن يتقدم عليها لفظ دال على اليقين : والغيب المطر والكلا ومربع بضم الميم على الأول وبفتحها على الثاني والنال بكسر المثلثة الغيات (قوله وكون الجملة مفصلة الخ) إنما احتج إلى ذلك للتمييز بين المصدرية والخفة لأن المصدرية مع الفعل بتأويل مصدر فلا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه لضعفها . ولما كانت المصدرية لا يقع بعدها الاسمى ولا الفعلية الشرطية ولا التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك إلى فارق آخر كذا قالو . ويرد عليهم لأن لا النافية تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب وأنه ما الخوج إلى المميز إذا تقدم على الخفة ما يدل على اليقين فإنها لا تشبه بالمصدرية إلا أن يقال لما احتمل التأويل احتاجوا لذلك ، ولبعضهم هنا كلام لا يجدى نفعاً في المرام (قوله إما بقدر الخ) زاد في التسهيل والشذور أو أداة شرط .



فاعلم فعلم المرء بنفسه أن سوف يأتي كل ماقدرا  
(أو) بحرف (نن) نحو - وحسبوا أن لا تكون فتنة - علم أن لن تحصوه - أحسب أن لم يره أحد - (أولو)  
الامتناعية نحو - أن لو نشاء أصبناهم - وقل من بعدها من النحاة ، وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله :  
• علموا أن يؤملون فجادوا • وأطلق الثاني هنا وقيدته في الأوضح بلا ولن ولم فاقضى ذلك أنه مقصور  
على أحدها .

وأفهم كلامه أن الجملة إن بدئت باسم أو فعل جامد أو دعائي لم تحتج إلى فاصل بينها وبين أن نحو - وآخر  
دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - وأن ليس للإنسان إلا ما سعى - والخامسة أن غضب الله عليها -  
في قراءة بعضهم :

(وأما كان) إذا خففت (فتمعمل) وجوبا عند الجمهور استصحابا للأصل وحملها على أن المفتوحة ،  
لكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة وفي أن اسمها لا يجب كونه ضمير شأن ولا حذفه بل يجوز إظهاره  
كما قال (ويقل ذكر اسمها) في اللفظ كقوله : • كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم • في رواية نصب  
ظبية (وفصل الفعل) المتصرف الواقع بعدها ولا يكون إلا خبريا (منها) بأحد شيئين لا غير إما (بلم) نحو

قال المرادى مثل - وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله - قال الدماميني : هذه فعلية والكلام  
في الاسمية نحو : أعلم من زيد إن من يسأله فهو محسن عليه . والظاهر أن أن في الآية مفسرة لأن نزل عليكم مضمن  
لمعنى القول . وفي التسهيل والجامع أو رب رب كقوله :

تيفنت أن رب امرئ قبل خائنا أمين وخوان يخال أمينا  
(قوله علموا الخ) صدر بيت عجزه • قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل • والشاهد ظاهر والسؤل بمعنى  
المستؤل (قوله فاقضى أنه مقصور على أحدها) قال حفيده : ولم أعلم له مخالفا ، وينبغي أن يتأمل وجه الاختصار  
على هذه فإن فيه دقة (قوله وآخر دعواهم الخ) يتأمل في التمثيل بذلك للمخففة مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين  
إلا أن يقال اشتراط تقدمه أغلبي كما في التصريح (قوله فتمعمل وجوبا عند الجمهور) وقيل تهمل وعليه  
الكوفيون : وقيل تعمل في المضمر لا البارز . واستظهر الحفيد القول بأغلبية إهمالها لأن إلحاقها بالمكسورة أولى  
لمشابهتها لمحصل الفائدة بكل منهما مع مدخوله بخلاف المفتوحة لأنها مع معمولها بمنزلة المفرد (قوله لا يجب  
كونه ضمير شأن) بل قد يكون ضمير شأن كقوله :

وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان

كذا قبل ، ولا يظهر تعيينه لجواز كونه ضميرا عائدا إلى المقدم ذكره : أي كان الصدر ، وقد يكون غيره  
كالبيت المذكور في الشرح على رفع ظبية (قوله كان ظبية) عجز بيت لعلياء بن أرقم الشكري صدره :  
• ويوما توافيتا بوجه مقسم • والموافاة الإتيان والمقسم الحسن (قوله في رواية نصب ظبية) على أنها الاسم  
والجملة بعدها صفة والخبر محذوف : أي كان ظبية عاطية هذه المرأة على عكس التشبيه . وقيل غير ذلك (قوله  
وفصل الفعل الخ) أي ليحصل الفرق بين كان المخففة من الثقيلة وبين كان المركبة من كاف الجر وأن الناصبة  
للمضارع ، لكن لم يفصلوا في الفعل المذكور بين كونه دعائيا أولا وكان قياس ما تقدم في أن ذلك (نحوه بلم)  
ذكر الجلال السيوطي أن مثلها لما ، لكن أبو حيان قال : لم يحفظ الفصل بلما وينبغي أن يتوقف في جوازه

- كان لم تغن بالأمس - (أو قد) نحو: . فحذورها كان قد أما . فإن كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يحتاج إلى فاصل كقوله :

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

ويروى . كأن ثدييه حقان . وترك ذكر ليت ولعل لأنهما لا يخفان :

والحاصل أن ما خفف من هذه الأحرف على ثلاثة أقسام : قسم يجوز إلغاؤه وهو إن المكسورة ، وقسم يجب إلغاؤه وهو لكن ، وقسم يمتنع إلغاؤه وهو أن المفتوحة وكان الملحق بها :

(و) هذه الأحرف (لا يتوسط خبرهن) بينهن وبين أسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وإن عملن عمل الأفعال ، وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالأولى (إلا) إذا كان الخبر (ظرفا أو) جارا (ومجرورا) فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما مع تأخرهما عن العامل (نحو - إن في ذلك لعلبة -) مثال المجرور (- إن لينا أنكالا -) مثال للظرف :

وقد يجب ذلك لعارض نحو : إن عند هند عبدها ، وإن في الدار صاحبها : وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا ولا لإيلاؤه لمن إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا ، ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ، ويجوز حذف خبرهن إذا علم مطلقا عند سيديويه :

(قوله أو قد) أي إن كان الفعل ماضيا مثبتا (قوله فحذورها كان الخ) قبله . لا يهولئك اصطلاء لظي الحرب . والشاهد فيه ظاهر (قوله لضعفهن الخ) علل أيضا بأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ، ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئا لا يعودون إليه (قوله ولو ظرفا) أراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور (قوله لذلك) أي لضعفهن في العمل وعلل أيضا بأن لهذه الأحرف صدر الكلام سوى أن المفتوحة فهي بعكسها ، ولم يجر تقديم خبر المفتوحة حملا لها على المكسورة فإنها فرعها (قوله فيجوز توسطه) ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدم على هذه الأحرف لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره بخلاف العكس ، والمراد بالجواز مقابل الامتناع لا مقابل الوجوب ليدخل ما إذا وجب التوسط كما سيأتي .

قال في الغرة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف ومثله في المنفى وقيل يقدر قبل الظرف لأنه الأصل في العامل ، ولا يمتد به فاصلا لسكونه ممنوع الإظهار (قوله وقد يجب ذلك) أي التوسط ، وقوله لعارض وهو لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فيما مثل به .

بقي أنه قد يجب تأخير الخبر مع كونه ظرفا نحو إن زيدا لني الدار بقيد كون الاسم داخل على الخبر وحينئذ فللخبر الظرفي ثلاث حالات (قوله مطاقا) أي سواء كان ظرفا أو مجرورا أم لا وعليه ما تقدم (قوله إلا إذا كان ظرفا) كقوله :

فلا تلحنى فيها فإن يحبها أخاك مصاب القلب جم بلايله

ومنع الانحناف قياس ذلك وقصره على السماع وإن كان حالا فالجمهور على المنع ، وظاهره ولو ظرفا أو مجرورا وأجازه الحلواني قال لأنهم أجروا الحال مجرى الظرف ، وقد يشعر هذا بأن الحال لو كان ظرفا جاز عند الجمهور فليحذر . وبقي معمول اسمها نحو : إن ضربني زيدا يوم الجمعة عند بكر شديد ، ومعمول صفة اسمها أو خبرها نحو : إن رجلا ضاربا زيدا الآن حاضر ؛ وإن زيدا رجل ضارب غدا عند عمرو يريد السفر هل يجوز إيلاؤه فليحذر ، ويظهر أن معمول الصفة لا يجوز إيلاؤه لها لأن معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف (قوله ويجوز حذف خبرهن إذا علم مطلقا) أي سواء كان الاسم معرفة أو نسكرة كررت إن أم لا وذو ابن مالك



وقد يجب إذا سد مسده واو المصاحبة أو حال أو مصدر مكرر وبعد: ليت شعري إذا أردف باستفهام قاله في الكافية الكبرى . وأما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صححه ابن عصفور وجزم به في سبك المنظوم : ومن جوزه اختيارا خصه بضمير الشأن غالبا .

إلى أنه لا يحذف إلا إذا كان نكرة نحو: إن محلا وإن مرتحلا . وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف مطلقا إلا إذا كررت إن كالبيت ورد المذهبان بالسماح في التنزيل - إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم - الآية - و- إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله - فالخبر محذوف وليس الاسم نكرة ولم تتكرر إن أى لم عذاب شديد، ويجوز تقديره في الآية الثانية هلكوا : وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة .

فإن قيل : تقدم امتناع حذف خبر كان مطلقا فما الفرق ؟

قلت : لما منع تقديم الخبر في هذا الباب جبر بجواز حذفه ( قوله إذا سد مسده واو المصاحبة ) حكى سيدييه إنك ما وخيرا : أى إنك مع خير وما زائدة والخبر محذوف وجوبا : وحكى الكسائي : أن كل ثوب لو ثمنه بإدخال اللام على الواو ( قوله أو حال ) نحو : إن ضربني زيدا قائما ( قوله أو مصدر مكرر ) نحو : إن زيدا سيرا سيرا : أى يسير سيرا ( قوله وبعد ليت شعري الخ ) الشعر بمعنى الفطنة مصدر قولك شعرت أشعر كنصرت أنصر : والمعنى ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل فحذف الخبر لكونه في معنى ليت أشعر والتزم الحذف لأن الاستفهام سد مسد الخبر وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري على المصدرية ؛ لكن استشكل الرضي ذلك بأن محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذبوله من فاعله ومفعوله فحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال . وذهب المبرد والزجاج إلى أن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت ونسبه في الإيضاح إلى سيدييه . قال : وتحقيقه أن شعري بمعنى مشعوري والجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط ، والذي ينبغي على تقدير كون شعري بمعنى مشعوري أن يكون الأصل ليت مشعوري جواب هل زيد قائم والجملة مراد بها لفظها : أى جوابي هذا اللفظ ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه : فالعنى ليت معامى قيام زيد أو عدم قيامه . لأن أحد هذين الأمرين هو جواب هذا الاستفهام ، وإلا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقيم ظاهرا . وبهذا يندفع أن ذلك يؤدي إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية ( قوله قاله في الكافية الكبرى ) وكذا في التسهيل ( قوله ومن جوزه خصه الخ ) هذا أحد أقوال : منها أنه حسن في الشعر وغيره . ألم يؤد حذفه إلى أن يلى إن وأخواتها فعل فإنه حينئذ قبيح : ومنها أنه حسن فيهما إن لم يؤد الحذف إلى أن يلى إن وأخواتها اسم يصح عملها فيه . ومنها أن الحذف خاص بأن ( قوله غالبا ) ومن غير الغالب . ولكن زنجي عظيم المشافر . أى ولستكنك . وليت رفعت المم عن ساعة . أى ليتك .

[ تنمة ] سكتوا عن التعرض للنص على حذف هذه الأحرف إما وحدها أو مع الاسم أو مع الخبر أو معهما مع بقاء العمل . وفي كلام المصنف ما يقتضى جواز عمل ليت محذوفة . وذكر الدماميني في الكلام على قوله . فلولا الغمد يمسكه لسالا . أن الأصل إن الغمد ثم حذفت إن وارتفع الاسم بعدها ، وفيه إشعار بأنها إذا حذفت لا تعمل : ثم رأيت الشاطبي وأبا البقاء وجها قراءة حمزة والكسائي بنصب آيات في سورة الجاثية بكون أن مضمرة وهى العاملة للنصب : ورده السفاقي بأنه لا يضح لأن إن لا تعمل مضمرة ، وإذا لم تضر إن وهى أم الباب فغيرها لا يضر بالأولى انتهى . ورده المصنف في باب العطف على معمولي عاملين بقوله : وإضمار إن بعيد وكأن السفاقي أراد عدم الصحة عند الجمهور : وقد ذكروا في باب الاستثناء أن السيرا في حكى عن

واعلم أن حمزة إن ثلاث حالات وجوب الكسر إن لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ووجوب الفتح إن سد ذلك ، وجواز الأمرين إن صح الاعتباران ، وعلى الحالة الأولى اقتصر المصنف وذكر من صورها أربعة فقال ( وتكسر إن ) إذا وقعت ( في الابتداء ) أى في ابتداء الكلام حقيقة أو حكما ( نحو - إنا أنزلناه - ) - ألا إن أولياء الله - إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها بالمفرد وهو لا يستقبل به الكلام ( وبعد القسم ) أى بأن تقع جوابا له سواء وجدت معه اللام ( نحو - يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين - ) أم لا

الكسائي أن ناصب المستثنى أن يفتح الحمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها. وفي المغنى وغيره يجوز أن يكون تقدير - أين شركائي الذين كنتم تزعمون - تزعمون أنهم شركائي وفيه حذف أن ومعموليها : وأما حذف الاسم والخبر وبقاء الحرف فقال في المغنى في بحث إن المكسورة : إنه لا يجوز وأيد بذلك كون إن في قول ابن الزبير رضى الله عنهما : إن وراكبها بمعنى نعم ، لكن يرد عليه قوله قالت وإن وقوله وكان ( قوله إن لم يسد المصدر الخ ) قال اللقاني : لقاتل أن يقول إن أريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شئ آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزائي فإنها تفتح جوازا لأنها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجيء . وإن أريد سد المصدر أعم من أن تتم الفائدة بما ذكر أو به مع تقدير شئ فما المانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة وموقعها على أنه مبتدأ حذف خبره ؟ وقد يجاب بأن الجملة المقرونة بإن إن قصد بها إرادة نسبة إسنادية تامة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها ، وإن قصدا بها نسبة تقييدية مسندة أو مسند إليها أو مفعولا أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدر . وفيه نظر إذ يعود الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بأن ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ انتهى :

قال الشهاب القاسمي : وقد يقال بأنه لما لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لإغنائه عن التقدير لأنه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لأن الاختصار مهما أمكن مطلوب اه . فتأمل فلم يظهر منه ما يرفع الإشكال : هذا ، وإنما قال المصدر ولم يقل المفرد لأنها إذا أولت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما في قولك ظننت زيدا إنه قائم فهي هنا واجبة الكسر وإن كانت في موضع مفرد وهو المفعول الثاني كذا قيل . واعترضه بعضهم بقوله أما إنها مع جزأيها في محل مفرد فصحيح وأما إنها مؤولة معهما بمفرد فليس كذلك إذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد أن تؤول والتأويل إنما يكون في المصدرية انتهى ، ولا يخفى أن حاصل الاعتراض المنازعة في التعبير بالتأويل والشارح كابن مالك إنما عبر بالسد حينئذ فيقال لم يقل المفرد لأنها إذا سدت مسد مفرد غير مصدر لم تفتح كظننت زيدا الخ تأمل ( قوله الاعتباران ) أى السد وعدمه فالاعتباران بمعنى المعبرين ( قوله أى في ابتداء الكلام ) أى لا التجرد للإسناد فإن الواقعة فيه مفتوحة :

قال أبو حيان : وليس وجوب كسرها مجمعا عليه فقد ذهب بعض النحويين إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول : أن زيدا قائم عندي ( قوله نحو - إنا أنزلناه - ) مثال للابتداء الحقيقي وقد يتوقف فيه سبق البسملة عليه وخصوصا على القول بأن البسملة آية من كل سورة ، وتقدم الكلام على الآية في بحث الضمير ( قوله - ألا إن أولياء الله - ) مثال للابتداء الحكمي لتقدم ألا الاستفتاحية عليها ومن الابتداء الحكمي الواقعة وسط كلام المتكلم إذا كانت ابتداء كلام آخر نحو : الزم زيدا إنه فاضل ، فقولك إنه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه ، ومنه قوله تعالى - ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا - ( قوله بأن تقع جوابا له ) أى للاسم المقسم به وما ذكر مذهب البصريين . وقيل يختار الفتح . وقيل يجب ، وأصل الخلاف أن جملة القسم والمقسم عليه هل إحداها معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا ؟ فن قال نعم فتح ، ومن قال

كما في ( - والكتاب المبين إنا أنزلناه - ) لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة . ولا يعارض ما هنا إجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما في الأوضح وغيره نحو :

أو تخفى بربك العلى أنى أبو ذبى لك الصبى

لأن من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم ( وبعد القول ) بأن تقع مع معموليها محكية به ( نحو - قال إني عبد الله - ) لأن محكي القول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدى معناها فإن وقعت بعد القول غير محكية وجب كسرها نحو - ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا - وفتحها في نحو : أخصاك بالقول أنك صالح ، ونحو : أنقول أن زيدا عاقل ( وقبل اللام ) الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل نحو ( - والله يعلم أنك لرسوله - ) لوجود اللام إذا وفتحت إن لزم تسليط العامل عليها ، ولأن الابتدائية لها صدر الكلام وماله صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيها بعده ،

ولا وإنما هي توكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ، ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين ( قوله - والكتاب المبين - ) الواو للعطف إن كان - حم - مقسما به بإضمار حرف القسم للقسم حتى لا يلزم اجتماع قسمين على مقسم واحد وإلا فللقسم وجواب القسم - إنا أنزلناه - لا اعتراض تفخيمًا للمقسم به . والجواب - إنا منذرون - خلافا لابن عطية للسبق وسلامته عن الفك فإن قوله - يفرق - الآية من تنمة الاعتراض ، وقد تخلل بينهما المقسم عليه ( قوله لم يجعلها جوابا للقسم ) وإنما يجعلها مع معموليها مفعولا لفعل القسم وهو تخفى بواسطة نزع الحافض : أى على : وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه ، والمجورور هنا هو المحلوف عليه : وفي التصريح أن الفعل على الفتح لإخبار بمعنى الطلب للقسم لا قسم إذ الأصل في الجواب أن يكون مذكورا ، والمفتوحة لا تصلح له لأنها في تأويل مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة .

قال الشهاب القاسمي : وكونه ليس قسما واضح في مثل هذا البيت إذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل ط ب من غيره أن يقسم ، وأما في نحو قولنا حلفت بالله على كذا لا مانع أن يكون قسما ، ولهذا قال فقهاؤنا في حلفت أو أحلف أو أقسم أو أقسمت إنه يمين إن نواها أو أطلق انتهى . ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجورور يقوم مقامه وإن لم يكن الجواب اصطلاحا ( قوله محكية به ) أو بعد ما فيه معنى القول نحو - أم لكم كتاب فيه تدرسون إن لكم فيه لما تخبرون - أى تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك إما أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الأصل إن لهم لما يتخبرون ثم عدل إلى الخطاب عند مواجعتهم ( قوله - قال إني عبد الله - ) الظاهر أن مقول القول - إني عبد الله - إلى قوله - حيا - والتعبير يقال إما باعتبار ما سبق في قضائه أو بجعل المحقق وقوعه كالواقع . وقبل كمل الله عقله واستنبأه طفلا ( قوله أو ما يؤدى معناها ) أو المفرد إذا أريد لفظه كما يدل عليه قوله تعالى - يقال له إبراهيم - ونائب الفاعل مفعول في المعنى ( قوله نحو - ولا يحزنك - الخ ) - فإن العزة - الخ ليس محكيا لفساد المعنى ، لأن ذلك ليس من مقولهم لأنه لا يحزنه قولهم ذلك وكونه من مقولهم على جهة السخرية فيحزنه خلاف الظاهر لا قرينة عليه ( قوله في نحو أخصاك الخ ) فإنها في الأول للتعليل : أى لأنك فاضل : وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن ( قوله وقبل اللام الخ ) سكت عن بقية المعلقات فلينظر الفرق بين اللام وغيرها من بقية المعلقات التي تتصور مع إن :

هذا ، وقال الرضى : وتكسر أيضا إذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فإنها لا تنجام إلا المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كإنا المكسورة فيهما سواء في المعنى انتهى . وعلى هذا كان الأولى إبقاء المتن على إطلاقه لأن اللام أعم من المعلقة إذ المعلقة خاصة بأفعال القلوب وإنما فتحت في نحو : علمت أن

وهذه اللام وإن تأخرت لفظا لما منع فرتبتها التقديم على إن :

وتكسر أيضا إذا وقعت في أول الجملة المخبر بها عن اسم عين وفي أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف إليها ما يختص بالجملة كإذ وحيث ، وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجملة : قال بعض العلماء : والأوجه جواز الوجهين بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف إليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر ، ولزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر لأن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردا وامتناع إضافتها إلى المفرد إنما هو في اللفظ لا في المعنى . على أن الكسائي جواز إضافتها إليه : ومن ثم قال المرادى : وبتخرج الفتح على مذهب الكسائي ، وعلى ذلك ينبغي جوازهما أيضا بعد إذ : ويؤيده جوازهما في إذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة .

[ تنمة ] فتفتح أن وجوبا إذا وقعت فاعلا أو نائبا عنه أو مفعولا به

زيدا لقعد ، لأن اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي من غير قد ظاهرة أو مقدرة ( قوله وهذه اللام الخ ) إنما أخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله ولم تؤخر إن لقوتها بالعمل ( قوله وتكسر أيضا الخ ) قد يقال : جميع ذلك داخل في قول المصنف : وتكسر في الابتداء وأمثلة الواقعة بعد كلا وحتى الابتدائية ( قوله في أول الجملة الخ ) إنما وجب الكسر في ذلك لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل وذلك ممتنع مع إن ، وجوب الكسر مبنى على إجازة ذلك وهو رأى البصريين . والكوفيون ينعون صحة التركيب أصلا والخلاف عائد إلى أصل المسألة لا الكسر وهما متلازمان ، وأما الواقعة خبرا عن اسم المعنى فتفتح نحو : اعتقادي أنك فاضل ( قوله وفي أول الصلة ) أى صورة ولفظا ، ولا فرق بين صاة الموصول الاسمي والحرفي وإنما وجب الكسر لأن الصلة لا تكون إلا جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة صورة ولفظا نحو : جاء الذى عندي إنه فاضل ، وإلا فهي واقعة في أولها بحسب المرتبة لأنها في الحقيقة أول الصلة لوقوعها مع معموليها في محل المبتدأ والظرف قبله خبره ، وإنما وجب كسرها في نحو : أعجبنى الذى أبوه إنه فاضل مع وقوعها حشو الصلة لأنها خبر عن اسم عين ( قوله والصفة ) أى وتكسر أيضا إذا وقعت إن مع معموليها في أول صفة : قال في التصريح : لاسم عين . قال شيخنا : وانظر هل له محترز وإنما وجب الكسر لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر وهي لا توصف بها إلا بتأويل مفقود مع إن ، وأما الواقعة في حشو الصلة لفظا وصورة فتفتح نحو : مررت برجل عندي أنه فاضل ، لأن الوصف بالجملة لا بالمصدر ( قوله والجملة الحالية ) أى وتكسر أيضا إذا وقعت في أول الجملة الحالية لفظا وصورة سواء وقعت بعد واو الحال أم لا ، لأن الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تأويل المفرد .

فإن قلت : أفتحها لتكون في تأويل المصدر والمصدر يقع حالا ؟

قلت : ذاك إذا كان صريح المصدر لا المؤول به لأنه يؤول بمعرفة وشرط الحال التنكير ، لكن ذكر السيراني أن موضع الموصول وصلته في نحو : قاموا ما خلا زيدا نصب على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو : أرسلها العراك ، وهذا لا يحتاج إليه مع الواو لأن الحال المفردة لا تقع بعد الواو ( قوله قال بعض العلماء ) هو أبو عبد الله القاياني ، ويؤخذ من التعليل أن جواز الوجهين لا يختص بحيث ( قوله إذا وقعت فاعلا ) أى إذا وقعت هي ومعمولاها فاعلا نحو - أو لم يكفهم أنا أنزلنا - أو نائب فاعل نحو - قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن - لأن الفاعل ونائبه لا يكونان إلا مفردين ( قوله أو مفعولا به ) نحو - ولا تخافون أنكم أشركتم بالله - لأن المفعول لا يكون إلا مفردا ، والأولى أن لا يقيّد بقوله به لتدخل الواقعة مفعولا نحو : جئتكم في أحبلك ،

غير محكية أو مبتدأ أو خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها أو مجرورة بحرف أو بما لا يختص بالجملة أو تابعة لشيء من ذلك : وتكسر إن أو تفتح إذا وقعت بعد إذا الفجائية أو فاء الجزاء أو أما أو لاجرم أو واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه أو وقعت في موضع التعليل خبراً عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد : وقد بسط في الأوضح الكلام على هذه الأمور :

ومفعولاً معه كما قال ابن الحبار نحو : يعجبني جلوسك عندنا وإنك تحدثنا ( قوله غير محكية ) كان عليه أن يقول وغير خبر للاحتراز من ظننت زيدا إنه قائم فيجب الكسر هنا ( قوله أو مبتدأ ) أى في الحال نحو - ومن آياته أنك ترى الأرض - أو في الأصل نحو : كان عندي أنك فاضل ، لأن المبتدأ لا يكون إلا مفرداً ( قوله أو خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه ) نحو : اعتقادي أنه فاضل فيجب الفتح ، ولا يجوز الكسر لأنه يؤدي إلى وقوع الجملة خبراً من غير رابط بخلاف قولي إنه فاضل واعتقاد زيد إنه حق فيجب الكسر ، لأن الجملة في الأول قصد حكاية لفظها فهى نفس المبتدأ فلا تحتاج لرباط : أى قولي هذا اللفظ لاغيره : وفى الثانى الرابط اسم إن :

وقال مكى : لا يظهر وجه الكسر في هذا الأخير ولعله لذلك أسقطه الشارح ولأنه يرد عليه نحو : عملى إلى أحمد الله ، فإن حمد الله صادق على عملى مع أن الفتح واجب ، ونحو المرقم يطلب من حواشى التوضيح ( قوله أو مجرورة بحرف ) نحو - ذلك بأن الله هو الحق - لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفرداً ( قوله أو بما لا يختص بالجملة ) نحو - مثل ما أنكم تنطقون - فثل مضاف وأنكم تنطقون مضاف إليه وماصمة : وذكر الحفيد أن هذا مما يجوز فيه الأمران ووجهه ظاهر ( قوله أو تابعة لشيء من ذلك ) أى مما يجب فيه فتح أن ودخل في التابعة المعطوفة نحو - اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتيكم - والمبدلة نحو - إذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم - والمؤكد توكيداً لفظياً نحو : يعجبني أنك قائم أنك قائم ، فالتعبير بالتابعة أولى من تعبير الموضح بالمعطوفة والمبدلة ( قوله بعد إذا الفجائية ) نحو - إذ أنه عبد القفا واللهازم - فالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا ، والفتح على معنى فإذا العبودية : أى حاصلة ( قوله أو فاء الجزاء ) نحو - فإنه غفور رحيم - من قوله تعالى - من عمل منكم سوءاً بجهالة - الآية ، فالكسر على معنى فهو غفور رحيم ؛ والفتح على معنى فالغفران والرحمة : أى حاصل الغفران والرحمة ( قوله أو أما ) بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو : أما إنك فاضل ، فالكسر على أنها حرف استفتاح ، والفتح على أنها بمعنى حقاً وهو قليل ( قوله أو لاجرم ) نحو - لاجرم أن الله يعلم - فالفتح هو الغالب على أن جرم فعل ماضٍ معناه وجب ، وأن وصلتها فاعل : أى وجب أن الله يعلم ، ولا صلة كما يقول سيبويه .

وقال الفراء : لاجرم مركبة بمنزلة لارجل بمنزلة لا بد ومن بعدها مقدرة : أى لا بد من أن الله يعلم ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول : لاجرم لآتينك ( قوله أو واو الخ ) نحو - إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تنظما فيها ولا تضمحي - فالكسر إما على الاستئناف أو بالعطف على جملة إن الأولى والفتح بالعطف على أن لا تجوع ، واحتراز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك : إن لى مالا وإن عمراً فاضل ، فإن مالا مفرد غير صالح للعطف عليه إذ لا يصح أن يقال إن لى مالا وفضل عمرو فيجب كسر إن ( قوله أو وقعت الخ ) نحو - إنه هو البر الرحيم - من قوله تعالى - إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم - فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على أنه تعليل مستأنف استئنافاً بيانياً لأنه في المعنى جواب عن سؤال كأنه قيل لم فعلتم ذلك ( قوله أو خبراً عن قول الخ ) نحو : قولي إني أحمد الله ، فالفتح على أن القول على حقيقته من المصدورية

( ويجوز دخول اللام ) الابتدائية عند إرادة المبالغة في التأكيد ( على ما ) أى الذى أو شيء ( تأخر من خبر إن المكسورة ) وإن تقدم معموله نحو : إلى لوزر ،

أى قول حمد الله فالخبر مفرد والكسر على أنه بمعنى المقول : أى مقولى إلى أحمد الله ؛ والخبر جملة وهى مستغنية عن العائد لأنها نفس المبتدأ فى المعنى ، ولو انتفى القول الأول فتحت نحو : عملى إلى أحمد الله أو القول الثانى أو اختلف القائل كسرت فالأول نحو : قولى إلى مؤمن والثانى نحو : قولى إن زيدا يحمد الله .  
واعلم أن الضابط يصدق على أول قولى إلى أحمد الله لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه فيصدق على أن إن وقعت خبرا عن قول ؛ فالفتح على أن المعنى أول أقوالى حمد الله تعالى من حيث هو بأى عبارة كانت ، والكسر على أن المعنى أول أقوالى هذا اللفظ المعين .

قال شيخنا : فيكون إلى أحمد الله خبرا عن أول لكن هذا إنما يتجه إذا كان القول مؤولا بالمقول : أى أول مقولاتى هذا اللفظ المعين بخلاف ما إذا لم يكن بمعنى المقول بل باقيا على مصدريته ، اللهم إلا أن يقال يقدر مضاف قبل قوله إلى أحمد الله : أى قولى إلى أحمد الله ، ويحتمل أن قولى هذا المقدر خبر عن أول ، وجملة إلى أحمد الله مقوله :

فإن قلت : قد لزم من كلامك أولا أن جملة أحمد الله مضاف إليها والجملة لا يضاف إليها .  
قلت : إذا كانت فى تأويل مفرد صح أن تكون مضافا إليها كما فى قوله - هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم - هذا ماضهر . واعترض الدمامينى على الرضى فى تقدير القول بمعنى المقول وقد علمت رده مما قدمناه انتهى : وفى شروح التسهيل فى هذا التركيب ما ينبغى مراجعته للأريب ( قوله عند إرادة المبالغة فى التأكيد ) أشار إلى أن فائدة اللام ذلك .

قال فى المعنى : ولهذا زحلقتها فى باب إن عن صدر الجملة كراهة ابتداء الكلام بمؤكدين انتهى : ولها فائدة ثانية وهى تحليل المضارع للحال : وكأن الشارع تركها لأن ابن مالك اعترضها بقوله تعالى - وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة - إلى ليحزنى أن تذهبوا به - فإن الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل فى الوجود على فاعله مع أنه أثره . وأجيب بأن اللام فى ذلك لجرد التوكيد مسلوقة الدلالة على تحليل المضارع للاستقبال ، وأجاب فى المعنى بغير ذلك فليراجع ( قوله على ما تأخر من خبر إن الخ ) قال الرضى : فإذا أردت دخولها فى خبر إن الذى فى أوله لام قسم وجب الفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى - وإن كلاما ليرمينهم - فصل بينهما بما الزائدة انتهى ، وانظر جعله ما زائدة فإن غيره جعلها موصولة أو موصوفة . وراجع المعنى والتصريح ، وأفهم قوله على ما تأخر أنها لا تدخل على إن وعلمته مامر عن المعنى ، لكن إذا أبدلت همزة إن هاء جاز دخول اللام عليها عند سيوبه كقوله . لهنك من يرق على كريم . لزوال لفظة إن . وظاهر كلامه أنه لا يشترط فى الخبر أن لا يكون جملة شرطية .

وقال الرضى : لا تدخل هذه اللام على حروف الشرط فلا تقول إن زيدا لئن ضربته يضربك ، ولا على اسم فيه معنى الشرط لأن اللام والشرط مرتبة كليهما المصدر فتنافرا ، وحذرا من التباسها بالموصولة لأنها تصحب أداة الشرط كثيرا ، ولذلك جوز ابن الأنبارى دخولها على جوابه لأنه غير صالح للتوطئة نحو : إن زيدا من يأنه ليحسن إليه لأنه غير صالح للتوطئة . ورد بأنه لم يسمع .

ونص الفقهاء على منعه وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم إن وخبرها نحو : إن زيدا لئن أنك محسن ( قوله وإن تقدم معموله ) نحو : إن زيدا طعامك لآكل وإن منع البدر ابن مالك من ذلك فقد وهمه



وإن زيدا لأبوه قائم ، فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تأخره منفيا أو ماضيا متصرفا خاليا من قد : وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ وإنما أخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد وتسمى اللام المرحلقة ، وزحلت دون إن لثلاث يتقدم معمولها عليها (أو) من (اسمها) عن خبرها نحو - إن في ذلك لعلبة لأولى الأبصار - ولا يكون الخبر في ذلك إلا ظرفا أو جارا ويجرورا

المصنف . والوارد من ذلك في التنزيل كثير نحو - إن ربهم بهم يومئذ لخبير - فلا التفات لمن تعقب المصنف بأن لام الابتداء لها الصدر لما يأتي أنها لاصدارة لها في باب إن ( قوله وإن زيدا لأبوه قائم ) نبه به على أنه لا فرق بين الخبر المفرد والخبر الجملة .

قال الرضى : وإذا وقعت الاسمية خبر إن فالوجه دخول اللام على الجزء الأول وقد حكى إن زيدا وجهه الحسن ، وهو ضعيف لأن حقها لما سقطت عن التصدير أن لا تأخر عن الاسم وعن أول أجزاء الخبر : وصرح المرادى في شرح التسهيل بأنه شاذ . وفي كلام بعضهم ما يقتضى أن دخولها على الأول أولى وإن دخولها على الثاني جائز من غير ضعف ومنه قوله . وإنك من حاربه لمحارب . وعلى هذا يخرج - إن هذان لساحران - ولا يحتاج إلى تقدير مبتدأ ( قوله منفيا ) أى بحرف لأن أكثر المنفى بما أوله لام فكره دخول لام على لام ثم أجرى النفى على سنف واحد أو فعل فلا يقال إن زيدا ليس قائما ، وتدخل على النافي إذا كان اسما نحو : إن زيدا لغير قائم ، ويدل عليه لعندى غير مكفور فدخلت على معمول ما عملت فيه غير ، وعلم من قوله كما لو كان مع تأخره منفيا أو ماضيا الخ أى فإنه يمتنع دخولها عليه فى ذلك أنها تدخل على مائس واحدا مما ذكر وهو المفرد نحو - إن ربى لسميع الدعاء - والجملة الفعلية التى فعلها مضارع نحو - إن ربك ليحكم - لشبهه بالاسم ، ولا فرق فى المضارع بين المتصرف كما تقدم وغيره نحو : إن زيدا ليذر الشر ، والجملة الاسمى وتقدم الكلام عليها والظرف والجار والمجرور نحو - وإنك لعلى خلق عظيم - ومحل إذا لم يقدر متعلقهما ماضيا ، والماضى الجامد نحو : إن زيدا لنعم الرجل والمقرون بقدر الظاهرة نحو : إن زيدا لقد قام ، والمقرون بقدر المقدرة كما يقتضيه إطلاقه نحو : إن زيدا لقام بتقدير قد ، وفى الثلاثة الأخيرة خلاف فانظر التوضيح . وظاهر كلامهم أنه لا فرق فى المضارع والماضى بين الناسخ وغيره فتدخل على الأول مطلقا والثانى مع قد ، لكن يبقى الكلام فى دخولها على معمولاته فلم ينصوا على حكمه هنا . نعم قال ابن مالك : وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن إن نحو قول أم حبيبة رضى الله عنها فى قولها : إنى كنت عن هذا الغنية ، فأشار إلى قلته من جهة دخول اللام على الجزء المتأخر كما هو المتبادر ، ثم هو لا يعارض ما سلف عن الرضى والمرادى فى الاسمى كما لا يخفى ، وسيأتى عن الرضى أنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة إلا على الجزء الأخير ( قوله وهذه اللام الخ ) قضيت أنه ليس حقها الدخول على أن وفى المعنى ما يخالفه فإنه قال : وليس لها الصدرية فى باب إن لأنها مؤخرة من تقديم ، ولهذا تسمى المرحلقة لأن أصل إن زيدا لقائم لأن زيدا قائم فكبروا افتتاح الكلام بتوكيد بن الخ ( قوله كراهة اجتماع حرفي توكيد ) احترز باجتماع عن نحو : إن زيدا لقائم ، وبحرفى عن نحو : قام زيد نفسه عينه . وفى المعنى : وإن لم يقيد بحرفين لكنه قيد بافتتاح فأخرج مثل هذا الأخير والأول خارج بما هو المتبادر من اجتماعهما ، لكن يرد على ذلك أن السكاكى ادعى أن سبب إفادة إنما للحصر أن إن للتأكيد وما كذلك : وإن ابن مالك قال فى التوضيح : قد يجمع بين ألا وما توكيدا للتنبيه وإن فى مثل لسوف يقدم زيد اجتماع حرفي توكيد فليحرر المقام ( قوله أو من اسمها ) أى ويجوز دخول اللام على ما تأخر من اسمها الخ . وحكى السكاكى دخولها على الاسم غير مفصول بشئ ، وذلك



أو عن معمول خبرها نحو : إن فيك لزيدا راغب .

وعبارة بعضهم تقتضي أن تأخر الاسم على الخبر شرط في دخول اللام ، وليس كذلك بل الشرط أن لا يلي إن لثلاث يجمع بين حرفي تأكيد كما مثلنا ( أو ماتوسط ) بين الخبر والاسم أو بين الاسم وغيره ( من معمول الخبر ) نحو : إن زيدا لطعامك آكل ، وإن في الدار لعندك زيدا جالس ، فلو أخر عن الخبر امتنع دخوله عليه كمالو كان مع توسطه حالا أو الخبر غير صالح للام .

وظاهر كلامه دخوله عليه وإن صحبت الخبر أيضا وهو ما صححه ابن مالك وأبو حيان . وصحح بعضهم المنع لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ولا يعاد مع غيره إلا في ضرورة :

وقضية كلام بعضهم أن توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه ، وليس كذلك بل الشرط أن يفصل المعمول عن إن كما مثلنا ( أو من ضمير الفصل ) نحو - إن هذا هو القصص الحق - سمي به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع . والكوفيون يسمونه عمادا لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى أو لأنه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط : والصحيح أنه اسم وأنه لا يحل له من الإعراب ومن في قوله من خبر إن للبيان :

[ تلييه ] لا تدخل اللام في غير ما ذكر وسمع في مواضع وخرج على زيادتها نحو :

قول بعض العرب : خرجت فإذا إن لغداءنا ، وينبغي أن يقدر الفاصل : أي فإذا إن بالمكان لغداءنا ( قوله أو عن معمول خبرها ) قال الرضى : ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لتقصان حقه من التصدر ، وما ذكر من جواز تقديم المعمول هو الأصح ومنعه المغاربة وجرى عليه ابن عقيل أول الباب .

قال شيخنا : وانظر عند تعدد معمول الخبر مع التقديم هل يجوز دخول اللام على الجميع أو على أحدهما ، وكذلك انظر الخبر إذا تكرر إن قلنا بجواز تكرره ، وانظر أيضا معمول الاسم وحكمه في دخول اللام عليه انتهى : وفي شرح التسهيل للمرادى : إن في جواز الفصل بمعمول الاسم نحو : إن في الدار ساكنا زيدا نظرا ( قوله كما لو كان مع توسطه حالا ) فإنه يمتنع لأنه لم يسمع وإن اقتضاه القياس على المفعول مع أنه فرّق بين الحال وبينهما فانظر التصريح . ومقتضى الفرق أن التمييز كالحال بناء على الأصح أنه لا يجوز نيابته عن الفاعل :

وقال بعضهم : ودخل في المعمول المذكور التمييز على القول بجواز تقديمه على عامله إذا كان فعلا متصرفا انتهى : قال أبو حيان : وأما إذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو : إن زيدا لقياما قائم وإن زيدا لإحسانا يزورك ، فهو مندرج في قولهم إنها تدخل على معمول الخبر ، وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عابه إلا بجماع ( قوله غير صالح للام ) أي غير صالح في نفسه لدخول اللام فلا يرد ما لو كان الخبر ظرفا مقدما وتعلق به جار ومجرور نحو : إن عندك لى الدار زيدا . وقلنا بجواز دخول اللام على معمول الخبر المذكور لأن الخبر في نفسه صالح لدخول اللام عليه في هذه الحالة لما تقدم بخلاف إن زيدا جالس في الدار ، وإن زيدا راكبا منطلقا ، وإن زيدا عمرا ضرب لتأخر معمول الخبر في الأول ، ولكونه حالا في الثانى ، ولكونه فعلا متصرفا خاليا من قد في الثالث ، لأن دخوله على المعمول فرع دخوله على العامل ( قوله وخرج على زيادتها الخ ) ظاهر الكلام أنها في هذه الحالة لا تدل على التأكيد ككلام الابتداء ، وما سمعت زيادتها فيه واو المعية المغنية عن الخبر . حكى الكسائى عن بعض العرب أنه قال : إن كل ثوب لو ثمنه ، وقاس عليه بناء على قوله إنه لا حذف وإن الخبر وضيعته

• أم الخليس لعجوز شهر به • • ولكنني عن حبها لعמיד •  
قال البدر ابن مالك : وأحسن ما زيدت فيه قوله :

إن الخلافة بعدهم لدميمة وخلائف ظرف لما أحقر  
(ويجب) دخولها (مع) إن (المخففة) المكسورة الهمزة (إن أهملت وإن لم يظهر المعنى) لأنها لما أهملت  
صارت بصورة إن النافية فخيف اللبس فجاء بعدها باللام دفعا له وتسمى اللام الفارقة فإن أهملت أو ظهر المعنى  
لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفي لفظية بأن يكون الخبر منفيا نحو : إن زيدا لن يقوم أو معنوية كأن يكون الكلام  
سبق للمدح كقوله :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور :

• وقضية كلامه في الشرح أن هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرح في الأوضح وهو مذهب سيبويه واختاره  
ابن مالك :

وذهب بعضهم إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق : وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا تقدم عليها فعل قاي كقوله

لأن الواو بمعنى مع (قوله أم الخليس الخ) صدر بيت لرؤية عجزه : • ترضى من اللحم بعظم الرقبه •  
والشاهد فيه ظاهر ، والشهيرة العجوز الفانية (قوله ولكنني) الخ لا يعرف له قائل ولا تنمة ولا رواه عدل ،  
والشاهد فيه ظاهر (قوله إن الخلافة الخ) دميعة بالدال المهملة من الدمامة : وهي الحفارة ، والخلائف جمع خليفة  
وظرف بضم الظاء المعجمة جمع ظريف ، وما بمعنى من أي لمن الذين أحقرهم بالنسبة إلى من سلف وإن كان الذين  
أحقرهم ظرفا ، والشاهد في دخول اللام في قوله لما ، وإنما كان حسنا لدخولها قبل ذلك على خبر إن (قوله دفعا  
لللبس) يؤخذ منه أنها إذا كانت عاملة وخيف اللبس بأن كان الاسم مبنيا أو معربا مقصورا لزمته اللام كما  
في الرضى .

قال الشهاب القاسمي : أقول يلزم التباس العاملة بالمهملة نحو : إن هذا لقائم ، وإن النفي لقاعد انتهى :  
قال شيخنا : قد يقال لا ضرر في هذا اللبس إذ المعنى الأصلي لم يتغير بخلاف اللبس بالنافية انتهى : ثم هذا  
مذهب الجمهور .

وقال ابن الحاجب : تلزم اللام مع التخفيف مطلقا أما مع الإهمال فلما ذكر وأما مع الإعمال فللطارد (قوله  
بأن يكون الخبر منفيا) لأنه يبعد إرادة النافية حينئذ وإلا كان نفيا للنفي ونفي النفي إثبات فلا حاجة للنفي بل الموضع  
موضع الإثبات (قوله أنا ابن الخ) قاله الطرماح : وأباه كقضاة جمع آب بمعنى ممتنع . والضيم الظلم . ومالك اسم أبي  
القبيلة والثاني القبيلة ولهذا قال كانت وصرفها مراعاة للحى ، وصرف المعادن لدخول أل عليه لا للضرورة كما  
قيل ، والتثنية بذلك يدل على الاحتياج للام مع الإعمال وإن دخلت على الفعل (قوله وذهب بعضهم الخ) من  
البعض المذكور أبو على وأبو الفتح .

قال الرضى : واحتجوا بأنها لو كانت للابتداء لوجب التعليق في علمت زيدا لقائما ، ولما دخلت فيما لا تدخله  
لام الابتداء نحو : إن قتلت مسلما ، وإن يزيتك لنفسك . والجواب أن المثال مخترع ويلتزم تعليقها لأفعال القابوب  
لو دخلت على أوّل مفعولها لكنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة إلا على الجزء الأخير وهو الخبر ، ولما نصب  
الأوّل لخلوة عن المانع فلا بد من نصب الثاني وإن دخله لام الابتداء ، وأما : إن قتلت مسلما ، وإن يزيتك  
لنفسك فشاذا .

عليه الصلاة والسلام « قد علمنا إن كنت لمؤمننا » فن جعلها لام الابتداء كسر همزة إن ومن جعلها لاما أخرى فتحها .

( ومثل إن ) المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر ( لا النافية للجنس ) لمشايتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية ، وتسمى لا التبرئة لأنها تدل على نفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه . وخرج بالنافية لا النافية فإنها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وهي التي دخولها في الكلام كمخروجها ، ويقول للجنس لا النافية للوحدة لأنها تعمل عمل ليس ، لكن تقدم أن المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس فكان الأولى التعبير بلا المحمولة على إن كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب قال : ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن : والأصل أن لا تعمل لما تقدم في ما النافية ، لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس : وإنما تعمل بشروط أربعة : الأول أن يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق . الثاني أن لا يدخل عليها جار .

فإن قلت : هذا يدل على أن اللام مع المفتوحة للفرق مع أنها لا تلتبس بالنافية .

قلت : قد يقال إنها دخلت بعد المكسورة للفرق ثم لما أدخل الفعل على إن فافتحت لأجل الفعل فيقدر تأخر دخول الفعل فيكون الكسر وقصد الفرق سابقا عليه ، ثم يتغير الحال بدخوله أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج إلى الفرق كما تدخل بعد المكسورة مع القرينة ( قوله كسر همزة إن ) لأن لام الابتداء لا تدخل إلا على المكسورة ( قوله فتحها ) إذ لا مانع من تسلط الفعل قبلها عليها .

قال أبو حيان : وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريين ، وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى إلا وإن نافية لأحرف توكيد ، فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو : قد علمت إن كنت لمؤمننا إلا الكسر لأنها عندهم حرف نفي . والتقدير قد علمنا ما كنت إلا مؤمنا انتهى ( قوله النافية للجنس ) أى لصفته وحكمه وإلا فالجنس لا يبنى وإسناد النفي إليها مجاز من إسناد ما للشيء إلى آله ( قوله وكأنها تدل على البراءة منه ) عبارة الدماميني كأنه مأخوذ من قولك إبرأت فلانا عن كذا إذا نفيت عنه فهمى مبرئة للجنس أى نافية له ، وإطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما في زيد عدل ( قوله وهي التي دخولها الخ ) يعنى باعتبار أصل المعنى وإلا فشكل زائد يفيد دخوله التأكيد وخروجه يحل بذلك ( قوله ويفرق بين إرادة الجنس الخ ) من قرآن إرادة الجنس بل امرأة ومن قرآن إرادة غيره بل رجال أو رجلا ( قوله لما تقدم في ما ) أى من أنها حرف لا يختص بقيل فأصلها أن لا تعمل : وذكر ابن مالك في شرح الكافية ما يفيد أن لا إذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست إذا الداخلة على الفعل فقال إذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ، لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النسكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها ، ولا يمكن أن يكون جرا لثلاثا يعتقد أنه بمن فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان ، ولا رفعا لثلاثا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ، انتهى مع اختصار ( قوله نفي الجنس ) أى جنس اسمها من حيث الصفاته بالخبر ، وإلا فليس المنفى الاسم بل الخبر إن مفردا وفرد وإن مثنى فثنى أو جمعا فجمع ، ومعنى نفي الجنس والوحدة في المثنى والجمع نفي كل مثنى وجمع ونفي فرد من أفرادها لكن كونها لنفي الجنس في المفرد ظاهر أما الجمع والمثنى ففيه توقف ، فقد أشار السيد في حواشي المطول إلى أن نفي الجمع يحتمل نفي كل فرد ونفي قيد الجمعية وأنه ليس نصا في نفي الجنس فراجع ، ولعل المراد أنها لنفي الجنس نصا في الجملة :

وقضية كلام السيد أن ذلك جار على القول بأن أفراد الجمع آحاد فيكون لزوم ذلك في غير النسكرة المنفية بلا فليحذر ( قوله أن لا يدخل عليها جار ) فإن دخل سواء كان مضافا نحو : هو ابن لاشيء ، أو حرف جر

الثالث والرابع أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل وأن يكون هو والخبر نكرتين ، وإليها أشار بقوله ( لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها ) فلا تعمل في معرفة ، وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ولا في نكرة

نحو : غضبت من لاشيء جر النكرة ، ولم تعمل لأن الجار إنما يتعلق بالاسماء فإذا دخل عليها لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها ( قوله أن لا يفصل الخ ) فإن فصل بطل عملها خلافا للرمانى لأنها عامل ضعيف ، وأما لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشير زائرا فاسم لا في الأوّلين محذوف أى لا أحد ورجلا تمييز والثالث على معنى لا أرى وسواء كان خبرها ظرفا أو مجرورا أولا ، لكن هذا لا يفيد أنه لا يجوز تقديم الخبر أو معموله أو معمول الاسم عليها نفسها بناء على أنها ليس لها الصدر فليحذر : وأفهم كلامه أنه يشترط في لا هذه عدم تقدم خبرها وإن اشترط في العاملة عمل ليس : قال في اللباب : وحكمه حكم خبر إن إلا في جواز تقديم الظرف . قال الشارح : فإن خبر إن إذا كان ظرفا يجوز تقديمه على اسمها بخلاف خبر لا فإنه لا يتقدم على اسمها فانحطت مرتبتها عن مرتبة أصلها انتهى :  
بقى أن عموم كلامه يقتضى أنه لا يشترط في لا هذه عدم انتقاض نفيها وهو صريح في قول شرح التوضيح في الكلام على قوله :

يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنهم شئون

أن جملة وقد عنهم شئون خبر لا وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها ، لكن صرح العصام في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس ، وصرحوا به في باب الاستثناء ، ومافى شرح التوضيح مشكل كيف وفيه في ذلك المحل ما يقتضى أن ما تعمل مع الانتقاض وهم مطبقون على خلافه وإن وقع في المطول ما يقتضيه : وقد تقدم في لا العاملة عمل ليس أنه يجوز الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا فهل الأمر كذلك هنا أو يفرق بينهما ( قوله وأن يكون هو والخبر نكرتين ) أما الاسم فلا أنه على تقدير من الاستغراقية كما تقدم وهى مخصصة بالنكرات وأما الخبر فعلى الأصل وخالف الكوفيون في هذا الشرط وتفصيل مذاهبهم يطول : وأورد على اشتراط تنكير الاسم نحو : لا أباه ولا غلامى له ولا مسلمى له فإنه جائز بدون شذوذ مع أنها مضافة إلى الضمير حقيقة باعتبار المعنى واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على مذهب الخليل وسيبويه وجهور النحاة وإن اعترض : وأجيب عنه بما هو مقرر في موضعه . وأجاب اللقائى بأنها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة انتهى : وأشار لذلك في المغنى في بحث اللام حيث قرر أنها معتد بها من وجه دون وجه وأن لها منزلة بين منزلتين فراجع ( قوله وإليهما أشار الخ ) في كونه إشارة إلى اشتراط عدم الفصل نظر لا ينحى ( قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ) قال الرضى : وأعلم أنه قد يؤول العلم المشهور ببعض الخلل بنكرة فينصب بلا التبرئة وتنزع منه لام التعريف إن كانت فيه نحو : لا حسن في الحسن البصرى ، أو مما أضيف إليه نحو : لا ابن زبير ، ولا تجوز هذه المعاملة في لفظى عبد الله وعبد الرحمن إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى ، ولأويله بالنكرة وجهان : أحدهما أن يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام وذلك المضاف هو المنى بالحقيقة وإنما نزع اللام من المضاف إليه لرعاية اللفظ وإصلاحه ، وهو في الحقيقة معرفة ومن ثم لا يوصف بنكرة على التأويل كما قال الأخفش : وأما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخللة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، فعنى ولا أبأ حسن لها ولا يفصل لها وعلى هذا يمكن وصفه بالنكر انتهى ملخصا وقدره بعضهم بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم واعترضه ابن مالك بأن من الأعلام ماله مسميات كثيرة فتقديره بما ذكر كذب ، واعترض تقدير مثل بأنه قد ذكر مثل في قوله :

منفصلة . فإذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا إن أفردت وجوازا إن كررت ( ثم اسمها إن كان مضافا نحو : لا صاحب علم ممقوت ، أو شيئا به نحو : لا حسنا وجهه في الدار ، ولا عشرين درهما عندي ظهر نصبه ) وكان معربا باتفاق ، والمراد بشبهه ماتعاق به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وإنما سمي شيئا بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف .

( فإن كان اسمها غير مضاف ) إلى نكرة ( ولا شبهه ) بأن كان مفردا أو مثني أو مجموعا ( بنى ) معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه معنى من الجنسية ، فإن كان مفردا لفظا ومعنى أو لفظا فقط أوجع تكسير

يبي على زيد ولا زيد مثله . وبأن المتكلم إنما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فتقدير مثل خلاف المقصود وبأن المقابل بهذا قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في نفي مثله فائدة نحو : لانصرة لكم قال : فالصحيح أنه لا يقتصر على تقدير واحد بل يقدر في كل موضع ما يليق ( قوله إن كررت ) أى على سبيل العطف ولم يذكر إلا خبر واحد وعقب كل نكرة بلا فصل حتى لا يرد مثل لارجل في الدار ولا امرأة خارجها فإنه لا يجوز نصب الثاني ولا يرد لارجل في الدار ولا امرأة ولا فيها امرأة ولا زيد ولا عمرو ، فإنه لا يجوز الإعمال على أنه يجوز نصب الثاني ولا امرأة خارجها على كون الثانية مزيدة وكون العاطف يعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر ( قوله ظهر نصبه وكان معربا باتفاق ) هذا مبني على الأعم الأغلب فلا يرد نحو لا تزيد عندنا ، فإن اسم لا فيه مبني على أنه مضاف ، وإنما لم يبين المضاف كالمفرد لتعذر التركيب والحق به التشبيه في عمله في الثاني أو تخصيصه به .

قال في التسهيل : وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل فيزعم تنوينه انتهى . وذلك نحو : لا طالع جبلا بلا تنوين وهذا مبني على أن الاسم معرب ولكن ترك تنوينه لشبهه بما يجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين ، وخرج عليه « لا مانع لما أعطيت » وسيأتي في كلام الشارح أنه من المفرد يعرف وجهه ( قوله ماتعاق به شيء الخ ) إن أريد بالشيء اللفظ وهو يوصف بالتعلق ففيه أن اللفظ ليس تمام المعنى إلا أن يقدر مضاف : أى من مفهوم تمام معناه ، وأيضا فهم قد يصفون الألفاظ بصفات معانيها ، وإن أريد به المعنى ففي وصفه بالتعلق الذي هو العمل تجوز وقول الشارح سواء الخ صريح في الأول ( قوله مرفوعا ) نحو : لا قبيحا فعلة ( قوله أو منصوبا ) نحو : لا طالعا جبلا حاضر ( قوله أو مجرورا ) نحو : لا خيرا من زيد عندنا ( قوله لعمله فيما بعده ) قال شيخنا : فيه نظر ، فقد عد بعضهم من الشبيه بالمضاف المعطوف والمعطوف عليه نحو زيد وعمرو وثلاثة وثلاثين مسمى به ، فإنه ينصب لأنه مطول كما ينصب في باب النداء فالشرط فيه أن يكون تابعه من تمام معناه ولا يشترط أن يكون عاملا فيما بعده ، فعبرة بعضهم فيه بأنه ما اتصل به شيء من تمام معناه أسد من قول بعضهم في ضابطه أن يكون عاملا فيما بعده ، صرح بذلك بعض شراح الكافية ( قوله على ما ينصب به ) أى على شيء ينصب به من حركة أو خرف . وقضيته أنه بنى على حركة لاستحقاقه لها في الأصل قبل البناء عكس ما علل به بناء المنادى على الضم من مخالفة حركة بنائه لحركة إعرابه ، ولعله للإشارة إلى أن للضدين اعتبارين الموافقة في الخيال لخطور أحدهما عند خطور الآخر والمخالفة في الخارج . ثم المراد أنه بنى غالبا لأن النكرة المفردة إذا تكررت يجوز رفعها ( قوله لتضمنه معنى من الجنسية ) أى الاستغراقية إما لأن لارجل في الدار جواب سؤال محقق أو مقدر هو هل من رجل في الدار؟ وكان الواجب ذكر من في الجواب ليطابق السؤال إلا أنه استغنى بذكرها في السؤال وإما لأن لارجل بالفتح أبلغ في النفي من لارجل لما أن الأول نص في الاستغراق دون الثاني ، ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام به

المذكر أو مؤنث بنى ( على الفتح ) كما فى ( نحو : لا رجل ) ولا قوم ( ولا رجال ) ولا هند فى الدار ، ومنه  
ولا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت .

( و ) بنى ( عليه أو على الكسر ) مع عدم التنوين عند الجمهور إن كان مما جمع بألف وتاء كما ( فى نحو :  
لامسلّمات ) وقد روى بهما قوله : نلذ ولا لذات للشيب . فالكسر استصحابا للأصل والفتح نظرا  
للأصل فى بناء المركبات . قال المصنف : وهو أرجح ، والقزمية ابن عصفور :

( و ) بنى ( على الياء ) على الأصح إن كان مثنى أو مجموعا على حدة كما ( فى نحو : ولا رجائين ولا مسلمين )  
عندك . وقد تقدم أن لا إذا كررت كان عملها جائزا لا واجبا فلذلك قال ( ولك فى نحو : لا حول ولا قوة

كذلك إلا بحرف مؤكد للنفي فى المسند إليه وهو من فإنه يؤكد به النفي فى المسند إليه مثل ما جاء فى من أحد فإذا لم يكن ظاهرا  
يكون مقدرا ، والباء وإن كانت مما تزداد لتأكيد النفي إلا أنها لتأكيد النفي فى الحكم فى الخبر نحو : ما زيد بمنطلق ، والقول بأن علة  
البناء ما ذكر اختاره ابن عصفور : واعتراض بأن المتضمن لمعنى من لانفسها لا الاسم بعدها ، وإن من إذا ظهرت  
يحكمون عليها بأنها زائدة مؤكدة لتنصيص عموم النفي ولا يدفعه إلا دعوى أن كلا من لا ومن نص فى النفي الاستغراق  
فإذا أوردت من بعد لا كانت زائدة مؤكدة وإذا لم ترد تضمن اسم لا معناها وفيه ضعف لا يخفى وقيل العلة تركيب  
الاسم مع الحرف ورد وأيد بما هو مذكور فى التصريح .

هذا ويظهر من كلام بعضهم أن التنصيص على العموم مخصوص بما إذا كان اسمها مبنيا وكلام التوضيح  
كالتسهيل يخالفه وهو الحق ، ولا يشكل إعراب المضاف وشبهه لأن الإضافة ترجح جانب الاسم فى نصير الاسم  
بها إلى ما يستحقه وهو الإعراب ، والحق بها شبهها لاسميا وهذا التضمن ليس فى أصل الوضع بل عارض : وقد  
استشكل البناء لأجله لاشتراطهم فى البناء لأجل تضمن معنى الحرف أن يكون بأصل الوضع ، ومن ثم لم يبين الظرف  
مع تضمنه معنى فى إلا أن يقال التضمن الطارىء يجوز للبناء بالنسبة للواضع فارتكبه فى بعض المواضع إشارة  
لذلك ولذا اختار ابن الناظم أن علة البناء التضمن والتركيب ( قوله كما فى نحو الخ ) تمثيل لقوله فإن كان مفردا  
الخ وفيه مراعاة الترتيب ، وعلم منه أن المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبهه وإن مثنى أو جمعا ، وقوله فى الدار  
إما خبر لقوله لاهند وخبر الباقي محذوف أو خبر للجميع لأن توارد العوائل المختلفة المتماثلة مغتفر لتفريقها  
منزلة الواحد ( قوله ومنه لا مانع الخ ) أى من كل ما وقع فيه بعد اسم لا ظرف احتمال أن يكون متعلقا به وأن  
يكون متعلقا بمحذوف نحو - لا عاصم اليوم من أمر الله - لا تريب عليكم اليوم - فإن جعل الظرف متعلقا بالاسم  
كان شيئا بالمضاف لكن ترك تنوينه لما مر عن التسهيل ، وإن جعل متعلقا بمحذوف كان من المفرد أى لا مانع  
مانع لما أعطيت ، وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار واللام للتقوية فلك أن تقول تتعلق ولك  
أن تقول لا تتعلق . وقد بين فى الجهة الثانية من الباب الخامس فى معنى اللبيب ذلك ، وأما فى الباب الثانى فى بحث الجملة  
المعتضة فاقصر على أن ذلك مخرج على طريق الكوفيين واعترضه الدمامين بأن ذلك لا يتعين وأطال فى الكلام  
وأطنب فليراجع ( قول مع عدم التنوين ) لأنه وإن لم يكن للتمكين لكنه مشابه له فنع من الدخول على المبنى ، ومنهم  
من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسما نظرا إلى أن التنوين للمقابلة ( قوله نلذ الخ ) هو بعض من بيت لسلامة  
ابن جندل لا مقبل خلافا لابن عصفور وتماه . إن الشباب الذى يجد عواقبه . فيه ، وتلذ بالثناء الفوقية على  
أنه تجريد أو بالنون والشيب بكسر الشين جمع أشيب . وقال فى التصريح بفتح الشين ( قوله على الأصح )  
مقابله قول المبرد إن لا عاملة فى لفظ المثنى والمجموع على حسده فهما معزبان لا مبنيان وعلى مذهبه  
بما رده الرضى :



(إلا بالله ،) من كل تركيب تكررت فيه لا واسمها مفرد (فتح الأول ) من الاسمين ، وإذا فتحت ( ففى الثاني ) ثلاثة أوجه (الفتح) على إعمال لا الثانية نحو - فلا رث ولا فسوق - بالفتح فيهما والكلام حينئذ جملتان (والنصب) على جعلها زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لاقبلها فإن محله نصب نحو : • لا نسب اليوم ولا خلة • .  
بنصب الثانى والكلام حينئذ جملة واحدة (والرفع) على إعمالها عمل ليس أو زيادة وعطف ما بعدها على محل الأولى مع اسمها فإن موضعهما رفع بالابتداء لأنهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد وحق الاسم المخبر عنه أن يرفع بالابتداء والكلام على إعمالها عمل ليس جملتان .

فإن قيل : بشكل على الأصح أنهم جعلوا مجيء اللذين والذين على صورة المثنى معارضا لشبه الحرف ولهذا أعربا ، فهلا كانت التثنية هنا معارضة لشبه الحرف ؟

قلت : أجاب الشهاب القاسمى بأن الشبه هنا وهو تضمن معنى الحرف الاستغراق أقوى من الشبه هناك وهو الافتقار إلى جملة ، وبأن التثنية هناك وردت على المبني فأضعفت سبب البناء لأن للوارد قوة وهنا بالعكس فإن سبب البناء ورد على التثنية فأضعفها لذلك . ويرد عن الأول إعراب هذان وتان مع تضمن معنى الحرف ، وعلى الثانى إعراب المضاف مع ورود سبب البناء على الإضافة ويفرق بأن الإضافة أخص بالاسم لوجود صورة التثنية والجمع فى الفعل بل قيل بجمع الفعل انتهى .

فإن قلت : قد بينى المثنى على الألف فى نحو : لا وتران فى ليلة ، على لغة من يجرى المثنى بالألف على كل حال .

قلت : الظاهر أنه على هذه اللغة مبنى على فتحة مقدرة على الألف لأنه لو نصب على هذه اللغة كان منصوبا بها لا بالألف ، ويدل لذلك قول التسهيل وبنى على ما كان ينصب به (قوله مع كل تركيب تكررت الخ) أى ولم يذكر إلا خبر واحد إلى آخر ما أسلفناه عند قوله فإذا وجدت هذه الشروط الخ (قوله والكلام حينئذ جملتان) أى بناء على تقدير خبر لكل منهما على حياله ، ولا يتعين بل يجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد والكلام حينئذ جملة واحدة ، أما على مذهب سيديوه فواضح لأن لا المفتوح اسمها لا تعمل فى الخبر . وأما على مذهب غيره فلائهما وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلان فيجوز أن يعمل فى اسم واحد عملا واحدا (قوله زائدة) أى لتأكيد النفى (قوله على محل اسم لاقبلها) أى اسم لاقبلها باعتبار محله الذى هو النصب . وقيل النصب باعتبار الإنباع للحركة البنائية لكونها بمنزلة الإعرابية كفاى النداء وعليه الرضى (قوله لانصب اليوم الخ) صدر بيت للعباس السلمى عجزه • اتسع الخرق على الراقع • . ويروى بدل الراقع الراقع وهو أنسب بالبيت قبله (قوله والكلام حينئذ جملة) أى بناء على تقدير خبر واحد لهما لأن العامل لا وحدها ، فإن قدر لكل خبر وهو واجب عند سيديوه لما بينه فى التصريح فالكلام جملتان (قوله على إعمال لا عمل ليس) انظر هذا مع ما تقدم من أن عمل لا عمل ليس خاص بالشعر (قوله أو زيادتها) أى لتأكيد نفي لا الأولى (قوله على محل لا الأولى مع اسمها) أى على لامع اسمها باعتبار المحل : وقضيته أن لا من جملة المعطوف عليه فلا يكون المعطوف فى خبرها فكيف تكون لا الثانية زائدة لتأكيد النفى . والوجه أن المراد العطف على اسم لا باعتبار محله مع لا (قوله لأنهما بالتركيب صار كالشيء الواحد) استشكل بأنه كيف تجعل الكلمتان معا مبتدا مع أن تعريف المبتدا غير صادق عليهما لأن مجموع لا واسمها ليس اسما مجردا ولا صفة معتمدة . وأجيب بأننا لا نسلم أنه ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمس عشرة ، ولا يخفى عليك أنه ليس هنا تركيب إذ لو كان لم يكن لاستعمالا فى النفى وإنما هنا شبه تركيب (قوله والكلام على إعمالها عمل ليس جملتان) لأنه لا يجوز أن يقدر الخبر لهما جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين

وهذه الأوجه الثلاثة جائزة في الثاني أيضا إذا كان اسم لا الأولى معربا نحو : لا غلام رجل ولا امرأة ( كالصفة ) إذا كانت مفردة متصلة باسم لا المبني كما ( في نحو : لا رجل ظريف ) ولا ماء ماء باردا عندنا فالفتح على أن الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لعلهما بعد أن صارا كاسم واحد، والنصب على اتباع الصفة محل الاسم ، والرفع على اتباعها محل لامع اسمها ، وكالصفة في ذلك

على معمول واحد ليسامتاثلين لأن خبر لا التبرئة مرفوع بها أو بما يرتفع به خبر المبتدأ أولا العاملة عمل ليس خبر هام منصوب ( قوله وهذه الأوجه الثلاثة الخ ) لا يخفى أن النصب هنا على لفظ اسم لا الأولى لا على محله ( قوله متصلة باسم لا المبني ) أي على فتحه أو كسر أوباء ودخل فيه المثني والجمع عند التركيب ، فإن المفرد يشملهما ويستوي فيهما المفتوح والمنصوب ؛ قال الشهاب القاسمي : ولا يبعد أنه يجوز بناء صفة جمع المذكر السالم على الفتح إن كانت جمع تكسير وإن كان هو مبني على الياء نحو : لابنين ظرفاء انتهى : وانظر لو نعت جمع المؤنث المبني على الكسر بمفرد هل يجوز أن يركب معه على الكسر كما ركب في لا رجل ظريف على الفتح ؟ قال بعضهم : الظاهر الامتناع لأن التركيب يشغل مع الكسر بخلاف الفتح فإذا أريد تركيبه مع الكسر وجب الفتح ، ويكون هذا مقيدا لقولهم يجوز الوجهان أي إن لم يركب فليحرر ، وخرج بقوله المتصلة النعت الثاني وما بعده فلا يجوز فيه البناء نحو : لا رجل ظريف عاقل ، والضابط المذكور صادق بنحو باردا في المثال الآتي ( قوله ولا ماء ماء باردا عندنا ) قال في التوضيح : لأنه يوصف بالاسم إذ وصف والقول بأنه تأكيد خطأ انتهى . وتحرير المقام يطلب من شرحه والخواشي ( قوله فالفتح على أن الصفة الخ ) هذا قول ابن برهان والسيرافي : وقد يقال أي حاجة إلى اعتبار التركيب قبل دخول لا على القول بأن بناء الاسم لتضمنه معنى من الذي قدمه الشارح ، وما المانع على هذا من أن تركيب الصفة مع الموصوف مع دخول لا ثم إذا كان تركيب الصفة مع الموصوف يقتضي البناء فهلا اعتبره الشارح فيما تقدم في بناء الاسم لإجراء للصفة والموصوف في علة بنائهما على سنف واحد .

هذا ؛ والتركيب قبل دخول لا لا يقتضي البناء لأن كلا من الإعراب والبناء إنما يثبت بعد تركيب الاسم تركيبا يتحقق معه العامل بناء على قول من يقول إن الأسماء قبل التركيب معربة . أما على القول بأنها مبنية فهي مبنية بدون اعتبار التركيب فلا فائدة فيه فهلا أبدلوا قبل جمع إلا أن يقال لم يبدلوا لثلاث بلزم تركيب ثلاث كالت وقضية دخول لعلهما بعد جعلهما كلمة واحدة أن تأثيرها بناء لفظا وإعرابا محلا في آخر مجموعهما لا في آخر كل منهما . ويؤيده التشبيه بخمسة عشر ( قوله والنصب على اتباع الصفة محل اسم لا ) لأنه في محل نصب بلا فالنصب باعتبار عمل لا ، وهذا أولى بأنه حمل على اللفظ لأن فتحة لا رجل عارضة في هذا الموضع فأشبهت لعروضها حركة الإعراب كما في النداء . ووجه الأولوية ظاهر إذ لا ضرورة إلى التشبيه المقتضي إلى وجود حركة إعرابية من غير عامل حقيقي ، ويمكن أن يفرق بين ما هنا والنداء بأنه هنا أمكن اتباع النصب للإعراب الأشرف فكان أولى بخلافه في النداء إذ لا إعراب رفعا للمنادى المبني لالفظا ولا محلا ( قوله والرفع على اتباعها محل لامع اسمها ) لأن موضع لامع اسمها رفع بالابتداء كما مر لصيرورتهما بالتركيب كشئ واحد وفيه مامر ، ولا يختص ذلك بالاسم المبني بل المعرب كذلك كما في التسهيل .

بقي أنهم إن أرادوا مع ذلك أن الخبر خبر هذا المبتدأ على قول سيديويه إن التي يبنى اسمها غير عاملة في الخبر فهو مناف لكون لانفي الجنس : أي نفي الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر إذ مع كون الخبر خبرا عن مجموع لامع اسمها لا يتصور أن تكون لنفي الخبر ، بل ولا يتصور ما قالوه من أن لا الثانية في نحو لاحول ولا قوة إلا بالله زائدة مؤكدة لنفي الأولى ، فلعلهم تسمحوا في قولهم إن لامع اسمها مبتدأ ، وأرادوا مع كون المبتدأ المجموع أن

## التوكيد اللفظي المتصل .

وأما البديل فإن كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما سبأني نحو لا أحد رجلا وامرأة في الدار ومثله عطف البيان إن أجربناه في التكررات ، وإن كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة نحو : لا أحد زيد فيها ( ولك فيه ) أيضا ( رفعه ) أى الأول على الابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ، وإذا رفعته ( فيمتنع ) حينئذ ( في الثاني النصب ) لعدم نصب المعطوف عليه لفظا أو محلا ، ويجوز فيه الفتح على إعمال لا الثانية نحو : • فلا لغو ولا تأثيم فيها • والرفع على إعمالها عمل ليس أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو : • لا ناقة لي فيها ولا جمل • ففي جملة التركيب خمسة أوجه وجهان في الأولى وثلاثة في الثانية ، ولو قلت لا رجل ولا طالعا جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفردة ( وإن لم تكرر لا ) مع المعطوف نحو : لاحول وقوة ( أو فصلت الصفة ) عن موصوفها نحو : لا رجل فيها كريما ( أو كانت غير مفردة ) بأن كانت مضافة أو شبيهة به سواء أكان الموصوف مفردا أم لا نحو : لا رجل صاحب بر عندنا ، أو غلام سفر صاحب بر عندنا ، أو كانت مفردة وهو غير مفرد نحو : لا غلام سفر ظريف عندنا ( امتنع ) في المسائل الأربع في المعطوف والصفة ( الفتح ) لعدم لا في الأولى ، وامتناع

الخبر إنما هو منسوب : أى بالنسبة للاسم وحده فلي تأمل ( قوله التوكيد اللفظي المتصل ) نحو : لا رجل رجل في الدار . وخرج باللفظي المعنوي فلا يتأني هنا لامتناع توكيد النكرة به . وخرج بالمتصل المنفصل فلا يجوز فيه البناء على الفتح ، ويجوز الرفع . والنصب نحو : لا رجل في الدار رجل ورجلا ( قوله فكالصفة المفصولة ) أى فيجوز فيه النصب نظرا لعمل لا والرفع نظرا لعمل الابتداء ، ويمتنع الفتح لأنه لا يجوز تركيبه مع الاسم إذ هو في نية تكرار العامل ، ولا فرق بين أن يكون البديل مفردا أو غيره هذا قول ابن مالك . وقيل يجوز البناء إن كان مفردا ( قوله لا أحد رجلا وامرأة ) بنصب رجلا وامرأة ويجوز رفعهما ، وهذا يوهم أن البديل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لإمكان بدل البعض من الكل ، ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه أن يكون معرفة ولا إنما تعمل في التكررات لأنه لا يجب أن يضاف إلى ذلك الضمير ، بل قد يكون مجرورا بعده على أن غاية ذلك أن يتعين رفعه لأنه بدل غير صالح لعمل لا ، وإنما لم يجعل البديل مستقلا هنا كالنداء لأن استقلاله يقتضى تركيبه ، وهو ممتنع إذ لا جاز أن يركب مع المبدل منه للفصل بلا المقدرة ولا مع لا المقدرة لأنها معدومة من اللفظ والتركيب حكم لفظي فلا يتصور مع المعلوم من اللفظ ، وكذا عطف النسق لم يجعل كالمستقل لأن حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب . وأما عطف البيان فلم يجعل كالمستقل وإن لم يكن فيه مانع لأنه في معنى البديل ، ولهذا كل ما جاز إعرابه بيانا جاز إعرابه بدلا إلا ما استثنى ( قوله وجب الرفع ) لأن مقتضى النصب منتف ( قوله أو على إعمال لا عمل ليس ) قال الحفيد : ليس بجيد لأن إعمالها عمل ليس خاص بالشعر وكلامه فيما هو أعم منه ، وحكم تقدير الخبر على هذا الوجه والذي قبله يعلم مما مر ( قوله فلا لغو الخ ) صدر بيت لأمية بن الصلت من قصيدة ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها عجزه • وما فاهوا به أبدا مقيم • ( قوله والرفع على إعمالها عمل ليس الخ ) لا يفتي أنه يتصور حينئذ أوجه لأن لا إما ملغاة أو لا وثانيا أو تعمل عمل ليس على ما فيه أو الأولى ملغاة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ، فعلى الوجهين الأولين يجوز تقدير خبر لكل وتقديره لهما . أما في الأول فظاهر إذ لا عامل إلا الابتداء إذ لا فرق بين سيويه وغيره ، وأما على الثاني فلنماثل العاملين ، وعلى الأخيرين يجب تقدير خبر لكل لثلاث يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ، وخبر المبتدأ مرفوع ولا العاملة عمل ليس منصوب ( قوله لاناقة الخ ) عجز بيت لعبيد الراعي صدره • وما هجرتك حتى قلت معلنة • وقوله لاناقة الخ مقول القول وهو مثل لبراءتها منه ، وهو مثل مشهور في هذا المعنى ( قوله لعدم لا في الأولى ) وربما فتح منوبا

التركيب في الباقي لأنهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشيء واحد ، وجاز فيهما الرفع والنصب كقوله . فلا أب وابنا مثل مروان وابنه . يروى بنصب ابن ورفعه .

[تمة] إذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا عند المجازيين ووجب عند بني تميم والطائيين نحو : قالوا لاضرير أى علينا ، ولا إله إلا الله أى موجود ، فإن جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام « لا أحد أغير من الله عز وجل » وقد يحذف اسم لا للعلم به كقوله : لا عليك أى لا بأس عليك . (الثالث) من أنواع النواسخ (ظن) من الظن بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى علم (ورأى) بمعنى علم لا من رأى وقد ترد بمعنى ظن (وحسب) وهى كظن (ودرى) فى لغية بمعنى علم والأكثر تعديها بالباء لواحد فإن دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها (وخال) ماضى يخال

معه لاجبى الأخفش لارجل وامرأة بفتح المعطوف ، وانظر هل يجوز على هذا أن ترفع الأول كما لو صرحت بلا (قوله فلا أب الخ) صدر بيت عجزه . إذ هو بالحد ارتدى وتأزرا . وأراد بابنه عبد الملك (قوله إذا علم) أى بقرينة حالية أو مقالية (قوله ووجب عند بني تميم والطائيين) هذا نقل ابن مالك . ونقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف ، وهو ظاهر كلام سيديوه (قوله ولا إله إلا الله) قد أكثر الناس من التصانيف فيما يتعلق بهذه الكلمة الشريفة فلا نطيل بذلك (قوله لا أحد أغير من الله) فى صحيح البخارى باب قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا شخص أغير من الله » قال الحافظ ابن حجر : كذا وقع لهم ، ووقع عند ابن بطل بلفظ أحد بدل شخص فكأنه من تعبيره انتهى : فكان الشارح اعتمد على رواية ابن بطل ، ثم إنه لا دلالة على الرواية المشهورة على أن الشخص يطلق على الله ، ولذا لم يفصح البخارى بإطلاق الشخص على الله بل أورد ذلك على طريق الاحتمال وجزم بعده بتسميته شيئا لظهور ذلك فيما استدل به من قوله تعالى - قل أى شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بينى وبينكم - (قوله وقد يحذف اسم لا) أى مع وجود الخبر ولا يحذفان معا لثلاث يكون إجحافا خلافا للفرء وأصحابه ولا حجة لهم فى قولهم

• إذ الداعى المثوب قال يالا • بناء على أن أصل بالزبد يا آل زيد لجواز أن يكون الأصل باقوى لا فرار فحذف المنادى وخبر لا (قوله بمعنى الحسبان) بكسر الحاء مصدر حسب فتفيد الرجحان (قوله لا بمعنى اتهم) أما الذى بمعناه نحو : ظننت زيدا : أى اتهمته فيتعدى لمفعول واحد (قوله وقد ترد بمعنى علم) أى فتفيد اليقين نحو - إني ظننت أنى ملاق حسابه - (قوله بمعنى علم) أى فتفيد اليقين لأنه المتبادر من العلم فينصرف إليه الإطلاق أنه بمعناه ، ولا ينافى أن العلم قد يأتى للرجحان (قوله لا من رأى) أما التى منه فتارة لتعدي لمفعولين كراى أبو حنيفة كذا حلالا ، وتارة إلى واحد هو مصدر ثانيهما مضاف إلى أولهما كراى أبو حنيفة حل كذا كما أن علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضى ، وبهذا يعلم قصور قول من قال رأى من رأى نحو : رأى فلان كذا : أى اعتقده إنما تتعدى لواحد خلافا لمن قال إنها تتعدى لاثنين (قوله وقد ترد بمعنى ظن) أى فتفيد الرجحان لأنه المتبادر من الظن إذا أطلق وإن جاء لليقين كما مر ، وقد اجتمع مجيئها لليقين والرجحان فى قوله تعالى - إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا - (قوله وهى كظن) فالغالب كونه للرجحان كقوله • وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة • وقد تأتى لليقين كقول الآخر • حسبت الثنى والجلود خير تجارة • ومن العجب ما قيل إن ظاهر كلام الشارح أنها لا تأتى لليقين (قوله ودرى فى لغية بمعنى علم) أى فتفيد اليقين قال أبو حيان : لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين ولعل قوله • دريت الوفى العهد ياعرو فاغبط • من باب التضمنين ضمن دريت معنى علمت والتضمنين لا ينقاس (قوله فإن دخلت عليها الهمزة الخ) كقوله تعالى :

وهي كظن لاماضى يخول بمعنى تكبر ( وزعم ) وهي كظن والأكثر وقوعها على أن وأن وصلتهما تسد مسد معموليها ، والزعم قول يطلق على الحق والباطل وأكثر ما يقال فيما يشك فيه :  
وفي شرح التلخيص للسبكي : ولم يستعمل الزعم في القرآن إلا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول  
هرقل لأبي سفيان زعمت وهو كثير ، ولكن إذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم  
الدليل على صحته وإن كان صحيحا في نفس الأمر انتهى :  
ومن استعماله في الصحيح قول أبي طالب :

ودعوني وزعمت أنك ناصحي ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

( ووجد ) بمعنى علم لا بمعنى حزن أو حقد ( وعلم ) بمعنى تيقن لا بمعنى عرف وحرج بقوله ( القلبيات )  
أى القائم معانيها بالقلب ما إذا كانت معانيها غير قلبية فإنها تكون لازمة غالبا كراى بمعنى أبصر كرايت الملل  
أى أبصرت ، وحسب بمعنى احمر لونه وأبيض يقال حسب الرجل إذا احمر لونه وأبيض كالبرص ، ودرى  
بمعنى ختل نحو : درى الذئب الصيد إذا ختله واستخفى له ليفترسه وخال بمعنى طلع يقال خال الفرس إذا طلع  
وزعم بمعنى سمن أو هزل نحو : زعمت الشاة أى سمنت أو هزلت ، ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد إذا استغنى  
فصار ذا جدة ، وعلم بمعنى انشفاق الشفة العليا يقال علمت الشفة إذا انشقت .

— ولا أدراك — وعمل هذا إذا لم تدخل الفعل أداة الاستفهام وإلا تعدى الفعل إلى ثلاثة نحو قوله تعالى — وما أدراك  
ما القارة — فالكاف مفعول أول والجملة استفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين ( قوله وهو كظن ) أى يفيد  
الرجحان غالبا وقد يفيد اليقين فالأول كقوله . أخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى . والثانى  
كقول الآخر : . ما خلقتى زلت بعدكم ضمنا . ( قوله لا ماضى يخول بمعنى تكبر ) لكن خال بمعنى تكبر  
ليست من أفعال القلوب فكان ينبغي للشارح عدم الاحتراز عنها فإنه في باقى الأفعال لم يحترز عن ذلك مع أنها  
تأتى بمعنى أفعال غير قلبية لأن الاحتراز عنها سيأتى ( قوله وهو كظن ) أى فالغالب كونه للرجحان وقد تفيد  
اليقين ، وظاهر صنيع الأوضح أنه لا يستعمل إلا فى الرجحان ( قوله والأكثر وقوعها على أن وأن الخ ) نحو  
قوله تعالى — زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا — وقول الشاعر : . وقد زعمت أنى تغيرت بعدها .  
( قوله بمعنى علم ) ظاهره أنه موضوع للعلم وليس كذلك بل وضع لإصابة الشيء على صفة ، والعلم لازم له لأن من وجد  
الشيء على صفة فقد علمه عليها وهذا هو الجوز لعمده من أفعال القلوب كوجد وإلا فهما باعتبار معنهما الأصل  
ليسا منها ( قوله لا بمعنى حزن أو حقد ) فإنهما لازمان ( قوله بمعنى تيقن ) ظاهره أنه لا يستعمل للظن وليس  
كذلك فقد صرح فى التوضيح بأنه يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين قال الله تعالى — فاعلم أنه لا إله إلا الله —  
أى تيقن وقال — فإن علمتموهن مؤمنات — أى ظننتموهن وليس فى قول العصام فى شرح الكافية وهو أى علمت  
لليقين اتفاقا ما يقتضى أنه لا يستعمل إلا فيه كما لا يخفى ( قوله لا بمعنى عرف ) أما الذى بمعنى عرف فيتعدى  
لواحد نحو : علمت الشيء ، وهل ذلك مقتضى لفرق معنوى بينهما أم لا بل هو موكول إلى اختيار العرب فإنهم  
قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى .

وذهب ابن الحاجب إلى الأول والرضى إلى الثانى لكن ناقض الرضى نفسه فى الكلام على كاد حيث قال :  
كاد فى أصل الوضع بمعنى قرب ولا تستعمل على أصل الوضع فلا يقال كاد زيد عن الحىء ، ومعنى أوشك  
فى الأصل أسرع وتستعمل على الأصل فيقال أوشك فلان فى السبر انتهى : فقوله ولا تستعمل على أصل الوضع

وهذه الأفعال المذكورة وكذا متصرفاتها تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها (فتنصبهما) معا (مفعولين) لها عند الجمهور (نحو) - وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه - وقوله :

(رأيت الله أكبر كل شيء) محاولة وأكثرهم جنودا

وقوله . حسبت التقي والجود خير تجارة . وقوله . دريت الوفي العهد يا عرو فاغبتبط . وقوله . ما خلنني زلت بعدكم ضمنا . وقوله . زعمتني شيئا ولست بشيخ . وقوله تعالى - إنا وجدناه صابرا - وقوله - فإن علمتموهن مؤمنات - :

والأصل في هذه الأفعال أن يعملن وليكن قد يعرض لهن ما يضعفهن عن العمل فهيمان معه بمرجوعية (ويلغين برجحان) والإلغاء لإبطال العمل لفظا وعملا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره (إن تأخرن) عن المفعولين (نحو) قوله (القوم في أثرى ظننت) فأخر الفعل وأهل لضعفه بالتأخر، وما قبله مبتدأ وخبر (ويلغين بمساواة) لإعمالهن (إن توسطن) بينهما (نحو) قوله :

فيه أن مقضى الاتحاد في المعنى عدم الاختلاف في التعدية (قوله وكذا متصرفاتها) هو يكسر الراء وفتحها لحن للزوم الفعل (قوله فإنها تدخل على المبتدأ والخبر) ليس فيه أنها لا تدخل إلا عليهما فلا يرد حسبت أن زيدا قائم أو أن يقوم زيد على مذهب سيويه أنه لا حذف فيه وذهب المبرد إلى أن الخبر محذوف. والتقدير حسبت قيام زيد ثابتا أو مستقرا .

وذهب السهيلي إلى أن مفعولى ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كفعولى أعطى بدليل ظننت زيدا عمرا، وأجاب الكافيحي بأنه متأول بأن المعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمره كما أن قولك زيد حاتم بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل (قوله فتنصبهما مفعولين) إن قيل الفاء تقتضى نصب المبتدأ والخبر للدخول عليهما معا والحال أن نصب المبتدأ عقب الدخول عليه لا عليهما معا . فالجواب أن المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد ، والمراد تعقيب نصب الأول للأول ونصب الثانى للثانى (قوله عند الجمهور) مقابله قول السهيلي السابق (قوله فاغبتبط) من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها (قوله ضمنا) بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم الزمن المبني (قوله - فإن علمتموهن مؤمنات -) قد سلف أن العلم هنا بمعنى الظن والشارح اقتصر على أن علم بمعنى تيقن فكان ينبغي أن يمثل بالعلم أنه لا إله إلا الله (قوله ويلغين برجحان) قال الحفيد : وإنما جاز إلغاء هذه الأفعال دون غيرها لأنها ضعيفة ووجه ضعفها أن معانيها قائمة بجازحة ضعيفة وهى القاب ثم ينضم إلى ذلك إمانتاخرها عن المفعولين أو توسطها بينهما . والعامل إذا تأخر عن المفعول ولو كان قويا يحصل له نوع وهن بدليل لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد فجاز إلغاؤها ولا كذلك غيرها من الأفعال انتهى : وبه يعلم جواب ما يقال لم ضعفت هذه الأفعال بما ذكر حتى بطل عملها بخلاف كان وأخواتها (قوله برجحان) محل ذلك ما لم يؤكد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب وإلا فلا يحسن الإلغاء .

قال الرضى : وتأكيده الفعل الملقى بمصدر منصوب قبيح إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافى . وأما توكيده بالضمير أو اسم الإشارة المراد بهما المصدر فأهمل إذ ليسا صريحين في المصدرية (قوله القوم في أثرى ظننت الخ) بعض صدر بيت بقيته :

ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا . . . . . فإن يكن



أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى ( وفى الأراجيز خلت اللؤم والخورا )  
فتوسط الفعل بين اللؤم والأراجيز وأهمل لضعفه بالتوسط أيضا ، وإنما كان الإلغاء والإعمال مع التوسط على حد  
سواء لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح :  
قال أبو حيان : وقيل الإعمال أرجح لأن العامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى وبه جزم فى الأوضح :  
وفهم من كلامه أن الإلغاء حينئذ جائز لا واجب وأنه لا يجوز مع تقدم العامل على الممولين وإن تقدم  
عليه غيره وهو كذلك على المشهور :

( و ) هذه الأفعال ( إن وليهن ) ماله صدر الكلام وهو واحد من ستة وهى ( ما ) مطلقا ( ولا وإن )  
فى جواب قسم ملفوظ به أو مقدر إذ ليس لها صدر الكلام إلا حينئذ ( النافيات ) لما وليهن نحو : علمت  
مازید قائم ، وعلمت والله لازید فى الدار ولا عمرو ، وعلمت والله إن زید قائم ( أو لام الابتداء ) نحو - ولقد

( قوله أبالأراجيز الخ ) قاله منازل بن ربيعة : واللؤم بالهمز أن يجتمع فى الإنسان الشح ومهانة النفس  
ودناءة الآباء . والخور بفتح الخاء المعجمة الضعف ( قوله جائز لا واجب ) قد يكون سبب الإلغاء موجبا :

قال الرضى : ومصدر الفعل القلى إذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله فى الإعمال والتعليق نحو : أعجبنى  
ظنك زيدا قائما ، وعلمك لزید قائم ، وأما الإلغاء فواجب مع التوسط أو التأخر نحو : زید قائم ظنى غالب :  
أى ظنى زيدا قائما غالب إذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل . وأما إذا كان مفعولا مطلقا فإن كان الفعل مذكورا  
معه فالعمل للفعل ، وكذا إذا حذف جوازا فى الصورتين يجوز إلغاء الفعل وإعماله متوسطا ومتأخرا لكن الإلغاء  
قبیح . وأما إن حذف الفعل وجوبا كما إذا أضيف إلى الفاعل نحو : ظنك زيدا قائما أى ظن ظنا فعند من قال  
العامل الفعل دون المصدر هو كما أو حذف جوازا نحو : متى زید ظنك قائم ، ومتى زید قائم ظنك : ويجوز  
الإعمال أيضا لأنك تعمل الفعل لا المصدر ، وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه  
مصدرا بأن والفعل ( قرأه وإن تقدم عليه غيره ) الأولى غيرهما : أى الممولين : ووجه الأفراد التأويل بما ذكر  
( قوله على المشهور ) مقابله قول الكوفيين والأخفش وابن مالك حيث جوزوا ذلك ، لكن من غير قبیح  
عند غير ابن مالك وبقبیح عنده . وفى التوضيح فى الكلام على قوله " وما إخال لدينا منك تنويل " .  
ما يقتضى موافقتهم ( قوله مطلقا ) أى سواء كانت فى جواب قسم أو لم تكن فى جوابه ( قوله فى جواب قسم )  
هذا هو الصحيح كما فى المغنى فى بحث إذا . وقيل لها المصدر مطلقا . وقيل ليس لها مطلقا ( قوله النافيات لما وليهن )  
احترز به من غير النافيات كما الموصولة ولا وإن الزائدتين وكان المخففة . وقيد لافى شرح اللباب بالتى لنفى الجنس  
احترازا عن التى بمعنى ليس وإليه يشير كلام الرضى ( قوله علمت والله الخ ) هذان مثالان للقسم الظاهر وإذا  
سقط القسم كانا مثالين للمقدر وجملة القسم وجوابه فى الجميع معلق عنها العامل فهى فى محل نصب على المفعولية  
بعلمت وقد يستشكل ما ذكر لأن المعلق متأخر عن القسم لأن القسم مذكور أو مقدر قبله فكيف يعلق به عنه  
ولم يتصدر عليه إلا أن يجب أن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالتى الواحد وكان المتصدر  
عليه متصدر على القسم :

إن قلت : بم يفترق الإعمال والإلغاء فى مثل ذلك مما لا إعراب له قبل التعليق ؟ فالجواب الجملة فى نحو ذلك  
كجملة ما هؤلاء ينطقون لا محل لها بل لإجزائها ، وبعد التعليق لا محل لإجزائها بل لها فليأمل ( قوله أو لام  
الابتداء ) بندرج فيه نحو : إن زيدا لقائم إن قبل يرد عليه عدم إطراد العلة فى تعليق هذه الحروف وهى أنها

علموا لمن اشتراه - الآية ، ومنه قوله : • إنى رأيت ملاك الشيمة الأدب • (أو) لام (القسم) نحو علمت والله ليقومن زيد ، وقوله • ولقد علمت لتأتين منبى • (أو الاستفهام) سواء تقدمت أداته على المفعول الأول نحو - وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون - أم كان المفعول اسم استفهام كما سيأتى أم أضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام كعلمت أبو من زيد ، فإن كان الاستفهام فى الثانى كعلمت زيدا أبو من هو فالأرجح نصب الأول لأنه غير مستفهم به ولا مضاف إليه قاله ابن مالك فى شرح الكافية (بطل عملهن) أى عمل هذه الأفعال (فى اللفظ) دون المحلى (وجوبا) لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ماله صدر الكلام (ويسمى ذلك تعليقا) لأنه إبطال عملها فى اللفظ مع تعلق العامل بالمحل ، فهو كالمرأة المعلقة التى هى لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التى عاق العامل عنها ، ولا فرق فى الاستفهام بين أن

لا تدخل إلا على جملة فإن لام الابتداء تدخل على المفرد فى نحو : إن زيدا لقائم فالجواب قد صرحوا بأن الأصل فيها التقديم وأصله لأن زيدا قائم ثم أخرت اللام لإصلاح اللفظ (قوله ومنه قوله إنى رأيت الخ) أى لأن الأصل لملاك وبذلك يندفع ما يقال فى البيت إلغاء العامل فى الابتداء وهو لا يجوز .

فإن قيل : يجب على هذا التأويل أن تكون الرواية إنى بالكسر لتعاقب العامل ، وليس كذلك وإلا لما وقع تردد فى أنه على التعليق ولما صح لابن عصفور فى المقرب وغيره ولابن مالك فى شرح الكافية أن يستدلوا على جواز الإلغاء لأجل تقديم إنى على رأيت .

قلت : إنما يجب الكسر إذا تقدم الفعل المعلق على أن مثل - والله يعلم إنك لرسوله - وهذا عجز بيت صدره : • كذلك أدبت حتى صار من أدبى • (قوله ولقد علمت الخ) صدر بيت للبيد بن عامر عجزه • إن المنايا لا تطيش سهامها • وما اقتضاه كلامه كالتوضيح من أن لتأتين جواب لقسم مقدر يخالف قول المغنى إن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت الخ ونحوه فى الرضى (قوله أو استفهام) إطلاقه يشمل الاستفهام بهل وفيه خلاف . واستشكل تعليق الفعل بالاستفهام فى نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو . وأجيب بأن هذا استفهام صورى وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة الاستفهام عما أخبر علمه : والمعنى علمت الذى هو عندك من هذين .

قال أبو حيان : كلام العرب ثلاثة أقسام : مطابقة اللفظ للمعنى وهو الأكثر ، وغلبة اللفظ للمعنى نحو : أظن أن تقوم فإنه جائز دون أظن قيامك لاشتغال أن تقوم على جزء الإسناد . وغلبة المعنى للفظ ومنه ما نحن فيه وقيل هو على حذف مضاف والمراد علمت جواب هذا الكلام .

فإن قلت : يرد على التعليق بالاستفهام أرايتك زيدا ما صنع ، وأرايتك زيدا أبو من هو فإنه واجب الإعمال . قلت : هو بمعنى أخبرنى وليس من القلبية (قوله فالأرجح نصب الأول) هذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق وجبا وانظر المغنى فى بحث جملة المفعول (قوله دون المحل) قال الحفيد : إنما كان له أى المعلق عمل فى المحل أى محل الجملة دون محل كل واحد من جزأى الجملة لأن هذه الأفعال إنما تطلب بالأصالة مضمون الجملة وعملها فى مضمون الجملة ليس بطريق الأصل ، وحيث امتنع عملها فى الجزء من رجع إلى الأصل وهو محل الجملة .

قال الشهاب القاسمى : إن قيل المعلق له الصدر فما بعده جملة لا مفرد فكأن الجملة فى قوة المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق . قلت : العمل ثابت لمحل المعاق وما بعده معا لا محل ما بعده فقط (قوله وهو اعتراض الخ) أى بينها وبين معموليها ويرد عليه بعض الأمثلة فإن المعلق فيه أحد المفعولين (قوله بدليل صحة العطف بالنصب الخ)

يكون عمدة ( نحو - انعلم أى الخزين أحصى - ) ونحو : عامة متى السفر ، أو فضلة نحو - وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب يتقلبون - فأى منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله لأن الاستفهام له صدر الكلام .

[تتمة] ذكر أبو على في التذكرة أن من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى - وإن أدري لعله فتنة لكم - وجزم به في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جماتها أو وجزم به في التسهيل والمصنف في الشذور وشرحه أيضا كقوله :  
لقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر  
ولا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لغير دليل لأنك إذا اقتصر على ظننت مثلا لم تكن فيه فائدة

قال في التوضيح : فيجوز علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره . وقال شارحه كغيره : استفيد من المثال أنه لابد أن يكون المعطوف مفردا فيه معنى الجملة فلا يقال علمت لزيد قائم وعمرا ، وهو يدل على منع عمرا جالسا بالنصب . وفي كلام الرضى التصريح بجواز ذلك ولعل وجهه أن عمرا جالسا يتضمن معنى الجملة لأنه جزآن ، ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعلق إنما يمنع العمل بالنسبة إلى الجملة المعلق عنها لا بالنسبة لتوابعها ويقتضى أن المعلق إنما معلق عن المعطوف عليه دون المعطوف وأن صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف ، لكن هل إعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أولا كما يدل عليه التعبير بالجواز فليتأمل ( قوله أن من جملة المعلقات لعل ) وافقه أبو حيان لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر وأن مابعده منقطع عما قبله فلا يعمل فيه . وقال في الجامع ، ويختص بدرى نحو - وما يدريك لعله يزكى - ( قوله وجزم به في التسهيل ) لم أر له ذكر في التسهيل عند ذكر المعلقات ( قوله لو ) قيد في شرح الشذور لو بالشرطية ولم يذكر المحترز عنه ، وعد في الشذور وشرحه من المعلقات كم الخبرية ، وبسط الكلام عليها في شرح الشذور وفي بحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط في الباب الرابع من المغنى : ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق العامل عن العمل في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا لأكثرهم :

ونص في شرح الشذور عن جماعة من المغاربة أن من المعلقات أن التي في خبرها اللام نحو : علمت أن زيدا لقائم ثم قال والظاهر أن المعلق اللام لأن إلا أن ابن الحجاز حكى أنه يجوز علمت إن زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق إن انتهى :

وليس مراد ابن الحجاز بالجواز التخيير بل إنه جائز بعد امتناعه قبل كسر إن وهو صادق بالواجب الذى هو المراد لما عرفت أن التعليق واجب ولم يستثنوا إلا صورة واحدة ، وعلى الأول فالظاهر أن الاسم كالخبر نحو : علمت أن في ذلك لعمري ، ويستفاد من قوله والظاهر أن المعلق إنما هو اللام أن المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها ؛ وقد يقال إن اللام حقها في الأصل صدر الجملة لكن زحلقته عنه كما تقدم فهي مصدر حكما ( قوله لقد علم الخ ) الشاهد فيه ظاهر ، وثراء المال كثرته ونموه والوفر الكثير يقال وفر المال ككرم ووعده كثير ( قوله ولا يجوز الخ ) أما عدم جواز حذفهما فعن سيبويه والأخفش وابن مالك وعن الأكثرين الإجازة مطلقا وعن الأعلام الإجازة في أفعال الظن دون أفعال العلم ، وأما عدم جواز أحدهما فبالإجماع ( قوله لأنك إذا اقتصر الخ ) تعليل للمسألة الأولى ، وبذلك فارق باب ظن باب أعطى كما قاله الرضى . وأورد أن قولك فلان يعطى يراد به كثرة الإعطاء وإلا فالإنسان كما لا يخفى عن علم أو ظن لا يخفى في الأغلب عن إعطاء شيء ، وفلان يعلم بهذا المعنى يفيد أنه كثير العلم على أنه لا تنحصر الفائدة في ذكر المفعولين ، بل يصح أن تحصل فائدة معتد بها فيقال علمت الآن أو ظننت الآن فيعلم حدوث علم أو ظن في الآن ، أو تقول علمت علما أو ظننت ظنا السوء إلى غير ذلك :

إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما فإن دل دليل جاز ذلك :

[ تنبيه ] قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين عند سليم مطلقا، وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بقاء الخطاب بعد استفهام متصل به أو منفصل عنه بظرف أو مفعول نحو : أنقول زيدا منطلقا، وأنى الدار تقول عمرا مقبلا : . وأجهالا تقول بنى لؤى . فإن لم يستوف الشروط تعينت الحكاية .

### [ باب في ذكر الفاعل وأحكامه ]

( الفاعل ) وهو اسم أو مافى تأويله قدم عليه فعل تام أو مافى تأويله

وسكت عن تحليل المسألة الثانية وهو أن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر : ولا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ بلا دليل قبل دخول الناسخ فكذا بعده انتهى وفيه نظر ( قوله جاز ذلك ) أى حذفهما وحذف أحدهما أما الأول فبالإجماع . وأما الثانى فتعنه ابن ملكون وطائفة من المغاربة . ووجهه مع رده فى التصريح ( قوله مطلقا ) أى نصبها مطلقا فيكون مفعولا مطلقا . ويحتمل أنه حال من الضمير المستتر فى ينصب : أى سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد منها شئ ( قوله بمضارع مبدوء بقاء الخطاب ) خرج المصدر والوصف والأمر والمضارع المبدوء بغير تاء الخطاب ( قوله بعد استفهام ) أى بحرف أو باسم ، ويستفاد من قولهم بعد استفهام أنه لا يشترط أن يكون مستفهما عنه فصح قول التوضيح الحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول فى قوله . فتى تقول للدار تجمعنا . فلا يتم الرد على ابن مالك فى اشتراطه فى المضارع أن يكون حالا ، خلافا لمن رده عليه بذلك وطاح النظر بأنه على ذلك لا يكون القول مستفهما عنه فلا يكون عاملا ( قوله نحو أنقول الخ ) الأمثلة على ترتيب الممثل له كما لا يخفى .

### [ باب الفاعل ]

( قوله هو اسم ) أى صريح ظاهر أو مضمّر بارز أو مستتر بقرينة مقابلته بالمؤول ( قوله أو مافى تأويله ) ما واقعة على لفظ وفى للظرفية ، وتأويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام . مضاف : أى لفظ حاصل فى عدد الألفاظ المؤولة بالاسم ومثله فى ذلك ما بعده ، ولو قال أو مؤول به كان أظهر وأخصر ، ثم التأويل لا بد أن يكون بحرف سابق وهو هنا أن وأن ومادون كى ولو أو بغيره فى باب التسوية فلا يقع الفاعل جملة خلافا لبعضهم ، فانظر المغنى وشرح الشذور فى بحث الجملة التفسيرية .

وأجاز ابن مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة فقال فى قوله تعالى - وتبين لكم كيف فعلنا بهم - أن فاعل تبين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل تبين لكم كيفية فعلنا بهم وفى - أولم يهدلهم كم أهلكننا - أنه على تأويل أو يهدلهم كثرة إهلاكنا ( قوله قدم عليه فعل تام أو مافى تأويله ) أى بأن يكون بعده حقيقة أو حكما كما فى الفاعل المستتر فإن التقدم هنا حكمى كوجوده والضمير فى عليه وتأويله ، وكذا ما بعدهما راجع إلى أحد الأمرين المستفاد من لفظه أو والتقدم المأخوذ فى الحد تقدم العامل الذى هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ فيها سياقى حكما ، والمراد به وجوب الوقوع لا الوقوع فلا دور على أن لزوم الدور ممنوع لإمكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند إليه بدون تصور الفاعل ، وخرج بقوله قدم الخ نحو : زيد قام أو قائم فإن كلام السعدى فى بحث التقوى صريح فى أن المسند للفعل وحده لأن الفعل مسند إلى ضميره وهما مسندان إلى زيد ومثله شبهه ، وأو سلم فإسناد الجملة يتضمن إسناد الفعل فى ضمنها بل هو المقصود بالإسناد فيصدق عليه وأسند إليه فعل أو مافى تأويله فيحتاج إلى

وأُسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه وله أحكام :  
منها : أنه ( مرفوع ) بما أُسند إليه ورفع له إما حقيقة ( كقام زيد ) وعمرو قائم أبوه ( ومات عمرو ) وخلالد  
ميت أبوه ، أو حكما كالجورور بمن الزائدة نحو - وما بأنهم من ذكر - أو بإضافة المصدر إليه نحو  
- ولولا دفع الله الناس - .

إخراجه ، ولو سلم فهو لدفع التوهم ، ودعوى أن ذلك كلام ظاهري ممنوع فإن دفع التوهم أمرهم .  
وما جوزه الأعم وابن عصفور في : وقلما . وصال على طول الصدود يدوم . من أن وصال فاعل  
يدوم قدم للضرورة غير مسلم بل وصال مبتدأ خبره يدوم ، ولو سلم لا يرد نقضا لأن الضرورة لا يجب أن تدخل  
في التعريف . فاندفع ما في شرح التسهيل للدماميني وخرج بالتام الناقص فإن مرفوعه لا يسمى فاعلا اصطلاحا ،  
والمراد بما في تأويله ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدرى ، وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة  
المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وعديله المعتمدان .

قال أبو حيان : أو اسم موضوع موضع الفعل نحو إياك أنت وزيد أن تخرجافني : إياك ضمير مستتر مرفوع  
على الفاعلية ولذلك أكد بالمتفصل وعطف عليه المرفوع ، وإياك وضع موضع احذر انتهى .

والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق نحو : أسد بمعنى شجاع نحو : زيد أسد ، ففي أسد ضمير مستتر مرفوع  
محلا على أنه فاعل . وقد يرفع الظاهر نحو : زيد أسد غلامه ( قوله وأسند إليه ) أى نسب إليه وربط به أصالة  
له اصطلاحا ما ذكر باعتبار مدلوله ، وحيث فسر الإسناد بالنسبة دخل فاعل شبه الفعل وزيد في أن ضرب زيد  
ولم يضرب زيد لظهور تحقق النسبة والربط . ولا يشمل حينئذ المفاعيل ونحوها لخروجها بقيد الاصطلاح فإنها  
تسمى متعلقا لا منسوبا ، والمتبادر من الإسناد : الإسناد بالأصالة ، والمتبادر يحمل عليه التعاريف فخرج التوابع  
أى بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل إذ لا إسناد إلى التابع إلا فيها بخلاف البقية . على أننا لانسلم الإسناد في البدل  
بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول ( قوله وله أحكام ) جمع حكم بمعنى محكوم به ( قوله منها أنه مرفوع ) أى على  
المشهور ولغة الجمهور وجاء نصبه ورفع المفعول نحو : كسر الزجاج الحجر . وجعله ابن الطراوة قياما مطردا :  
وبعضهم ادعى أن الزجاج هو الفاعل والحجر هو المفعول اعتبارا للفظ وإن كان المعنى بخلافه . ويؤيده ما قبل  
لأنه من القلب وإن الإعراب أبدا على حسب العلامة التي تكون في المعرب . ألا ترى أن القرية من - واسئل  
القرية - إنما تعرب على حسب حركتها لا على حسب الأصل ( قوله أو حكما كالجورور بمن الزائدة الخ ) هذا ما ذكره  
جمع منهم ابن مالك والمصنف ، وهو مبني على أن الإعراب المحلى لا يختص بالمبنيات ، وقدم مضى في بحث الإعراب  
أنه يشكل عليه قول الرضى إن معنى كون الكلمة معربة محلا أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان إعرابها  
كذا وكذا ، فإنه يقتضى أن ذلك لا يتصور فيما إذا كانت الكلمة معربة . ويشكل عليه أيضا فرقهم بين الإعراب  
المحلى والتقديرى بأن المانع في المحلى قائم بجملة الكلمة وفي التقديرى بالحرف الأخير ، ولا شك أن المانع  
في الجورور بمن الزائدة ونحوه قائم بالحرف الأخير فالظاهر أن يكون الإعراب فيها تقديرا .  
وبذلك صرح العيني في شرح الشواهد في الكلام على قوله . ما أنت بالحكم الترضى حكومته .

في محل رفع لأنها صفة للحكم وهو مرفع تقديرا لأنه خبر انتهى .

وهذا هو القياس على المتبع والمحكى والمدغم ونحوها لأن إعرابها تقديرى اتفاقا ( قوله بما أُسند إليه ) أى  
على الأصح ووراء أقوال لانطيل بها والمصنف أبهم الرافع ليجرى على كل الأقوال ( قوله إما حقيقة ) أى لفظا  
أو تقديرا ولو عبر بذلك كان أولى ( قوله كقام زيد ) أى كرفع زيد من قام زيد ( قوله أو بإضافة المصدر إليه )

ومثل بمثالين تنبيها على أن الفاعل نوعان : نوع يكون المسند واقعا من الفاعل كالأول ، ونوع يكون المسند قائما به كالثاني .

( و ) منها ( أنه لا يتأخر عامله عنه ) بأن يتقدم الفاعل عليه لأنهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها .

واستدل أبو البقاء في الباب على أنهما كالكلمة الواحدة باثني عشر وجها أخذها من سر الصناعة لابن جني فإن وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم مبتدأ كما في نحو : زيد قام ، وإما فاعلا بفعل محذوف كما في نحو - وإن أحد من المشركين استجارك - وأما نحو قول الزباء : \* ما للجمال مشيها وثيدا \* فضرورة أو مؤول :

( و ) منها أن عامله ( لا تلحقه علامة تنفية ) إذا كان الفاعل مثنى ظاهرا ( ولا ) علامة ( جمع ) إذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلان وقاموا رجال وقن نسوة ( بل يقال قام رجلان و ) قام

الباء فيه للسببية والسبب أعم من العامل والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين أو إضافة بمعنى مضاف وإضافتها إلى المصدر بيانية ، ولا ينافي أن الصحيح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف والمصدر اسمه نحو : من قبله الرجل أمر أنه الوضوء وقال الشاطبي : إن فاعل المصدر إذا أضيف لا يسمى فاعلا عرفا بل هو مضاف إليه كما لا يسمى زيد في زيد قام فاعلا ولا في زيد مضروب مفعولا وإن كان المعنى في الجميع على ذلك . وقياسه أن المجرور بالحرف الزائد كذلك ، وحينئذ فلا يرد أمثال ذلك على اعتبار رفع الفاعل ليجتاج إلى تعميم الرفع لإدخالها ( قوله ومثل بمثالين الخ ) وزاد الشارح مثالين تنبيها على أن مافي تأويل الفعل مثله في كونه نوعين ( قوله لأنهما لما كانا الخ ) قد يقال هذا كما يقتضى منع التقديم يقتضى منع فصله عن عامله فلم جاز الفصل ( قوله واستدل أبو البقاء الخ ) قال في الباب : والدليل على أن الفاعل كجزء من آخر الفعل اثنا عشر وجها - أحدها : أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لثلاثا يتوالى أربع متحركات كضربت وضربنا ، ولم يسكن مع ضمير المفعول نحو : ضربنا لأنه في حكم المنفصل : والثاني : أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك . والثالث أنهم : لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به : والرابع : أنهم وصلوا تاء التانيث بالفعل دلالة على تانيث الفاعل فكان كالجزء منه . الخامس : أنهم قالوا ألقيا وقفامكان ألق ألق وقف قف ، ولولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أتيب منابه . السادس : أنهم نسبوا إلى كنت فقال كنتي ، ولولا جعلهم الفاعل كجزء من الفعل لم يبق مع النسب : السابع : ألفوا ظننت إذا توسطت أو تأخرت ، ولا وجه لذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل ذلك لا يعمل . الثامن : امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه . التاسع : أنهم جعلوا أحبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل . العاشر : أن من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه ، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سمى الحادى عشر : أنهم جعلوا ذاق حبذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد : الثاني عشر : أنهم قالوا في تصغير حبذا ما أحبيذه فصغروا الفعل والفاعل وحذفوا من الفعل إحدى الباءين ومن الاسم الألف ومن العرب من يقول لا تحبذه فاشتق منها ( قوله كمافى نحو زيد قام ) أى على الأصح . وقال المبرد ومتابعوه برحجان ذلك على الفاعلية ( قوله وإما فاعلا بفعل محذوف الخ ) أى على الأصح :

وجوز الأخفش والكوفيون الرفع في ذلك على الإبتداء وسوغ الإبتداء بالنكرة تقدم الشرط أو نعتة بالظرف بعده ( قوله أو مؤول بأن مشيها مبتدأ حذف خبره ) أى يظهر وثيدا كقولهم حكمتك سميها فانظرا التوضيح وشرحه



(رجال و) قام (نساء) بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع ، وبها جاء التنزيل نحو- قال رجلان - وقال الظالمون - وقال نسوة (كما يقال) مع المفرد (قام رجل) بتجريد الفعل إذ لو قيل قاما رجلان مثلاً لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم ، فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الإيهام وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل :

(وشذ) إلحاقها بالعامل المسند لما بعدها من مثنى ومجموع كقول الشاعر : وقد أسلماه مبعد وحيم .

وقوله : يلوموننى فى اشتراء النخيل - ل أهلى فكلهم ألوم

وقوله : نتيج الربيع محاسنا ألحقنها غر السحائب

وهذه لغة طيية تسميها النحويون : لغة أكلونى البراغيث ، وعليها جاء ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام فى الحديث (يتعاقبون فىكم ملائكة بالليل والنهار) وقوله أيضا ورقة بن نوفل (أو مخرجى هم) بتشديد الياء

(قوله كما يقال مع المفرد الخ) ما صدرية والمصدر المنسبك منها ومن يقال مجرور والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول ليقال : أى يقال قولاً كالقول قام رجل (قوله من مثنى ومجموع) أى حقيقة أو حكماً فيشمل المفردين المعطافين والمفردات المتعاطفة (قوله وقد أسلماه) عجز بيت لعبدالله بن قيس يرثى مصعب بن الزبير صدره : \* تولى قتال المارقين بنفسه \* والمارقين الخوارج . والمبعد إما اسم فاعل أو اسم مفعول ، والحميم القريب والشاهد فى إلحاق الألف فى أسلماه (قوله يلوموننى الخ) قائله أمية . والشاهد فى يلوموننى حيث لحقته العلامة مع إسنادها للظاهر ، وكلهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز خبره اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول (قوله نتيج الربيع الخ) الربيع الزمان المعروف . والمراد بالمحاسن الأزهار وضمن ألحقن معنى أولدن فلذا عداه إلى ضمير المحاسن ولا يخفى ما فى الكلام من الإستعارات . والشاهد فى ألحقنها حيث لحقته العلامة (قوله وهذه لغة طيية الخ) قال الدمامينى : وينبغى أن يكون أصحاب هذه اللغة يتركون العلامة إذ قالوا قام اليوم أخواك جوازا ، وإذا قالوا ما قام إلا أخواك وجوبا كما يفعلون هم وغيرهم فى علامة المؤنث الحقيقي انتهى .

وقضية هذا التحريج أن من يجوز إلحاق التاء وعدمه مع الفصل بإلا جوز إلحاق الألف أيضا هنا فى المغنى :

ومنع أبو حيان على هذه اللغة جاءونى من جاءك لأنها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع : وأقول إذا كان سبب دخولها بيان أن الفاعل الآتى جمع كان إلحاقها هنا أولى لأن الجمعية خفية وأطال فى ذلك فراجع مع حواشيه :

[فائدة] قال الدمامينى : إذا قال أرباب هذه اللغة قاما وقعدا أخواك وأعملوا أحدهما فلأنهم يضمرون فى الآخر ضمير اثنين فيتصل بكل من الفعلين ألف ، ولكنها فى أحدهما ضمير وفى الآخر علامة انتهى . وانظر لو قلت قام غلامك أو إخوانك أو عكسه فإن الفاعل غير واحد قطعاً فهل يراعى ما اتصل بالعامل أو يجوز إلحاق علامة التثنية أو الجمع ويظهر مراعاة ما اتصل بالعامل ، وفى المغنى ما يؤيده (قوله وعليها جاء ظاهر الخ) إنما قال ظاهر لاحتماله لغيرها بأن يكون مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير ، أو يكون ملائكة بدلا من الواو فى يتعاقبون ، ولكنه خلاف الظاهر (قوله يتعاقبون فىكم ملائكة الخ) هو ظاهر على رواية الحديث كذلك لكن رواه البخارى وغيره «إن لله ملائكة يتعاقبون فىكم» الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون : تأتى طائفة عقب طائفة ثم تعود الأولى عقب الثانية (قوله أو مخرجى هم) بفتح الواو لأنها للعطف وقدمت همزة

حين قال له ورقة : ليتنى أكون معك إذ يخرجك قومك ، وأصله أو مخرجوى هم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها فصار أو مخرجى هم .  
وفهم من كلامه أن هذه الأحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر وهو كذلك على هذه اللغة بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند . والصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة

الاستفهام لصدارتها ، وقيل الهمزة في محلها والمعطوف عليه محذوف ، وكون ظاهر هذا الحديث جاء على هذه اللغة مخالف كلام ابن مالك في التوضيح فإنه إنما ذكر ذلك على جهة التجويز ، وبدأ بقوله مخرجى خبر مقدم وهم مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز العكس لئلا يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة لأن إضافة مخرجى غير محضة . قال : ولو روى بتخفيف الياء على أنه غير مفرد مضاف لجاز وجعل مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر كما تقول : أنخرجنى بنو فلان .

وقال ابن الحاجب : إنه خبر مقدم : قال : وكذلك جاء بتشديد الياء لأنه جمع : أى ويمتنع كون هم فاعلا لأن مخرجى جمع والوصف وما بعده إذا تطابقا في غير الأفراد كان الأول خبرا مقدما والثانى مبتدأ مؤخرا ، ولا يجوز غير ذلك :

وقال السهيلي : مخرجى خبر مقدم ولو خففت لم يجز لأنه لا يكون هم مبتدأ مخبرا عنه بمخرجى إذ لا يجوز عن الجمع بمفرد ، ولا يكون مخرجى مبتدأ وهم فاعل لأنه لا يجوز للعامل أن يكون ضميرا منفصلا إلى جنب عامله لا تقول قام أنا إنما تقول قت فلو كان مكان هذا الضمير ظاهر جاز نحو : أو مخرجى قوم . قال : وهذا فصل بديع ( قوله وأصله أو مخرجوى هم ) الأصل الأصيل أو مخرجونى سقطت نون الجمع للإضافة ( قوله وكسر ما قبلها ) أى بدلا عن الضمة للتخفيف كما فتحت الياء له ( قوله وهو كذلك على هذه اللغة ) أى على الأصح لقول الأئمة إن ذلك لغة لقوم معينين : وقيل إنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير وتابع على الإبدال من الضمير بدل كل من كل . والوجه الأول لا يتأتى في قوله : . وإن كانا له نسب وخبر . لأن إن الشرطية لا تدخل على الحمل الاسمية على الصحيح . والوجه الثانى لا يتأتى فيما إذا كان الواقع بعد الفعل ضميرا منفصلا نحو : ما قام إلا هما وما قاموا إلا هم وما قن إلا هن ، لأن الضمير المنفصل المرفوع بعد المرفوع المتصل توكيد بالإجماع ، ثم إن التقديم والتأخير أو الإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم إلا أن يقال الذى لا يختص جواز التقديم والتأخير والإبدال ، وأما وجوب أحدهما الذى هو المراد فهو مختص قطعا ( قوله كالتاء في قامت ) أى بجامع القرعية عن الغير فالثنى والمجموع فرع الأفراد والمؤنث فرع المذكر ( قوله المتعاطفة ) أى بغير أو فإن عطفت بأو قلت قام زيد أو عمرو :

وقال الدمامينى : يمتنع إثبات العلامة لأن الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه أن ذلك الواحد غير معين : فان قلت : قام أخوك أو غلامك ، فينبغى أن تلحق لأن الفاعل اثنان قطعا وإنما فقد التعيين . فان قلت : قام أخوك أو غلامك أو قام غلامك أو أخوك ، فينبغى أن لا تلحق لأنه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والأولى أولى بالمنع لأنك قدمت المفرد انتهى :

ويحتمل أن تلحق في المثال الثانى لأن الفاعل الاصطلاحي اثنان قطعا وعدم تحقق فاعليته من جهة المعنى لا دخل له في ذلك ، وهل قياس ما فعله من اللحاق في قام زيد وعمرو ولحاق الواو في قام أخوك وغلامك فيقال قاموا أخوك وغلامك :

خلافًا للخضراوي وإنما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لأن تأنيثه وجمعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تثنيته فإنه قد لا يعلم من لفظه بأن يكون مقدراً به التأنيث مع أن في اللاحق هنا زيادة نقل بخلافه ثم .

(و) منها أن عامله (تلقحه علامة التأنيث) في آخره إن كان ماضياً أو وصفاً وفي أوله إن كان مضارعاً (إن كان) الفاعل (مؤنثاً) حقيقة كان وهو ماله فرج (كقامت هند) وتقوم دعد وزيد قائمة أمه أو مجازياً

وبقي مالو عطف بالفاء أو ثم ، وقد يؤخذ من قوله لأن الفاعل واحد لا اثنان لحاق العلامة لأن الفاعل اثنان ، وقوله المتعاطفة نعمت المفردات وحذف نعمت المفردين لدلالته عليه (قوله خلافًا للخضراوي) حيث قال : لانعلم أجداً يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر . ورد عليه أبو حيان بقوله : وقد أسلماه مبعده وجمعه . وقوله : وإن كانا له نسب وخبر . وقياس ماورد فيهما قاموا زيد وعمرو وبكر .

قال في المغنى : وليس بشيء لأنه يمنع التخريج لا التركيب (قوله يعلمان من لفظه دائماً) لأن المراد من علمهما من اللفظ أن علامتهما أبداً ظاهرة ولا تكون مقدرة بدليل ما بعده ، فلا يرد أنه قد يسمى المفرد بمثنى أو جمع لكن قد يتوقف فيه فإن مثل من الموصولة لا يعلم من لفظه أن المراد به اثنان أو جمع . وقد مر عن المغنى أن علامة الجمع تلحق الفعل المسند إليها .

واعلم أن كلام الشارح يوهم أنه لم يعلم مما سلف علة تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع مع أنه أسلف ذلك قريباً حيث قال : إذ لو قيل قاما الخ فكان عليه أن يقول هنا قبل قوله لأن تثنيته الخ لما مر من رفع الإلباس ثم يقول ولأن هذا وفي قوله قد لا يعلم إدخال قد على الفعل المنى . وفي المغنى وجمع الجوامع أنها مختصة بالثبوت (قوله بأن يكون مقدراً به التأنيث) ولأنه قد يكون مؤنثاً لفظياً من غير تأنيث للمعنى كطلحة (قوله مع أن في اللاحق الخ) فيه تأمل ، وفرق في التصريح بما هو أظهر فراجع (قوله تلحقه علامة التأنيث) للابذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث وسوى ابن مالك بالتأنيث (قوله إن كان ماضياً الخ) شمل قوله ماضياً فعل ضمير الواحدة المخاطبة أو المتكلمة مع أنه لا يجوز تأنيث فعله ، وإنما لم تدخل في هذه المواضع لعدم الحاجة إليها لأن قرينة التكلم والخطاب معينة للمؤنث فلا التباس ، فالمراد أن عامله تلحقه علامة التأنيث حيث لا مانع يمنع من تأنيثه ، ويستثنى من الوصف ما يستوى فيه المذكور والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل واسم التفضيل في بعض أحواله وخرج بالماضى وما بعده الجار والمجرور والظرف واسم الفعل فلا تلحقها علامة التأنيث (قوله إن كان الفاعل مؤنثاً حقيقة) أى تأنيثاً معنوياً إما لفظاً أيضاً أو دون لفظ . ويرد عليه مالا يتميز ذكره من مؤنثه نحو : برغوث فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث كما ذكره أبو حيان . وذكر أن ما فيه تاء التأنيث ولا يتميز ذكره من مؤنثه نحو نملة مؤنث وإن أريد به مذكر والمسئلة مشهورة وما يتعلق بها من حكاية أبي حنيفة : وللسمين مناقشة مع أبي حيان لانطيل بها . وقد نظمت في المقام أبياتاً لأبأس بإيرادها وهى :

ما فيه تاء التأنيث حيث يعلم	تذكيره	تذكيره محتم
كطلحة والتاء ليست تعتبر	إلا إذا ميز أنثى أو ذكر	
وحيث لم يتميز أو كمنه	فأنث الكل وحرر نقله	
واجكم بتذكير الذى تجردا	من تاء تأنيث سوى ماورد	

(و) هو بخلافه نحو (طلعت الشمس) وتغرب الشمس واليوم وطالعة الشمس فيه من جهة الجنوب، وإلحاقها له واجب إذا أسند إلى ظاهر متصل حقيقى التأنيث، ولو مثنى أو مجموعا بالآلف والتاء كقامت الهندات أو إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث مطلقا كالشمس طلعت : وشذ قول بعضهم قال فلانة وأما قوله . ولا أرض أبقل إبقالها . فضرورة :

مؤنثا فاحرص على اتباع	فذلك مقصور على السماع
هذا إذا كان مجازيهما	أما إذا كان حقيقيهما
فإن تميزا فأنث إن يرد	مؤنث واعكس كهند وأدد
أما إذا التميز صار ساقطا	فذكر الكل فهناك الضابطا

(قوله وهو بخلافه) منه ما تأنيثه بالتأويل نحو : أنته كتابي فاحتقرها فأنث الكتاب لكونه فى معنى الصحيفة ، وما اكتسب التأنيث بإضافته إلى مؤنث إذا كان المضاف صالحا للحذف نحو :  
 . كما شرقت صدر القناة من الدم . (قوله متصل) هو الذى لم يفصل بينه وبين عامله شىء ، وأفهم أن غير المتصل وهو المنفصل لا يجب فيه الإلحاق فشمل نحو : كفى بهند ، فيوهم جواز الأمرين فيه كغيره ، وهو لا يؤنث وإن فصل بالباء لأنه فى صورة الفضلة ومعى لا يؤنث لأجلها فلذا استثناه بعضهم كذا قيل ، وفيه نظر لأنه لا يقتضى عدم جواز التأنيث إذا جر الفاعل المؤنث بغير الباء لأنه فى صورة الفضلة ، وسيأتى جواز الوجهين فى المجرور بمن وأن التأنيث هو الأصل والتذكير إنما هو لإرادة الجنس : والحق أن عدم التأنيث خاص بكفى فى نحو : كفى بهند ، لأن العرب ألزمت ذلك كما مر فى صدر الكتاب .

هذا ، والوجوب بحاله إذا عطف عليه مذكر نحو : قامت هند وزيد كوجوب التذكير فى عكسه لأن الحكم للسابق كما نص عليه السفاقي (قوله ولو مثنى) وأما تمى ابتغى فضرورة كما قال ابن مالك وذلك بناء على أنه ماض ، ولا ضرورة إليه كما فى المغنى لجواز جعله مضارعا محذوفا من أوله لإحدى التائين (قوله أو إلى ضمير متصل) يحتمل أن المراد ما لم يتصل من العامل وأن يراد به المنفصل اصطلاحا ، ويظهر أثر الاحتمالين فى نحو : غلام هند تقوم هى معه . وقضية الاحتمال الثانى خروج المنفصل سواء انفصل بالإينحو : هند ما قام إلا هى ، أولا نحو : غلام هند حضرت هى معه . وصرح فى التصريح بوجوب التذكير فى المنفصل بغير إلا وفى كلام الدمامينى ما يفيد جواز الوجهين (قوله مطلقا) أى سواء كان حقيقى التأنيث كهند طلعت أو مجازيه كما مثل ومن المجازى اسم الجنس واسم الجمع والجمع المكسر .

وبحث الشهاب القاسمى أخذا من الرضى أنه يجوز تذكير ضمير جمع التكسير وكذا اسم الجمع ، والرضى إنما ذكر ذلك فى الخبر : قال الشهاب : فإذا جاز فيه جاز فى الوصف قطعا إذ لا فرق بين الخبر والوصف (قوله وشذ قول بعضهم الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث فى الإسناد إلى الظاهر المتصل (قوله وأما قوله الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث فى الإسناد إلى الضمير المتصل وهو عجز بيت لعامر بن جوين الطائى صدره :  
 . فلا مزنة ودقت ودقها . وانظر الكلام عليه فى التصريح :

واعلم أن البهاء السبكى ذكر فى عروس الأفراح أن من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكسه قال : فالأول لتفخيمه نحو - فن جاءه موعظة من ربه - ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازى ومنه . ولا أرض أبقل إبقالها . لأنه أراد تفخيم الأرض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان ، وبذلك ينجلي لك أنه لا ضرورة فى البيت لأنه إنما يكون شاذا إذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا

( ويجوز الوجهان ) أى إلحاق العامل للعلامة وعدمه فى أربع مسائل والإلحاق أرجح فى جميعها :  
أحدها ( فى ) العامل إذا أسند إلى ( مجازى ) التأنيث الظاهر المتصل ( نحو ) طلعت أو طلع الشمس ، والمنفصل  
نحو ( - ) قد جاءكم موعظة - ) ونحو - فقد جاءكم بيعة - وكلامه فى الشرح يقتضى أن التأنيث فى هذا أرجح ،  
وكلامهم صريح فى خلافه كما ستراه .

( و ) الثانية فى العامل إذا أسند إلى حقيقى التأنيث ( المنفصل ) من العامل بغير إلا ( نحو : قامت اليوم هند ،  
وحضرت القاضى امرأة ) ونحو - إذا جاءك المؤمنات - وقوله : إن امرأ غره منكن واحدة . وخرج  
بقوله الحقيقى غيره نحو : طلع اليوم الشمس ، فترك العلامة أحسن إظهارا لفضل الحقيقى على غيره . قاله الدمامينى  
فى شرح التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال : والذى يظهر لى خلاف ذلك فإن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان  
بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير الحقيقى كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتى موضع ، ووقع فيه  
مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا ، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل على أرجحية  
فينبغى المصير إلى القول بأن الإتيان بالعلامة فى ذلك أحسن انتهى . وما بحثه موافق لمقتضى عبارة الشرح ،  
والثالثة هو المشار إليها بقوله ( أو المتصل ) بعامله كما ( فى باب نعم وبئس ) وذلك نحو ( نعمت ) أو نعم

فليتأمل ( قوله أى إلحاق العامل للعلامة ) الظاهر إلحاق العلامة للعامل ولعله أراد ذلك فقلب ( قوله والإلحاق  
أرجح فى جميعها ) فى الدمامينى أن الحذف أحسن من جميع التكسير كالرجال واسم الجمع كنسوة وجمع المذكر  
بالألّف والتاء العاقل وغيره كطلحات ودرهيمات لكون تأنيثها بالتأويل وهو كون كل منها جماعة ( قوله إذا  
أسند إلى حقيقى التأنيث المتصل الخ ) دخل فيه المنفصل بمن .

وقال المصنف فى حواشى الألفية : لو قيل ما جاءنى من امرأة هل يجوز الفصل بمن .

قال الزمخشري : فى قوله تعالى - ما يكون من نجوى ثلاثة - الآية ، من قرأ بالياء فعلى أن النجوى تأنيثها  
غير حقيقى ومن فاصلة أو على معنى شيء من نجوى انتهى .

وأقول : محل النظر إنما هو إذا كان المنفصل بمن حقيقى التأنيث كما مثل المصنف والنجوى ليست كذلك  
فكلام الزمخشري ليس من محل النظر ثم إنه لا حاجة فى الآية فى التذكير للفصل بمن ولا للتأويل لأن مجازى  
التأنيث يجوز فيه الأمران ، وسيأتى جواز التذكير فى مثال المصنف لا للفصل بل لإرادة الجنس ودخل المنفصل  
بالباء مثل كفى بهند ، وتقدم أنه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب التذكير .

ويبقى ما إذا كان المؤنث الحقيقى المفصول متقولا من اسم مذكر كما لو سمي أنثى يزيد .

قال الجامى : يتعين الإثبات دفعا للإلباس . وقيد العصام بما إذا لم تقم قرينة على التأنيث نحو : جاءت اليوم .  
زيد الكريمة ، فلا يجب التأنيث .

قال شيخنا : وقد يقال القرينة فى هذا المثال مؤخرة والمطلوب دفع الإلباس من أول الأمر ( قوله إن امرأ الخ )  
صلر بيت عجزه : . بعدى وبعذك فى الدنيا لمغرور . والشاهد فيه ظاهر كعناه بتقدير غره منكن  
امرأة واحدة : وقدره المبرد خصلة واحدة فلا شاهد فيه لأن التأنيث مجازى .

هذا ، وقال ابن سيده : أراد لمغرور جدا ولولا ذلك لم يكن فى الكلام فائدة لأنه قد علم أن كل من غر  
فهو مغرور : أى فائدة فى قوله لمغرور إنما هو على ما ذكرنا وفسرنا ( قوله والذى يظهر لى الخ ) إن كان ما ذكره أولا  
فى المحترز منقول الأئمة أمكن الجواب بأن كثرة الإثبات فى القرآن لعله لاقتضاء الحال إياها ( قوله فى باب نعم وبئس )

( المرأة هند ) فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على إرادة الجنس ، إذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فذكره أو ذممه عموماً ثم خصوا من أرادوا مدحه أو ذمه بمبالغة بذكره مرتين :  
( و ) الرابعة ( في ) العامل إذا أسند إلى ( الجمع ) سواء كان جمع تكسير للمذكر ( نحو - قالت الأعراب - ) أو لمؤنث كقامت الهند أو اسم جمع كقامت النساء

إنما ذكر باب لأن الحكم لا ينقصر على نعم وبئس ( قوله بل المراد الجنس ) أى والجنس يجوز فيه ترك التاء كما يأتي ، وهذا يقتضى أن كل فرد حقيقى التأنيث إذا قصد به الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال صارت المرأة خيراً من الرجل وصار وما أشبهه مما فيه جنسية ، وليس من ذلك ما قام من امرأة وإن كان في معنى ما قام أحد من هذا الجنس لأن امرأة هنا ليس المراد بها الجنس بل المراد واحدة ، ولعموم إنما جاء من النافي قاله الشاطبي . وقال قبل ذلك : إذا قلت ما قامت امرأة فلا بد من التاء بخلاف ما قامت من امرأة فأنت بالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس :

وقال المصنف : لا يقال كفت بهند بل يتعين كفى فانظر الفرق بين الباء ومن الزائدين . وفي الرضى التسوية بينهما في جواز الأمرين :

وأقول : مر أن وجوب التذكير خاص بكفى في كفى بهند ومر وجهه وبه يعلم الفرق بين الباء ومن وان التسوية بينهما مطلقاً لاتصح :

ونقل المصنف في التعليقة عن ابن عصفور أن الأكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لاتلحق علامة التأنيث لأنها لاتدخل إلا فيما يراد به الشباع وعموم الجنسية ، والظاهر خلافاً للناصر اللقاني أن المراد بال هنا لام الحقيقة ولا ينافيه ما مر في بحث خبر المبتدأ أن الرابط قد يكون العموم كزيد نعم الرجل لجواز أن يراد بالعموم صدقه على المبتدأ لاشموله للمبتدأ ولغيره .

بقي أن الحكم لا يختص بالإسناد إلى الظاهر كما قد يتوهم من الاختصار على تمثيل المصنف والشارح كالآلفة بنعم المرأة ونحوه بل يجوز الوجهان عند الإسناد إلى الضمير المميز بنكرة مؤنثة نحو : نعم امرأة هند كما صرح به السيوطي .

وقال ابن أبي الربيع : لاتلحق استغناء بتأنيث المضمر ( قوله إذا أسند إلى الجمع ) المراد به كما يعلم مما يأتي ما يدل على جماعة لا لجمع الصيغ ولالام بدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع .  
[فائدة حسنة] قال ابن جنى : إذا أنشئت الجمع العاقل أعدت إليه الضمير مؤنثاً وإن ذكرته أعدته إليه مذكراً تقول قامت الرجال إلى أخواتها وقاموا إلى إخوتهم ( قوله نحو - قالت الأعراب - ) الصحيح أنه اسم جمع ( قوله أم لمؤنث النخ ) لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان في المفردات نحو : قال الهنود لأن المجازى الطارىء أزال حكم الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى في رجال ( قوله أم اسم جمع ) قيده في التصريح بالمعرب وقال : إن المبني نحو : الذين ، لا يقال فيه قالت الذين وإنه قيل إنه جمع الذى انتهى .

وظاهره أنه لا فرق في المبني بين ما يختص بالمذكر كالذين وما يختص بالمؤنث كاللاتى واللاتى لكن في الشاطبي أنه يجوز في الاسم الجمع المبني الوجهان ومثل بذهبت اللذون وذهب اللذون .  
وفي الأوضح في الجواب عن التذكير في - إذا جاءك المؤمنات - أن التذكير في جاءك للفضل ، أولان الأصل النساء المؤمنات ، أو لأن أل مقدرة باللاتى وهى اسم جمع .



أواسم جنس كأورقت الشجر فالتأنيث في ذلك على التأويل بالجماعة والتذكير على التأويل بالجمع ، ولا يستثنى من الجمع ( إلا جمعى التصحيح ) المذكر والمؤنث ( فكمفرديهما ) أى في التذكير والتأنيث فيجب التذكير على الأصح في ( نحو : قام الزيدون ) مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب في ( نحو : قام زيد ) لأن سلامة نظمه تدل على التذكير : وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو : جاء البنون لتغير نظم واحده ، وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك :

قال في التصريح : وتقدم أنه يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث ، وظاهر أن الاتي اسم جمع مبنى ( قوله اسم جنس ) أى جمعى بدليل قوله على التأويل بالجماعة وقبده في الجمع بالمؤنث وأطلق في اسم الجمع : وظاهر كلام الشارح الإطلاق فيهما كالجمع وفي الرضى كلام يتعين مراجعته ( قوله على التأويل بالجماعة ) أنت تخبر بأن التأويل بالجماعة في التأنيث عند الإسناد إلى ظاهر المذكورات بالجمع في التذكير عند الإسناد إليه يجرى عند الإسناد إلى ضمائرها من غير فرق ، فلا وجه لقول بأنه يلزم على طرد تعليل التأنيث بالتأويل بالجماعة وجوب إفراد ضمير هذه الثلاثة وتأنيث المسند إليه مع عدم وجوب ذلك ولا حاجة للجواب بأن الجماعة مفرد مؤنث في اللفظ جمع في المعنى ، فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فبؤنث الفعل له ، ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر كما جاز الوجهان في الذى إذا أغنى عن الذين كقوله تعالى - والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون - وقوله - كمثل الذى استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم - ولو كان الذى مخفف الذين بخذف النون لم يجوز إفراد الضمير العائد إليه نعم يحتاج إلى اعتبار اللفظ . والمعنى في لفظ جماعة إذا أسند إلى ضمير ونحو : الجماعة قامت أو قاموا :

وقد تعرض في التسهيل في باب الضمير لحكم ضمير الجمع فلا بأس بذكر ذلك مع زيادة الأمثلة فإنه يستفاد منه ما أشرنا إليه ، وأنه يجوز تأويل التذكير بغير الجمع فتقول بأنى ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثير التأويل به بجماعة نحو - وإذا الرسل أقتت - وكضمير الغائب قليلاً لتأويلهم بواحد منهم نحو . وبالبدمنا أسدة يحفظوننا . إذا الأسد واحد منهم نحو : أحسن الفتيان أو نباه ومنه - وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه - ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفضل التفضيل كثيراً ودونه قايلاً ، ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو - وإذا النجوم انكدرت - أو الغائبات نحو - فأبين أن يحملنها - وفعلت ونحوه أولى من فعان ونحوه بأكثر جمعه وأقله والعاقلات مطلقاً بالعكس ( قوله إلا جمعى التصحيح ) هل المراد به في هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذينك الجمعيين أو المراد به ما يشمل الملحق بهما ظاهر كلام الشارح حيث قال : وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو البنون ، أن المراد بهما ما يشمل الملحق بهما حيث لم يتغير واحده لا مطلقاً ، وهو مشكل . فقد صرح الدمامين بأن الواولين حكمه جواز لحوق العلامة وحكم واحده امتناع لحوقها وأمر فيه بالتأمل : وشرح الشاطبي بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شروطه . وقال أيضاً ما حاصله : إن الجمع السالم إذا لزم فيه تغيير الواحد وليس فيه شروطه كأرضين وعزين وسنين جز فيه الوجهان ، فتقول : مضت سنون ومضى سنون وذهب اللذون وذهبت اللذون ، وكذلك ما كان من هذا النحو بالآلف وأتاء نحو لدات حكم التاء معه التخيير ، ومن ذلك عند الناظم يعنى ابن مالك بنون وبنات فلإنهما لم يسلم فيهما بناء الواحد ( قوله في نحو : جاء البنون ) أى من كل ما لزم فيه تغيير الواحد أو غلب :

قال بعضهم : وقضيتها أيضاً أن نحو : المصطفين والقاضين يجوز فيه التأنيث لعدم سلامة نظام الواحد وهو

( ويجب التأنيث في ) نحو ( قامت الهندات ) مما هو جمع المؤنث سالم كما يجب في نحو : قامت هند ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وصححه المرادى وغيره . واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرا كالطلحات أو مغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير ، ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك أيضا في الصورة الثانية .

ولما كان هنا مظنة سؤال هو أن يقال قد مر أن الفاعل الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان فلم منع التأنيث في نحو : قامت إلا هند مع أنه حقيقى التأنيث ؟ أشار إلى دفعه بقوله ( وإنما امتنع في الذكر ) أن يقال ( مقامات الإلهند ) بتأنيث الفاعل ( لأن الماعل ) في الحقيقة ليس هو ما بعد إلا وإنما هو ( مذكر محذوف ) والفعل مسند إليه

بعيد ( قوله وهذا مذهب جمهور البصريين ) وقال الكوفيون : يجوز في جمعى التصحيح التذكير والتأنيث ودليلهم وروده في التوضيح ( قوله واستثنوا ) أى جمهور البصريين ، والضمير في قوله منه يرجع إلى جمع المؤنث السالم .

وهذه العبارة مشكلة وأشكل منها قول السيوطى أو جمعا بالآلف والتاء لمذكر يعنى يستوى فيه الإلحاق وعدمه من غير ترجيح نحو : جاءت الطلحات بخلاف المؤنث فإن التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو : جاءت الهندات إلا على لغة قال فلانة انتهى .

فانظر كيف اعتبر التذكير فقط في جواز الوجهين واعتبر التأنيث فقط في وجوب الإلحاق إلا أنه عال بسلامة نظم واحده ولا يخفأك ما فيه . والذي تحرر عندي في هذه المسألة باختصار أن الكوفيين يجزون الوجهين في الجمع من غير استثناء شيء أصلا ، وأن جمهور البصريين يوجبون التذكير في جمع المذكر السالم إذا وجدت فيه شروط الجمع بخلاف الملحق به ، ويوجبون التأنيث في جمع المؤنث السالم إذا كان واحده مؤنثا حقيقيا سالما عن التغيير أيضا وما عده من مذكر حقيقة أو حكما أو مؤنث حقيقى متغيرا أو غير حقيقى مطلقا يجوز فيه الوجهان التذكير وعدمه قاله شيخنا :

وقضية جواز الوجهين في المغير جوازهما في حبلديات ، وهو غير بعيد لأن ابن الحاجب وأتباعه يجوزوا الوجهين من غير تفصيل .

وفى الشاطبي : أن جمع المؤنث السالم ثلاثة أقسام : أحدها : ما يكون للمذكر حقيقة أو حكما نحو الطلحات والحمامات فجواز الوجهين فيه ظاهر ووجهه ثم قال : والثاني يكون للمؤنث المجازى التأنيث نحو : نمرات وخطوات ، فجواز الوجهين فيه ظاهر ووجهه أيضا ثم قال : والثالث للمؤنث الحقيقى التأنيث نحو : الهندات والزينات ، وظاهر إطلاق النظم الخ ( قوله فحكمه ) أى كل واحد من طلحات وبنات ( قوله ونقل الشاطبي الخ ) كذا نقل في التصريح عنه الاتفاق في المتغير وليس في كلامه تصريح بالاتفاق إلا أن يكون في نسخة تحريف أو اختلاف .

[ فائدة ] قال أبو حيان : الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون في أكثر الألسن . قال : وهذا من أحسن ما يعتذر به عن التذكير في قوله — فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى — فأشار بلفظ المذكر حكاية لقول إبراهيم ولم يكن في لسانه فرق : قال شيخنا : وأحسن منه أنه ذكر مراعاة للخبر أو باعتبار الكوكب ( قوله ولما كان هنا مظنة سؤال ) لا داعى للدعوى أن فيه استعمال هنا غير ظرف لكونه اسم كان مرفوع المحل والخبر مظنة سؤال لأنه يجوز أن يكون هنا ظرفا خبرا مقدما ومظنة سؤال اسما لكان مؤخر ، ولا وجه لاستبعاد ذلك فإذن تقديم الخبر خصوصا الظرفي مما اشتهر ( قوله لأن الفاعل الخ ) قضية هذا التعليل أن الفصل بغير إلا من أدوات

وما بعد إلا يدل منه : والتقدير ما قام أحد إلا هـند : وقضية هذه العلة امتناع نحو : ما طلعت إلا الشمس . وأفهم كلامه جواز التأنيث في النظم وهو مذهب الأخفش كقول الشاعر :

ما برئت من ريبة وذم في حربنا إلا بنات العم

وقضية كلام الألفية والتسهيل جوازه في النثر ، وصححه المرادى بقلة ، وصرح المصنف في الشذور بمرجوحيته ، ومنه قراءة أبي جعفر - إن كانت إلا صبيحة واحدة - بالرفع وحذف الفاعل في هذا جازم مطرد ( كحذفه ) إذا وقع فاعل المصدر كما ( في نحو - أو إطعام في يوم ذى مسغبة يتيم - ) فإطعام مصدر وفاعله محذوف . والتقدير أو إطعامه يتيم بالإضافة إلى الفاعل ( و ) كحذفه في باب النياحة عن الفاعل ( نحو - قضى الأمر - ) أصله والله أعلم قضى الله الأمر ( و ) كحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو ( - أسمع بهم وأبصر - ) أى بهم ، وهذا بناء على أن أفعل خبر بصيغة الأمر وأصله أفعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سيأتى في بابيه . لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الأمر فزيدت الباء في فاعله لإصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل كفى لا بمعنى وقى ، فهذه أربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها ويضاف إليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو : اضربن يازيدون واضربن ياهند كما قرر في محله .

( ويمتنع ) حذفه ( في غيرهن ) لأنه عمدة وكالجزء من الكلمة ، وذلك لا يجوز

الاستثناء كالفصل بالألا ولا ينافيه أن غير مثلا مذكور لأنه يكتسب التأنيث من المضاف إليه ( قوله وما بعد إلا مبدل منه ) هذا المبدل يخالف سائر الأبدال من وجهين : الأول : عدم احتياجه إلى الضمير العائد إلى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض ، لأن الاستثناء المتصل يفيد أن المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير . الثاني : مخالفته للمبدل منه في الإيجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء ( قوله وقضية هذه العلة امتناع الخ ) ظاهره أن امتناع التأنيث في نحو : ما ذكره مما المسند إليه فيه مجازى التأنيث أخفى من امتناعه في نحو : ما قامت إلا هـند حتى احتاج إلى أخذه من تعليل ذلك . ولا يخفى ما فيه لأنه إذا امتنع التأنيث فيما أسند إلى الحقيقي التأنيث امتنع في المسند إلى مجازيه بالأولى ( قوله ما برئت الخ ) الشاهد فيه ظاهر ، وكون الفاعل بنات وهو جمع تسكير فليس نحو : قامت الهندات مما يقوى حجة الأخفش لا مما يرد عليها كما ظن ، لأنه إذا جاز في المكسر التأنيث جاز في السالم بالأولى كما عرفت آنفا على أنه ينبغي أن يقول وليس نحو : ما قامت إلا الهندات ليكون مما الكلام فيه ( قوله وصححه المرادى الخ ) وجهه أن يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا عاما للمستثنى وغيره كبنات في البيت وصبيحة في الآية . وفي شرح الشذور ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ ( قوله كحذفه إذا وقع فاعل المصدر ) إنما جاز حذفه دون فاعل الفعل لأخذ النسبة المعينة في مفهوم الفعل فإنها تحتاج إلى الفاعل الخصوص الغير المعلوم لا لأجل الحدث ( قوله لا بمعنى وقى ) أما التي بمعنى وقى فلا تزداد الباء في فاعلها نحو : كفت هندابها ، ومنه قوله تعالى - وكفى الله المؤمنين القتال - ( قوله ويضاف إليها الخ ) يضاف إليها أيضا نحو : اضربوا القوم يازيدون ، واضربوا القوم يازيدان ، واضربوا القوم ياهند بحذف الواو والألف والياء لالتقاء الساكنين ، وحذفه إذا قام مقامه حالان نحو : فتلقفها رجل رجل ، لأن أصله فتلقفها الناس رجلا رجلا لأنهم أجمعوا على أن الفاعل لا يتعدد فلما حذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه جملا كشيء واحد ولم يتعاطفا وصار رفعهما كرفع واحد فرجل رجل بمنزلة قولك الناس مفصلين ، وبهذين المسألة التي زادها الشارح يعترض إطلاق قوله ويمتنع في غيرهن ويمكن الجواب فتدبر ( قوله لأنه عمدة وكالجزء من الكلمة ) العلة بمجموع الأمرين لا كل على انفراد إيراد على الأول أن المسند

بل إن ظهر في اللفظ فذلك واضح ، وإلا فهو ضمير مستتر راجع إما للمذكور كهند قامت أو لما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام « ولا يشرب الخمر حين يشربها » أى لا يشرب الشارب ، وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله « ولا يزنى الزانى » أو لما دل عليه الحال : أى المشاهدة نحو - كلا إذا بلغت التراقي - أى بلغت الروح : (والأصل) فى الفاعل ( أن بلى عامله ) لأنه كالجزم منه ، ولذلك سكن له آخر الفعل إذا كان ضميرا كراهة توالى أربع متحرركات ، وإنما يكرهون ذلك فى كلمة واحدة فدل ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالأصل فيه أن ينفصل عنه ويتأخر عن الفاعل لأنه فضاة ( وقد ) يجاء بخلاف الأصل فى - إلى المفعول الفعل و ( يتأخر ) الفاعل ( عنه ) إما ( جوازا ) كما فى ( نحو - ولقد جاء آل فرعون النذر - ) وقوله : جاء الخلافة أو كانت له قدرا ( كما أتى ربه موسى على قدر )

ولا يضر فى هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه فى الرتبة .

( و ) إما ( وجوبا ) وذلك فى ثلاث مسائل : -

إحداها : أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما ( فى نحو - وإذا ابتلى إبراهيم - ) إذ لو آخر لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز إلا فى الضرورة وفى مواضع مخصوصة وأجازه ابن جنى فى الشر بقله وتبعه ابن مالك قال : لأن استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه .

عمدة ويحذف ويحتاج إلى الجواب بأن المسند إليه يتوقف عليه الإخبار والمسند لأنه صفة له والصفة تتوقف على الموصوف والمسند إنما يتوقف عليه الإخبار فقط وأن جزء الكلمة يحذف . وقال بعضهم : إنما لم يحذف الفاعل مع القرينة كالفعل والمبتدأ لأن الفعل عرض قام به فلو حذف لزم قيام العرض بنفسه ( قوله بل ظهر الخ ) أى وجد حقيقة وهو ظاهر أو حكما بأن يكون معدوما فى حكم الوجود كما فى صورة الحذف المتقدمة ولولا ذلك أشكل قوله وإلا فهو ضمير مستتر إذ لا يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميرا مستترا )

أى ( ولا يشرب الشارب ) لو قال أى ولا يشرب هو أى الشارب كان أوفق بقوله وإلا فهو ضمير ( قوله أى بلغت الروح ) فيه ما عرفت قبله ( قوله والأصل فى الفاعل الخ ) أى الأولى فباحث الوجوب عديلة له ويدل عليه قوله وقد يجب ذلك الأصل ولم يعبر به مع أنه أوضح ، لأن فى لفظ الأصل لحا إلى أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها ، وأنه ليس بمجرد أولوية بل يبنى عليه بعض الأحكام ، والولى القرب وباشتراط تقدم العامل عليه تعين الولى بالتأخير : أى أن يتصل به ، ويتأخر عنه : أى يقع بعده حقيقة أو حكما كالمستتر فإن البعدية فيه حكمية كوجوده ( قوله ولذلك سكن الخ ) لا يقال هذا لا يدل على كونه كالجزم مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا لأنه ممنوع ولذا لم يسكن فى نحو ضربك ( قوله بخلاف المفعول الخ ) لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل فى كل منهما أن بلى عامله كما قاله ابن جنى والأخفش . والظاهر أن المراد بالمفعول المذكور المفعول به وحده ويحتمل أن يراد الأعم ، لكن قد يمتنع خلاف الأصل فى بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقدر فى صحة السكينة ( قوله جاء الخلافة الخ ) فاعل جاء ضمير المدح أو بمعنى الواو وقدرا : أى مقدرة من غير معنى ، والكاف للتشبيه وما مصدرية ، والجملة فى محل نصب صفة لمصدر محذوف : أى إتيانا كإتيان موسى ( قوله إذ لو آخر لزم الخ ) يؤخذ من هذا التعايل أنه لو قدم المفعول على الفعل لم تتمتع المسألة :

قال الحفيد : اعلم أنه إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تأخير الفاعل ولك فى المقال التقديم على الفعل والتوسط بينه وبين الفاعل انتهى المراد منه . واعتراض على جده فى الأوضح حيث عد هذه الصورة وصورة الحصر من مسائل وجوب التوسط وقد يقال المراد بوجوب توسطه امتناع تأخره أو إذا تأخر عن الفعل

الثانية : أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل ( و ) ذلك ( نحو ضربني زيد ) إذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير مع تاني اتصاله وهو لا يجوز إلا فيما استثنى .

الثالثة : أن يحصر الفاعل بإنما نحو - إنما يخشى الله من عباده العلماء - أو بإلا على الأصح نحو : ماضرب عمرا إلا زيد .

( وقد يجب ) ذلك الأصل الذي هو إيلاء الفاعل لعامله و ( تأخر المفعول ) عنه وذلك في ثلاث مسائل أيضا :  
إحداها : أن يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل ( كضربت زيدا ) إذ لو قدم على الفاعل لانفصل الضمير مع إمكان اتصاله . ولا يخفى عليك أن تأخير المفعول إنما يجب إذا كان ضميرا متصلا أيضا وإلا فتقديمه على عامله جائز كما صرح به في الأوضح . واعترض فيه على ابن مالك بأن كلامه في الألة يومه امتناع التقديم .  
الثانية : أن يخاف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الإعراب وعدم قرينة تميز أحدهما عن الآخر سواء كانا مقصورين أم اسمي إشارة أم موصولين أم مضافين إلى ياء المتكلم ( و ) ذلك نحو ( ضرب موسى عيسى ) أو غلامى غلامى أو هذا ذاك أو من في الدار من على الباب ، فيتعين في مثل هذا كون الأول فاعلا والثاني مفعولا

وانظر هل يجوز التقديم في خصوص مثال المصنف ومثله - يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم - أولا ؟ وهل يمتنعان من التقديم عليهما أو على الفعل فقط وحرره ( قوله أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل ) أى والفاعل ظاهر إذ لو كان ضميرا متصلا أيضا وجب تقديمه كما سيأتى ، وخرج بقوله متصلا نحو : ماضرب زيد إلا إياك ، فإن الضمير يجب فصله وتأخير ( قوله أن يحصر الفاعل بإنما ) إن قلت : المحصور هو الفعل الواقع على المفعول وأما الفاعل المذكور فمحصور فيه . قلت : إذا حصر الفعل الواقع على المفعول في الفاعل المذكور فقد حصر الفاعل : أى من وقع منه ذلك الفعل في ذلك الفاعل المذكور ، فالمراد بالفاعل في كلامه مفهومه : أى من وقع منه الفعل الواقع على المفعول لا يقال فالحكموم يحصره هو الأمر الكلى ولم يؤخر بل الذى أخر فردة ، لأننا نقول تأخير فردة تأخير له لاتحاده به مع أن المراد بقوله أن يحصر الفاعل أنه لم يوجد غير الذى لم يوجد غير هو بعينه الذى أخر ، وتقدم عن الحفيد أن في صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على العامل ( قوله على الأصح ) مقابله ماذهب إليه الكسائى ووجهته وردها تطلب من التوضيح وشرحه ( قوله إذ لو قدم على الفاعل ) بخلاف ما لو قدم على الفعل ( قوله إذا كان ) أى المفعول ( قوله أيضا ) أى كالفاعل : أى ولا حصر في أحدهما كما في الأوضح ، وبه يعلم أن الشارح تصرف في عبارته ( قوله وإلا ) أى وإن لم يكن ضميرا متصلا بأن كان ظاهرا كما في مثال المصنف ويدخل تحت قوله وإلا ما لو كان ضميرا منفصلا أيضا نحو : ماضربت إلا إياك ، وليس مرادا كما لا يخفى إذ لا يجوز التقديم فيه ( قوله واعترض فيه على ابن مالك ) يمكن أن يجاب عنه بأن في كلامه حذف الواو مع معطوفها . والتقدير إن أضمر الفاعل والمفعول أو المراد الوجوب الإضافى : أى بالنسبة إلى التوسط بين الفعل والفاعل أو يحمل كلامه على ما إذ تأخر المفعول عن الفعل وبهذين يجاب عن المصنف هنا ( قوله الثانية أن يخاف الخ ) إنما لم يجوز في هذه الصورة تقديم المفعول على العامل ، ولا لبس بالفاعل لأنه لا يتقدم لئلا يلتبس بالمتبدا كما قاله الحفيد ( قوله لعدم ظهور الإعراب ) إنما احتاج إليه ولم يكتف بقوله ولا قرينة لأن القرينة لا تشملها إذ هي أمر يدل لا بالوضع وإن نوقش في هذا ( قوله سواء كانا ) أى الفاعل والمفعول لا يخفى ما في عبارته من القصور عن تمام الأقسام وكان ينبغي أن يزيد أم مختلفين ، وليس في عبارته أو يقال إنها المنع الخا وهذا وبقي نحو ضرب سيديوه سيديوه أو الذى قام أبوه أو هذا أو غلامى أو عيسى وما لو كان أحدهما إعرابه مقدرا والآخر إعرابه ظاهرا وهناك لبس نحو : ضرب مسلحى صالحى

خلاف لابن الحاج محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الأصح : وبأن الزجاجي نقل الاتفاق على أنه يجوز في نحو - فزال تلك دعواهم - كون تلك اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس (بخلاف) ما إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية فلا يجب التأخير بل يجوز التقديم كما في (نحو : أرضعت الصغرى الكبرى) وضربت موسى سعدى :

الثالثة : أن يحصر المفعول بإنما نحو : إنما ضرب زيد عمرا أو بإلا على الأصح نحو : ما ضرب زيد إلا عمرا ( وقد يتقدم المفعول على العامل والفاعل إما جوازا نحو - فريقا هدى ) وفريقا حق عليهم الضلالة - ( ولما وجوبا ) وذلك في مستلذين : أن يكون له صدر الكلام (نحو - أبا ماتدعوا -) فأيا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وماصلة وتدعوا مجزوم بأيا فشكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين . الثانية : أن يقع عامله بعدفاء الجزاء في جواب أما ، وليس للعامل منصوب غير مقدم نحو - فأما اليتيم فلا تقهر - ونحو - وربك فكبر -

( قوله محتجا بأن العرب ) ما احتج به من الأوجه الأربعة الأول . مبنى على عدم الفرق بين اللبس الموجود هنا وهو أن يسبق إلى الفهم خلاف المراد وبين الإجمال وهو أن يقف الذهن فلا يحكم بشيء . وأما الوجه الخامس فقضية كلام ابن مالك في التسهيل خلافه وبتسليمه فليس في اللبس فيه محذور إذ ما صدق اسم زال وخبرها واحد وليس متخالفين بخلاف الفاعل والمفعول ( قوله قرينة لفظية ) منها الإعراب الظاهر في تابع أحدهما نحو : أكرم موسى الظريف عيسى ، واتصال ضمير الثاني بالأول نحو : ضرب فقاء موسى ( قوله نحو أرضعت الخ ) مثال لما القرينة فيه معنوية فإن العقل يدرك أن الموضع الكبرى ( قوله وضربت الخ ) مثال للقرينة اللفظية وهي اتصال علامة الفاعل المؤنث بالفعل . ولا يرد أن القرينة أمر يدل لا بالوضع والتاء موضوعة لتأنيث المسند إليه فكيف تكون قرينة لفظية لأن التاء موضوعة لتأنيث مطلق المسند إليه لا لتأنيث هذا بخصوصه ( قوله أن يحصر المفعول الخ ) فيه نظير ما مر وإنما وجب تقديم الفاعل على المفعول المحصور فيه لأنه لو أخر انقلب المعنى المراد كما لا يخفى : قال المولى عبد الغفور : وهو ظاهر إذا كان الفاعل خاصا أما إذا كان عاما فلا نحو : ما ضرب أحد إلا زيدا وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروبا له .

قال العصام : قلت فيما إذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل مالا يخفى كذبه إذا أتى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل أحد في زيد ، والكواذب لا يبالي بها ولا تدخل تحت القصد ، والمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب أحد من الجماعة المختصة التي تخصص مقام الإخبار العام بها وحينئذ يصح أن يكون زيد مضروبا للغير . وأما دعوى ظهوره فيما إذا كان الفاعل خاصا فذهول عجيب ، كيف وهو لا يصح في مثل : ما خلق الله تعالى على أحسن الصور إلا يوسف أن يقال فيه المقصود حصر خالقية الله تعالى في يوسف مع جواز أن يكون يوسف مخلوقا لغير الله تعالى فتحت بابا للنقض تأتي فيه الأمثلة متسلسلة . ودفع الاشتباه أن المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر إلى الهيئة التركيبية ، فإن هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ، ولا تمنع كون المفعول لهذا الفاعل مفعولا لغير هذا الفاعل ، والمنع إنما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز ( قوله على الأصح ) مقابله قول البصريين والكسائي والقراء وابن الأنباري بجواز تقديمه مع إلا فانظر التوضيح وشرحه ( قوله بعد فاء الجزاء الخ ) إنما وجب التقديم حينئذ حذرا من أن تلي الفاء أما ( قوله في جواب أما ) أى الظاهرة أو المقدره كما أشار إليه بالمثالين ( قوله غيره ) أى المفعول ، وقوله مقدم نعت منصوب احترازا عما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول . تقدم على الفاء فإنه



والحاصل أن للفاعل ثلاث حالات : تأخره جوازا أو وجوبا وتوسطه وجوبا ، وللمفعول أربع حالات : تأخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا وعلى الفاعل جوازا . ويوجد في بعض النسخ ( وإن كان الفعل ) العامل في الفاعل ( نعم وبئس فالفاعل ) إما ظاهر أو مضمرة فالظاهر يجب أن يكون ( إماما معترفا بالجنسية ) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ، والقول بأنها للجنس حقيقة أو مجازا أو للعهد الذهني أو الشخصي المذكور في المطولات ( نحو - نعم العبد ) إنه أواب - وبئس الشراب ( أو مضافا لما هي ) أى آل الجنسية ( فيه نحو - ولنعم دار المتقين ) - وبئس مثوى المتكبرين - أو مضافا إلى مضاف لما هي فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل .

واشترط كون الظاهر بآل أو مضافا لما هي فيه هو الغالب كما قال المرادي ، فقد حكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة .

وأجاز الجرمي أن يكون علما كقوله عليه الصلاة والسلام « نعم عبد الله خالد بن الوليد » وهذا ونحوه مما يؤيد ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم شاذ أو مؤول وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القائل بفعليتهما . وأما من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط : ينبغي أن يكون تابعا لنعم أو بدلا أو عطف بيان ونعم اسم

يكتفى بالفصل بذلك المنصوب ، ولا يجب تقديم المفعول سواء كان المنصوب الآخر ظرفا نحو : أما اليوم فأضرب زيدا ، أو مفعولا آخر نحو : أما درهما فأعطيت زيدا ، أو حالا نحو : أما مجردا فأنا ضاربك ، أو مفعولا مطلقا نحو : أما ضرب الأمير فأنا ضاربك ، أو مفعولا له نحو : أما تأديبا فأنا ضاربك ، والضابط صادق على نحو : أما زيد فيضرب عمرا ؛ ولا يجب تقديم المفعول فيه فلو قال ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشئ آخر كان أولى ، وإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها لأنها ليست في مركزها الأصلي بل مؤخرة من تقديم ( قوله أو مضمرة ) أى مستتر أو بارز ( قوله أما معرفا الخ ) خرج ما فيه آل وليست معرفة نحو : الله والذي ( قوله المذكور في المطولات ) فلا ينبغي أن يذكر في مثل هذا الشرح من اختصرات ( قوله ولنعم دار المتقين الخ ) إن قلت : المتقين جمع متق والمتكبرين جمع متكبر واللام في اسم الفاعل موصولة . قلت : ذاك إذا كان بمعنى الحدوث أما ما هو بمعنى الثبوت فكالمصفة المشبهة آل فيه لتعريف : لا يقال المصنف لم يقل مضاف للمعرف بآل لينتج السؤال بل لما هي فيه وذلك صادق بكونها موصولة . لأننا نقول لو كانت موصولة لم تكن الإضافة لما هي فيه بل لنفس آل ، ولو قال مضافا للمعرف بآل كما عبر أولا بقوله إما معر فبآل كان أولى ليخرج ما . ( قوله أو مضافا إلى مضاف الخ ) قد يدخل في كلام المصنف بأن يجعل المعنى أو مضافا لما هي فيه ولو بواسطة ( قوله فقد حكى الأخفش الخ ) وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه آل كقوله : فنعم أخو الهيجا ونعم شهابها .

قال الدماميني : فإن قلت : هذا وإن كان بعضهم أجازوه قياسا فإن الذي صححه الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذا . قلت : الذي أجاز في الإضافة . الواهب المائة الهجان وعندها . قياسا يلزمه أن يحجز هذا انتهى . وقد يفرق بأن نحو : وعندها تابع لما فيه آل ويغترف في التابع مالا يغترف في غيره ( قوله مفردة ومضافة ) نحو : نعم رجل زيد ، ونعم جليس قوم عمرو ( قوله أو مؤول ) أى على جعل ذلك الخصوص والفاعل مضمرة حذف تفسيره ( قوله فقال في البسيط الخ ) قال الشهاب القاسمي : فيه أمران - الأول : أنه يبقى الكلام في نحو : نعم رجلا زيد ، ويحتمل أن يقال إن رجلا تمييز عن النسبة التي تضمنتها نعم بمعنى الممدوح : أى الممدوح من جهة الرجولية زيد ، ويحتمل أنه حال . والثاني : أنه قياس ما ذكره في نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هي بنعم الولد : أى ما هي بالممدوح الولد فلعلهم يروونه بالجر ، فإن فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع

يراد به المدوح ، وأما الفاعل المضممر فقد أشار إليه بقوله ( أو ضميرا ) مفردا ( مستترا ) وجوبا ( مفسرا ) لكونه مبهما ( بتمييز ) بعده قابل لأل مذكور غالبا ( مطابق ) ذلك التمييز للمخصوص بالمدح أو الذم لإفرادا وتذكيرا وفرعهما ( نحو - بنس للظالمين بدلا ) ونحو : نعم امرأ هرم ، ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون ، والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة خبره تقدم عليها أو تأخر ، والرابط بينهما العموم فيما إذا كان الفاعل ظاهرا كما مر وكذا إذا كان مضمرا فتأمل ، ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ، ويجوز حذفه للدليل نحو - إنا وجدناه صابرا نعم العبد - أي أيوب .

عما قبله أو تابع على المحل يجعل الباء زائدة في الخبر أو المبتدأ ، وكذا يقال في بنس العير ، ولينظر ما إذا يقال في قول الراجز :

صبحك الله بخير يا كرم بنعم طير وشباب فاخر

فإنه إن جر طير لزم إتباع نعم بنكرة إذ التقدير حينئذ بالمدوح طير لكنه لا مانع من إبدال النكرة من المعرفة ، ويحتمل أن جره بإضافة نعم إليه وبنعم بدل من بخير انتهى . والذي نقله عنه أبو البقاء في البيتين أن ما بعد نعم وبنس مرفوع بهما كما يرتفع بالمدوح والمذموم وعليه لا إشكال ( قوله مستترا وجوبا ) فلا يبرز في ثنية ولا جمع خلافا للكوفيين ونحو : نعموا رجلا شاذ وذلك من أحكام هذا الضمير ، ومنها أنه لا يتبع بشئ من التوابع لشبهه بضمير الشأن في قصد إبهامه تعظيما لمعناه ، وأما نحو : نعم هم قوما أنتم فشاذ . وأما التمييز فيجوز وصفه نحو : نعم رجلا صالحا زيد نقله أبو حيان عن البسيط ( قوله بتمييز ) بشرط أن يكون نكرة عامة ، فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يحز لأن الشمس مفردة في الوجود ، ولو قلت شمس هذا اليوم جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر ( قوله بعده ) فلا يجوز تقديمه على نعم وبنس ( قوله قابل لأل ) لأنه خلف عن فاعل مقرون بها فلا بد من صلاحيته لها فلا يفسر بمثل وغير وأفعال التفضيل . وهذا يشكل على ما في نحو : - فنعمنا هي - فإنها تميز عند الأكثرين إلا أن يقال حلت محل ما يقبل أل ( قوله مذكور غالبا ) هو ما صححه ابن عصفور واختاره في التسهيل والكافية فقال :

والعلم بالتمييز أغنى عنه في بها ونعمت فلذا به اكتفى

ونص سيدي به على أن هذا التمييز لا يجوز حذفه فيها ونعمت شاذ ( قوله - بنس للظالمين بدلا - ) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف وهو كذلك ، ولا يفصل بينهما بغيره لشدة احتياج الضمير للتمييز ( قوله نعم امرأ هرم ) قطعة من بيت تتمته :

... لم نعر نائبة إلا وكان لمرتاع بها وزرا

أي لخائف بها ملجأ ( قوله فتأمل ) أمر بالتأمل لما في العموم في الضمير من الخفاء ( قوله ولا نعم زيد رجلا ) في الرضى ولا يجوز تأخير التمييز عن المخصوص . وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر ،

## [باب]

في ذكر النائب عن الفاعل وهو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه  
(يحذف الفاعل) للجهل به كسرق المتاع ، أو لغرض لفظي كتصحيح النظم ، أو معنوي كالتعظيم

## [باب النائب عن الفاعل]

هكذا ترجم ابن مائث وترجم غيره بمفعول ما لم يسم فاعله. قال في شرح الشذور: والعبارة الأولى أولى لوجهين أحدهما: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره. والثاني: أن المنصوب في قولك أعطى زيد دينارا يصدق عليه أنه مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم انتهى.

ونازعه الجوهري بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار في العرف علما بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره انتهى.

وبذلك يجاب عما قيل إن العبارة الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو: اضربا القوم. وقال الخفيد: إنما قال المتقدمون مفعول ما لم يسم لأنهم يرون أن الفعل إذا بني للمفعول إنما يكون إسناده حقيقة إذا أسند إلى المفعول به، أما إذا أسند إلى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح أهل المعاني، وعلى هذا فعبارتهم أولى لأنها لا تشمل غير المقصود، وأما صدقها فمدفوع بأن كلامهم في المرفوعات، وفيما قاله ألا وأيده بكلام أهل المعاني نظر لا يخفى على من للمعاني يعانى:

وذكر في المغنى لبيان الأولوية وجهين غير هذين: أحدهما أنها أخصر. والثاني: أنها أفصح في المراد والمعرب ينبى أن يختار الأوضح والأخصر. قال الخفيد: الأخصرية موجودة في كلامهم لأنه لا عبارة أنصر مما ذكروا في تأدية ما قصدوا، وأما الأوضحية فوجودة أيضا (قوله وهو ما الخ) أى لفظه فيشمل الاسم الصريح نحو: ضرب زيد والمؤول بحرف مصدرى نحو: يستحسن ما قمت أى قيامك. أو بغيره نحو: لا يبالي أقت أم قعدت، وقوله حذف أى ترك ولم يقصد، وقوله فاعله أى فاعل فعل ذلك اللفظ والإضافة لأدنى ملابسة، والمراد فاعله الاصطلاحي فلا ينتقض التعريف بنحو: أثبت الربيع البقل حيث حذف فاعل أثبت وتام الربيع مقامه، وقواه وأقيم الضمير المستتر فيه يرجع إلى ما، وقوله هو تأكيد للمستتر فيه تنبيها على مكانه والضمير في مقامه يرجع إلى فاعله، وخرج بذلك بقية المفاعيل التي شملها قوله ما حذف فاعله (قوله للجهل به) قابله بالغرض اللفظي والمعنوي فأشعر أنه لا يدخل تحت الغرض وقد أصاب في ذلك ولم يخط الغرض، وإدخال ابن مالك له في الغرض المعنوي ليس بظاهر وإن تبعه بعضهم: ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصنف: فيه نظر لأن الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسم الفاعل لا أن يحذف، كيف وكل فعل يجوز لك أن تسنده إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل - سأل سائل - وسام سائم وهذا لا يعوزك في وقت ما. ودفعه الدماميني في شرح التسهيل بأن التي السبكي ذكر أنه يقال جاء شيء ولا يقال جاء جاء وإن كان الجائي أخص من شيء، لأن جاء مسند والمسند إليه الفاعل ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند فتى عرف المجيء فلا يبنى في الإسناد فائدة والشيء قد لا يعرف بجيئه. قال ولده البهاء في العروس: وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه إلى آت ونحو: هزيمة ودعها وإن لام لأنهم. فإن التشكيك في ذلك لمعنى خاص وكلامنا إنما هو في جاء جاء من غير إرادة شيء انتهى.

أقول: لإرادة المعنى الخاص بالتشكيك ممكن في كل موضع، فصح قول المصنف إن إلا إسناد إلى اسم فاعل

( فينوب عنه في أحكامه كلها ) من وجوب الرفع والتأخير عن العامل واستحقاقه للاتصال به ، وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه ، وغير ذلك من الأحكام للفاعل : وهذه العبارة لعمومها أحسن من عبارته في الأوضح

المصدر لا يعوقك في عمل . وقول السبكي ومعرفة المسند إليه معناه أن هذا المعنى المقرر عندهم لم يتحقق في نحو : جاء جاء فإن معرفة المسند إليه في ذلك لم تكن سابقة لتحصل الفائدة بل هي مقارنة فلا فائدة فيه ، ولهذا قال فتي عرف الخ أى متى عرف المجيء ، وحينئذ فتي سمع جاء علم أن هناك جاء أى شخص متصف بالمجيء وحينئذ فلا يبقى في الإسناد إلى جاء فائدة فاندفع قول الشهاب القاسمي في تعليل قول السبكي فلا يبقى في الإسناد فائدة لأن فائدة الإسناد ببيان ثبوت المسند للمسند إليه ، وذلك حاصل بمعرفة المسند إليه لأن معناه ذات متصفة بذلك المسند ، لكن لقائل أن يقول إن أراد عدم الفائدة بالنسبة إلى المتكلم فلا يفيد ، لأن مقصود المتكلم بالكلام إفادة السامع لا إفادة نفسه لأنه مستفيد ذلك المعنى بدون تكلم ، وإن أراد عدم الفائدة بالنسبة إلى السامع فهو ممنوع لأنه لا يسمع المسند إليه أولاً ، ففي سماع التركيب تستفيد بواسطة الإسناد فيه ثبوت المسند لفاعل ما نعم يتوجه أنه لا حاجة إلى هذا الإسناد لحصول المقصود منه بنحو : حصل مجيء إلا أن عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائدة فليتأمل انتهى .

وقوله في توجيه المنع لأنه لا يسمع المسند إليه أولاً مبنى على ما فهمه عن السبكي من أن المراد بقوله فتي عرف المجيء المفهوم من المسند إليه فكأنه أخذه من قوله ومعرفة المسند إليه سابقة الخ ، وليس بمنتهى وإنما معنى كلامه ما قررنا . ثم اعترض على الدماميني في زعمه اندفاع نظار المصنف بما ذكره السبكي بأن اندفاع هذا المسند الخاص للنظر لا يوجب اندفاعه رأساً لجواز أن يكون مسند آخر وهو كذلك هنا بأن يقال الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسمه ولا يقتضى أن يحذف لجواز أن يعبر عنه بأمر يشمله ويصدق عليه كإنسان أو حيوان أو آدمي أو مخلوق اللهم إلا أن يكون المراد الجهل به عينا ونوعا وجنسا ، فلو علم أنه إنسان أو حيوان أو آدمي لم يكن مجهولا فلا يتوجه أنه يمكن التعبير به بهذه الألفاظ لأنه مع معرفة دخوله تحتها لا يكون مجهولا على هذا التقدير ويدعى أن التعبير عنه بنحو شيء أو مخلوق لا يفيد لشدة الإبهام وعدم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه وفيه نظر فليتأمل وليراجع انتهى .

ويمكن أن يوجه النظر بأن الظاهر من كلامهم أن المراد بالجهل به عدم معرفته ، ولعله أمر بالتأمل لأن هذه الاستفادة التي زعم أنها حاصلة من سماع التركيب حاصلة من المسند قبل سماع المسند إليه لأنه يدل على الفاعل والحدث ، بل لو قلنا إنه يدل على الحدث فقط استلزم فاعلا فهو يستفيد منه ثبوت المسند للفاعل ما ( قوله والتأخير عن العامل ) أى وجوب التأخير عن العامل عند جمهور البصريين ( قوله وتأنيث العامل لتأنيثه ) أى جوازا ووجوبا إن كان مؤنثا . ولا يرد نحو : مر بهند ، لأن القائم مقام الفاعل لفظا أغنى الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولذا لم يستثنه ( قوله من الأحكام ) أى من بقية الأحكام للفاعل المذكورة له في باب كصيرورته كالجزم منه فمن البيان لكن على تقدير مضاف ( قوله أحسن من عبارة الأوضح ) وهى فينوب عنه في رفعه وهمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال وتأنيث الفعل لتأنيثه واحد من أربعة ، وذلك لأنه أدخل ببعض الأحكام لأن منها إسناد الفعل أو شبهه إليه بأن أسند إليه الفعل معنى نصار هو معه كلاما تاما وتفاوت الإسنادين لا يضر ، ثم أو قال في وجوب الرفع والعمدية والتأخير كان أحسن إذ كل من الثلاثة واجب والنيابة في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وهمديته ، لكن يرد على عبارته هنا أنه لا يجري مجراه في العمل لأن الفاعل

(مفعول به) إذا وجد وهو النائب عنه بالأصالة ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده نحو - قضى الأمر - كما يفهم من قوله (فإن لم يوجد) في اللفظ (ف-) ينوب عنه (ما) أى الذى أو شئ (اختص ونصرف من ظرف) زمانى أو مكانى نحو : صيم رمضان وجلس أمام الأمير . والمتصرف ما استعمل في الظرفية وغيرها ، والاختص ما اختص بعلمية أو إضافة أو غيرهما (أو مجرور) بحرف لغير تعليل نحو - ولما سقط في أيديهم - ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الجار له وجها واحدا في الاستعمال كذا ورب ، وما خص بقسم أو استثناء .

يرتفع باسم الفعل وبالظرف والمجرور والأمثلة والجامد الجارى مجرى المشتق ، ولا يرتفع النائب إلا بالفعل واسم المفعول ، وفي ارتفاعه بالمصدر المنحل خلاف ، وأنه إذا قدم الفاعل صار مهتدا ولا يلزم في النائب ذلك لأنه إذا كان ظرفا أو عدليه لا يكون مبتدأ إذا قدم (قوله مفعول به) منه المنصوب على التوسيع فلا يقام غيره مع وجوده ، ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك ، فيقال اختير زيد الرجال والأصل اخترت زيدا من الرجال والجمهور على المنع (قوله ولهذا لا ينوب الخ) ولأنه قد يكون فاعلا في المعنى نحو : أعطيت زيدا دينارا وضارب زيد عمرا حتى إن بعضهم جوز في هذا أن يرفع وصف المنصوب كما يجوز نصب وصف المرفوع واشدته شبهة بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما ، ولأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره وإلا لزم تقديم الفرع على الأصل بلا موجب ، ولأنه لا يصار إلى المجاز مع إمكان الحقيقة. وفيه أن معنى هذا أن الحمل على المعنى الحقيقي واجب لأنه يجب التكلم به إذ لا مانع من التكلم بالمجاز مع إمكان التكلم بالحقيقة ، ثم لا يظهر لكون الإسناد إلى المفعول به حقيقة وإلى غيره مجازا وجه وجبه. وذكر الأستاذ الصفوى ما يقتضى أن الإسناد إلى غير المفعول به حقيقة وهذا مذهب جمهور البصريين. وذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك في سبك المنظوم إلى جواز نيابة غيره معه مطلقا والأخفش بشرط تقدم النائب (قوله ما اختص ونصرف من ظرف) فيمتنع نيابة نحو : زمان ومكان إذا لم يخصصا بوصف أو غيره لعدم الفائدة (قوله صيم رمضان) ظرف زمان متصرف مخصوص لكونه علما (قوله وجلس أمام الأمير) ظرف مكان متصرف مخصوص بالإضافة (قوله وغيرها) كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحوها (قوله أو غيرهما كالوصف) نحو : سير وقت طيب ، وجلس مكان بعيد ، ولا فرق بين الظاهر والمقدر كما يأتي في المصدر لأن الفائدة تحصل بالوصف إذ الفعل لا يدل على خصوصية الوصف وإنما يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الأول ووضعاً في الثاني ؛ ويمتنع نيابة نحو : عندك ومعك ثم وقط وعوض ، لأنها لا تنصرف فلا ترتفع ولو نابت لرفعت ، وعن الأخفش نيابة غير المتصرف مع بقاءه على النصب (قوله لغير تعليل) وذلك كاللام والباء ومن لأن المجرور بها مفعول لأجله والجمهور على منع نيابته خلافا للأخفش : وعلة المنع كما قال الخفاف أن المفعول لأجله مبنى على سؤال فكانه من جملة أخرى ، وبهذا يعال منع نيابة الحال وفي كون المجرور بحرف تعليل مفعولا له عند الجمهور نظر لأنه لا يوافق المنقول عنه وإنما هو مذهب ابن الحاجب . هذا ولا يرد على منع نيابة المجرور بحرف تعليل قوله ويغضى من مهابة . لأن النائب ضمير المصدر (قوله ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الخ) هذا المقدار لا يفي بتمام الغرض بل لا بد أيضا أن لا يكون المجرور به في موضع الصفة أو الحال ، فقد صرح في المعنى بأنه يشترط أن لا يكون حرف الجر متعاقبا بمحذوف جالا أو صفة ، وأن لا يكون علة نحو : خرج للإكرام عمرو ، وكان من حق الشارح أن يضم مسألة الحال والصفة إلى قوله بحرف لغير تعليل ، فإن اقتصره على ذلك يوم جواز نيابة المجرور المتعاقب بمحذوف على أنه صفة أو حال اللهم إلا أن يقال إنما امتنع نظرا لأصلهما في الحقيقة .

و ظاهر كلامه أن النائب هو المجرور فقط وهو ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين والكوفيين . وقال ابن مالك : النائب الجار مع مجروره . وفي الارتشاف أنه لم يقل به أحد . وقال الفراء : النائب الجار فقط وهو بعيد إذ الحرف لاحظ له في الإعراب لا لفظا ولا محلا ( أو مصدر ) نحو - فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة - والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العدد وكونه

قال شيخنا : ولم يبين كونه مختصا ، فقد يفهم منه أنه لا يشترط فيه الاختصاص وهو محل نظر ، فقد صرح الرضى بما نصه : وكذا تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان أو زمان أو في موضع لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها انتهى . فتأمل عموم قوله : وكذا تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب الخ مع تمثيله بقوله أو في موضع إذ يعلم منه أنه لابد من اشتراط التخصيص في المجرور كما شرط ذلك في المصدر أيضا انتهى .

ولا يخفى أن ظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص في المجرور كالظرف والمصدر : وفي حواشي الألفية ما نصه : والجار والمجرور شرطه أمران : التصرف فخرجت السبعة التي قصرتها العرب على جر الظاهر وحصول الفائدة إما بالاختصاص بالإضافة نحو : سير بأبيك ، أو بال نحو : بالرجل ، أو بالوصف نحو : برجل حسن أو بالعلمية نحو : سير بزيد ، أو بتقييد الفعل نحو : سير في طريق سير أشديدا ، ولم أر أحدا ذكر شرطى الجار والمجرور إلا أن ابن الناظم أطلق اشتراط التخصيص أو التقييد المذكورين فشملت الظرف والمصدر والمجرور ، ولا أرى ذلك في المصدر بل لابد من كون المصدر مختصا لأن أحد شرطى الجملة لا يجوز أن يكون مستفادا من الآخر ( قوله وظاهر كلامه أن النائب الخ ) إنما قال ظاهر لاحتمال أنه عبر بالمجرور عن الجار تسمية للكل باسم بعضه ، ثم لافرق بين المجرور بحرف أصلى أو زائد نحو : ما ضرب من أحد . واعلم أن هذه الأقوال تجري بعينها في نحو : مررت بزيد كما قاله الدماميني ( قوله مع مجروره ) صوابه الجار ومجروره لأنه الذى قاله ابن مالك في التسهيل فليس المجرور هو النائب بالأصالة والجار تابع له كما تقتضيه مع لأن وضعها الدخول على المتبوع ، ويدل على أصالة الجار في النيابة عنده اقتضاره في الألفية عليه في الظاهر وإن كان مراده التجوز عن المجموع إذ لولا أصالته لم يحسن التجوز فتدبر ( قوله الجار فقط ) بناء على قوله إن الباء في مررت بزيد في موضع نصب ( قوله أو مصدر ) ومثله اسمه وخرج به وصفه فلا يقال في سير سير حثيث سير حثيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون ( قوله ما فارق النصب الخ ) بخلاف ما لزم النصب على المصدرية نحو : سبحان فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب فعله المقدر على أن الأصح يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ، ومنه معاذ الله وحنانيك ( قوله والمختص منه ما اختص بنوع الخ ) ولو بعهد نحو : ضرب الضرب أى المعهود بخلاف المهم نحو سير سير فيمتنع لعدم الفائدة ، فلو أفاد واو بوصف محذوف جازت نيابته ، ففى المعنى أجازوا سير سير بتقدير الصفة أى واحد ، وفى نكت المصنف على الألفية قولهم فى المصدر النائب عن الفاعل لابد من اختصاصه خطأ لأنه قد يكون المراد الإبهام فينوب قال تعالى - فن عني له من أخيه شئ - أى اوع ما من أنواع العفو وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم انتهى .

وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين : الاختصاص أو تقييد الفعل فلا يرد عليه الآية ، لكن الظاهر أن حصول الفائدة بتقييد الفعل لا يطرد بدليل اعتقد فى زيد أمر وأثبت له شئ . ومر عن المصنف أنه لابد من كون المصدر مختصا فلا يكفى التقييد ، وفى شرح الشذور كلام يتعاق بالآية يرجع إليه وإنما لم يكن مفعولا به لأن عفا لا يتعدى



اسم نوع . وأنهم عطفه لهذه الأشياء بأو أنه لا أولوية لبعض منها على بعض . واختار في الجامع تبعاً لابن عصفور أولوية المصدر . وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر أنه لا يجوز نيابة الحال ولا التمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول معه ، ومن في قوله من ظرف للبيان .

وقد أشار إلى ما لا تنافي النيابة بدونه بقوله ( ويضم أول الفعل ) المتصرف عند إرادة إسناده إلى النائب لفظاً أو تقديرًا ( مطلقاً ) أى ماضياً كان أو مضارعاً ثلاثياً أو رباعياً مجرداً أو مزيداً ( وشاركه ) في الضم ( ثاني ) الماضي المبدوء بقاء زائدة معتادة وإن لم تكن للمطاوعة ( نحو تعلم ) وتضروب ( وثالث ) الماضى المبدوء بهمز الوصل ( نحو انطلق و ) استخرج ( ويفتح ما قبل آخره لفظاً ) أو تقديرًا ( إن كان مضارعاً ) مجرداً أو مزيداً فإن كان مفتوحاً في الأصل بقي عليه وكذا إن كان أوّله مضموماً في الأصل ( ويكسر ) كذلك ( إن كان ماضياً كضرب ) زيد بضم أوّله وكسر ما قبل آخره ويضرب عمرو بضم أوّله أيضاً وفتح ما قبل الآخر . وأما الفعل الجاهد فلا يبنى للنائب اتفاقاً وفي كان وكاد وأخواتها خلاف مذهب الجمهور الجواز ، وعليه فالأصح أنه لا يقام خبرها بل أوقلتا لأنها تعمل في الظروف أقيم وإلا تعين ضمير المصدر ، ولم يتعرض لرافع النائب إذا كان اسماً ، وذكر في الجامع أنه لا يغير إذا كان مصدرًا ويحوّل اسم الفاعل إلى اسم المفعول ( ولك في ) فاء الفعل الثلاثي المعتل العين ( نحو قال ) مما عينه واو ( وباع ) مما عينه ياء ( الكسر مخاصاً ) نحو : قيل وبيع ، والأصل قول وبيع نقلت حركة العين لاستثقالها إلى ما قبلها بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وسلمت الياء في الثاني لسكونها بعد حركة تجانسها ، وهذه اللغة العليا ( والكسر مشمأً ) تنبيهاً على أن الضم

إلى مفعول به إلا بواسطة فشيء في . وقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما في تنكير شيء من الدلالة على ذلك ، وله مفعول به سكن لكونه بواسطة حرف الجر كان . ساوياً للمصدر وغيره في جواز الإسناد إليه - من أخيه - يجوز أن يتعاقى بالفعل وأن يكون حالاً من شيء ( قوله بأو ) أى الدالة على مطلق الجمع ( قوله أولوية المصدر ) لوصول الفعل إليه بنفسه وإليهما بواسطة ( قوله وفهم من تخصيصه الخ ) أى مع كونه في مقام بيان النائب وإلا فالنص على الشيء لا يبنى ما عداه ( قوله أنه لا يجوز نيابة الحال ) أى ولا صفة المصدر وحدها كما قدمناه ولا ضمير المصدر وخالف في التمييز الكسائي ولا خبر كان ، وتوجيه ذلك يطلب من محله ومر بعضه .

وقال الأستاذ الصفوى : وجاز عند البصريين نيابة أفعل مضافاً إلى المصدر نحو : ضرب أشدّ الضرب ( قوله معتادة ) انظر ما معنى الاعتياد وعدمه ، وبالجملّة فهو احتراز عن ترمس الشيء بمعنى رسمه : أى ستره فإنها زائدة ولا يضم فعلها ولا يلتبس هذا العمل حال الوقف باسم الحب المعروف لأن الظاهر أنه مضموم التاء والميم ( قوله تعلم وتضروب ) التاء في الأوّل للمطاوعة وفي الثاني لغيرها ( قوله مجرداً أو مزيداً فيه ) فيه نظر لأن المضارع لا يكون إلا مزيداً فيه حرف المضارعة ( قوله وأما الفعل الجاهد ) محترز قوله السابق المتصرف وكالجاهد فعل الأمر والأفعال المراد بها الإنشاء لأنها مسندة إلى المتكلم أبداً كما قاله بعضهم ( قوله وفي كان وكاد الخ ) ظاهره استواء بابيهما في الخلاف وليس كذلك .

قال في الارتشاف : إن كان ناقصاً من باب أفعال المقاربة فلا نعلم أحداً أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائي والقراء أجازا جعل يفعل في جعل زيد يفعل انتهى المقصود منه ( قوله أنه لا يقام خبرها ) أى المفرد خلافاً للقراء والجملّة خلافاً للكسائي ( قوله بعسك إسكانه ) لأن الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين في آن واحد .

هو الأصل . ومعنى الإشمام هنا شوب الكسر شيئا من صوت الضمة ولا تغير الياء ، ولهذا قيل ينبغي أن يسمى روما مع أن الفراء قد عبر به ، وهذه اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض ( والضم مخلصا ) نحو : قول وبوع بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه قوله :  
 • حوكت على نبرين إذ تباك • وقوله : • ليت شبابا بوع فاشترت • وهذه لغة ضعيفة . وظاهر إطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وإن حصل لبس وهو مذهب سيدييه : وخص ابن مالك الجواز بما إذا لم يكن لبس ، فإن حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحد الوجوه الثلاثة اجنبت كبت وعقت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر في الأول ولا الضم في الثاني وجزم به في الجامع ، ومثل قال وباع نحو : اختار وانقاد مما أعل عينه :

### [ باب الاشتغال ]

أى اشتغال العامل عن المفعول وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره ( قوله ومعنى الإشمام الخ ) هذا كلام الدماميني وقيل غير ذلك فانظر التصريح ( قوله بحذف حركة العين الخ ) إنما حذفت حركة العين لاستثقال الكسرة على حرف علة بعد ضمة فحذفت الكسرة وسلمت الواو لسكونها بعد حركة تجانسها ، وقلبت الياء واوا لسكونها أثر ضمة ، ففي ذوات الواو عمل واحد وفي ذوات الياء عملان ( قوله حوكت الخ ) صدر بيت عجزه : • تخبط الشوك ولا تشاك • الحياكة النسيج وضمير حوكت يرجع لكل واحد من إزاره وردائه وكذا فيما بعده ، والثوب إذا نسج على نبرين كان أصفق ، ولصفاقتها تخبط الشوك ولا يؤثر فيها ( قوله ليت الخ ) عجز بيت صدره • ليت وهل ينفع شيئا ليت • وشبابا اسم ليت الأولى وبجملته نوع خبرها وليت الثانية فاعل ينفع والثالثة تأكيد الأولى فلا عمل لها ، والجملته معترضة بين المؤكد والمؤكد شيئا مفعول مطلق أى نفعا شيئا لا مفعول به خلافا للعيني ( قوله كبت وعقت ) والأصل باعنى عمرو وعاقنى عن كذا ثم بليا للمفعول وأبدل من ياء المتكلم تاء لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم . فلو قيل بعت بالكسر وعقت بالضم لتوهم أنهما فعل وفاعل وانعكس المراد فتعين فيهما الإشمام أو الضم في الأول والكسر في الثاني ( قوله نحو : اختار وانقاد ) يمكن إدخال ذلك في كلام المصنف بأن يراد بنحو : قال وباع ما عنت عينه وهو ثلاثى أو على افتعل أو انفعَل :

### [ باب الاشتغال ]

( قوله أن يتقدم اسم ) أراد به الجنس فيشمل الواحد والأكثر .  
 قال الرضى : وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر نحو : زيدا أخاه ضربته : أى أهنت زيدا ضربت أخاه ، وزيدا أخاه غلامه ضربته : أى لا بعت زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه انتهى .  
 وعلم منه أن محل الجواز إن كان الناصب المقدر متعددا بعدد المشغول عنه فلو كان الناصب للأكثر فعلا واحدا مقدرا امتنع إلا عند الأخفش كما بينه الشاطبي ( قوله ويتأخر عنه عامل ) خرج به نحو : ضربته زيدا لأن العامل لم يتأخر والاسم الذى عاد إليه الضمير لم يتقدم ، بل إن نصب زيد فهو بدل من الماء ، وإن رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله ، وشمل العامل الاسم وهو كذلك بشرط أن يكون وصفا وهو هنا اسما للفاعل والمنعول وأمثلة المبالغة دون غيرها ، وأن يكون عاملا ، وأن يكون صالحا للعمل فيما قبله باعتبار ذاته ( قوله مشغول عن العمل فيه ) لو قال أو ملابسه لكان أولى ليتناول نحو : زيدا مررت به ، ويتبادر من الشغل عن الشيء احتياجه إليه فيخرج

أو ملابسه لولا ذلك لعمل هو أو مناسبه فيه . والمراد بالعمل هنا ما يجوز عمله فيما قبله .

ثم الاسم السابق بحسب الإعراب على خمسة أقسام : ما يرجع رفعه على نصبه ، وما يرجع نصبه ، وما يجب نصبه ، وما يستوى فيه الأمران ، هكذا ذكره النحويون وتبعهم المصنف فشرح في بيانها بقوله ( يجوز في ) نحو ( زيد ضربته أو ) زيد ( مررت به أو ) زيد ( ضربت أخاه ) أو رجلا يحبه ( رفع زيد ) بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه إلى تقدير ( فالجمله ) في محل رفع على أنها ( خبر له ) والرابط بينهما الضمير

المستغنى عما بعده نحو : زيد في الدار فأكرمه ، وجواز عمل ذلك العامل فيما قبله وإلا لم يكن الضمير أو ملابسه شاغلا له بحيث لو فرغ من الضمير أو ملابسه عمل في الاسم المتقدم فيخرج ما يمنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل فإنها لا تصح أن تطلب المتقدم : وقضية ذلك أن الاشتغال لا يجري في المرفوعات لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل الرفع المتأخر فيه ذاتي ، ويؤيده أنه لما قال في المعنى في بحث إذا وما لا يعمل في هذا الباب لا يفسر عاملا . قال الدماميني : المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المسمى بباب الاشتغال انتهى :

فأفاد أن المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالا ، ويؤيده قول التوضيح في التمهات : الرابع إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل إذا شغل كما في المنصوب ، لكن سيأتي أن الشارح يقول إن الاشتغال يجري في المرفوعات وصرح به السيوطي في النكت وغيرها . ويوافقه قول التسهيل وإن رفع المشغول ضمير شاغله الخ ، وحينئذ فالتعريف المتقدم خاص بالاشتغال في المنصوبات ، ومراد الشارح بالعمل وإن أطلقه عمل النصب كما صرح به غيره ، واشترط صحة عمل المشغول بالضمير في الاسم المتقدم لو لم يعمل في الضمير خاص بالمنصوبات ولينظر وجه الفرق . والمراد جواز العمل في ذاته لا مطلقا كما قررناه وإلا خرج مسائل وجوب الرفع : لكن الشارح ذكر أنها إنما ذكرت تنمة وأن الضابط غير صادق عليها فكأنه فهم جواز العمل مطلقا ، وهو ظاهر قوله والمراد الخ وهو في ذلك تابع للمصنف في الأوضح . وقد تعقبه غير واحد وفرقوا بين ما المانع فيه ذاتي مما تقدم وبين هذه ، لكن يرد عليهم قول الألفية :

وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل إن لم يك مانع حصل

إذا هو احتراز عن الوصف الواقع صلة لأل مع أنه باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله إلا أن يقال التقييد لصحة النصب لا لكونه من الاشتغال .

فان المحشى : وترك من الشروط اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه لإخراج زيدا جلست مكانه فلا يجوز لأن زيدا منصوب على المفعولية ومكانه على الظرفية ونحو ذلك لأنه مختلف فيه انتهى . وفيه أن قوله بحيث لو فرغ من الضمير الخ صريح في ذلك الاشتراط فلن جلست لا يمكن أن يعمل في زيد . وقد صرح أبو حيان بأن الصحيح أنه لا يشترط اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه ، لأن الأخفش حكى في الأوسط عن العرب أن زيدا جلست عنده قال : وبهذه المسألة ونحوها يبطل اشتراط ابن مالك أن يكون المشتغل جائز العمل فيما قبله ( قوله أو ملابسه ) أي ملابسه ضميره بأن يعمل في مضاف إلى ضميره نحو : زيدا ضربت أخاه أو غير ذلك كما في التوضيح ( قوله لعمل هو ) أي إن لم يمنع مانع ، وقوله أو مناسبه : أي إن منع مانع ( قوله والمراد بالعمل الخ ) لا حاجة لذلك للعلم به مما قبله ( قوله لعدم احتياجه إلى تقدير ) وإن استلزم

وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين ( ونصبه بإضمار ) عامل على الأصح موافق للمذكور لفظا ومعنى أو معنى فقط مقدم على الاسم إلا لما منع فيقدر في المثال الأول ( ضربت ) فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم المانع من ذلك ( و في الثاني ( جاوزت ) فيقال جاوزت زيدا مررت به إذ لا يصل مررت إلى الاسم بنفسه ( و في الثالث ( أهنت ) فيقال أهنت زيدا ضربت أخاه أو رجلا يحبه لأن من ضربه فقد أهان زيدا فالاسم في هذه الأمثلة

كون الخبر جملة ، والأصل فيه الإفراد لأنه أسهل من حذف الجملة ( قوله ذات وجهين ) أى اسمية الصلر فعلية العجز ( قوله على الأصح ) مقابله قول الكسائي النصب بالفعل الظاهر المؤخر على كونه معنى غير عامل في الضمير . ورد بأن الضمير قد لا يتعدى إليه إلا بحرف الجر فكيف بلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضا إلا بحرف الجر ، وأيضا لا يمكن الإلغاء في السبب لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة نحو : زيدا ضربت غلام رجل يحبه .

وقال الفراء : الفعل عامل في الاسم والضمير معا . ورد بلزوم تعدى المتعدى لواحد لاثنتين وهكذا وهو حرم للقواعد ، وقيل غير ذلك ( قوله إلا لما منع ) أى كالحصر ، أو كون الاسم مما يلزم الصدارة نحو : أبهم ضربته ، أو لأنه يلزم على تقديمه الفصل بين أما والفاء نحو - وأما نمود فهديناهم - في قراءة النصب ( قوله و في الثاني جاوزت ) فيه بحث لأن كون المجاوزة في معنى المرور مح نظر ، لأن مفهوم المرور يزيد مثلا هو محاذاته وقت السبر فيصدق حينئذ على المحاذي أنه مار " يزيد لا يجاوز ، وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قوله :

أمر على الديار ديار لبلى أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

ويجاب بأن المفهوم من المرور المعدى بالباء يرادف المجاوزة بخلاف المعدى بعلى كالبليت فإنه يرادف المحاذاة والمانع في الأول صناعى وفي الثاني معنى ، ويقدر في زيدا مررت بأخيه لا بست لا جاوزت ، وفي زيدا ضربت عدوه أكرمت زيدا ضربت عدوه ، والمانع فيهما معنى كالأول ، وقس على ذلك .

قال في المغنى : وليس المانعات في كل متعد بالحرف ولا مع كل سبب ، ألا ترى أنه لا مانع في زيدا شكرت له لأن شكر يتعدى بالجار وب نفسه ، وكذا مسألة الظرف نحو : يوم الجمعة صمت فيه ، لأن العامل لم يتعد إلى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه ، وكذا لا مانع في نحو : زيدا أهنت أخاه ، لأن إهانة أخيه إهانة له بخلاف الضرب ( قوله و في الثالث أهنت ) في كون الإهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى ، نعم هي لازمة فإن أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو الالتزام كانت الإهانة من معنى الضرب ، ولو قال فيقدر في المثال الأول ضربت وفي بقية الصور من معناه أو لازمه ، أو قال من مناسب كان واضحا . والمراد اللزوم العادى العرفى فلا يرد أنه لا تلازم بين ضرب شخص وإهانة أخيه لأنه قد يقال ضربت زيدا وأكرمت أخاه ، وعلى هذا يجوز أن يقدر ضربت زيدا ضربت أخاه ، ويكون الضرب المقدر كناية عن الإهانة ( قوله أو رجلا يحبه ) أشار به إلى أن العلقه كما تحصل بالاسم الشاغل تحصل بتابع الشاغل الأجنبى ، لكن يشترط أن يكون التابع للأجنبى نعتا كالمثال لأن الهاء من يحبه حصل بها الربط ، أو بيانا نحو : زيدا ضربت عمرا أخاه إذا لم يجعل الأخ بدلا أو نسقا بالواو خاصة بشرط أن لا يعاد العامل كما في التسهيل نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه . بخلاف ما إذا كان العاطف غير الواو أو كان الواو وأعيد العامل لأن الواو لمطلق الجمع في المفردات فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة المثنى أو الجمع ، لكن أطلق الرضى العاطف واستظهره الحفيد . وفي القصريات أن بعض أصحابنا يجيزه مع إعادة

منصوب بعوامل مضمرة ( واجبة الحذف ) لأن المذكور عوض من المقدّر فلا يجمع بينهما ( فلا موضع للجملة ) التي هي ( بعده ) من الإعراب لسكونها مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية ، ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر ، فإن لم يصلح كما في نحو : رجلا أكرمه تعين نصبه خلافا للفارسي .

( ويترجح النصب ) على الرفع ( في نحو : زيدا اضربه ) أو لانضربه مما الفعل المشغول ذو طاب ولو بصيغة الخبر ، وإنما رجح ( للطلب ) الواقع بعد الاسم إذ في الرفع الإخبار بالطب عن المبتدأ وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأول ماورد من ذلك .

ولمّا وجب الرفع في نحو : زيد أحسن به ، لأن الضمير في محل رفع

العامل إن قدرت الجملة الثانية توكيدا للأولى ، وأن سيؤوبه لم يقدرها إلا معطوفة واستثناء البديل مبني على أن عامل البديل غير عامل المبدل منه على كلام فيه وإلا فهو كالبيان .

قال في التصريح : وبقي من التوابع التوكيد ، ولا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق انتهى . وهذا في المعنوي وأما اللفظي فلا ضمير فيه ألبتة ، وانظر هذا مع ما سلف عن التصرّيات ( قوله فلا يجمع بينهما ) لا يرد عليه النقض بقوله تعالى - إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين - لأنه ليس من هذا الباب لأن الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتت بها لتبين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك عامت زيدا علمته كاتباً ، ويؤخذ من كلامه أن محل منع الجمع إذا كان المفسر بكسر السين عوضاً عن المفسر بفتحها فلا يرد نحو : عندى عسجد : أى ذهب . وقول بعضهم : إن الأولى التعليل بالاحتراز عن البحث لئلا يرد نحو : ذلك غير ظاهر فيما يقدر فيه المحذوف من لوازم المذكور نحو : أهنت زيدا ضربت أخاه ، فالأولى التعليل بما يعم جميع أفراد الباب ( قوله لكونها مفسرة ) أى والجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب على الأصح كما بينه في المغني وقال : قد تبين أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل بها تفسير . وقد يقال الظاهر أن المفسر بكسر السين الفعل المذكور لا الجملة بأسرها ، ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون جزئها لا محل له ، ألا ترى أن نحو : إن قام زيد قام عمرو الجزم فيه للفعل وحده لا بالجملة بأسرها ( قوله فإن لم يصلح كما في رجلا أكرمه ) لكونه نكرة غير مخصوصة ( قوله خلافا للفارسي ) فإنه قال في قوله تعالى - ورهبانية ابتدعوها - إنه منصوب على شريطة التفسير ، ووافق البدر ابن مالك ، وأيد بعضهم ذلك بأن من المسائل التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب ، وهو لا يصح أن يكون مرفوعاً بالابتداء فتأمل . وقد بين في المغني في الجهة السادسة من الباب الخامس سبب امتناع أبي علي من جعل نصب رهبانية بالمعطف على ما قبله وقوله إنه من الاشتغال وذكر أن ابن السجري ردّ عليه فراجع . وبه يعلم ما في قول المحشي إن أبا علي أجاز النصب على الاشتغال المشعر بأنه أجاز المعطف ( قوله ذو طلب ) أى بنفسه أو بغيره لافرق بين طلب الفعل والترك ( قوله ولو بصيغة الخبر ) نحو زيدا غفر الله له أو لا يعذبه ، والباء في بصيغة للاستعانة ( قوله بل منعه بعضهم ) أى وإذا تردد أمر بين متفق عليه ومختلف فيه فالخافه بالمتفق عليه أولى وإن كان منشأ المنع التباس الخبر القابل للإنشاء بخبر المبتدأ على ما مر في باب المبتدأ والخبر ( قوله وإنما وجب الرفع الخ ) جواب سؤال مقدر كما لا يخفى ، لكن السؤال لا يتجه لأن الفعل في التعجب لا يبدل على الطالب كما يأتي في بابيه وإن كان لفظه لفظ الطالب فالسؤال مبني على الظاهر ( قوله في محل رفع ) أى على الفاعلية وزيدت الباء لإصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء ، وكذا إن قلت الضمير

(و) أما نحو - (والمارق والسارقة فاقطعوا أيديهما -) فإنما أجمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع أن الفعل ذو طلب لأنه (متأول) عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . والتقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استؤنف الحكم وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو : هذا ومثله - الزانية والزاني فاجلدوا - (و) يرجع أيضا في نحو - و (الأنعام خلقتها لكم -) بعد خالق الإنسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعالية ، ولم يفصل ذلك العاطف بإما وإنما رجع (للتناسب) بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو أولى من التخالف ، فإن فصل عما قبله بأما نحو : قام زيد وأما عمرو فأكرمه ترجع الرفع لأن أما تقطع ما بعدها عما قبلها ، وحتى ولكن وب

في محل نصب لأن التعجب جامد لا يعمل فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا ( قوله وأما نحو السارق الخ) جواب سؤال تقديره أنه يرد على كون النصب راجحا قبل الفعل الطلبي لزوم إجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح ، وهو وإن لم يكن ممنوعا غير واقع أو قليل الوقوع جدا وتقرير الجواب ظاهر :

هذا ، وذكر السعد عند قوله تعالى - وما عملت من سوء تود - الآية أنه لا يمتنع إجماع القراء على أحد الجائزين وإن كان مرجوحا لقوله تعالى - وجمع الشمس والقمر - لأن المختار جمعت الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل ( قوله متأول ) أى عند سيبويه بما ذكره الشارح وعند غيره بما ذكره في التوضيح فاقصر الشارح على تأويل سيبويه قصور بوجه أن غيره يلتزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح ( قوله على حذف الخبر ) جواز المهدي فيه أن يكون خبر مبتدأ محذوف ؛ أى هذا بيان حكم السارق الخ ( قوله ثم استؤنف الحكم ) إشارة إلى أن الفاء استثنائية لاعاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر ، وإذا كان مستأنفا لم تكن الآية من الاشتغال لأن جزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرى ، وشرط الاشتغال ، أن يكون الفعل المشتغل بالضمير بحيث لو لم يشتغل به عمل في الاسم السابق ( قوله في نحو هذا ) أى مما لم يكن المبتدأ . ووصولا وصلته فعل أو ظرف ( قوله ومثله - الزانية والزاني -) لما كانت السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى من المرأة قدم السارق ، والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أكثر شهوة قدمت الزانية ( قوله بعد عاطف له ) أى للاسم السابق وفيه مسامحة إذ المعطوف عليه إنما هو الجملة الفعلية كما يأتي ، وأطاق العاطف فشد الواو والفاء وثم وأو ( قوله على جملة فعلية ) أى مصدرة بفعل وكالفعل الصفة الناصبة للمفعول لأنها بمنزلة الفعل نحو : ررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها بخلاف الرافعة للفاعل فقط ، واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التعجبية نحو : أحسن بزيد وعمرو يضربه ، لكون فعل التعجب لحموده وتجرده عن العوارض لاحقا بالأسماء . واعتراض بأن الظاهر أن الجملة الثانية اعتراضية لامعطوفة لأنه لا يصح عطف الخبر على الإنشاء ، وذلك مناقشة في المثال فيجعل المثال أحسن بزيد والله أحده مع أن عمرا يضربه استعمل في إنشاء التحزن والتحسر على أنه مبنى على أن الاعتراض يقع في آخر الكلام والشهور خلافه .

قال العصام : ومما أظنه ينبغي أن يستثنى ما إذا كانت الجملةتان مقولتي القول نحو : قال زيد وعمرو قائم وبكرا ضربه ، فإنه ليس العطف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى تتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار أنهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الأشياء ( قواه لأن أما الخ ) لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام فالواقع بعدها مستأنف مقطوع عما قبله . فإن قيل : فلم ترجع رفعه ؟ قيل : لعدم احتياجه إلى التقدير وقضية كون الكلام مستأنفا بعد أما أن الواو الداخلة عليها للاستئناف فلا معنى لرعاية التناسب معها ، ومحل اختيار الرفع ما لم يوجد مرجح النصب نحو : وأما زيدا فأكرمه وإلا استوى الأمران لتقابل المرجحين بلا مرجح



كالعاطف نحو : ضربت القوم حتى زيدا ضربته ، قاله في الأوضح .  
( و ) يترجح أيضا في نحو ( -أبشرا منا واحد ننبه- وما زيدا رأيته ) مما الاسم السابق واقع بعد شيء يغاب دخوله على الفعل كإن ولا النافيتين وحيث مجردة من ما نحو : حيث زيدا تلقاه فأكرمه ، وإنما رجح ( لغلبة ) وقوع ( الفعل ) بعد همزة الاستفهام وما النافية نعم إن فصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو : أنت زيدا تضربه فالختار الرفع .

ثالث لأحدهما عند بعض ، أو ترجيح النصب اسلامته من جعل الجملة الإنشائية خبرا عند آخر ، وفي حكم أما إذا الفجائية نحو : رأيت عبد الله وإذا زيدا يضربه عمرو ، فإن إذا من أدوات الابتداء وهي تقطع ما بعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما ( قوله كالعاطف ) إنما قال كالعاطف لأن المعطوف في هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الأحرف منزلة العاطف إعطاء حكمه ( قواه نحو : ضربت القوم حتى زيدا ضربته ) هذا صريح في أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدّر لامعطوف على المنصوب قبها خلافا لما صرحوا به في قواه . والزااد حتى نعله ألقاها . من أن نصب الفعل بالعطف قاله اللقاني :

قال الشهاب القاسمي : قد يجاب بأنهم إنما صرحوا هناك بما ذكر لإمكان حمل ألقاها على التوكيد لقوله ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا انتهى .

وأقول : قال ابن مالك : إذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربت أخاه فعني حرف ابتداء فلما وليها في اللفظ بعض ما قبلها أشبهت العاطفة فأعطى نالها ما يعطى تالي الواو . فإن قلت : ضربت القوم حتى زيدا ضربته ، فالأجود أن تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدا ، فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرو ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة إذ لا ينفع العاطف إلا بين كل وبعض انتهى :

فأنت تراه جعل الأجود هنا العطف ، وجعل جملة ضربته توكيدا : وما اعترض به من أنه إذا دار الأمر بين التوكيد والتأسيس فالحمل على التأسيس أولى ، والتأسيس هنا ممكن بجعل النصب هنا من باب الاشتغال لا يمنع إمكان التوكيد هنا كما لا يخفى . فإن قلت : ما هو المؤكد ؟ قلت : ضرب زيدا الثابت له بقضية العطف فهو توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق .

بقي أن تعيين الرفع في ضربت زيدا حتى عمرا ضربته محل نظر ، لأنه إذا كان حتى الابتدائية مختصة بالأسماء لم يصح النصب بعدها إذا أشبهت العاطف فضلا عن ترجيحه ، وقد جوزه ورجحه وإلا فما المانع من جواز النصب هنا ، وتكون حتى داخلة على الجملة الفعلية وإن كان الرفع أرجح إذ لا طالب للنصب ( قوله كان ولا النافيتين ) أي ولا بد أن يكون الثاني أحد هذه الثلاثة كما في التوضيح ، لأن غيرها لم يقع بعده الاشتغال أصلا أو يقع لكن في الشعر فالأول كليس والثاني كقوله :

ظننت فقيرا إذا غني ثم نلت فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

أراد فلم ألقى ذا رجاء ألقه : وفي التسهيل أن النصب واجب بعد ما يختص بالفعل وهو لم ولما ولن . وفي الرضى أن لم ولما ولن مختصة بالمضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل ، فلا يقال لم زيدا تضربه مثلا وكأنه أراد أنه لا يقدر وجوبا لأنه يكفي فيها هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد أنه يجوز حذف فعل لما ( قوله مجردة من ما ) لأنها تشبه حينئذ أدوات الشرط فلا يليها غالبا إلا فعل ، فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل وانظر التصريح : وظاهر كلام الرضى وشرح الكافية أن التي يترجح بعدها النصب هي التي لم يقصد بها المحارة وأن ذلك القصد يكون بدون ما فلا يرجم ( قوله لغلبة دخول الفعل بعد همزة الاستفهام ) وإعالم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الآهات ( قوله فالختار الرفع ) لأن الاستفهام حينئذ

ويرجع النصب أيضا إذا وقع الاسم السابق جوابا لاستفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت . أو كان رفعه يومهم أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو - إنا كل شيء خلقناه بقدر - وإنما لم يتوهم ذلك مع نصبه لأن الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما أشرنا إلى ذلك أوّل الباب .

( ويجب ) النصب إذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما إذا وقع بعد أداة شرط ( في نحو ) إن

داخل على الاسم وهذا مبنى على أن أنت مبتدأ كما هو رأى سيبويه : ورجح الأخفش النصب وهو مبنى على قوله إن الضمير فاعل محذوف وانفصل بعد حذفه ( قوله ويرجع النصب أيضا ) ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية ( قوله منصوب ) أما إذا كان الاستفهام مرفوعا نحو : أيهم ضربته برفع أى فإنك تجيب بالرفع ليطابق الجواب السؤال في الاسمية ( قوله أو كان رفعه يومهم الخ ) إنما قال يومهم دون يلبس لأن الرفع لا يستلزم اللبس لأنه يمكن رفع اللبس بقرينة وترجع النصب لإغناؤه عن تكلف القرينة : ولو كان في الرفع لبس لوجب النصب كما لا يخفى ( قوله نحو - إنا كل شيء خلقناه - الخ ) قال في التصريح : لأنه إذا رفع كل احتمال خلقنا أن يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة . ويحتمل أن يكون خلقنا صفة لشيء ويقدر خبر كل ، والتخصيص بالصفة يومهم أن مالا يكون موصوفا بها لا تكون بقدر والصفة هي المخلوقة المنسوبة له فالمخلوقة التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم أن ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة .

هذا ، ولكن الرضى اعترض التمثيل بالآية لإيهام الرفع النصفة المخلوعة بالمراد قال : لأنه لا يتفاوت فيها المعنى سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة لأن مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق ، ولا يريد خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لأنه تعالى لم يخلق جميع الكائنات غير المتناهية ويقع عليها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى - والله على كل شيء قدير - لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه ؛ فعنى كل شيء خلقناه بقدر على أن خلقنا هو الخبر كل مخلوق بقدر وعلى أن خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر ، والمعنيان واحد إذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا ، وليس مع التقدير الأول أعم منه مع التقدير الثاني انتهى .

قال الشهاب القاسمي : انظر على هذا هل يكون الرفع أرجح إذ لا طالب لغيره ولا مسوى ( قوله لأن النصفة الخ ) أى فيجب كون خلقنا ليس بصفة حتى يصح تفسيره للعامل فنحو : كل رجل ضربته في الدار إن علقت في الدار بضربته صح أيضا فيه الاشتغال وإن علقت بمحذوف خبر به امتنع لأن الجملة الفعلية حينئذ صفة ( قوله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ) أى في باب المنصوبات على شريطة التفسير بأن يكون المشغول عوضا في اللفظ عن العامل المضمرة أما المرفوعات على شريطته فيصح لما لا يعمل فيها أن يفسر عاملا كما صرح به الدماميني في شرح المغنى في بحث إذا . واعترض على المغنى في بحث حيث لإيهام كلامه خلاف ذلك ، وحينئذ يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصا بالمنصوبات لقوله فيه لولا هو لعمل الخ ، ويحتاج للفرق بين المنصوبات والمرفوعات وكذلك المنصوبات لأعلى تلك الشريطة بأن يكون المذكور دليلا على المحذوف من غير تعويض كما في شرح التسهيل لمصنفه . وقضية صحة النصب في زيد ما أحسنه إذا لم يكن من الاشتغال جواز التفسير في نحو : زيد قام ، أو يكون المفسر غير مشغول بضمير المفسر ، لكن منع من عمله في الاسم المتقدم مانع كالتأكيد بأحد التونيين . وبهذا يتدفع كثير من الشبه فاحفظه . فإن قيل : الاسم المشتغل بالضمير حال عمله في الضمير لا يصح أن يعمل في المتقدم

(زيداً لقيته فأكرمه) ومتى عمراً تلقه فأحسن إليه . أو أداة تخضيض كما في نحو : ألا عمراً أهنته (وهلاً زيداً أكرمته) أو أداة استفهام غير الهمزة نحو : هل زيداً حدثته ، وإنما وجب (لوجوبه) أى لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الأدوات فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالأفعال . وصرح فى الأوضح بأن أدوات الاستفهام أى غير الهمزة وأدوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدها إلا فى الشعر إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقاً أو إن والفعل ماض فيقع فى الكلام .

(ويجب الرفع) على الابتداء إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كإذا الفجائية كما (فى نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) لأن إذا الفجائية لا يليها إلا مبتدأ أو خبر نحو -- إذا لم مكر -- فلا يجوز نصب بفعل مضمر (لامتناعه) أى لامتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا قدر متعلق الخبر بعدها اسماً كما مر فى باب المبتدأ . وكذا يجب

فكيف فسر عاملاً ؟ قلنا المراد أخذنا من التعريف ، وقولهم لولا هو الخ مالا يعمل لذاته بأن يقوم به مانع ذاتى ككونه صفة لما قبله أو فعل تعجب أو عرضى غير العمل فى الضمير (قوله ومتى عمراً تلقه الخ) وجه الجزم فى تلقه مع أنه ليس ببيان ولا بدلاً ولا فعل شرط أنه مفسر للمجزوم فأعطى حكمه (قوله هل زيداً حدثته) فيه نظر لما يأتى عقبه ، والكلام مفروض فيما إذا كان الشاغل فعلاً فلا يرد أنه إذا كان بعد هل جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيد أنا ضاربه لا يتعين نصب الاسم الذى يليها نعم ، ليس بـ كلامه إشعار بقبح هل زيداً ضربته ، وكلام الرضى صريح فى قبحه (قوله فلو جاز الرفع الخ) أى على الابتداء ، وامتناعه هو مراد المصنف بوجوب نصب فلا ينافى جواز رفعه على الفاعلية بفعل مضمر مطاوع للظاهر إما لفظى كما فى :

• لا تجزعى إن منفس أهلكته • فى رواية رفع منفس أى إن هلك منفس أو معنوى كما فى :  
• أنجزعى إن نفس أتاها حمامها • أى إن أهلكت أو ماتت نفس إذ ذاك لازم لأنها حمامها (قوله لافى الشعر) استشكله اللقاني بقوله تعالى - وأما نمود فهديناهم - بنصب نمود فإنه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده وأما إن أدوات الشرط كما لا يخفى :

وقال الشهاب القاسمى : يجاب باستثناء ذلك بدليل أن الفعل الذى يشترط أن يليها هو الشرط وشرطاً محذوف وصرحوا بجواز عمل ما بعد الفاء التى فى جواب أما فيما قبلها إذا كان من بعض أجزاء الجزاء كما بينوه فى مبحث أما فانظرو . ويحتمل أنه جرى على أن أما ليست أداة شرط كما نقله فى عروس الأفراح عن شيخه أبى حيان وتصريح جمع بأنها حرف شرط باعتبار تضمينها لمعنى الشرط لا باعتبار أنها موضوعة له والإضافة لأدنى ملازمة (قوله مطلقاً) أى سواء كان الفعل ماضياً أو غيره (قوله والفعل ماض) أى لفظاً أو معنى نحو : إن زيداً لم تلقه فانظرو (قوله فى الكلام) أى فى نثر الكلام (قوله كإذا الفجائية) أى على الأصح ، وقيل يجوز نصب على الاشتغال بعد إذا مطلقاً وهو ظاهر كلام سيدييه . ومشى عليه ابن الحاجب وهو مع اعترافه بأنها تلزم المبتدأ بعدها مشكل إلا أن يريد اللزوم فى غير تركيب الإضمار على شريطة التفسير أو يريد به غلبة الوقوع ، وقيل يجوز فى نحو : فإذا زيداً قد ضرب به عمرو . والمنع بدون قد ووجهه المصنف بأن التزام الاسمى معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعل ، وقد يحصل بها الفرق إذ لا تقتزن الشرطية بها (قوله لا يليها إلا مبتدأ أو خبر) أى أو أن المفتوحة المؤولة بمبتدأ أو المكسورة لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر والمراد لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر . وأجاز الزعفرانى إيلاء المضمر إذا لم الحذف فجوز نصب الاسم بعدها على الاشتغال (قوله وخالد إن رأيت أكرمه) ينبغى أن يقرأ أكرمه على صيغة المضارع المجزوم لا الأمر وإلا فكان يجب فأكرمه بالفاء

الرفع إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ماله صدر الكلام كالاستفهام وأما النافية وأدوات الشرط نحو : زيد هل أكرمه وعمرو صاحبه وخالد إن رأيت أكرمه لأن ماله صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا ، وذكره لهذا القسم إفادة لتام القسم وإن كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله في الأوضح .

(ويستويان) أي الرفع والنصب إذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما (في نحو : زيد قام وعمرو أكرمه) لأجله أو فعمر أكرمه فيجوز في عمرو الرفع والنصب (للتكافؤ) الحاصل على كل تقدير لأن الجملة الأولى اسمية الصدر فعالية العجز ، فإن راعيت صدرها رفعت وإن راعيت عجزها نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح . وظاهر تمثيله بما ذكر

(قوله كالاستفهام الخ) أي من كل ماله الصدر ومنه أدوات العرض والتحضيض والتنفى بالألا خلافا للجزولي حيث جعل توسطه التحضيض وأخويه قرينة ترجح بها النصب ، أو يمتنع عمل ما بعده فيما قبله وإن لم يكن له الصدر كأن المفتوحة :

قال الرضي : وأما أن المفتوحة فإنه وإن لم يجب تصديرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . واعلم أنه يتبادر من كلامه أن بقية الأحرف النافية لا تكون كما وهو كذلك إلا إن ولا على خلاف مر : وفي الرضي : وكذا أي من الواجب التصدير ما وإن من جملة حروف النفي بخلاف لم ولن ولا إذا لعامل قد يتخطاها قال :

قد أصبحت أم الخيار تدعى علي ذنبا كله لم أصنع  
يرى برفع كل ونصبه ثم قال : ومع هذا فالرفع راجع نظرا إلى كونها للنفي إلى جهة صدر الكلام وأما الاستثناء نحو : زيد ما يضربه إلا عمرو لأنها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولهذا رد علي من زعم في - وإن كلا لما ليوفينهم - كون إن نافية واللام من لما بمعنى إلا وكلا منصوب بمحذوف يفسره ليوفينهم ، وفيه مانع آخر وهو لام القسم (قوله لعدم صدق ضابط الباب الخ) لأنه اعتبر في الضابط أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لعمل في الاسم السابق وذلك لا يصح هنا كما لا يخفى . ولا يتقيد عدم صدق الضابط بكون العامل لو فرغ للمتقدم نصبه فإذا قد أشرنا فيما سلف بأن المراد جواز العمل في ذاته لامطابقا (قوله بعد عاطف) أي أو ما هو بمنزلة وهو حتى وبلى ولكن (قوله غير مفصول بأما) احتراز عن زيد قام وأما عمرو فأكرمه فإن الرفع فيه راجع ولا أثر للعطف ، ومثله كما يؤخذ مما تقدم إذا لم يوجد مرجح للنصب كأن يكون الفعل المشغول فعل طلب ، وانظر الفصل بإذا الفجائية فإن قضية كلام بعضهم بوجوب الرفع وبعضهم ترجيحه (قوله ذات وجهين) أي اسمية الصدر فعالية العجز واسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل نحو : زيد ضارب عمرا وبكرا أكرمه بخلاف ما إذا لم ينصب المفعول به نحو : زيد قائم غلامه وبكر أكرمه لأن مشابهته للفعل غير تامة ، وانظر حكم اسم الفعل والمصدر (قوله غير تعجبية) احتراز عن التعجبية نحو : ما أحسن زيدا وعمرو أكرمه فلا أثر للعطف على الفعلية والرفع هو المختار عند سيويوه ومر وجهه وما فيه (قوله لأجله) أو فعمر أكرمه فالرابط إما الضمير من لأجله أو الهاء المفيدة للسببية (قوله ولا مرجح) فإن رجحت قرينة الرفع بالأصل الذي هو السلامة من الحذف عورض بأن النصب مرجح بقرب قرينته وهي معارضة بقرب المعطوف عليه .

قال الجامي : فإن قلت لانفاوت في القرب والبعد بينهما إذ الكبرى أيضا قرينة غير مفصلة عنها قلنا : هذا باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبتدأ فالصغرى أقرب انتهى . واعترضه العصام فراجع .

أنه لا يشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها ، وهو ما جزم به في الجامع حيث قال : ولا يشترط الرابط إن نصبت وفاقا لسيبويه والفارسي ، لكن خالف في أوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب في نحو المثال المذكور لعدم الرابط تبعا للأخفش والسيرافي قال وهو المختار ( وليس منه ) أى من باب الاشتغال - وكل شيء فعلوه في الزبر - أى الكتب لعدم صحة تسلط العامل على ما قبله إذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل فرفع كل واجب على الابتداء ، وجملة فعلوه في موضع رفع صفة كل أو في موضع جر صفة لشيء وفي الزبر خبر كل . والمعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر ( و ) كذا ليس منه ( أزيد ذهب ) به بالبناء للمفعول وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه ، إذ لو سلط العامل على ما قبله

بقي أن البعد على تقدير الرفع إنما يتم إذا عطفت مفردات الجملة الثانية على الأولى ، وأما إذا كانت الثانية برأسها معطوفة على الأولى فلا يتحقق بعد ، إلا أن يقال بتقدير النصب تعين القرب وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون حينئذ من عطف المفردات ، وفيه أنه يلزم على عطف المفردات العطف على معمولي عاملين مختلفين ( قوله يربطها بالمعطوف عليها ) لعل المراد بمبتدأ المعطوف عليها ( قوله جزم به في الجامع ) أى تبعا للتسهيل حيث قال : وإن ولى العاطف جملة ذات وجهين : أى اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقا خلافا للأخفش ومن وافقه في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا انتهى .

واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى - والقمر قدرناه منازل - قرأ الحرمين وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب وهى في النصب معطوفة على تجرى من قوله تعالى - والشمس تجري لمستقر لها - وليس في الجملة المعطوفة ضمير يعود على الشمس ، وأجمع القراء على نصب - والسماء رفعها - وهى معطوفة على - يسجدان - قوله تعالى - والنجم والشجر يسجدان - وليس فيهما ضمير يعود على النجم والشجر ( قوله ومنع النصب الخ ) أى لأنه لا يجوز العطف على الصغرى لأنها خبر والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التى هى خبر المبتدأ اشتغالها على رابط يربطها به وهو منتف هنا ، ولأنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل . وأجيب عن الأول بأنه أكثرى لا كل فقد يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل نحو رب شاة وسخلتها ، وعن الثانى بأن الإعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة لإعراب لها ثم إنه ما المانع من النصب ، وتقدير الجملة الفعلية معطوفة على جملة المبتدأ والخبر ، فإن عطف الاسمى على الفعلية وعكسه جائز إلا أن يقال إمكان العطف على الكبرى جاز مع الرفع والنصب فلا وجه لتخصيصه بالنصب ( قوله تبعا للأخفش والسيرافي ) إنما منعا العطف بناء على الصغرى فلا ينافى ما سبق عن التسهيل من أن الأخفش ومن وافقه رجحوا الرفع ( قوله وهو باطل ) قال الجاهلي : لأنه يصير التقدير فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر ، فقوله في الزبر إن كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لأن صحائف أعمالهم ليست محلا لأفعالهم لأنهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أعمالهم ؛ وإن كان صفة لشيء مع أنه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود إذ المقصود أن كل شيء مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى - وكل صغير وكبير مستطر - لا أن كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم انتهى . وانظر حواشيه ( قوله وفاقا لسيبويه ) وأجاز السيرافي وابن السراج والمرادى نصب زيد في المثال ونحوه فيكون من باب الاشتغال في المنصوبات على أن يكون المجرور في موضع نصب والناصب عن الفاعل ضمير المصدر المنوى الذى تضمنه الفعل . ورده ابن مالك بأن الفعل لا يتضمن إلا

لأمنع : إمالة النصب فيه ورفع زيد واجب إما على الابتداء أو على إضمار فعل تقديره أذهب زيد فذهب به ولم ينبه على هذا في الشرح .

[ تنمة ] الاشتغال كما يجرى في النصب يجرى في الرفع بأن يكون الرفع على الابتداء أو على الفاعلية بإضمار فعل ويأتي فيه الأقسام الخمسة ذكره في الأوضح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء في نحو : خرجت فإذا زيد يكتب ، ويرجع في نحو : زيد قام عند المبرد : وتجب الفاعلية في نحو - إن امرؤ هلك - ويرجع في نحو - أبشر يهدوننا - ويستويان في نحو : زيد قام وعمر وقعد :

مصدرا غير مختص ، والإسناد إليه منطوقا به غير مفيد فكيف إذا كان غير منطوق به ( قوله لامتناع إمالة النصب فيه ) لأن الجار والمجرور في موضع رفع يذهب إذ ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبة أغنى أذهب : قال الجامي : فإن قلت لا ينحصر المناسب في إذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلبسه أو أذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلبسه الذهاب أو يلبسه أحد بالذهاب . قلنا : المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلزمه مع اتحاد المسند إليه والاتحاد فيما ذكرته مفقود ، وفي كلام الشارح ما عرفته مما سبق ( قوله أو على إضمار فعل الخ ) هذا هو المختار لمكان الهمة ( قوله الاشتغال كما يجرى الخ ) مر مافيه ( قوله بإضمار فعل ) أي بسبب إضمار فعل والسبب أعم من العامل أو بفعل مضمرة على أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف ( قوله فيجب الابتداء الخ ) أي يجب كون الاسم السابق مبتدأ في نحو ما ذكر من كل ما وجد فيه مانع من الموانع المذكورة في النوع الأول ، لأن إذا الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح فلا يجوز رفع ما بعدها بفعل مقدر ( قوله ويرجع في نحو زيد قام الخ ) قال المرادى : فيه نظر ، لأن المعروف أن شرط تقدير الفعل في هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما أو اختيارا وهو مفقود هنا ، ولا نعلم من أجاز رفعه على الفاعلية أي بفعل محذوف إلا ابن العريف :

قال الدماميني : وزاد غيره المبرد ، وينبغي أن يزاد الكوفيون لأنهم قائلون بجواز تقديم الفاعل على رفعه فيكون جواز الاشتغال عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم ( قوله وتجب الفاعلية في نحو إن امرؤ هلك ) أي من كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل ، وبحث فيه الناصر اللقاني بأن أداة الشرط إنما تقتضي فعلا أعم من أن يكون ناصبا أو رافعا ، وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن ينصب أحد بوجودت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسير انتهى .

وقد يجاب بأن الغرض التمثيل لا الاستشهاد والتمثيل يكفيه الاحتمال ، ولو سلم أن المراد الاستشهاد على وجوب الرفع على الفاعلية فالمراد به امتناع الرفع بالابتداء ، ولو قال ويجب الرفع بفعل مقدر لمكان أولى ليدخل نحو إن زيد ضرب أو غضب عليه بالبناء للمفعول ( قوله ويرجع في نحو أبشر يهدوننا ) أي يرجع الرفع أو النيابة عن الفاعل على الابتدائية في كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على الأفعال فيترجع الرفع على ما ذكر في كل موضع يترجع فيه النصب في النوع الأول ( قوله ويستويان في نحو الخ ) أي فيما إذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة اسمية المصدر فعلية المعجز ، وإنما استويا لحصول التناسب فيهما .

فإن قلت : يترجع الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذي هو خلاف الأصل . قلت : عند قصد العطف على جملة الخبر يعارض ذلك أن التناسب بين المتعاطفين في الفعلية أرجح من التخالف ، وهو يقتضي الرفع بتقدير فعل وأيضا ففقر المعطوف عليه معارض للسلامة من الحذف ومر ما يأتي هنا .



## [ باب التنازع في العمل ]

وهو أن يتوجه عاملان متصرفان فأكثر ليس أحدهما مؤكدا للآخر إلى معمول فأكثر متأخر عنهما (يجوز) لك إذا تنازع عاملان اتفقا في العمل كقيام وقعد أخواك أم اختلفا (في نحو : ضربني وضربت زيدا أعمال الأول)

## [ باب التنازع ]

( قوله عاملان ) ودخل فيه المذكوران والمخدوفان لقريته كقولك زيدا في جواب من ضربت أو أكرمت ، وعليه فهل يجوز إعمال الأول فيضمم للثاني فتقول إياه زيدا بفصل الضمير بعد حذف العامل لكن ذكر في التصريح أنهما لا بد أن يكونا مذكورين وأنه لا تنازع بين مخدوفين ولا بين مخدوف ومذكور ( قوله متصرفان ) عبارة الأوضح فعلا متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو فعل متصرف واسم يشبهه انتهى ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تمثيله بقوله تعالى - هاؤم اقرؤا كتابيه - ويحتمل أن المراد أو اسمان يشبهان الفعلين فيكون الضمير راجعا للمقيد بدون قيده ، وكذا قوله أو اسم يشبهه : أي الفعل في العمل بأن يتضمن الحدث بخلاف الأسماء الجامدة التي ليس فيها معنى الحدث ( قوله فأكثر ) كذا وقع في عبارة ابن عصفور . قال المصنف في الحواشي تبعا لأبي حيان : وهو يوهم أنه سيع في أكثر من ثلاثة ، وليس كذلك فالأولى أن يقال عاملان أو ثلاثة .

قال الدماميني في شرح التسهيل : قلت أنشد الشيخ نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية شاهدا على تنازع أكثر من ثلاثة قول الحماسي :

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتي قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

( قوله ليس أحدهما مؤكدا للآخر ) خرج نحو أنك أنك اللاحقون وقد يقال لا حاجة لهذا مع قوله أن يتوجه عاملان لأن المؤكد لم يتوجه للمعمول أصلا ولم يطلبه لأنه لم يؤت به للإسناد .

[ تنبيه ] لا بد من رابط بين المتنازعين بأن يكون الثاني إما معمولا للأول نحو قوله تعالى - وأنه كان يقول سفيها على الله - أنهم ظنوا كما ظننتم - أو معطوفا عليه نحو : أرجو وأخشى وأدعو الله ، أو جوابا له معنويا نحو - يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة - أو صناعيا نحو - آتوني أفرغ - لأنه بمعنى إن يستفتوك فقل وإن يأتوني أفرغ .

قال المصنف في الحواشي : ولينظر في - هاؤم اقرؤا كتابيه - فقد يقال إن الثاني مسبب عن الأول ( قوله إلى معمول فأكثر ) شمل الظاهر والضمير . وقول ابن الحاجب شرطه أن يكون ظاهرا إن أراد مقابل المستتر فذاك وإلا لزمه أن لا يكون نحو : ما ضربت وشتت إلا إياك وقت وقعدت بك من باب التنازع مع أنه منه ، ولعله جرى على الغالب أو لأن في الضمير تفصيلا كما بينه الرضي والجامي . وحاصله أنه لا يصح التنازع في الضمير المتصل بعامله إذ لا يمكن أن يكون معمولا لغيره ولا في المرفوع الواقع بعد إلا كالظاهر الواقع بعدها لما سيأتي ( قوله متأخر عنهما ) علم منه أنه لا يقع في متقدم إذ المتقدم يأخذه الأول قبل وجود الثاني ويستحقه قبل وجوده فلا يكون فيه مجال تزاع لأن الثاني قبل وجوده لا يمكن أن ينازع فيما أخذه الأول ، فلا يرد أن استحقاق الأول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين إعمال الأول لأن استحقاق الأول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وإنما يمنع استحقاق الأول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي . وقال ابن مالك : لأنك إذا قامت زيدا أكرمته ويكرمني أخذ كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى :

منهما في الاسم الظاهر وإهمال الثاني ( و ) هذا الوجه ( اختاره الكوفيون ) لقوته بالسبق ( فيضم في ) الثاني ( المهمل ) كل ( ما يحتاجه من مرفوع ) ومنصوب ومجرور مطابق للمتنافذ فيه إذ لا محذور فيه لرجوع الضمير إلى متقدم رتبة لأنه معمول للأول نحو : قام وقعدا أخواك أو قام وضربتهما أخواك وقاما ومررت بهما أخواك ، وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن السيرافي إجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحناجب إلا أن يمنع مانع فيظهر ( و ) إعمال ( الثاني ) في ظاهر وإهمال الأول ( و ) هذا الوجه ( اختاره البصريون ) لقربه

وقد يتنازع فيه بأن ذلك الأخذ مما هو بعد ذلك الطاب وإن قطع النظر عن الضمير وجرد إلى الاسم السابق فكل منهما طالب له . وقد صرح الهندي بأن التنافذ في القلب بمعنى أن يقصد توجه الفعاين مثلا إلى اسم واحد أما بعد التركيب فلا تنافذ ، لكن بحث فيه الهندي بأن المحذوف في باب التنافذ محذوف نسيا كما أشار إليه الرضوي ، ولا معنى له سوى عدم قصد المتكلم تعلق الفعل بالمفعول بجعل المتعدي كاللازم واللازم الحقيقي لا يقتضي المفعول فكذلك الجملي ، وبأن التنافذ إنما يتحقق في المعمول المتأخر ولو كان في القلب جرى في المتوسط والمتقدم إذ التوسط والتقدم إنما يكون في التركيب دون القلب انتهى :

ولا يخفى ما في هذا الأخير وأما الأول ففيه أنه إذا نزل منزلة اللازم لا تنافذ إذ لا تنافذ بين اللازم والمتعدي في منصوب على أنه معمول لهما إذ اللازم لا يطلب منصوبا . وأجاز بعضهم التنافذ في المتقدم وعليه ربما وجب نحو : أي رجل ضربت أو شتمت ، وعلى هذا فيترجح إعمال الأول لاجتماع صفتي القرب والسبق ولا في متوسط لما تقدم في تعاليل المتقدم بما فيه من البحث وخالف الفارسي في ذلك . وظاهر كلام الأوضح أن القائل بجوازه في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط وأن الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليحذر ولينظر الفرق إن كان الأمر عندهما كذلك : ولينظر على قول الفارسي إذا تنافذ ثلاث معمولات تأخر عن اثنين منها وأعملت الثاني هل يحذف الضمير من الأخير منها أولا لأنه لا يلزم إضمار قبل الذكر والظاهر المتعين أنه يضم في الأخير لعدم لزوم المحذور ويصدق أن الثاني أولى بالنسبة إلى الأخير : والظاهر أيضا على الجواز في المتقدم جواز الإضمار في الملقى أو لا كان أو غيره لأنه لا يلزم فيه إضمار قبل الذكر ( قوله في الاسم الظاهر ) تبع فيه ابن الحناجب ( قوله وإهمال الثاني ) أي ترك إعماله ( قوله فيضم في الثاني ) أي يؤتى معه بضمير المتنازع فيه فاعلا أو نائبه أو مفعولا أو مجرورا ، ومنه يفهم أنه لا تنافذ في الحال والتمييز لأنهما لا يضمران فإذا قلت قمت وخرجت مسرعا أو نصيبت وامتلأت عرقا كان من الحذف للدليل لا من التنافذ ( قوله وقد يحذف منصوبا للضرورة ) كقوله :

بعكاظ يعشي الناظر ين إذا هم لحوا شعاعه

( قوله إلا أن يمنع مانع فيظهر ) وذلك إذا كان الضمير خيرا عن اسم وكان ذلك الاسم مخالفا في الأفراد والذكور وغيرهما للاسم المفسر له وهو المتنازع فيه نحو : أظن ويظنان أخا الزيد بن أخوين . وقال في التوضيح الذي يظهر لي فساد دعوى التنافذ في هذه المسئلة وشرحها . والحق كما قاله الأشبوني ومكي وغيرهما أنه لا فساد في ذلك إذ طلب العامل للمعمول إنما هو توجهه إلى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فرجعها إلى الواقع في نفس الأمر على أن صورة التثنية إنما حصلت بعد تساط أظن وإعماله ( قوله اختاره البصريون ) أي إن لم يكن في اللفظ مانع أو مرجح :

قال أبو حيان : لا بد من اشتراط أن لا يمنع مانع لفظي ليخرج نحو قوله :

كأنهن خوافي أجدل قمر ولي يسبقه بالأمغر الخرب

ولسلامته من الفصل بين العامـل ومعموله بأجنبي وهو الصحيح لأن إعماله في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ذكر ذلك سيديويه :

قال المرادى : وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث :  
قال الشيخ خالد الأزهرى : وسكتوا عن المتوسط فهل يالحق بالأول لسبقه على الثالث أو الثانى لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستوى فيه الأمران ؟ لم أر فى ذلك نقلا (فيضمـر فى الأول) المـهمل (مرفوعه فقط) فاعلا كان أو نائبه مطابقا للاسم الظاهر

فهذا من إعمال الأول ولا يجوز أن يكون من إعمال الثانى لأنه حينئذ يكون مفسرا للضمير الذى فى ولى ولا م  
كى تمنعه أن يتخطاها إلى تفسيره فإنه لا يتقدم ما بعدها على ما قبلها لأن المفسر نائب المفسر فكأنه قد تقدم .  
وقال فى البسيط إذا كان فى اللفظ ما يرجح أحد العاملين وجب إعماله فإن عطف الثانى بحرف الإضراب نحو :  
ضربت بل أكرمت زيدا وجب إعماله ، وعكسه فى نحو : ضربت لا أكرمت زيدا ، والعامل الملقى نحو :  
كان أرى زيدا ذاهبا (قوله ولسلامته من الفصل الخ) أى فيما إذا لم يكن الثانى من متعلقات الأول فلا يرد أنه غير  
مطرد فى نحو : جاءنى لإكرامه زيد وكاد يخرج زيد . وهذا يجرى فى صورة العطف وغيرها ولسلامته من العطف  
على الشئ وقد بقيت منه بقية فى صورة العطف :  
فإن قيل : الفصل بالأجنبي لامتناعه بقتضى وجوب إعمال الثانى .

قلت : نص الرضى على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل فى بحث اسم التفضيل :  
وقال ابن مالك فى شرح التسهيل : إعمال السابق موافق لما أجمع عليه فى اجتماع القسم والشرط ، فإن جواب  
السابق منهما مغن عن جواب الثانى فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثانى انتهى .  
والجواب بأن الأقرب إنما يعتبر إذا استويا قوة وضعفا بخلاف ما إذا اختلفا فالاعتبار للأقوى ، والمتقدم  
من الشرط والقسم أقوى لبقائه على التصدر بخلاف المتنازعين فإن لكل منهما ما للآخر من القوة مردود بأن  
التنازع قد يقع بين القوى والضعيف كالفعل واسم الفاعل والمدار على السبق فيهما عند الكوفيين والقرب عند  
البصريين كما يؤخذ من إطلاقهم . وصرح به ابن هشام فى الحواشى فقال : خطرتلى فى وقت أنه يترجع إعمال  
الأول فى كان قائما زيد لأنه فعل فهو أولى بالإعمال ، وقوى ذلك عند قول الزنخشرى فى ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض  
إذا أنتم تخرجون ولما وقفت على قول أبى خراش الهذلى :

بلى إنما تعفو الكلوم وإنما يوكل بالأدنى وإن جل ما يمضى

رجعت عن ذلك فانظر هذا المأخذ ما أطفه وهذا البيت ما أحسن طباقه لمسألتنا انتهى أى لأنه قال : إنما  
يوكل الأمر بالأقرب وإن كان الماضى جليلا فأدنى المصائب إلى الإنسان بشغله عن أبعدها عهدا منه . وانظر ذلك  
مع ما سلف عن البسيط من أن نخل الخلاف حيث لا مرجح (قوله وسكتوا الخ) قال العصام فى شرح الكافية  
وإذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الأقرب فالأقرب رعاية للقرب انتهى . وقال الدمامينى فى شرح التسهيل :  
وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق لكونه أفاد به الحكم مشهرا بشبهة كل من أهل البلدين ، ولشموله  
لما إذا كان التنازع بين أكثر من عاملين وإن كان هناك بصدد ذكر العاملين على الخصوص انتهى .

وينظر كيف يقال إن الثانى أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الأول عند البصريين مع قوله فى التصريح  
لم يسمع إعماله عند تنازع ثلاثة (قوله مطابقا للاسم الخ) أى غالبا كما فى التسهيل وقد لا يطابقه : أجاز سيديويه

لامتناع حذف العمدة وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر لوقوعه في غير هذا الباب كباب نعم وبئس بل وفي هذا الباب  
نثرا ونظما (نحو) ضربوني وضربت قومك حكاه سيديويه . وقوله :

(جفوني ولم أجف الأخلاء لئنني) لغير جميل من خليلى مهمل

وأوجب الكسائي حذفه هربا . من الإضمار قبل الذكر لفظا والفراء إضماره . وآخرها إن طلب الثاني منصوبا  
لما يلزم من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل وإلا أعملها في المرفوع وهو مشكل فإن اجتماع مؤثرين على أثر  
واحد ممنوع في الأصول ، والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية قاله الرضى :

ضربني وضربت قومك بنصب القوم : أى ضربني ومن ثم حكم بقبحه . وأجازوا في :

تعفنى بالأرطى لما وأرادها رجال . . . . .

أن ينوى الضمير في تعفنى مفردا باعتبار تأويله بالمذكور ( قوله لامتناع حذف العمدة ) قال اللقاني : هذا الدليل  
لا يفيد وجوب الإضمار لإمكان وجوب الإظهار وجوازه انتهى . وأجيب بأن المقصود إثبات وجوب الإضمار  
بالإضافة إلى الحذف وأما بالنسبة لجواز الإظهار فله دليل آخر وهو لزوم التكرار كما قرر في محله نعم في هذا  
الدليل نظر لأنه قد جاء حذف الفاعل في مواضع معروفة . وعبارة بعضهم يسوغ تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد  
تفخيم المفسر أو الإتيان به لمجرد التفسير كما في نعم رجلا زيد أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير  
الشان ، والثلاثة مفقودة في ضمير المتنازع فيه ( قوله لوقوعه في غير هذا الباب الخ ) بحث فيه اللقاني بأن جواز  
الإضمار فيه لغرض إيراد الشيء مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا . وأجيب بأن المقصود  
الاستدلال على أن الإضمار قبل الذكر في حد ذاته ليس أمرا ممتنعا ، ولا شبهة أن وروده في غير هذا الباب ولو لهذا  
الغرض يفيد ذلك إذ لو كان في نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا ، فحاصل الكلام أنه لما ورد الإضمار قبل الذكر في  
غير هذا الباب دل على أنه ليس ممتنعا في نفسه ، وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعي إليه وهو  
امتناع حذف العمدة واستقبال التكرار بالإظهار فتعين الإضمار ، فتأمل فإنه واضح عند من كان له قاب أو ألقى  
السمع وهو شهيد . وانظر ما المانع من كون الغرض هنا الإجمال ثم التفصيل ( قوله بل وفي هذا الباب الخ )  
فإن قلت : هذا لا يفيد إطراد الجار لا مكان أن يكون سماعيا والمطلوب أنه مطرد قلت : لو صح لم يثبت  
في العربية حكم من الأحكام لورود ذلك في كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الإطراد ما لم يدل  
دليل على خلافه ، لا يقال ما تمسك به الكسائي يدل على خلافه لأننا نمنع ذلك لأنه بيت شعر يمكن تأويله بإضمار  
المفرد فلا يقاوم النظم والنثر الصريحين في الإضمار قبل الذكر ( قوله حكاه سيديويه ) أى عن العرب فلا حاجة  
لقول المرادى : فإن قلت قد قيل إنه لم ينقله عن العرب بل هو مثال مخرج على مذهبه . قلت : هو خلاف  
الظاهر ( قوله جفوني الخ ) عزاه ابن النظم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر ( قوله وأوجب الكسائي حذفه )  
قيل ما فر إليه أشنع بمافر منه ، فإن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر لأنه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده  
وخطئ وهذه تخطئة في القياس ، والتخطئة التي لا مدفع لها هي أن العرب تضمرون ولا تحذف وهذا هو المشهور عن الكسائي :  
وفي باب الاستثنائي من شرح الإيضاح ما حكاه البصريون عن الكسائي أنه يجوز حذف الفاعل في نحو :  
ضربني وضربت الزيد بن باطل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها انتهى :

وكلام الشارح يفهم أنه إن أعمل الأول والغنى الثاني لم يحذف المرفوع عند الكسائي فتقول على هذا ضربت  
وضربوني قومك كما يقول البصريون وفيه بحث ( قوله والفراء إضماره الخ ) اعلم أن النقل عن الفراء مختلف  
وما نقله الشارح هو مافى المغنى ، لكن قيد صورة استواء العاملين في طلب بكون العطف بالواو نحو : قام وقعد

وأفهم كلام المصنف حذف غير المرفوع وهو كذلك إن استغنى عنه كضربت وضربني زيد ومررت ومررتي زيد ، ولا يجوز إضماره أثلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة فإن لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه في لبس كـ رغبت ورغب في الزيدان عنهما ، أو كان عمدة في الأصل بأن كان العامل من باب كان أو ظن نحو : كنت وكان زيد صديقا إياه ، وظننت زيدا قائما إياه وجب إضماره مؤخرا عن المتنازع فيه لخوف اللبس في الأول ولكون المنصوب عمدة في الأصل في الثاني ، لكن صحح في الأوضح جواز حذفه في الثاني قال لأنه حذف لدليل ( وليس ) أى من هذا الباب نحو : ما قام وقعد إلا زيد لانهكاس معنى المهمل ، ولا نحو : وعزة مطول معنى غريمها لزوال الارتباط قاله في الجامع ، ولا قول امرئ القيس :  
واو أن ما أسعى لأدنى معيشة ( كفاني ولم أطلب قليل من المال )

أخوك ( قوله حذف غير المرفوع ) أى من منصوب لفظا أو محلا ، والمراد بالمنصوب لفظا ما يصل إليه العامل بنفسه وبالمَنْصُوب محلا ما يصل إليه بواسطة حرف الجر كما أشار إليه بالمثال ( قوله كـ رغبت الخ ) وجه اللبس أن المتبادر من رغبت إنما هو رغبت في الزيدين بقرينة معمول الفعل الثاني مع أن المراد رغبت عن الزيدين أما لو أريد رغبت في الزيدين فينبغي جواز الحذف إذ لا لبس لأن الذى يتبادر حينئذ هو المراد ، فقول التصريح تعايلا لللبس لأنه مع الحذف لا يدري هل المحذوف مرغوب فيه أو مرغوب عنه لا يناسب فإنه إجمال لا لبس والمحذور إنما هو اللبس كما مر ( قوله لأنه حذف لدليل ) هذا لا يجري في باب كان لأن خبرها لا يحذف قياسا للدليل كما مر في باب كان :

وقال اللقاني : إن قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه ودليل المنع من الثاني وهو تهية العامل وقطعه جاز في الحذف من الأول فيمتنع وقد بين أنه جائز . قلت : التهيئة عبارة عن إبلاء العامل ما هو معموله معنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرادفه . ولا يخفى أنه إنما يجري في الثاني دون الأول لفصله من المعمول بالعامل الثاني وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع أن عاملها متبني للعمل فيها ، لأن التهيئة بالمعنى الذى ذكرناه متتف من عامل الفضلة ( قوله نحو ما قام وقعد إلا زيد الخ ) بل هو محمول كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب على الحذف واعتراض بأنه يلزم حذف الفاعل : وأجيب بأن الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فإن إلا زيد فاعل لهما معنى وإن كان من حيث اللفظ لأحدهما وضعفه غير خفى . وأشار إلى أنه لا فرق في الاسم المرفوع الواقع بعد إلا بين الظاهر والضمير وهو كذلك وإن توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب على الضمير الاختصاص به . وذهب بعضهم إلى أن ذلك من باب التنازع فإن أراد أن ذلك على قول الفراء في رفع الفاعل بالفعلين فممكن ، لكن القصد تحريجه على وجه يقول به البصريون فإنهم موافقون على أن التركيب مسموع ( قوله لانهكاس معنى الخ ) وذلك لأنه يجب أن يكون في أحد العاملين ضمير لأنهما موجهان إلى الفاعل وعند ذلك ينتفى أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه . وعبرة ابن عقيل لو كان من التنازع لزم إخلاء الفعل الملقى من الإيجاب ولزم في نحو : ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر انتهى : ووجه المصنف لزوم إخلاء الملقى من الإيجاب بقوله لأن الفعل المنفى إنما يصير موجبا بمقارنته إلا لمعموله لفظا أو معنى وعلى تقدير التنازع لم يقارن إلا معمول الملقى لالفاظا ولا معنى قيلزم بقاؤه على النفي ( قوله ولا نحو وعزة الخ ) هذا أولى من جعله في الأوضح المدار على كون السببي مرفوعا لأن الحق كما أشار إليه كلام الجامع : وصرح به

لفساد المعنى إذ لو وجه كفائي ولم أطلب إلى قليل

في الحواشي أن المدار على الارتباط وعدمه لافرق بين السببي المرفوع والمنصوب والربط إما بالضمير أو العطف بالفاء فيجوز نحو : زيد يقوم فيقعد أبواه كما قاله الدماميني . قال في الحواشي : يجوز في السببي المرفوع نحو : زيد قام عنده وقعد لأجله أخوه ، ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه انتهى .

والقول بعدم الارتباط في البيت محل نظر لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى الضمير العائد إلى المبتدأ كما قاله ابن مالك في قوله تعالى - والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن - والأصل يتربصن أزواجهن ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن وامتنع ذكر الضمير لأن النون لانضمام : وقد قالت العرب زيد قائم أبواه لاقاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبط .

هذا ، وأجاز بعضهم التنازع في البيت على قول البصريين بالارتباط في المعنى لكن يتعين إعمال ممطول كما قال ابن عصفور لأن ارتباط الخبر بالمبتدأ معنى خارج عن القياس وإنما سمع في الثاني لافي الأول . وقد أجاز سيوييه مررت برجل عاقلة أمه لبينة ، ومنع مررت برجل لبينة عاقلة أمه بإضمار الأم في لبينة ، وهذا يرجع إلى قولهم يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل . وقيل المانع من التنازع في السببي المرفوع كالبیت أن غريمها إن رفع بمعنى كان فيكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير ، وإن رفع بممطول لزم ذلك وعمل الاسم العامل عمل الفعل مع وصفه ، واعتراض بأن هذا لا يختص أيضا بالمرفوع فانظر التصريح ، ثم هذا لا يظهر مانعا على قول الكوفيين إذا جرت الصفة على غير من هي له وظهر المراد جاز استئثارها ، وإذا لم يكن البيت من التنازع تعين كون عزة مبتدأ أوّل وغريمها مبتدأ ثان وممطول معنى خبر إن أو ممطول خبر ، ومعنى صفة له بناء على أن المشتق يوصف وفيه مذهبان ، وبناء على أن الوصف العامل يوصف وفيه مذاهب ثالثا وصححوه بوصف بعد العمل لا قبله أو حال من ضميره لأنه خفي الإعراب فجاز كونه منصوبا حال من نفس ممطول خلافا لمن غلط ، لأن المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحامل هو العامل في صاحبها عند الجمهور : وجوز ابن يسعون وغيره كونه تأكيدا ومما يسدل على فسادهم أنهم جوّزوا كونه خبرا وخبر لا يكون تأكيدا ( قوله لفساد المعنى ) انظر المعنى في بحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط وحواشيه .

وقال العصام : وما أجاب به عنه الكوفيون بأننا لانسلم أن الواو للعطف فلتسكن واو الحال أو واو الاعتراض سلمنا أنه للعطف فلتسكن للعطف على مجموع الشرط : والجزاء ليس بشئ ، لما قيل إن الاحتمال الراجع في الواو العطف والراجع هنا العطف على الجزاء ، والمرجوح لا يصلح للاستدلال لأنه إذا استلزم الراجع فساد المعنى ترجح المرجوح بل لأنه لا فائدة في التقييد بهذه الحالة والإخبار بعدم الطلب ، وتوجيه عدم كونه من باب التنازع أن مفعول لم أطلب الملك والمجد بقربة قوله : . ولكننا أسعينا لمجد مؤنث . ولا يخفى أنه وإن خرج بهذا التوجيه عن فساد المعنى إلا أنه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالأجنبي بين معمول كفائي ونفسه إلا أن يجوز ذلك في الشعر أو يقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام البلغاء دون فساد المعنى ألا ترى إلى قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

ونحن نقول الحق مع الكوفي ولا تناقض لأن المعنى إن كان سعيي المشاهد لأدنى معيشة كفائي قليل من المال ولم أطلبه لأن القليل من المال يحصل للمثلى على تقدير القناعة بأدنى المعيشة من غير طلب لمصالحه جميع الأشراف معي وإنعامهم في حق . ولكننا أسعينا لمجد مؤنث . فصار الناس خصمائي واحتجت إلى طلب قليل من المال



لزم من ذلك اجتماع التقيضين لأن لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفى فيهما مثبتا إذ امتناع الإثبات نفى وامتناع النفي إثبات فيكون السعى لأدنى عيشة منفيا إذ هو مثبت في سياق لو ، ولو وجهه ولم أطلب إلى قليل لكان طلب القليل مثبتا إذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد في المعنى فيؤدى إلى إثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهو باطل فتعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا تقديرا : ولم أطلب الملك والمجد ، وبدل عليه قوله بعد :

ولسكننا أسعى لجسد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

### [ باب ] في ذكر المنصوبات

وبدا منها بالمفاعيل لأنها الأصل في النصب وغيرها محمول عليها فقال (المفعول منصوب) أبدا كما أن الفاعل مرفوع أبدا ، وسبب ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحدا بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف فأعطوا الأقل

فيرد استدلالهم بأن اختيار غير الأفصح على الأفصح من شيمة البليغ إذا دعا إليه المقام وإسناد عدم الكفاية إلى صريح القليل أهم من إثبات طلب القليل لنفسه لأن الأول ينبي عن الشرف والثاني عن الزيادة انتهى .  
وفي كتاب [ ثمار الصناعة ] للديتوري أن معنى ولم أطلب ولم أسع وهو غير متعد فلذلك لم يحفل به ولم يعزل إلا الأول قال ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز إعمال الأول انتهى

أقول : والعجب أن هذا معنى ظاهر خفي على أصحابنا فتسكفوا ما تسكفوا ( قوله لزم من ذلك اجتماع الخ ) أى طلب القليل وعدمه ولو قال لزم من ذلك التناقض كان أولى ( قوله لأن لولا الخ ) أى تدل على امتناع الجزء وانتفائه لامتناع الشرط ، وانتفائه غالبا يعنى أن الجزء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترضه ابن الحاجب وردّ اعتراضه السعد في شرحى التلخيص والمطول ( قوله فيلزم كون المثبت الخ ) أى في الواقع إذا كان صادقا والمقصود أن هذا معنى الكلام فلا يرد عليه الكواذب ( قوله وامتناع النفي إثبات ) أى نفي النفي إثبات أى مستلزم للإثبات لأنه عينه فإن تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الإثبات لا يتوقف عليه فليس عينه ( قوله وهما واحد في المعنى ) لأن السعى هو الطلب والأدنى هو القليل فلا يمكن تحقق طلب القليل بدون السعى ( قوله في كلام واحد ) كان ينبغي أن يزيد في وقت واحد ، وتقدم في كلام العصام دفع المناقاة :

### [ باب المنصوبات ]

( قوله في ذكر المنصوبات ) جعل الذكر ظرفا لأنه أعم من الباب الذى هو العبارات المخصوصة الصادرة من المصنف لحصوله بغير تلك العبارات أيضا والأعم كدأه ظرف ، ويجوز أن تكون في التعليل والتقدير باب معقود لذكر المنصوبات ( قوله المفعول منصوب ) أبهم ناصبه ليجرى على كل الأقوال والصحيح أنه الفعل وشبهه ، ولذا اقتصر عليه الشارح فيما يأتي لا الفاعل ولا لمجموع الفعل والفاعل ولا معنى المفعولية ( قوله لا يكون إلا واحدا ) أى لا يكون للفعل الواحد إلا فاعل واحد ، وأما فتلقفها رجل رجل فر أن الاسمين فيه في معنى اسم واحد أى تلقفها الناس ( قوله بخلاف المفعول ) أى فإن الفعل الواحد يكون له مفاعيل ( قوله والرفع أثقل ) لأنه بالضممة التى هى أثقل الحركات وبالواو التى هى أثقل الحروف ، وأما الألف فليس رفعا أصليا بل نصب أصلى على أن غلبة الثقل تكنى ( قوله والفتح أخف ) لو قال والنصب أخف لأن علامته فتحة وهى أخف الحركات كان أولى

الأثقل والأخف الأكثر ليكون ثقل الرفع موازيا لقلة الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول ( وهو خمسة ) على المشهور - أحدها :

[ المفعول به ]

قدمه على غيره من المفاعيل لأنه أحوج إلى الإعراب إزالة لالتباسه بالفاعل ( وهو ) كما قال ابن الحاجب ( ما وقع عليه فعل الفاعل ) وذلك ( كضربت زيدا )

( قوله وخفة الفتح ) لو قال وخفة الفتحة كان أولى ( قوله وهو خمسة ) الضمير راجع إلى المفعول المراد به الجنس فلذا أخبر عنه بخمسة ، وصح الإخبار بالجمع عن المفرد لأن المقصود التقسيم فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف : فاندفع ما توهم من أن إرادة الجنس لا تصحح الاختيار وإلا جاز : الرجل ثلاثة والرجل قائمون ، ووجه الدفع أن عدم الصحة هنا لعدم إرادة التقسيم ، ألا ترى إلى صحة : الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي لإرادته فتدبر ( قوله على المشهور ) مقابله ذكره المصنف في الشرح ( قوله المفعول به ) قال العصام : ولا ضمير في المفعول به وضمير به إلى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه . ومن قال الضمير المستتر في المفعول راجع إلى الفعل : أى الذى فعل فعل بسببه أو فيه أو لأجله أو معه ، ففيه أن الواجب حينئذ المفعول وبه أو فيه أو له أو معه لأن مسنده صفة جارية على غير من هي له . ويتجه على كون الضمائر المجرورة راجعة إلى اللام أيضا أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع أنه يستعمل مفعول به وله ومعه كثيرا بلاضنة ونسكير ، فالتحقيق أنه راجع إلى موصوف محذوف أى شئ مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى .

ولا يبعد كما قال السيد الصفوى أن أمثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والباء في به إما للسببية فتعلق بالفعل أو للصلة فتتعلق بما تضمنه من معنى التعاق ( قوله وهو ما وقع عليه الخ ) أى اسمه إذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس مفعولا به لأن أبحاث النحاة لا تعلق لها بالأعيان الخارجية بل بالألفاظ من حيث الإعراب والبناء . وقيل لا حاجة إلى تقدير الاسم لأنهم يحرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها . ولا يرد أن اسم الاستفهام مثلا يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليه من صفات مدلولاته المطابقة بل التضمنية لأن المنضم من معنى الاستفهام مثلا دال على المعنى الاسمي . مطابقة والدلالة على معنى الاستفهام طارئة ولذا عد اسما . والمزاد أيضا ما ذكر ليدل على وقوع الفعل عليه لكنه اختصر للعلم بالمقصود . فخرج المبتدأ في نحو : زيد ضربته لأنه لم يذكر ليدل على ما وقع الفعل عليه بل ذكر ليدل على أنه المسند إليه ، وإنما اتفق أنه وضميره في المفعول واحد فتوهم أنهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ، ثم إن المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وإنما قصد به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص ، فلا يرد أن المشتق منه أخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف جعل الأخف معرfa للأظهر ، والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إسناده إلى مادو فاعل على حقيقة أو حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله ، وهذا إنما يحتاج إليه لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الأرجح الأليق بالاعتبار ، وقولهم المفعول به وفيه يصح أن يكونا مفعولا ما لم يسم فاعله لا يدل على لسميته مفعولا به أو فيه ، ودخل درهما في نحو : أعطى زيد درهما لأنه يصدق عليه أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكيم المتبصر إسناد الفعل إليه فإن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل ، وبما ذكر ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد أنه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان أخضر على أنه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحى ويلزم خروج شبه الفعل والمساعدة في إسناد الوقوع ( قوله وذلك ) إشارة إلى أن قوله كضربت زيدا

فزيدا مفعول او قوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب ، والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء فسقط ما قبل من أنه غير جامع لخروج نحو : ضربت زيدا ولا تضرب عمرا ، إذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول ، وخرج بقوله وقع عليه فعل الفاعل ببقية المفاعيل إذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لأجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه ، والناصب له إما فعل نحو - وورث سليمان داود - أو وصف نحو - إن الله بالغ أمره - أو مصدر نحو - وأولا دفع الله الناس - أو اسم فعل نحو - عليكم أنفسكم - وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبيح لذلك كانه فهم المعنى وعدم الإلباس ولا يقاس

خبر مبتدأ محذوف ( قوله فزيدا مفعول به ) إشارة إلى أن في العبارة مسامحة ، والمراد كزيدا من ضربت زيدا ( قوله من غير واسطة ) خرج به ما تعلق به بواسطة حرف الجر ، لأن مطلق المفعول به لا يقع عليه وإن كانت مفعولا بها لكن بواسطة فن زاد بعد بلا واسطة أو بواسطة ويسمى بالظرف أراد الأعم ( قوله بحيث لا يعقل الخ ) أورد عليه أن كل واحد من الشخصات مثل زيد وعمرو لا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به في مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ما .

وأجيب بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه . فإن قيل : تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولا به بل الفاعل لأنهما كذلك . أجيب بأن المراد الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعقله على الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحيا بل قياسا وإسنادا والتعلق بخصوص بالفضلات كما قاله السيد في حواشي الرضى . على أن المفسر بما ذكر ليس مجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل نعم يحتاج إلى ما قاله السيد لدفع دخول عمرو في اشترك زيد وعمرو فقد نقض الرضى به التعريف ، وأشار الصفي لدفعه ونحوه بجعل ما عبارة عن منصوب ( قوله لخروج نحو : ما ضربت زيدا الخ ) إذ الفعل فيهما لم يقع على المفعول وكذلك يسقط بذلك ما يتوهم من خروج نحو : عبت الله وشافهت زيدا وأوجدت ضربا وضرب زيد عمرا مع كذبه .

وأجاب العصام عن صورة النفي والكذب بأن المراد بوقوع الفعل عليه عبارة ، والعبارة دلت على وقوع الفعل على المفعول فيهما ولولا دلالة لم يقد دخول حرف النفي نفي الوقوع ، لكن يبقى في تناول التعريف للمفعول الأول في باب علم وللثاني في باب أعلم نظر إذ العلم والأعلام إنما يقعان على غيرهما فلي تأمل ( قوله إذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل ) إذ مدلول الفعل المطلق نفس فعل الفاعل وهذا مبنى على المسامحة لأن المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر : أى الأثر لا المصدر الذى هو التأثير ولتقاربهما لم يفرق أهل اللغة بينهما ، ثم المراد به نفس الفاعل بحسب دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في إطلاقاتهم فلا يرد مصادر الفعل المنفى نحو : ما ضربت ضربا ، ولا نحو ضربا كاذبا . ولا نحو مات موتا وجسم جسامة ، لأن ما ذكر ليس فعلا لفاعل الفعل المذكور .

وأجيب عن هذا أيضا بأن الكلام مبنى على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمى ، ولا يرد نحو : ضربته سرط لأنه ليس بمفعول مطلق حقيقة بل مجازا ، وأما نحو كرهت كراهتى ففيه كلام يطلب من الجامى ( قوله إما فعل ) أى متعدد تام فلا ينصبه اللازم ولا الناقص ( قوله أو وصف ) يستثنى منه الصفة المشبهة فإنها لا تنصبه وكذا اسم التفضيل لأنه التحق بأفعال الغريزة ( قوله وسمع رفعه ونصب الفاعل ) مر ما يتعلق به في الفاعل ( قوله ورفعهما ) قال في المغنى كقوله :

إن من صاد عتقنا لمشوم كيف من صاد عتقنا وبوم

( قوله ونصبهما ) قال في المغنى كقوله : قد سالم الحيات منه القدام . في رواية من نصب الحيات :

على شيء من ذلك والضمير المجرور في قولهم مثلاً المفعول به عائد إلى أل : أى الذى يفعل به فعل .  
وقد يحذف عامله للعلم به إما جوازا نحو - قالوا خيرا - أو وجوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال  
كما تقدم أو على الاختصاص نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، أو على الإغراء نحو : السلاح السلاح ،  
أو على التحذير نحو : الأسد الأسد ، أو على النداء كما أشار إليه بقوله ( ومنه ) الاسم ( المنادى ) بجميع أنواعه  
وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا ، فإن قولك مثلاً يازيد أصابه أدعو زيدا فحذف

وقيل القدا تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله • هما خطنا إما إيسار ومنه • فيحن رواد برفع إيسار ومنه  
( قوله والضمير المجرور الخ ) تقدم ما فيه ( قوله للعلم به ) أى لقريئة مقالية كما مثل لأن القريئة فيه سؤال السائل  
( قوله إما جوازا ) أى جائزا أو ذا جواز ( قوله - قالوا خيرا - ) أى أنزل خيرا ( قوله أو على الاختصاص الخ )  
كل من هذه له باب يتكفل ببيانه فليطلب من المطولات والتعرض له غير لائق بالمختار ( قوله أو على النداء ) أى  
وما نصب على تقدير فعل النداء ولأجل النداء وهو بتكسر النون وضمها لأن ما جاء على فعل من الأصوات يجوز  
فيه كسر فائه وضمها والمهمزة في آخره بدل من الواو بدليل ندوت القوم إذا جلست معهم فى النادى وهو مجلسهم  
الذى ينادى فيه بعضهم بعضا ( قوله ومنه الاسم المنادى ) أى ومن المفعول به الذى عامله محذوف وجوبا الاسم  
المنادى عند سيديويه لأن الناصب عنده الفعل وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء فلا يكون مما نحن فيه ( قوله وهو  
المطلوب إقباله ) أى المسئول إجابته بذكر الملزوم وإرادة اللازم فلا يرد نحو : يا الله وأما نحو - يا جبال - و - يا أرض -  
فن باب الاستعارة بالكناية ونداءها استعارة تخييلية وطلب الإقبال فيها ادعائى ، وذلك أنه لما شبه الجبل بالحيوان  
المميز فى الانقياد للأمر أثبت له طلب الإقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع لطلب الإقبال الحقيقى فى الادعاء .  
قبل : ويجوز أن يكون منه يا الله وفيه أنه يستأزم تشبيه الله تعالى أولا بما يكون مطلوب الإقبال ثم إثبات النداء له  
على سبيل التخييل . ويمكن الجواب بأن الممنوع هو التصريح بالتشبيه لأنه يوهم إثبات المثال المنتفى بالعقل والنص  
وإلا فاشترك القديم والحادث فى ماهية الوجود والحياة والعلم والقدرة إلى غير ذلك من الصفات أمر لا مرد له  
فيمكن بناء الاستعارة على هذا الاشتراك ، وإن وجب التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال أداته ولا يخرج  
عن التعريف نحو : يازيد لا تقبل فإنه منهى عن الإقبال لا مطلوبه ، ونحو قول أحد المتعاقبين لصاحبه يافلان  
لأن الأول مطلوب الإقبال لسماع النهى ومنهى عن الإقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان ، ولأنه مطاوب الإقبال  
حكما لكونه مسئول الإجابة ، وعن الثانى بأنه من باب الاستعارة أو لأن المقصود طلب الإقبال إما حدوثا  
أو بقاء ( قوله بحرف ) متعلق بالمطلوب : أى بواسطة حرف من حروف النداء ( قوله نائب مناب أدعو ) صفة  
حرف وقوله مناب ظرف نائب وإنما حذف فى فيه مع أنه ليس من الجهات الست لكونه جاريا مجرى لفظ  
مكان لكونه داميا فيه معنى الاستقرار : أى بواسطة حرف قائم مقام أدعو فى شغل محله لافى العمل وإلا لم يكن  
المنادى محذوف الفعل لقيام قريئة ( قوله لفظا أو تقديرا ) دفع لما يوهم النيابة من وجوب ذكر الحرف مع أنه  
يحذف إذا كان بإخاصة كما فى المغنى والتصريح إلا فى ثمان مسائل ذكرها فى الأروض . وفى جواز حذف حرف  
النداء مع كونه نائباً دغدغة يمكن دفعها بأن النائب يحذف إذا كان له نائب كما فى ضربى زيدا قائما والقريئة هنا  
ثابتة ( قوله أصله أدعو زيدا ) المتبادر منه أن أدعو مقدر قبل المنادى كما هو الأصل وهو خلاف ما نقل  
عن سيديويه أن أصل بالإياك أعنى وكأنه رأى أن المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فناسب التقديم  
للاختصاص ، وتقدير أدعو أنسب بمقام النداء وأنسب منه تقدير أناذى ، وتقدير الفعل لا يستلزم كون الحملة

الفعل وعرض منه حرف النداء للتخفيف وليلد على الإنشاء وإنما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعروض منه .

ثم المنادى قسمان : معرب وهو ما يظهر فيه النصب . وبينى وهو بخلافه ، والأول ثلاثة أنواع وقد أشار إلى ذلك بقوله ( وإنما ينصب ) المنادى لفظا إذا كان ( مضافا ) سواء كانت الإضافة محضة ( كيا عبد الله ) أم لا كياحسن الوجه ، وجميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى إلا المضاف إلى ضمير المخاطب فلا يقال ياغلامك لاستئزام اجتماع النقيضين ، لأن الغلام مخاطب من حيث إنه منادى وغير مخاطب من حيث إنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغايرهما ( أو ) كان ( مشبه ) وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه إما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل إما في فاعل ( كيا حسنا وجهه ) أو مفعول كيا ضاربا زيدا ( ويا طالعا جبلا )

خبرية لجواز أن يقصد به الإنشاء إلا أن الأولى تقديره بلفظ الماضي لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي : فاندفع أن دعوى حذف الفعل وإنابة الحرف عنه يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كأصلها وهو خلاف المقصود منها . وقال بعضهم : يازيد أصله أدعوك فأقيم المظهر مقام المضمير وحرف النداء موضع أدعو ، وقولنا أدعوك لا يحتمل الحكاية مع غير المخاطب فكذا . أقام مقامه وهو يازيد . فاندفع أن أدعو زيدا يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح إنابة يازيد عنه لأنه لا يحتملها . وأورد على كون الأصل ذلك أنه ينادى الغائب ومن لم يكن مواجها للمنادى : وأجيب بأن المراد بالغائب البعيد منك السامع نداءك فهو حاضر ( قوله وليلد على الإنشاء ) أى نصا ( قوله وهو ما يظهر فيه النصب ) يرد عليه المستغاث إذا جر باللام والمضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مقصورا أو صحيح الآخر ، ويرد ذلك على طرد تعريف المبني ( قوله وهو بخلافه ) أى ملتبس ، بخلافه للمعرب فهو الذى لم يظهر فيه النصب ( قوله لفظا ) مراده به ما قابل المحل فيدخل فيه النصب تقديرنا نحو : يا فتى ويا غلامى ، لكن يرد نحو يا يوم لا يتفع مال ولا بنون وبماثل ما يتفعنى وبغير من يضرنى ، وقد يقال كلامه مبني على الأعم الأغلب ( قوله كيا عبد الله ) التمثيل به للمضاف ظاهر إن لم يكن عاما وإن كان عاما ففيه مسامحة لأن العلم بمجموع المضاف والمضاف إليه ( قوله لاستئزام اجتماع النقيضين ) لو عبر بالتناقض لكان أولى لأن دعوى الاستئزام قد تمنع لأن دلالة الألفاظ وضعية لا يازم من وجودها وجود المدلول ، والأولى التعليل بأنه يلزم منه نداء من ليس بمخاطب لأن الكاف للمخاطب والغلام غير الذى له الكاف ، وإنما جاز في الندبة لأن المندوب ليس منادى حقيقة . وأما قول بعضهم لم يجمع بينهما لأن أحدهما يفتى عن الآخر فحل نظر ( قوله أو كان شبيهه ) وجه الشبه أن الأول عامل في الثاني وأنه يتخصص بما بعده ، ويفتقر إليه كما أن المضاف كذلك بالنسبة إلى المضاف إليه ولا فرق في الشبه بالمضاف بين أن يكون عاما أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة لأن النصب إنما هو للمشابهة وهى في الجميع ويظهر الفرق بالنت ، فإذا سميت رجلا بطالعا جبلا أو واجهت رجلا يطلع الجبل بذلك كان نعمتها معرفة وإلا كان نكرة ( قوله إما بعمل ) أى فيما بعده . فلو قلت يا ذاهب بنيت على الضم ولا نظر إلى التضمير المستكن فيه ، ولو قلت يا ذاهب وزيد فإن عطف زيدا على ذاهب بنيته أيضا على الضم أو على التضمير المستتر في ذاهب نصبت ذاهبا لعمله في زيد بواسطة الحرف ، ولذا وجب نصب مشترك من قولك يا مشتركا وزيد عطفا على التضمير لعدم استغنائه بواحد ( قوله قبل النداء ) إنما قيد بذلك إذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيهها بالمضاف لجواز جمعه مفردا معرفة لاستقلاله نحو : يا رجل وامرأة .

والحاصل أنه إذا وجد العطف قبل النداء كان الثاني من تمام الأول وإذا وجد حال النداء لا يكون كذلك لأنه منفصل عنه ( قوله إما في فاعل ) لو عبر بمرفوع شمل النائب نحو : يا محمود افعله ( قوله ويا طالعا جبلا ) فيه

أو مجرور كذا خبراً من زيد (وياريفاً بالعباد) ومثال المعطوف عليه قبل النداء بالثلاثين فيمن سميته بذلك ،  
ويمنع إدخال باعلى ثلاثين لأنه من العلم ، ومن المشبه به عند المصنف والرضى قولهم : يا حابيا لا يعجل ويا جوادا  
لا يبخل (أو) كان (نكرة غير مقصودة) سواء أكانت جامدة أو مشقة (كقول الأعمى) وفي معناه الغريق  
(يارجلا خذ بيدى) ويا واقفا أنقضى .

أنه إن لم يعتبر اعتياده عن موصوف لم يصح عمله وإن اعتبر كان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع .  
وقال المولى عبد الغفور : وإن اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لأنه موصوف بمفرد اللهم إلا أن يفرق بين  
المنعوت المذكور والمقدر ، لكن بقي شيء وهو أن طالعا جاز أن يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف  
يصح أن يكون موصوفه نكرة إلا أن يقال إن الوصف وقع موقع الموصوف فلم يمتنع قصد تعريفه انتهى .

وقال الهندي : تقدير الموصوف بدرجة في باب يارجلا صالحا فهو مما يمتنع تعريفه خلافا للكسائي ، وقولنا  
يا طالعا جبلا معرفة بدليل تعريف صفته في نحو : يا طالعا جبلا الظريف . وأجاب الهندي بأن تقدير الموصوف  
لا يدرجه في باب يارجلا صالحا لأن المنادى فيه هو الموصوف دون صفته بخلاف يا طالعا جبلا إذ المنادى فيه  
الصفة القائمة مقام الموصوف . ولا يخفى أن امتناع قصد التعريف في الموصوف لمانع لا يستلزم امتناعه في الصفة  
بعد ما أقيمت مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانهدرت فيه جهة التبعية نعم الاعتماد على موصوف مقدر غير  
معتبر عند الجمهور ذكره الرضى وجعل طالعا جبلا من كلام المولدين ، ثم لما لم يصح الاكتفاء بالموصوف  
المقدر لا يصح قول الهندي في الإرشاد أصاه يا أيها الطالع جبلا حذف اللام اكتفاء بيا فاستغنى عن أيها كما قالوا  
إن أصل يارجل ذلك انتهى . على أنه لا دابل على هذا التقدير إلا أن يكون هذا صورة أخرى للنداء (قوله  
أو مجرور) عمل المنادى في المجرور النصب محلا (قوله فيمن سميته بذلك) ظاهره أنه لا بد من كونه علما و  
يصرح قوله لأنه من العلم ، وعبارة بعضهم بأن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان  
علما له أو لم يكن علما لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة فهو كخمسة عشر إلا أنه لم يركب ، وانظر الأوضح  
وشرحه في الكلام على هذا النوع (قوله ومن المشبه به الخ) هو منه عند المصنف لأن جملة برحى في موضع نصب  
على الحال من فاعل عظيم المستتر فيه والعامل في الحال ذو العامل في صاحبها ، وعند الرضى لأنه جعل الاتصال  
إما بعمل أو عطف قبل النداء أو نعت لأنه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئية ، وجعل ابن مالك ذلك من  
الملحق بالشبيه لأنه عبر عن المضاف وشبهه بقوله لا عامل فيها بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف انتهى . فاقضى  
خروج النعت واقتضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبيه بالمضاف وقضية ذلك تقدير الضم في آخره وذكر  
الرضى في بحث نداء المعروف باللام أن الموصول شبيه بالمضاف وكلام ابن الحاجب في الإيضاح يدل عليه .

[ تنبيه ] يشترط في النعت أن يكون جملة أو ظرفا نحو : ألا يا نخلة من ذات عرق . وإنما اشترط  
ذلك لأنه لو كان النعت مفردا جاز جعل المنادى مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو : يارجل الظريف  
بخلاف ما إذا كان جملة أو ظرفا ، فإنه لا يجوز أن يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف وصفا له . لأن  
الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلها صلة للذى يفوت الاختصار الذى هو المطاوب في النداء ،  
ألا ترى إلى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكأنهم يضطرون إلى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف  
عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ، ولهذا لم يجعله في باب لا مضارعا للمضاف ، فلا يقال لا ظريفا في الدار  
بل يقال لا ظريف فيها ، ولا يجوز أن يجعل حالا إذ ليس المعنى على تقييد النداء كذا في الحواشي الغفورية .



وقد أشار إلى الثاني بقوله ( والمفرد ) وهو ما ليس مضافا ولا شبيهها به ولا نكرة لم تقصد ( المعرفة ) أى المعين سواء أكان معرفة قبل النداء أم بعده ينصب محلا لأن إعراب المبني إعراب محله و ( يبنى ) لفظا ( على ما يرفع به ) من حركة أو حرف لمشايبته كاف الخطاب فى نحو : أدعوك من حيث الأفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه ، وبنى على الحركة للإعلام بأن بناءه غير أصلى وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فى بعض لغاته إذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها أو على الفتح

وفرق بعضهم بأن الموصوف بالجملة أو الظرف لابد وأن يجعل من نداء الموصوف لا من وصف المنادى ، وإلا لزم وصف المعرفة بالجملة أو الظرف وهو لا يجوز ، بخلاف اسم لا فإنه لو جعل من وصف المنى لامن نقي الموصوف لم يلزم ذلك ، لأن اسم لا لا يكون إلا نكرة لكن فى التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال وهو شامل للوصف بالمفرد وفى شرحه للدعائى ، والمسألة مشكلة لأنه قد تقرر أن الجملة لا يوصف بها إلا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور ، ثم الوصف ليس مقيدا بذلك بل يجوز فى مثل يارجل عالما أن يعتقد فى رجل أنه معرف بالقصد والإقبال فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما يتمحل له أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى :

وينبغى أن يجوز تعريف الوصف فتقول يارجلا الظريف افعل كما فى الشبيه بالمضاف إذا أريد به معين وبذلك صرح الرضى ونصه : وكان القياس فى الموصوف بالجملة أو الظروف أيضا أن يجوز نحو : يا حليما لا يعجل القدوس وأدارا نحوى الدراسة ٧ لكن كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير أنه كان موصوفا بتلك الصفات النكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفار الذنوب انتهى ( قوله ولا نكرة ) لم تقصد الصواب حذفه لأنه ليس معتبرا فى معنى المفرد فى باب النداء وأيضا فأخذ فى تعريف المفرد بوجوب الاستغناء عن قول المصنف المعرفة ( قوله سواء كان معرفة قبل النداء ) هو العلم نحو : يا زيد .

فإن قيل : العلم إذا أريد إضافته نكر فما الفرق ؟

قلت : الفرق أنه ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الإضافة لغوا لعدم فائدتها ، وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الإصغاء لإلقاء الكلام فلا حاجة إلى تنكير المنادى المعرفة ( قوله أم بعده ) وهو النكرة المقصودة ( قوله لفظا ) إنما قال ذلك لقول المصنف على ما يرفع به لأنه لا يتناول المبني وكان ينبغى أن يزيد أو تقديرا ، ويستثنى من كلامه المستغاث الذى فى أوله اللام أو فى آخره الألف ( قوله على ما يرفع به ) أى قبل النداء حالة الإعراب . والمراد على ما يرفع به لو لم يناد فيدخل ما لا استعمال له إلا فى النداء ، ويرفع مسندا إلى الجار والمجرور أعنى فلا ضمير فيه ، والمعنى على ما يقع الرفع به أو إلى الضمير العائد على الاسم لاعلى المنادى لأن المنادى لا يرفع بحال . وبعبارة أن الضمير فى يبنى عائد على المنادى فيلزم انتشار الضمائر وهو قبيح ( قوله لمشايبته كاف الخطاب الخ ) أى وكاف الخطاب لمشايبته كاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى فى إياك فكأنهما متاثلان فلا يلزم الاستعارة من المستعير وهو ممنوع ، لكن فى ذلك تطويل بلا طائل فلذا جعل السيد فى شرح الكافية العلة لمشايبته لكاف ذلك فى الخطاب والأفراد بلا واسطة ( قوله من حيث الأفراد ) خرج المضاف وبطلت دعوى أنه إنما أعرب مع وجود الشبه بالكاف ، لأن الإضافة تمنع البناء لأنها عاقبة التنوين المتأني للبناء لكنها لا ترفع فلا ترد الظروف المبنية للملازمة للإضافة ، وإنما قلنا ذلك لأن الاسم لا يبنى إلا لمشايبته الحرف أو الفعل ( قوله إذ لو بنى على الكسر الخ ) سيأتى أن المنادى المضاف يجوز فيه الضم عند

لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها ، وتعبيره بما ذكر أولى من قول بعضهم يبنى على الضم لشموله للمبنى على الضم (كيزيد) وللمبنى على الألف نحو (يازيدان و) للمبنى على الواو نحو (يازيدون و) من المبنى على الضم النكرة المقصودة نحو (بارجل لمعين) ثم المبنى على الضم إن كان صحيح الآخر ظهرت فيه الضمة وإلا قدرت نحو : ياموسى وياقاضى ، وكذا إن كان مبنيًا قبل النداء نحو : يا حذام ويا سيويو ويا برق نحره ، وإذا اضطر إلى تنوينه جاز أن ينون مضموماً ومنصوباً وهو أقوى ، وإذا كان علماً موصوفاً بـابن متصل به مضاف إلى علم جاز أن يفتح فتحة لإتباع لما بعده نحو : يازيد بن عمرو .

### [ فصل ]

فى الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم أو إلى المضاف إليها (ويقول) فى نحو (يا غلام) . يريد به الإضافة إلى الياء يا غلام (ب) الحركات (الثلاث) على الميم من غير ياء (وبالياء فتحة) أى مفتوحة نحو - يا عبادى الذى أسرفوا - (وإسكاناً) أى ساكنة نحو - يا عبادى فائقون - (وبالألف) نحو - يا أسفا على يوسف - فهذه ست لغات لكنها متفاوتة فى القوة والضعف أفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة

حذف يائه فكيف يحصل الفرق ؟ ويجاب بأنه قبل وإنما يفعل فيما يكثر أن لا ينادى إلا مضافاً (قوله أولى من قول بعضهم الخ) إنما لم يحكم بفساده لاحتمال أن اقتصراره على الضم لأنه الأصل أو من باب الاكتفاء (قوله وللمبنى على الألف الخ) إن قيل العلم إذا ثنى أو جمع لزم فيه اللام فكيف صح يازيدان ويا زيدون ؟ قيل صح لقيام ياء مقام اللام فى إفادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع أداتى تعريف (قوله إن كان صحيح الآخر) أى حقيقة أو حكماً فلا يرد دلو وظي مما هو معتل الآخر وتظهر فيه الضمة (قوله نحو : يا قاضى بحذف التنوين لحدوث البناء وإثبات الياء إذ لا وجب لحذفها قاله الخليل :

وذهب المبرد إلى أن الياء تحذف لأن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فبقى حذفها بحاله وقدر الضمة فيها (قوله ويا برق نحره) قضيته أن المحكى مبنى وبه صرح الشيخ خالد . وصرح السيد فى موضعين من حاشية المتوسط بأن إعرابه تقديرى (قوله جاز أن ينوى الخ) وجه الضم استصحاب الأصل والنصب أنه لما نون أشبه المضاف وظاهر كلامه جواز الأمرين ولو فيها ضمه مقدّر . ويفرق بين هذا وما يأتى بأن القصد ثم الإتيان للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير (قوله موصوفاً بـابن) أى مجرداً عن النداء أو ملحوقاً بها أعنى ابنة ولم يقيد العلم بالموصوف بالإفراد وقيدته فى الأوضح به ، والكلام على هذه المسألة مبسوط فيه فلا تطيل به .

### [ فصل ]

(قوله الصحيح الآخر) أى حقيقة أو حكماً ، فيدخل نحو : ظي ودلو ، وقيد الصحيح الآخر بخروج نحو : يا مسلمى :

قال العصام : وأما يا مسلمى جمعاً وتثنية فينبغى أن يجوز فيه إسقاط الياء للدلالة بـاء الجمع والتثنية على الإضافة وعدم الالتباس بالمفرد المغرفة فى صورة الحذف هذا إذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة أو ما فى حكمها ، وأما إذا كان اكتفاء بالشبهة كما فى لغة الضم ومنها القراءة الشاذة فى - رب احكم - بضم الباء فينبغى أن يجوز نحو : يا فتنا إذا اشتهر إضافته إلى ياء المتكلم : ولا يحنى عليك أنه كما أن الاكتفاء بالكسرة بخصوص بغير يافتى كذا القلب بالألف انتهى . وفيه نظرى لجمع الالتباس حينئذ بالمفرد فى صورة إثبات يائه ساكنة (قوله أى مفتوحة) أو ذات فتح والتأويلان بجريان فى قوله وإسكاناً (قوله أفصحها حذف الياء) لأنها أكثرها استعمالاً (قوله ثم قلبها ألفاً)

ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى إلا مضافا حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا أم لا تفعل بالضم حكاه يرنس .

ثم جواز هذه اللغات مشروط بما الإضافة فيه للتخصيص كما في التسهيل والجامع احترازا مما فيه الإضافة للتخفيف نحو : يا مكرى ويا ضاربى فليس فيه إلا لغتان إثبات الياء مفتوحة وساكنة : ومثله في وجوب إثبات الياء إلا أنها مفتوحة لا غير المنادى المعتل المضاف إلى الياء نحو : يا فتى ويا قاضى : ولا يجوز حذفها للإلباس ولا إسكانها لئلا يلتقى ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر لثقلهما على الياء .

( و ) نقول في يا أبى ويا أمى زيادة على اللغات الست ( يا أبت ويا أمت بفتح وكسر ) للتاء الزائدة عوضا عن ياء المتكلم والكسر أكثر في كلامهم ولكن الفتح أقبح وسع ضمها تشبيها بنحو ثبة وهبة وهو شاذ وقد قرئ : فهذه تسع لغات جائزة في الأب والأم مضامين للياء في النداء وسيأتى أن فيهما لغتين أخريين فالجملوع أحد عشر لغة على خلاف في بعضها .

وذلك بقلب الكسرة فتحة وقاب الياء ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها . والظاهر أن الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم ، وينبغي أن يحكم بأنها مضاف إليه وأنها في محل جر بل قد يدعى أن هذه الألف ياء المتكلم غاية الأمر أنها تغيرت صفتها ، وينبغي أن يكون نصب يا غلاما فتحة مقدرة والفتحة الظاهرة لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ( قوله ثم ضم الاسم الخ ) يظهر في توجيه ذلك أنه حذف كل من الكسرة والياء ثم عومل معاملة الاسم المفرد المعين فبنى على الضم .

قال أبو حيان : إن حكمه في الإتيان حكم المبني على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للياء انتهى . وقياس هذا أنه في محل نصب وأن نصبه ليس مقدرا كما في سائر الصفات المضافات للياء . والوجه وفاقا للمرادى أنه معروف بالإضافة لا بالقصد وإلا لم يكن لغة في المضاف وحينئذ فنصبه مقدّر ويجوز في تابعه الوجهان ، ودعوى أن الإتيان جرى على حكمه العارض لادليل عليها ( قوله وإنما يفعل ذلك ) أى الضم أو هو وحذف الألف احترازا عن قولك يا عدوى فلا يضم ولا تحذف ألفه ( قوله مشروط بما الإضافة فيه للتخصيص ) وبأن لا يكون في آخره ياء مشددة كنبى فليس فيه إلا الكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الثنتين وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه . والفتح على وجهين : أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستقل : الثانى أن ثانية ياءى بنى حذفتم ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما في يدى ونحوه . قاله ابن مالك في شرح الكافية . وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه لدفع التقاء الساكنين والفتح أخف ( قوله فليس فيه إلا لغتان ) ينبغي أن يستثنى منه المستثنى والجمع على حده نحو : يا ضاربى ويا ضاربى فليس فيهما إلا إثبات الياء مفتوحة وانظر ما تقدم عن العصام ( قوله المنادى المعتل ) يستثنى منه نحو : طي ودلو فإن حكمه حكم الصحيح ، ونحو : بنى ، وأما أخ المخلوف لأمه فلا يرد خلافا للمبرد ( قوله لئلا يلتقى ساكنان ) وتسكين ورش - محياى - من إجراء الوصل مجرى الوقف ( قوله لثقلهما على الياء ) أى الساكن ما قبلها ( قوله يا أبت وأمت ) قال صاحب الكشاف : فإن قلت كيف جازا لحاق تاء التأنيث بالمذكر ؟ قلت : كما جرحامة ذكر وشاة ذكر . فإن قيل : كيف جاز تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة ؟ قلنا : لأن التأنيث والإضافة متسابيان في أن كلا منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره انتهى . واعلم أن كلا من يا أبت ويا أمت منصوب لأنه معرب فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لاصدعائها فتح ما قبلها إلا على التاء لأنها في موضع الياء التى

(و) تقول فيما إذا نودى المضاف إلى المضاف إلى الياء وكان لفظ أم أو عم (يا ابن أم ويا ابن عم) أو يا ابنة أم ويا ابنة عم (بفتح) آخر كل منهما للخفة ، وقبل إنهما ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيًا على الفتح (وكسر) ذلك أيضا وهو الأكثر على حذف الياء والاجتزاء بالكسرة وقد قرئ بالوجهين في السبعة ، وإنما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء فخففا بالحذف بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو يا ابن أخي ويا ابن صاحبي (ولحاق الألف أو الياء للأولين) وهما يا أبت ويا أمت (قبيح) لما فيه من الجمع بين العوض والمعوّض عنه أو بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله . يا أبتا علك أو عساكا

وقوله : يا أمتا أبصرني راكب يسير في مسحنفر لاجب

وقوله : . يا أبتى لازلت فينا فإنما . (ولحاقهما للأخيرين) وهما ابن أم وابن عم (ضعيف) لا يكاد يوجد إلا في الضرورة كقوله : . يا ابنة عما لا تلومي واهجعي . وقوله : . يا ابن أمي ويا شقيق نفسي .

### [ فصل في أحكام توابع المنادى ]

(ويجوز ما أفرد أو) ما (أضيف) حالة كونه (مقرونا بأل من نعت) المنادى (المبني) العلم والشكرة المقصودة (وتأكيده) عطف بيانه وعطف (نسخه المقرون بأل على لفظه) أي المبني فيرفع مراعاة للفظ (أو) على (محله) فينصب مراعاة للمحل نحو : يا زيد الكريم أو الكريم الأب بالرفع والنصب ، ويا تميم أجمعون وأجمعين ، ويا سعيد كرز وكرزاً ، و - يا جبال أو تبي معه والطير - قرئ بالرفع والنصب والأول مختار الخليل والمأزني تنبيها على أنه منادى ثان ، والثاني مختار أبي عمرو ويونس لأن ما فيه أل لا يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ماويه . وفصل المبرد بين ما فيه أل للتعريف فالنصب ومالا فالرفع كاليسع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع

يسبقها إعراب المضاف إليها (قوله يا ابن أم ويا ابن عم) قال اللمدي : لقائل أن يقول الألف عوض عن الياء فحذف الألف يستلزم حذف العوض والمعوّض وذلك غير صحيح انتهى . ومثله في اللمع عن أبي حيان ، لكن قال الدماميني : لا نسلم أن العوضيّة تنافي الحذف بدليل وأقام الصلاة وأجاب إجاباً انتهى . وفيه أن الألف هنا بدل عن الياء فهي بمنزلة وفتق بين العوض والبدل (قوله أو يا ابنة أم أو يا ابنة عم) خرج لفظ بنت ، لكن قال الجاهلي : إنهم يقولون بنت أم وبنت عم على الأوجه الأربعة (قوله كحكمها في غير النداء) أي من ثبوت الياء لا غير وهي إما ساكنة أو متحركة (قوله ولحاق الألف الخ) كان الظاهر أن يقول ولحاق الياء أو الألف بتقديم الياء لأنها الأصل ، ومن ثم قدم الشارح رحمه الله تعليل لحاق الياء لكنه راعى في التمثيل كلام المصنف (قوله وسبيل ذلك الشعر) مثله في الأوضح . وظاهر كلام الرضى عدم اختصاص ذلك بالشعر ، ويؤيده أنه قرئ - يا أبت - يا ابن أخاف - وفي المرادى وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونظيره قراءة أبي جعفر - يا حسرتاي - فجمع بين العوض والمعوّض (قوله يسير في مسحنفر) في القاموس المسحنفر الطريق استقام : -

### [ فصل : في أحكام توابع المنادى ]

(قوله وتأكيده) أي المعنوي وأطلقه اعتماداً على اشتغال أمر اللفظي فقد علم أن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ، ألا ترى أنك تقول يا زيد زيد اليعملات فتأتي به على هذه الصفة فكذلك هنا (قوله المقرون بأل) أي الممتنع دخول باعليه احترازاً عن لفظ الله (قوله على لفظه) أي حملاً على لفظه ، والمراد به ما قابل المحلى بدليل معادلته له فشمّل ما كان ضمه مقدراً مما كان مبنيًا قبل النداء نحو : يا سيديو به العالم ، ولا حاجة لما أطال بعضهم به (قوله تنبيها على أنه منادى بأن) إن قلت : فينبغي أن يختار الرفع إذا كان المتبوع غير مبني على الضم لعين هذا الوجه :

والنصب لكن عبارته تقتضى أن الصور ثمانية فإن من في قوله من نعت المبني ببيان لمافى قوله ماأفرد أو أضيف وإنما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد في جواز الوجهين لأن الإضافة غير مضمومة فلم يمتد بها ، وخرج بالمبنى المعرب فإن تابعه من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بأل منصوب لا غير ولو كان مفردا نحو : يا عبد الله الحسن أو الحسن الوجه ، وبابني تميم أجمعين ، ويا عبد الله كرز ، ويا عبد الله والحارث ، وسأنى حكم البدل والنسق المجرد .

وأما التابع المضاف المجرد فقد أشار إليه بقوله ( ويجرى ما أضيف ) من نعت وتوكيد وبيان حالة كونه ( مجردا ) من أل ( على محله ) دون لفظه فينصب فقط كما لو كان المنادى نحو : يا زيد صاحب عمرو ، وباتميم كلهم أو كلكم ، ويا زيد أبا عبد الله وإنما لم يجر رفعه لثلاثا بفضل الفرع الأصل ( و ) يجرى ( نعت أى ) وأية في تبعيته لمتبوعه ( على لفظه ) فيرفع فقط لأنه المقصود بالنداء نحو - يا أيها الإنسان - يا أيها النفس - وجوز

أجيب بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك إلا إذا كان المتبوع مضمونا ، وينبغى حال رفع التابع أن لا يكون محله نصبا إذ ليس مفعولا به بل تابع له ( قوله لكن عبارته تقتضى أن الصور ثمانية ) حاصلة من ضرب الأقسام الأربعة التى اشتمل البيان عليها في القسمين اللذين اشتمل عليهما المبين ، وما اقتضاه كلامه مشكلا لأن التأكيد المعنوى لا يتأتى فيه أن يكون مضافا مقرونا بأل وكذا عطف البيان ، وأما عطف النسق فيتصور فيه أن يكون مضافا وإن كان مقرونا بأل نحو : يا زيد والضارب الرجل فتكون الصور التى يجوز فيها الأمران ستة لائحة ( قوله وإنما ألحق المضاف الخ ) مثله عند الرضى الشبيه بالمضاف فإن قلت كيف يجوز رفع المضاف المقرون بأل وقد أوجبوا نصب المنادى المضاف مطلقا ؟ قلت : إنما تعيين النصب في المنادى المضاف لأنه إعراب المفعول به ولا موجب من إعراب آخر أو بناء وإنما جوزوا الرفع في التابع لإمكان التبعية في ضم المتبوع المشبه للرفع فتأمل ، ولعله مراد الحفيد بقوله لا يازم من إيجابهم نصب المنادى المضاف لإيجاب نصب النعت المضاف لمفرد . وأجاب الشهاب القاسمى في حواشى الأشعرى بما لا يخلو عن نظر فأنظره ( قوله منصوب لا غير ) لأنه إذا وقع منادى نصب فنصبه إذا وقع تابعا أولى لأن حرف النداء لا يباشره ، ويرد عليه تابع المستغاث الجور باللام فإنه لا يجوز في تابعه إلا الجر .

[ تنبيه ] تابع نعت المنادى محمول على اللفظ كما في التسهيل فإذا قيل يا زيد الظريف صاحب عمرو فإن قدرت الثانى نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يافظ بالنعت ( قوله كلهم أو كلكم ) لأنه إذا جئ مع تابع المنادى بضمير جاز فيه أن يأتى بلفظ الغيبة باعتبار الأصل وبلفظ الخطاب نظرا لأن المنادى مخاطب فى المعنى ، وإنما لم يجوز أن يقول المسمى بزيد زيد ضربت لأنه ليس فيه دليل التكلم وهذا وجد فيه دليل الخطاب وهويا ( قوله وإنما لم يجوز رفعه ) أجاز الكسافى والفراء وابن الأنبارى الرفع في يا زيد صاحبنا ، وهو محمول عند الجمهور على القطع لكن جزم شيخ الإسلام فى حاشية ابن النظم فى باب التأكيد بمنع قطعه ( قوله لأنه المقصود بالنداء ) لا يرد عليه أن الصفة لا تكون مقصودة ، لأن معنى كونها غير مقصودة أنها غير مقصودة بالنسبة إلى متبوعها لا أنها غير مقصودة أصلا ، فالرجل وإن لم يقصد بالنسبة بحيث أنه يكون المنادى إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون ياداخله فيه لكنه مقصود فى الأصل والحقيقة ، وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ، ومع ذلك لا ينبغى أن يكون محله نصبا لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ، لكن فى كلام النجم سعيد ما يؤخذ منه أنه فى محل نصب ، ومع ذلك لا يتبع على محله وفرق بينه وبين فاعل

المأزى نصبه على الخلل وقرئ شاذاً - قل يا أيها الكافرين - ولا تمنع إلا بما فيه أل أو باسم إشارة عار من كاف الخطاب نحو : يا أيها الرجل ( والبدل والنسق المجرد ) من أل ( كالمنادى المستقل ) فيبينان على ما رفعان به حيث يبنى المنادى وينصبان حيث ينصب وإن كان المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال مطبقاً : أى مبنيًا كان أو معرباً نحو : يا سعيد كرز ويا عبد الله كرز ويا زيد وبكر ويا عبد الله وخالد وسبب ذلك أن البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالتائب عن العامل ، وقيد النسق بالمجرد لأنه لو كان بأل لم يعط حكم المستقل إذ هي تمنع من تقديره منادى إذحرف النداء لا يجتمع معها .

( ولك ) في تكرار لفظ المنادى المبني على الضم كما ( في نحو ) قوله :

( يا زيد زيد اليعملات الذبل ) تطاول الليل عليك فانزل

وجهان : الأول ( فتحهما ) على أن الأول مضاف لما بعد الثاني وهو مقحم بينهما ونصبه على التأكيد أو على أن

المصدر واسم إن حيث يصح الاتباع على الخلل فيها فليراجع ( قوله إل بما فيه أل ) أي الجنسية لا الغالبة على الاسم كالصق ولا التي يجبر بها فقد العافية كالزيدان . وقد نبه على هذا في التسهيل بقوله ويوصف بمصحوبها الجنمى وأراد بالجنمى ما يقابل العلم لا ما يقابل الوضعى لجواز - يا أيها النبي - وأما قول المرادى إن أل صارت بعد أى للحضور فر أن ما فيه أل لما وقع صفة لأى المفيدة للحضور معناه لكونه مقصودا كان معناه حاضرا لا أن المراد أنها للعهد ( قوله أو باسم إشارة الخ ) لم يقيده بما إذا وصف بذى الألف واللام تبعا للتسهيل ، ولما في شرحه من عدم التزام ذلك لقوله \* أيها ذان كلا زادكما . ( قوله وسبب ذلك أن البدل الخ ) يظهر على أن العامل مقدر لا على أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه كما هو مذهب ابن مالك مع أنه موافق على هذا الحكم ولكون البدل كالمستقل لا يصح إلا إذا صح مباشرة حرف النداء له وحذفه منه فلا يقال يا صاحبنا الرجل لأن الرجل لا يباشر حرف النداء ، ولا يا صاحبنا هذا لأن اسم الإشارة لا يحذف منه حرف النداء ( قوله لأنه لو كان بأل الخ ) قضيته تعين الضمة فيما يجوز فيه الجمع بين يا وأل نحو يا رسول الله والله وهو محتمل ، ويحتمل الأخذ بإطلاقهم وحمل التعليل على امتناع التقدير على أنه باعتبار ما من شأنه ( قوله ولك في تكرير لفظ المنادى المبني على الضم مضافا ) الظاهر أن تكرير بمعنى مكرر أى مكرر لفظ المنادى أى اللفظ الذى كرر به لفظ المنادى المبني على الضم أى صورة فلا ينافى قوله مضافا : وقد يقال المراد المبني على الضم في الجملة ومضافا في الجملة ووصف الشئ بصفتين متنافيتين باعتبارين لا محذور فيه وكذا بجى \* حالين متنافيين ، ولك أن تجعل قوله مضافا حالا من المنادى بدون صفته ، والمراد أنه مضاف في الجملة فلا يرد عليه أن من جملة الوجوه الآتية ضم الأول على أنه مفرد فلا إضافة حينئذ واحتراز بالمبنى من نحو : يا تيم عدى تيم عدى بتكرير المضاف إليه وهو توكيد ، وبقوله مضافا من نحو : يا زيد زيد ، فلك في الثاني الضم على أنه منادى ثان ولم يجز ابن مالك غيره ورد تجويز الأكثرين البدلية بأنه لا يتحد لفظ البدل والمبدل منه إلا ومع الثاني زيادة بيان ليست مع الأول أو توكيد لفظى والرفع والنصب عطف بيان على اللفظ وعلى الخلل واعتراض البيان بأن الشئ لا يبين نفسه ( قوله فتحهما ) لم يقل نصبهما مع كونهما معربين ليكون الكلام جاريا على كل الأقوال ( قوله وهو مقحم ) أى الثانى زائد :

قال في التصريح : وهذا مبنى على جواز إقحام الأسماء وأكثرهم بأباه وعلى جوازه فقيه فصل بين المتضايقين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم إضافته انتهى .

قالوا : ولا يجوز الفصل بين المتضايقين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصة وظاهر كلام التصريح أن



الأول منادى مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف إلى الثاني على أنه عطف بيان أو بدل أو بإضمامها أو أعنى : وقال القراء : كلاهما مضافان إلى ما بعد الثاني وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد :  
( و ) الوجه الثاني ( ضم الأول ) منهما على أنه منادى مفرد معرفة وهو الأرجح ونصب الثاني على ماصبق : وفهم من كلامه أنه لا يجوز ضم الثاني ولا يختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو : يارجل رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو :

### [ فصل في ترخيم المنادى ]

وهو لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أى رقيق ، واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع : ترخيم نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير ، وعلى الأول اقتصر فقال ( ويجوز ترخيم المنادى ) لا مطلقا بل ( المعرفة ) لأنها أكثر نداؤها فبدخاها التخفيف بحذف آخرها فلا يرخم نحو :

الاسم الثاني غير مضاف مطلقا ، وأن المراد بزيادته الزيادة المرادة في زيادة الحروف كالأباء ومن في النفي ففتحته حينئذ غير إعراب إذ هي حينئذ غير مطلوبة لعامل ، وإنما حرك بها لأنه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه ، ولا ينافي ذلك قولهم في بيان هذا الوجه والأصل باتيم عدى تيمه أو يا تيم عدى تيم عدى لجواز أن يكون المراد أنه ترك هذا الأصل ، لكن صرح الشارح بأن نصب الثاني توكيد وبوافقه تفسير الحفيد الإقحام بالتأكيد اللفظي :

وقال الدماميني : إن التأكيد اللفظي يأتي ولا يغير ما قبله وما بعده عما كان عليه انتهى : ولا يصح أن يعرب حال إقحامه بدلا أو عطف بيان كما في صورة الرفع لأنه إنما يبدل من الاسم بعد كماله والأول لا يكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الرفع فإنه غير مضاف ( قوله أو بإضمامها ) فيكون على نداء مستأنف وهو منادى مضاف ، والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وإن قيل إن البدل على تقدير تكرار العامل لأنه كالتقدير المعنوي ( قوله وهو ضعيف ) لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد لكنه يقول به : وقد يقال إن العاملين لما اتحدا معنى وعملا نزلا منزلة العامل الواحد ( قوله على ما سبق ) أى على أنه عطف بيان على المحل أو بدل أو بإضمامها أو أعنى : قال ابن مالك : أو توكيد لفظي واعترضه أبو حيان والمصنف بما أجيب عنه :

### [ فصل في الترخيم ]

( قوله حذف بعض الكلمة الخ ) المراد ما يتناول البعض تنزيلا فيشمل التعريف حذف الكلمة التي بمنزلة البعض كجزء المركب الأخير وتاء التأنيث : وأما الجواب بأنه يلزم من حذف الكلمة حذف بعضها ففيه أنه لا يدل على أن مسمى الترخيم حذف بعض الكلمة وغيره ، والبعض شامل للآخر وغيره إذ لا يخفى أن هذا تعريف للترخيم مطلقا وقد يكون المحذوف في ترخيم التصغير عن الآخر ، والمراد بكونه على الوجه المخصوص أن يكون اعتبارا جوازا ليخرج الحذف في باب عصا وقاض لأن الحذف لعله ، وكذا نحو أب أصله أبو فحذفت الواو لأنها لو بقيت ساكنة لفات الأمر المطلوب من الإعراب وأو تحركت لحصل الثقل فحذفها لعله تصريفية ، ويخرج أيضا حذف لام بد ودم لأنه واجب لكن رد نحو دد فإنه منقوص من الددن وهو اللهو واللعب ، واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت أن بعض الكلمات حذف آخرها اعتبارا جوازا مع أنه ليس ترخيم ( قوله المعرفة ) المراد بها في المؤنث بالناء المعين ليشمل النكرة المقصودة نحو : يا شاو يا حار لمعينين وفي غيره

يارجلا خذ بيدي لأنه نكرة ، وكذا لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا ؛ ولا المضاف خلافا للكوفيين ، ولا المحكى خلافا لابن مالك ، ولا المبنى قبل النداء كحذام خلافا لبعضهم قاله في الجامع .  
( وهو ) اصطلاحا ( حذف آخره تخفيفا ) على وجه مخصوص وخص الآخر بذلك لأنه محل التغير ثم المنادى ضربان مختوم بقاء التأنيث ومجرد عنها ( فذو الناء ) يرخم ( مطلقا ) أى سواء كان علما أم لا ثلاثيا أم لا ( نحو : ياطلع ويائب ) فى نداء طلحة وثبة ( وغيره ) وهو المجرد منها إنما يرخم ( بشرط ضمه ) فغير المضموم كالأضافى والمحكى لا يرخم وإن كان علما ( وعلميته ) فغير العلم كالنكرة لا يرخم وإن كان مضموما . وجوز بعضهم ترخيمها قياسا على قولهم أطرق كراو يا صاح وهو قياس على شاذ ( ومجاوزته ثلاثة أحرف ) فلا يرخم الثلاثى وإن كان محرك الوسط وجوز الأخفض مطلقا والقراء محرك الوسط إجراء لحركة الوسط مجرى الحرف قياسا على إجرائهم نحو : سقر مجرى زينب فى إيجاب منع الصرف ، والمشهور ماذهب إليه المصنف فإذا استوفى المجرد هذه الشروط جاز ترخيمه ( كياجمعف ) فى نداء جعفر :

ثم المرخم فيه لغتان : إحداهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقي كأنه اسم تام موضوع على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه ولم يحذف منه شيء ، وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر فتقول

العلم ( قوله وكذا لا يرخم المستغاث الخ ) لما ذكر فى المطولات وأشار الشارح إلى ورود ذلك على إطلاق المصنف ( قوله ولا المضاف ) أى حقيقة أو حكما فيدخل فيه الشبيه بالمضاف ( قوله ولا المحكى ) المراد به المركب الإسنادى واحترز به عن المزجى ، وبعضهم يقول السماع مفقود من العرب فى ترخيم المركب المزجى وإنما أجازوه بعضهم قياسا على ما فيه تاء التأنيث لأن الجزء الثانى يشبه تاء التأنيث من وجوه : فتح ما قبله غالبا وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك ( قوله حذف آخره ) أى المنادى وذلك متعين على كلام الشارح كما لا يخفى بخلاف عبارة الحاجبية فلا يجرى هنا تحرير الجامى إرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم والضمير المجرور إلى الاسم ، وخرج بالآخر الحذف فى غير الآخر ولم يقيد الآخر بكونه حرفا كما قيسد ابن الحاجب فشمّل كلامه الحرف والجرفين وجزء المركب من غير تكلف فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحاجبية :

[ تنبيه ] قال المرادى : أجاز الجمهور وصف المرخم ومنعه القراء والسيرافى واستبقه ابن السراج انتهى : وظاهر أنه على لغة عدم الانتظار يجوز رفع تابعه مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار ففيه نظر إذ لا ضم فى اللفظ ويظهر جواز رفع تابعه لأن الحرف الذى حقه الضم فى حكم الثابت ، ويؤيده جواز رفع التابع قبل النداء فتأمل ( قوله أى سواء كان علما الخ ) إشارة إلى أنه أراد بالإطلاق عدم اشتراط ما يخص المجرد لا أنه لا يشترط فيه شيء أصلا فلا ينافى أنه يشترط فيه كغيره أن يكون معرفة إلى آخر ما تقدم ( قوله قياسا على إجرائهم سقر الخ ) قبل الفرق أن حركة الوسط تمت اعتبرت فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وها هنا فى حذف حرف أصلى ، وأيضا ليس الحذف هاهنا واردا على حرف بعينه فهو مظنة الالتباس ( قوله ثم المرخم فيه لغتان ) ليس فى كلامه ما يظهر منه جريان اللغتين فى كل ما رخم فلا ينافى أنه لا يجوز الترخيم على نية المحذوف فيما فيه لبس علما كان أو صفة خلافا لمن قال إن اشتهار العلم بمسماه مما يزيل اللبس فى الغالب ، ولا يجوز الترخيم على عدم نيته وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان فى لغة من كسر اللام ونحوه مما فى المطولات ( قوله وغيره ) من الصحة والاعلال ومن ظهور الضمة إن كان حرفا صحيحا نحو ياهرق ولو وصف بآبن نحو ياهرق بن فلان جاز الفتح وتقديرها إن كان معتلا نحو ياسارى ، وثبوت الياء دليل على التقدير كذا فى المرادى وفيه أنه لا ينافى إلا على تقدير عدية سارية وتخفيض مسألة اللبس بالصفة وإلا فسارى ملبس ، وقضية أنه لا فرق بين الصفة

في جعفر ياجف ( ضا ) أى بضم آخره وفي منصور يامنص بتقدير ضمه ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترقيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها وتلك لا ، وفي ثمود يانمى بفتح الضمة كسرة والواو ياء لتطرفها بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لأنه يؤدى إلى عدم النظير إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة .

( و ) الثانية أن ينوى المحذوف فيبقى ما كان قبله على حاله ولا يعلّ إن كان حرف علة وهى الأكثر في كلامهم فنقول في جعفر ياجعف ( فتحا ) ببقاء فتح الفاء ؛ وفي منصور يامنص ببقاء ضمة الصاد ، وفي ثمود يانمى ببقاء الواو على صورتها من غير إبدال لأنها في حشو الكلمة لنية المحذوف ، وفي بعلبك يابعل ببقاء فتح اللام . ثم اعلم أن المحذوف للترقيم إما حرف واحد وهو الغالب كما مر وإما حرفان وإما كلمة وقد أشار إلى الثانى بقوله ( ويحذف من نحو : سلمان ومنصور ومسكين حرفان ) الحرف الأخير وما قبله مما استكمل شروط الترقيم وكان ما قبل آخره حرف لين ساكنا زائدا مكملا أربعة أحرف فصاعدا قبله حركة من جنسه ولو تقديرا ، فنقول فيها ياسلم ويامنص ويامسك بخلاف نحو : سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون وغرليق ، وإلى الثالث بقوله ( ومن نحو : معدى كرب ) مما هو مركب تركيبا مزجيا ( الكلمة الثانية ) فنقول فيه يامعدى ، وشمل كلامه

والعلم التزام لغة من ينتظر في نحو سارية وناحية وقد يقال قضية التزام لغة من ينتظر عند الالتباس امتناع الوجهين إذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيجه رأسا نحو فتاة فإنه على الوجهين يلتبس بياقنى غير مرخم ، لكن قضية تجويز ابن مالك ترخيم نحو المثني والجمع بحذف زيادته عدم موافقته على ما ذكر ، ولعل الفرق أن هاء التأنيث وضعت لتحيز المؤنث فلا يليق حذفها عند الالتباس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها ( قوله أى بضم ) فيه أن النصب بنزع الخافض سماعى والأولى أنه منصوب على الحال أى حال كونه ضما أو ذا ضم ( قوله وهى الأكثر في كلامهم ) لأن المحذوف للترقيم في حكم الموجود لأنه أراد ، ويرد على قوله فيبقى الخ ما كان مدغما في المحذوف ولو لم يكن بعد ألف فإنه إن كان له حركة أصلية حرك بها نحو : مضار ومحتاج اسمى فاعل ومنعول مسمى بهما ، وإن كان أصله السكون حرك بالفتح نحو اسبحار اسم نبت إذا جعل علما ، وكذا نحو : خويص تصغير خاص وتموه الثوب لو سميت بهما ( قوله أما حرف الخ ) لم يرد الحصر لأنه قد يكون كلمة وحرفا نحو : اثني عشر واثنى عشرة علمين لأن عشر وعشرة بمنزلة النون ، لكن قال ابن الحاجب الثانى اسم برأسه ولا يلزم من معاينة النون حذف الألف مع النون وقد يكون ثلاثة أحرف نحو رهبوتا ورغبوتا إذا سمي بهما عند الكوفيين فيقولون يارغب ويارب ولم يحذف البصريون إلا الألف ( قوله وهو الغالب ) لأن الحذف خلاف القياس فتقليله أولى ( قوله وكان ما قبل الآخر الخ ) أى زيادة على تلك الشروط ويشترط أيضا لجواز حذف الحرفين أن لا يكون مختزما بالتاء لأن ما فيه تاء التأنيث اختص بأحكام منها أنه إذا حذفت منه تاء توفّر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها فنقول في عقبته ياعقبته بالألف ( قوله ساكنا ) المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف ( قوله واو تقديرا ) كما في مصطفون ومصطفين مسمى بهما فحرف اللين فيهما ليست الحركة المجانسة له ظاهرة وإنما هى مقدرة إذ أصل مصطفون ومصطفين مصطفون ومصطفين بياء مضمومة في الأوّل ومكسورة في الثانى ، فنقول في ترخيجه يامصطفى بحذف الواو والنون كما مشى عليه ابن مالك وكان الأصل في ترخيجه أن يقال يامصطف حذفت الألف لالتقاء الساكنين وترك ما قبلها على ما كان عليه من الفتح لكن هذا يؤدى إلى الحذف من غير موجب إذ موجب حذفها واو الجمع وياؤه ، وقد ذهب في الترقيم فاحتاجوا إلى رد الألف لزوال وجهها فقالوا يامصطفى وأما غير ابن مالك فذهب إلى عدم الرد لأن الترقيم على من نوى بصير المحذوف كالموجود ( قوله بخلاف نحو : سفرجل الخ ) مختزات قوله حرف

ما آخره وبه كسبويه ومسمى به من العدد المركب خمسة عشر ولم يسمع ترخيمه من العرب وإنما أجازوه النحويون قياساً ، وقد تقدم أن المجرد إنما يرخم بشرط ضمه وكأن هذا مستثنى ، وكما يجوز ترخيم الاسم في النداء يجوز ترخيمه في الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لأن ينادى ومجاوزته ثلاثة أحرف إن لم يكن بالهاء ؛

### [ فصل : في الاستغاثة والندبة ]

فالاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن المستغيث والمستغاث من أجله والمستغاث ، ولا يستعمل معها من أحرف النداء إلا (يا) خاصة ، ويجب ذكرها لأن الغرض من ذلك إطالة الصوت ، والحذف مناف لها وله ثلاثة أحوال :

أحداها : أن يجزء باللام مفتوحة وهي أكثر أحواله :

الثانية : أن يزداد في آخرها ألف تعاقب اللام :

الثالثة : أن يجرد من اللام والألف ويجعل كالمنادى المستقل وهذه أقلها :

وإذا تقرر هذا فعلى الأول ( يقول المستغيث إذا استغاث بالله : يا الله للمسلمين بفتح لام المستغاث ) وجوبا لتزيله منزلة الضمير وجره بها للتنصيص على الاستغاثة وهل هي زائدة أو متعلقة بيا أو بالمحذوف

لبن ساكنا الخ على الترتيب ، والهيبخ بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الباء التحتية وبالحاء المعجمة الغلام الممثل ( قوله وإنما أجازوه النحويون ) أى بعضهم وتقدم أنه يحذف من اثني عشر واثني عشرة مع العجز الألف ( قوله وكان هذا مستثنى ) لا يتعين ذلك بل يجوز أن يكون مصورا بلفظ إعرابه إعراب ما لا ينصرف ( قوله بشرط صلاحيته لأن ينادى ) احترز عما لا يصلح لذلك كالمعرف بأل ، ومن ثم خطئ من جعل من ذلك قوله :  
• قواطن مكة من ورق الحمى • وإنما هو من الحذف للضرورة لا على طريق الترخيم ( قوله ومجاوزته ثلاثة أحرف الخ ) مثال الأول قوله :

نعم الفتى تعشو إلى ضوء نار طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

ومثال الثاني قوله : • ليسلبنى حتى أمال ابن حنظل • أراد حنظلة :

### [ فصل : في الإستهانة والندبة ]

( قوله وتتضمن الخ ) أى تستلزم ولا يخفى أن المستغاث الذى تتضمنه المعنى وإيقاع الإستهانة على الاسم اصطلاحى وإلا فالمستغاث حقيقة المعنى وهو من باب وصف اللفظ بصفة المعنى ، وكذا يقال فى المستغاث من أجله ( قوله ألا يا ) ذكر بعضهم أن يا للمنادى البعيد أو كالبعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقرب إلا إن كان كالبعيد أو يقال الإستهانة كالبعد لاحتياجها إلى مد الصوت لأنه أعون على إسراع الإجابة المحتاج إليها ( قوله أن يجزء بلام مفتوحة ) أى بما كان يجزء به قبل النداء ، واختيرت اللام لمناسبة معناها بمعنى الإستهانة وهي لام التنصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء ( قوله الثانية أن يزداد في آخره الخ ) صرح الجاهل كالرضى بأنه حينئذ مبنى على الفتح وأن توابعه لا ترفع ، ومقتضاه أن ألف الإستهانة إذا لحقت المثنى والجمع على حده صاروا مبنيين على الياء ، ثم انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم فإن الألف لا تقتضى كون الفتح قبلها بناء بل مناسبة ، وعلى كونه مبنيا على الفتح هو فى محل نصب كما هو ظاهر لأنه مفعول به فلا تغفل ( قوله لتزيله منزلة الضمير ) أى فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه ويرد عليه نحو : يا للسكهول وللشبان فإنه يجب كسر لام المعطوف مع كونه مستغاثا واقعا موقع الضمير فالحق أن الفتح لأمرين :

أقوال ، وإنما أعرب المستغاث لتركبه من اللام فأشبه المنادى المضاف إذا نعت جاز في نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو : بالزبد العادل للمظلوم :  
وأما المستغاث له فلامه مكسورة على الأصل غالبا متعلقة بمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة

هذا ، ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم أى يا قوم للمظلوم ، وجعل الجامى هذا الأخير علة فتح لام المستغاث والأول علة عدم عكس الأمر :  
[ تنبيه ] محل ماذكر في الأسماء الظاهرة لأنها الأصل فاعتبروا الفرق فيها أما مع المضمر فتفتح اللام معهما إلا مع الياء فتكسر فيهما ؛

قال في المنى : إذا قيل بالك وبالى احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله . وقد أجازهما ابن جنى في قوله . فيأشوق ما أبنى وبالى من النوى . وأوجب ابن عصفور في بلى أن يكون مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا كان التقدير يا أدعولى ، وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت وهذا لازم لابن جنى ( قوله أقوال ) أى فيه أقوال والقول بالزيادة نسب لابن خروف : ووجهه أن الفعل في النداء يتعدى بنفسه وبدليل صحة إسقاطها ومعاقباتها للألف ورد بأن الزيادة على خلاف الأصل ، والقول بأنها متعلقة بيا ذهب إليه ابن جنى جريا على مذهبه أن حرف النداء اسم فعل وغيره لأن في حرف النداء معنى الفعل . ورد بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور وفيه نظر لأنه قد عمل في الحال في قوله . كأن قلوب الطير رطبا ويابسا . والقول بأنها متعلقة بالفعل المحذوف ذهب إليه سيدييه واختاره ابن عصفور واعترض بأن فعل النداء يتعدى بنفسه وأجيب بأنه لما التزم إضماره ضعف فقوى . ورد بأن اللام المقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة واعترض أيضا بأن اللام لا تدخل في نحو : زيدا ضربته مع أن الناصب ماتزم الحذف . وأجيب بأنه لما ذكر ما هو عوض منه في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف :

فإن قيل : وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء .

قلت : إنما هو كالعوض ولو كان عوضا ألغيت لم يجز حذفه ثم إنه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه : وأجاب ابن أبى الربيع بأنه ضمن معنى الإلتجاء في نحو : بالزبد لعمرى والتعجب في نحو : باللدواهى ( قوله فأشبه المنادى المضاف ) ولأن علة بنائه مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت المشابهة فأعرب على الأصل ( قوله وإذا نعت جاز في نعته الجر الخ ) أى ولا موضع رفع له لينعت بالرفع ، وقيل إن باصرا حكمها في النداء حكم العامل إذ البناء فيهما يشبه الإعراب فلدخول الحرف لمعناه زال عمل بالفظا وصار بمنزلة ما زيد بجبار ، فعلى هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة أوجه وجزم الرضى باستناع ماعدا الجر ( قوله غالبا ) من غير الغالب فتحها معه إذا كان ضميرا غير ياء المتكلم وقد يجز المستغاث له بمن لأنها تأتي للتعليل كاللام كقوله : . بالرجال ذوى الألباب من نفر . كذا في التسهيل . وقيد المسألة في شرح السكاكية بالتعجب فقال : وقد تغنى من عن اللام الثانية إذا كان في الاستغاث معنى التعجب :

وقال المصنف في الحواشى : الحق عندى أن ما بعد المستغاث إما أن يراد الخلاص منه أو يراد تخليصه مما نزل به أو مما يتوقع نزوله به فعلى الأول يصح المحيىء باللام والمحيىء بمن نحو : بالزبد للظالم وبالزبد من الظالم وعلى الثانى يتعين اللام . ومعنى بالزبد للظالم أدعوك له لتخلصنا منه ( قوله متعلقة بمحذوف ) أى بفعل محذوف تقديره أدعوك لفلان فالكلام جملتان ، وقيل إنها تتعلق بفعل النداء وذهب إليه ابن الضائع . ورد بأن فعل النداء ضعيف لا يقوى

(إلا في المعطوف الذي لم تتكرر معه يا) نحو : يا للكهول وللشبان للعجب . فإنها تكسر لامه لأن اللبس إذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضى أنه مستغاث أيضا لا مستغاث من أجله . وكذا تكسر إذا كان ياء المتكلم نحو : ياى للمناسبة ، فإذا تكررت معه يا فتحت اللام نحو : يا القومى ويا لأمثال قومى .

( و ) على الحالة الثانية تقول ( يا زيدا لعمرى ) بإلحاق ألف فى آخره عوضا من اللام فى أوّله ، ولا يجوز بالزيدا لعمرى .

( و ) على الحالة الثالثة تقول يا زيدا لعمرى بضم زيدا كالمنادى المستقل ومن ذلك قوله :

( ألا يا قوم للعجب العجيب ) وللغفلات تعرض للأريب

وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو : يا زيدا لزيد : أى أدعوك لتنصرف من نفسك :

وأما الندبة فهى نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما أو المتوجع منه لكونه محل ألم أو سببا له نحو :

حملت أورا عظيما فاصطبرته له وقت فيه بأمر الله يا عمرا

وقوله : فواكبدا من حب من لا يحبى ومن عبرات ما لحن فناء

وهى من كلام النساء فى الغالب والغرض منها الإعلام بعظمة المصائب ومن ثم لا يندب إلا المعروف : وأما قولهم وامن حفر بئر زمزمه فهو فى قوة قولهم واعبد المطلباء إذ من المعلوم أن من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ، ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء إلا حرفان « واو » هى الغالبة فيه والمختصة به « ويا » إذا لم يلتبس

أن يتعلق به حرفا جر ، وقيل بحال محذوفة فالكلام جملة واحدة ( قوله إلا فى المعطوف ) لإطلاقه شامل للعطف بغير الواو كالفاء وثم ، ولا مانع منه إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر وتراخى رتبة الثانى عن رتبة الأوّل فى النجدة والإعانة ( قوله يا للكهول ) عجز بيت صدره . بيكيك ناء بعيد الدار مغترب . والشاهد فيه ظاهر ( قوله لأمن اللبس ) يفهم منه أن الالتباس موجود فيها إذا كررت يا ووجهه أن المستغاث له قد يلى حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم إنه إنما يحسن ما ذكره هنا لو علل فتحة لام المستغاث بخوف اللبس كما فعل غيره ( قوله يا زيدا لعمرى ) المنادى فى هذه الحالة مبنى على الفتح . وعبارة الكافية وشرحها للجامى : ويفتح أى يبنى المنادى على الفتح لإلحاق أى ألف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الألف فتح ما قبلها انتهى . وحينئذ فليس فى تابع هذا المنادى إلا النصب وبذلك صرح الجامى ( قوله ولا يجوز بالزيدا لعمرى ) لأن اللام تقتضى الجر والألف الفتح فبين أربهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما ( قوله وقد يكون المستغاث الخ ) أى تقريبا وتهديدا ( قوله فهى نداء الخ ) أى اصطلاحا وأما لغة فالتفجع على الميت وذكره خلافا للجميلة فى زعم النادب ثم المراد أنها نداء صورة لاحقيقة لما صيغى ( قوله أو حكما ) كقول عمر رضى الله عنه وقد أخبر بجذب شديد أصاب قوما من العرب : واعمره ( قوله وقت الخ ) مثال للمتفجع عليه ( قوله وقوله فواكبدا ) مثال للمتوجع منه لكونه محل ألم ومثال المتوجع منه لكونه سبب ألم قوله :

نسكهم دهماء معولة وقول سلمى وارزيت

والرزية سبب التفجع ( قوله ومن ثم لا يندب إلا المعروف ) فلا يندب الذكرة فلا يقال وارجله خلافا لمن أجاز ذلك مستدلا بقول صهيب حين طعن عمر واصحبه . وأجيب بأن الذكرة هنا كناية عن اسم علم وكأنه قال واعمره ومقتضى كلامه فى الأوضح أن العلم يندب وإن لم يكن معروفا : ثم هذا فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فإنك



بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فيضم إن كان مفردا نحو : وازيد ، وينصب إن كان مضافا أو شبيها به نحو :  
واعبد الله ، واضارب يا زيدا ، ولك زيادة الألف في آخره وهي أكثر أحواله وإليها أشار بقوله (والنائب) أى يقول  
( وازيدا ) بألف في آخره مفردا كان أو مضافا لظاهر نحو ( وا أمير المؤمنين ) أو لمضمر نحو ( وارأساه ) أو شبيها  
بالمضاف نحو : واطالعا جيلا ، أو مركبا نحو : وامعدى كريبا . ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف نحو :  
واموساه ، أو تنوين في صلة أو غيرها نحو : وامن نصر محمداه ، ونحو : وا أبا بكراه ، أو ضمة إعرابية أو بنائية  
نحو : وامنداه فيمن اسمه مند ، أو كسرة كذلك نحو : واعبد الملكاه واحذاماه ، فإن أوقع حذف الضمة

تقول وامصبيته وإن كانت المصيبة غير معروفة ( قوله وحكمه حكم المنادى ) فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس  
بمنادى وهو كذلك إذ لم يطلب إقباله بحرف مخصوص نائب مناب أدعو ، ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك لأن  
خطاب أحد المسمين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين ، وأجازوا في الندبة واغلامك ، وتقدم  
سبب آخر لمنع يا غلامك ( قوله وحكمه حكم المنادى الخ ) يعنى إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى  
فحكمه في الإعراب والبناء حكم ذلك القسم ، ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد  
أنه لا يقع نكرة كما تقدم وللإشارة إلى ذلك قال فيضم الخ ولم يقتصر على ما قبله .

وأفهم كلامه أنه إذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمه وفتح كقوله . وافقعا وابن بنى فقفس . ( قوله  
واضارب يا زيدا ) مثله واثلاثا وثلاثين ( قوله ولك زيادة ألف في آخره ) أى مع آخره أى بعد آخره أو آخر  
ما اتصل به على ما سأتى وظاهره سواء كان واوا أو ياء ، لكن أوجب بعضهم لحاق الألف مع يا لثلاثا يلبس  
بالنداء المحض ثم هو حينئذ نظير لحاق الألف في المستغاث ، وقد صرحوا هناك بأنه حينئذ مبنى على الفتح ،  
وقياسه أن يكون هذا أيضا مبنيًا على الفتح ، وعلى هذا ليس في نعته إلا النصب لكن الشاطبي يجوز تقدير الضم  
مع ألف الندبة ولم يتعرض لحكم التابع حينئذ فليحرر المقام ( قوله أو لمضمر نحو : وارأساه ) هذا على لغة من  
قال يا عبد الكسر أو يا عبد بالضم أو يا عبد بالفتح أو يا عبدا بالألف . أما على لغة من قال يا عبدى بفتح الياء  
أو يا عبدى بإسكانها فيقال في الندبة يا رأسى بإبقاء الفتح على الأول واجتلابه على الثانى ( قوله من ألف ) أى  
مقصورة غير منونة كما مثل فإن كانت منونة كما في عصا فإنك تحذف التنوين فتعود الألف المقصورة فتلتقي مع  
ألف الندبة فتحذف وتبقى ألف الندبة خلافا للكوفيين فإنهم قالوا تبقى ألف المقصور ويستغنى بها عن ألف الندبة  
ويرده أن الطارى يزيل حكم الثابت وأن ألف المقصور جزء كلمة وألف الندبة كلمة وأن ألف الندبة اجتنبت  
لمعنى فحذفها لا يلبق أما الممدودة فإنها لا تحذف سواء كانت للتأنيث كحمرأه أو لغيره كزكرياء ( قوله نحو  
واموساه ) لا يبعد تقدير الضم على المحذوفة كذا في حواشى الأشتونى للشهاب القاسمى وفيه أن المندوب المختوم  
بالألف مبنى على الفتح كما هو التحقيق ، وينبغى أن يكون الفتح مقدرا على الألف المحذوفة لا على السين لأن  
آخر الاسم إنما هو الألف والبناء كإعراب من أحوال الأواخر ( قوله إعرابية ) فتقول واقام زيدا ( قوله  
كذلك ) أى إعرابية أو بنائية ( قوله واعبد الملكاه واحذاماه ) الأول لما كسرت إعرابية والثانى لما كسرت بنائية  
وينبغى أن يكون المضاف إليه هنا أعنى الملكاه معربا مقدرا الجر ولا يقال إنه مبنى على الفتح كما في وازيدا لأنه  
غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لأجل الألف فيقدّر الجر  
والمنادى إنما هو المضاف لكنه معرب لأن الألف لم تلحق آخره وألف الندبة لا تقتضى البناء على الفتح إلا إذا  
لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف إليه أو شبهه وكان ذلك المنادى مما يبنى بخلاف المضاف .

أو الكسرة في لبس أبقيا وقلب الألف باء بعد الكسرة نحو : واغلامكي ، وواوا بعد الضمة نحو : واغلامهوه  
واغلامكوا لأنك لو أبقيت الألف لأوهم الإضافة إلى كاف المخاطب وهاء الغائبة والمثنى ( ولك زيادة الهاء )  
بعد ألف الندبة أو بدلها ( وقفا ) نحو : وازيداء واغلامكيه واغلامكوه لأن الغرض مد الصوت والتطويل  
وأفهم كلامه أنها لا تزداد وصلا نعم تزداد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله :

ألا يا عمرو عمراه وعمر بن الزبيراه

وأجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين .

ولما فرغ من المفعول به شرع يتكلم على المنعول الثاني ( و ) هو :

### [ المفعول المطلق ]

أي الذي يصدق عليه اسم مفعول من غير قيد .

قال الشهاب القاسمي : عند قول الألفية وقائل واعبديا واعبدا ما نصه الظاهر أن عبدا هذا ونحوه منصوب  
بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف لا بهذه الفتحة الظاهرة لأنها لأجل الألف ولا هو مبني لأنه  
مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فلي تأمل ( قوله نحو واغلامكي ) قياس ما ذكر في عبد الملوك أن يكون غلام  
في هذه الأمثلة منصوبا وأن الضمائر المضاف إليها في محل جر إذ لا يتصور فيها الإعراب التقديرى ( قوله والمثنى )  
فإن قيل لا ضمة هنا قيل هي مقدرة لأن الواو مرادة ، ولذلك وجب الضم في قولك غلامكم اليوم ردا للميم إلى  
أصلها ( قوله أو بدلها ) أي الواو والياء ( قوله ألا يا عمرو الخ ) هذا البيت من مجزوء المضارع وتامه مفاعيلن  
مفاعيلن فاعلاتن مرتين والجز وإسقاط جزءيه لا فرق بين كونها العروض والضرب أو حشوين أو مختلفين كما  
هنا فإنه حذف من الأول العروض ومن الثاني الحشوة وتقطيعه ألا باعم مفاعيلن روعمر مفاعيلن واعرب مفاعيلن  
ن الزبيراه فاعلاتن ، وبهذا ظهر أن الهاء التي لحقت المندوب الأول وقعت في الوصل متحركة ( قوله وأجاز  
الفراء الخ ) قال المرادى : هو عند الجمهور من إجراء الوصل مجرى الوقف : قال الدماميني ، وقد يقال أما ثبوتها  
في الوصل فناسب لإجراء الوصل مجرى الوقف وأما كسرهما أو ضمهما فليس كذلك :

### [ المفعول المطلق ]

( قوله أي الذي يصدق عليه ) أي لغة ، وأما اصطلاحا فيصح إطلاقه على كل من المفاعيل الخمسة ، وخصص  
صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كفعلت وعملت وليس ما تخيله بالذي يوجب مخالفة الجماعة .

وبما تقرر من أن المراد صحة الصديق لغة اندفع ما في المعنى من قوله وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل  
مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه ، وإنما كان حق ذلك أن لا يصدق  
إلا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول إلا مقيدا بقيد الإطلاق انتهى لأن ذاك بحسب  
الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة وأيضا فما هنا باعتبار ما ينبغي وما هناك لا بهذا الاعتبار ( قوله اسم مفعول )  
أي اسم هو لفظ مفعول فالإضافة بيانية ، والمراد هذه المادة التي هي ميم الخ وليس المراد المفعول الذي يشتق  
من مصدر فعله للدلالة على من وقع عليه الحدث فإن ذلك مقابل لاسم الفاعل وإن لم يكن بلفظ مفعول ، وهو  
المراد بقولهم في الفعل المتعدي ما يبنى منه اسم مفعول تام ( قوله من غير تقييد ) أي بجار حرف أو اسم لأنه  
المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور :

وقد صرح السيد بأن إطلاق المصدر والفعل على الأثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز

ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل إذ صدق المفعولية عليها مقيد بالأداة ( وهو المصدر الفضلة ) أى المستغنى عنه ( المسلط عليه عامل ) ينصبه ( من ) مادة ( لفظه ) وذلك ( كضربت ضرباً أو ) عامل ( من معناه ) بأن واقفه في المعنى ولم يكن من مادته وذلك ( كقعدت جلوساً ) ألا ترى أنهما متحدان في المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدية نحو : قيامك قيام حسن وجدجده ، وبما بعدها نحو : سمعت حديثك وقت إجلالك . وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور هو مذهب المازني . والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر . ثم المفعول المطلق ثلاثة أقسام :

مؤكد لعامله

بين الأثر وبين الفعل والمصدر ، وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوى الذى هو المصدر تأثيراً كان أو أثراً ، ولا يعنى بكونه مفعولاً إلا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور .

هذا ، وقيل إنما سمي المفعول المطلق لأن المفعول عند إطلاقه ينصرف إليه أو لأنه مفعول لكل فعل إذ ما من فعل إلا وله مفعول مطلق بخلاف باقى المفاعيل وفيه نظر إذ الأفعال الجامدة كنعم وعسى لا مصدر لها ( قوله ومن ثم قدمه الزمخشري الخ ) يعنى إنما قدمناه لأجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد وذلك لكونه المفعول حقيقة كما مر آنفاً فسقط ما قبل إن في كلام الشارح نظراً لأنهما لم يقدماه لذلك بل لأنه المفعول حقيقة ( قوله إذ صدق الخ ) لأنها ليست مفعولاً حقيقة وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بالجار .

فإن قلت : من ضرورة صدق المقيد صدق المطلق :

قلت : تقييد المفعول بكل قيد مغير لمعنى لا بقيد فلا تقييد إلا بحسب الصورة ، وصحة الإطلاق المقيد بحسب الصورة لا يستلزم صحة إطلاق المطلق لأنه ليس في المقيد معنى المطلق ( قوله وهو المصدر ) أى الصريح فلا يجوز أن يقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضربه لأن أن تخلص الفعل إلى الاستقبال والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم ولأن أن يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر ، وأورد على الحد نحو : كرهت كراهتي فإن المنصوب مفعول به . وأجيب بأن الكراهة لها اعتباران كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق منها فعل أسند إليه وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول نحو : كرهت كراهة فهي مفعول مطلق ، أو بالاعتبار الثانى نحو : كرهت كراهتي ففعل به ( قوله الفضلة ) أى ليس جزءاً من الكلام بأن لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه ( قوله فخرج بالفضلة ) لم يذكر ما خرج بالمصدر وهو الجملة فلا تقع مفعولاً مطلقاً ، وما قاله ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق رده في المعنى ، وحديث الإخراج بالجنس في شهرته ما يغنى عن التنبيه عليه ( قوله نحو قيامك الخ ) أى نحو قيام من ذلك وقس عليه ما بعده لأنه خبر فليس فضلة وإن حصل به بيان النوع ومثله ضربك ضربتان وإن حصل به بيان العدد ( قوله وجدجده ) لأنه فاعل فليس فضلة والأصل جد زيد جداً ثم قصد المبالغة في وصفه بالجد فأسند إلى الجد مجازاً للمبالسة بينهما وهو صدوره منه ( قوله مؤكداً لعامله ) أى مقرر لمعناه وفائدته دفع توهم السهو أو التجوز وعليه حمل قوله تعالى - وكلم الله موسى تكليماً - أى كلمه بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم لموسى فهو من قبيل التأكيد اللفظي كما صرح به ابن جنى خلافاً للآبدي حيث قال إنه ليس من التأكيد اللفظي بل مما يعنى به البيان لأنه يرفع الحجاز ويثبت الحقيقة ولذا لا بآنى التأكيد في الحجاز

إن كان مصدرا وإلا فللمصدر المفهوم منه نحو : ضربت ضربا - والصفات صفا - وأنت مطلوب طلبا، وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق لأنه بمثابة تكرير الفعل ولأنه اسم فعل محتمل للقبائل والكثير .  
ومبين لنوع عامله بأن دل على هيئة صدور الفعل إما باسم خاص نحو : رجع القهقري أو بإضافة كضربت ضرب الأمير أو بوصف كضربت ضربا ألما أو بلام العهد كضربت الضرب أى الذى عهد وبسمى المختص ، ويجوز تثنيته وجمعه إن ختم بناء الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره الشلوبين :  
ومبين لعدد عامله بأن دل على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات ، وهذا جائز تثنيته وجمعه باتفاق وأدرجه ابن مالك فى التسهيل فى المختص : وجعل المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا فعلى المختص قسمان معدود وغير معدود وناصبه إما فعله أو وصفه كما مر ،

وقوله : بكى الخنز من روح وأنكر جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف  
نادر لا يقاس عليه : وإجراء له مجاز مجرى الحقيقة مبالغة . ويرده أن السعد صرح بأن التأكيد اللفظى برفع الجز نحو : قطع اللص الأمير الأمير ، وأقره السيد . ومراده بقوله مؤكداً أنه يجىء للمجرد التأكيد وإلا فالنوعى والعدي يفيدان التأكيد أيضاً وأعله إنما اقتصر فيهما على غير التأكيد لأن الغالب عند إفادة النوع والعدد أن يكون المقصود بالذات مجرد بيانهما ( قوله إن كان ) أى العامل ( قوله وإلا فللمصدر ) أى وإن لم يكن العامل مصدرا بل فعلا أو وصفا فالمفعول المطلق ، مؤكداً للمصدر المفهوم من ذلك العامل ، وبعضهم طلق أن المصدر ، مؤكداً لعامله توسعا . ومن العجب شرح كلام الشارح بكلام من أطلق والاعتذار عنه : والتحقيق ما ذكره الشارح لأنك إذا قلت ضربت ضربا فالأ تأكيد إنما هو للمصدر المضمون وحده لا الأخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل : قبل : ويلزم أن يكون مثل ضربت ضربا فى الزمن الماضى للتأكيد حقيقة ( قوله نحو ضربت الخ ) تمثيل لما قبله على غير الترتيب ( قوله لأنه بمثابة تكرير الفعل ) أى والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو بمثابة وفيه إشكال لأنه إنما هو تأكيد للمصدر والمصدر يثنى ويجمع ، وقيل لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا مفهومه .

فإن قلت فيجب أن لا يصح الإسناد إليه كما لا يصح الإسناد إلى الفعل . وأيضاً مفهوم المصدر هو الحدث ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان فأنى يكون مفهومه مفهوم الفعل ؟ وأجيب بأن المصدر يغير مفهوم الفعل حقيقة ويتحد مع مفهومه اعتباراً من جهة أن الحدث هو الأصل فى مفهوم الفعل والزمان كالقيد فى اعتبار الحقيقة فالذا يصح الإسناد إليه ، وباعتبار الاتحاد الحكيم لا يثنى ولا يجمع عملاً بالاعتبارين ( قوله محتمل للقبائل والكثير ) لأنه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستازمان التعدد وفيه بحث لأن المصدر كسائر أسماء الأجناس فى الدلالة على الماهية والفرد جميعاً ، ألا ترى أنه لو قال لا آكل أكلا كان عاما حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر دالا على نفس الماهية المعراة عن الوحدة والكثرة لما كان عاما فلا يقبل التخصيص كما لا يقبله المصدر المفهوم من الفعل ، وأنه لو قال إن أكلت ونوى أكلا دون أكل لا يعمل بنيته ( قوله ومبين لنوع عامله ) أراد به ما يدل على نوعه فقط أو فى ضمن الدلالة على جميع أنواعه لتلا يخرج نحو : ضربته جميع أنواع الضرب ( قوله لعدم عامله ) أى وحدته أو كثرته ( قوله بأن دل على مرات صدور الفعل ) إضافة مرات للجنس الصادق بالمرة والأكثر ( قوله إما فعله ) لا يمتنع عمل الفعل فى مصدرين ولا ثلاثة إذا اختلف معناها وفقاً للسبغى وابن طاهر ، وإن منع ذلك إلا تخفش والمبرد وابن السراج والأكثر ،

أو مصدر مثله كعجبت من ضربك ضربا شديدا وشرط الفعل التصرف والتام والوصف الدلالة على الحدث ، وقد يحذف ناصب غير المؤكد جوازا لقريئة حالية أو مقالية كقولك للقادم أو لمن قال سأقدم عليك خير مقدم أى قدمت ، ووجوبا سماعا نحو : سقيا ورعيا وحمدا وشكرا ، وقياسا في مواضع نحو : - فإما منا بعد وإما فداء -

وفي البديع إذا قلت ضربت ضربا شديدا ضربتين كان ضربتين بدلا من الأول ، ولا يكونان مصدرين لأن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين فأما قوله :

ووطئنا وطأ على خنق وطأ المقيد ثابت التقدم

فلا يكون الثانى فيه بدلا لأنه غيره ولكنه بمعنى مثل وطئ المقيد أو على إضمار فعل ( قوله أو مصدر مثله ) ينبغى أن يحمل المثل على المائل ولو فى المعنى ليشمل نحو إيمانك تصديقا ( قوله كعجبت من ضربك الخ ) لم يمثل بقوله تعالى - فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفور - لأن جزاء وإن كان بلفظ المصدر لكن معناه الجزى به لحمله على جهنم فالمعنى أن جهنم هى الشئ الذى تجزون به ، ولذا قال الكشاف : وانتصب جزاء بما فى فإن جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو بإضمار تجازون أو على الحال لأن الجزاء موصوف بالموفور . ولا يخفى أن ذلك غير متعين لأن المصدر قد يخبر به عن اسم العين من غير تأويل لقصد المبالغة على حد :

فإنما هى إقبال وإدبار . ( قوله وشرط الفعل التصرف ) خرج به أفعل التعجب وليس وعسى وتبارك وقد يقال قوله وفعله بالإضافة أى فعل ذلك المصدر يعلم منه أن المراد فعل له المصدر وذلك مفقود فى الجامد ( قوله والتام ) خرج به كان وأخواتها فإن الفارسي نص على أنها لاتنصب المصدر وأن الخبر قام لها مقامه ( قوله الدلالة على الحدث ) خرج به أفعل التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر لقصور عملهما عن عمل الأفعال ولأن عمل الصفة المشبهة متصرف على السببى وأفعل التفضيل إنما يعمل فى الضمير الرفع وفى الظاهر فى موضع واحد ، وأما قوله : أما الماوك فأنت اليوم الأهمم أو ما . . . . .

فلأما منصوب بمحذوف ( قوله وقد يحذف ناصب غير المؤكد ) هو المبين للنوع أو العدد لأنه يدل على معنى زائد على معنى فعله فأشبه المفعول به أما المؤكد فذكر ابن مالك رحمه الله أنه لا يجوز حذف عامله وبحته ولده وتحرير ذلك بطلب من شروح الألفية ، ويشهد للحذف قوله تعالى - نطفة مسح بالسوق والأعناق - أى مسح مسحاً ( قوله جوازا ) أى حذفاً جائزاً أو ذاجواز ( قوله لقريئة حالية أو مقالية ) أى وقت حصول قريئة فاللام للتوقيت كقوله تعالى - أقم الصلاة لذكر الشمس إلى غسق الليل - والقريئة الحالية ويقال لها المعنوية ما رجعها إلى المعنى من مشاهدة أو غيرها واللفظية ما رجعها إلى اللفظ ( قوله كقولك للقادم ) أى فالقريئة حالية وقوله أو لمن قال أى فالقريئة مقالية ( قوله خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه ) قوله ووجوبا سماعيا ( أى حذفاً واجبا أو ذا وجوب سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له ) ( قوله حمدا وشكرا ) اعترض بأنهم قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا . وأجيب بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء وبأن وجوب الحذف عند البعض وبأنه عند ذكر الفعل يكون خبرا لا إنشاء ، والكلام عند قصد الإنشاء وعنده يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث ذكر أحدهما ترك الآخر ( قوله وقياسا فى مواضع ) أى حذفاً قياسا أو ذاقياس يعلم له ضابط كل يحذف معه الفعل ( قوله نحو - فإما منا - ) أى من كل ما يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله فى طلب أو خبر ، والمراد بعاقبة الطلب والخبر الفوائد التى تترتب عليهما وتأتى على أثرهما فالطلب كالأية فإن طلب شد الوثائق يترتب عليه فوائد فصات بما ذكر من المصادر والخبر كقول الشاعر : لأجهدن فإما درء واقعة نخشى وإما بلرغ السؤال والأمل

وأنت سيرا سيرا وما أنت إلا سيرا وهذا ابني حقا وله على ألف عرفاء ، وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجارى على الفعل وليس علما : وقد ينفك

واحتمال كون منوفداء مفعولا له للشد لا يطوى هذا القسم لعدم الاحتمال في وهبتك ألفا فلما إعانة وإما لإكراما إذ لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعال ، واحترزوا بقيد القبلية عن نحو : إما يتأدب زيد بالضرب نادبا أو يهلك هلاكا فاضربه فلا يجب الحذف فيه . وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما يقع تفصيلا لعاقبة مفرد نحو : لزيد سفر فلما يصح صحة أو يقتنم اغتناما وجعل المصنف في الأوضح كابن الناظم هذه الأمثلة من الآتي بدلا من اللفظ بفعله فهل اعتبار البدلية واجب فيها يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظر ومقتضى ما وجهوا به وجوب الحذف عدم التوقف .

هذا ، وفي جعل المفعول المطلق تفصيلا مساعدا بمعنى أن له دخلا في التفصيل لأن المفصل هو وما عطف عليه فهو بعض المفصل ( قوله وأنت سيرا سيرا الخ ) أى من كل مصدر مستمر للحال لا منقطعاً ولا مستقبلاً كما نص عليه سيديويه ، ولم يشترط المصنف كابن مالك مكررا : أى ذكر مرتين فأكثر أو محصورا بما وإلا أو بإنما وعامله خبر عن اسم عين وإن دخلت عليه النواسخ نحو : إن زيدا سيرا سيرا .

قال الرضى : ويجوز أن يكون ما كان زيدا إلا سيرا من هذا . ومقتضى كلام ابن مالك في شرح الكافية أن لا يقيد باسم العين بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما خبر به ابن الحاجب وحينئذ في مفهوم اسم العين تفصيل فليتأمل ( قوله وهذا ابني حقا الخ ) أى من كل مصدر مؤكد لنفسه أى لمثله لأن الشيء لا يؤكد نفسه ، وهو الواقع بعد جملة هى نص في معناه كالمثال الثاني فإن الجملة نص في الاعتراف لا محتمل لها غيره أى مما يضاده ويقابله أو لغيره ، وهو الواقع بعد جملة تحتل معناه وغيره مما يضاده كالمثال الأول فإن الجملة تحتل عقلا الباطل والكذب . وبهذا التقرير اندفع ما قيل إن أريد أن الجملة في المؤكد لنفسه لا تحتل غير معناه مطلقا فمنوع إذ تحتل المجاز أو لا تحتل غير معناه حقيقة فالمؤكد لغيره كذلك إذ احتمال هذا ابني لغير معناه عقلي ليس مدلولاً للفظ .

هذا ، وفي وقوع المصدر في هذا المحل لغير التأكيد كالنوع نحو أن يقال له على ألف درهم اعتراف زيد فيجوز تثنيته وجمعه حينئذ نظر ، ولا يبعد صحة وقوعه كذلك فليحذر النقل :

واعلم أنه لا يجوز في هذين المصدرين التقديم خلافا لمن أجازوه واستدل بقولهم أحقا زيد منطق ، وأول على أن حقا هنا نصب على الظرف لأعلى المصدر أى أى حق نص عليه سيديويه ولا التوسط كما يفهم من التسهيل ، وأجازوه الزجاج نحو : زيد حقا أخوك ، وأن التقدير في هذا ابني حقا أحق حقا أو حق حقا من حق إذا ثبت ووجب ، ويجوز أن يكون من حق الأمر بمعنى تحققه وكان على يقين فالمقصود حينئذ إثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فإنه من محتملات الجملة كما أن الباطل والكذب من محتملاتها ، لأنها تحتل البتة والتبني ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أى قولاً حقا لما قاله الرضى من أن جميع الأمثلة الموردة للمؤكد لغيره إما صريح القول أو مافى معنى القول قال الله تعالى - ذلك عيسى ابن مريم قول الحق - ثم قال : فنقول التقدير الأصل في مثل هذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة فهى مقولة ( قوله وهو اسم الحدث الجارى الخ ) أى اللفظ الدال على الحدث مطابقة كالضرب أو لضمنا كاجلسة والجلسة بفتح الجيم وكسرهما ، والمراد بالحدث معنى قائم بغيره من حيث أنه قائم بغيره كما قال العصام



عن المصدرية إلى ماهو جار مجراها كما أن المصدر يكون غير مفعول مطلق فيبينهما عموم من وجه كما يفهم من التعريف مع قوله ( وقد ينوب عنه ) أى عن المصدر ( غيره ) فينصب على أنه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدر فما ناب عن المبين للعدد اسم الآلة ( كضربته سوطا ) أى ضربته بسوط فحذف الجار والمصدر وأقيم مابعده مقامه واسم العدد نحو ( - فاجلدوهم ثمانين جلدة - ) أى جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه . ومما ناب عن المبين للنوع مادل على كلية أو بعضية مضافا للمصدر نحو ( - فلا تملوا كل الميل - ) أى ميلا كل الميل ( و ) لو تقول علينا بعض ( الأقاويل ) ومما ناب عن المؤكد ما شاركه فى مادته وهو ثلاثة : اسم مصدر نحو : اغتسل غسلا ، واسم عين نحو - والله أنبتكم من الأرض نباتا - ومصدر لفعل آخر نحو - وتبتل إليه تبتيلا -

ولا ورد أن اللون قائم بغيره وليس حدثا سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر ، وبالجرىان على الفعل اشتماله على حروفه لفظا أو تقديرا فما ليس له فعل كالعالمية وويلد لا يسمى مصدرا بهذا المعنى وإن سعى مصدرا بمعنى آخر وخرج بهذا القيد اسم المصدر فعلى هذا حواسم للمعنى لللفظ المصدر وإلا خرج بقوله اسم الحدث ، وخرج بقوله وليس علما اسم الحدث إذا كان علما مثل فيجار وحامد : وأما المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة فالحق أنه مصدر ، وتسميته فى بعض الأحيان اسم مصدر بطريق الحجاز ( قوله عن المصدرية الخ ) لوقال عن المصدر إلى ماهو جار مجراها كان أولى ( قوله على المصدر ) أى معناه الذى هو الحدث وفى قوله وقد ينوب عنه الخ إجماع تفصيله أن المصدر المؤكد ينوب عنه مرادفه ومشاركه فى المادة بأقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقى ( قوله اسم الآلة ) أى اللفظ الدال على آلة الفعل ، ويشترط أن يكون آلة للفعل عادة فلا يجوز ضربته عمودا لأنه لا يعهد كون العمود آلة للضرب ، وقضية ذلك جواز ضربته حجرا لأن الحجر عهد الرمي به ، ولاربعته آجرة لأن آجرة لم تعهد للرمي ( قوله وأقيم مابعده مقامه ) أى فأعطى ماله من إعراب وإفراد أو ثنية أو جمع تقول ضربته سوطا وسوطين وأسواط ( قوله واسم العدد ) أى واللفظ الدال على عدد المصدر وليس بمصدر موضوع له وذلك إما عدد صريح مميز بالمصدر كما مثل أو غير مميز نحو ضربته ألفا ( قوله مادل على كلية أو بعضية ) إشارة إلى أنه لا يختص بكلمتى كل وبعض كما يورمه كلام الأوضح فدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو - لا تظلمون نقيرا - ولا تضررونه شيئا - وضربته يسير الضرب فلا حاجة إلى زيادة كالحق ما الشرطية والاستفهامية نحو : ما شئت فقم أى أى قيام شئت فقم ، ومثله - فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم - ونحو ما تضر بزيدا أى أى ضرب تضر ب ، ومثله - ما أغنى عنى ماله - ( قوله اسم مصدر ) قيده فى التسهيل بغير العلم احترزا من نحو حماد علما للحمد فلا يستعمل مؤكدا لأن معنى العلم زائد على معنى العامل ، ولأنه كما هم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل . وأورد على ذلك سببحان فإنه اسم مصدر علم على التسبيح ، وقد استعمل مؤكدا ليعامله المحذوف : وقد يجاب بمنع علميته وهو رأى ابن مالك ( قوله - والله أنبتكم من الأرض نباتا - ) تبع فى جعله مثالا لما ذكر الأوضح وجعله النحاة مثالا لاسم العين . وقد يجمع بينهما لأن النبات يستعمل تارة بمعنى نبت وتارة اسما للشئ النبات ، ويجوز أن يكون مثالا لما ناب فيه مصدر فعل آخر كالمثال الذى بعده خلافا للناصر اللقاني ، فقد صرح السفاقي فى قوله تعالى - فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى - بأن النبات مصدر سمي به النبات كما سمي بالنبت ، وصرح به ابن القطاع فقال : نبت البقل نباتا .

قال الشاطبي : وعن سيبويه أن نباتا فى الآية مصدر جار على غير الفعل فكان نائبا عن إنباتا ( قوله ومصدر لفعل آخر نحو - وتبتل إليه تبتيلا - ) وذلك لأن تبتيلا مصدر لبتل لا لتبتل ومصدر تبتل تبتل فتاب تبتيلا عن تبتلا

وجعل في الأوضح مما ناب عنه مرادفه نحو : أحبيته مكة وفزحت جذلا ( وليس منه ) أى من النائب عنه صفته كـرغدا في قوله تعالى ( - فكللا منها رغدا - ) وإنما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل . والتقدير فكللا حالة كون الأكل رغدا بدليل إقامتهم الجار والمجرور دون المصدر في قولهم سبر عليه طويلا ، فدل ذلك على أنه حال لا مصدر وإلا جاز إقامته مقام الفاعل إذ المصدر يقوم مقامه ، باتفاق . والقول بمنع إقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه لكن خالفه في الأوضح تبعا لابن مالك .

لأن معنى تبذل تبذل نفسه فجىء به على معناه مراعاة لحق الفواصل ، وظاهر كلامه أن النائب في جميع الأقسام المذكورة منصوب بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف ،

بني أن لقائل أن يقول إن كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وإن كان جاريا على فعل آخر فكان ينبغي أن يدخل فيه تبذلا ، وإن كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فنحو الغسل والوضوء والعطاء ليس كذلك لجريانها على غسل ووضوء وعطى أى أخذ ، إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله نقص لبعض الحروف التي في فعله ( قوله وجعل في الأوضح الخ ) هو مذهب المازني والمبرد والسيرافي واختاره ابن مالك .

قال الرضى : وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ما جئنا إليه ، ومذهب سيبويه أن المصدر منصوب بفعله المقدر وهو منقول عن الجمهور . والتقدير أحبيته وممته مكة ، وفزحت وجذلت جذلا ، والمكة بكسر الميم مصدر ومن مرادف للمحبة ، والجذل بذال معجمة وبفتحتين مصدر جذل بكسر الذال .

[ تلمة ] مما ينبو عن المصدر أيضا ضميره نحو : عبد الله أظنه جالسا وهل هو نائب عن مصدر مؤكد أو نوعى أنظر التصريح واسم الإشارة بشار به إلى المصدر كضربة ذلك الضرب ، ولا يشترط جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدر خلافا لابن مالك في اشتراط ذلك وتخطئه من حمل قول المتنبي : هذى برزت لنا فهجت رسيسا . على أنه أراد هذه البروزة . وعلاه بأن مثل ذلك لا تستعمله العرب لأن من كلام العرب ظننت ذلك يشيرون للظن ، ولذلك اقنصر وا عليه والوقت كقوله . ألم تغتمض عينك ليلة أرمده . بنصب ليلة نيابة عن المصدر والتقدير اغماضا مثل اغماض ليلة الأرمد فحذف المصدر وأقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه كثير نحو جئتك صلاة العصر ، وأسماء أعيان على خلاف في ذلك يقال تربا وجندلا في معنى تربت بداه أى لأصابت خيرا والترب التراب والجندل الحجارة :

قال سيبويه : جعله بدلا من قولك تربت يدك فانصب تربا وجندلا عند الشلوين وغيره على المصدر بدليل جواز اللام فتقول تربا لك كما تقول سقيا لك ، والأصح وهو ظاهر كلام سيبويه أنهما منصوبان على المفعول به والتقدير أزمك الله تربا وجندلا والهيئة نحو مات مبسة جاهلية وعاش عيشة مرضية ( قوله وإنما هو حال من المصدر الخ ) عبارة المغنى والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والأصل فكللا أى فكللا الأكل ( قوله بدليل إقامتهم الخ ) زاد في المغنى : وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بخسه تقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان بخلاف الطول وقال : وعندى فيما احتجوا به نظر . أما الأول : فلجواز أن المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السمة ، ولهذا يقولون دخلت الدار بخذف في توسعا ومنعوا دخلت الأمر لأن تعليق الدخول بالمعاني مجاز وإسقاط الخافض مجاز ويوضحه أنهم يقولون ذلك في صفة الأحيان فيقولون سبر عليه زمن طويل ، فإذا حذفوا الزمان قالوا طويلا

( و ) الثالث من المفاعيل :

[ المفعول له ]

أى الذى يفعل له فعل ويوقع لأجله ،

بالنصب لما ذكرنا : وأما الثانى : فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل لاعلى الاختصاص بدليل - وأما له الحديد أن اعمل سابغات - أى دروعا سابغات ، ومما يقدح فى قولهم مجيء نحو قولهم اشتمل الصماء أى الشملة الصماء والحالية متغذرة اشتملته انتهى :

ومراد به بقوله إنهم لا يجمعون بين مجازين أنهم لا يجمعون بينهما فى كلمة واحدة مع استقلال كل منهما بإرادة كلنظة قليلا فيما مثل به ولتقدمها وحذف موصوفها فلا ينقض كلامه بنحو : أحيا الأرض شباب الزمان : قال الدمامينى : ولا حاجة لما أجاب به الشمنى بما هو فى محل المنع كما حررنا ذلك فى رسالة بديعة سميناها [ أحكام المجاز إلى أحكام تعدد المجاز ] بيذا فيها ما وقع لفضلاء العصر من الوهم فى هذا المقام وحررنا فيها أن أقسام تعدد المجاز أربعة .

الأول أن يجتمعا فى كلمتين فصاعدا وهو أكثر من أن يحصى ولا يتوهم منعه فالعجب للدمامينى من إرادته .  
الثانى أن يجتمعا فى كلمة من جهتين مختلفتين ، وفى الحقيقة إنما اجتماعا فيه جهتا مجاز وأمثله كثيرة :  
الثالث أن يجتمعا فى كلمة ويكون أحدهما مبنيا على الآخر ويعبر عنه بالمجاز فى المرتبتين . قال الفرى : وهو غير عزيز وقد أوردنا منه فى رسالتنا أمثلة وذكر منه أمثلة فى الأساس عنون عليها بقوله ومن مجاز المجاز .  
الرابع أن يجتمعا فى كلمة وتكون إرادة كل مستقلة ولهذا ادعى السعد الاتفاق على بطلانه : وفى جمع الجوامع تصحيح وقوعه وهو الذى أراه ابن هشام على ما فيه كما يعلم بمراجعة تلك الرسالة .

[ المفعول له ]

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله . وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه فى المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدرا ، وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة ( قوله ويوقع لأجله ) أى بأن يكون هو المنصود من الفعل ونمرته سواء تقدم على وجود مضمون الفعل كما فى قعدت عن الحرب جينا أو تأخر كما فى جئتكم إصلاحا :

فإن قلت : من أمثلة المفعول له ضربته تأديبا مع أن الضرب سبب التأديب وعلة فكيف يكون التأديب سببا وعلة للضرب ؟

قلت : الضرب علة فى إيجاد التأديب وتصور التأديب وتمقله سبب فى الإقدام على الفعل الذى هو الضرب فالوجه الذى كان به سببا غير الوجه الذى كان سببا فالجهتان مختلفتان .

قال الرضى : وإذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا لا صدر المجل كذا فى ضربته تأديبا وأعطيته مكافأة فليس هنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركان فى زمان ، بل هما فى الحقيقة حدث واحد لأن المعنى أدبته بالضرب وكافأته بالإعطاء بالضرب هو التأديب والإعطاء هو المكافأة ، فالعلة ههنا فى الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لأن الشيء لا يكون علة لنفسه بل هى أثره أى ضربته لتأديبه ، لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة فى الفاعل والزمان إذ ربما لا يحصل هذا الأمر فكيف يشارك الضرب فى الزمان كما قال ابن دريد :

والشيخ إن قوامته من زينه لم يقم التثقيف منه ما التوى

( وهو المصدر ) القابى الفضلة ( المعال ) بكسر اللام أى الواقع علة (لحدث) قد ( شاركه ) المعال ( وقتا وفاعلا ) أى فى الزمان والفاعل سواء كان باعثا وغاية ( كتتمت إجلالا لك ) أم باعثا فقط كتعدت عن الحرب جبنا ، فإجلالا مصدر قلبى علة للقيام باعثة عليه وغاية له وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبى علة للعود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية له .

وعامة المتعول له وقوعه فى جواب لم فعلت وإنما اشترط فيه أن يكون مصدرا لأنه علة للفعل والعلة إنما تكون بالمصادر لا بالذوات ؛ وخرج به غيره كما سيأتى ، وبالقلبى نحو : جئتكم قراءة للعلم كما اعتمده

وإنما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ، وشاركته الحدث فى الفاعل والزمان إذ هو كما بينا انتهى ؛ وفيما ذكره نظر لأننا نمنع أن التأديب عين الضرب لأن التأديب يحصل لأدب وما يلبق بالشخص وإحداث التأديب والضرب سبب ذلك ووسيلته كالشتم وأيضاً فلم يمنع تأديب السفر ( قوله وهو المصدر ) لا يرد عليه أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد لأنه مؤثر فأنظر المعنى والأوضح ( قوله الفضلة ) أى ليس جزءاً من الكلام بأن لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه ( قوله قد شاركه الخ ) حال من المعال فحلته النصب والرابط فاعل شارك إذ هو ضمير يعود إلى المعال وضميره المنصوب يعود على الحدث كما أشار إليه الشارح ، ويجوز أن يكون نعنا لحدث والرابط فاعل شارك إذ هو على هذا ضمير يعود إلى الحدث وضميره المنصوب يعود على المعال . والظاهر أن معنى تشاركهما فى الزمان كون أول زمان المصدر يعقب آخر زمان الفعل ولا يلزم أن يقع الحدث فى بعض زمان الحرب بدليل جئتكم إصلاحاً حالاً وشهدت الحرب إيقاعاً للهدنة ، وأول زمان الإصلاح وإيقاع الهدنة لا يلزم أن يكون هو آخر زمن الحجة والشهود بل الغالب أنه يعقبه إن لم يلزم ، ولا يبعد أخذنا من النظائر الاكتفاء فى كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر أو بالعكس بالنزول مبالغة ، ولا يشكل على هذا ما صرحوا به فى . فجئت وقد نمت لنوم ثيابها . من اختلاف زمن النوم وزمن نضوا الثياب مع اتصال النوم بنزع الثياب لأننا لانسلم الاتصال المذكور بل نفس النوم منفصل قطعاً عن نزع الثياب كما هو معلوم ، ثم لافرق فى المشاركة فى الفاعل بين اللفظية كضربته تأديباً والتقديرية ، كقوله تعالى - يريكم البرق خوفاً وطمعاً - لأن معنى يريكم يجعلكم ترون وجعل الزمخشري نصب ذلك على الحال ( قوله سواء كان باعثاً وغاية ) أى سواء كان باعثاً من حيث الوجود الذهني وغاية من حيث الوجود الخارجى فالجهتان مختلفتان ( قوله وإنما اشترط فيه أن يكون مصدراً الخ ) قال الجاهى : وإنما اشترط هذ الشرائط لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تتأق المصدر به بخلاف ما إذا اختلف شيء منها انتهى ( قوله والعلة إنما تكون بالمصادر الخ ) أى غالباً فلا يرد - والأرض وضعها للأنام - ونحوه ( قوله وبالقلبى نحو : جئتكم قراءة للعلم الخ ) قل الرضى : وشرط بعضهم كونه من أفعال القلوب قال لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل ، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فبأنها تبقى . والجواب أنه إن أراد وجوب تقديم الحامل وجوداً فممنوع وإن أراد وجوب تقدمه إما وجوداً أو تصوراً فسلم ولا ينفعه وينتقض بجواز نحو : جئتكم إصلاحاً لأمرى وضربته تأديباً اتفاقاً ، فإن قال هو بتقدير حذف أى إرادة إصلاح وإرادة تأديب ؟ قلنا أيضاً فجواز جئتكم إكرامى وجئتكم اليوم إكراماً لك غذا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتكم سماً وعسلاً فظهر أن المتعول له هو الظاهر لا المقدر فنقول المتعول له على ضربين إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو : قعدت جبناً فهو من أفعال القاب كما قالوا وإما أن يتقدم على الفعل تصوراً : أى

في الأوضح تبعاً لابن الخطيب وغيره وخالف في هذا الفارسي فأجاز جئتك ضرب زيد أي لتضربه ، ويؤخذ منه أنه لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضاً ، وبالفصله نحو : حصل لي رغبة في الخير ، وبالمعلل لحدث بقية المقابلة إذ لا تعليل فيها وبما بعده ما اختلف فيه زمان العلة والمعلوم وما اختلف فيه فاعلهما كما سيأتي ( فإن فقد المعلل ) لحدث عامله ( شرطاً ) مما شمله التعريف ( جر ) وجوبا ( بحرف التعليل ) وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء وفي والكاف . والظاهر أنهم أرادوا بالشرط ما لا بد منه وإلا ففيه نظر ففاقد المصدرية ( نحو - خلق لكم - ) فالخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام وإن امرأة دخلت النار في هرة ، أي لأجل هرة : وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو :

( وإنى لتعروني لذكرائك هزة ) كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكرى هي علة عروء الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف وفاعل العروء الهزة ، والذكرى هو المتكلم لأن المعنى للذكرى إياك فلذا جر باللام ، والهزة هي النشاط والارتياح ، ومثله نحو - فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم نايبات أحلت لهم - واذكروه كما هداكم - وفاقد الاتحاد في الوقت نحو : ( فجئت وقد نفست لنوم نايباها ) لدى الس- تر إلا لبسة المتفضل

يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل قلب نحو : ضربته تقويماً وجنته إصلاحاً ( قوله ويؤخذ منه ) أي من إجازته هذا المثال لا من عدم اشتراط كون المصدر قلبياً إذ لا يلزم من كونه غير قلبى اختلاف الفاعل بدليل المثال السابق وهو جئتك قراءة العلم وما مثل به الرضى ، وبهذا ظهر أن ما نقله في التصريح عن الشاطبي من أن اشتراط اتحاد الفاعل يغني عن اشتراط كونه قلبياً ليس ظاهراً فتدبر ( قوله ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما ) استثنى أبو حيان تبعاً لابن مالك من المشاركة في الزمان والفاعل أن " وأن إذا نابتا عن المصدر تقول جئتك أن زيدا بكرمى وجئتك أن بكرمى زيد ، وجئتك الساعة أن وعدتك أمس ، ويحذف معهما حرف الجر أيضاً قال المرادى في شرح التسهيل : يجوز في كي إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولاً لأنها إذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل أن " وأن وهل تجرى ما المصدرية مجرى أن " وأن في جواز حذف الحرف نحو : أزورك لما نحسن إلى أي لإحسانك . قال الشيخ أثير الدين : لا أعرف في ذلك نصاً عن أحد ( قوله جر وجوبا بحرف التعليل ) أي عند من اعتبر ذلك الشرط ( قوله وهو من الخ ) قال المصنف في شرح اللوحة : حروف السبب سبعة اللام نحو - هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً - والباء نحو - فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات - وفى نحو - لمسكم فيما أفضتم عذاب عظيم - أي بسببه ، ومن نحو - الذى أحلنا دار المقاومة من فضله - أي بسبب فضله لا بأعمالنا ، وهذه الأربعة يجوز دخولها عليه ، وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة ، والكاف نحو - اذكروه كما هداكم - أي لهدايته إياكم ، وكى نحو : جئتك كي تكرمنى ، وهذه الثلاثة لا تدخل عليه لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى انتهى :

وهذا قد ينافى ما سبق في أن " وأن وصلتهما وكى وما سيأتى من التثنية باذكروه كما هداكم إلا أن يقال المراد أنها لا تدخل على ما استوفى الشروط وما ذكر لم يستوفها فلا يمكن من المفعول فليتأمل : ومما يفهم التعليل عن نحو - بتاركى آهتنا عن قولك - ( قوله فالخاطبون علة للخلق ) في هذه العبارة حزاة :

قال الجلال الداوانى : أعلم أنه تعالى راعى الحكمة فيما خاق وأمر وأودع فيها المنافع ، ولكن لا شيء فيها باعث له على الفعل وإن كانت معلومة له تعالى كما أن من يفرس غرساً لأجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الأخر على

فالنوم علة لخلع الثياب ولكن وقتها مختلف فوق الخلع سابق على وقت النوم فلذلك جر باللام ، ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ، ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس ، والمتنفل هو الذى يقى في ثوب واحد ، ومثله نحو - كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم - أى لأجل الغم ،

واعلم أن هذه الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعيينه ، حتى أن المستوفى لجميعها يجوز فيه أن يحرف بحرف التعليل كما قال في الألفية : وليس يمتنع مع الشروط ، سواء كان مجرداً من ال والإضافة أم مضافاً أم محلى بال ، لكن الأرجح في الأول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني :

ذلك الغرس كالاستغلال به والانتفاع بأغصانه وغيرهما ، والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة إليه تعالى بمنزلة ماسوى الثمرة بالنسبة إلى الغارس ، والآيات والأحاديث لإرواه بالعلل والأغراض ، وولة بتلك الحكم والمصالح إذا تيقنت ذلك كله علمت أن ما قاله شارح المقاصد من أن الحق تعاليل بعض الأفعال سيما الأحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كإيجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك . وأما تعميمه بأنه لا يخلو فعل من أفعاله عن غرض فحمل بحث وكلام غير منخول ، فإنه إن أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلا شيء من أفعاله وأحكامه كذلك غاية الأمر أن بعضها مما يظهر عايناً وبعضها مما يخفى إلا على الراسخين المؤيدين بنور من الله ( قوله ونضت بتخفيف الضاد ) قال الجوهري : نضاً ثوبه أى خلعه وأنشد البيت ثم قال : ويجوز عندى تشديده للتكثير ( قوله لا لوجوبه وتعيينه ) لو اقتصر على أحدهما كنى وحيث جمع بينهما فاللائق تأخير الوجوب لأنه أوضح فيفسر ما قبله ( قوله يجوز فيه أن يحرف بحرف التعليل ) قال في الارتشاف : ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنان إلا على جهة البدل أو العطف سواء جراً بحرف السبب أو أحدهما أم نصبا فأما قوله تعالى - إلا تذكرة لمن يخشى - فنصوب بفعل مضمر انتهى :

والعدم جواز تعدد المفعول له منع في قوله تعالى - ولا تمسكوهن ضراراً ليعتدوا - تعلق ليعتدوا بتمسكوهن على جعل ضراراً مفعولاً له وإنما يتعاق به على جعل ضراراً حالاً : وفي الجهة الثانية من الباب الخامس من المعنى أن عصرياً له قال في تفسير قوله تعالى - يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواقي حذر الموت - من متعاقبة بخذر أو بالموت لا يجعلون لثلاً يتعدد المفعول له من غير عطف ، واعترض عليه في إعرابه ثم قال : وقد أجيب بأن الأول تعليل للجعل مطلقاً والثاني مقيد بالأول والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد في المعنى وإن اتحد في اللفظ انتهى :

أقول هذا يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ، ثم ما اقتضاه ما ذكر من تسمية المجرور بالحرف مفعولاً له هو ما اقتضاه كلام ابن الحاجب : ولذهب الجمهور أن المجرور بالحرف مفعول به بواسطة الحرف صرح به عقيل هنا والجأى في المفعول فيه :

بقى أن بعضهم قال : إن من تعدده على وجه العطف قوله تعالى - والهيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة - وإن فقد الشرط في الأول لأن قوله لتركبوها بتقدير أن تركبوها وهو علة لخلق المذكورات ، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل لأن فاعل الخلق هو الله جل جلاله وفاعل الركوب بنو آدم . وأما الثاني فلم يفقد فيه الشرط لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله جل جلاله . ولا يخفى أن ما ذكر من فقد الشرط في الأول إنما يأتي على ما تقدم عن أبي حيان تبعاً لابن مالك فتفطن :



( و ) الرابع من المفاعيل :

[ المفعول فيه ] وهو المسمى ظرفا

( وهو ماسلط عليه عامل ) ينصبه من فعل أو شبهه وإن لم يكن واقعا فيه ( على معنى في ) الظرفية ، وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فإن تسلط العامل عليها ليس على معنى في لما تقدم كما في نحو - يخافون يوما - الله أعلم حيث يجعل رسالته - فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه . بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لا فيه

[ خاتمة ] يجوز تقديم المفعول له كما في قوله :

فما جزعا ورب الناس أبكى ولا حرصا على الدنيا اعتراى

وهذا أولى مما ذكره الجلال السيوطي من أخذ هذا الحكم من قول ابن مالك كالزهد ذا قنع لأنه من الجر ليس مفعولا له كما ونعم يدل له تجويزهم في قول الناظم ترخيا أن يكون مفعولا له ، ومنع ثعلب تقديمه مردود بالبيت المتقدم ويقول : وما شوقا إلى البيض أطرب . ومحل التقديم ما لم يكن العامل معنويا راجع شرح الشواهد للمصنف .

[ المفعول فيه ]

( قوله ماسلط عليه الخ ) أى باطراد بأن لا يختص التسلط بعامل فخرج نحو : دخلت الدار إذ لا يقال صليت الدار ويستثنى من الاطراد ما صيغ من مصدر عامته ، وينبغي أن يستثنى أيضا المقادير إذ لا يعمل فيها إلا مادل على حركة لا يقال عدت ميلا ولا رقدت ميلا ، ولذا ذهب السبيلي إلى أن نصبها على المصدرية ، وأستقط بعضهم قيد الاطراد لأن نحو : دخلت الدار منصوب على التوسع ولم يتضمن معنى في فهو خارج بقوله على معنى في فتدبر ( قوله ينصبه ) بين به أن معنى سلط عليه عامل نصبه عامل وبذلك اندفع ما يقال لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه ، وقد يستفاد ذلك من قوله على معنى في لأن غير منصوب ليس على معناها بالفعل وإن كان قابلا لذلك ( قوله من فعل أو شبهه ) بيان لعامل إذ كان مبهما شاملا لكل عامل وإن لم يكن واقعا فيه نحو : ما صمت يوم الحديس ( قوله لما تقدم ) من أن تسلطه على المفعول به لوقوعه عليه وعلى المفعول لأجله لوقوعه لأجله وعلى المفعول المطلق لأنه نفسه ( قوله كما في نحو - يخافون يوما - ) من نحوه - ارجعوا وراكم - فوراءكم اسم فعل معناه ارجعوا وإنما جمع بينهما تأكيداً وإنما لم يكن ظرفا لأن الظرف إنما يجاء به لتقييد عامله وهو متف هنا إذ لو قلت ارجع وراكم وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع في الورا والرجوع لا يسكون إلا في الورا فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك قاله جماعة .

ورده السمين يجوز كونه ظرفا إذ المعنى ارجعوا إلى الموقف الذى أعطينا فيه نورا والتمسوا فيه نورا مع من يقتبس أو إلى الدنيا فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الإيمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل انتهى . ويرد أيضا بأن الظرف قد يكون للتأكيد بقوله بل مفعولا كذا في النسخ بنصب مفعولا والصواب بل مفعول برفعه إلا أن يتكلف ويقدر بل يكون مفعولا به ( قوله لوقوع الفعل عليه لا فيه ) لأنه ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان ، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ، ولأنه تعالى لا يسكون في مكان أعلم منه في مكان لكن هذا مبني على تصرف حيث وهو كما في التسهيل نادر فلا ينبغي تخريج النزول عليه : ولهذا قال الدماميني في حواشي المغني : ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذى هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها :

وناصب حيث يعلم مخدوفا دل عليه أعلم لا هو لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا ، وقوله ( من اسم زمان ) بيان لما . ثم اسم الزمان قسمان مبهم ومختص ، وذلك مستفاد من قوله ( كصمت يوم الخميس أو حيناً أو أسبوعاً ) فالمبهم مادل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة فينصب على جهة التأكيد المعنوية لأنه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كأسماء الأيام .

قال المرادى : وأما المعدود فهو من قبيل المختص بخلاف ما من جعله قسماً ثالثاً انتهى :  
وعبارة المصنف في الجامع : وما صالح من الزمان جواباً لما في كشمير رمضان فمختص أولكم كيومين معدود أولهما فمختص معدود كأسماء الشهور غير ما أضيف إليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيره من مبهم كحين

والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسوله من الآيات لأنه يعلم ما فيهم من الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال واسم كذلك انتهى .

واعترض بأنه بعيد لأنه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول ، ولأن المعنى كما مر أنه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لشيء فيه . وفي البحر ما أجازوه هنا من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو ، لأن النحاة نصوا على أن حيث من الظروف التي لا تنصرف ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفاً ، وإذا كان كذلك امتنع نصبه حيث على المفعول به لأعلى السعة ولأعلى غيرها ، والذي يظهر لي إقرار حيث على الظرفية المجازية على تضمن أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالته : أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته فالظرفية مجازية .

قال السفاسقي : تعقبه حسن بحسب مانص عليه حذاق هذه الصناعة من أن حيث لا تنصرف وأما ما اختاره ففيه نظر لأن إشكالهم لا يتدفع ولو قدر أنفذ لأنه يقتضي أنه أنفذ في هذا المكان دون غيره .

قال الشمني : وأقول في كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله أي هو نافذ العلم فإنه ظاهر في أن مراده مجرد الوصف دون التفضيل : قال السفاسقي : ثم لا حاجة إلى تقدير إذ لا مانع لعمل أعلم في الظرف . والذي يظهر لي أنه باق على معناه من الظرفية والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرف وكما موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه ، وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع ( قوله وناسب حيث الخ ) سكت عن ناصب يوماً لظهور أنه يخافون ( قوله لا ينصب المفعول به إجماعاً ) كذا في الأوضح وفيه نظر فانظر التصريح ( قوله بيان لما ) أي هذا وما بعده بيان للجنس المحد الذي هو ما إذا كان مبهماً لصلاحيته لكل ما لا يعقل . والظاهر أنه أراد باسم الزمان والمكان مادل على الزمان أو المكان بالوضع أو بغيره حقيقة أو حكماً فإن أبواب هذه الفنون يتسامحون في التعاريف فلا يرد عليه ما زاده في الأوضح من قوله أو اسم عرضت دلالة على أحدهما أو جار مجراء أو يقال إنه تعريف بالأخص أو أن المقصود تعريف المفعول فيه أصالة وما زاده في الأوضح من قبيل النائب ، ويوافق ذلك ما صنعه في المفعول المطلق وإليه يرشد قول الألفية . وقد ينوب عن مكان مصدر . فتدبر إلا أنه يبعده أن المصنف هنا لم يقل وقد ينوب عنه كذا وكذا كما صنع في المفعول المطلق ، ولينظر وجه المخالفة بين المفعول المطلق وما هنا في كلام الأوضح حيث لم يعرف المفعول المطلق بما يشمل النائب عنه أو يجعل ما أدخله في تعريف المفعول فيه من أسماء العدد ونحوها نائباً ( قوله والمختص بخلافه ) أي ملتبس بمخالفته للمبهم في معناه ولو أسقط الباء لكان أوضح وأخصر ( قوله كأسماء الأيام ) كالسبت والأحد وأسماء الشهور والصيف والشتاء ، وما اختص من الأزمته بصفة أو إضافة أو دخول أن عليه ( قوله وهو الربيعان ورمضان ) أي فلا يضاف إليها الشهر وفي المطلب أن رجياً

(أو اسم مكان مبهم) بالجر وهو مالا يختص بمكان بعينه ، وهذا القيد يشعر بأن اسم الزمان ينصب مفعولا فيه مطلقا وأن اسم المكان لا ينصب منه إلا ما كان مبهما (وهو) ثلاثة أقسام :  
أحدها : (الجهات الست كالأمم والنوق واليمن وعكسهن) أى وراء وتحت وشمال ، وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست جهات (ونحوهن) في الإبهام (كعند ولدى) وناحية ومكان .  
(و) ثانيها : (المقادير) أى الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والبريد والميل .

مثلها وإيس كذلك ونظم ذلك فقال :

ولا تضاف شهرا إلى اسم شهر  
واستن منها رجبا فيمتنع لأنهم فيما روه ماسمع

وكان وجه ذلك مع أن قاعدة العرب تقتضى خلافه لأنهم يفرون من اجتماع المثلثين كما يشهد به الإدغام الكبير لأبي عمرو أن لفظ ربيع مشترك بين اسم الشهرين واسم الفصل الذى هو أحد الفصول الأربع ، وأنه ورد أن رمضان من أسماء الله تعالى فأضيف شهر إليها للفرق ودفع اللبس ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام « من صام رمضان ، فشاذا أو اعتمد على القرينة وهى صام كما هو أحد الأقوال الثلاثة التى ذكرها النووى (قوله بالجر) أى عطفا على اسم زمان (قوله مطلقا) أى مبهما كان أو مختصا (قوله إلا ما كان مبهما) لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان تضمننا وعلى المكان التزاما ، فلما كانت دلالة على الزمان قوية تعدى إلى المبهم من أسمائه والمختص ولما كانت دلالة على المكان ضعيفة لم يتعد إلى كل أسمائه بل إلى المبهم منها ، لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة وإلى المختص الذى اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عاياه حينئذ (قوله وهو ما لا يختص بمكان بعينه) دخل فى عمومه داخل وخارج وجوف وباطن وظاهر ونحوهن إذا أريد بشئ من ذلك الظرفية مع أنه لا يجوز انتصابه على الظرفية بل يجب التصريح بالجر وقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن (قوله الجهات الست) أى أسماؤها فى الكلام حذف مضاف أو المراد بالجهات أسماؤها من تسمية الدال باسم المدلول والمتجه أن الجهات صارت حقيقة فى أسمائها (قوله وعكسهن) بالجر (قوله وسميت الجهات الخ) وأسمائها أكثر من ست إذ منها قدام وخلف وذات اليمين وذات الشمال (قوله ونحوهن) بالرفع عطفا على الجهات أى ونحو الجهات الست : ويجوز جره بالعطف على أمام أى ونحو أمام (قوله كعند) هى اسم لمكان حاضر أو قريب فالأول نحو - فلما رآه مستقرا عنده - والثانى نحو - ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى - وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو - قال الذى عنده علم من الكتاب - ونحو - رب ابن لى عندك بيتا - وقد تفنح فاؤه وقد تضم ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بمن ، وعنها ألفز الحريرى بقوله :

ومامنصوب أبدا على الظرف ولا يخفضه سوى حرف

وقول العامة ذهبت إلى عنده لحن وقد ترد للزمان نحو « الصبر عند الصدمة الأولى » (قوله ولدى) هى لغة فى لندن والصحيح أنها مرادفة لعند فتكون للقرب الحسى نحو - إذ التاب لدى الخناجر - والمعنوى نحو - قولك لديه علم ؟ وتقلب ألفها ياء مع الضمير فى لغة الجمهور وهى معربة . والظاهر أن إعرابها مقدر على الياء نصبا أيضا وتنفارق لدى عند من أوجه ذكرها فى المغنى والأوضح (قوله وثانيها المقادير الخ) زعم السهلبلى أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف لأنه لا يقدر بنى ولا يعمل فيه إلا ما كان فى معنى الحركة فلا يقال قعدت ولا رقدت ميلا ، والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطى معدودة فكما أن سرت خطوة مصدر فكذلك

(و) ثالثها : (ما صيغ) أى اشتق (من مصدر عامله) الماسط عليه (كقعدت مقعد زيد) ورميت مرمى عمرو وقت مقام خالد وأنا قائم مقامك وسرتى جلوسى مجلسك ، فإن صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بنى كجلست فى مرمى زيد . كما يتعين ذلك مع غير هذه الأقسام الثلاثة من أسماء المسكان كصليت فى المسجد وأقيمت فى الدار .

وأما نحو قولهم دخلت الدار فنصوب على المفعول به توسعا ، وشذ قولهم هو منى مقعد القابلة ومرجر الكلب إن قدر عامله مستقرا أو نحوه فإن قدر قعد فى المقعد وزجر فى المزجر فلا شذوذ . وما أفهمه كلامه من أن المقيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور نظرا إلى أنه لا يختص ببتعة معينة . وبعضهم جعله قسيما له نظرا إلى أنه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور . وما أفهمه أيضا من أن ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم يخالف لما فى الأوضح والجامع والشذور من أنه قسم له لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك فى شرح الكافية وصححه أبو حبان ويمكن حمله فى الألفية عليه .

وقد يحذف ناصب المفعول فيه جوازا للدليل كقولك يوم الجمعة لمن قال متى صمت ووجوبا كما إذا وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا .

مبلا ونحوه (قوله من مصدر عامله) قدر لفظ مصدر ليوافق ما هو المختار من أصالة المصدر لكنه لا يتناول ما إذا كان العامل مصدرا فإدراج الشارح له فى الأمثلة محل نظر (قوله فإن صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بنى) صرح فى المغنى فى النوع الرابع من الجهة السادسة بأنهم لم يكتفوا بالتوافق المعنوى كما فى المصدر قال : والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغى أن لا يتجاوز به محل السماع ، وأما نحو : قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس . ورد بذلك جواب أبى حيان عن ردّ أبى على قول الزجاج فى - واقعدوا لهم كل مرصد - أن كل ظرف بأنه إنما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما حيث قال اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه ارسدوهم ويصبح ارسدوهم كل مرصد فكذا يصبح قعدت كل مرصد . وظاهر كلام الرضى عدم اشتراط ذلك انظر حاشية الأوضح للحفيد ومثل فى مافى معناها وهو باء الظرفية نحو : صليت بالمسجد (قوله من أسماء المسكان) أى المختصة وهى ماله اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد وكذا يتعين الجر بنى مع ضمير الظرف مكانيا أو زمانيا مبهما أو غير مبهم ، وأما قوله فيوما شهدناه فشاذا (قوله توسعا) أى بإسقاط الجار وإجراء القاصر مجرى المتعدى ، وهذا مذهب الفارسي واختاره جماعة منهم ابن مالك . وقيل إن المختص شبه بغيره فنصب على الظرفية : قيل وهو مذهب سيويو والمحققين وصححه ابن الحاجب . وقيل إنه مفعول به صريحا لا على إسقاط الخافض ودخل بتعدى بنفسه وبحرف الجر ، وأكثرية الأمرين فيه تقتضى أنهما أصلان وهو مذهب الأخفش (قوله وشذ قولهم هو منى مقعد القابلة الخ) أى فلا يرد نقضا على اشتراط أن يبالغ من مصدر عامله (قوله وهو ظاهر عبارة الشذور) قال فى شرحه : وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاما من جهة أنه لا يختص ببتعة بغيرها واختصاصا من جهة دلالة على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه قولان (قوله وهو ظاهر كلام ابن مالك فى شرح الكافية) عبارته فيه وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفا صناعيا إلا ما كان مبهما أو مشتقا من اسم الحدث الذى اشتق منه عامله الخ ولا يخفى أن مجلس زيد مثلا وإن تعين بإضافته إليه لكنه مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوتته كبرا وصغرا وعدم كونه محدودا فى الواقع فيصح فيه الاعتباران (قوله جوازا) أى جازا أو ذا جواز وقس عليه ما بعده (قوله كما إذا وقع صفة الخ) إنما يجب الحذف فى هذه المواضع الأربعة إن قدر العامل المحذوف كونا عاما كما علم من باب المبتدأ والخبر وأمثلتها ظاهرة .

( و ) الخامس من المقاميل :

[ للمفعول معه ]

أى الذى بفعل معه فعل وأخره للخلاف فى كونه قياسيا دون غيره وأصول العامل إليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع فى القرآن بيقين ( وهو اسم فضلة ) واقع ( بعد واو أريد بها التنصيص على المعية ) حالة كونها ( مسبوقة بفعل ) ولو تقديرا ( أو ) اسم ( مشتمل على ما فيه حروفه ) أى الفعل ( ومعناه ) فالأوّل ( كسرت والنيل و ) الثانى ( أنا سائر والنيل ) والناقصة متروكة وفصلها فخرج بالاسم غيره نحو : . لانتنه عن خلق وتأتى مثله بناء على أن المؤوّل من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة العدة نحو : اشترك زيد وعمر ، وبالعدية بقية المقاميل وجبرور مع و باء المصاحبة نحو : جئت مع زيد وبعثك العبد بشيابه وإن أفاد المعية ونحو : مزجت عسلا وماء

واعلم أنه ليس فى كلامه إلا أن الواقع فى هذه المواضع يجب حذف ناصبه لأن كل ظرف يقع فيها فلا يرد أن ما قطع عن الإضافة ونبنى على الضم لا يقع فيها ، ولهذا ردّ فى المغنى قول من جعل من قبل فى قوله تعالى - ومن قبل فرطيم فى يوسف - خبرا عن ما بناء على أنها مصدرية وهى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء لكنه استدل ذلك بقوله تعالى - كيف كان عاقبة الذين من قبل - . قال الدمامينى : وهذا الإشكال مبنى على أن قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى أكثرهم مشركين انتهى .

وأجاب الأستاذ أنى سمعت بأن الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات ، والواقع فى الآية خبرا أو صلة إنما هو المجموع من الجار والمجرور ، وفيه أن أبا حيان نص على أنه لا فرق فى المنع بين أن يجر بالحرف أولا فالحق فى الجواب أن محل المنع إذا لم يكن المضاف إليه معلوما لعدم الفائدة وهو فى الآيتين معلوم .  
بقى أن مما يحذف فيه ناصب المفعول فيه وجوبا ما إذا وقع الظرف مشتغلا عنه نحو : يوم الخميس صممت فيه أو يستعمل المتعاق محذوفا فى مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقدم عهده حينئذ الآن : أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن .

[ للمفعول معه ]

مر فى المفعول به ما يتعاق به فلا تغفل ( قوله للخلاف فى كونه قياسيا ) الأصح أنه مقيس ( قوله ولم يقع فى القرآن بيقين ) قال فى المغنى فى حرف الواو : فأما قوله تعالى - فأجمعوا أمركم وشركاءكم - فى قراءة السبعة فأجمعوا بقطع الهمة وشركاءكم بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف : أى وأمركم شركاءكم أو جملة على تقدير فعل : أى وأجمعوا شركاءكم بوصل الهمة ، وموجب التقدير فى الوجهين أن أجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك أجمعوا على كذا بخلاف جمع فإنه مشترك بدليل - فجمع كيد - الذى جمع مالا وعدده - ويقرأ فأجمعوا بالوصل فلا إشكال ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول وهو أمركم ( قوله بعد واو الخ ) لم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه قاله فى الجهة الثالثة من الباب الخامس من المغنى : ورد بذلك قول بعضهم فى - ومالنا أن لا نقاتل فى سبيل الله - أن الأصل ومالنا وأن لا نقاتل : أى ومالنا وترك القتال كما تقول مالك وزيدا انتهى :

وقال فى الحواشى : واختار بعضهم حذفها مستدلا بالقياس لأن أصلها واو العطف وهى قد تحذف وفيه نظر إذ لا يلزم من التوسع فى الأصل التوسع فى الفرع ( قوله ولو تقديرا ) نحو : مالك وزيدا ( قوله بناء على أن المؤوّل الخ ) هو ما قاله المصنف . قال حفيده : هو بمنزلة الاسم فينبغى أن يعطى حكمه وقد صرح بعضهم

إذا الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد ، وبما بعدها كل رجل وضيعته لعدم سبق شيء من ذلك ، ونحو : هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لأبي على لعدم حروف الفعل وإن كان فيه معنى أنه وأشير واستقر .

قال بعض العلماء : وإنما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه في مالك وزيدا حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعي إلى تقدير الفعل في مالك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية التي هي بالأفعال أولى وتأخر الجار والمجرور ، ولاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك وأباك فإنه ليس فيه إلا داع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا اهـ .

ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات وإليها أشار بقوله ( وقد يجب ) أي النصب على المفعول معه لما منع من العطف معنويا كان ( كقوله ) لمن ينهى عن القبيح ويأتيه ( لانتنه عن القبيح وإتيانه ) فلو عطف لكان المعنى لانتنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الأمر بتقدير القبيح وإتيانه ، ومثله مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة أو صناعيا ( ومنه قت وزيدا ومررت بك وزيدا ) فلو عطف لازم في الأول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل أو فاصل ما . وفي الثاني العطف

أنه مفعول معه وهو الحق انتهى : وعليه فتخرج الواو عن العطف ( قوله ومعناها مشاركة ما بعدها الح ) أي معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هذا الباب تلك المشاركة في قولك سرت وزيدا زيدا . شاركه للمتكلم المدلول عليه بالتاء الذي هو معمول الفعل الناصب للمفعول معه في السير في وقت واحد : أي وقع سيرهما جميعا في وقت واحد ، وفي قولك سار زيد وعمر وتشارك زيد وعمر وفي السير أيضا ، لكن لا يلزم أن يكون ذلك في وقت واحد ( قوله وبما بعدها الخ ) أي وخرج بما بعد البعدية وهو قوله مسبوقه بفعل الخ ( قوله نحو كل رجل وضيعته ) أي فلا يستقيم فيه النصب على المفعول معه بل يجب الرفع عند الجمهور . وخالف الصيمري فأجاز النصب على المفعول معه عند تمام الاسم كالتمييز بلاتأويل .

وقال المهدي : وإنما يستقيم هذا الاحتراز لو قدر الخبر من نحو : مقرونان أو مقارنان أمالو قدر مفردا وبعطف وضيعته على الضمير المتصل ، أي كل رجل مقرون هو وضيعته فلا لأنه على هذا يكون من قبيل جئت أنا وزيد ( قوله وأباك ) بالموحدة ( قوله خلافا لأبي على ) فإنه أجازته مستدلا بقوله هذا ردائي مطويا وسربالا وأجيب بأن العامل في سربالا مطويا ( قوله وإن كان فيه معنى أنه الخ ) معنى أنه معنى حرف التنبيه وأشير معنى ذا واستقر معنى لك ( قوله قال بعض العلماء ) هو العلامة خالد الأزهرى ( قوله بسبب تقدم ما الاستفهامية الخ ) يشكل عليه نحو : ما أنت وزيدا لفوات معاضدة الاستفهام بأمر آخر .

وفي حواشي الحفيد : فإن قلت : لم اكتفى الجمهور بتقدير الفعل في ما أنت وزيدا ، ولم يكتفوا به في هذا لك وأباك مع أن الفعل فيه مقدر لأن معنى هذا لك هذا استقر لك ؟ قلت : قيل بين التقديرين فرق فإن تقديره في هذا لك وأباك على جهة امتناع ذكره بخلافه في ما أنت وزيدا فإنه يجوز ذكره فعزل جواز ذكره منزلة تقدمه على الواو فلذلك جاز النصب في هذا وامتنع في هذا لك وأباك ( قوله لما فيه من الأمر الخ ) وذلك لأن النهي عن الشيء أمر بضده .

وعلى الدماميني الامتناع هنا بعدم الفائدة لأن لانتنه عن القبيح معناه لانتنه عن إتيان القبيح ، لأن النهي إنما يكون عن الأفعال فيكون قولك بعد ذلك وإتيانه مستغنى عنه وهو من عطف الشيء على نفسه . ثم قال : وهذا لا ينهض مانعا بدليل . فها وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا - ( قوله واستوى الماء والخشبة ) لأن استوى ليس



على الضمير المحرور من غير إعادة الخافض وذلك لا يجوز ( على الأصح ) من القولين ( فيهما ) ويترجع النصب على القول الآخر ( ويترجع في نحو كن أنت وزيدا كالآخ ) من جهة المعنى إذ لو عطف زيد على ما قبله لكان الأمر متوجها إليه أيضا وأنت لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالآخ كذا في الشرح :

قلت : مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لارجعانه وبتقدير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات وفيه نظر إذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف أو ما في معناه لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح لذلك إذ لو باشره للزم أن يكون فعل الأمر رافعا للظاهر وهو ممنوع ولهذا قدر ابن مالك في نحو - اسكن أنت وزوجك الجنة - فعلا محذوفا أي وليسكن وأقره عليه في المعنى بل تابعه عليه في الأوضح . وأفهم قوله كالآخ أن ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالأخوين ( ويضعف في نحو : قام زيد وعمرو ) لأن العطف هو الأصل وقد أمكن بلا ضعف ومثله ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصبة من تريد ، والنصب فيهما سيكون مضمرة وليست ناقصة والأصح أن عامله ماسبقه من فعل أو ما في معناه

بمعنى استقام ، بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى - ذو مرة فاستوى - ولرجل استوى بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع جاز العطف . والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو : أي وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء ( قوله وذلك لا يجوز ) أي عند جمهور البصريين فامتناع العطف مبني على مذهبه وإن اختار المصنف كابن مالك في باب العطف خلافه ( قوله قلت مقتضى هذا التعليل الخ ) أخذه من كلام الدماميني في شرح التسهيل ( قوله أو ما في معناه نحو : قام زيد وأنا ) إذ لا يصح قام أنا لكن يصح قت والتاء بمعنى أنا ( قوله ما بعد واو المفعول معه ) أي من خبر كالمثال أو حال نحو : جاء البرد والطيا لسة شديدا ولا يجوز شديدين ( قوله فلا يجوز كالأخوين ) هو مذهب ابن كيسان واختاره أبو حيان لأن باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لا يقيسونه . وقال الجمهور : قد يعطى حكم ما بعد المعطوف بالواو فيقال كنت وزيدا كالأخوين .

قال الدماميني : وينبغي أن يتعين ما قاله ابن كيسان عند الجميع في نحو : كان زيد ومؤدبه كالعبد ( قوله وليست ناقصة ) قال في التصريح : واختلف في كان المقدره فنص الفارسي وغيره على أنها التامة وعلى هذا فيكون كيف في موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون حالا . وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال والصحيح أنها ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها . والتقدير على أي حال يكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف انتهى .

وفي الباب السابع من المعنى قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه فينبغي التحرز في ذلك من ذلك ما أنت وما شأنك فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فإن جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف والأصل ما تصنع أو ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاه بالفاعلية أو على أنه اسم لكان وشأنك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبرا ليكون أو مفعولا لتصنع ، ومثل ذلك كيف أنت وزيدا إلا أنك إذا قدمت تصنع كان كيف حالا إذ لا تنفع . فنعولا به ( قوله ماسبقه من فعل أو ما في معناه ) أي من فعل لازم أو متعد خلافا لمن زعم أنه لا يكون إلا مع اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا على أنه مفعول معه أو اسم دال على معناه وفيه حروفه لكن بواسطة الواو ، ويستثنى مما في معناه اسم التفضيل فلا تقول أنا أسير الناس والنيل ، وشمل كلامه الفعل الناقص وهو كذلك خلافا لمن قال إنه لا ينصبه لأنه ليس فيه معنى حدث تعدى بالواو وهو مردود لأن الصحيح أن الأفعال الناقصة مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر

وأنه مقيس وأنه لا يتقدم على المصاحب .  
ولما أنهى الكلام على المفاعيل أخذ يتكلم على بقية المنصوبات مبتدئاً بالحال فقال :

تكون وإياها بها مثلاً بعدى . وقال . فكونوا أنتم وبني أبيكم . وأنهم قوله ماسبقه أنه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق لأن أصل واوه العطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً .  
وقال الرضى : وأنا لا أرى منعا من تقدم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب فإن ذلك مع واو والعطف الذى هو الأصل جائز نحو : زيدا وعمرا لقيت . وذهب عبد القاهر إلى أن عامله الواو . وقبل غير ذلك مما لا يطبل به (قوله وإنه مقيس) أى والأصح أنه مقيس . واختلف القائلون به فقوم قاسوه فى كل شئ وقوم خصوه بمصاح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لأن واو مع عطف فى الأصل ، ولا حيث تمحض معنى العطف لأن دخول معنى مع هو الذى سوغ خروجه عما يقتضيه العطف من المشاكلة التى تؤثرها العرب على غيرها إلى النصب . وقال المبرد والسيرائى : فهما كان الثانى . وثرا الأول وكان الأول سبباً له نحو : جاء البرد والطيالة ، وبعض النجاة يقتصر فى مسائله على السماع . قال ابن عصفور : ومعناه أنهم لا يميزونه إلا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض لأن السماع إنما ورد به هناك . وقال الأستاذ أبو على : إذا كان العطف نصاً على معنى مع وكان حقيقة فى المعنى ضعف النصب كقولك ما قام زيد وعمرو فهذا لا يقال بالنصب إلا إن سمع ومنه : تبكى عليك نجوم الليل والقمر . أى مع القمر فإذا كان العطف ليس بنص فى المعنى نحو : استوى الماء والخشبة ، أو كان مجازاً نحو : مشيت والنيل فينبغى أن يكون الخلاف فى هذا أقياس هو أم لا (قوله وإنه لا يتقدم على المصاحب) أى والأصح أنه لا يجوز تقدمه على المصاحب خلافاً لابن جنى تمسكاً بأنه قد جاء ذلك فى العاطفة كقوله : عليك ورحمة الله السلام . وبأنه قد سمع من كلامهم كقوله : جمعت وفحشا غيبة ونجيمة . ورد بأن وقوع مثله فى العاطفة شاذ أو مخصوص بالضرورة فلا يقاس عليه . وقد يقال المفعول معه فى التقدم أوسع مجالا من باب التابعية وإنما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فإذا جاز فى الأصل بقلة واضطرار جاز هنا بكثرة وسعة وبأن قوله جمعت البيت من العطف لا من المفعول معه .

[ تنمة ] لا يجوز أيضاً الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وإن جاء الفصل بالظرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها لكن الواو هنا نزلت منزلة الجار والمجرور ، وفى النهاية استوى والخشبة وشفير الوادى سألت شيخنا فقال الواو الأولى واو مع والثانية واو العطف قلت فهل يجوز إظهار واو بعدها فلم يجب بنعم ولا بلا . وقد قيل إن واو المعية أصلها واو العطف فإذا كان أصلها واو العطف لم يجوز الجمع بينها وبين واو العطف لأنه لا يجتمع حرفان لمعنى (قوله ولما أنهى الكلام على المفاعيل الخ) ظاهر هذا الصنيع تغيير إعراب المتن لأن المتبادر منه أن لفظ الحال مبتدأ لخبر محذوف أو بالمعكسر أى الحال من المنصوبات أو هذا الحال وظاهر قوله يذكر ويؤنث أنه هو الخبر المحذوف وهو خلاف مقتضى التوطئة إلا أن يقال التقدير وهو يذكر ويؤنث وصنيع المتن حيث قال : والحال بواو العطف كما فى جميع نسخ المتن يقتضى أن قوله والحال عطف على المفعول به على الأصح فى المعطوفات إذا تكررت ، أو على المفعول معه على مقابلة أى والحال منصوب ، ولعل الواو التى قبل قول الشارح لما أنهى من المتن فإنه المناسب لترجمة المنصوبات وهى باب المفعول منصوب .

### [ والحال ]

بذكر ويؤنث لفظا ومعنى وهو الأفصح ، وهي نوعان مؤكدة وستأتي ، ومؤسدة وهي مالا يستفاد معناها بدون ذكرها وإليها أشار بقوله ( وهو وصف ) ولو تقدرا ( فضلة ) أى ليست إحدى جزئى الكلام ( يقع في جواب كيف ) فخرج بالفضلة نحو القائم زيد وزيد قائم ، وبما بعدها نعتها نحو : رأيت رجلا فاضلا ، والتمييز نحو : لله رده فارسا لعدم صلاحيتهما لذلك .  
والغالب في الحال أن تكون منتقلة : أى غير لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة على متصف بها ، وتأتي

### [ الحال ]

( قوله يذكر ويؤنث لفظا ) فيقال حال وحالة ومن التأنيث لفظا قوله :

على حالة لو أن في القوم حاتما على جوده لظن بالماء حاتم

وحاتم بالبيت مخفوض بدل من الهاء في جوده ( قوله ومعنى ) أى باعتبار تذكير الفعل المستند إليها وتأنيثه وتذكير الوصف وتأنيثه ونحو ذلك فيقال أعجبتك حال فلان وأعجبتك قال :

إذا أعجبتك الدهر حال من امرى فدعه وواكل أمره والليالي

ويقال حال حسن وحال حسنة ، وقوله وهو أفصح أى التأنيث معنى أفصح في اللغة ( قوله وهي نوعان ) أى باعتبار التبيين والتأكيد ( قوله وسيأتى ) أى في التمييز ( قوله وهو وصف ) هو مادل على حدث معين وذات مبهمة وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل ( قوله ولو تقدرا ) مثل الجملة وشبهها ، فإنها في تأويل الوصف ومثل ثبات في قوله تعالى - فانفروا ثبات - فإنه بمعنى متفرقين ( قوله أى ليست أحد جزئى الكلام ) أى وليس المراد بالفضلة ما يستغنى الكلام عنها وإلا لم تدخل في التعريف نحو : كسالى من قوله تعالى - قاموا كسالى - فإن كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه ( قوله تقع في جواب كيف ) أى يصح أن تقع في جوابها وذلك بأن يكون مذكورا لبيان الهيئة أى للدلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه أولهما ( قوله فخرج بالفضلة نحو القائم زيد الخ ) أى المبتدأ المشتق والمؤول به والخبر المشتق والمؤول به ونحو ذلك كالفاعل المشتق أو المؤول به .

بقي أنه يخرج بذكر الوصف نحو القهقري في رجعت القهقري كما في الأوضح وكان الشارح تركه لأن فيه الاحتراز بالجنس ( قوله والتمييز ) الأولى أن يقول وبعض أمثلة التمييز أوبقوله التمييز المشتق وكأنه اعتمد على المثال ، ثم ما ذكر مبنى على الصحيح أن فارسا ونحوه في المثال تمييز ، وقيل إنه حال والمعنى أعجب منه في حال كونه فارسا . ورد بأنه لا يستقيم كونه حالا مقيدة لأنك لم ترد به المدح في حال الفروسية بل المدح مطلقا بدليل أنك تقول : لله ذره كاتباً وإن لم يكتب ، ولا مؤكدة لأن شرطها أن يكون الحال مفهوما من الجملة التي قبلها والله ذره محتمل للفروسية وغيرها . وقال الرضى : وأنا لا أرى بينهما فرقا لأن معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال فروسيته ( قوله لعدم صلاحيتهما لذلك ) أى للوقوع في جواب كيف لأنهما لم يذكر لبيان الهيئة قصدا بل لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية ولتقبيد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا ( قوله أن تكون منتقلة ) أى غير لازمة لصاحبها لأنها مأخوذة من التحول وهو التنقل فلا تكون أمرا خلقيا فلا يجوز جاء زيد أحر أوطويلا ، ومن غير الغالب أن تقع وصفا ثابتا وذلك في ثلاث مسائل ذكرها في المغني والأوضح ( قوله مشتقة من المصدر الخ ) كذا قاله غير واحد ولا بتقيد بكونه من المصدر

من الفاعل كجاء زيد راكبا ، ومن المفعول (كضربت اللص مكتوبا) ومنهما معا نحو : لقيته راكبين ، ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه نحو - وتزعنا ما في صدورهم من غل - إخوانا - أو كان كبعضه في صحة حذفه والاغتناء عنه بالمضاف إليه نحو - أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا - أو كان عاملا في الحال عمل الفعل نحو - إليه مرجعكم جميعا - .

كما في مستحجر من الحجر ومستنسر من النسر ، ولك أن تجعل اشتقاق هذه من المصدر كالاستحجار والاستنثار وإنما كان الغالب فيها أن تكون مشتقة لأنها في المعنى صفة والصفة مشتقة . ومن غير الغالب أن تقع جامدة مؤولة بالمشتق وذلك في ثلاث مسائل ، وجامدة غير مؤولة بالمشتق وذلك في سبع مسائل فانظر الأوضح وشرحه ( قوله كجاء زيد راكبا ) أى كراكبا من هذا المثال وقس ما بعده ( قوله ومن المفعول ) منه المنادى وفي جواز مجيء الحال منه مذاهب أصحها كما في الجامع الجواز ( قوله نحو : لقيته راكبين ) فراكبين حال من الفاعل وهو التاء ومن المفعول وهو الهاء لأنه ذكر لبيان هيتهما : أى صدور اللقي من المتكلم حال كونه راكبا ، ووقع اللقي في المفعول حال كونه راكبا ( قوله ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه الخ ) فإن كان المضاف إليه غير واحد من هذه الثلاثة نحو : ضربت غلام هند جالسة لم يجوز مجيء الحال منه . وادعى ابن مالك في شرح التسهيل الاتفاق على ذلك وتبعه ولده وفيه نظر فإن الفارسي ذهب إلى الجواز وممن نقله عنه ابن الشجري في الأمالي .

قال في التصريح : وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط لثلاث تخرم قاعدتهم وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها إذا كان مضافا إليه يكون معمولا للمضاف ، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل فإذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالقاعدة موافاة لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد ، وإذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بأكمله أو بما نزل منزله صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما إذا لم يكن كذلك فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب الحال انتهى .

وأفاد كلام الشارح أن الحال لا تكون مبينة لهيئة مبتدأ ولا خبر وظاهر كلام سيبويه مجيئها من المبتدأ وحكي السعد الخلاف في الخبر وغيره يؤول ذلك بالفاعل والمفعول فجالسا في نحو زيد في الدار جالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى أو حال من زيد ، وهو وإن كان مبتدأ ضرورة إلا أن معنى الكلام استقر وحصل زيد في الدار فهو فاعل معنى ، والفعل العامل في زيد وإن لم يكن مقدرا في الكلام لأنه مبتدأ لكنه مفهوم من الكلام ، وهذا أقرب إلى معنوية الفاعل حقيقة وشيخا في - هذا يعلى شيخا - حال من يعلى وهو مفعول معنى لأن التقدير أنه على يعلى أو أشير إلى يعلى وجرى على هذا ابن الحاجب فقال في كافيته الحال مايبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى نحو : ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما انتهى .

ويرد عليه مجيئها من المضاف إليه فلعله لا يثبت له ولهذا لم يذكره ، وأما مجيئها من الجورر بالحرف فراجع للمفعول معنى . وبقى الكلام في اسم كان قال السعد في قوله تعالى - قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة - ومن لم يجوز الحال من اسم كان بناء على أنه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي أنه فاعل قد أسند إليه الفعل على طريقة القيام وإن لم يكن قائما ولهذا لم يعدوه في الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال إن الأفعال الناقصة ماوضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لأنها أفعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل انتهى .

وإنما قيد النظر بالنحوي لأن أهل المعاني قالوا إن منطلقا في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمن النسبة فهو قيد لمنطلقا ( قوله - إليه مرجعكم جميعا - ) أى رجوعكم فالمرجع بكسر الهمزة مصدر ميمي

( و ) الحال ( شرطها ) من حيث هي ( التنكير ) خلافاً لـيونس والبغداديين مطلقاً ولاكوفيين فيما تضمن معنى الشرط ، وإنما شرط ذلك لأن المقصود بها بيان هيئة صاحبها : أى كيفية وقوع الفعل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة إلى تعريفها صوتاً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض ، وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو : اجتهد وحدك : أى منفرداً ، وادخلوا الأول فالأول : أى مرتبين .

( و ) شرط ( صاحبها ) وهو من الحال وصف له فى المعنى ( التعريف ) لأنه مخبر عنه بها فى المعنى ، والأصل فيه التعريف ( أو ) ما يقوم مقامه من المسوغات فى إيضاح المعنى : وهو إما ( التخصيص ) بوصف أو إضافة أو بمعمول غير مضاف إليه ( أو التعميم ) بأن يتناول نقيضاً أو شبهه من نهى أو استفهام ( أو التأخير ) بأن يتأخر عن الحال فالأول ( نحو - خاشعاً أبصارهم يخرجون - ) فخاشعاً حال من ضمير الفاعل فى يخرجون وهو أعرف المعارف : والثانى نحو ( - فى أربعة أيام سواء للسائلين - ) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة ، ومنه قوله : نجيت يارب نوحاً واستجبت له فى فلك ماخر فى اليم مشحوناً

بمعنى الرجوع : والقياس فتح الجيم إذ المصدر الميمى قياس عينه الفتح مطلقاً كأعجبني ، ضربك زيدا ( قوله من حيث هي ) أى من غير نظر إلى كونها مؤكدة أو مؤسسة منتقلة أو لازمة من الفاعل أو غيره فالحيثية لبيان الإطلاق لا للتفيد أو التعليل ( قوله التنكير ) أى ولو صورة فلا يرد ما قبل إن كلاً قد ينصب على الحال نحو : أخذت المال كلاماً مع أنه معرفة لكونه مضافاً فى التقدير لأنه نكرة صورة ( قوله مطلقاً ) أى سواء تضمن معنى الشرط كما يأتى أولاً نحو : جاء زيد الراكب ؛ وحجتهم فى ذلك القياس على الخبر وعلى ماسم من ذلك ( قوله فيما تضمن معنى الشرط ) نحو : زيد الراكب أحسن منه الماشى فإن الراكب والماشى خالان ، وصح تعريفهما اتأويلهما بالشرط إذ التقدير زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، وأنت زيدا أشهر منك عمراً : أى إذا سميت ، وذو الرمة أشهر منه غيلان . والجمهور قالوا المنصوب فى الأول بتقدير إذا كان وفى الأخيرين بفعل التسمية ( قوله أى كيفية وقوع الفعل منه ) أى إن كان صاحبها فاعلاً ولو تأويلاً ؛ وقوله أو عليه أى إن كان مفعولاً كذلك ( قوله وذلك حاصل بلفظ التنكير الخ ) اعترض عليه بأنه ينبغى أن يصح تعريفه إن كان التبيين مقصوداً والمنع مطلقاً ، وعلى بعضهم وجوب تنكيرها بأنها خبر فى المعنى ، وفيه أن الخبر لا يجب تنكيره فالدليل لا يوافق المدعى إذ المدعى أن التنكير شرط واجب والدليل يقتضى أن يكون جائزاً لا واجباً ، وعلى بعضهم بعدم توهم كونها نصاً عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها ، وفيه أن التوهم حاصل إذا كان ذو الحال نكرة منفية مثلاً منصوبة ( قوله نحو : اجتهد وحدك ) أى من كل ماعرف بالإضافة ، وقوله وادخلوا الأول فالأول : أى من كل ماعرف بال : وقد يجىء المؤول بنكرة علماً كقولهم جاءت الخيل بداداً فبداداً علم جنس وقع حالاً لتأوله بنكرة كأنهم قالوا جاءت الخيل متبددة ( قوله لأنه مخبر عنه بها فى المعنى الخ ) أولى منه أن يقول لأنه مبتدأ فى المعنى وهو لا يكون فى الغالب إلا معرفة أو نكرة بمسوغ ( قوله حال من ضمير الفاعل فى يخرجون ) يجوز أيضاً كونه صفة مفعول مخوف أى يوم يدع الداع إلى شيء نكرى قوماً خاشعاً أبصارهم ( قوله وهو ) أى الضمير مطلقاً لا لضمير الفاعل ( قوله ومنه ) أى الثانى لكنه من المختص بالوصف وإنما قال : ومنه لاحتمال كون مشحوناً حالاً من الضمير المستتر فى ماخر ، ثم كان المناسب لما أسلفه أن يقدم هذا على مثال الماتن أو يقول فيما سلف بإضافة أو وصف والفلك فى البيت بضم اللام ، وماخر بكسر المعجمة صفة وهو الذى يشق الماء ، واليم البحر . والشاهد

وقولك : عجبت من ضرب أخوك شديدا :  
والثالث نحو ( -وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون- ) فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها في سياق  
النفي ، ونحو : • لا يبيع امرؤ على امرئ مستسبلا • ونحو قوله • يا صاح هل حم عيش باقيا • :  
( و ) الرابع نحو :

( لمية موحشا طلل ) يلوح كأنه خلل  
فوحشا حال من طلل الذي هو صاحبها وسوخ مجيء الحال منه تأخره عنها أو الوصف أوهما : وقبل حال  
من الضمير في لمية وحينئذ لا يكون من قبيل تأخير الحال عن صاحبها . والقولان مبنيان على جواز الاختلاف  
بين عامل الحال وصاحبها ، وصححه في الجامع والمشهور المنع : وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوخ ومنه

في مشحونا أى مملوءا حيث وقع حالا من فلك مع أنه نكرة لتخصصه بالوصف ( قوله وقولك عجبت الخ )  
أى ونحو قولك فهو بالجر عطف على أربعة أيام . والشاهد في شديدا حيث وقع حالا من ضرب مع أنه نكرة  
لتخصصه بمعمول غير مضاف إليه وهو الفاعل ( قوله والثالث ) أى التعميم ( قوله يا صاح الخ ) قطعة صدر بيت  
بقيته : فترى • لنفسك العذر في إيعادها الأمل • هل للاستفهام الإنكارى وحسب بضم الحاء المهملة بمعنى  
قدر : والشاهد في باقيا حيث وقع حالا من عيش مع أنه نكرة لتقدم الاستفهام ( قوله كأنه خلل ) بكسر الخاء  
المعجمة جمع خلة بكسرها أيضا وهى بطانة كانوا يغشون بها أجفان السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره ، وهى  
أيضا ستور تلبس ظهور سبقي القوس :

وقال الدماميني : والخلل من الأضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثانى انتهى :  
واعترض بأنه لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقير بأن يقال يلوح كأنه حقير مع أن الذى يطلق على العظيم  
والحقير إنما هو الجلال بالجميل المفتوحة ( قوله وسوخ مجيء الحال منه تأخره عنها ) فى المعنى أن تقديم حال النكرة  
عليها ليس لأجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفى الرضى ما يوافقه  
( قوله أو الوصف ) أى بجملة يلوح ( قوله وقبل حال من الضمير فى لمية ) زعم ابن خروف أن الخبر إذا كان  
ظرفا أو جاريا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والقراء إلا إذا تأخر واستدل بأنه لو تحمل ضميرا عند التقدم  
لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه .

قال فى المعنى : وهو مخالف لإطلاقهم وأقول أبى الفتح فى • عليك ورحمة الله السلام • إن الأولى  
عطفه على ضمير الظرف لأعلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بأنه تخلص من ضرورة  
بأخرى وهى العطف مع عدم للفصل ولم يعترض بعدم الضمير : وجوابه إن عدم الفصل أسهل لوروده فى النثر  
كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل إنه قياس ( قوله وحينئذ لا يكون من قبيل الخ ) كذا فى النسخ والصواب إسقاط  
لا كما لا يخفى : وقيل فى الكلام قلب إذ الكلام فى تأخر صاحب الحال لافى تأخر الحال ( قوله والقولان مبنيان على جواز  
الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها ) أى وعامل صاحبها وفى كلامه حذف معطوف مع عاطفه . والتقدير وعدم  
جواز ذلك أى الاختلاف فكونه حالا من طلل مبنى على جواز الاختلاف لأن طلل حينئذ مبتدأ لفاعل بالظرف  
قبله لعدم اعتماده إلا على مذهب الأخفش : والعامل فى المبتدأ الابتداء والعامل فى الحال الاستقرار الذى تعلق به  
الظرف ، ولم يجوز أن يعمل معنى الابتداء فى الحال لأنه ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ طلل للإسناد إليه مقيد  
بكونه موحشا فكيف يعمل فى الحال ما ليس مقيدا به ، وكونه حالا من الضمير مبنى على عدم جواز الاختلاف  
بين العامل فى الحال وصاحبها إذ العامل على هذا واحد وهو الاستقرار ( قوله وصححه فى الجامع ) استشهد له



الحديث « وصلى وراءه رجال قياما » فلا يقاس عليه عند الخليل ويونس ويجوز تقديمها على صاحبها إلا لما منع ، وكذا على عاملها إذا كان فعلا منصرفا أو صفة تشبهه إلا لما منع أيضا وقد يجب ذلك . ويجوز حذفها إلا لما منع ككونها نوبة عن خبر كضرب زيد قائما أو جوابا نحو : راكبا لمن قال كيف جئت ، أو منيها عنها نحو - لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى - ويحذف عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا مهديا أى اذهب ووجوبا كضرب زيد قائما وزيد أبوك عطوفا .

في المغنى في الباب السادس بأمور ثم ردها ، ولهذا قال الدماميني في شرح التسهيل : فظهر بالآخرة أن الصواب عنده مذهب الجمهور القائلين بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع أنه ساق مذهب سيبويه في هذه المسئلة في معرض الرد به على المعربين في أمور اشتهرت بينهم والصواب خلافها ، وبأن لك أن آخر كلامه يناقض أوله ( قوله عند الخليل ويونس ) وأما سيبويه فذهب إلى جواز كون ذى حال نكرة قياسا مطردا . ووجهه أن الحال إنما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه ( قوله ويجوز تقديمها على صاحبها ) أشعر كلامه بأن الأصل فيها التأخير وهو كذلك كالحبر ( قوله إلا لما منع ) كأن تكون نكرة محصورة نحو - وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين - أو مجرورة بحرف جر غير زائد أو بإضافة ولو غير محضة خلافا لابن مالك في شرح التسهيل قال : لأنها في نية الانفصال .

قال في شرح العمدة : وما بمنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكان أوليت أو فعل تعجب أو تصل بصلة ال نحو : القاصدك سائلا زيد أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو : أعجبنى أن ضربت زيدا . ودبا ( قوله أو صفة تشبهه ) أى الفعل المتصرف اسم فاعل أو اسم فاعول أو صفة مشبهة ، والخصر في المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا فإن الظاهر أنه كالمتصرف .

واعلم أن ما ذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو الأصح ، ونفى أقوال لا نظيل بها ( قوله إلا لما منع ) نحو لأصبرن محتسبا ولأعتكفن . صائما فإن ما في حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما ( قوله وقد يجب ذلك ) راجع لكل من المسئلتين قبله فيجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصورا نحو : ما جاء راكبا إلا زيد ، ويجب تقديمها على عاملها إذا كان لها صدر الكلام نحو : كيف جاء زيد أو كانت فاضلة وكان العامل أفعل تفضيل عامل في حالين لا سمين متحدى المعنى أو مختلفيه وأحدهما مفضل على الآخر ، وبسط هذا الكلام يطلب من المطولات ( قوله نائبة عن خبر ) عبارة التسهيل ويجوز حذف العامل ما لم تنب عن غيرها انتهى سواء كانت نائبة عن الخبر أو بدلا من اللفظ بالفعل ، وعدل الشارح عنها لأن الثاني لم يتضح له مثال لأن الأظهر في نحو : أتمجامة وقبسا أخرى ، انتصابه على المصدر ونحو : أقائما وقد قعد الناس صاحب الحال ضمير قائما والعامل قائما ( قوله أو منيها عنها ) أى لتوقف المراد على ذكرها فثلها ما شاركها في ذلك ، وأكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه نحو - وما خلقتنا السموات والأرض وما بينهما لا عين - وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا - ويأتى في غيره كقوله تعالى - وهذا بعل شيعا - وقال الشاعر . إنما المبت من بعيش كثيبا . ( قوله كضرب زيد قائما ) تقدم الكلام عليه في باب المبتدأ والخبر ( قوله وزيد أبوك عطوفا ) سيأتى الكلام عليه في باب التمييز .

( و ) من المنصوبات :

### [ التمييز ]

أى المميز بكسر الياء على البناء للفاعل لكن اشتهر إطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير ألفاظ مترادفة ( وهو اسم فضلة نكرة جامد ) غالبا ( يفسر ما انهم من الذوات ) أو النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو : زيد قائم ، وبالنكرة المعرفة نحر : زيد حسن وجهه . وقد يأتي بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى كقوله وطبت النفس ياقيس عن عمرو أى نفسا وبما بعدها سائر الفضلات كالحال فإنه مبين للهيئة لارافع لإبهام ذات ولانسبة وكالتعت فإنه مخصص أو مقيد ورفع الإبهام إنما حصل ضمينا لا قصدا ورب شئ يقصد لمعنى خاص وإن لزم منه معنى آخر :

### [ التمييز ]

( قوله ومن المنصوبات التمييز ) جعل قول المصنف التمييز مبتدأ لخبر محذوف . والظاهر أنه عطف على المفعول به أو على الحال على ما مررت الإشارة إليه في باب الحال ( قوله أى المميز بكسر الياء الخ ) فهو مجاز من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ، وقوله لكن اشتهر الخ أى فيكون إطلاق المصدر على الاسم المذكور حقيقة حرفية فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل ( قوله ألفاظ مترادفة ) أى لغة واصطلاحا وهو فى اللغة فصل الشئ عن غيره قال تعالى - وامتازوا اليوم أيها المجرمون - : أى انفصلوا من المؤمنين - تكاد تميز من الغيظ - أى ينفصل بعضها من بعض ( قوله وهو اسم ) أى صريح لأن التمييز لا يكون جملة ( قوله غالبا ) ومن غير الغالب أن يكون مشتقا كما يأتي ( قوله أو النسب ) الذى دل عليه كلام ابن الحاجب أن التمييز دائما إنما يفسر الذوات غايته أن الذات إما مذكورة وإما مقدرة غاية أنه عبر عن الثانى بأنه يرفع الإبهام عن النسبة نظرا للظاهر :

وفى المنهل الصافى للدمايى : النسبة على الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معاوم وإنما الإبهام فى المتعلق الذى نسب إليه الطيب فى الحقيقة بحسب القصد إذ يحتمل أن يكون دارا وعلماء وأبوة وغير ذلك ، ولأنه لا يصالح جعله للنسبة إذ الدار ليست هى النسبة فى المعنى فكيف يرفع بها الإبهام عنها :

وقال الأستاذ الصفوى عند قول ابن الحاجب . والثانى عن نسبة فى جملة أو ماضاهاها مثل طاب زيد نفسا الخ وقد عرفت أن التمييز فى هذه المواضع المذكورة فى الحقيقة إنما هو عن أمر مقدر إذ التقدير طاب شئ من زيد والتمييز بين ذلك الشئ ( قوله فخرج بالفضلة ) أى وأما قوله اسم فجنس شامل للفضلة وغيرها ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم ، وكأن الشارح راعى أن الجنس من شأنه الإدخال وإن جاز الإخراج به إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص وجهى كما هنا كما لا يخفى ( قوله وطبت النفس الخ ) قطعة من عجز بيت بقيته :

رأيتك لما أن عرفت وجوها صددت : . . . . .

قائله رشيد البشكرى بخاطب قيس بن مسعود بن خالد البشكرى وأراد بها الوجوه أعيان القوم ومثله فى مجيء التمييز بلفظ المعرفة والتأويل بالنكرة الحديث إن امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل . وأجاز ابن مالك أن يكون مفعولا على أن الأصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم جارة وناصة . قال فى المعنى : وهذا مردود لأن شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية : أى لأن الغرض إنما يحصل حينئذ ، وأما تهريق فلا حاجة لقلب الياء ألفا لأنها صاكنة ، فاندفع قول الشافى إن ابن مالك لم يشترط ذلك بل كون الياء لاما كرضى لأن اشتراط ذلك ظاهر لا يسع أحدا مخالفته فتدبر : وأما قولهم فى العدد المركب أحد عشر من الدراهم وفى العقود عشرون من الدراهم ونحو ذلك فليس الجورور بمن تميزا اصطلاحا بدليل عدم إنراده ،

واعلم أن التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة ومفسرا الإيهام إلا أن الحال تخالفه من ثلاثة أوجه :

وأما بطرت معيشتها فقبل ظرف بتقدير المدة وأن المعبشة مصدر مثل وإدبار النجوم أى مدة عيشها ومدة إدبار النجوم ، وأما سفة نفسه فقبل تأكيد وقيل غير ذلك فيها قاله المصنف في الحواشي هـ  
ونقل بعض الأفاضل أن ابن مالك في شرح التسهيل أعرب نفسه من قوله تعالى - إلا من سفة نفسه - تأكيداً لمن ومن منصوبة على الاستثناء وفي برغب ضمير هو فاعله . واعتراض بأن المعنى على الرفع والتفريع إذا المعنى ما يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفة نفسه ، ويؤيد ذلك - ومن يغفر الذنوب إلا الله - إلا أن النصب يجوز في هذا على ضعف ، وفي الباب الخامس من مغنى اللبيب بعد أن اعترض على الزمخشري في الكلام على قوله تعالى - قل لا يعلم من في السموات - الآية ، ونظير هذا على العكس قول الكرماني في - ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفة نفسه - : أن من نصب على الاستثناء ونفسه تأكيد ، فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام أحد إلا زيدا إلى آخر ما حرره ( قوله من جهة كونه منصوبا الخ ) ومن جهة كونه اسماً نكرة ، ولذا قال في المغنى إنهما يشتركان في خمسة أوجه : بقی أنهما يشتركان في أنهما يحدفان ( قوله من ثلاثة أوجه ) ذكر في المغنى أنها سبعة ، وزاد على ما هنا أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى - ولأتمش في الأرض مرحاً - بخلاف التمييز هـ

قال الشمني : ولقائل أن يقول إن التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو : ما طاب زيد إلا نفساً ، وأن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله :

رددت بمثل السيد نهدي مقلص كيش إذا عطفاه ماء تحلبا

وقوله . إذ المرء عينا قر بالعيش منزياً . فسو لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والنائب للتمييز هو المحذوف وأما قوله : وما ارعويت وشيئا رأسي اشتعلا . وقوله :  
• أنفسا تطيب بنيل المعنى • فضرورتان وإنما لم يقدر للمرفوع فيها فعل لأنه لا ضرورة لذلك بخلافه فيما سبق ، لأن عدم التقدير يؤدي إلى دخول إذا على الجمل الاسمية وأما هنا فلا محذور فسقط ما للدمايني في المقام : وبه يعلم صحة حكم المصنف على ابن مالك بالسو لأنه لا يصح استدلاله بالبيتين السابقين على وقوع الجملة الاسمية بعد إذا لأنهما ليسا نصاً في ذلك فسقط ما للشمني فتدبر ، وأن الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك وهو بخلاف ما مشى عليه في هذا الكتاب حيث قال : وقد يؤكدان ، وأن الحال تتعدد كقوله :

على إذا مازرت ليلي بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا

بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في . تبارك رحمانا رحيماً وموثلاً . أنهما تمييزان ، والصواب أن رحماناً منصوب بإضمار أخص أو أمدح ورحيماً حال منه لانعت له لأن الحق قول الأعلم وابن مالك أن الرحمن ليس بصفة بل علم ، وبهذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً وقول قوم إنه حال :

واعلم أنه قد صنف بعض فضلاء المغاربة وهو الشيخ يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العقيلي البجائي في هذه المسئلة رسالة ذكر أن سبب تصنيفها وقوع الكلام فيها بين جمع من أهل الأدب من أهل مصر وأهل حلب ، وأن سبب ذلك ما وقع في توقيع بعض الكتبة وهو مانصه : عند فلان عشرون قطاراً عسلاً قصباً ، وحاصل ما ذكره أن لك ليس من التعدد لعدم اتحاد المميز بل كل واحد تمييز لما قبله ، وهذا يقتضي أنه التمييز يميز وهو كذلك كما نص عليه ابن الحاجب في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى - ولبسوا في كهفهم ثلاثاً مائة سنين - فإنه لما نقل في

أحدها : أنها في الغالب تكون مشتقة أو مؤولة به ، والتمييز الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه ، شتقا قليل نحو :  
لله دره فارسا .

ثانيها : أنها لبيان الهيئة ، وهو تارة لبيان الذوات وأخرى لبيان جهة النسبة .

ثالثها : أنها تقع جملة أو ظرفا بخلافه .

وقد علم ممامر أن التمييز نوعان تمييز نسبة وسيأتي ، وتمييز مفرد وهو المراد بقوله (وأكثر وقوعه بعد) مايفيد (المقادير) من مساحة (كجريب نخلا) أو كيل كقفيز برا (وصاع تمرا) أو وزن كرتل زيتا (ومنون حسلا) والجريب مقدار معلوم من الأرض ، ومنون ثنية منا بالتخفيف والقصر كصهي وهو آلة الوزن يعرف بهامقادير الموزونات : وقد يقع بعدما يشبه المقادير كشبه المساحة نحو : مافي السماء موضع راحة سحابا ، وشبه الكيل

المفصل أن الزجاج قال لو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة قال : هذا الذي ذكره يرده قراءة الأخوين إذ لا وجه لها إلا التمييز وهو ليس بلازم ، لأنه مخصوص بكون التمييز مفردا بخلافه جمعا فإنه مثله في ثلاثة أبواب على أن الأصل في التمييز الجمع وإنما عدن إلى المفرد لغرض فإذا استعمل الجمع استعمل على الأصل لا على الوجه الذي ألزمه ، ولعل الشارح إنما اقتصر على ما ذكره من الفروق لأن ما عدها إما محل نزاع أو فيه خلاف ، وبعضه اعتمد المصنف في غير المعنى خلافا كقوله هنا إن التمييز يؤكد ( قوله نحو : لله دره فارسا ) قال قوم : إن انتصاب نحو : فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في أمالي المفصل بأنه لا يخلو إما أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم ، أما المقيدة فلأن قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وإنما تريد به المدح مطلقا بدليل أنك تقول لله دره كاتبا وإن لم يكتب بل تريد الإطلاق بذلك ، وأما المؤكدة فلأن شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها ، وأنت لو قلت لله دره كان محتملا للفروسية وغيرها : وقال الرضي : وأنا لا أدري بينهما فرقا لأن معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال فروسيته (قوله أنها لبيان الهيئة) قال المصنف في حواشي التسهيل : المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا ، وإن أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضح لمقصودهم ، لكن يخرج منه جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس : قال الدماميني : هما في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلس عمرو فيحسب التأويل لا يخرجان لأنهما حينئذ مبينان للصفة انتهى . وقال السيد ركن الدين إذا قلت آتيك وزيد قائم فإن الحال لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وإنما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل أو المفعول ، وقد اشتهر التعبير عن اللازم بالزوم فكانه بين ذاتيهما انتهى : وقد تكلم في المعنى على تأويل الجملة الواقعة حالا في الترجمة التي نصها أقسام الحال ( قوله بعد مايفيد المقادير ) حمل المقادير في عبارة المتن على أنه جمع مقدار مصدر بمعنى تقدير فاحتاج إلى تقدير قوله مايفيد لأن التمييز في الأمثلة وقع بعد ما يعرف به قدر الشيء كالجريب ، ولو جعل المقادير جمع القدار بمعنى ما يعرف به قدر الشيء لم يحتج إلى حذف وهو أظهر مع أنه يلزم على صنعة حذف الموصول وبعض الصلة إن جعلت ما موصولة : وقال في الفواكه الجنية بعد أن فسر المقدار بما يعرف به قدر الشيء : والمراد بالمقدار في هذه الأمثلة هو المقدر لا الآلة التي يقع بها التقدير وإلا وجبت الإضافة نحو : اشتريت قفيز بر تريد المسكيل الذي يكال به البر انتهى فتأمله فإن كلامه أو لا يقتضي أن المقدار اسم للآلة وثانياً أنه مصدر بمعنى اسم المفعول وهو الظاهر ، لأن الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدر لا نفس المقدار ( قوله ثنية منا بالتخفيف والقصر ) هو لغة في المن بالتشديد ( قوله فشبه المساحة الخ ) إنما كانت هذه

نحو : نحى سمننا ، وشبه الوزن نحو - مثقال ذرة خيرا - وقولهم على التمرة مثلها زيدا يحتمل الوزن والمساحة .  
وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو : هذا خاتم حديدا فإن الخاتم فرع حديد .  
( و ) أكثر وقوعه أيضا بعد ( العدد ) الصريح ( وهو ) من أحد عشر فما فوقها إلى تسعة وتسعين بإدخال  
الغاية ( نحو ) - إني رأيت ( أحد عشر كوكبا ) - وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا - وواعدنا موسى ثلاثين ليلة -  
الآية ، وهكذا ( إلى ) آخر ذلك نحو - إن هذا أخى له تسع ( وتسعون نعجة - ومنه ) أى تمييز العدد ( تمييزكم  
الاستفهامية ) بأن تكون بمعنى أى عدد ويتعين لإفراده وكذا نصبه ( نحو : كم عبدا ملكت ) مالا تحرك بحرف  
كما سيأتى فعيدا منصوب على التمييز لكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار ولهذا فصل تمييزها  
عما قبله ( فأما تمييزكم الخبرية ) بأن تكون بمعنى عدد كثير ( فمجرور ) أبدا بإضافتها إليه حملا لها على ما هو  
مشابهة له من العدد وهو حينئذ إما ( مفرد ) وهو أكثر وأبلغ ( كتمييز المائة فافوقها ) من المئين والألوف فإنه  
مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجور والإفراد كما تقول مائة عبد أو ألف غلام ملكت ، وفى معنى المفرد  
ما يؤدى معنى الجمع نحو : كم قوم صدقونى ، وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله « إذا عاش الفتي مائتين عاما »

الأمر شبه ما ذكر لآعينه لأنها ليست معدة لذلك وإنما تشبهه ومثل فى التوضيح لشبهه المساحة بـ - لو جئنا بمثله  
مددا - وقال : وحمل على هذا إن لنا غيرها إبلا ( قوله نحو : نحى سمننا ) النحى بكسر النون وإسكان الحاء  
المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن ( قوله وقد يقع بعد ما هو فرع له الخ ) هذا مقابل الأكثر :  
واعلم أنه يجوز فى مثل هذا خاتم حديدا ثلاثة أوجه النصب إما على التمييز كما ذكر أو على الحال وينبى عليهما  
الخلاف فى الإنباع فمن خرج النصب على التمييز قال إن التابع عطف بيان ، ومن خرجه على الحال قال  
إنه نعت والأول أولى لأنه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا ، والإنباع والإضافة وهى أرجحها  
لما فيها من التخفيف بخلاف التنوين ( قوله الصريح ) إنما قيد به مع أن المصنف ذكر العدد الكناية وهو كم لأنه  
فصله بمنته فعمل أنه لم يرد التعميم كما يشير الشارح إليه فتدبر ( قوله ويتعين لإفراده ) وكذا نصبه لأنها لما كانت كناية  
عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من أحد عشر إلى مائة لأنها لو جعلت كناية عن أحد طرفى العدد لكان  
تحكما ووسط العدد يميزه منصوب مفرد ، ولما كان الوسط عدلا بين الطرفين ذا حظ من كل منهما لم يلزم التحكم  
فى الحمل عليه فسبقت اعتراض الحدیثى ( قوله مبهم الجنس ) أى الحقيقة بأن لا يدرك أنه من الآحاد أو غيرها ،  
وقوله والمقدار أى الكمية بأن لا يدرك أنه خمسة أو غيرها ( قوله ولهذا فصل تمييزها الخ ) أى لكونها كناية عن  
العدد لا عدد صريح ( قوله فأما تمييز الخبرية ) فإن قلت : ما معنى تسمية كم هذه خبرية ؟ قلت : من معنى الخبر  
الذى هو قسم الطلب وهو الذى ينتمى الصدق والكذب لامن معنى الخبر الذى هو صاحب المبتدأ . ألا ترى  
أن قول القائل كم عبيد ملكت يحتمل توجيه التصديق والتكذيب إلى قائله فيما تكبر به وافترى ( قوله فمجرور  
أبدا ) أى مالم يفصل .

قال فى الجمع : فإن فصل نصب حملا على الاستفهامية كقوله : « كم نالنى منهم فضلا على عدم . وربما نصب  
غير مفعول روى كم عمة لك البيت بالنصب ، وذكر بعضهم أن النصب بلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه عن  
بعض العرب قال أبو حيان وهى لغة قليلة انتهى .

وفى المختصر للسعدى قالوا وإذا فصل بين كم الخبرية ومييزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول  
( قوله حملا لها على ما هو مشابهة له من العدد ) وهو عشرة ومائة لأنها مشابهة للعشرة فى جمع المميز وللمائة فى إفراده  
( قوله كقوله إذا عاش الفتي الخ ) صدر بيت للربيع بن ضبيع الفزارى عجزه . فقد ذهب المسرة والغناء .

وقد تضاف إلى جمع نحو ثلاثمائة سنين على قراءة الإضافة (أو مجموع كتميز العشرة) مفردة (فما دونها) من التسعة إلى الثلاثة فإنه مجرور بمجموع إلا إذا كان بلفظ المائة كعشر مائة أو ثلاثمائة رجل فمجور مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة رجال أو ثلاثة رجال جاءوك ، وقد يكون تمييز العشرة فمادونها اسم جنس أو اسم جمع فيجر بمن في الغالب نحو : عندى ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم ، وقد يجر بالإضافة نحو - تسعة رهط - وليس فيما دون خمس ذود صدقة ، وعبارة توهم أن الواحد والاثنين يميزان وليس كذلك كما في الشذور :

وقد علم من كلامه رحمه الله أن تمييز الأحسد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ، وأما قوله تعالى - وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا - فالتمييز محذوف : - أى فرقة وأسباطا بدل من اثنتى عشرة (ولك في تمييزكم الاستفهامية) إذا كان متصلا بها (المجرور بالحرف) وجهان (جر) بمن مضمرة على الأصح ويجوز إظهارها

(قوله على قراءة الإضافة) وهى قراءة الأخوين حمزة والكسائى . قبل ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة إذ كانت تعشيرا للعشرات والعشرة تعشيرا للآحاد ، وقيل إنه من وضع الجمع ووضع المفرد ومن نون فقبل عطف بيان أو بدل ونية الطرح غالبية لازمة فلا يرد أنه على البديل يصير المعنى : ولبنوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ولا يكون سنين تميزا لما أسلفناه فى بحث الفرق بين الحال والتمييز (قوله من التسعة فما دونها) فيه تخصيص لعموم قوله فما دونها الصادق بالواحد والاثنين لأنهما لا يميزان فأخرجهما من عموم الكلام ، وبذلك يعلم وجه كون كلام المصنف يوهم أنهما يميزان (قوله وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أن تمييز الخ) أى حيث قال : والعدد وهو من أحد عشر الخ وعلم ذلك من كلام المصنف بالنسبة لوجوب الأفراد محل نظر ، ثم إن غرض الشارح من هذا التوطئة لقوله . وأما قوله تعالى - وقطعناهم - الخ ، وهو جواب عن سؤال حاصله أنه قد علم أن تمييز أحد عشر وبابه واجب الأفراد والتمييز فى الآية وهو أسباط جمع ، وتقرير الجواب أن أسباطا ليس بتمييز والتمييز محذوف ولو كان تميزا لذكر العدد لأن السبط مذكر (قوله وأسباطا بدل من اثنتى عشرة) أى بدل كل من كل :

قال فى التصريح : والقول بالبديلة مشكل على قولهم إن المبدل منه على نية الطرح غالبا ، ولو قيل وقطعناهم أسباطا لفات فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه انتهى :

أقول : قد خرج عليه قراءة الأخوين فى ثلاثمائة سنين مع قرب المحالين (قوله إذا كان متصلا) أفهم أنه يجوز فصله منها وهو كذلك .

قال فى الجمع : ويجوز فصل تمييزكم الاستفهامية فى الاختيار وإن لم يجر فى عشرين وأخواته إلا اضطرابا ويكثر بالظرف والمجرور ، وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو : كم ضربت رجلا وكم أنك رجلا ، ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى ، وما وجه به جواز الفصل فيها أنها لما لزم الصدر ونظيرها من الأعداد التى ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا وغير صدر جعل هذا القدر من التصرف عوضا عن ذلك التصرف الذى سلبته انتهى ،

وتقييد جواز جر تمييز المجرورة بالحرف بمن بالاتصال لم يذكره فى الأوضح والجامع ولم يذكره السبوطى فى جمع الجوامع ، وظاهر كلا الجمع أنه إذا فصل بين كم الاستفهامية ومميزها بفعل متعد لا يجب من : وفى المطول فى باب الإنشاء أنهم قالوا بوجوب زيادة من فى التمييز لئلا يلتبس بالمفعول كما فى الخبرية (قوله ويجوز إظهارها)



لابضافة كم إليه لأنها بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجري في ميمزه فكذلك ما كان بمنزلة ( ونصب ) على التمييز فتقول بكم درهما أو بكم درهم اشتريت عبدك ، وقيدها بالضرورة لأنها إذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما إذا جرت بالحرف ولم يتصل بها ، وفي كلامه دليل على أن كم اسم سواء كانت استفهامية أم خبرية ، ويشتركان في الاسمية والبناء على السكون ولزوم التصدير والاحتياج إلى التمييز ، ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الأنباري في شرحه على الألفية .

وأشار إلى النوع الثاني بقوله ( وقد يكون التمييز مفسرا للنسبة ) في الجمل كما سيأتي ، وفي الوصف إلى مرفوعه كزيد متصحب عرقا ومحمد طيب نفسا ، وفي الإضافة كأعجبنى طيب زيد علما وقرب محمد دارا : أى طيب علم زيد وقرب دار محمد ، وهو قسمان لأنه إما أن يكون ( محو لا ) وهو ثلاثة أقسام محو لا عن مضاف فاعل ( كاشتعل الرأس شيئا ) أصله اشتعل شيب الرأس فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه ، ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزا مبالغة وتأكيذا إذ ذكر الشيء مجملًا ثم مفسرا أوقع في النفس من ذكر مفسرا

كذا في التصريح ، لكن في المغنى أن الإضمار واجب ( قوله لأنها بمنزلة عدد مركب ) مر حكمة ذلك فلا تغفل ( قوله كما إذا جرت بالحرف ولم يتصل بها ) هذا مفهوم تقييده السابق لكلام المتن بالاتصال ومرافيه ( قوله وفي كلامه دليل على أن كم اسم الخ ) لأنه ذكر أن الخبرية تضاف والاستفهامية تجر بالحرف والمضاف والمجرور لا يكون إلا اسما ، لكن لا يخفى أنه لم ينص على أن جر تمييز الخبرية بإضافته إليها : وعلل بعضهم اسميتهما بأنهما يجران بالحرف والإضافة نحو : بكم درهم اشتريت ، و غلام كم ملكت ( قوله والبناء على السكون ) إنما بنيا لتضمنهما معنى من معاني الحروف وهو الاستفهام والتكثير لالشبه الحرف وضعًا خلافا لمن زعمه لأن شرطه كون الثاني حرف لين ، وقد مر ما يتعلق بذلك في باب المعرب والمبني ( قوله ولزوم التصدير ) أى على غير الجار حرفا كان أو اسما وذلك في الاستفهامية ظاهر وفي الخبرية لأنها لانشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب ( قوله والاحتياج إلى التمييز ) وذلك لإيهامهما لأنهما موضوعان للعدد الملبم ، ولذا زاد في المغنى وغيره من وجوه الاشتراك الإيهام وعددها خمسة ( قوله ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الأنباري الخ ) الأول أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتميز الخبرية أصله الجر : الثاني : أن تمييز الاستفهامية مفرد وتميز الخبرية يكون يكون مفردا وجمعا وإن كان الأفراد أكثر وأبلغ . الثالث : أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعقولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة . الرابع : أن الاستفهامية لا تدل على التكثير خلافا لبعضهم والخبرية تدل عليه خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف . الخامس : أن الاستفهامية لا يعطف عليها بلا والخبرية يعطف عليها بلا والخبرية يعطف عليها بها تقول كم رجل جاءني لارجل ولارجلين : السادس : أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب ويجوز رفعه مطلقا . السابع : أن الخبرية تختص بالماضى كرب بخلاف الاستفهامية فيجوز كم عبدا سأملكه . الثامن : أن الخبرية يتوجه إليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية : التاسع : أن المبدل من الخبرية لا يقترن بهمة الاستفهام . العاشر : أن الاستفهامية إذا فصل مميزها في السعة بالظرف والمجرور كان واجب النصب ومميز الخبرية إذا فصل في الضرورة فنصبه مختار حملا على الاستفهامية ويجوز جره بالإضافة وبالحرف وقد نظم المهلبى هذه الفروق العشرة فقال :

الفرق في كم في الاستفهام والخبر	في عشر استوضححت كالأنجم الزهر
نصب المفسر مع إفراده أبدا	وحذفه تارة والفصل في نظر
ويقتضيك جوابا في السؤال بها	ومبدلا يقتضيك الحرف في الأثر

أولا ومحول عن مضاف مفعول نحو ( - وفجرتنا الأرض عيوننا - ) أصله وفجرتنا عيون الأرض فحول المفعول وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الأرض ومحول عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدأ (و) ذلك بعد اسم التفضيل الصالح للإخبار به عنه نحو ( - أنا أكثر منك مالا - ) أصله مالى أكثر من مالك فحذف المضاف وأقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار أنا أكثر منك ، ثم جىء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أكرم منك أبا وأجل

وليس من خيمها التكثير ثمة لا عطف عليها بلا فى مسائر الزبر  
ولا تضاف إلى ما بعدها شها وقد ترى بعدها إلا بمسطور  
وكل هذا فلاستفهام يحكمه وضده فى كم الأخرى على الخبر

وقد اقتصر فى المعنى والتوضيح على الفرق من خمسة أوجه : الأول والثانى والسادس والسابع والثامن مما أسلفناه ( قوله ومحول عن مضاف مفعول الخ ) أنكر هذا القسم الشلوين وتبعه تلميذه الآبدى وابن أبى الربيع ، وتناول الشاويين عيوننا فى الآية على أنها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيوننا وإنما صارت عيوننا بعد ذلك . وابن أبى الربيع على وجهين : أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير : أى عيوننا مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه : والثانى أن يكون مفعولا باسقاط الجار : ورد بأنه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب فى مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالجار فى وقت ، وأيضاً فليس العيون مقجرا بها بل هى نفس الشيء المفجر :

وقال المصنف فى الحواشى : ظهر لى أن تمييز الجملة الفعلية فى المعنى مسند إليه نفس الفعل أو مطاوعه أو أصله أو مسند الفعل إلى مصدره فإنه لا يخرج عن هذه الخمسة ، فالأول نحو : طاب زيد نفسا ، والثانى نحو - وفجرتنا الأرض عيوننا - لأن مطاوعه فتفجرت عيون الأرض : والثالث نحو : امتلأ الإناء ماء لأن مطاوعه ملأ الماء الإناء وقد استعملت . والرابع نحو : ما أحسن زيدا رجلا لأن أصله يجوز أن يقال فيه حسن رجل زيد ويكون زيد بدلا . والخامس - كفى بالله شهيدا - لأن المعنى كفت شهادة الله بدليل - أولم يكف بربك أنه على كل شىء شهيد - ( قوله الصالح للإخبار به عنه ) أى عن التمييز خرج به نحو : مال زيد أكثر مال فيجب الخفض :

فإن قلت : برد على هذا قوله تعالى - أحصى لما لبثوا أمدا - فإن أمدا تمييز مع أنه لا يصلح أن يقال الأمد أحصى لأنه ليس محصيا بل محصى .

قلت : أحصى فعل ماض لا أفعل تفضيل فليس مما نحن فيه وأمدا مفعول ولما لبثوا حال من أمدا وما مصدرية لأن صفة النكرة إذا تقدمت أعربت حالا . وقيل أحصى أفعل تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد لأن أفعل التفضيل لا يؤخذ من المزيد وأمدا منصوب بفعل دال عليه التفضيل كقوله . واضرب منا السيوف القوانسا . فإن قلت : برد قوله تعالى - أو أشد خشية - أو أشد ذكرا - :

قلت : الأول حال بتقدير كذوى خشية الله ، والثانى إماعطف على آباءكم أو خبر لكونوا مقدرا مدولا عليه بالمعنى أو حال من ذكرنا لأنه نعت له فى الأصل تقدم عليه ، وصاغ مجىء الحال منه مع تنكيره لتقدمه عليه أو ذكرنا مصدر لاذكروا ، واختار هذا أبو حيان ، والتقدم المصنف بأنه يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وإن قدر نعتا لمصدر فن باب شعر شاعر فيصح جعلهما حينئذ تمييزين لكونهما فاعلين فى المعنى مجازا . فإن قلت : برد قولهم زيد أفضل الناس رجلا .

منك وجها (أو غير محول) عن شيء أصلا وهذا هو القسم الثاني (نحو امتلأ الإناء ماء) والله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول وهو قليل في الكلام (و) الحال والتمييز (ة يؤكدان) فلا يفسران هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التأكيد ، فالحال المؤكدة وهي ما استفيد معناها من غير هاتئلا أقسام : لأنها إمام مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو - وأرسلناك للناس رسولا - أو معنى فقط (نحو - ولا تعثوا في الأرض مفسدين -) لأن العثو هو الفساد معنى ، ومثله - ولي مدبرا - فتبسم ضاحكا - وإمام مؤكدة لصاحبها نحو - لآمن من في الأرض كلهم جميعا - وجاء الناس قاطبة ، وإمام المضمون جملة قبلها مركبة من اسمين

قلت : إنما نصب هذا لتعذر إضافة أفعل مرتين (قوله نحو امتلأ الإناء ماء) كون هذا غير محول مبنى على أنه لا بد في التمييز المحول أن يكون فاعلا للفعل المذكور . والتحقيق أن ذلك ليس بلازم بل يكفي الإسناد لازمه أو لمتعديه فالمثال من المحول عن الفاعل ، والأصل مملأ الماء الإناء وقد مر عن المصنف في الحواشي ما يؤيده (قوله والله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب) نحو : باله رجلا وبها امرأة ، وكون ما ذكر من تمييز النسبة ظاهر إن عرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين نحو : لقيت زيدا فله دره فارسا ، وجاءني زيد فياله رجلا ونحو ذلك ، أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو : لله درك رجلا والله در زيد رجلا ، فإن كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة لأن الضمير حينئذ يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا أو عبدا ،

واعلم أن اللام في باله رجلا وبها قصة لام المستغاث له نحو : باللهاء (قوله فالحال المؤكدة الخ) قد تكون الحال محتملة للتأكيد والتأسيس نحو هنيئا لك بحسب ما تقدره ، وقولهم أما علما فعلم لأن العامل إن قدر هناك الخبر وما بعد الفاء : أي فالمدكور عالم وذو الحال ضمير الخبر فهي مؤكدة وإن قدر ثبت لك الخبر ومهما يذكر إنسان في حال علم فهي مبنية ويتعين هذا بعد أمافي نحو : أما علما فهو ذو علم أو فإنه عالم أو فلا علم له (قوله نحو - وأرسلناك للناس رسولا -) أي فرسولا حال من الكف وهي مؤكدة لعاملها وهو أرسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى (توله ومثله - ولي مدبرا - الخ) لأن الإدبار نوع من التولى والتبسم نوع من الضحك على الإسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم ، واختصاص المحامد بالله تعالى من الحمد لله وإصعاد المهوى من : هوأى مع الركب البجائين مصعد . انتهى . وهذا أولى من قول الجاهلي في باب المفعول المطلق

لأنه مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول لأنه يحتاج إلى أن يراد الفاعل ولو معنى ليشمل المبتدأ .

ثم إنه يرد عليه أنه لا حاجة إلى قوله أو المفعول لأن المضمون مثلا في ضرب زيد عمرا ضرب زيد عمرا وفي - شدوا الوثاق - شدكم الوثاق فتأمل (قوله وإما لمضمون جملة) مضمون الجملة هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئة من حيث دلالتها (قوله مركبة من اسمين الخ) فلو كانت الجملة فعلية لم يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى - قائما بالقسط - إنه حال مؤكدة من فاعل شهد ، ونحو قوله تعالى - إنا أنزلناه قرآنا عربيا - فإن المنزل لا يحتمل إلا كونه قرآنا عربيا ،

وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يجوز كون الحال مؤكدة وجعل قرآنا بدلا من الضمير وكذا لو كانت مركبة غير معرفتين أو غير جامدين نحو : الله شاهد قائما بالقسط ، لأن العامل حينئذ المذكور فكيف يكون حذفه واجبا : واشترط ابن مالك أن يكون الجمود محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق ، فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ، ولا يحتاج إلى تقدير العامل ولذلك جعل زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على

معرفين جامدين كزيد أبوك عطوفا فعطوفا حال مؤكدة لمضمون زيد أبوك وعاملها محذوف وجوبا تقديره أحقه أو أعرفه ، ومثله قوله : أنا ابن دارة معروفا بها نسبي . (و) التمييز المؤكد نحو ( قوله ) هو أبو طالب ابن عبد المطلب :

( ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً )  
فديننا تمييز مؤكد كما قال ابن مالك ، والجمهور منعوا وقوع التمييز . مؤكداً وأولوا ماورد ووافقهم في المعنى ( ومنه ) على القول بجواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتمييزهما قوله :  
والتغليبيون ( بئس الفحل فحلهم فحلاً ) وأهمهم زلاء منطق  
وصححه ابن مالك قال : لأن التمييز قد يجاء به توكيداً كما سبق ( خلافاً لسيدويه ) وموافقيه في منع ذلك .  
لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له ففحلاً عنده حال مؤكدة .

تأويل الأب بمشتق والعامل الأب لما فيه من معنى الاشتقاق ( قوله فعطوفا حال لمضمون زيد أبوك ) مضمون هذه الجملة العطوفية وهي تقرر الأبوة ولا تنقدها فإن الأب لا يكون إلا عطوفا ولو في الجملة ( قوله تقديره أحقه ) أى بفتح الهزرة وضما من حققت الأمر بمعنى تحققت وصررت منه على يقين ، أو من أحققت الأمر بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبتته : أى تحققت أبوته لك وصررت منها على يقين أو أثبتتها لك عطوفاً ، ومحل تقدير ما ذكر إن كان المبتدأ غير أنا ، فإن كان أنا فالقدير أحقنى أو أعرفى .

وأشار المصنف فى الجامع إلى أنه يقدر بعد غير أنا أحق مبنيًا للفاعل وبعده مبنيًا للمفعول :  
فإن قلت : مقتضى هذا التقدير أن صاحب الحال هو المفعول المحذوف . فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة : قلت : لا شك أن الأبوة يلزمها إعادة وغالباً العطف كما أسلفنا فكون الأب عطوفاً مستفاد من قولنا زيد أبوك فالمستفاد من عطوفاً مستفاد مما قبله فالذلك كان . مؤكداً ( قوله ومثله : قوله أنا ابن دارة الخ ) هو صدر بيت لسالم بن دارة البر بوعى يهجو فزاره عجزه . وهل بدارة بالناس من عار . والشاهد فى معروفاً فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية أعنى أنا ابن دارة ، وبها نائب عن الفاعل ويروى لها ، ونسبى فاعل معروفاً ، وهل استفهام على وجه الإنكار ، ومن زائدة . والتقدير هل عار بدارة وبالناس معترض بين المبتدأ والخبر ويأجحد التنبيه أو النداء والمنادى محذوف أى يا قوم قاله العيني . ويرد على الأول وإن اشهر أنه كما لا ينادى إلا الأسماء لا ينبه إلا هى ، وعلى الثانى أن المنادى لا يحذف بعد حرف النداء إلا إذا وليه أمر كقراءة الكسائى - ألا يا اسجدوا - أو دعاء كقوله : ألا يا اسلمتى ، نص عليه ابن مالك فى التوضيح ، واللام فى قوله يا للناس مفتوحة للتعجب ( قوله ووافقهم فى المعنى ) حيث قال : ولا يقع التمييز كذلك أى مؤكداً ، فأما - إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً - مؤكداً لما فهم من - إن عدة الشهور - وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فيبين ، وأما ما أجازاه المبرد ومن وافقه : نعم الرجل رجلاً زيد فردود ، وأما قوله :

تزود مثل زاد أبوك فينا فنعم الزاد زاد أبوك زادا

فالصحيح أن زاداً معمول لتزود إما مفعول مطلق إن أريد به التزود أو مفعول به إن أريد به الشيء الذى يتزوده من أفعال البر وعليهما فتل نعت له تقدم فصار حالاً ، وأما قوله :

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقاً أو بإيماء فتاة حال مؤكدة

أقول : التأويل فى مثل . من خير أديان البرية ديناً . بعيد ولذا لم يتعرض له فى المعنى واقتصر هنا على الاستدلال به ( قوله والتغليبيون الخ ) أى قول جرير يهجو الأخطل ، والتغليبيون جمع تغلبى بالعين المعجمة

واعلم أن ناصب التمييز مفسره إن كان مفردا والفعل أو شبهه إن كان نسبة ، ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا للكسائي والمازني والمبرد في الفعل المتصرف ، ووافقهم في التسهيل والعمدة ، ونص في الألفية على قلته ، ولك في تمييز المفرد جره بإضافة المفرد إليه إلا إذا كان المفرد عددا كعشرين رجلا أو مضافا ككل الأرض ذهبا ، وجره أيضا بمن إلا إذا كان المفرد عددا ، وأما تمييز النسبة فلا يجر بالإضافة ويجر بمن إذا كان غير محمول نحو : ما أحسنه رجلا والله دره فارسا ونعم رجلا زيد ، بخلاف ما أحسنه أدبا وطاب محمد نفسا وزيد أكثر مالا .

وكسر اللام : نسبة إلى بني تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل ، والزلاء بفتح الزاى وبتشديد اللام ممدودة وهى اللاصقة العجز خفيفة الإلية ، ومنطوق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوى فيه المذكر والمؤنث : وهو البليغ ، والمراد به هنا المرأة تنازر بحشية تعظم بها عجزها ، والتغلييون مبتدا وجملة بنس الفعل فحلهم فحلا خبره ، وفحلهم من هذه الجملة مخصوص بالذم مبتدا خبره جملة بنس الفعل على أحد أعاريب : والشاهد في فحلا حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد ( قوله مفسره إن كان مفردا ) اختلف في صحة إعماله مع أنه جامد فقبل شبهه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى كعشرين درهما فإنه شبهه بضارين زيدا ، ورطل زينا فإنه شبهه بضارب عمرا في الاسمى والطلب المعنوى ، ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون ولذلك قالوا يجب في الاسم المفرد أن يكون تاما بأن يكون منونا أو مع نون التننية أو الجمع أو ما يشبهها أو مضافا .

قال الرضى : قد يكون الاسم تاما في نفسه لا بشيء وذلك في شيتين الضمير واسم الإشارة فاحفظه . وقبل شبهه بأفعل وذلك في خامس مرتبة فإن الفعل أصل لاسم الفاعل لأنه يعمل . معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا ، وهو أصل للصفة المشبهة لأنه يعمل في السببي والأجنبي وهى لا تعمل إلا في السببي وهى أصل لأفعل لأنها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه إلا في مسألة الكحل ، وهو أصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهى لا تتحمل ( قوله مطلقا ) أى متصرفا كان أو جامدا ( قوله ووافقهم في التسهيل الخ ) تمسك بما أسلفناه مع رده فیم افترق فيه الحال والتمييز ( قوله ولك في تمييز المفرد جره الخ ) أى إذا حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه ( قوله إلا إذا كان المفرد عددا ) أى فإن نصبه واجب ويمتنع جره لأنه يضاف إلى غير المميز نحو : عسرى رجل ، فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أولا ، ولم يعكس الأمر دفعا لإضافة الشيء إلى نفسه لأن العدد هو التمييز في المعنى كذا في المتوسط . ويرد عليه أنه يقتضى امتناع إضافة العدد مطلقا إلى مميزه مع أن تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما والمائة والألف واجب الجر بالإضافة ( قوله أو مضافا ) لامتناع إضافة الشيء مرتين ( قوله وجره بمن الخ ) أى ولك جره بمن . واختاف في معناها ؛ فقبل التبويض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لأن نفسا ليست أعظم من المبهم الذى انطوت عليه الجملة . وقال الشلوبين : زائدة عند سيبويه لمعنى التبويض : قال في الارتشاف : ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصبا . قال الخطيئة : طافت أمانة بالركبان آونة بإحسنها من قوام ما ومنقبها

وبحث الموضح في الحواشي أنها لبيان الجنس وهو ظاهر لأن المشهور من مذهب النحويين ما عدا الأخفش أن من لاتزاد في الإيجاب ( قوله إلا إذا كان المفرد عددا ) أى فلا يجوز جره بمن لعدم صحة حمل ما بعدها على ما قبلها لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد ، ومن المبينة وضعها كما يأتي أن يحمل ما بعدها على ما قبلها ( قوله فلا يجر بالإضافة ) لأن المضاف لا يكون إلا اسما ( قوله ويجر بمن إذا كان غير محمول الخ ) إنما امتنع دخول من على المحول دون غيره لأن وضع من المبينة أن يفسر بها وبمضمونها اسم مجلس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه

( و ) منها :

[ المستثنى ]

وهو كما قال الرضى المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا

نحو - من أساور من ذهب - والحمل ممتنع في المحول لأن التمييز مفسر بالنسبة لللفظ المذكور وجمال في غيره لأن التمييز نفس المميز في المعنى :

[ المستثنى ]

( قوله و منه المستثنى ) جعل المستثنى مبتدأ لخبر محذوف وفيه مامر ( قوله وهو كما قال الرضى المذكور الغ ) قال ابن الحاجب : لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لأن أحدهما يخرج من حيث المعنى وهو فصله الذى يتميز به عن المنقطع والآخر غير يخرج وإذا اختلفا في الحقيقة تعذر جمعهما بحد واحد ، نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها كذا في شرح الكافية ، فقوله المذكور جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما مما يذكر في الكلام ، ولم يقل المخرج لثلا يخرج المنقطع : وفيه أن في المنقطع إخراجا من حكم مفهوم الكلام وإن لم يكن من مفهوم اللفظ فإنه إذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجيء ما يتعلق بهم أيضا فقولهم إلا الحمير لإخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك البدر ابن مالك ، ولذلك أخذ والده في التسهيل المخرج جنسا وجعله في المتصل تحقيقا وفي المنقطع تقديرًا فقال : هو المخرج تحقيقا أو تقديرًا من المذكور أو تروك بإلا أو ما في معناها بشرط الفائدة :

فإن قلت : هل هذا يرد على ابن الحاجب في دعواه أنه لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد ؟ قلت : لا لأن هذا في قوة حدين لاحد واحد إذ «أو» في قوله أو تقديرًا للتقسيم ، نعم يرد أن صحة تعريف المطلق لا تقتصر إلى جمع أنواعه في التعريف ، إلا أن يقال مراده أنه لا يمكن ذلك بحيث تتميز أنواعه في التعريف : وأعلم أن المراد بإخراج المستثنى أن ذكره بعد إلا مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لأنه مراد للمتكلم ثم أخرجه فلا يلزم التناقض كذا قرره الشاطبي . وأورد عليه أنه يلزم أن لا يكون الاستثناء من النفي إثباتا وبالعكس لأن بيان أنه لم يرد دخوله لا بعنوان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم ، وبهذا ظهر حكمة تعبير ابن الحاجب والرضى بالمذكور دون المخرج فتدبر ، وقوله بعد إلا أو إحدى أخواتها فصل مخرج لما عدا المستثنى ، وقوله مخالفا لما قبلها الغ حكم وليس من الحد ولذا أسقطه ابن الحاجب ، وهو نظير قول التسهيل بشرط حصول الفائدة الذى احتراز به عما كان المستثنى منه نكرة في إيجاب ، ولم تخصص نحو : جاء في ناس إلا زيدًا ومعرفة والمستثنى نكرة لم تخصص نحو : قام القوم إلا رجلا ، فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو : ما جاءني أحد إلا رجلا أو لا زيد أو خصصت نحو : قام رجال كانوا في دارك إلا رجلا ، أو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو : جاء القوم إلا رجلا منهم جاز كما في الجمع : وأعلم أن كون الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس مبنى على أن الألفاظ موضوعة بإزاء المعاني الخارجية مثلا مدلول جاءني القوم إلا زيدًا وقوع النسبة الخارجية بين القوم الخارجي والمحبي الخارجي ، وقد أخرج زيد عن هذا الحكم الذى هو الثبوت الخارجي فيلزم عدم مجيء زيد ألبته لأنه لا واسطة بين مجيء زيد وعدمه في الخارجي ، أما إن قلنا إنها موضوعة بإزاء المعاني الذهنية فلا فإن مدلوله هو الصورة الذهنية وهى إيقاع النسبة الذهنية بين القوم الذهني والمحبي الذهني ، وقد أخرج زيد عن هذا الحكم الذهني فلا دلالة في اللفظ على أن



وهو من حيث هو منصوب وغيره ، وذكر غير المنصوب معه إنما هو على سبيل الاستطراد وإفادة تمام القسمة وإن كان مما ليس الكلام فيه . وأما الاستثناء فهو لإخراج بإلا أو إحدى أخواتها حقيقة أو حكما من متعدد ، وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع .

وأدوات الاستثناء ثمانية ، وهي أربعة أقسام : ما هو حرف وهو إلا ، وما هو فعل وهو ليس

للمستثنى حكما مخالفا لحكم الصدر فإنه يجوز أن يرتفع الإيقاع رأسا بل عدم مجيء زيد إنما يكون بحكم البراءة الأصلية وهو عدم الدلالة على الثبوت لاسبب دلالة اللفظ على الثبوت ، وفي مثل ليس على إلا سبعة لا يثبت شيء بدلالة اللفظ لغة بل بالعرف وطريق الإشارة كما في كلمة التوحيد حيث يحصل بها الإيمان من المشترك بحسب عرف الشرع ( قوله وهو ) أى المستثنى ، وقوله من حيث هو أى سواء كان بإلا أو غيرها وسواء كان المستثنى بإلا متصلا أو منقطعا تاما أو مفترغا فالحيثية حيثية إطلاق ( قوله على سبيل الاستطراد ) هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة فذكر المستثنى المرفوع هنا ليس محله لأن الكلام في المنصوبات لكن ذكر لاستيفاء أقسام المستثنى ( قوله وإفادة الخ ) عطف علة على معلول ( قوله وأما الاستثناء ) أى الذى هو مصدر المستثنى . وفيه إشارة إلى أن تعبير المصنف المستثنى أولى من تعبير غيره بالاستثناء لأن الذى من المنصوبات هو المستثنى فيحتاج للتأويل من عبر بالاستثناء لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول .

لكن قال السعد ينبغي أن يعلم أنا إذا قلنا جاء القوم لإلا زيدا فالاستثناء يطلق على إخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد إلا وعلى مجموع لفظ إلا وزيدا ، وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب أن يحمل كل تفسير على ما يناسب من المعاني ( قوله حقيقة أو حكما ) تعميم في الإخراج ونصب حقيقة وما عطف عليه على الخبرية لكان المخلوفة جوازا وإن لم يتقدمها إن ولو أى حقيقة كان الإخراج كما في المتصل أو حكما كما في المنقطع ، ويحتمل أنهما منصوبان على الحالية من الإخراج بناء على جواز مجيء الحال من الخبر ، والأقرب أنهما منصوبان على المفعولية المطلقة ، والتقدير إخراجا حقيقة أو حكما فهو مما ناب فيه الصفة ( قوله من متعدد ) متعلق بالإخراج ، ولا فرق في المتعدد بين أن يكون مذكورا كما في الاستثناء التام أو متروكا كما في المفرغ . والظاهر أن هذا حكم من أحكام الاستثناء وليس من الحلد فكان ينبغي أن يقول وشرطه أنه يكون من متعدد وإلا لم يتصور الإخراج ( قوله وهو حقيقة في المتصل الخ ) قال في التاويح : قد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع ، ثم أنكر على صدر الشريعة أن لفظ الاستثناء مجاز في المنقطع فعلى هذا يكون محل الخلاف صيغ الاستثناء وهو ظاهر كلام العزدي ( قوله وأدوات الاستثناء ثمانية ) أى على الأصح فلا يرد عليه بله ولا سيما ، لكن يرد عليه لما قال المصنف في الحواشي من حروف الاستثناء لما كثر قراءة بعضهم - إن كل نفس لما عليها حافظ - وإن كل لما جميع - وقرأ ابن مسعود - وإن منا لما له مقام - وقال الشاعر : قالت له بالله البيت . وليس منها بله خلافا للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ، ولا لاسيا خلافا للكوفيين وبعض البصريين لأن ما بعدها داخل فيما قبلها . ووجه ابن هشام قولهم بأنه لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان خارجا عنه بوجه لم يكن له قسمي استثناء ، وأقرب ما يشبه به قول النابغة :

ففى كلات خيراته غير أنه جواد فبايقي من المال باقيا

لأن كونه جوادا خبر لكن زاد في هذا الخبر على غيره مما هو خير ( قوله وهو ليس ) أى عند الجمهور ،

ولا يكون ، وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا ، وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها :  
وبدا بالكلام على المستثنى ( إلا ) لأنها أصل أدوات الاستثناء وغيرها يقدر بها ، وإن كان الأولى البداءة  
بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل في الشذور :

ثم المستثنى إلا له أحوال لأنه إن كان ( من كلام تام ) بأن كان المستثنى منه مذكورا ( موجب ) بفتح الجيم  
بأن لم يسبق بنى أو شبهه وجب نصبه بها على الأصح سواء كان الاستثناء متصلا ( نحو - فشرىوا منه إلا قليلا - )  
أو منقطعا نحو : قام القوم إلا حمارا تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر أم تقدم نحو : قام إلا زيدا القوم ( فلان )  
كان الكلام تاما ولكن ( فقد ) منه ( الإيجاب ) بأن اشتمل على نفي أو شبهه ( ترجيح ) عند البصريين ( البدل )  
أى اتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه بدل بعض من كل ، والنسق عند الكوفيين على النصب ( في ) الاستثناء

وذهب العارسي وأبو بكر بن شقير إلى حرفيتها مطلقا كما مر أول الكتاب ، وبعضهم إلى أنها في باب الاستثناء  
تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى إلا ( قوله ولا يكون ) اعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا . وأجيب  
بأنهما لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا ( قوله وهو خلا ) عند الجميع ( قوله  
وعدا ) عند غير سيويوه فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية ( قوله وحاشا ) أى عند الجرمي والمالزي وجماعة . وذهب  
سيويوه وأكثر البصريين إلى حرفيتها دائما وجمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائما ( قوله وإن كان الأولى البداءة  
بما هو متعين نصبه الخ ) أى لأنه المناسب للمقام لأن الكلام في المنصوبات ( قوله أو شبهه ) هو النهى والاستفهام  
الإنكارى ( قوله وجب نصبه ) لأنه شبيه بالمفعول ، والمراد وجوب نصبه في لغة الأكثر فلا ينافى أنه يجوز  
إنباع المؤخر في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة - فشرىوا منه إلا قليل - والكلام فيما إذا كان إلا للاستثناء  
كما هو صريح قوله والمستثنى إلا ، فلا يرد أن غير النصب جائز في نحو قام القوم إلا زيدا إذا جرت إلا صفة على  
الأول . ومن كلامهم : لو كان معنا أحد إلا زيدا لغلبنا ، وفي القرآن - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا - ( قوله  
بها على الأصح ) هو مذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيويوه والمبرد :

ووجه ما قاله الرضى أن إلا مقوية لمعنى الاستثناء ومحصلة له ، والعامل مابه يتقوم المعنى المقنض الإعراب  
وأن إلا نائية عن استثنى كما أن حروف النداء نائية عن أنادى ، ومقابل الأصح سبعة أقوال ذكرها في التصريح  
( قوله فشرىوا منه إلا قليلا ) فإن قلت : يشكل على التمثيل لوجوب النصب بذلك قراءة بعضهم - إلا قليل -  
بالرفع قلت : لا إشكال لأنها محمولة على أن شربوا في معنى لم يكونوا منى بدليل - فمن شرب منه فليس منى - فهو  
من الاستثناء المفرغ . وإما لأنه على لغة كما مر عن أبي حيان . وقيل إلا وما بعدها صفة فقيلا إن الضمير يوصف  
في هذا الباب . وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازما لأن عطف  
البيان كالنعت فلا يتبع الضمير ، وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا كذا في القاعدة الأولى من الباب  
الثامن من معنى اللبيب . وعلى الأخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه جملة وإن كان الأكثر مجيئه مفردا ،  
لكن الظاهر أنه متصل لأن قليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب إليه بعض الحكم المنسوب  
لإيه وهذا شأن المتصل ( وقوله وترجح البدل ) للمشكلة في الإعراب ( قوله بدل بعض ) هو كما قال الأبدى  
يجوز فيه مخالفة الثاني للأول : فاندفع رد ثعلب بأنه كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منق ( قوله والنسق  
عند الكوفيين ) لأن إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهى بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها  
مخالف لما قبلها . واعترض مذهبهم ثعلب بأنها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : ما قام إلا زيد لأن ذلك

( المتصل ) بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه ( نحو - ما فعلوه إلا قليل - ) برفع قليل على أنه بدل من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء ، والدليل على أن الانبعاث أرجح لإجماع السبعة على الرفع في قوله تعالى - ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم - وقوله تعالى - ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون - ولا يمنع ترجيح البدل تأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى خلافاً للمازني كما سيأتي ، وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو : ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا عمرو وما زيد بشيء إلا شيء لا يعياً به بالرفع في الثلاثة على البدلية حملاً على المحل وبالنصب على الاستثناء .

( و ) ترجح (النصب) على البدل ( في المنقطع ) بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه ( عند ) بني (تميم)

ليس شأن حروف العطف . وأجاب في المغنى بأنهم تباشر العامل في التقدير إذا الأصل ما قام أحد إلا زيد (قوله بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه ) يرد عليه أن قول القائل جاء بنوك إلا بنو زيد منقطع مع أنه من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير المتصل بالذى يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بضده

هذا وترجح الانبعاث في المتصل مشروط بكونه غير مردوذه كلام يتضمن الاستثناء والابتداء والنصب قصداً للتطابق بين الكلامين كأن يقول لك قائل قاموا إلا زيداً ، وأنت تعلم خلافه فتقول ما قاموا إلا زيداً . وبكونه غير مترشح عن المستثنى منه كما في التسهيل فإن كان مترشحاً عنه ترجح النصب لأن الإثبات إنما كان مختاراً للتشاكل وهو بالتشاكل بطول الفصل يضعف وذلك نحو « ما لعبدى المؤمن جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة » ووقع للزمخشري ما يخالف هذا وذلك أنه قال : إن من في قوله تعالى - إلا من خطف الخطفة - بدل من الواو في - لا يسمعون - أى لا يسمع الشياطين إلا الشيطان الذى خطف ، ولم يذكر النصب فليحذر ( قوله خلافاً للمازني كما سيأتي ) يأتي إن شاء الله تعالى ما يتعلق به ( قوله وإذا تعذر البدل على اللفظ الخ ) إنما تعذر لأن لا الجنسية في المثال الثاني لا تعمل في معرفة ولا في موجب ، وما ذكر من الإبدال على المحل في ذلك المثال مشكل فإن اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ ، واعتبار محل لامع اسمها على أنها في محل مبتدأ عند سيويوه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على أحد وحينئذ يفوت النفي والإثبات ، وبين عدم توجهه للدخول على أحد أن أحداً على هذا التقدير بدل من لامع اسمها لا من الاسم فقط فالداخل على الجلالة إنما هو الابتداء الذى هو العامل في محل لا مع اسمها لأن البدل على نية تكرار العامل ، والمختار أن أحداً بدل من الضمير المستتر في الخبر العائد لاسم لا ومن الباء الزائدة في المثال الأول والثالث لا يعملان في موجب واحد ، وزيد فيهما موجبان بدخول إلا عليهما فزيد في المثال الأول مرفوع على البدلية من أحد لأنه في موضع رفع بالفاعلية ، وشيئا في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لأنه في موضع نصب على الخبرية ليس ( قوله على البدلية ) أى بدل الغلط كما صرح به الرضى فقال : أهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقاً لأن بدل الغلط غير موجود في الفصح من كلام العرب انتهى : وفيه أن مثل ما رأيت القوم إلا أيابهم لو جعل الثياب بدلاً كان بدل اشتغال إلا أن يمنع كونه اشتغالاً لأنه لا يكون إلا في موضع يكون المخاطب منتظر البدل والمخاطب لا ينتظر عند ذكر القوم شيئاً ( قوله في المنقطع ) يقدر البصريون إلا في المنقطع ولكن غيرهم بسوى ، ويرجح الأول أمور أحدها : أنه تأويل حرف بحرف الثاني : أنه تفسير ما لا موضع له بما لا موضع له . الثالث : أنه تفسير ناصب بناصب وذالاً تفسير ناصب بخافض . الرابع : أن فيه بياناً للمعنى وأن المنقطع بمنزلة الاستدراك في أنه تعقيب الكلام برفع ما يؤولهم ثبوته أو نفيه وليس بإخراج حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير بسوى ( قوله بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه ) تقدم ما يرد عليه في تعريف المتصل :

( ووجب عند الحجازيين ) وبلغتهم جاء التفريل ( نحو - ما لهم به من علم إلا اتباع الظن - ) بالنصب في قراءة السبعة ونحو - من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى - بالنصب :

وبقى أنه قال الشارح في شرح الحدود : وقد عرفت المنقطع بما لا يكون بعض المستثنى منه مانصه : سواء كان من غير جنس ما قبله وهو ظاهر أم من جلسه كجاء القوم إلا زيدا مشيرا بالقوم إلى جماعة ليس زيد منهم ، فقد استبان لك أن كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال ، فتعريف بعضهم المنقطع بكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه جرى على الغالب (قوله إن صح حذف المبدل منه الخ) بأن يصح تسلط العامل على البدل فخرج نحو : ما زاد هذا المال إلا ما نقص فيجب نصبه إذ لا يقال زاد النقص ، ومثله قوله تعالى - لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم - وذلك إذا جعل عاصما على حقيقته ، ومن رحم هو المعصوم وفي رحم ضمير مرفوع يعود على الله تعالى ومفعوله ضمير الموصول وهو من حذف لاستكمال الشروط . والتقدير لا عاصم اليوم ألبتة من أمر الله ، لكن من رحمه الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع ، ولا يصح هنا تسلط العامل على المستثنى لأنه لا يقال لا اليوم من أمر الله إلا من رحم ، ولو رُدَّ المحذوف منه أغنى الخبر لم يجز ذلك لأنه لا يقال لا لهم اليوم إلا من رحم لأنه لا معنى له :

وقد رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه : قالوا في قولنا « لا إله إلا الله » أن اسم الله بدل من محل لامع اسمها ومنعوا هنا الإبدال كما ترى ، وأيضاً ما نصه : قيل في - لا عاصم - الآية لم يصح الإبدال لعدم صحة الإحلال محل الأول فقلت : لم لا يصح ؟ فقبل لأن لا تعمل في المعارف ، فقلت : مشكل من وجهين - أحدهما : أنهم أنشدوا :

ألا لا يجير اليوم مما قضت به صوارمنا إلا امرأ دان معلنا

وقالوا : إن الإتياع هنا ممتنع وهذا نكرة ، وقيل العلة أن اسم لا يحذف ، فقلت : والفاعل لا يحذف ، فقيل  
يصح فيه التفرغ نحو : ما قام إلا زيد ولا كذلك هنا لو قلت لاني الدار إلا رجل لم يجوز لأنك فصلت بين لا وما  
تركبت معه وقدمت الخبر على الاسم ، فقلت : لو كان المعتبر ذلك لم يجوز الإبدال في لا إله إلا الله ، وأيضا  
فالإبدال هنا باعتبار المحل لا باعتبار اللفظ لأن لا لا تعمل في الموجب فقيل إنما يشترط لصحة الإبدال كون الثاني  
صالحا للحلول محل الأول في الاستثناء المنقطع لاني المتصل بالبحث كله أنا قائله سؤالا وجوابا ولم يتحرر بعده .  
وقيل في الآية إن الاستثناء متصل وأن المراد بمن رحم الباري ، وكأنه قيل لا عاصم اليوم إلا الراحم أو أن  
عاصما بمعنى معصوم وفاعل قد يجيء بمعنى مفعول نحو - ماء دافق - أي مدفوق ، ومن مراد بها المعصوم .  
والتقدير لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله فإنه معصوم أو أن في الكلام مضافا محذوفا والتقدير لا يعصمك  
اليوم معصم قط من جبل ونحوه سوى معصم واحد وهو مكان من رحمه الله تعالى ونجاه يعني في السفينة ، وعلى  
هذا اقتصر الزمخشري ( قوله استدلالا بقوله ) أي استدلال بنو تميم على جواز الرفع استدلالا بقول عامر بن الحارث :  
وبلدة ليس بها أنيس الخ فأبدل اليعافير والعيس من أنيس ، ولا الثانية مؤكدة للأولى ، واليعافير جمع يعفور وهو  
ولد البقرة الوحشية ، والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء  
من الشقرة ( قوله بالنصب في قراءة السبعة ) أي ما لهم به من اتباع علم بل الذي لهم به اتباع ظن : فإن قيل :  
( ٢٠ - إس - فاكهي - ثان )

وأجيب عن البيت بأن المراد بالأنيس ما يؤانس فهو أعم من الإنسان فيكون متصلا لا منقطعا وهذا كله ( ما لم يتقدم ) المستثنى على المستثنى منه ( فبهما ) أى فى المتصل والمنقطع الكائنين فى كلام تام غير موجب ، فإن تقدم ( فالنصب ) حينئذ واجب كقول الكميت :

ومالى إلا آل أحمد شيعه ومالى إلا مذهب الحق مذهب

وإنما امتنع فيه الإبدال لأن التابع لا يتقدم على مقبوعه ، ومثله فى وجوب النصب عند المازنى تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو : ماأتى أحد إلا أباك خير من زيد والراجح ما تقدم ، وأما تقدم المستثنى على جزءى الكلام نحو : إلا زيدا ماجاء أحد فغير جائز ( أو فقد التام ) من الكلام المنفى بأن لم يصرح فيه بالمستثنى منه ( فعلى حسب العوامل ) الواقعة قبل إلا يكون المستثنى ولا عمل للآ فيه بل العمل لما قبلها ، فإن اقتضى الرفع رفع ما بعدها ( نحو - وما أمرنا إلا واحدة - ) أو النصب نصب نحو - ولا تقولوا على الله إلا الحق - أو الجر جر نحو - ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هى أحسن - ( ويسمى ) هذا الاستثناء ( مفرغا ) لأن ما قبل إلا تفرغ

الاستثناء من العلم المنفى ونفى العلم شامل للظن فلاستثناء متصل . أجيب : بأن الاستثناء إنما يعتبر مع المستثنى منه فقط ولا عبرة بالحكم .

قال البيضاوى : ويجوز أن يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذى تسكن إليه النفس جز ما كان أو غيره فيتصل الاستثناء انتهى .

ونعيم بقرءون بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع كما فى شرح المصنف والتصريح ، ولينظر المسوغ لقراءتهم بذلك فإن القراءة بالرواية لا بالآرى وكلام التصريح بوجه خلافه ( قوله ومالى إلا آل أحمد الخ ) والأصل ومالى شيعه إلا آل أحمد ومالى مشعب إلا مشعب الحق والمشعب الطريق والشيعه الأعوان :

قال ابن عمرون : وهذا البيت مشكل لأن العامل فى شيعه الابتداء وهو لا يعمل فى المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذى فى الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ، ووجه كلامهم ما تكلفته لهم فى • لمية موحشا طلل • إذ قالوا إن الحال من النكرة .

قال المصنف فى الحواشى : جزمه بكون شيعه مبتدأ مردود بل الأرجح أنه فاعل لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شيء فى موضعه ( قوله ومثله فى وجوب النصب عند المازنى الخ ) أى كما نقله ابن الخباز فى النهاية ، والصواب ما نقله عنه فى التوضيح أنه فى هذه الحالة يحمار النصب ، فقد نسب أبو حيان صاحب النهاية للغلط ، وإنما أوجب المازنى أو رجح النصب والحالة هذه لأنه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف ، لأن المبدل منه يلقى فى بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب فتدفع كذا فى التصريح فليتأمل ( قوله والراجح ما تقدم ) هو الإبدال ( قوله يكون المستثنى ) بيان لمعلق الجار والمجرور ، والمراد يكون إعرابه ( قوله أو النصب نصب ) إما على المفعول به كما مثل أو المفعول لأجله نحو - ماضى به لك إلا جدلا - أى لأجل الجدال والغلبة للتمييز بين الحق والباطل ، أو المفعول فيه نحو - إن لبثتم إلا يوما - ولا يجوز التفريغ فى المفعول المطلق المبهم ونحو - إن نظن إلا ظنا - مبين بتقدير الصفة نحو - لا تأنيكم إلا بغتة - ويجوز كون هذا حالا أو مفعولا مطلقا مؤكدا حذف هو وعامله ؛ أى لا تبغتنكم إلا بغتة فالمستثنى المجموع وهو جملة حاله فيكون من التفريغ للحال نحو - ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين - ونحو - إلا متحرفا لقتال - ولا فى المفعول معه لا يقال ما مررت إلا والنيل ، وأما التوابع فلا يجوز التفريغ فيها إلا فى البدل وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضى فى الصفات ، وكلام النحويين كما فى المعنى يخالف ذلك ( قوله أو الجر جر ) عبارة التصريح : وإن كان يطلب منصوبا لفظا

للعمل فيها بعدها وإن كان المستثنى منه مقدرا في التحقيق لجواز ما قام إلا هند وامتناع نام هند ، وشرط صحة التفريغ تقدم نفي أو شبهه ، فلو قال أو فقد : أى التمام والإيجاب لكان أولى ( ويستثنى بغير وسوى خافضتين )

نصب ، وإن كان يطلب منصوبا محلا جر بحار يتعلق به ( قوله منه مقدرا ) شرط هذا المقدر كونه عاما مناسبا للمستثنى في جملته وفي صفته وفي الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك ، فيقدر في مقام إلا زيد مقام إنسان ، وفي ما لبست إلا قيصا ما لبست ملبوسا ، وفي مجاء إلا ضاحكا مجاء على حالة من الأحوال ( قوله لجواز ما قام إلا هند ) أى بتجريد الفعل من علامة التأنيث مع كون الفعل في الظاهر حقيق التأنيث ( قوله تقدم نفي ) نحو ما مر من قوله تعالى - وما أمرنا إلا واحدة - ( قوله أو شبهه وهو النهى ) نحو ما تقدم من قوله تعالى - ولانقولوا على الله إلا الحق - والاستفهام الإنكارى نحو - فهل يهلك إلا القوم الفاسقون - ولايتأتى التفريغ في الإيجاب لأنه يؤدى إلى الاستبعاد لانقول رايت إلا زيدا لأنه يلزم منه أنك رايت جميع الناس إلا زيدا وذلك محال عادة نظرا للظاهر ، فاندفع أن ذلك غير لازم لجواز كونه على المبالغة أو تخصيص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك . وجوز ابن الحاجب التفريغ في الموجب إذا استقام المعنى نحو : قرأت القرآن إلا يوم كذا ، فأما قوله تعالى - وبأبى الله إلا أن يتم نوره - فحمل أبى على لا يريد لأنهما بمعنى ( قوله فلو قال أو فقد الخ ) يمكن أن يقال الضمير في فقد يرجع لما ذكره الشامل للإيجاب والتمام ( قوله ويستثنى بغير ) أى لتضمنها معنى إلا لا يحسب الأصل بل أصلها الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو : مررت برجل غير زيد ، وإما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الذى خرجت به ، والأصل هو الأول والثاني مجاز ، فإن الوجه الذى يتبين فيه أثر الغضب كأنه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات ، كما أن إلا قد تخرج عن الاستثناء وتتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكرة وتغارق غير إلا في ثلاث مسائل :

إحداها : أن لا يقع بعدها الحمل الاسمية أو الفعلية إن سبقت بنفى وكان الفعل إما مضارعا نحو : ما زيد إلا يفعل الخبير وإما ماض مسبوق بمثله نحو - ما يأتهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون - أو مقرونا بقدر نحو : ما زيد إلا قد ضرب ، وأما - إلا إذا تمنى ألقى - فليس من المقام لأنه فيما إذا ولى إلا لفظ الفعل فلا حاجة لما تكلفه أبو حيان من أن إذا خرجت عن الشرطية مع أنه لا معنى له بخلاف غير لأنها مختصة بالإضافة إلى المفرد . الثانية : أن غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف إلا ، فلذا يجوز عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع إلا جيد .

الثالثة : أن إلا إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجوز حذف الموصوف وإقامتها مقامه بخلاف غير نحو أن يقال : قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد .

الرابعة : مراعاة المحل مع غير بخلاف إلا فلذا جاز مقام القوم غير زيد وعمرو بالرفع لأن المعنى مقام إلا زيد وعمرو : فإن قلت : قال في التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بهما يعنى غير وإلا جائز : قلت : قال شراحه هذا مذهب بعض ، والصحيح المنع في المعطوف على المستثنى بإلا .

الخامسة : إذا فرغت العامل لما بعد إلا في نحو قولك : ماجئتك إلا ابتغاء معروفك على أن يكون مفعولا له صرح نصبه ، وفي غير لابد من جره باللام ولا يحذف لأن من شرط المفعول له أن يكون مصدرا وغير ليس مصدرا ( قوله وسوى ) لا بمعنى عدل كالتى في قوله - مكانا سوى - فإن هذه لا تنفع استثناء ولا بمعنى قصد :

قال أبو عبيدة البكرى : وأنشد على ذلك اللغويون :

فلاصرفن سوى جذيفة مدحتي      لفتى العشى وفارس الأحزاب



للمستثنى دائما بإضافتهما إليه ( معربين ) أى غير لفظا وسوى تقديره ( بإعراب الاسم الذى ) يقع ( بعد إلا ) وهو المستثنى بها على التفصيل السابق فيجب النصب فى نحو : قام القوم غير أو سوى زيد ، و يرجع عند تميم فى نحو : ما فيها أحد غير أو سوى زيد ، والبدل فى نحو : ماجاء أحد غير أو سوى زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل من فاعل أو مفعول أو غير ذلك فى نحو : ما قام غير أو سوى زيد وما رأيت غير أو سوى زيد وما مررت بغير أو بسوى زيد ، وكون سوى كغير فيما تقدم هو مذهب الزجاجى واختاره ابن مالك لورودها فاعلا فى حكاية

قال أبو عبيدة : وأنا أشهد أن الشاعر إنما قال : فلأصرفن إلى حذيفة مدحتى وسوى موضوع ، وهذه الشهادة فيها نظر فإن الفراء وغيره أنشدوا البيت سوى ، وأنشد الفراء :

لو تمت حبيقتى ماعدتني أو تمت ماعدت سواها

أى قصدها وإلا فسد المعنى ( قوله معربين بإعراب الاسم الذى بعد إلا ) قال المصنف فى حواشى الألفية : فإن قلت يفترق غير وإلا فى أحكام - أحدها : أن نحو : ماجاءنى أحد غير زيد الأرجح إذا اتبعت أن يكون على الوصف لا البدل وفى إلا بالعكس : والثانى : أن نصب تالى إلا بها لا بالعامل قبلها ونصب غير على العكس : والثالث : أن مستثنى غير يجوز فى تابعه مراعاة اللفظ والمعنى : قلت : للكلام فى غير وإلا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفى الأحكام اللفظية لافى التوجيه ، والتسوية بين كلمة إلا وكلمة غير لا بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص على وجوب جر مستثنى غير وليس مستثنى إلا كذلك ( قوله والبدل فى نحو : ماجاءنى أحد غير أو سوى زيد ) ترجح البدل على النصب لا ينافى أن الذى يرجع فى غير الصفة لا البدل كما صرح به المصنف فى حواشى الألفية ( قوله حسب ما تقتضيه العوامل ) أى إذا لم يعرض ما يجوز البناء :

قال فى التسهيل : وقد تفتح فى الرفع والجر لإضافتهما إلى مبنى أى كقوله :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة فى غصون ذات أرقال

قال الدمامينى : وكلان بعض الناس سأل فقال كيف أن غيرا فى البيت أضيفت لمبنى مع أن هذا المضاف إليه فى تقدير معرب وهو النطق فلم تضاف فى الحقيقة إلا لمعرب ؟ فقلت : المعرب إنما هو الاسم الذى تؤول به وأما الحرف المصدرى وصلته فبنى ، ألا تراهم يقولون الاسم فى موضع كذا ، وما يدل على ذلك أن هذا المضاف إليه وهو مجموع أن نطقت حمامة إذا قيل بأنه معرب لم يحل أن يكون إعرابه لفظيا أو تقديرى أو كلاهما باطل ، أما الأول فظاهر وأما الثانى فلأن تقدير الإعراب إنما يكون فى آخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعا ، وهذا كله إنما جاء من اعتقاد أن المضاف إليه الجملة ، وفيه أمران : الأول : إنما يرد بناء على أن الجملة توصف بالبناء والذى صرح به الرضى أن البناء كالإعراب من عوارض الكلمة . الثانى : فى الرضى مانصه : قال الفراء : يجوز أن تبنى غير فى الاستثناء مطلقا سواء أضيف إلى معرب أو مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى إلا ، ومنعه البصريون لأنه فى ذلك غير لازم ولا اعتبار به ، وأما إذا أضيف إلى أن فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله :

• لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت • اهـ

وهذا هو الذى يستفاد من كلام المغنى فى الباب الرابع من الترجمة التى نصها الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة ، لكن قال المصنف فى الحواشى فى أثناء كلام ذكره . ووجه ما ذكر أنهم جعلوا ما يلائم المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه ، ونظير هذا تعليل بعضهم أظنه الزغشرى البناء فى - يوم لا تملك نفس - بأن لا

الفراء أناني سواك ، ومبتدأ في قوله : • فسواك بائعها وأنت المشتري • واسما للبئس في قوله :  
 أترك ليلي لبئس بيني وبينها سوى ليلة إني إذا لصبور  
 ومجرورة في قوله عليه الصلاة والسلام « دعوت ربى أن لا يساط على أمتى عدوا من سوى أنفسهم » ومذهب  
 الجمهور أنها لا تستعمل إلا ظرفا ولا تخرج عنه إلا في الضرورة .  
 وقال الرماني : إنها تستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا واختاره في الأوضح والجامع وفيها أربع لغات : كسر  
 السين مقصورة وممدودة ، وضمها مقصورة وفتحها ممدودة :  
 ( و ) يستثنى ( بخلا وعدا ) مجردين عن ماو ( حاشا ) ولا تصحب ما ( نواصب ) للمستثنى على تقدير كونها

حرف والحروف مبنية مع علمنا بأن أحدا لا يتخيل الإضافة للحرف انتهى ( قوله في قوله فسواك بائعها الخ )  
 عجز بيت صدره • وإذا تباع كريمة أو تشتري • الواو للاستفتاح وإذا شرط وخبره فسواك وفيه الشاهد حيث  
 وقع مرفوعا بالابتداء وخرج عن النصب على الظرفية ، وأراد بكريمة فعلة كريمة أى حسنة وأو بمعنى الواو  
 قاله العيني . وانظر جعل الواو للاستفتاح فلم أره لغيره وإنما هذه الواو زائدة كما أثبت ذلك الكوفيون .  
 قال في المغنى : والزيادة ظاهرة في قوله :

فا بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظا وينوى من سفاهته كسرى انتهى  
 وبعضهم يجعل الواو في مثل ذلك للاستئناف . وفيه أن واو الاستئناف الواقع بعدها مضارع مرفوع على أنه  
 خبر لمبتدأ محذوف تقدم ذلك المضارع منصوب نحو - لنبين لكم ونقر في الأرحام . انشاء - أو مجزوم  
 نحو : لاناكل السمك وتشرب اللبن كما يشعر به كلامهم فتدبر ، وجعل أو في قوله أو تشتري بمعنى الواو لا يكاو  
 يصح في البيت كما لا يخفى بل المراد أنه إذا وجد أحد هذين الأمرين من شخصين فسواك بائع وأنت مشتر ( قوله  
 أترك ليلي الخ ) الاستفهام للإنكار وبينى وبينها متعلق بخبر ليس المحذوف وسوى اسم ليس مؤخر وفيه الشاهد  
 والتقدير ليس سوى ليلي ليلة كائنة بينى وبينها وجملة ليس ومعمولها حال ولا يحتاج أقدم كما يأتي قريبا محتملة لأن  
 تكون من فاعل أترك المستتر أو مفعوله وهو ليلي والرابط على كل ضمير صاحب الحال من بينى أو بينها وإذا  
 في قوله إني إذا ظرفية حذفت الجملة التي أضيفت إليها وعوض عنها التووين ، والتقدير إذا تركتها في هذه الحالة  
 وليست إذا الناصبة كما يتوهم ( قوله إلا ظرفا ) أى ظرف مكان بمعنى وسط غير متصرف ( قوله واختاره  
 في الأوضح والجامع ) لأن ما استدل به ابن مالك لا ينهض حجة لأكثر من ذلك إذ بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم  
 وهو الجر وبعضه قابل للتأويل ( قوله وفتحها ممدودة ) لا بمعنى وسط كالتى في قوله تعالى - فآلقوه في سواء  
 الجحيم - ولا بمعنى تام كقوله هذا درهم سواء ، ولا بمعنى مستو كالتى في قوله تعالى - فهم فيه سواء - أى  
 مستوون - تعالوا إلى كلمة سواء بيننا - أى مستوية بيننا ( قوله ولا تصحب ما ) أى خلافا لبعضهم ، واستدل له  
 ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم « أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة » بناء على أن ما حاشا فاطمة من الحديث  
 وليس بمدرج : ورده في المغنى بأن مانافية لامصدرية وحاشا فعل متصرف بمعنى الاستثنائية . والمغنى أنه صلى الله  
 عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وبأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى بدليل أن في معجم الطبراني وما حاشا  
 فاطمة ولا غيرها ، وأما قوله :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فلما نحن أفضلهم فعلا

فنادر ، أو حاشا فعل متعدي متصرف من حاشيته بمعنى استثنائه واشتقاقه من الحاشية كأن المراد أنه أخرجه منه .

أفعالا جامدة ، معدية إليه استتر فاعلها فيها ، وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو على البعض المفهوم من الكل السابق ، وجلسة الاستثناء هل هي حال فمحلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان صحيح ابن عصفور منهما الثاني (أو خوافض) له على تقدير أنها حروف جر :  
واختار في المغنى أنها غير متعلقة بشيء وفيه يجوز في نحو : قام القوم حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه

وعزله عنه ( قوله جامدة ) لوقوعها موقع إلا والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا ( قوله متعدية إليه ) قال المصنف في شرح اللوحة : فإن قلت : هذا إن صح في عدا لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أى تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب أفعول به ؟ قلت : ضحناها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك أن كل من خلا من شيء فقد جاوز ( قوله عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ) فإذا قلت قاموا خلا أو عدا أو حاشا زيد ، فالتقدير عدا هو أى القائم زيدا وقس عليه : وأورد أنه غير مطرد لتخلفه فيما إذا لم يكن في الكلام فعل ولا شبهه نحو : القوم إخوتك ماعدا زيدا ، وقول المصنف في الحواشي : وقد يقال فاعله ضمير الإخوة وكذا القوم بنوك ماعدا زيدا يقال فاعله ضمير البنوة ، لكن يرد هؤلاء المحمدون ماعدا هذا فإنه ليس من المحمدين انتهى . لا يدفع الإيراد بعدم الاطراد وإنما فيه تبيين مرجع الضمير غير اسم الفاعل . وأجاب الدماميني في شرح التسهيل بما يدفع الإيراد حيث قال : إذا لم يوجد الفعل يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه فالمغنى في المثال خلا هو أى منتسب الأخوة إلى زيد ، أو خلا المنتسب إليك بالأخوة زيدا ، وهذا كله جار في القول بأن الضمير عائد على مصدر الفعل السابق على حذف مضاف ، والتقدير خلا هو أى قيامهم قيام زيد ، لكن أورد عليه أن فيه تقدير محذوف لم يلفظ بلفظ ( قوله أو على البعض المفهوم منه الكل ) أورد عليه أن المقصود من قولك قام القوم خلا زيدا مثلا أن زيدا لم يكن معهم ، ولا يلزم من خلوا بعض القوم منه ومجاوزه البعض إياه خاوا الكل ولا مجاوزة الكل . وأجيب بأن المراد بالبعض ماعدا المستثنى ، وفيه أن إطلاق البعض على الأكثر قليل ، والأظهر الجواب بأن البعض الذى هو الفاعل مبهم ومجاوزه البعض المبهم لزيد مثلا وخلوا ذلك البعض منه لا يتحقق إلا بمجاوزه الكل وخلوه عنه ، أو أن البعض في سياق النفي يعم كل بعض ( قوله هل هي حال ) أى على التأويل باسم الفاعل ، ومعنى قاموا عدا زيدا قاموا مجاوزين زيدا ( قوله أو مستأنفة النخ ) المراد بكونها مستأنفة عدم تعلقها بما قبلها في المغنى بل في الإعراب فقط لأن الجملة واقعة موقع إلا زيدا وهى لاموضع لها من الإعراب مع تعلقها بما قبلها فاعطيت هذه حكمها ، ثم إنهم لم يدكروا هنا كون الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية كما إذا اقترنت بما فاتهم قالوا إنها منصوبة إما على الحالية أو الظرفية الزمانية على حذف مضاف ، والتقدير في قاموا ماعدا زيدا وقت مجاوزتهم زيدا ، وهذا القول ينبغى أن يجرى هنا وأن يعتمد عليه فإنه كثير ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر ( قوله واختار في المغنى أنها غير متعلقة بشيء ) عبارته : ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام ، وقيل تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر . والصواب عندى الأول لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء : أى لا توصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولأنها بمنزلة إلا وهى غير متعلقة انتهى . والجواب عن الثانى أن تعدية الحرف إيصال معنى الفعل إلى الجورور على المغنى الذى يقتضيه ذلك الحرف ، وقد صرح بذلك في على الاستدراكية حيث قال : وتعلق على هذه بما قبلها كتحقق حاشا بما قبلها عند من قال بها لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج ( قوله في نحو : قام القوم حاشاك ) أى مما اتصل فيه بحاشا ضمير مخاطب ، وهذا الكلام مذكور في المغنى في باب الاستثناء في الجهة الخامسة من الباب الخامس ( قوله كون الضمير منصوبا )

مجرورا فإذا قلت حاشاي تعين الجر أو حاشائي تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا انتهى :

وإذا ولي حاشا مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا إذ لا يدخل جار على جار ، والصحيح أنها حينئذ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزيه فن قال حاشا لله كأنه قال تنزيها لله ، واللام حينئذ مقوية للعامل كما في نحو - فعال لما يريد - قال في المغنى : ويؤيد هذا قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين فهذا كقولهم رعبالك .

(و) يستثنى (بما خلا وما عدا وليس ولا يكون نواصب) للمستثنى فقط ولو كان ماقبله منفيا ، وإنما وجب النصب بعد الأولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف ، لكن نص في التسهيل أنها لا توصل بفعل جامد فدخولها على هذا مشكل . وجوز بعضهم الجر بهما بتقدير ما زائدة . وردة في المغنى وموضع ما وصلتها .

أى بناء على أن حاشا فعل ( قوله فإذا قلت حاشاي ) أى يجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم ، وقوله تعين الجر أى لتعين حاشا حينئذ للحرفية ، إذ لو كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل باء المتكلم ( قوله أو حاشائي تعين النصب ) لتعين حاشا بالفعل بدليل نون الوقاية لأنها لا تكون إلا مع أحرف ليست هذه منها ( قوله والصحيح أنها حينئذ اسم الخ ) مقابله ما ذهب إليه المبرد وابن جنى والكوفيون من أنها فعل لتصير فهم فيها بالحذف ولإدخالهم إياها على الحرف ، لأن هذين الدليلين إنما يثبتان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ، ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب ، والقول بأنه محذوف والتقدير جانب يوسف المعصية لأجل الله لا يتأتى في كل موضع يقال لك أنفعل فتقول حاشا لله ( قوله واللام حينئذ مقوية للعامل ) لام التقوية هي الزائدة لتقوية عامل ضعيف إما بتأخره أو بكونه فرعاً في العمل ومنه ما هنا ( قوله ويؤيد هذا ) أى للقول بالاسمية ، وإنما ترك التنوين في قراءة السبعة لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ ، ومن نون أعربها على إلغاء هذا الشبه كما أن بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك ( قوله فهذا كقولهم رعبا لك ) لا يمتنى أن اللام في رعبا لك للتبيين لا للتقوية فهذا يخالف ماقبله :

قال في المغنى : بعد أن قسم لام التبيين إلى ثلاثة أقسام مثال الميمنة للمفعولية مقبلاً لزيد وجدعاه ، فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لأنها متعديان ، ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قدر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قدر أنه الفعل لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط ، لا يقال مقبلاً زيدا ولا جدعاه إياه خلافاً لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل ، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتعاق بالاستقرار لأن الفعل لا يوصف فكذلك ما أقيم مقامه وإنما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو مؤكدة للبيان إن كان معلوماً ، وليس التقدير أعنى كما زعم ابن عصفور لأنه يتعدى بنفسه بل التقدير إرادتى لزيد انتهى :

واعلم أنه ليس في المغنى أن اللام في ماشاء الله للتقوية ولا للتنظير برعبالك وعبارته في بحث حاشا والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله من كذا ( قوله ولا يكون ) هي حينئذ جامدة بمنزلة ليس لتضمينها معنى الحرف ( قوله التي لا يليها الحرف ) أى فتعينت فعليتها ( قوله فدخولها على هذا مشكل ) أخذ ذلك من التصريح : وقد أجيب بأن محل امتناع وصلهما بالجامد الجامد أصالة وهذان متصرفان في الأصل ( قوله وجوز بعضهم الجر بهما الخ ) هو الجرمى والرعى والكسائى والفارمى وابن جنى ( قوله وردة في المغنى ) قال فيه فإن قالوا بالزيادة قياساً ففاسد لأن ما لا تزداد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو

نصب بلا خلاف ، لكن هل هو على الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا أو على الظرفية على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان ، وإنما وجب نصب المستثنى بعد الأخيرين لأنه خبرهما واسمهما مستتر فيهما ، والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالسكلام السابق في خلا وعدا وحاشا ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطع .

وأفهم كلامه أن جواز الوجهين في خلا وعدا إذا تجرد عن ما وأن حاشا لا تقترب بما وهو كذلك .

## [ باب ] في ذكر المنفوضات

وهي ثلاثة أقسام : منفوض بالحرف ، ومنفوض بالمضاف ويرجع إليهما المنفوض من التوابع ، ومنفوض

— عما قليل — وإن قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقياس عليه ( قوله على الحال ) أى على التأويل باسم الفاعل ( قوله أو على الظرفية ) أى الزمانية ، وهذا القول ينبغي أن يعتمد عليه فإنه كثير ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر ( قوله فيه قولان ) بقى قول ثالث ذكره في المعنى والتصريح فقال : أو على الاستثناء كالتنصاف غير في قاموا غير زيد وإليه ذهب ابن خروف ( قوله وفي محل الجملة ) فإن قلت : كيف يحكم على جملة ليس بأنها حال والفعل الماضي لا يقع حالا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة ؟ قلت : هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسن بحثا . وانظر ما الداعي لذلك وهلا قيل بتقدير قد ( قوله ولا يستثنى بخلا وما بعدها الخ ) ظاهره أنه لا فرق بين كون خلا وعدا فعلين أو حرفين : والذي في الارتشاف : والحرف والاسم الذي يستثنى به يكون في الاستثناء المتصل والمنقطع ، وأما الفعل الذي يستثنى به فلا يقع في الاستثناء المنقطع لو قلت ما في الدار أحد خلا حمارا لم يجز ( قوله وأفهم كلامه أن جواز الوجهين الخ ) أى التنصاف والخفض لأنه لما ذكرهما بدون ما قال نواصب أو خوافض ، ولما ذكرهما معها اقتصر على قوله نواصب ( قوله وأن حاشا لا تقترب بما ) لأنه إنما ذكرهما مع غير المقترن بما لا مع ما يقترب بها ( قوله وهو كذلك ) أى في الحكمين ، وأما تجويز بعضهم اقتران حاشا بما والاستدلال له فقد مر رده فلا تغفل .

## [ باب ] في ذكر المنفوضات

( قوله ويرجع إليهما المنفوض من التوابع ) جواب عما يرد على الحصر في الثلاثة : وذلك لأنه بقى رابع وهو المنفوض بالتبعية . وحاصله أنه لا يرد لأن الصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع لا التبعية والعامل في المتبوع إما الحرف أو المضاف ، وكان عليه أن يقول والمنفوض بالتوهم كقول الشاعر :

بدالى أنى لست مدرك ماضى ولا سابق شيئا إذا كان آتيا

يجر سابق على توهم دخول الباء في خبر ليس فكانه قال بمدرك لأنه وارد أيضا على الحصر : والجواب أنه يرجع إلى المنفوض بالحرف المتوهم ( قوله ومنفوض بالمجاورة ) كقولهم : هذا جحر ضب خرب بخفض خرب لمجاورته لضب وحقه الرفع لأنه صفة لجحر ، وقول امرئ القيس :

كان أبانا في عرايين وبله كبير أناس في يجاد مزمل

وذلك لأن مزمل صفة كبير فكان حقه الرفع ولكن خفض لمجاورته المنفوض وهو يجاد كما صرح به المصنف في بعض تعاليقه ، لكن في الرضى آخر باب النعت ما نصه : وانجر مزمل لمجاورته لأناس لا لبجاد لأن الجار والمجرور يتعلق بمزمل والتقدير كبير أناس مزمل في يجاد انتهى فليأمل قوله لأن الجار والمجرور الخ فقد يقال

بالمجاورة وأسقطه لشذوذه كالمرفوع بها وقدم الأول لأنه الأصل ، ثم إنه نوعان : ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر فقط :

وأشار إلى الأول مبتدئا به لعمومه بقوله ( يخفض الاسم إما بجر مشترك بين الظاهر والمضمر ( وهو ) سبعة :

( من ) نحو - منك ومن نوح - وهى لبيان الجنس نحو - فاجتنبوا الرجس من الأوثان -

إن ذلك لا يمنع كون الخفض لمجاورته بجاد المتقدم لفظا وأما قراءة وأرجلكم بالخفض مع أنه معطوف على أيديكم لا على رؤوسكم إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة فليس من هذا الباب ، لأن الذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب  
بخفض كلهم لمجاورته الزوجات مع أنه توكيد لذوى ، ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور بل لأن الأرجل لما كانت من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإصراف المذموم شرعا عطفت على الممسوح لا تمتسح ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ، ولهذا جرى بالقاية وهو قوله تعالى - إلى الكعابين - إمالة لظن من يظن أنها ممسوحة لأن المسح لم يضرب له غاية في الشريعة ( قوله وأسقطه لشذوذه كالمرفوع بها ) فيه أن الخفض بالمجاورة في النعت قليل لا شاذ كما في المغنى ، ومسئلة الرفع بالمجاورة عزيزة ذكرها في جمع الجوامع ولم يمثلها في الشرح. وقد رأيت رسالة للشيخ أبي حيان رحمه الله في العطف على الجوار ذكر أو لما أن قاضى القضية تقي الدين بن دقيق العيد سأله عنه مانصه : وقال بعض معاصرينا أكثرهم يعتقدونه مخصوصا بالجرور قال : وقد جاء في المرفوع وأنشد :

السالك الثغرة اليقظان كالها مشى الهلوك عليها الخيل الفضل

فإنه رفع الفضل إتباعا لما قبله لقربه : قلت : وليس الرفع كما ذكر إتباعا للخيل بل رفعه على أنه نعت للهلوك على الموضع لأن معناه كما تمشى الهلوك الفضل وعليها الخيل انتهى ( قوله وقدم الأول لأنه الأصل ) الحرف لأن يقدر به المضاف لا العكس ، ودليل التقدير اقحامهم اللام ، ولأن عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ، ولأن المضاف كثيرا ما يحمل في أحكامه على الجار ، ألا ترى أن أبا الفتح ذكر في باب تدريج اللغة أنه إنما جاز غلام من تضرب أضرب حملا على بمن تمرر أمرر ، وذلك لأن الأصل أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولما كانوا لم يجدوا الحرف الجر ميلا أن يعلقوه استجازوا فيه ذلك ، فلما ساغ لهم إعماله فيه تدرجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم ( قوله وهو سبعة ) أى بالنظر للمذكور في هذا الباب فلا ينافى أن خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى كذلك قال المصنف في حواشى الألفية : عند قولها بالظاهر اخصص الخ مفهومه أن ما عدا هذه السبعة يجر الظاهر والمضمر فتقول على هذا إذا قيل زيد قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه احتمل المفعولية والجر ، وكذا أنت قام القوم حاشاك وخلاك وعداك أما في التكلم فإنك تقول قاموا عدائي وخلائي وحشائي إن قدرته فعلا وبغير نون إن قدرت الحرفية ، وإذا قلت : لعله يفعل أو لعل أفعل أو لعلك تفعل احتمل الوجهين ، وإن سمع ذلك من عقيل فهو على الجر وإلا فهو على النصب ، هذا إذا كان عقيل يوجبون الجر بها وإلا فهو على الاحتمال ، وإذا قلت زيدا أخذت الثوب منه بمعنى منه جاز أيضا عند الهزلى انتهى ( قوله وهى لبيان الجنس ) هذا المعنى أثبتته جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة كالأية التى مثل بها : أى الذى هو الأوثان ، فإن بينت نكرة فهى ومجروها في موضع جملة نحو - يجلون فيها من أساور من ذهب - أى هى ذهب



وللتبعض نحو - ومن الناس من يقول آمنا بالله - ولا ابتداء للغاية

( قوله وللتبعض ) هذا المعنى أثبتته الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلاقتها جواز الاستغناء عنها ببعض والفرق بين البيانية والتبعية أن ما قبل الأولى أكثر ما بعدها لأن الرجس مثلاً أكثر من الأوثان، وما قبل الثانية أقل لأن من يقول مثلاً أقل من مطلق الناس ومن يقول متقدم تقديرا :

واعلم أن البعضية المعتبرة في من التبعية هي البعضية في الأجزاء لا البعضية في الأفراد على خلاف التنكير الذي يكون للتبعض على رأى السيد فإن المعتبر فيه البعضية في الأفراد لا البعضية في الأجزاء ، وبه تفارق من التبعية من البيانية على ما صرح به الرضى حيث قال وتعريف من البيانية أن يكون قبلها أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بمن تفسيرا له ، ويقع ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلاً للرجس إنه الأوثان وللعشرون إنها الدراهم ؛ وللضمير في قولك عز من قائل إنه القائل بخلاف التبعية فإن المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها أو بعدها لأن ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض ، فإذا قلت : عشرون من الدراهم فإن أشرت بالدراهم إلى دراهم معينة أكثر من عشرين فن تبعية لأن العشرين بعضها وإن أردت بالدراهم جنس الدراهم فهي بيانية لصحة إطلاق المجرور على العشرين انتهى .

وبنى السيد في حواشي المطول على ما رآه الرد على السعد في قوله وكتفيل المدة في قوله تعالى - سبحانه الذى أمرى بعبده ليلا - مع أن الإسراء لا يكون إلا بالليل للدلالة على تقليل المدة وأنه أمرى به في بعض الليل حيث قال : الدلالة على البعضية مذكور في الكشف . واعترض عليه بأن البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الأفراد لا البعضية في الأجزاء ، فكيف يستفاد من قوله ليلا أن الإسراء كان في بعض من أجزاء ليلة فالصواب أن تنكيره لدفع توهم الإسراء في ليال أو لإفادة تعظيمه . واعترضه ابن كمال باشا بأن ما قاله خالف فيه الشيخ عبد القاهر فإنه قال في دلائل الإعجاز : إن التنكير في حياة في قوله تعالى - ولكم في القصاص حياة - للدلالة على أن تلك الحياة قليلة .

وأعلم أيضا أن البعضية التي تدل عليها من وهي البعضية المخردة المنافية للكلية لا البعضية التي هي أعم من أن تكون في ضمن الكل أو بدونه ، والدليل عليه كما قاله السعد فيما علقه على التلويح اتفاق النحاة على ذلك حيث احتاجوا إلى التوفيق بين - يغفر لكم من ذنوبكم - وإن الله يغفر الذنوب جميعا - إلى أن قالوا لا يبعد أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم ، أو خطاب لبعض قوم نوح وعاد ومحمد كما يقتضيه سياق آية سورة إبراهيم فتخصيص النحاة بقوم نوح غير ظاهر وخطاب الجميع لهذه الأمة ولم يذهب أحد إلى أن التبعض لا ينافي الكلية ، وأما بحث السيد فيه بأن الرضى صرح بدم المناقاة بينهما حيث قال : ولو كان أيضا خطابا لأمة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها فغير متجه ، لأن كلام الرضى غير مرضى لما عرفت ويرشد لأن مدلول من التبعية المخردة قول صاحب الكشف في قوله تعالى - وما رزقناهم ينفقون - وأدخل من التبعية صيانة لهم وكفا عن الإسراف والتبذير المنهى عنه ولم ينكر عايه أحد ، وأيضا زيادة من التبعية في قوله تعالى - وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم - فإنه لو كانت دلالتها على مطلق البعضية الشاملة لما في ضمن الكلية لصاعت تلك الزيادة وفاتت الدلالة على أن المغفور بالإيمان بعض الذنوب لا كلها .

قال البيضاوى : وبعض ذنوبكم هو ما يكون من خالص حق الله تعالى فإن المظالم لا تغفر بالإيمان ، والعجب له أنه مع تصريحه بهذا قال في تفسير سورة نوح : بعض ذنوبكم هو ما سبق فإن الإسلام يجبه فلا يؤاخذكم به في الآخرة حيث أخذ جب الإسلام عاما لنوعى الذنوب .

مكانا أو زمانا أو غيرهما نحو - من المسجد الحرام من أول يوم - إنه من سليمان - وللبدل نحو - أرضيتهم بالحياة الدنيا من الآخرة - وللتعليل نحو - مما خطاياهم أغرقوا - وللتأكيد

[فائدة] قبل جىء بمن فى خطاب الكفرة دون المؤمنين فى جميع القرآن تفرقة بين الخطابين . وقال البيضاوى فى تفسير سورة إبراهيم : ولعل المعنى فيه أن المغفرة حيث جاءت فى خطاب الكفار مرتبة على الإيمان وحيث جاءت فى خطاب المؤمنين مشفوعة بالطاعة والتجنب عن المعاصى ونحو ذلك فيتناول الخروج عن المظالم ، قال ابن كمال باشا : وهذا إنما يتم لو لم يجرى الخطاب للكفرة على العموم ، وقد جاء كذلك فى قوله تعالى فى سورة الأنفال - قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف - .

[فائدة أخرى] قضية كلام الزمخشري فى قوله تعالى - فأخرج به من الثمرات رزقا لكم - أنه إذا كانت من التبعية فهى فى موضع المفعول به ورزقا مفعول من أجله ولكم مفعول به لرزقا لأنه حينئذ مصدر قال الطيبى : وإذا قدرت من مفعولا كانت اسما كمن فى قوله • من عن يمينى مرة وأما • انتهى . ولهذا قال بعضهم الذى يقتضيه جزالة نظم التفضيل فى مثل - ومن الناس من يقول - كون من التبعية اسما مبتدأ ومن يقول خبر إذ لم يستفد على عكسه من الخبر زيادة على المبتدأ فتأمل ، لكن قال السيد : من الثمرات على تقدير التبعية مفعول به لآعلى أن من اسم بمعنى بعض كما قيل بل على تقديره شيئا من الثمرات ، وما يقال من أن معناه فأخرج بعض الثمرات فهو حاصل المعنى : وقال السعد فى - ومن الناس من يقول - بعد كلام قرره فالوجه أن يجعل مضمون الحار والمجرور مبتدأ (قوله ولابد الغاية) هذا هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه فكان ينبغى تقديمه ، والمراد بالغاية المسافة إطلاقا لاسم الجزء على الكل إذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء ، وبهذا ظهر معنى قولهم إلى لانتها الغاية قاله فى التلويح . واعترض عليه بأن نهاية الشيء ما ينتهى به ذلك الشيء والثنى إنما ينتهى بضده فكيف يكون جزءا منه ، بل إنما يطلق على آخر جزء منه مجاورة بينه وبين النهاية . قال الفنارى : ولك أن تقول غاية ما فى الباب أن تكون الغاية فى المسافة مجازا فى المرتبتين ومثله غير عزيزة قال الرضى : ونعرف من الابتدائية بأن يحسن فى مقابلتها إلى أو يفيد فائدتها نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ به التجرى إليه فالباء أفادت معنى الانتهاء (قوله مكانا) باتفاق من البصريين والكوفيين (قوله أو زمانا) عند الكوفيين والأخفش وابن درستويه ومنع ذلك أكثر البصريين وأوتوا ما يدل له (قوله أو غيرهما) قال الشاطبى معتذرا عن ابن مالك حيث لم يذكر هذا : يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الأصل وما سواه راجع إليه بالمجاز فكانه جعل الأشخاص أماكن بالتأويل للملازمة الأماكن لها إذ لا يقال من فلان إلى فلان إلا ولهما مكانان بينهما مسافة ويصل الكتاب من أحد المكانين إلى الآخر انتهى (قوله من المسجد الحرام) مثال للابتداء مكانا وقوله من أول يوم مثال للابتداء زمانا وقيل التقدير من تأسيس أول يوم : ورده السبيل بأنه لو قيل هكذا لا احتيج إلى تقدير الزمان وقوله - إنه من سليمان - مثال لابتداء غيرهما (قوله وللبدل الخ) أنكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير أرضيتهم بالحياة الدنيا بدل من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هى فلا ابتداء (قوله وللتعليل) أى عند جماعة (قوله مما خطاياهم أغرقوا) أى أغرقوا لأجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (قوله وللتأكيد) هذه هى الزائدة وهى الدالة على التنصيص على العموم إذا دخلت على نكرة لا تختص بالنفى نحو : ما جاءنى من رجل أو تأكيد التنصيص عليه وهى الداخلة على نكرة مختصة بالنفى وشبهه نحو : ما جاءنى من أحد ، والمراد من كونها زائدة كونها فى موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مغللا بالمعنى المراد كما قالوا فى لا إنها زائدة فى قولهم جئت بلا زاد مع أن

بعد نفى أو شبهه نحو : ما لبأغ من مقر - وهل من خالتي غير الله - والاستعلاء نحو - ونصرناه من القوم -

سقوطها محل بالمعنى ( قوله بعد نفى الخ ) لابد أيضا أن يكون مجرورها زكرة وأن يكون إما فاعلا لنحو - ما بأتهم من ذكر - أو مفعولا به نحو : هل تحس منهم من أحد ، أو مبتدأ كما مثل ، والمراد بشبه النفى النفى بلا والاستفهام بها ، وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو : قد كان من مطر ، وأول هذا على التبعيض أو التبيين : أى قد كان شئ هو بعض المطر أو المطر فحذف شئ وأقيمت الصفة مقامه ، والأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك :

قال المصنف فى الحواشى : وقد تزداد فى معمول فعل نسبته لمعمولاته على سبيل الإيجاب فى اللفظ إذا كان المعنى على أن النسبة على سبيل النفى نحو - ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم - لأن المعنى يودون أن لا ينزل عليكم من خير فإن العرب قد تدخل النفى على شئ ومرادها نفى غيره إذا صح استلزامه له بوجه ، ومن هذا ما علمت أحدا يقول ذلك إلا زيد لأن معناه ما يقول أحد ذلك فى علمى ولهذا تأولوا . وما إخال لدينا منك تنويل . على معنى إخال أن لا تنوينا ، وقد أشار إلى هذا أبو العباس ثعلب فى أماليه ( قوله نحو هل من خالق غير الله ) قال فى التصريح : خالق مبتدأ وغير الله نعتة على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخير ، لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبر عنه بفعل على الأصح انتهى :

وقوله على المحل مبنى على أن المجرور بحرف زائد إعرابه محلى وأن الإعراب المحلى لا يختص بالمبنيات بدليل فاعل المصدر المحفوض بإضافته إليه ونحو ذلك ، فقد صرحوا بأن إعرابه محلى ، وقد أسلفنا فى باب المبتدأ أن القياس أن يكون جميع ذلك من الإعراب التقديرى لقولهم إن الإعراب المحلى أن تكون الكلمة فى محل لو كان فيه اسم معرب لكان إعرابه كذا ، وهذا لا يصح فى الكلمة المعربة ، وقولهم المانع فى الإعراب المحلى قائم بجملة الكلمة وفى التقديرى بالحرف الأخير ، أى فرق بين المتبع والمحمكى والمدغم فإن إعرابها تقديرى وبين المجرور بحرف زائد أو بإضافة المصدر ونحوه إلا أن يقال لما كانت حركة المجرور بإضافة المصدر والحرف الزائد وشبهه إعرابية استبعدوا أن يعربوه تقديرى لثلاث يصير الاسم معربا بإعرابين فى محل واحد ، وإن كان أحدهما لفظيا والآخر تقديرى لا نظير له بخلاف غيره مما جعلوا إعرابه محليا ، فإن حركته إما بنائية أولا إعرابية ولا بنائية ( قوله وللأستعلاء ) عند الأخفش والكوفيين وعبر فى المعنى عن هذا والذى بعده بقوله مرادفة على مرادفة وكذا ما أشبهه مما استعملت فيه من بمعنى هو المعنى الأصلى لحرف غيرها ، وكذا صنع فى بعض الحروف كفى وفى بعضها كالباء جعل نفس تلك المعانى معانى ذلك الحرف وجمع ابن مالك فى الألفية بين الطريقتين ، ولعل التعبير بمرادفة الحرف الآخر أظهر لسلامته من إيهام أن الحرف مشترك بين تلك المعانى وأنه حقيقة فيها وليس كذلك بل هو مجاز إما فى الفعل أو الحرف على ما استعرفه ( قوله نحو - ونصرناه من القوم - ) أى عليهم وخرجه المانعون على التضمين : أى معناه بالنصر من القوم كذا فى المعنى وهو مبنى على أن التضمين لإشراب لفظ معنى لفظ آخر ، وهو ما ذكره فى القاعدة الثالثة من الباب الثامن وهو أحد أقوال خمسة فى التضمين ، واختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، فعنى يقلب كفيه على كذا : أى نادما على كذا ، وقد يعكس كما فى - يؤمنون بالغيب - أى يعترفون به مؤمنين ، وبهذا يندفع أن اللفظ المذكور إن كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الآخر ، وإن كان فى معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقى ، وإن كان فهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وتحقق الكلام فى التضمين يطلب من مسألتنا

وللظرفية نحو - ماذا خلقوا من الأرض -

المعمولة فيه فإنها جمعت غرر الفوائد وفرائد القلائد ( قوله وللظرفية ) عند الكوفيين مكانية أو زمانية فالأولى كالآية التي مثل بها : أى ماذا خلقوا في الأرض والظاهر أنها لبيان الجنس مثلها في - ما ندرسخ من آية - والثانية نحو - إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة - أى في يوم الجمعة ، وأوصل في المغنى معانى من إلى خمسة عشر : واعلم أنه قال في المغنى في حرف الباء : مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل في - ولأصلبناكم في جذوع النخل - أن في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشئ ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معنى روين وأحسن في وقد أحسن بي معنى لطف بي ، وإما على شذوذ لإنابة كلمة عن أخرى وهذا الأخير هو محمل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفا انتهى :

وقال في الباب السابع : الثالث عشر : أى من الأمور التي اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به ، وتصحيحه بإدخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه الإنابة ولو صح قولهم لجاز أن يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت إلى القلم ، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها الإنابة أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف انتهى . وفيه أمور :

الأول : أن كلامه في حرف الباء يقتضى أن الذى يقول بالتضمن إنما هو البصريون وأن الكوفيين وبعض المتأخرين لا يثبتونه ، ولم ينبه أحد من تكلم على التضمن على الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين .

الثاني : أن كلامه يقتضى أن البصريين يميزون فيما أوهم لإنابة حرف عن حرف مما سمع تخريجه على الأوجه الثلاثة ، وكان ينبغي أن لا يصر إلى الثالث إلا حيث تعذر الأولان وكذا لا يصر إلى التضمن إلا حيث تعذر التأويل الذى يقبله اللفظ ، لأنه صرح في المغنى في الجملة الثالثة مما له محل من الباب الثاني بأن التضمن لا ينقاس وبه صرح ابن جنى ، لكن في التصريح آخر باب المفعول معه أن الأكثرين على أنه قياسى ، وظاهر كلام الجماعة حيث يتكلمون على معانى الحروف أن إنابة حرف عن حرف لا تثبت إلا أن يتعذر التضمن فإنهم كثيرا ما يردون شاهدا لإنابة باحتمال التضمن ، وهذا إما بناء على أن التضمن قياسى أو على أن التجوز في الفعل أسهل كما أشار إليه في المغنى في الباب السابع ، وبه يندفع ما يرد من أنه ما المرجح للتضمن على تلك الإنابة مع أن كلا لا ينقاس فليحذر :

الثالث : يرد على ما قاله في الباب السابع أنه يجوز كون المعربين تبعوا الكوفيين وبعض المتأخرين فإن مذهبهم أقل تعسفا كما اعترف به في حرف الباء :

الرابع : صريح قوله ولا يجعلون ذلك شاذاً إن القاعدة عندهم مطردة فلا يحتاج بل لا يصح ما ادعاه في تصحيحها من إدخال قد ، وقوله ولو صح ذلك لجاز أن يقال الخ يرد عليه أنه إن كان مذهبهم أن الإنابة لا تتوقف على سماع جاز ماذكر ولا مانع منه ، وإن كان مذهبهم أنها تنوب سماعاً وأن تلك الإنابة المسموعة ليست بشاذة فيحمل عليها ما سمع من غير احتياج إلى تأويل آخر كما يدل عليه كلامه في حرف الباء ، فلا يلزم جواز أن يقال ذلك لعدم سماعه فتأمل ، وقوله لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف لأنه قبل لا يجاز في الحرف

(ولم) نحو - إلى الله مرجعكم جميعا - وإليه ترجعون - وهي لانتفاء الغاية مطلقا نحو - إلى المسجد الأقصى -  
- ثم أتموا الصيام إلى الليل - وللمصاحبة نحو - ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم - وللظرفية نحو :  
فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلى به القار أجرب  
وغير ذلك :

(وعن) نحو - يوسف أعرض عن هذا - عفا الله عنك - وهي للمجاوزة كسرت عن البذل والبعدية نحو  
- طبقا عن طبق - وللبذل نحو - يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا - وللاستعلاء نحو - فإنما يبخل عن نفسه -  
وللتعليل نحو - إلا عن موعدة وعدّها إياه - وغير ذلك .  
(وعلى) نحو - وعليها وعلى الفلك تحملون - وهي للاستعلاء :

وإليه ذهب الفخر الرازي وأتباعه استنادا إلى أن مفهومه غير مستقل بنفسه فإن ضم إلى ما ينبغي ضمه كان حقيقة  
ولأفوه مجاز في التركيب لا في المفرد ، وكلامنا في المفرد . ورد هذا النقشواني بأن الحرف له مدلول في الجملة  
بطريق الوضع سواء استقل بنفسه أو قام بغيره ، فإن استعمل فيما وضع له كان حقيقة وإن استعمل في غيره  
لعلاقة كان مجازا ، وهذا هو المختار عند أهل المعاني ( قوله وهي لانتفاء الغاية مطلقا ) أي زمانية أو مكانية أو غيرهما  
ولم يمثل له وذلك نحو : إلى هرقل ملك الروم ( قوله فلا تتركني بالوعيد الخ ) الوعيد التهديد والمطلى المدهون  
وفي الصحاح القار القيروان وقبرت السفينة طليتها بالقار :

قال في المغني : وتناول بعضهم البيت على تعلق إلى بمحذوف : أي مطلى بالقار مضافا إلى الناس فحذف  
وقلب الكلام : أي لأنه حذف الحال أعني مضافا وأدخل الباء على غير ما حقها أن تدخل عليه لأنه أدخلها على  
الضمير الذي كان مستترا في مطلى ورفع القار بمطلى ، وكان حقها أن تدخل على القار ورفع الضمير بمطلى ،  
وهذا على رواية رفع القار وأما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور ولا قلب فيه .

وقال ابن عصفور : هو على تضمين مطلى معنى مبغض قال : ولو صح محي إلى بمعنى في لجاز زبد إلى  
الكوفة ، وفي قوله لو صح الخ بحث يعلم مما أسلفناه ( قوله وغير ذلك ) أوصلها في المغني إلى ثمانية معان ( قوله  
وهي للمجاوزة ) لم يذكر البصريون لها سوى هذا المعنى ( قوله وللبعدية ) بالباء الموحدة ( قوله - لتركيب طبقا  
عن طبق - ) أي حالا بعد حال ، ويحتمل أن تكون عن على بابها ، والتقدير طبقا متباعدة في الشدة عن طبق  
آخر دونه فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله ، قاله الدماميني ( قوله - فإنما يبخل عن نفسه - ) أي عليها  
ويحتمل التضمين ، والمعنى فإنما يبخل الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وفيه ما مر ، وعلى طريق المحققين  
فتقدير التضمين فإنما يبخل مبعدا بالبخل الخير عن نفسه ( قوله وغير ذلك ) أوصلها في المغني لعشرة معان  
( قوله وعليها وعلى الفلك تحملون ) قال الزمخشري : معناه وعلى الأنعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى  
الفلك في البر والبحر .

قال شيخ الإسلام قاضي القضاة أبو الحسن علي السبكي رحمه الله تعالى : توقفت في هذا الكلام ونظري  
في شيئين أحدهما مدلول وحده والثاني ما كتبه في مسألة كل أما الأول فقال النحاة في وحدة مذهب الخليل  
وسيبويه أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال اتحادا واتحادا موضع موحد ، أو مع  
الفعل المتعدي نحو : ضربت زيدا وحده هو حال من الفاعل : أي ضربته في حال اتحاده له بالضرب ، ومذهب  
المبرد أنه حال من المفعول : أي ضربته في حال أنه مفرد بالضرب ، وذهب أبو بكر بن طلحة إلى أنه حال من  
المفعول ليس إلا لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا امررت به وحدي كما قال . والذئب أخشاه إن مررت به وحدي \*

وذهب جماعة إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال فمنهم من قال مصدر على حذف حروف الزيادة أى اتحاده ومنهم من قال مصدر لم يوضع له فعل ، وذهب يونس وهشام في أحد قوليه إلى أنه منتصب انتصاب الظروف واختار ما قاله ابن طلحة ، وقول سيدي في حال اتحادي له بالضرب محمول عليه لأنه إنما توحد بالضرب إذا لم يكن غيره مضروباً معه ، وقد يشارك الضارب غيره في ضرب ذلك المضروب ، ألا ترى أنك تقول ضربنا زيدا وحده وضربت وحدي زيدا وعمرًا ، فعلم أن معناها أفراد ما تضاف إليه إما المتكلم وإما المخاطب كوحده وإما الغائب في معنى ذلك الفعل ، وإذا جعلتها خبراً في قولك زيد وحده فعناه زيد استقر وحده فعني الحصر والانفراد موجود ومعنى الظرفية بعيد لكنه تقرير نحوي ، والمعنى لا يختلف وإنما النظر في أن وحده المضاف إلى الضمير أى ضمير كان هل هو المحصور في الفعل أو الفعل محصور فيه إذا قلت ضربت زيدا وحده وأردت لا مضروب لك سواه هل حصرت في ضربك أو حصرت ضربك فيه ، قد تبين أن المراد الثاني فالمحصور هو الفعل والمحصور فيه هو المضروب فلا مضروب لك غيره ، وقد يكون له هو ضارب آخر فهذا معنى الأفراد الذي قدمنا ، والتقييد إنما هو للفعل في المفعول ، ومما يبين هذا أن الحال تقييد للفعل لا للمفعول وهو في قوة خبر ثان فإذا قلت رأيت زيدا راكباً فكأنك أخبرت برؤيته ، وكونه راكباً في حال الرؤية بخلاف قولك رأيت زيدا راكباً لم تخبر بركوبه بل قيدته بالركوب وضمافاً له ، فوحده إذا أعربته حالاً ظهر فيه هذا وإن أعربته ظرفاً وهو بعيد فكذلك لأن العامل في الظرف هو الفعل وليس فيه تخصيص للمفعول أصلاً ولا تقييد بخلاف الصفة وبذلك تبين لك معنى وحده ، فإذا قلت أكلت من الأنعام وحدها فقد أفردت أكلك وحصرت فيها فليس لك ما كول غير الأنعام ، فكأنك قلت أكلت بعض الأنعام ولم أكل شيئاً غير ذلك فهي في قوة قضيتين نفي وإثبات ولهذا لم يصح أن تقع في صغرى الضرب الأول من الشكل الأول لاشتراط أن تكون موجبة هذا إذا قلت أكلت من الأنعام وحدها ، فلو أدخلت حرف النفي فقلت ما أكلت من الأنعام وحدها احتمل النفي أن يكون لكل من القضيتين ، فلا تكون أكلت شيئاً من الأنعام بل أكلت من غيرها ، ويكون التقييد لنفي الأكل لا للأكل المنفي ، واحتمل أن يكون النفي للقضية النافية فقط فتكون قد نفيت عدم أكلك من غيرها فتكون قد أكلت من غيرها ، ويحتمل أن تكون أكلت منها وأن لا تكون فصارت هذه القضية بدخول حرف النفي تحتمل ثلاثة معان : أن لا تكون أكلت شيئاً لا منها ولا من غيرها ، أو أنك أكلت منها دون غيرها ، أو أنك أكلت من غيرها ولم تأكل منها ، وإنما احتمل هذه المعاني الثلاثة لأنك سلبت المجموع من الاثنين وشاب المركب من اثنين بثلاث طرق هذا إذا قدمت السلب على الفعل كما مثلناه ، فلو أخرته فقلت الأنعام وحدها لم تأكل منها هل تقول إنه كذلك كما لو قدم النفي أو نقول يختلف المعنى كما في تقديم النفي على كل وتأخيره عنها ، والذي أذوقه من قولك الأنعام وحدها لم تأكل منها أنك لم تأكل من الأنعام شيئاً ، وأنت قد تكون أكلت من غيرها ، ولا يحتمل أنك أكلت منها ومن غيرها لأن التقييد لنفي الأكل فنفي الأكل مقيد بالأنعام وليس المراد نفي الأكل المقيد ، وإنما جاء ذلك من جهة أن المحكوم به في هذه القضية هو المنفي فهي في حكم المعدولة وأما ما سبق فنفي حكم السالبة البسيطة :

إذا عرفت هذا فنفي قولنا على الأنعام وحدها لا تحبوا من معناه تقييد نفي الحمل بالأنعام لانفي الحمل المقدم بالأنعام كما فهمه الزمخشري : ولا بد أن يتقرر عندك الفرق بين سلب الحكم والحكم بالسلب ، وأنه إذا تقدم النفي فهو سلب الحكم فإن كان المحكوم به واحداً انتفى وإن كان مركباً انتفى المركب ، والمركب ينتفى بانتفاء



أى العلو وهو حسي كما مر ، ومعنوى نحو - على العرش استوى - والمصاحبة نحو - وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم - والظرفية نحو - على ملك سليمان - وللمجاوزة نحو : • إذا رضيت على بنو قشير • وللتعليل نحو - ولتكبروا الله على ما هداكم - ولغير ذلك .  
( وفي ) نحو - في جنات النعيم - وفيها ما تشبهه الأنفس - وهي للظرفية : أى حصول الشيء في غيره حقيقة أو مجازا .

قال الجرجاني : فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء والمظروف تحيز نحو : الدرهم في الكيس ، والمجازية إذا فقد الاحتواء نحو : زيد في البرية ، أو التحيز نحو : في صدر فلان علم ، أو فقد ما نحو : في نفسه علم ، والمصاحبة نحو - ادخلوا في أمم - والسببية نحو - لمسكم فيما أفضم فيه - وللإصالة نحو - ولأصابتكم في جذوع النخل - ولغير ذلك .

( واللام ) نحو - لله ما في السموات - له ما فيها وهي للملك نحو : المال لزيد ، وللإختصاص نحو : الجنة للمتقين

أحد أفرادها ، وإذا تأخر النفي فلا يخلو إما أن يصبح تسليطه على ما قبله وإعماله فيه أولا ، فإن صح واقتضت العربية لإعماله فيه فكما لو تقدم كقولك من الأنعام وحدها لم آكل فيحتمل المعاني الثلاثة كما لو تقدم كما قال الشاعر كله لم صنع بنصب كله وإن لم يعمل فيه كان النفي هو المحكوم به فيتعين ما قلنا سواء اشتغل بضميره بحيث لو لم يشتغل به لعمل فيه أولا ، وقولك على الأنعام وحدها لا تحملون من هذا لأن تحملون والحالة هذه لا يصبح لإعماله في على الأنعام : وإذا تقرر ذلك فلا يصح أن تقول على الأنعام وحدها لا تحملون لكن عليها وعلى الفلك ، فلذلك لم يتجرع لي ما قاله الزمخشري أول ما رأيت ونفرطبعي منه ثم عرضته على الميزان فظهر لي ما قلته لك ، وأما ما كتبت في مسألة كل فلا حاجة إلى ذكره هنا فإنه قد ظهر ما حاولت بيانه والله أعلم انتهى ما حرره الإمام السبكي ومن خطه نقات ، وإنما نقلته لعزته وكثرة فوائده ، واختصرت منه شيئا قليلا في حكاية الأقوال في وحده ( قوله أى العلو ) يعنى أن السنين في الاستعلاء ليست للطلب ثم إن العلو إما على الجبرور وهو الغالب كما مثل أو على ما يقرب منه نحو - أو أجد على النار هدى - ( قوله - على ملك سلمان - ) أى في زمن ملكه ، ويحتمل أن تتلو تضمن معنى تقول فيكون بمنزلة - ولو تقول علينا - ( قوله إذا رضيت الخ ) صدر بيت لنحيف العامري عجزه • لعذر الله أعجبنى رضاها • وينوقشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا ، ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف قاله في المغنى . وقال السكسائي : حل على نقيضه وهو سخط : قال في التصريح بعد نقل ما ذكر : وقال أبو عبدة إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على انتهى .

والظاهر أن هذا راجع لطريق التضمن غاية أنه ضمن رضى معنى أقبل ، والفعل الذى يدعى تضمن الفعل المذكور له لا يدعى تعينه بل الشرط صحه تسليطه على الحرف المذكور تدبر ( قوله - ولتكبروا الله على ما هداكم - ) في الكشف : وإنما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كأنه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم : واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بأن هذا التقدير يبعده قول الداعى على الصفا والمروة الله أكبر على ما هداكنا والحمد لله على ما أولانا فيأتى بالحمد بعد تعدية التكبير بعلى قال الدماميني : وفيه نظر لأن المستفاد من الأول غير المستفاد من الثانى ، ثم قال المصنف : وأيضا على الثانية ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها الأولى . قال الدماميني : قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل ( قوله ولغير ذلك ) أوصل في المغنى معانيها إلى تسعة ( قوله والظرفية ) أى مكانية أوزمانية ( قوله - ولأصابتكم في جذوع النخل - ) في هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور ( قوله ولغير ذلك ) أوصل معانيها

للمتقين ، وللأستحقاق نحو : النار للكافرين : أى عذابها ، وللتعليل نحو : • وإنى لتعرونى لذكراك هزة •  
وللتعجب نحو : لله درك فارسا ، وللأستعلاء نحو : • يحزون للأذقان ، وللقسم نحو : لله لا يؤخر الأجل ،  
وللعاقبة نحو :

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى التراب

ولغير ذلك :

( والباء ) ولا فرق بين أن تكون ( لا قسم ) نحو : بالله لأفعلن وبه لنفعلن . ( أو غيره ) من تبعيض نحو  
- عينا يشرب بها عباد الله - واستعانة نحو : كتبت بالقلم ، وظرفية نحو : - نجيناهم بسحر - ومصاحبة نحو : ادخلوا  
باللص ، وسببية نحو - فيما نقصهم ميتاتهم - وتعويض نحو : بعث هذا بهذا ،

في المغنى إلى عشرة ( قوله وللأستحقاق ) فسرهما في المغنى بأنها الواقعة بين معنى وذات نحو : الحمد لله  
والملك لله والأمر لله قال : ومنه وللکافرين النار أى عذابها فبها على أن اللام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدر  
مضاف إلى النار أقيمت هى مقامه فى إعرابه ، وإنما قدر ذلك لأن الكافرين لا يستحقون ذات النار وإنما يستحقون  
عذابها : أى فلم يجعل فيه للاختصاص كما فى الجنة للمؤمنين لأن النار ليست مختصة بالكافرين بل تكون أيضا  
لمن شاء الله من غيرهم ، بخلاف الجنة لا تكون إلا للمؤمنين وتبعه الشارح فى ذلك ( قوله وإنى لتعرونى ) صدر  
بيت لأبى صخر الهذلى عجزه : • كما انتفض العصفور بلله القطر • ودر الكلام عليه فى باب المفعول له  
( قوله لله درك ) أى ما أكثر درك بالبدال المهملة ( قوله وللأستعلاء ) حقيقة كما مثل ومجازا نحو - وإن أسأتم فلها -  
أى عليها ( قوله وللقسم ) وتختص بالجلالة لأنها خلف عن التاء المثناة ( قوله وللعاقبة ) وتسمى لام الصيرورة  
والمآل ( قوله لدوا للموت وابنوا للخراب ) تمامه • فكلكم يصير إلى ذهاب • فإن الموت ليس  
حالة للولادة والخراب ليس عسلة للبناء ، ولكن صار عاقبتهما ومآلها إلى ذلك ، ومنع بعضهم  
الصيرورة فى اللام وردها إلى التعليل بحذف السبب ، وإقامة المسبب مقامه ، وأهل البيان يجعلون ذلك من قبيل  
الإستعارة فى الحرف ، وتقريره يطلب من موضعه ( قوله ولغير ذلك ) أوصل معانيها فى المغنى لاثنتين وعشرين  
( قوله من تبعيض ) أثبتة الأصمى والفارسي وابن مالك ( قوله عينا يشرب بها عباد الله ) قبل ضمن يشرب معنى  
يروى : وقال الزمخشري : المغنى يشرب بها الخمر فقلب كما تقول شربت الماء بالعسل . قال بعضهم : لو كانت  
الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدرهم أى من الدراهم . وقد قدمنا ما يعلم منه الجواب . وقال  
الشهاب القاسمى : هذا كله غير ما قاله الشافعية نقلًا عن اللغة من أن الفعل المتعدي إذا عدى بالباء كان المقصود  
التبعيض لأن هذا يختص بالمتعدي انتهى : وفيه أن قبضت متعد ( قوله واستعانة ) هى الداخلة على آلة الفعل حقيقة كما  
مثل أو مجازا نحو - بسم الله - لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجه إلا بآلة ( قوله وظرفية ) زمانية  
كما مثل أو مكانية نحو - وما كنت بجانب الغربى - ( قوله أو مصاحبة ) ومنه باء البسملة على القول الأظهر عند الزمخشري  
( قوله وسببية ) قال الرضى : السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر عليها فى الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس فى  
التسهيل قال أبو حيان : وأصحابنا فرقوا بين باء السببية وبين باء الاستعانة فقالوا باء السببية هى التى تدخل على سبب  
الفعل وباء الاستعانة هى التى تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذى هو آلة ( قوله وتعويض ) وتسمى  
باء المقابلة وهى الداخلة على الأعواض والأثمان حسا كما مثل أو معنى نحو : كافأت إحسانه بضعف . قال فى المغنى ومنه  
- ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون - وإنما نقدرها بباء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع فى • لن يدخل أحدكم الجنة  
بعمله ، لأن المعطى بموضع قد يعطى مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وبهذا يتبين أنه لا تعارض بين الحديث  
( ٢٢ - من فاكهى - ثان )

وتوكيد نحو - فكفى بالله شهيدا - و . كنى بجسمى نحو لا أننى رجل - وبدل نحو : ما يسرنى أننى شهدت بدرا بالعقبة ، وتعديّة نحو - ذهب الله بنورهم -

والآية لاختلاف محمل الباءين جمعا بين الأدلة ( قوله وتوكيد ) وهى الزائدة وزيايتها فى ستة مواضع : الفاعل وزيايتها فيه واجبة وغالبة وجائزة وضرورة ، والمفعول والمبتدأ والخبر وهو ضربان غير موجب فيتنقاس وموجب فيتوقف على السماع ، والحال المنى عاملها عند ابن مالك ، والتوكيد بالنفس والعين ، وتفصيل ذلك يطلب من المغنى ( قوله نحو - فكفى بالله شهيدا - ) هذا من الزيادة الغالبة قال فى المغنى والغالبة فى فاعل كنى ( قوله وكنى بجسمى الخ ) صدر بيت للمغنى عجزه . لولا مخاطبتي إياك لم ترنى : قال فى المغنى فى أوائل الباب السابع : وإن كان الخبر غير مقصود لذاته قيل خبر موطن كقوله تعالى - بل أنتم قوم تجهلون - وقوله :

كنى بجسمى نحو لا أننى رجل لولا مخاطبتي إياك لم ترنى

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل إلى ما قبلهما لا إلهما انتهى : وبه يعلم أنه لا تغليب فى الخطاب فى تجهلون بخلاف ما فى التلخيص وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ خلافا لما فى عروس الأفراح ولما فى المغنى من القاعدة الرابعة من الثامن ، لأنه مبنى على أن ضمير تجهلون لقوم لا أنتم . وبه يعلم أيضا رد قول الدمامينى فى الشرح المزج فى الكلام على بيت المتنبي فى حرف الباء : وأنى بضمير الحضور فى صفة رجل مع أن طريقه الغيبة إذ هو اسم ظاهر لسكونه مسندا إلى ضمير الحاضر من قوله أننى ، ومثله يجوز فيه الأمران نظرا إلى الخبر عنه وإلى الخبر تقول أنا رجل قت وأنا رجل قام ( قوله وبدل ) قال الشهاب القاسمى : كما أنها تفارق باء التعويض بأن المراد بتلك ما وقع فيه مقابلة شىء بشىء بأن يدفع من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شىء فى مقابله ، والمراد بهذه أن يختار أحد الشئتين على الآخر بحيث لا يسد الآخر عنده مسد الأول ، ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين وقال السيوطى : الظاهر أن باء العوض داخلة فى باء البدل انتهى . وفى قوله بأن يدفع الخ نظرا لأنه لا يظهر فى العوض المعنوى إلا بتكلف ( قوله وتعديّة ) قال حفيد الموضح فى حواشيه : فإن قلت أليست الباء للتعديّة فى بقية المواضع ؟ قلت بلى ولكنها تمحضت للتعديّة ولم تند غير ها بخلاف بقية المواضع فإنها أفادتها مع شىء آخر فذلك أفرد معنى التعديّة وجعل قسما على حدة انتهى :

وهذا يقتضى أن المراد بالتعديّة المفردة مطلق لإيصال الفعل الذى لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم وفيه أن التعديّة بهذا المعنى ليست من المعانى التى وضعت الحروف لها وإنما ذلك أمر لفظى يشترك فيه جميع الحروف الجارة لأنها وضعت لتوصل الأفعال إلى الأسماء ، وكان يلزمهم أن يعدوا التعديّة معنى لكل حرف جاز إذا لم يظهر له معنى غيرها ولم يفعلوا ذلك ، نعم عد ابن مالك التعديّة من معانى اللام . واعترضه الشاطبى بأنه لم يذكر أحد من النحويين هذا المعنى فى اللام فيما أعلم وبما ذكرناه ، وتبع المصنف ابن مالك فى التوضيح : قال شارحه : والأولى إسقاطه لعدم مثال له سالم من الاحتمال وهذا يدل على أن التعديّة المعدودة من معانى الباء تعديّة خاصة وهو الحق لأن المراد بها التعديّة المعاقبة للهجرة فى تصيير الفاعل مفعولا . قال الجامى عند قول الكافية والتعديّة : أى جعل الفعل اللازم متعديا لتضمينه معنى التصيير بإدخال الباء على فاعله فإن معنى ذهب زيد صدر الذهاب عنه ومعنى ذهبت زيد صيرته ذاهبا ، والتعديّة بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعديّة بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لاختصاصها بها بحرف دون حرف ( قوله نحو - ذهب الله بنورهم - ) فيه إشارة إلى رد قول المبرد والسميلى : إن بين التعديّة بالباء والهجرة فرقا وإنك إذا قلت ذهبت زيد كنت مصاحبا له فى الذهاب كما فى المغنى . ونوزع فى ذلك بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب

ومجازة نحو - فاسأل به خبيرا - والإصاق حقيقة نحو : بقلبي غرام : أى لصق به بمعنى قام به ، أو مجازا نحو : مررت بزید : أى ألصقت مرورى بمكان يقرب منه .

على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمحى في قوله - وجاء ربك - وهذا ظاهر . قال في المغنى : وأما - لو شاء الله للذهب بسمعهم - فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق ولكون المراد بالتعدية المذكورة في معاني الباء ماذكر اعترض على من مثل لها بمررت بالوادى إذ لا يصح أن يقال المغنى صيرت الوادى مارا ( قوله ومجازة ) قيل تختص بالسؤال كما مثل وقيل لا تختص بدليل - ويوم تشق السماء بالغمام - ( قوله والإصاق ) قال في المغنى : قيل وهو مبهى لا يفارقها فلذا اقتصر عليه سيديه فكان ينبغي للشارح تقديمه على غيره والبداءة به كما صنع في المغنى ( قوله حقيقة ) وهو نوعان ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كسطوت بزید وما يصل الفعل إليه بدونه نحو : أمسكت بزید فإن الباء أفادت أن إمساكك لزید كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فإنه يفيد منعه التصرف بوجه ما ( قوله نحو : مررت بزید ) عن الأخفش أن الباء فيه بمعنى على بدليل - وإنكم لتقرون عليهم مصبحين - ورده في المغنى بما حاصله : أن كلاما من الإصاق والاستعلاء لما لم يكن حقيقيا فيه ، واستعمال حرف الإصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف الاستعلاء كان الأولى جعل الباء للإصاق المجازى دون الاستعلاء المجازى ، وبه يتدفع ما للدماميني

واعلم أنه ذكر في المغنى للباء أربعة عشر معنى فكان على الشارح أن يقول كما صنع في غيرها وغير ذلك وأنه لم يذكر في المغنى من معانيها التعليل وقد ذكره في التسهيل قال في شرحه : وهى التى يحسن فى موضعها اللام غالبا نحو - فبظلم من الدين - ثم قال : واحتزرت بغالبا من قول العرب غضبت لفلان إذا غضبت من أجله وهو حى ، وغضبت به إذا غضبت من أجله وهو ميت : قال أبو حيان : ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى وكأن التعليل والسبب خذمهم شيء واحد : قال السيوطى : هذا هو الحق انتهى :

وفى شرح جمع الجوامع للجلال المحلى ما يصرح بذلك لأنه قال : المعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه فى القيان بالعلة ، لكن الأشباه والنظائر لصاحب جمع الجوامع مولانا التاج السبكي قدس الله مره أن الفرق بينهما ثابت لغة ونحوًا وشرعا : قال اللغويون : السبب كل شيء يتوصل به إلى غيره ومن ثم سموا الجبل سببا وذكروا أن العلة المرض ، وكلمات يدور معناها على أن العلة أمر يكون عنه أمر آخر ، وذكر النحاة أن اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية ، وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا للتعليل . وذكر ابن مالك السببية والتعليل وهذا صريح بأنهما غيران وذكروا أيضا أن الباء للاستعانة وهو غيرهما :

والحاصل أن الباء الداخلة على الاسم الذى اوجوده أثر فى وجود متعلقها إن صح نسبة العامل إلى منصوبها مجازا فباء الاستعانة نحو : كتبت بالقلم ، وتعرف بأنها الداخلة على أسماء الآلات وإلا فإن كان المتعلق إنما وجد لأجل وجود مجرورها فباء العلة نحو - فيظلم - ألا ترى أن وجود التحريم ليس إلا لوجود الظلم وتعرف بأنها الصالحة غالبا لحللول اللام محلها وإن لم يكن المتعلق كذلك فباء السببية نحو - فأخرج به من الثمرات رزقا لكم - ألا ترى أن إخراج الثمرات مسبب عن وجود الماء ولم يكن لأجل الماء بل لأجل مصلحة العباد ، وبهذا التقسيم علمت أن باء الاستعانة لا تصح فى الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى ، وقال أهل الشرع : السبب ما يحصل الشيء عنده لآبه والعلة ما يحصل به ، وأنشد ابن السمعاني على ذلك :

ألم تر أن الشيء للشيء علة تكون به كالنار تقدح بالزند

ثم أشار إلى الثاني بقوله ( أو مختص بالظاهر ) أى بخفضه ( وهو ) سبعة أيضا :  
( رب )

والمعلول يتأثر من علته بلا واسطة بينهما ولا شرط بتوقف الحكم على وجوده ، والسبب إنما يفضى إلى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى توجد الشرائط وتفتنى الموانع ، وأما العلة فلا يتراخى الحكم عنها إذ لا شرط لها بل متى وجدت أوجبت معلولها بالاتفاق حكاه إمام الحرمين والآبدي وغيرهما ، ووجهوه بدلائل كثيرة وهو وإن كان فى العلة العقلية فالشرعية مثلها إلا فى عدم الإيجاب بنفسها ، ومعنى إيجاب العلة عندنا مع أنه لا إيجاب للفعل تلازم العلة والمعلول واستحالة ثبوت أحدهما دون الآخر كما قاله الإمام فى الشامل :

وقد أشار إلى الفرق بين العلة والسبب الفقهاء فقال الغزالي : الفعل الذى له مدخل فى الزهوق إن لم يؤثر فى الزهوق ولا فيما يؤثر فيه فهو الشرط ، وإن أثر فيه وحصله كالقند والحز ، وإن لم يؤثر فى الزهوق ولكنه أثر فى حصوله فهو السبب انتهى ملخصا ، وإنما سقناه لنفاسته ( قوله ثم أشار إلى الثانى ) أى ثم أشار إلى النوع الثانى وهو ما يجزى الظاهر فقط ( قوله ومختص بالظاهر ) أى مقصور عليه لا يتجاوز إلى الضمير فالباء داخلة على المقصور عليه : قال السيد فى حواشى الكشف : الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضى بحسب مفهومه الأصل أن تدخل الباء على المقصور عليه ، فيقال اختص الجود بزيد : أى صار مقصورا عليه لا يتجاوز إلى غيره ، وهذا عربى جيد إلا أن الأكثر فى الاستعمال إدخال الباء على المقصور بناء على أن تخصيص شئ بآخر فى قوة تمييز الآخر به عن نظائره ، فاستعمل فيه مجازا مشهورا زاد فى حواشى المطول حتى صار كأنه حقيقة فيه وأما أن يجعل من باب التضمنين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيين معا وتكون الباء المذكورة صلة للمضمن ويقدر للمضمن فيه أخرى ، فيقال فى تخصصك بالعبادة تميزك بها تخصصا إياها بك انتهى :

وقد عرفت منه أن دخولها على المقصور عليه نظرا لمفهوم الاختصاص الأصل وأن دخولها على المقصور هو الأكثر فلا اعتراض عليه ، كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الألفية عند قوله : والاسم قد خصص بالجذر ، وأن السيد موافق للسعد فى أن دخولها على المقصور أكثر خلافا لما عليه الشهاب القاسمى فى حواشى المختصر أن السيد والسعد اتفقا على جواز الأمرين واختلفا فى الغالب ، فالسعد قال : الغالب دخولها على المقصور ، والسيد قال على المقصور عليه ( قوله رب ) إنما اختصت بالظاهر لاختصاصها بالمنكر وستعرف وجهه :

واعلم أن رب حرف زائد فى الإعراب أى غير متعلقة بشئ دون المعنى لدلالاتها على التكثير أو التقليل ، ولا تختص من بين حروف الجر بذلك خلافا لما فى المعنى لمشاركة لولا ولعل فى لغة من جر بهما لما فى هذا الحكم كما نص على ذلك فى بحث لعل فى الباب الثالث ، وقول الشمنى المراد اختصاصهما بذلك عن الحروف المشهورة دون الشاذة كـ لعل والغير المشهورة كلولا يؤهم أن الشاذة كلها لا تتعاق ، وفيه أن متى فى لغة هذيل وكى من الحروف الشاذة ، وظاهر كلامهم أنهما يتعلقان كتعلق ما استعملا بمعناه فإن متى بمعنى من وكى بمعنى اللام :

وإذا علمت أن رب حرف زائد فى الإعراب فحل مجرورها فى نحو : رب رجل صالح عندى رفع على الابتداء وفى نحو : رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والرباط محذوف : أى لقيته لأن فى ذلك تهية العامل للعمل وقطعه عنه وفى نحو : رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب ويقدر النصب بعد المجرور لاقبل الجار لأن لما الصدر ، ويجوز مراعاة محله كثيرا نحو : رب امرأة سالحة لقيت ورجلا صالحا ، وإن لم يجز نحو : مررت بزيد وعمرا إلا قليلا نبه عليه فى المعنى ، لكنه قال فى الكلام على أقسام المعطف : وله أى للمعطف على المحل شروط ثلاثة عند الحقوقيين : أحدها إمكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح وهذا

وهي موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها في الأول كثير، ومنه - ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين - ولها صدر الكلام من بين أحرف الخفض، ولا يجر بها إلا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو: رب رجل وأخيه، والغالب في هذا الظاهر وصفه

الشرط مفقود هنا فلعلها مستثناة فليحذر (قوله وهي موضوعة للتكثير والتقليل) أى لإنشاءهما (قوله لكن استعمالها الخ) أى وليست للتقابل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا للتكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة (قوله ومنه - ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين -) في الكشف ما يقتضى أن هذه الآية من الثاني فإنه قال: فإن قلت: متى يكون ودادتهم؟ قلت: عند الموت أو يوم القيامة إذا عابنوا حالهم وحال المسالمين، وقيل إذا رأوا المسلمين يخرجون من النار. فإن قلت: ما معنى التقليل؟ قلت: هو وارد على مذهب العرب في قولك لعلك ستندم في فعلك وربما ندم الإنسان على فعل، ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليله واسكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكاً فيه أو كان قليلاً لحقّ عليك أن لا تفعل هذا الفعل لأن العقلاء يتحرون من الغم المظنون كما يتحرون من المتيقن ومن القليل كما من الكثير، وكذلك المعنى في الآية لو كانوا يودون الإسلام مرة فبالحرى أن يسارعوا إليه فكيف وهم يودونه كل ساعة، وقيل تدهشهم أحوال ذلك اليوم فييقنون مبهوتين، فإن كانت منهم إفاقة في بعض الأوقات من سكرتهم تمنوا فذلك قال وقوله - لو كانوا مسلمين - حكاية ودادتهم وإنما جىء به على لفظ الغيبة لأنهم برّ عنهم كقولك حلف بالله لأفعلن، وأو قيل أو كنا مسلمين لكان حسناً (قوله ولها صدر الكلام) لأنها وضعت للإنشاء وكل ما هو كذلك موضعه المصدر ولأن التقليل جار مجرى النفي، والمراد تصديرها في كلام هي فيه وإن كان ذلك الكلام مبنيًا على غيره، ألا ترى أن ما حرف نفي له صدر الكلام وأنه يصح إن زيدا ما قام، فاندفع إيراد أنها وقعت خبراً لأن المشددة في قوله:

أماوى إني رب واحد أمه قتلتي فلا قتل لى ولا أسر

وأن الخففة في قوله:

تيفنت أن رب امرى خيل خاينا أمسين وخوان يخال أمينا

على أنه قد يدعى أن ذلك ضرورة (قوله ولا يجر بها إلا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة) علله الرضى بأن رب علم القلة وإنما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصاً في أحد المحتملين، والمعرفة إما دالة على القلة فقط كالمفرد المعرفة أو الكثرة فقط كالمجموع، وأما النكرة فللقلة والكثرة معاً نحو: جاءني رجل أى واحد، وما جاءني رجل: أى هذا الجنس. انتهى ما خصاه

ويمكن أن يلخص منه التوجيه وإن قلنا إنها للتكثير كثيراً وللتقابل قليلاً، ثم المراد لا يجر بها إلا ذلك باعتبار الاستعمال الكثير فلا ينافيه قوله بعد وقد تجر رب ضمير الغيبة (قوله نحو: رب رجل وأخيه) فـرجل نكرة لفظاً ومعنى وأخيه نكرة معنى فقط لتأويله بالنكرة. قال المصنف في جواشي التسهيل: وجواز رب رجل وأخيه شبه بقول الملل: وإذا المنية أنشبت أظفارها. قال الدمامي: ووجه الجمع أنه أضمر في نفسه تشبيه المنية بالسبع ودل على ذلك بذكر شيء من لوازم السبع وهو الأظفار، وكذا المدكلم بالمثال المذكور نوى بالمضاف التكثير ودل على ذلك باستعماله في سياق ما يستلزم التكثير انتهى.

ولا يجوز جرها للثاني إلا بطريق التبعية للأول فلو قيل رب أخيه لم يجز كما في القاعدة الثانية من الباب الثامن من المغنى (قوله والغالب في هذا الظاهر وصفه) هذا واضح إذا جعلت للتقليل الذى هو مدلولها لأنه إذا وُصف الشيء صار أخص وأقل مما لم يوصف؛ قال في التسهيل: خلافاً للمبرد ومن وافقه. قال المرادي: وقد احتل



كما أن الغالب حذف متعلقها ومضيه ، وقد تحذف فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير كقوله :

ملتزمه بعمل لا تقوى واستدل من لم يلتزمه بالسمع ، قال المصنف : وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وإنشيد على ذلك أبياتا منها قول أم معاوية :

يارب قائلة غدا بالهف أم معاوية

والأول أن يقول الموصوف محذوف : أي يارب امرأة قائلة ، ألا ترى أن جميع ما في الأبيات التي استشهد بها صفات ( قوله كما أن الغالب حذف متعلقها ) هذا ما ذكره في المغني في بحث رب حيث قال في عدم انفرد به وغلبة حذف معداها ومراده بمعداها متعلقها . وقال في الباب الثالث : الرابع أي مما استثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق رب في رب رجل صالح لقيته أو لقيت ، لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول أو المفعول على حد زيدا ضربته ، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقايل لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر ، وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر معد فإن قالوا إنها عدت العامل المذكور فخطأ لأنه لا يتعدى بنفسه ولا استيفائه معموله في المثال الأول ، وإن قالوا إنها عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح جماعة ففيه تقدير مامعنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت انتهى .

ففي بحث رب مشى على كلام الجمهور ، لكن دعوى أن الغالب حذف المتعلق لم يذكره عن الجمهور . لكن قال ابن يعيش : ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى أن بعضهم قال : لا يجوز إظهاره إلا في الضرورة ، ثم إن كلام الجمهور لا يناسب دعواه هناك أن رب حرف جر زائد في الإعراب وإنما يناسب كلام الرماني وابن طاهر ، ومن ثم اعترضه الدماميني هناك بما حاصله ، أن كلامه متدافع : وقول الشمني في الجواب مراده بالمعدي الفعل الذي مجرورها مفعوله لا يجدي نفعا .

هذا ، وقوله لأن مجرورها مفعول في الثاني فيه أمران . الأول : أن كونه مفعولا لا ينافي التعلق ، والثاني : أن التعلق معناه أن المتعاقب معمول بحسب المحل ، إلا أن يراد أنه مفعول لفعل يتعدى بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعديته للفعل بدليل مقابلة هذا الكلام بقوله وقال الجمهور : هي فيها حرف جر معد ، ثم إنه يمكن الجواب عن اعتراضه على الجمهور باختيار الشق الأول ، وتعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بالحرف إذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف ، فإنه لو عدى هنا بنفسه فات معنى التقليل أو التكثير ، ونظيره صحة قولك أخذت من البر فعديت الفعل بمن لإفادة معنى التبعيض وإن كان يتعدى بنفسه ، وأخذ معموله في المثال الثاني لا يمنع جعله معمولاً لمثله كما في زيد ضربته : واعتراض الدماميني على الجمهور بأنه لو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا في الفصيح ، وقد جاز تقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد في الإعراب وإن لم تكن زائدة في المعنى ، ولا يجوز في الفصيح يزيد وأخاه مرت . ويجاب بأنه إنما صح العطف على محل مجرورها لأنها كالزائد بخلاف ما نظر به فليتأمل ( قوله ومضيه ) أي والغالب مضى متعلقها ، ومن غير الغالب وقوعه مستقبلا كما في قول جحدر :

فإن أهلك فرب قتي سييكي على مذهب رخص البنان

وقوعه حالا كقوله . رب امرئ في وقتنا مستريح . وهذا مامشى عليه في المغني ، ومذهب المرد والفارسي وأكثر النحويين أنه يجب مضيه ، وبيت جحدر مؤول على حكاية حال ماضية هذا إن جعل سييكي جواب إن وأما إن جعل صفة مجرورها وحذف الجواب : أي لم أفض حقه فلا يبقى في البيت حجة . وذهب ابن السراج إلى

• وليل كموج البحر أرخى سدوله • وبعد الفاء قليل كقوله : فبلك حبل قد طرقت وموضع •  
وبعد بل أقل كقوله : • بل بلد ملء الفجاج قتمه • وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم لإفراده وتذكيره  
وتفسيره بتميز مطابق للمعنى نحو : ربه رجلا أو امرأة أو رجلين أو رجالا أو نساء .  
( ومنذ ومنذ ) ولا يجز بهما إلا نوع خاص من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل مضيا كان وهما فيه  
لا ابتداء الغاية نحو : ما رأيت منذ يوم الجمعة أو حاضرا ، وهما فيه للظرفية نحو : ما رأيت منذ يومنا :

أنه يجوز أن يكون حالا ومنع أن يكون مستقبلا : قال : فلا يجوز رب رجل سيقوم إلا أن يريد رب رجل  
موصوف بهذا الوصف ( قوله وليل كموج البحر الخ ) صدر بيت لامرئ القيس عجزه :  
• على بأنواع الهموم ليلتي • والشاهد في وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو : أى رب ليل كموج البحر  
في كثافة ظلمته ، وأرخى سدوله صفة لليل : أى ستوره ، وقوله ليلتي : أى لينظر ما عندى من الصبر • الحزج  
أو ليلتي ، وأصله ليلتي فحذف المفعول ( قوله فثلث حبل الخ ) صدر بيت لامرئ القيس عجزه :  
• فألهيتها عن ذى تمام مغيل • والشاهد في قوله فثلث حيث حذف رب فيه بعد الفاء ، ومعنى طرقت أتيتها ليللا  
ومعنى ألهيتها شغلها ، والتمام التعاويد واحداً تيمة ، والمغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر  
الحروف وهو الموضع وأمه حبل أو الذى يرضع وأمه نجامع ، وأما المغيلة بكسر الغين فهى التى تؤتى وهى ترضع  
أو حامل ، ويروى محول على الأصل والقياس محيل ( قوله بل بلد الخ ) صدر بيت لرؤبة عجزه :  
• لا يشتري كنانته وجهرمه • والشاهد في قوله بل بلد حيث حذف رب بعد بل : أى بل رب بلد والفجاج  
الطرق والقمم الغبار ، وقوله جهرمه أصله جهرميه بياء النسب وهى بسط شعر تنسب إلى قرية بفارس تسمى  
جهرم بفتح الجيم ، أو جعل الجهرم اسماً بإخراج ياء النسبة عنه .

وبقى أن رب تحذف من غير أن يقدمها حرف وهو قليل كقوله • رسم دار وقفت في طلله • أى رب  
رسم دار ، وقد جعل في التوضيح الحذف بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلاً وبدونهن أقل ( قوله  
وقد تجر رب ضمير الغيبة ) اختلف في هذا الضمير ف قيل معرفة وإليه ذهب الفارسي وكثيرون ، وقيل نكرة  
واختاره الزمخشري وابن عصفور لأنه عائد على واجب التكثير ( قوله فيلزم لإفراده الخ ) استغناء بمطابقة التمييز  
للمعنى المراد هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقتها لفظاً نحو : ربها امرأة وربها رجلين وربهم  
رجال وربهن نساء ( قوله ومنذ ومنذ ) لأنهما لما اختصا بالوقت اختصا بالظاهر الأظهر في الدلالة على الوقت  
ليظهر الاختصاص ( قوله ولا يجز بهما إلا نوع خاص الخ ) قد يوجه بأن معناهما إذا كانا اسمين لوقت فخصا بجز  
الأوقات المناسبة بين معناهما اسمين وحرفين ، وأما قولهم ما رأيت منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله خلقه  
( قوله المعين ) خرج المبهم فلا يقال منذ أو منذ يوم أو غداً لأنهما إنما يدخلان على الوقت الذى يجاب به متى  
وكم ، وهذا إذا لم يكن معدوداً نحو : ما رأيت منذ يومين ، ولهذا قال المصنف في الحواشي . شرط الوقت أن يكون  
معدوداً أو معرفاً وقال : وكالزمان ما يستل به عن الزمان بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً ، يقال ما رأيت منذ  
ثلاثة أيام فتقول منذ كم ، ويقال ما رأيت منذ يوم الجمعة فتقول منذ متى ومدى وقت ، ولا يجوز مذماً لأن ما لا تكون  
ظرفاً ، وأجاز بعضهم لأن ما قد تشبه بالظرف ، الأثرها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون ظرفاً نحو :  
سبحان ما سخر كرن لنا وسبحان ما أصبح الرعد بحمده وقال : وشرط الوقت أيضاً التصرف فلا يجوز منذ سخر تر يده  
سخرأ بعينه لأنه يقتصر فلا يجز ولا يرفع ( قوله مضياً كان الخ ) هذا مع المعرفة كما مثل فإن كان المجرور بهما  
نكرة معدودة كانا بمعنى من وإلى :

قال في الجامع : ولك رفع تاليهما خبرا عنهما فعنهما الابتداء أو الأمد ، ووردان ظرفين مضافين للفعلية بكثرة والاسمية بقلّة .

(والكاف) وهى للتشبيه نحو : زيد كالأمد وللتعليل نحو - واذكروه كما هداكم - وللتوكيد

بقي هنا شيء وهو أن عاملهما إذا كانا بمعنى الماضى أو الحاضر هل يتعين أن يكون فعلا ماضيا كما في أمثلتهم أو يجوز أن يكون فعلا مضارعا متفيا بلم أو غير متنى بمعنى الحال ، وأما إذا كان بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع لأنهما لا يدخلان على المستقبل ، وأما فعل الأمر فيدل على زمانين الحال والمستقبل نظرا إلى المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك فليحذر أمرها كذا بخط شيخنا الغنيمى بهامش الأشمونى ( قوله ولك رفع تاليهما خبرا عنهما ) سوغ الابتداء بهما أنهما معرفتان بمعنى الأمد أو المدة ، وهذا المذهب هو الذى اختاره ابن الحاجب وصرح بأنه مذهب المحققين .

قال الدمامينى : وهو مشكل بعدة مذ ومنذ في الظروف لأن كونهما مبتدأين مناف لكونهما ظرفيتين ، ويمكن الجواب بأنه لا يلزم التناقى إلا لو صرح بأنهما ظرفان لا ينصرفان ، ومجرد عدمهما في الظروف لا ينافى نصرفهما نحو خرجوا عن الظرفية فليتأمل . نعم قال المرادى : لا تكون مذ ومنذ عند الأخفش وجماعة : ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين ، فعنى مالم يته مذ يومان يبنى وبين لقائه يومان ، وقيل هما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف : أى مذ كان أو مذ مضى يومان ، وعليه يكون الكلام كلاما واحدا مشتملا على جملتين ، وعلى القولين قبله يكون كلامين وتكون جملة مذ لا محمل لها لأنها جواب سؤال مقدر تقديره على الأول ما أمد ذلك وعلى الثانى ما بينك وبين لقائه ، وقال السيراقى في موضع الحال والرابط موجود بحسب المعنى وإن لم يكن موجودا لفظا لأن المعنى يبنى وبين لقائه يومان .

قال ابن الصائغ في رسالته في بيان منذ ومنذ . واعلم أن من أعرب منذ ومنذ مبتدأين ينبغى أن يعدهما فيما يجب فيه تقديم المبتدأ ، من أعربهما خبرين ينبغى أن يعدهما فيما يجب فيه تقديم الخبر وهو شيء خطرى ولكن يحتاج ذلك إلى تعليل ، ويمكن تعليله بقلّة تمكّنها وبأن الكلام معهما جرى مجرى المثل ، وأحسن من ذلك أنهما إذا كانا حرفى جر يلزم تقديمهما على المجرور فيلزم تقديمهما إذا كانا اسمين ( قوله فعنهما الابتداء ) إن كان الزمن ماضيا ، وقوله أو الأمدان كان الزمان حاضرا أو معدودا .

[ تنبيه ] قال المصنف في التذكرة : كان يخطرى أن قائلا قد يقول لادليل على حرفية مذ ومنذ ، بل قد ثبت اسميتها إذا ارتفع ما بعدهما أو كان جملة فعلية فليحكم عليهما حالة الجر بأنهما اسمان أضيفا إلى ما بعدهما وهو مفرد كما يضافان إلى الجملة حتى رأيت منقولا انتهى ومن خطه نقلت ( قوله والكاف ) لأن دخولها على الضمير يؤدى إلى اجتماع الكافين نحو كك فطرذ المنع قاله الرضى . وعلة الجأى بالاستغناء عنها بمثل ونحوه ، ولا يخفى ما فيه إذ رد عليه أنه هلا استغنى بمثل ونحوه وفى المظهر أيضا . ويحاج بالفرق باحتياج الضمير لضمه بضمه معناه وقلة حروفه غالبا إلى لفظ قوى يتصل به ، وفيه أن الضمير جر بغير الكاف إلا أن يقال المناسبة لا يلزم بظواهرها ( قوله للتشبيه ) أى لبيان أن شيئا له مشاركة ما مع مدخوله فى شيء ( قول وللتعليل ) أثبتة قوم ومثله بالآية التى مثل بها الشارح ، ونفاه الأكترون وأجابوا بأن فى الآية وضع الخاص موضع العام إذ الذكر والهداية يشتركان فى أمر وهو الإحسان ، فهذا فى الأصل بمنزلة - وأحسن كما أحسن الله إليك - ( قوله وللتوكيد ) هى الزائدة واشترط

نحو - ليس كمثل شيء - ولغير ذلك وجرها للضمير شاذ :  
( و ) كذلك ( حتى ) وهي لانتها الغاية مطلقا ولا تكون جارة إلا آخرها أو متصلا بآخر ، فلا يقال سهرت  
البارحة حتى نصفها ، ثم إن كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها إما لكونه غير جزء له نحو - سلام هي حتى

في التسهيل لزيادتها أمن اللبس ( قوله نحو - ليس كمثل شيء - ) أى ليس شيء مثله إذ لو لم يكن المعنى كذلك  
بل ليس شيء مثل مثله لزم المحال وإثبات المثل ، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمقولة  
إعادة الجملة ثانيا ، وقيل الكاف غير زائدة بل الزائدة مثل كما زيدت في - فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به -  
وإنما زيدت هنا التفصيل الكاف من الضمير :

قال في المغنى : والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت ، وقيل  
غير ذلك :

قال الشهاب القاسمي : وانظر هل يشكل اشتراط أمن اللبس بالتمثيل بالآية مع هذه الاحتمالات فيها ، إلا أن  
يقال مآل الاحتمالات واحد أو يقال إذا صح إرادة كل لم يضر الاحتمال ( قوله ولغير ذلك ) أو صل معانيها  
في المغنى إلى خمسة ( قوله وجرها للضمير شاذ ) كقوله . وأم أو عال كها أو أقربا . وجعل ذلك في التوضيح  
ضرورة ، والكوفيون والفراء لا يخصصون ذلك بالضرورة ، وعابه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين ، ثم إن  
الشارح قصد بذلك الجواب عما يرد على جعل الكاف مما يختص بجر الظاهر ( قوله وكذلك حتى ) لا يخفى أن حتى  
من السبعة التي تختص بالظاهر فهي معطوفة على رب أو الكاف على الاحتمالين في المعطوفات إذا تكررت ،  
والشارح لم يقدر في كلام المصنف لفظ كذلك إلا فيها ، ولعل حكمة ذلك ليفيد أيضا أن جرها للضمير كقوله :  
أنت حثاك تقصد كل فج ترجى منك أنها لا تخيب

شاذ ، فجعل قوله وكذلك حتى مرتبطا بقوله قبله في الكاف وجرها للضمير شاذ ، وعلل اختصاصها  
بالظواهر بأشياء اعترضت كما بين ذلك في المغنى . وعلله ابن الحاجب بما معناه أنها لو دخلت على المضمر لم يخل من أن تبقى  
ألفها أو تقلب ياء وكلامها لا يستقيم فتعذر دخولها على المضمر ، أما الأول وهو بقاء ألفها فلا سبيل إليه لأن القاعدة  
في كل ألف لأصل لها وهي آخر حرف أو اسم متمكن تقلب ياء إذا اتصل بها مضمر نحو : إليه وعليه ولديه  
ولا سبيل إلى الثاني وهو قلب ألفها ياء لأن القاعدة أن المضمر لا يغير الكامة إلا الحاجة ولا حاجة هنا فلإنهم استغنوا  
عن حتى إلى انتهى . وعليه سؤال وجواب في الدماميني :

قال الشهاب القاسمي : ولى في دعوى عدم الحاجة نظر لأن التوسعة في طرق التعبير المؤدية إلى التسهيل ودفع  
المشقة ، ولهذا نظروا إلى ذلك في مواضع المترادفات حاجة أى حاجة . وعلله الجاهل بأنها لو دخلت على الضمير لالتبس  
الضمير بالجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها ( قوله لانتها الغاية مطلقا ) أى زمانية أو مكانية . وبقي من معانيها أنها  
للتعليل وبمعنى إلا الاستثنائية وكأنه لم يتعرض لذلك لتقدمه في باب النواصب ( قوله ولا تكون جارة إلا آخرها  
الخ ) اعتمد في التسهيل خلافه : وفي المغنى : والشرط الثاني أن من شرطى حتى خاص بالمسبوق بذى أجزاء  
وهو أن يكون الجرور آخرها نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، أو ملاقيا لآخر جزءه نحو - سلام هي حتى مطلع  
الفجر - ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها ونصفها كذا قاله المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا  
الزنجشري واعترض عليه بقوله :

عييت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت بثوسا

مطلع الفجر - أو لكونه جزءا كيوم لم يقع الفعل عليه نحو : صمت الأيام حتى يوم العبد فالجر بها متعين وإن كان جزءا مما قبلها ، ولم يتعذر دخوله نحو : صمت الأيام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف :  
[ فائدة ] متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها أو على عدمه فواضح أنه يعمل به وإلا فأقوال أصحابها الدخول مع حتى دون إلى حملا على الغالب ، لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول في إلى والدخول في حتى فإن كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لأنها بمنزلة الواو :

( والواو ) أى واو القسم نحو : والله والنبي والكعبة ، وهى مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين :  
( والتاء ) أى تاؤه ولا يجر بها إلا لفظ الجلالة ورب مضافا للكعبة أولياء المتكلم نحو : تالله وترب الكعبة وترى لأفعلى ، وقولهم تالرحمن ونحياتك نادر ، ومن حروف الحذف خلا وعدا وحاشا وقد مر الكلام عليها ومنها أيضا لعل ومتى وكى ولولا وإنما أسقطها لأن الجر بها شاذ :  
[ تنبيه ] قال ابن عصفور في شرح الجمل : حروف الجر على أربعة أقسام : قسم لا يستعمل إلا حرفا : وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه ، وقسم يستعمل حرفا وفعلًا وهو حاشا وخلا ،

وهذا ليس محل الاشتراط إذا لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به ، وناقشه الدماميني بأنها في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك ( قوله فالجر بها متعين ) أى ويمتنع العطف أما في الأول فلأن حتى إنما يعطف بها بعضا على كل ، وأما في الثاني فلأن العطف بها يراد به إدخال ما بعدها في حكم ما قبلها وهو هنا متعذر ( قوله أصحابها الدخول مع حتى ) زعم الشهاب القراني أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى ، وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور ( قوله والواو ) إنما اختصت بالظاهر حطالها عن رتبة أصلها وهو الباء بتخصيصها بأحد التسمين وخص الظاهر لأصالة ( قوله ولا يجر بها إلا لفظ الله الخ ) أى فهى مختصة بالظاهر معين وذلك حظ لمرتبتها عن مرتبة أصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المضمر ، وخص منه ما هو أصل بيان القسم وهو اسم الله وما ألحق به مما كثر استعماله في لسانهم في القسم ( قوله وقد مر الكلام عليها ) أى في باب الاستثناء ( قوله لعل ) أى في لغة عقيل كقوله : • لعل الله فضلكم علينا • ومجرورها في موضع رفع بالابتداء لتزيل لعل منزلة الجار الزائد بجامع عدم التعلق بعامل ( قوله ومتى ) أى في لغة هذيل وهى عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم أخرجهما متى كمه : أى من كمه ( قوله وكى ) إنما يجر بها ثلاثة أشياء : ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه : وما المصدرية وصلتها كقوله :

..... : فلإنما يراد الفتى كيمًا يضر وينفع

أى للضر والنفع وأن المصدرية وصلتها نحو : جئت كي تكرمنى إذا قدرت أن بعدها ( قوله ولولا ) أى إذا وليها ضمير غير مرفوع نحو : لولاى ولولاك ولولاه عند سيويوه والجمهور فإنهم قالوا إنها جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق بشيء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف ، وقال الأخفش : الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المحفوض عن المرفوع كما عكسوا فى ما أنا كآنت ويرد بأن النيابة إنما وقعت فى الضمائر المنفصلة لشبهها بالأسماء الظاهرة ، وكأنه فى التوضيح جنح لكلام الأخفش فلم بعدها فى حروف الجر ( قوله وهو مذ ومنذ ) تقدم الكلام عليهما ( قوله وعن ) وذلك إذا دخلت عليها من كقوله • من عن يمينى مرة وأماى • فعن اسم بمعنى جانب لأن حروف الجر مختصة بالأسماء ( قوله وكاف التشبيه ) الصحيح أن اسميتها خاصة بالشعر كقوله • يضحكن عن كآلهم منهم •

وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على انتهى : وكخلا عدا كما مر : وفي الخبيصى أن اللام جاءت فعلا في قولك ل زيدا ومن كذلك إذا كان أمرا من مان يمين وإلى اسما بمعنى النعمة وفي فعل أمر لمؤنث من وفي يني واسما من الأسماء الستة :

ولما فرغ من القسم الأول أخذ يتكلم على الثانى فقال :

[ أو بإضافة اسم ]

أى يخفض الاسم بما مر أو بسبب إضافة اسم إليه إذ العامل في المضاف إليه هو المضاف كما في الأوضح وغيره وهو الأصح لاتصال الضمير المضاف إليه به وهو لا يتصل إلا بعامله لا الإضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافا للأخفش ، ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والإضافة إسناد اسم إلى غيره بتزيله من الأول مفزلة تنوينه

[ فرع ] ما زيد كعمرو ولا شيبها به إن نصبت شيبها فأما عطف على الكاف على أنها اسم أو على محل الجار والمجرور إن جعلتها حرفا ، فإن خفض المعطوف فقد نفي أن يكون كشبيه عمرو فأثبت له شيبها وأن زيدا لا يشبهه ولا يشبه من يشبهه كذا قاله سيبويه والأخفش . وأجاز الفارسي أن لا يكون أثبت له شيبها وذلك على زيادة الكاف وقال الأخفش : إذا نصبت لم تثبت له شيبها وهذا الذى قاله نص عليه سيبويه :

قال المصنف فى هامش الألفية : لينظر فى فائدة النصب فإن قولك ما زيد كعمرو بنفى المشابهة فكيف جاز ولا شيبها وهو بتقدير ولا هو شيبها انتهى . وفيه دلالة على أن اسمية الكاف لا تختص بالشعر ( قوله وهو على ) أما حرفيتها فتقدمت ، وأما اسميتها فإذا دخلت عليها من كقوله : . خدت من عليه بعد ماتم ظمؤها . فعلى اسم بمعنى فوق ، وأما فعليتها فنحو - إن فرعون علا فى الأرض - فعلا فعل ماض من العلو ( قوله ومن كذلك إذا كانت أمرا الخ ) قد مر أن الطبيعى جمل من التبعية اسما ، فالأدوات التى ترد اسما وفعلا وحرفا ثلاثة : على ، ومن ، وفى :

[ الإضافة ]

( قوله إذ العامل فى المضاف إليه هو المضاف الخ ) علة لجعل الباء فى قول المصنف أو بإضافة للسببية لا للاستعانة التى يعبر عنها بياء الآلة ، وهذا إنما يأتى على الفرق بينهما وقد مر ما يتعلق به ( قوله كما هو ظاهر عبارته ) لأنه المناسب لقوله أولا بحرف ( قوله ولا بالحرف المقدر ) أى الذى تاب عنه المضاف كما فى التصريح ، وفيه أنه لا معنى لتقديره مع نيابة المضاف عنه ، وقوله خلافا لبعضهم هو ابن الباذش ، ورد هذا القول بأن الجار لا يحذف ويبقى عمله إلا فى ضرورة أو نادر كلام : وبقي قول رابع ذهب إليه الزجاج أن العامل معنى اللام ( قوله والإضافة إسناد الخ ) أى اصطلاحا وأما لغة فهى الإلصاق والإمالة : قال امرؤ القيس :

فلما دخلناه أضفنا رحالنا إلى كل حارى جديد مشطب

ومراد به بالإسناد ضم كلمة إلى أخرى مطلقا لا المقيد بكونه على وجه الفائدة الذى سبق أوّل الكتاب وإلا لم يصح الحد لأنه حينئذ مبان للمحدود ، ولا فرق فى الاسم المسند بين أن يكون جامدا أو مشتقا ، وقال إلى غيره ولم يقل إلى اسم غيره لأن الثانى من جزءى الإضافة قد يكون جملة نحو : قت حين قت ، وقد يكون موصولا حرفيا وصلته نحو : من بعد ما عقلوه من قبل أن يأتى يوم ، ليكنه قدر فى شرح الحدود لفظ اسم فقال إلى اسم غيره ثم قال ولو تأويلا ، ثم إن قوله إسناد اسم إلى غيره جنس شامل للمحدود مما ضم فيه كلمة إلى أخرى على وجه جعل أحدهما حديثا عن الأخرى أو وصفا لها أو غير ذلك ، وقوله بتزيله : أى الغير ، من الأول :



أو ما يقوم مقامه ، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون لقيام المضاف إليه مقامه في نحو : ضاربا زيدا وتصيح بأدنى ملابسة ، ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل بدليل العطف الآتي الدال على المغايرة فدخل نحو : كاتب القاضي وأعجبنى ضرب زيد عمرا إذ المضاف في الأول وإن كان وصفا ليس بعامل

أى الاسم الأول ، منزلة تنوينه : أى الأول أو ما يقوم مقام تنوين الأول وهو النون التى تلى الإعراب ، وتلك نون المثني وما ألحق به ونون الجمع وما ألحق به فصل مخرج لماعدا المحدود ، ووجه التنزيل لإجراء الإعراب على الجزء الأول من جزءى الإضافة كما جرى على الحرف الذى قبل التنوين ، وجعل الجزء الثانى ملازما لحالة واحدة كما أن التنوين كذلك ( قوله ولهذا وجب تجريد المضاف ) أى لما ذكر من تنزيل المضاف إليه من المضاف منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ، فقوله ولهذا علة قدمت على معلولها ، وكان مراده أن المضاف إليه لما نزل منزلة تنوينه لم يجمع معهما لأن الجمع بينه وبينهما كالجمع بين العوض والمعوض ، وعلى غيره ذلك بأن التنوين يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما ، وسيأتى التعليل بذلك أيضا فى كلامه عند قول المصنف : ولا تجماع تنوينا ، والنون المذكورة تشبه التنوين فى أنها تلى علامة الإعراب ولهذا لا تحذف النون التى تليها علامة الإعراب نحو : بساتين زيدا ، ولا فرق فى التنوين بين أن يكون ظاهرا أو مقدرا كدراهم زيدا أصله دراهم بغير تنوين لأنه غير منصرف ، فلما أريدت الإضافة لوى صرفه وقدر فيه التنوين ثم حذفت حين أضيف ( قوله لقيام المضاف إليه مقامه ) أى النون ، وقوله فى نحو : ضاربا زيدا : أى والأصل ضاربان ، ومراده بقيام المضاف إليه مقام النون وقوعه فى محلها . ولا يخفى عدم انسجام هذا مع ما قبله ، وكان الظاهر أن يقول كما فى شرح الحدود لقيامها فى ذلك مقام تنوين المفرد ليسكون ذلك بيانا لقيام النون مقام التنوين الذى جعل علة لحذفها ، وظاهر صنيعه أنه جعله علة لحذف النون ، وفيه أن علة حذفها تقدمت فى قوله ولهذا فإن أراد أنه علة ثانية لخصوص حذف النون : فكان يجب العطف مع أن الخصوص غير ظاهر فإن المضاف إليه يقوم مقام التنوين فى هذا ضارب زيدا فتدبر ( قوله وتصيح بأدنى ملابسة ) فتحصل بالإضافة خصوصية ما نحو : كوكب الخرقاء لأنها لا بست فعلا هو الغزل فى زمن ملابس للكوكب ، ونحو - إلا عشية أو ضحاها - أضيف الضحى إلى العشية لما بينهما من الملاسة باعتبار كونهما طرفى النهار ، ونحو - ولا لكم شهادة الله - أضيفت الشهادة إلى الله لأنه حكم الله :

قال السيد فى شرح المفتاح : الهيئة التركيبية فى الإضافات اللامية موزنة باختصاص الكامل المصحح لأن يخبر عن المضاف بأنه المضاف إليه ، فإذا استعملت فى أدنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكما كما توهم ، لأن المجاز فى الحكم إنما يكون بصرف النسبة عن محلها الأصلي إلى محل آخر لأجل ملابسة بين المحليين ، فظاهر أنه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شيء إلى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما بل ينسب الكوكب إليها لظهور جسدها فى تهيئة ملابس الشتاء ، فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف : وأراد به الرد على السعد حيث قال فى شرح المفتاح : فالإضافة بأدنى ملابسة تكون مجازا حكما مشعرا يجعل تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة الإضافة ، ورده مردود : أما أولا فلأن أدنى مرتبة المجاز اللغوى أن يكون لفظا والهيئة التركيبية ليست كذلك : وأما ثانيا فلأن لزوم صرف النسبة عن محلها الأصلي إلى محل آخر إنما هو مذهب غير الشيخ والحق مذهبه كما اعترف به السيد فى موضعه ( قوله ومراده بالاسم ما يقابل الوصف المخ ) أى لا مقابل الفعل والحرف الشامل للمعطوف ، والمناسب لقول المصنف الآتى أو بإضافة الوصف إلى معموله أن يقول ما قبل الوصف للمضاف لمعموله ، ثم يذكر فيما دخل خالق السماء لأن المراد بمعمول الوصف ما يصح أن ترفعه الصفة أو تنصبه

وفي الثاني وإن كان عاملا ليس بوصف ، وهذه الإضافة ثلاثة أقسام لأنها إما ( على معنى اللام ) للتي للملك أو لشبهه تحقيقا حيث يمكن النطق بها ( كغلام زيد ) وتقديرا حيث لا يمكن ذلك كذئب مال وعند زيد ومع بكر وامتحان هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو : صاحب ومكان ومصاحب ( أو ) على معنى ( من ) البيانية وذلك إذا كان المضاف إليه كلا للمضاف وصالحا للإخبار به عنه

بكونه مفعولا به . قال الرضى : أوفيه ، فغير الوصف المضاف لمعموله يشمل الوصف المضاف للمفعول كالمفعول كمثاله والمضاف إلى أحدهما ، لكن لم يتحقق فيه شرط العمل إما لكونه بمعنى الماضي كما مثلنا أو بمعنى الزمن المستمر : وهذا ما جزم به في المغنى وكذا الزمخشري عند الكلام على - مالك يوم الدين - لكنه خالف ذلك عند الكلام على قوله تعالى - وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر - فإنه جوز أن يكون الشمس والقمر في قراءة النصب مطلقا على محل الليل ، ذاهبا إلى أن المراد بالجعل جعل مستمر في الأزمنة المختلفة لا يوجد في الزمن الماضي بخصوصه ، فتكون إضافته محضة فلا تعمل فيظهر أن بين كلاميه تعارضا : وأجاب الدماميني تبعا لحواشي الكشف بأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الاستمرار ففي إضافته اعتباران - أحدهما : أنها محضة باعتبار معنى المضى فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل . وثانيهما : أنها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال . وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه .

بقى أن من الإضافة المعنوية إضافة أفعل التفضيل وهي بمعنى اللام على ما حققه الرضى : وقال ابن عصفور : إنها لفظية بدليل مررت برجل أفضل القوم ، ولو كانت معنوية لزم وصف النكرة بالمعرفة ، وتخريجه على البديل فيه أن البديل بالمشتق يقل ، والعرب تقول مررت برجل أفضل القوم كثيرا ، وهو خارج من الإضافة اللفظية لأن الوصف لم يضاف لمعموله في أفضل القوم ، وداخل في المعنوية على ما قلنا دون كلام الشارح لأن أفعل التفضيل وصف يعمل عمل الفعل فتدبر ( قوله وهذه الإضافة ثلاثة أقسام ) سيأتى أن الأكثر جعلها قسمين ، وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى عند نحو : شاة رقود الحلب ، وأجيب بأنه يمكن جعل رقود صفة مشبهة كحسن الوجه ، ووصف الحلب بأنه رقود لما كان الرقاد عنده فجعل رقودا مبالغة ( قوله التي للملك أو لشبهه ) الملك إما حقيقى نحو : غلام زيد ومال عمرو ، أو مجازى نحو : يد زيد ورجل خالد ، وأما شبه الملك فهو الاستحقاق حقيقة بأن يكون الثاني مستحقا الأول نحو : حصير المسجد وسرج الدابة ورب الناس ، لأن الناس يستحقون ربا يعبدونه ، أو مجازا نحو : إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة . ( قوله تحقيقا حيث يمكن الخ ) هذا ما أشار إليه في التسهيل ، وقال حفيد : الموضح ليس المراد من قولنا إن الإضافة بمعنى اللام أو بمعنى من أن التلام أو من مقدرة ، وإنما المراد من ذلك القصد إلى أن المضاف إنما عمل الجرم لما فيه من معنى الحرف لأن الأسماء المحضة لاحظ لها في الإعراب انتهى :

قال الجامى أخذا من الرضى : واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ، فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام ولا يصح إظهار اللام فيه ، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ، ولا يحتاج فيه إلى التكاليف البعيدة مثل كل رجل وكل واحد ( قوله إذا كان المضاف إليه كلا للمضاف ) فإن اتقى الشرط الأول (١) نحو : يد زيد فإن زيدا وإن كان كلا لليد لكن لا يصح أن يخبر بزيد عنها ، فلا يقال هذه اليد زيد فأضافتها من إضافة الجزء

(١) قوله فإن اتقى الشرط الأول صوابه الثاني وقوله أو الشرط الثاني صوابه الأول اهـ مصححه .

(كخاتم جديد) وثوب خز ، ولك في هذا نصب الثاني على التمييز أو الحال واتباعه للأول بدلا أو عطف بيان أو نعنا بتأويله بالمشق : أى مصوغ من حديد (أو) على معنى (فى) الظرفية عند بعضهم ، وذلك إذا كان الثاني ظرفا للأول (كمكر الليل) وشهيد الدار . واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح وأكثرهم نفي هذا القسم ، وما أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا :

إلى كله وهى على معنى اللام ، أو الشرط الثانى نحو : يوم الخميس ، فإنه وإن صح الإخبار بالخميس عن اليوم فيقال هذا اليوم الخميس ، لكن الخميس ليس كلا لليوم فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم وهى على معنى اللام أيضا ، أو الشرطان معا نحو : ثوب زيد وغلامه وحصير المسجد وقنديله ، فإن المضاف إليه ليس كلا للمضاف ولا صالحا للإخبار به عنه فالإضافة على لام الملك كفاى الأولين أو الاختصاص كفاى الأخيرين ، ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب الشرط الثانى . واشترط الجامى أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف إليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه ، واشترط أيضا أن يكون المضاف إليه أصلا للمضاف وإلا فهمى بمعنى اللام قال : فإضافة خاتم إلى فضة بيانية وإضافة فضة إلى خاتم بمعنى اللام : ورد هذا الشرط الشهاب القاسمى تبعاً لأستاذه الصفوى بأنه لا يوافق تصریحهم بأن إضافة المقادير أو الأعداد كشبر أرض ومائة رطل بمعنى اللام . واعلم أن الإضافة التى على معنى من هى المسماة بالإضافة البيانية لأن المراد بمن من البيانية ، وقد أشار لذلك الجامى بقوله فإضافة خاتم إلى فضة بيانية ، وقد علمت اختلافهم فى شروط الإضافة التى على معنى من فلذا اختلف لإطلاقهم فى الإضافة البيانية ، فكل أطلق بحسب ما يشترطه فلا ينبغي أن يعترض عليه ، ومن العجب قول شيخنا العلامة الغنيمى : الإضافة البيانية لها معنيان : لغوى وهو ما يكون المضاف إليه كاشفا للمضاف وبيانا له سواء كان بينهما عموم وخصوص من وجه أولا ومن ثم قيل إن إضافة شجر أراك بيانية ، واصطلاحى وهو أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فإن هذا يوهم الاتفاق الاصطلاح على ذلك وليس كذلك : وإضافة شجر أراك على مقتضى كلام ابن مالك والمصنف واتباعهما بيانية ، وأعجب منه قول السيوطى فى الفتاوى : إن الإضافة البيانية هى إضافة الشيء إلى مرادفه ، وأنها ليست على تقدير حرف (قوله كخاتم حديد) هذا المثال مستوف للشرطين : ألا ترى أن مجلس الحديد كل للخاتم ، ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال هذا الخاتم حديد فإن الإخبار عن الموصوف لإخبار عن صفته ، وقس عليه قوله وثوب خز وما أشبهه (قوله إذا كان الثانى ظرفا للأول) سواء كان ظرف زمان كالمثال الأول أو مكان كالثانى والمراد من حيث إنه ظرف : أى إذا قصد بيان الظرفية ، فإن أضيف إلى الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة كما فى مصارع مصر وبيع الدار ، فهو بمعنى اللام لافى كما صرح به ابن الحاجب فى الأمالى ، ثم الظروف إنما تنسب إلى المصدر وما تضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى فى (قوله واختاره ابن مالك) خالفه ولده محتجا بأمر - أجدها : أنه يلزم كثرة الاشتراك فى معناها وأنه خلاف الأصل الثانى : أن حمل ما احتيج به على مجيئها بمعنى فى على معنى لام اختصاص المجازية ممكن فوجب المصير إليه من وجهين - أحدهما : أن المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك ، والثانى : أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة باتفاق والإضافة بمعنى فى تختلف فيها ، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه ، والثالث : أن إضافة فى نحو مكر الليل إما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولا على السعة وإما بمعنى فى على بقاء الظرفية ، لكن الأول حمل المتفق عليه كما فى صيد عليه يومان وولد له ستون غلاما ، والثانى حمل على المختلف فيه . وأجاب الشاطبى عن الأمر الأول بأن الدليل هو المتبع وقد دل على وجود إضافة فى فلا بد من اتباعه ، وعن

( وتسمى ) هذه الإضافة المنقسمة لما ذكره محضة لأنها خالصة من تقدير الانفصال ( ومعنوية ) لإفادتها أمرا معنويا ( لأنها ) مفيدة ( للتعريف ) أى لتعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة كضارب زيد أمس ( أو التخصيص ) أى لتخصيص المضاف بالمضاف إليه إن كان نكرة كضارب رجل أمس .  
قال فى المغنى : والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف فإن غلام رجل أخص من غلام لكنه

الوجه الأول من وجهى الأمر الثانى بأنه معارض بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى والمسألة خلافية كما قرر فى الأصول ، وعن ثانيهما بأن الدليل دل على وجود ما اختلف فيه فترك القول به إسهال للدليل من غير وجوب ، وعن الأمر الثالث باتفاقهم على أن الأصل فى الظرف الذى وقع فيه الفعل أن يبقى على ظرفيته كما إذا سبك من المضاف فعل نحو : بل مكرتم الليل والنهار :

وكلام الرضى يوافق ما ذهب إليه ابن الناطم فإنه لما قرر أنه يكفى فى الإضافة التى بمعنى اللام الاختصاص الذى هو مدلول اللام قال : فالأولى إذن أن تقول نحو : ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام ، ولا تقول إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى فى فإن أدنى ملازمة واختصاص يكفى فى الإضافة بمعنى اللام نحو : كوكب الحرقاء وهى الإضافة التى يقال إنها لأدنى ملازمة ، وتبعه الجامى وقال : فإن قلت فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى من إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين : قلنا : نعم لكن لما كانت الإضافة بمعنى فى قليلا ردوها إلى الإضافة بمعنى اللام قليلا للاقسام . وأما الإضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم ، فالأولى بها أن تجعل قسما على حدة اه : وذهب ابن الصائغ إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام وقد ظهر وجهه مما تقدم . وذهب أبو حيان تبعاً لابن درستويه إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف وإلا لزم تساوى العبارتين فى المعنى وليس كذلك ، وجوابه أنه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيراً مطابقا من كل وجه إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة ، وإنما قصدوا إلى تفسير معنى الإضافة خاصة من جهة الملك أو الاختصاص لامن جهة أخرى ( قوله أى لتعريف المضاف بالمضاف إليه ) لأن الإضافة المعنوية وضعت لتنفيذ أن لواحد مما دل على المضاف مع المضاف إليه مزيد خصوصية فإذا قلت غلام زيد راكب وازيد غلامان كثيرة فلا بد أن تشير إلى غلام من غلامانه له مزيد خصوصية بزيد إما لعظمه أو شهرته أو يكون غلاما معهودا بينك وبين مخاطب .

قال الرضى ، وتبعه الجامى : وقد يقال جاءنى غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين لكنه على خلاف الأصل والوضع :

قال الأستاذ الصفوى : وأقول لا يصير بذلك نكرة فإن التحقيق أن التعريف الإضافى يقصد به أحد المعينين . الأربعة المعلومة للمعرف باللام ( قوله والمراد بالتخصيص الخ ) كأنه جواب عن قول ابن حيان تقسيم النحاة الإضافة إلى أنها تخصص وتعرف ليس بصحيح لأنه من جعل القسم قسما وذلك أن التعريف تخصيص فهو قسم من التخصيص لا قسم له ، فالإضافة إنما تنفيذ التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف ، وهل إضافة الجمل تنفيذ التعريف كما مال إليه أبو حيان لأنها فى تأويل المصدر المضاف إلى فاعله أو التخصيص كما استظهره المرادى ، لأن الجمل نكرات وتقدير المصدر تقدير معنى فلا يلتفت إليه كما لا يتعرف غلام رجل وأنت تريد واحدا بعينه وأيضا لا يلزم فى المصدر أن يقدر مضافا بل يقدر متوئعا ما لأوجه الأول لأن المختار أن المضاف إليه لا يكون إلا إسما فلا بد من تأويل الجملة بالمصدر ، ومقتضى ربط الحدث بفاعله تقدير المصدر مضافا إليه فالمضاف إليه هو مضمون الجملة الذى هو المصدر مضافا لفاعله ، ووقعها صفة للنكرة لا يتوقف على تأويل فصيح نظرا لظاهرها .

يتميز بعينه كما تميز غلام زيد وكفلام رجل ما كان متوغلا في الإبهام كغير ومثل إذا أريد بهما منطلق المغايرة والمائلة ، أو واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده ولا أباه ، ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها ( أو بإضافة الوصف ) عطفا على قوله أو بإضافة اسم فتكون قسما له : أى بخفض الاسم بإضافة الاسم

وهذا واضح إذا كان الفاعل معرفة وهل كذلك إذا كان نكرة لأنه لا يلزم أن يكون نكرة عن تقدير المصدر ( قوله ما كان متوغلا في الإبهام ) أى شديد الدخول يقال وغل في الشيء إذا دخل فيه دخولا بينا ( قوله إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمائلة ) أى لا كمالها وبيان الإبهام أنك إذا قلت غير زيد فكل شيء إلا زيدا غيره ، وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمائلة إذا كان الجنس واحدا واشتركا في وصف من الأوصاف ولا تكاد جهات المائلة تنحصر ، وما ذكره من أن المانع من التعريف شدة الإبهام مذهب ابن السراج ، وارتضاه الشلوبين. ورد بأن كثرة المغايرين والمائلين لا توجب التنكير كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة . وذهب سيويو والمبرد إلى أن سبب تنكيرهما أن إضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل ، ألا ترى أن غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك ، وجعل بعضهم المقتضى لتعريف غير إنما هو وقوعها بين ضدين كقولهم الحزكة غير السكون ، وهذا القسم لا يقبل التعريف أصلا ومرجعه إلى السماع ومنه شبهك وحسبك وألفاظ سمعت : قال الدماميني في شرح التسهيل : ولم يتعرض شارحون إلى تحقيق شدة الإبهام في حسبك ( قوله أو واقع موقع نكرة ) عطفا على قوله متوغلا : أى أو كان واقعا موقع نكرة ، وهذا القسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة ( قوله كجاء زيد وحده ) لأن الحال لا تكون معرفة ( قوله ولا أباه ) لأن لا لا تعمل في المعارف ( قوله ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها ) لأن رب وكم لا يجران المعارف .

واعلم أن قضية كلام المصنف أن الإضافة التي على معنى الحرف إنما هي المعنوية كما لا يخفى ، وعلى هذا فاللفظية ليست على معنى حرف ، وقضية كلام ابن مالك في التسهيل والألفية أن الإضافة اللفظية على معنى اللام لأنه بعد أن بين ضابط التي على معنى في ومن . قال : واللام لما سوى ذينك ، ولا شك في دخول اللفظية في مبدى ذينك ، وقضية كلام ابن الحاح : في الكافية أنها على معنى حرف لكن لم يبينه :

قال الأستاذ الصفوى : ونقل أبو حيان وغيره أن الإضافة إلى غير الفاعل بمعنى اللام كظالم نفسه ، وسكت عن الإضافة إلى الفاعل فقبل فيها أيضا بتقدير لام زائدة ، وقبل بتقدير من اه . وما اقتضاه كلام ابن مالك صرح به ابن جنى والشلوبين وبه يتضح أنه لا إشكال في قول بعضهم إن ممطرنا من قوله تعالى - هذا محارصن ممطرنا - بمعنى ممطرنا لأن جعله الإضافة على معنى اللام لا ينافي أنها لفظية فصيح جعل ممطرنا نعنا لعارصن ولم يلزم نعت النكرة بالمعرفة ، وكون الإضافة في ممطرنا لفظية صرح به المولى أبو السعود وهو الموافق للقواعد لأنه بمعنى الاستقبال كما يقتضيه نظم الآية كما لا يخفى ، ولا حاجة إلى جعله بدلا بالمشق على قلة أو خبرا ثانيا أو نعنا مقطوعا : واستدل الشاطبي على كون الإضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام في قوله تعالى - مصدقا لما معهم -

وقوله - فعال لما يريد - وقد يتوقف في ذلك بأن هذه اللام اللام المسماة بلام التقوية لا اللام التي الإضافة على معناها ، ويبدل على ذلك كلام المصنف في المعنى فإنه قال في الكلام على أنواع اللام الزائدة : ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضامين ، وذلك في قولهم يا يؤس للحرب وهي انجرار ما بعدها بها ، أو بالمضاف قولان أرجحهما الأول لأن اللام أقرب ولأن الجار لا يعاق ، ثم قال : ومنها اللام المسماة بلام التقوية وهي الزائدة لتقوية عامل ضعيف إما بتأخره أو بكونه مرفوعا في العمل نحو - مصدقا لما معهم - فعال لما يريد . . . هذا ، وفي جعل الإضافة اللفظية على معنى اللام نظر ظاهر في مثل زيد حسن الوجه إذ ليس حسن مضافا

كما مر أو بإضافة الوصف العامل عمل الفعل ( إلى معموله ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال سواء كان اسم فاعل ( كبالغ الكعبة ) وضارب زيد الآن أو غدا ، أم اسم مفعول كمرّوع القلب ( ومعمور الدار ) الآن أو غدا أم صفة مشبهة كعظيم الأمل ( وحسن الوجه وتسمى ) هذه الإضافة ( غير محضة ) لأنها في تقدير الانفصال ( ولفظية ) لإفادتها أمرا لفظيا ( لأنها ) جىء بها ( لمجرد التخفيف ) في اللفظ بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه أو لرفع القبح كما في نحو : حسن الوجه ، فإن في جره تخلصا من قبح رفعه لحلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مجرى المتعدى فلا تفيد المضاف تعريفا ، ولهذا صح وصف النكرة به في نحو - هديا بالغ الكعبة - ووقوعه حالا في نحو - ثاني عطفه - ولا تخصيصا لأن أصل ضارب زيد ضارب زيدا لا ضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الإضافة ( ولا تجامع الإضافة ) وجوبا ( تنوينا ) ولو مقدرا لأنه يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما ( ولا نونا نالية للإعراب ) وهي نون المثني والمجموع على حده وشبههما كضاربا زيد وضاربو عمرو ( مطلقا ) عن التقييد

إلى الوجه بتقدير حرف ، بل هو هو كما قاله الدماميني في شرح التسهيل ، وبه أيضا يسقط قول بعضهم إن الإضافة في حسن الوجه بمعنى من ، لأنه لما قيل زيد حسن لم يعلم أن أى شئ منه حسن فتبين بالإضافة أنه من حيث الوجه ( قوله إلى معموله ) أى ما يصح أن يرفعه أو ينصبه بكونه مفعولا به كما قيده به كثير من المحققين بل ادعى التفتازاني الاتفاق عليه ، وعمم الرضى المعمول إلا أنه قال : لا بضاف الوصف إلا إلى الفاعل أو المفعول به أو فيه فلم يبق الخلاف إلا في المفعول فيه فاحفظه .

والحاصل أنه منصوب معنى وهو اسم الفاعل ، أو مرفوع معنى وهو معمول اسم المفعول والصفة المشبهة ( قوله سواء كان اسم فاعل ) ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل ( قوله كمرّوع القلب ) بفتح الواو المشددة من الروع وهو الخوف ( قوله لأنها في تقدير الانفصال ) لأن نحو : ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا ( قوله فإن في جره تخلصا الخ ) قال في التوضيح : ومن ثم امتنع الحسن وجهه لانتفاء قبح الرفع ، ونحو : الحسن وجه لانتفاء قبح النصب لأن النكرة تنصب على التمييز ( قوله لحلو الصفة لفظا من ضمير ) قيد بذلك كما في المغنى في الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة لأنه مقدر كما في الأشياء التي تحتاج إلى رابط قال : وقيل أل ثابت عنه ( قوله ولا تخصيصا ) عطف على تعريفا أى ولا تفيد تخصيصا ( قوله ضارب زيدا ) فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتى الإضافة ( قوله كما توهم ) المتوهم ابن مالك فإنه رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد إلا تخفيفا فقال : بل تفيد أيضا التخصيص فإن ضارب زيد أخص من ضارب .

واعلم أن ظاهر كلام المصنف انحصار الإضافة في هذين النوعين ، وزاد في التسهيل قسما ثالثا وهو الشبهة بالمحضة ، وحصر ذلك في سبع إضافات : إضافة الاسم إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم ، وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، وإضافة المؤكد إلى المؤكد ، وإضافة المعتبر إلى المعتبر ، وإضافة المسمى إلى المعتبر ، ونوزع في بعضها فليراجع شروحه ، ومما ينبغي أن ينبه عليه أن الإضافة في جميعها بمعنى لام الاختصاص كما قاله الشهاب القاسمي : وفي حواشي المطول للفناري عند قوله في الديباجة : وفصل الخطاب إن إضافة الصفة إلى الموصوف بمعنى من البيانية ( قوله ولو مقدرا ) كما إذا كان المضاف غير منصرف كما مر ( قوله والمجموع على حده ) وأما قوله : لا يزالون ضاربين القباب . فقول بأوجه في المغنى والتصريح في باب إعراب جمع المذكر السالم منها أن الجمع معرب حينئذ بالفتحة على النون كساكنين لا بالنون .



بما يأتي بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فإنها تجماعها لأنها غير تالية للإعراب بل هو تال لها أو عليها (ولا) ما فيه (أل) لأن المقصود منها أصالة التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها ولهذا لا تجماع العلم باقيا على علميته ، فلا يقال الغلاى ولا زيدكم بل يجب حذف أل من الغلام .

ويقدر في زيد الشيوخ (إلا في نحو : الضارب زيد) مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف إليه معموله (و) نحو (الضارب زيد) مما المضاف فيه وصف مجموع على حد المثنى والمضاف إليه معموله (و) نحو (الضارب الرجل) مما المضاف إليه الوصف بأل أيضا (و) نحو (الضارب رأس الرجل) مما المضاف إليه مضاف لما هي فيه (و) نحو مررت (بالرجل الضارب غلامه) مما المضاف إليه مضاف لضمير عائد على ما هي فيه ، فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والإضافة

(قوله بما يأتي) في الصور المستثناة من عدم مجامعة أل (قوله بل هو تال لها أو عليها) أى على الخلاف في أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة أو مقارن له . وبقي قوله ثالث أنه قبله لكنه لا يوافق فرض المسألة فلذا أسقطه ، وقد مر ما يتعلق بذلك أول الكتاب في بحث الإعراب . وقد أشار الجعبرى في نونيته إلى - الأقوال الثلاثة فقال :  
والشكل سابق حرفه أو بعده قولان والتحقيق مقترنان

(قوله ولا ما فيه أل) وأما الثلاثة الأثواب فأل فيه زائدة أو الأثواب بدل (قوله لأن المقصود منها) أى الإضافة ، وقوله أصالة التعريف : أى والتخصيص وإن قصد منها فليس بطريق الأصالة ، وقوله وهو أى التعريف حاصل لما فيه أل بغيرها أى غير الإضافة وهو أل ، فلز أضيف ما فيه أل لزم تحصيل الحاصل ، وعلى كلامه فنع إضافة المعرفة إلى النكرة يكون بطريق التبع . وعلة بعضهم بأن فيه طلب الأدنى وهو التخصيص مع حصول الأعلى وهو التعريف ، وأورد على منعهم إضافة المعرفة جعلها علما في نحو : أبو النجم وابن عباس مع أنه لا فرق بينهما في لزوم تعريف المعارف . وأجيب بأنه ليس في جعلها علما تعريف المعارف بل تبديل تعريف بتعريف ، فإنه حين صارت أعلاما لم يبق فيها الإشارة إلى معلوميتها باللام والإضافة فتأمل (قوله ولهذا لا تجماع العلم الخ) أى ليكون المقصود من الإضافة أصالة التعريف ، لا يضاف العلم باقيا على علميته لحصول المقصود من الإضافة بتعريف العلمية (قوله ويقدر في زيد الشيوخ) فلا يبقى على علميته ومن ذلك قوله :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماض الشفرتين بمسائي

وقوله فإن قريش الحق لن تتبع الهوى ولن يقبلوا في الله لومة لائم

والإضافة في ذلك لأدنى ملابسة ، وجعل ابن مالك في التسهيل ذلك من إضافة الموصوف إلى القائم مقام وصفه :  
أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، وإن قربنا أصحاب الحق .

[تمة] لا تجماع الإضافة أيضا تاء التأنيث إن أمن اللبس قال الله تعالى - وإقام الصلاة - وقال الشاعر :  
• وأخافوك عدا الأمر الذى وعدوا • أى عدا الأمر ، فإن حصل لبس لم يجوز حذفها نحو : شجرة زيد وثمرة عمرو (قوله فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والإضافة) لأن المقصود من الإضافة اللفظية التى هذه الخمس منها التخفيف أو رفع القبح وذلك حاصل في الصفة المشبهة التى هى الأصل في ذلك ، فكان ينبغي للمصنف أن يمثل بها كالجعد الشعر بحذف الضمير أو الجار والمجرور ، لأن الأصل الجعد شعره أو شعر منه فلما أضيف حذف الضمير المجرور بالإضافة أو بالحرف فحصل التخفيف بذلك ، وقرن المضاف إليه بأل عوضا عما فاتته من الضمير أو التنوين ، لأن التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف كما يليه التنوين وحل

وماعداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح ، والأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة ذكرها في المغني :

## [ باب ] في ذكر الأسماء العاملة عمل أفعالها

( يعمل عمل فعله ) من الأسماء ( سبعة ) وزاد في الشذور اسم المصدر والظرف والجور المعتمدين فعل هذا تكون عشرة .

على الصفة المشبهة نحو : الضارب الرجل لمشايبته لها من حيث إن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بأل والمضاف إليه مقرون بها وإذا كانت أل في المضاف إليه الثاني كانت كأنها في الأول ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد والضمير العائد إلى ما فيه أل منزل منزلة الاسم المقرون بأل ، ولما طال الوصف المثني والمجموع واحتاج لمزيد التخفيف لم يحتج فيه لاشتراط أل في المضاف إليه ( قوله وماعداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح ) فيمتنع الضارب زيد ، وأجازته القراء والضمير في الضارب بك والضارب في ونحوهما منصوب المحل على المفعولية لايجزوره بالإضافة والتنوين سقط لالتصال الضمير لا بالإضافة ، وتفصيل ذلك يطلب من المطولات ( قوله والأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة ) ذكر في المغني أنها أحد عشر ، أربعة منها علمت من هنا : التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح ، والخامس المصدرية نحو - كل الميل - وهذا يعلم من باب المفعول المطلق ، والسادس الظرفية نحو - تؤتى أكلها كل حين - والسابع تذكير المؤنث كقوله : . إنارة العقل مكسوف بطوع هوى . والثامن تأنيث المذكر كقولهم : قطعت بعض أصابعه ، وشرط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، والتاسع الإعراب نحو : هذه خمسة عشر زيدا فيمن أعربه والأكثر البناء ، والعاشر البناء وذلك في ثلاثة أبواب : أحدها أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون . الثاني أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه إذ . الثالث أن يكون زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبني ببناء أصليا ، والحادي عشر وجوب التصدر ، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في غلام من عندك . وذكر الرضي أن المضاف يكتسب من المضاف إليه التثنية نحو : ماثل أخيك ولا أهلك يقولان ، والجمع كقوله : . فاحب الديار شغفن قلبي . وزاد في الأشباه والنظائر أنه يكتسب التنكير وهو سلب تعريف العلمية .

## [ باب ] في ذكر الأسماء العاملة عمل أفعالها

( قوله المعتمدين ) أي على نبي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو مخبر عنه ، فحينئذ يترجح في المرفوع بعدهما كونه فاعلا مع جواز كونه مبتدأ مخبرا عنه بأحدهما وهذا مختار ابن مالك . وظاهر كلامه في الشذور يقتضيه ، وقيل يترجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بأحدهما مع جواز كونه فاعلا وهو مذهب الأكثرين ، وحيث أعرب فاعلا إما وجوبا أو جوازا راجحا أو مرجوحا ، فهل عامله الفعل المحذوف أو أحدهما لنيابته عن استقر وقربه من الفعل باعتماد فيه خلاف ، والمختار الثاني بدليلين . أحدهما : امتناع تقديم الحال في زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ، وثانيهما : قوله . فإن فؤادي عندك الدهر أجمع . حيث رفع أجمع الذي هو توكيد الضمير المستتر في الظرف ، ووجه الدلالة منه أن الضمير لا يستتر إلا في عامله ، ولا يصح أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع استقر لأن التوكيد والحذف متنافيان ، ولا توكيدا للاسم إن على محله من الرفع بالابتداء لأن طالب المحل قد زال بوجود الناسخ ، هذا كله في حالة الاعتماد فإن لم يعتمد نحو : في الدار أو عندك زيد تعين عند الجمهور كون زيد مبتدأ وما قبله خبره . وجوز الأخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلا بما قبله : قال في المغني : لأن

### [أحدها اسم الفعل]

وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثراً بعامل، وبدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كالثنوين والتعريف ومخالفة أوزانه أوزان الفعل، والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل وأنه لا موضع له من الإعراب، وهو ثلاثة أنواع: ما هو بمعنى الماضي (كهيئات) بتثليث التاء

الاعتماد عندهم ليس شرطاً. قال ابن جماعة: هذا مصادرة وإثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه (قوله وهو ما ناب عن الفعل) المتبادر من نيابته عنه أنه يفيد ما يفيد من الحدث والزمان، وهذا صادق بالقول بأن مدلوله لفظ الفعل والقول بأن مدلوله معناه وإفادته ما يفيد على الأول بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة والمراد الأول لموافقة الأصح الآتي، لكن لا يحتاج على هذا لقوله وليس فضلة المقصود به إخراج الحرف في نحو: يازيد وإن زيدا قائم لأن الحرف لا دلالة له على زمان أصلاً فلم يدخل في الجنس، وهو قوله ما ناب عن الفعل حتى يحتاج لقيد يخرج به، ويحتمل أنه أراد بنيابته عنه أنه يفيد ما يفيد من الحدث فقط، وعلى هذا فيصدق أيضاً بالقول لأن مدلوله المصدر النائب عن الفعل (قوله ولا متأثراً بعامل) فصل خرج به المصدر في نحو: ضرباً زيدا، والصفات في نحو: أقام زيد فإنها وإن نابت عن الفعل إلا أنها تتأثر بالعوامل (قوله والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل) فحسب مثلاً اسم للفظ اسكت.

قال الرضي: وهذا ليس بشيء إذ العربي القح الخالص ربما يقول صه مع أنه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلاً، وقيل مدلوله المصدر ويحتاج عليه للفرق بين اسم الفعل والمصدر حيث بني اسم الفعل وأعرب المصدر، وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان إلا أن الفعل يدل على الزمان بالصيغة واسم الفعل بالوضع، وقيل إنه فعل حقيقة (قوله وأنه لا موضع له من الإعراب) أي والصحيح أنه لا موضع الخ، وهذا الصحيح مبني على الصحيح قبله أو على القول بأن اسم الفعل فعل حقيقة أما على القول بأنه اسم لمعنى الفعل فوضعه رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعه عن الخبر وعلى القول بأن مدلوله المصدر فوضعه نصب بالفعل الذي ناب المصدر عنه، واستشكل كون اسم الفعل لا موضع له بأن الاسم الواقع في التركيب لا بد له من موضع: وقد يجاب بالمنع والسند ضمير الفصل وكون اسم الفصل لا موضع له يقتضي أنه لا يتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية وهو مادل عليه كلامهم في هذا الباب في حكاية الأقوال أنه الأصح، وصرح به في التصريح في باب الإضافة لكن كلامه في هذا الباب في شرح تعريفه يدل على أنه على الأصح يتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية، وهو الذي يقتضيه إنابته عن الفعل في الاستعمال لأن الفعل لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً وقد يتأثر بالعوامل اللفظية كالنواصب والجوازم، وقد مر ماله تعلق بهذا في بحث الكلام عند تمثيل الشارح بزيد هيئات (قوله بتثليث التاء) ذكر في التصريح أن فيها إحدى وأربعين لغة في شرح التسهيل للمصنف، والحمجازي يفتح تاءها والأسدي والتميمي يكسرها وبعضهم يضمها، والفتح قراءة الجمهور، والكسر قراءة يزيد بن القعقاع والكسر والثنوين قراءة عيسى، وقراءة ابن أبي حنيفة بالضم والثنوين، ثم قال: فأما من قرأ هيئات هيئات فاجرور خبر عند الفارسي، وفي أحد وجهي ابن جنى، ويكون هيئات إذ ذاك مصدراً بني في قول أبي علي لقلة تمسكه وإنه بمنزلة الصوت ولا يكون عنده اسم فعل لأن اسم الفعل لا موضع له، وقيل التقدير هيئات هو أي التصديق، وقيل في كل منهما ضمير الإخراج لأنه قد يضم في هيئات كقوله هيئات قد سفهت أمية رأيها. أي هيئات هو أي فلاح أمية، وقيل اللام زائدة وما فاعل وعند ثعلب أنها إذا كررت كانت كبيت وردة الفارسي بأن التركيب غير معهود في اسم الفعل ويرد عليه حيل وألف هيئات عن ياء كآلف حاجبت فيكون

وشتان وهو قليل ( و ) ما هو بمعنى الأمر نحو ( صه ) ودونكه وعليكه وهو الغالب ( و ) ما هو بمعنى المضارع نحو ( وا ) وأوّه وأف وهو دون الأول فهيات ( بمعنى ) بعد كقوله :

فهيات هيات العقيق ومن به هيات خل بالعقيق نواصله  
وشتان بمعنى افترق كقوله :

وشتان هذا والعناق والنوم والمشرّب البارد في ظل الدوم  
وقد تزداد ما قبل فاعل شتان كقوله : . لستان ما بين اليزيدين في الندى . ( و ) صه ( بمعنى )  
اسكت ودونكه بمعنى خذه وعليكه بمعنى الزمه نحو - عليكم أنفسكم - ( و ) وبمعنى ( أعجب كقوله :

من المبه وهو زجر وإبعاد كقوله . هيات من منخرق هياؤه . أى بعد بعده كقولهم حن حنونه فبنى منه مصدر على فعال كالزلزال ، وأيضاً فباب سلس قليل وباب حاحيت أكثر منه ( قوله وشتان ) بفتح النون وفي فصيح ثعلب أن الفراء كان يكسرها ( فوله وأف ) ذكر فيها في أول التصريح أربعين لغة وعمل كونها اسم فعل مالم تؤنث بالناء فتنصب . صدرا ، وذلك قولهم في الدعاء أفة وثقة فهذا بدل من اللفظ بالفعل كجزعا ، وقد يرتفع فيكون أيضاً دعاء وهو مبتدأ حذف خبره ، وقد يجيء لاحقاً نحو : كان الأمر على أفه أى جينه وأوانه ( قوله وهو دون الأول ) بل لم يثبت ابن الحاجب : قال الجاهلي : فما قيل إن أف بمعنى أنضجر وأوّه بمعنى أنوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالماضى الحال ( قوله كقوله فهيات الخ ) قاله جرير من قصيدة من الطويل الفاء للعطف والعقيق موضع بالحجاز فاعل بهيات الأول والثاني تأكيد لم يؤنث به للإسناد فلا تنازع في العاملين خلافاً لأبي على ، لكن مال ابن عصفور في شرح الأبيات لكلام أبي على ومنع التوكيد لأن وضع اسم الفعل للاختصار فتكراره للتأكيد مناقض لذلك : قال : فإن أكدت الجملة كلها جاز كقوله نزال ومن في محل رفع عطف على العقيق ، ويروى وأمله وخل بكسر الخاء : أى صديق وبالعقيق في موضع رفع نعت لخل والباء بمعنى في ، ويجوز أن يكون حالاً من الهاء في نحاوله ، وجملة نحاوله في موضع رفع على أنها صفة لخل من حاولت الشيء إذا أردته ( قوله بمعنى افترق ) كذا أطلق الجمهور ، وقيد الزخشرى بكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يستعمل في غير ذلك لا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ( قوله شتان هذا والعناق الخ ) أى افترق هذا الحال الذي هو فيها والحال الأخرى التي كانت وهي الموصوفة بقوله العناق الخ ، والدوم شجر المقل ( قوله وقد تزداد مالخ ) عبارة المصنف في شرح الشذور، ولك زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله :

شتان مانوى على كورها ونوم جيان أخى جابر

ولا يجوز عند الأصمعي شتان ما بين زيد وعمرو ، وجوزه غيره محتجاً بقوله :

. لستان ما بين اليزيدين في الندى . وأما قول بعض المحدثين :

جاز يتمنى بالوصال قطيعة شتان بين صنيعكم وصنيعي هـ

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على إضمار ما موصولة بين وذلك على قول الكوفيين إن ما الموصولة يجوز حذفها انتهت ، وإذا تأملتها علمت ما في عبارة الشارح ، وأن الصواب الاستشهاد على زيادة ما قبل فاعل شتان . بقوله : شتان مانوى فاعل شتان . والمعنى افترق نوى على كور الإبل ونوم الشخص المذكور ، وأما ما في قوله لستان ما بين فليست زائدة لأن بين ليس فاعل شتان لأن فاعل شتان لا بد أن يتعدّد وبين لا تقع على المتعدّد بل ما موصولة وهي الفاعل وبين

وابأبى أنت وفوك الأشاب كأنما ذر عليه الزرنب  
أو زنجبيل وهو عندى أطيّب

ومثله وى وواها وأوة بمعنى أتوجع وأف بمعنى أفضجر وهذه الأنواع كلها سماعية ، والقياسى من اسم الفعل ماضىغ من فعل ثلاثى تام على وزن فعال كترال وشد صوغه من الرباعى كترقار بمعنى قرقر . وقد يؤخذ مما مثلنا أن اسم الفعل ضربان مرتجل وهو ما وضع من أول الأمر اسما للفعل كشتان ، ومنقول

صلتها فتأمل ، واللام فى قوله لشتان موطئة للقسمة ، وتمة البيت . يزيد سليم والأغر بن حاتم . بصف أحدهما بالسكرم الزائد دون الآخر .

واعلم أن شبهة الأصمعى أن شتان سماع فيه السكرم فهو تثنية شت لاسم فعل بمعنى افترق ، ولأنه لو كان بمعناه لجاز أن يجرى الفاعل أكثر من اثنين بعطف أودونه ولم يجر ، وحينئذ لجاز شتان مابين زيد وعمرو لزم الإخبار بالثنى عن المفرد لأن مازائدة وبين مبتدأ وشتان خبر ، ويرد شبهته أن اللغة العليا فتح النون .

قال الرضى : ينبغي أن لا يجوز إلا ما قاله الأصمعى لما قاله بل لأن مازائدة فبين هى الفاعل ، وفاعل شتان لا بد أن يكون متعددا وبين ليست كذلك ، وإما أن تكون موصولة وهى الفاعل فليس هناك ما يدل على التثنية فإن قيل : ما اسم مشترك ؟ قلت : يلزم أن يقال اقتران اللذان بين كذا وكذا ، ولا يستقيم لأن من شرط بين أن تقع بين متساويين فى النسبة كأن يقال بينى وبين زيد قرابة والغرض فى قوله لشتان مابين اليزيدى فى الندى : أن اليزيدى افترقا فى صفتين أحدهما منتصف بالبخل والآخر بالسكرم فلا يصح دخول بين إلا أن يكون شتان بمعنى بعد ، ولك أن تقول ليس المعنى ذلك بل أحدهما فى غاية الكرم والآخر فى أقل الدرجات فقد اشتركا فى صفة

السكرم فتأمل ( قوله وابأبى ) صدر بيت لراجز من رجاز تيم عجزه . كأنما ذر عليه الزرنب . فوا اسم فعل بمعنى أعجب ، وبأبى جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر ، وفوك بكسر الكاف مبتدأ ، والأشبب صفة من الشنب بفتحين وهو حدة الأسنان وخبره كأنما ذر من ذررت الحب ، والزرنب ضرب من التبت طيب الرائحة ( قوله ومثله وى ) كقوله تعالى - وى كأنه لا يفلح الكافرون - فوى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية : أى أعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وميبوية ، وقبل كأن للتشبيه بمعنى الظن ( قوله وواها ) كقوله . واها لسلمى ثم واهواها . ( قوله وأف بمعنى أنضجر )

أى بالشرط المتقدم ( قوله ماضىغ من فعل الخ ) أى متصرف تصرفا كاملا فخرج بالثانى نحو دحرج لأنه رباعى وخرج نحو كان لأنه ناقص ونحو نعم وبش لأنهما جامدان ونحو يذرو يدع لأنهما ناقضا التصرف ( قوله ومنقول ) هو اما منقول من ظرف للمكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت أو من جار ومجرور كأمثل والغالب فى المجرور فى القسمين أن يكون ضميرا لمخاطب ، وقد يكون ضمير متكلم كقول بعضهم على بمعنى أولئى وقد يكون ضمير غائب نحو عليه رجلا ليسنى فعليه بالصوم وقد يكون ظاهرا حكى الأخفش على عبد الله زيدا وهو غريب جدا والأول فى الشذوذ نظير إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب والثانى نظير

• فلا تصحب أخا الجهل وإياك وإياه . والثالث نظير فإياه وإيا الشواب كذا فى حواشى الخلاصة للمصنف ، واستفيد منه أن على فيما حكاه الأخفش مخففة لامشدة خلافا للدهمى حيث فهم أن على بتشديد الباء على أنها جأوة لضمير المتكلم وعبد الله بدل وفيه شذوذ لإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للإحاطة والأقرب أنه عطف بيان .

وهو ما وضع لغيره ثم نقل إليه كعليك وإليك ، ثم إنه يعمل عمل مسماه فيرفع الفاعل ظاهرا ومستقرا ويتعدى إلى المفعول بواسطة وغيرها لكن يخالفه بلزوم البناء مطلقا ، والتجرد من العوامل وأن منه ما ينوب لزوما نحو واها وويها وجوازا كصه ومه وذلك للتنكير ، وأنه لا يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سيأتي ( ولا يتأخر عن معموله ) لقصور درجته عن مسماه بسبب كونه فرعه في العمل خلافا للكسائي ( و ) تمسكه بقوله تعالى ( - كتاب الله عليكم - ) وما أشبه ذلك لا حجة فيه لأنه ( متأول ) على أنه مصدر منصوب بإضمار فعل مؤكد المضمون الجملة السابقة من قوله تعالى - حرمت عليكم - فكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا وعليكم متعلق بالمصدر أو بالعامل أو المحذوف ( ويجزم ) الفعل

واعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل لمرئجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور ، وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالفه بقتضى أن اسم الفعل إنما هو الجار فقط ، وذلك لأنهم اختلفوا في الكاف المتصلة بـعليك وإخوته ، فقال ابن بابشاذ حرف خطاب ، وقال الجمهور ضمير مخاطب ، ثم اختلفوا في موضعها من الإعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية والفاعل الضمير المستتر ، لأن التقدير الزم أنت نفسك ، وانظر ما للتصانيف حينئذ لما بعدها إذا وجد نحو - عليكم أنفسكم - وقد يقال إن على تتعدى لاثنتين ، وفي حواشي الأشموني للشهاب القاسمي أو نصب عند الكسائي على المفعولية ، ويرده قولك عليك زيدا بمعنى خذ وخذ إنما يتعدى لواحد ، وقال الفراء : رفع على الفاعلية على استعارة ضمير غير الرفع له كما هو ظاهر ، فاندفع قول الشهاب في حواشي الأشموني ، ويرده أن الكاف ليس من ضمير الرفع نعم في المعنى أن نيابة ضمير عن ضمير إنما جاءت في المتصل بثلاثة شروط : كون المنوب عنه منفصلا ، وتوافقهما في الإعراب ، وكون ذلك في الضرورة كقوله . أن لا يجاورنا إلاك ديار . إلا أن يقال الفراء لا يشترط الأخير ثم إنه يلزم الفراء أن ضمائر الرفع لا تستر فيها فليحذر ، وقال البصريون : جرف قيل على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناء على أنها أسماء للأفعال وقيل الجر بالإضافة بناء على أنها أسماء للمصادر . والمعنى الزامك واختاره المصنف في الحواشي فقال : إن على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فللكاف موضع خفض ورفع ، وانظر هذا مع ما صرحوا به وسيأتي في كلام الشارح أن أسماء الأفعال لا تعمل الجر بالإضافة ، وقولهم إن اسم الفعل إذا كان لغير الماضي يستتر فيه الضمير وجوبا ( قوله ثم إنه يعمل عمل مسماه ) أى غالبا كما قيد بذلك في التسهيل إذ قد يكون مسما متعديا ويكون هو لا رما نحو : آمين فإنه لازم ومسماه استعجب وهو متعد وهذا إنما يصر إليه إذا تعدت الجريان على الأصل ولهذا اعترض في شرح الشذور على من فسره ما كفف بأن كفف متعد ومه لازم فالأولى أن يفسر بانكف ولم يجعله من غير الغالب الإمكان الجرى على الغالب هنا بخلاف آمين ( قوله فيرفع الفاعل الفاعل ) أى مطلقا ( قوله ويتعدى إلى المفعول بواسطة ) إن كان مسماه يتعدى بها وغيرها إن كان مسماه يتعدى بغيرها ( قوله بلزوم البناء مطلقا ) أى سواء كان بمعنى الأمر أو الماضي أو المضارع ، والفعل منه مبنى وهو الأمر والماضي ومنه معرب وهو المضارع بشرطه ( قوله والتجرد من العوامل ) أى اللفظية التي تقتضى فاعلية أو مفعولية كما أشرنا إليه أول الباب ( قوله ولا يحذف ) ولهذا رد على ابن مالك حيث جوز في قوله . أيها المائح دلوى دونك أن يكون دلوى منصوبا بدونك مضمر مدلولها عليها بدونك المفعولة ( قوله ولا يبرز ضميره ) يشكك على بعض الأقوال السالفة في الكاف المتصلة بنحو عليك ( قوله ولا يضاف ) قضية كلامه أن هذا من جملة الأمور التي يخالف فيها اسم الفعل مسماه وفيه نظر . قال في شرح المنمة عند قولها ولا يضاف مانصه : كأن مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا في به زيد ورويد زيد بالجر أنهما مصدران والفتحة فيهما فتحة إعراب انتهى ، لكن مقتضى ذلك أنه على القول بأن مسماه المصدر يضاف وهو قياس ماسبق في الكلام على الكاف المتصلة



( المضارع في جواب الطلب منه ) أى من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل نحو قوله ( مكانك محمدى أو تستريحى ) فكانك بمعنى اثبتى ونحمدى مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره فإن تثبتى محمدى ( و ) لكنه ( لا ينصب ) في جواب الطلب منه ، وإن كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فنحذفك النصب على الأرجح .

( و ) الثانى منها :

#### [ المصدر ]

وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله الذى اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدى إلى المفعول بواسطة غيرها ، وقد يتعدى إلى مفعولين فأكثر ، وقد مر أنه يجوز حذف فاعله وأنه لا يغير عند إسناده إلى نائب الفاعل ، وفى تمثيله للمصدر بقوله ( كضرب وإكرام ) إشارة إلى أن المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بأمرين :

أحدهما : وجودى ، وإليه أشار بقوله ( إن حل محله فعل مع أن ) المصدرية والزمان ماضى أو مستقبل كعجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا : أى من أن ضربته أمس ومن أن تضربه غدا ( أو ) مع ( ما ) أختها والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدا الآن : أى مما تضربه الآن فإن لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما فى نحو : ضربا زيدا

بعلبك ونحوه ، ويحتمل التزام أنه لا يضاف حينئذ يصح جعل هذا ما خالف فيه مسماه فليتأمل ( قوله نحو : قوله مكانك الخ ) عجز بيت لعمر بن الإطنابة صدره : . وقولى كلما جشأت وجاشت . والضميران فى جشأت وجاشت لنفسه ، ومعنى جشأت نهضت وجاشت غثت ( قوله ولكنه لا ينصب الخ ) تقدم ما يتعلق بذلك فى الكلام على التواصب :

#### [ الكلام على إعمال المصدر ]

( قوله اسم الحدث ) أى اسم يدل على الحدث فالإضافة من إضافة الدال إلى المدلول ، ثم الحدث إما قائم بفاعل كفروح زيد فرحا أو صادر عنه حقيقة كقعد قعودا أو مجازا كمرض أو واقع على مفعول كمصدر مالم يسم فاعله كرهو وجنون ، وقوله الجارى على الفعل مخرج لاسم المصدر المراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له وبيانا لنوعه أو عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فنل القادرية والعالمية مثل وبلا له ووبما له مما يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وإن كان الأخيران مفعولا مطلقا كذا فى الجامى ، ويحتمل أن المراد بالجريان على الفعل الاشتغال على جميع حروفه والاحتياج فى إخراج اسم المصدر إلى زيادة الجارى الخ مبنى على أن اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه ، أو على أن المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة وإلا فاسم المصدر إنما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث ويتعدى إلى مفعولين كعجبت من ظنك زيدا قائما ، وقوله فأكثر كعجبت من إعلامك زيدا حمرا فاضلا ( قوله فقط ) قيد لحلول الفعل وما عمل المصدر والمقصود بالقييد ما ، والفرض أنه إذا كان الزمان حالا لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الفرض أن ما لا تخل مع الفعل إلا إذا كان الزمان حالا لأنها تخل معه مطلقا ، غاية الأمر أن أم الحروف المصدرية فحيث أمكن حلولها لا يعدل إلى غير ها وهى إذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول لمناقضتها لعدولها إلى ما لا تنافيه ولا غيره ومسألة التأويل بما عجزت قل من ذكرها من النحاة ( قوله كما فى نحو : ضربا زيدا ) أى من المصدر النائب عن فعله ، وقوله وضربت ضربا

وضربت ضربا زيدا ، فلا يصح نصبك زيدا بضربا خلافا لابن مالك في الأول ، ولهذا جعل الثاني في نحو :  
فإذا له صوت صوت حمار منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر :

الأمر الثاني عدى ، وهو المشار إليه بقوله ( ولم يكن ) المصدر ( مصغرا ) فلا يقال أعجبتني ضربك زيدا  
لهذه شبهة عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الأسماء ( ولا مضمرا ) فلا يقال ضربك المسيء حسن وهو  
الحسن قبيح لعدم حروف الفعل ، ولهذا لم يعمل محذوفا كما سيأتي ( ولا محدودا ) بالتاء فلا يقال أعجبتني ضربتك  
زيدا لأن صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل فإن ورد حكم بشذوذه ( ولا منعوتا قبل ) تمام ( عمله )  
فلا يقال عرفت سوقك اللقيف الإبل لأنه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما فإن نعت بعدد جاز  
نحو : إن هجرك إياي المقرط لمهلك ، ولو قال ولا متبوعا لكان أولى فإن حكم سائر التوابع حكم النعت  
( ولا محذوفا ) لعدم وجود حروف الفعل ( ولا مفصولا من المفعول ) أى من معموله بأجنبي

يازيدا : أى من المصدر المؤكد لعامله ( قوله خلافا لابن مالك في الأول ) فإنه ذهب إلى جواز إعماله ، وصحح  
المصنف في شرح القطر المنع ، وعلمه بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون أن وما فزيدا في المثال منصوب  
بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عن المصدر عند المصنف وأما الثاني فلا يصح نصبه  
زيدا اتفاقا .

قال في الحواشي : بل لو قلت ضربت ضربا في الدار أو عندك لم يجوز أن يتعلق به وهما ما هما في التعلق .  
بكل غاد ورائح إلا أن هذا المصدر لم يذكر كذلك ، كما أن الفعل الثاني في قام قام لم يأت للإستناد انتهى .  
لكنه في شرح بابت سعاد قال : إن المصدر إنما يقدر بأن أو ما والفعل إذا كان فيه معنى الحدوث بخلاف نحو :  
لزيد معرفة بالنحو وذكاه في الطب . قال : ولا يقدح في ذلك عمله في الظرف وإن قدح في عمله في الفاعل  
والمفعول الصريح . قال : لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل انتهى .

وهذا لا ينافي ما في حواشي ابن الناظم لأنه محمول على مصدر غير مؤكد كما في الأمثلة التي ذكرها ، وإذا  
كان المصدر في معنى الثبوت وعمل في ظرف جاز تقديم الظرف لانتفاء المانع من تقديمه وهو تقديم ما في حيز الحرف  
المصدرى عليه لأن ذلك إنما يكون عند التأويل ، وهذا لا يؤول فظهر صحة قول المصنف في المعنى إذ يجوز في قوله  
- وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم - تعلق في السموات وفي الأرض بسرهم وجهرهم لأن المصدر  
ليس مما ينحل لأن والفعل ، وغفل الدماميني عن مراده فقال المصدر إذا لم ينحل لأن والفعل ينحل لما والفعل  
فالمحذوف باق فظن أن المراد نفي التأويل بخصوص أن والفعل ، والمنى التأويل مطلقا فتأمل ( قوله لبعده شبهة عن  
الفعل بالتصغير الخ ) هذا لا يناسب ما سيأتي من أن المصدر إنما عمل لأنه أصل الفعل لا المشابهة له فالمناسب أن  
يعلمه بأن صيغة المصدر ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل ( قوله ولا مضمرا ) أى خلافا للكوفيين وبشبههم قوله :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقم وما هو عنها بالحديث المرجم

فإن قوله عنها متعلق بهو العائد إلى الحديث : لكن إنما في هذا عمله في الجار والحرور ( قوله ولا مفصولا من  
معموله الخ ) لهذا رد على الزعخشري أن - يوم تبلى السرائر - معمول لرجعه لأنه قد فصل بينهما بالخبر وهو  
لقادر قاله في المعنى ، ويؤخذ من ذلك أنه لا يعمل مفصولا ولو كان معمول ظرفا ، ويؤخذ من اعتراضه على  
الزعخشري إذا علق أياما بالصيام من قوله تعالى - كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أياما - بأن  
فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب أنه لا يعمل مفصولا ولو الفاصل جار ومجرورا ، فإن قيل : لعل الزعخشري  
يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب . قلنا : يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل

لأن معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما (ولا متأخرا عنه) أى عن معموله وأو ظرفا ، فلا يقال أعجبنى زيدا ضربك لماسر من أن معموله بمنزلة الصلة وهى لا تتقدم على الموصول .

قال التفتازانى : والحق جواز تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفا لأنه مما يكفيه رائحة الفعل :

وظاهر اقتضاره على ما ذكر أنه لا يشترط فى إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال وهو كذلك لأنه عمل لكونه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قاله ابن مالك . وأنه لا يشترط فيه أيضا أن يكون مفردا ، وقد اشترطه بعضهم فنح إعمال المثني والمجموع ، وجزم به ابن مالك قال : لأن لفظهما مغاير للفظ المصدر الذى هو أصل الفعل ، فإن ظفرنا فى كلام العرب بإعمال شئ من ذلك قبل ولم يقس عليه .

ثم المصدر يعمل مضافا ومنوتا ومقرونا بأل (و) لكن (إعماله) حالة كونه (مضافا) للفاعل مع ذكر المفعول وتركه (أكثر) استعمالا من عكسه ومن إعماله منوتا وبأل لأن الفاعل عمدة لإضافة العامل إليه أهم ، ولأن نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبتته لمن وقع عليه لكونه فضلة (نحو- ولولا دفع الله الناس -) ربنا وتقبل دعائى - أى دعائى إليك :

وأما إعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو : لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ، ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » :

معموله (قوله لأن معموله بمنزلة الصلة الخ) ربما تشعر هذه العبارة بأن معمول ليس صلة حقيقة وفيه نظر لأنه عند العمل مؤول بأن والفعل أو ما والفعل فهو صلة لموصول حرفى (قوله قال التفتازانى : والحق جواز تقديم معمول المصدر الخ) حاصل ما أشار إليه التفتازانى أن المصدر يعمل فى الظرف من غير احتياج إلى تأويله بأن أو ما والفعل ، لأن الظرف يعمل فيه العامل القوى والضعيف لتزليه من الشئ منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ، وقال الرضى بجواز تقديم معمول إذا كان ظرفا ، واختار أنه لا بد من التأويل وقال : المؤول بالشئ لا يلزم أن يعطى حكمه مطلقا فلا يلزم من منع تقديم ما فى حيز الحرف المصدرى عليه إذا كان ملفوظا به أن يمنع ذلك إذا كان مقدرا ، ويؤيده أن لا مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يخاف من الدلالة على الزمان إلى غير ذلك مما افترق فيه المصدر المؤول والصريح ، وعبارة الشارح توهم أن التفتازانى يغتفر تقديم معمول المصدر الظرفى مع كونه مؤولا بالحرف المصدرى والفعل ولا يمنع فى هذه الحالة تقديم الصلة على الموصول فتأمل .

وفى حواشى ابن جماعة فى مباحث حذف المسند إليه لك أن تقول هذا الكلام : أى قوله رائحة الفعل بحسب ظاهره لا يتحقق ، لأنه لا رائحة للفعل لأن العرض لا يقوم بالعرض فلا بد من وجه من التأويل والكلام فيه انتهى (قوله بخلاف اسم الفاعل) فإنه إنما عمل لمشابهته الفعل المضارع ولهذا اشترط لعمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال (قوله فنح إعمال المثني والمجموع) هو قياس اشتراط أن لا يكون محدودا ولا مصغرا وإن عاى التصغير بما مر فى كلام الشارح لأن الثنية والمجمع من خواص الأسماء (قوله فإن ظفرنا بشئ من ذلك الخ) قد جاء إعمال المجموع فى قوله :

فجربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا الحزم والتمعا

الفتح الفضل الكبير (قوله نحو- ولو لا دفع الله الناس -) مثال لما أضيف للفاعل مع ذكر المفعول (قوله ربنا وتقبل دعائى-) مثال لما أضيف للفاعل مع حذف المفعول (قوله بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا ») قال فى التصريح : وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا شاهد فيه انتهى . وهو ميل لكلام أبى حيان حيث اعترض على ابن مالك فى الاستدلال بالأحاديث الشريفة

وقد يضاف إلى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو: عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا؛ (و) إعماله حال كونه (منوّنًا) أى مجردا من آل والإضافة (أقيس) من إعماله مضافا وبأل لأنه يشبه الفعل لكونه نكرة (نحو - أو إطعام في يوم ذى مسغبة يتيا -) أى أن يطعم يتيا .  
(و) إعماله مقرونا (بأل شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل (نحو) قوله :

• (عجبت من الرزق المسىء إلهه) • بنصب المسىء ورفع إلهه بالرزق الذى هو مصدر، وعورض بأن الإضافة كالتعريف بأل فهلا بعد معها المصدر عن الفعل . وأجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع . وقع الفعل بخلاف المقرون بأل :

على الأحكام النحوية باحتمالها الرواية بالمعنى ، وقد رد عايه بأن الأصل الرواية باللفظ ، وإذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوى إلى ذلك بقوله قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث ، وفتح هذا الباب يتطرق منه إلى عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعية وهذا مخالف للإجماع والمسألة مبسوسة في شروح المعنى ، وإنما استدلت بالحديث لا بالآية لأن من فى الآية ليست فاعل المصدر بل إما بدل من الناس بدل بعض من كل والرابط محذوف : أى منهم ، وإما شرطية والجواب محذوف : أى فليحجج ، وذلك لئلا يلزم أن يجب على الناس أن يحجج المستطيع منهم كما قاله فى المعنى وغيره :

قال التاج السبكي فى بعض مجاميعه : وهو ممنوع ، وأى مانع من ذلك ويكون فى الحج شيئان فرض كفاية على كل الناس أن يحج مستطيعهم فإن لم يحج المستطيع أتم الخاق كلهم ، وفرض عين على المستطيع وهذا أحسن ويشهد له قول أصحابنا إن من فروض الكفاية إحياء الكعبة بالحج كل سنة ، وللرافعى بحث أن الحج لا يتعين وأنه يغنى عنه العمرة ، وفى هذا التقرير رد عليه ، وقد رد عليه بوجه آخر غير أن هنا مباحنة ، وهى أنه إذا ثبت أن فى الحج فرضين فرض كفاية وفرض عين : فيظهر أن فرض الكفاية يسقط بأن يقوم به المستطيع وغير المستطيع ، فلو تجشم غير المستطيع المشاق وحج أسقط فرض الكفاية ، ولا نقول إنه حج عن الغير لأن الحج لانيابة فيه عن مستطيع وبقى على المستطيع فرض العين ، وإذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب إسقاط فرض الكفاية وثواب إسقاط ما فى ذمته من فرض العين ، فإذا علمت ذلك ظهر لك أن هذا الإعراب مدخول من قبل إنه يلزم عايه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت وظهر أن جعل من شرطية أرجح لأن حاصله إن لله على الناس أن يكون البيت محجوجا وله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه لكن ينبغى أن يقدر الجواب هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه فتدبر ( قوله وقد يضاف إلى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الخ ) أى فتكون حينئذ كالمنون فى أنه يرفع وينصب وبهذا يتم للمصدر المضاف خمسة أحوال ، وهذا كله فى مصدر الفعل المتعدى لواحد فإن كان مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان : إضافته إلى فاعله ، وإضافته إلى ظرف متسع فيه كأعجبنى قيام زيد اليوم أو قيام اليوم زيد ، أو متعد لاثنتين أو ثلاثة جاز فيه وجوه كثيرة لا تخفى على المتأمل ( قوله لأنه يشبه الفعل الخ ) فيه أن عمله مطلقا لشبه الفعل ، فالأظهر أن يقال لأن التنكير أنسب بمعنى الفعل الذى عمل باعتباره ، ومن إعمال المنون قول بعض العرب : عجبت من قراءة فى الحجام القرآن أى من أن قرئ . قال ابن مالك فى شرح العمدة : وهذا غريب أعنى الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثير النصب به والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب وإذا اقتصر على أحدهما فالرفع أحق والأكثر الواقع ما ذكرت انتهى ه وقال المصنف فى حواشى الألفية : إعمال المضاف فى الفاعل ضعيف وكذا إعمال المنون ، وأما ذوال إعماله ضعيف مطلقا فى الفاعل والمفعول وتلخص أن عمل المصدر فى الفاعل ضعيف مطلقا ( قوله عجبت من الرزق الخ ) :

[ تنمة ] يجوز في تابع الفاعل المحرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل ، وفي تابع المفعول كأعجبنى أكل اللحم والخبز الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل إن قدر المصدر بأن وفعل الفاعل :  
( و ) الثالث منها :

### [ اسم الفاعل ]

ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث

صدر بيت عجزه : • ولترك بعض الصالحين فقيرا • ( قوله في توابع الفاعل ) ظاهر هذا جواز الرفع على المحل في جميع التوابع ، وفصل أبو عمر فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت ( قوله الجر حملا على اللفظ ) هو أحسن من الإتيان على المحل ، وقبده في التسهيل بما إذا لم يمنع مانع :  
قال الدماميني : كما في أعجبنى لإكرامك وزيد فإن الإتيان هنا بالجر يؤدي إلى العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ، وهو ممنوع كما ستعرفه في باب النسق ( قوله والرفع حملا على المحل ) على هذا حل ابن مالك قراءة الحسن - أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون - وحمل عليه بعضهم قوله في الحديث « أمر بقتل الأهر ذو الطفتين » وأنشد سيديوه :

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار  
( قوله والنصب على المحل ) أى وإن لم يذكر الفاعل خلافا لبعضهم ( قوله إن قدر بأن وفعل الفاعل ) أى والرفع إن قدر بأن وفعل مالم يسم فاعله بناء على أن المصدر يرفع نائب الفاعل ويقدر بالحرف المصدري ، وفعل ما لم يسم فاعله وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين ومشى عليه في التسهيل ومنعه بعضهم لما فيه من الإلباس ، لأنه يتبادر من صيغة المصدر أنه من المبني للفاعل ، ومنه يؤخذ إنه لا منع فيما كان فعله ملازما للبناء للمفعول كركم فيجوز أعجبنى زكام زيد ، ولا من الإتيان بحرف مصدري موصول بفعل مبني للمفعول نحو : يعجبنى أن يضرب زيد ، فظهر صحة جعل ما في قوله تعالى - فاصدع بما تؤمر - مصدرية وسقط كلام أى حيان :  
واعلم أن الشارح لم يحك في جواز الإتيان على المحل هنا خلافا وحكاه في اسم الفاعل فأوهم الاتفاق عليه هنا وليس كذلك فلانما يجوز من لا يشترط وجود المحرز ، ومن اشترطه أضمر عاملا كما في الباب الرابع من معنى اللبيب .

### [ أعمال اسم الفاعل ]

( قوله ولو مثنى أو مجموعا ) كقول عنزة • والناذرين إذا لم ألقيهما دمي • فدمى منصوب بالناذرين وهما تنذية ناذر بالذال المعجمة ، وقوله تعالى - والذاكرين الله كثيرا - فإن قلت : لم لم تمنع التنذية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالأسماء ؟ قلت : أما الفرق بين ذلك والتصغير فلعدم تطرق التحلل إلى صيغة مفردة من حيث ذاتها بل الحاق علامتى التنذية والجمع ، وأما بين ذلك والوصف فلأن الفعل تلحقه صورة علامة التنذية والجمع في الأفعال الخمسة بخلاف الوصف فلي تأمل ( قوله لمن قام به ) أى لذات ما قام بها الفعل ، ولو قال لما قام به الفعل لكان أولى لأن ما جهل أمره يذكر بلفظ ما ، ولعله قصد تغليب العاقل على غيره فإن من لم يعقل ( قوله على معنى الحدوث ) أى الوجود بعد أن لم يكن يعنى لأنه وضع لذات حصل لها الحدث مع إفادة أن حصوله لما كان بعد أن لم يكن فالضارب معناه شئ ثبت له الضرب بعد أن لم يكن ، وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدوث كما في : الله عالم وامرأة حائض ، وغير ذلك .

ويعمل عمل فعله المبني للفاعل لازما ومتعديا، وإنما عمل لمشابهة للمضارع في الزنة، والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله أحد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه، وفي تمثيله لاسم الفاعل بقوله (كضارب ومكرم) إشارة إلى أنه يصاغ من الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بإبدال حرف المضارعة ميما و كسر ، وقبل آخره ثم إنه إن صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ إذ التصغير والوصف من خصائص الأسماء فإن لم يصغر ولم يوصف (فإن كان) مقرونا (بأل) كالضارب (عمل) عمل فعله (مطلقا) أي ماضيا وحالا مستقيلا معتمدا أو غير معتمدا لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذ حق الصلة أن تكون فعلا كجاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا (أو) كان

قال الأستاذ الصفوى . وهذا يخالف ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أنه لادلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق وغيره من أن الاسم للثبوت ولعل ذلك لاختلاف علماء النحو والمعاني فتأمل، ويمكن الجمع بحمل أحد الأمرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر على الوضع فليتأمل، وقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل للمحدود وغيره وقوله من قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل لأن المتبادر من قولنا ما اشتق لمن قام أن يكون موضوعا لمن قام به ، ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان ، واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة ، وقوله على معنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة . وبعضهم أخرج به اسم التفضيل وقد عرفت أنه خرج بما قبله (قوله ويعمل عمل فعله) إلا أن اسم الفاعل تجوز إضافته لمعموله ولا يجوز ذلك في الفعل، وإن الفعل لا تدخل اللام على معموله المؤخر وهذا يجوز فيه ذلك نحو - وما ربك بظلام للعبيد - وأن اسم الفاعل إذا كان خبرا عن مثنى لا يعمل في متقدم تقول هذا ضارب زيدا وتاركة ولا يجوز هذان زيدا ضارب وتاركة لأن الفعل لا يصلح هنا ، وعلى هذا لا يجوز مررت برجلين ضارب عمرا وتاركة، وجاءني رجلان ضارب عمرا وتاركة (قوله ثم إنه إن صغر أو وصف لم يعمل) قال المصنف في حواشي الألفية : فإن قلت : فما بالكم تمنعون إعمال المصغر وقد حكى : أظنني مرتحلا وسويرا فرسحا . قلت : ما أحسن قول أبي الطيب :

وشر ماقتضته راحتي قنص شهب البزاة سواء فيه والرخم

يعنى أن الظرف وعديله يستوى العامل القوى والضعيف في العمل فيهما فالمتنى عمل المصغر في غيرها .  
فإن قلت : فكيف أيضا منعوا إعمال الموصوف وقد أجاز الكسائي أنا زيدا ضارب : أي ضارب ، وقال الشاعر :

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمان في الخليط المزابل

قلت : الأول من كلامه مبني على مذهبه فلا يحتج به ، وأوله ابن مالك على أن أبا خبر ثان وليس بشئ .  
لأن أبا لا يحدف موصوفها إلا شاذًا مسموعا لأنها لم تمكن تمكن الصفات ، والثاني قالوا بتقدير فقدت فرخين وقالوا أيضا لأجل مخالفتهم الأخفش إذا رجعت ، فيبقى التقدير إذا رجعت فاقد خطباء فقدت فرخين رجعت فيفصل في التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية، وأخف الأمرين ارتكاب الابتداء في فاقد أفعال إعماله فلا لأنه ليس أهلا له لتجرده من علامة التأنيث مع أنه لمؤنث بدليل خطباء ، ولا يكون الخبر فقدت فرخين لأنه يزيل ارتباط رجعت ، بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبينة للمفقود ما هو على طريق الاستئناف .

وفي التصريح أن الكسائي خالف في الشرطين ، وظاهر كلامه أن اسم الفاعل لا يعمل إذا وصف واو بعد العمل وإن الكسائي يجيز إعماله مطلقا ، وكلام بعضهم يقتضي خلافه لأنه قال أجاز الكسائي أنا زيدا ضارب : أي ضارب دون أنا ضارب : أي ضارب زيدا ، فقوله دون كذا يقتضي أنه لا يجيز إعماله إلا إذا وصف بقدر



(مجردا) منها (فبشرطين) لابد منهما لصحة عمله في المنصوب (كونه حالا أو استقبالا) لتحقيق مشابهته المضارع (واعتماده) ولتقدير (على نفي) نحو: ما ضارب زيد عمرا الآن أو غدا (أو) على (استفهام) نحو: أضرارب زيد بكرا الآن أو غدا، ومهين خالد بشرا أم مكرمه: أى أمهين (أو) على (مخبر عنه) نحو: زيد ضارب خالدا الآن أو غدا، ومختلف ألوانه أى صنف (أو) على (وصوف) نحو: مررت برجل ضارب عمرا الآن أو غدا، ومنه ياطالعا جبلا: أى يارجلا، أو على ذى حال كجاء زيد راكبا فرما الآن أو غدا. ثم إن وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله بل تجوز إضافته إلى مفعوله وقد قرئ بالوجهين - إن الله بالغ أمره - هل هن كاشفات ضره - فإن اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو: أنت كاسى خالدا ثوبا الآن أو غدا، ولك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل • كبتغى جاءه ومالا من نهض •

العمل . وفي شرح التسهيل لمصنفه: ووافق بعض أصحابنا الكسائى في الموصوف قبل العمل لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها (قوله لابد منها لصحة عمله في المنصوب) أى بخلاف عمله في المرفوع وظاهره أن عمله في المرفوع لا يتوقف على واحد منهما والأول صرح به غيره وإنه يرفع الفاعل إذا كان بمعنى الماضى مضمرا هلا خلاف كما قال ابن عصفور، لكن رد بأن ابن خروف وشيخه ابن طاهر منعاه عمله في المضمر وظاهرا على ظاهر كلام سيبويه، ومذهب ابن جنى والشلوبين وأكثر المتأخرين إنه لا يرفعه، وأما الثانى ففى المعنى إن الأظهر أن الجمهور منعوا قائم الزيدان لفوات شرط الاكتفاء بالمرفوع عن المبتدأ وهو تقدم النفي والاستفهام لا فوات شرط وهو الاعتماد، وعلل ذلك بأمرين ثانيهما أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل، واستدل على ذلك بصحة زيد قائم أبوه أمس وإنهم لم يشترطوا لصحة نحو: أقام الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال، لكن يرد عليه التمثيل فيما يأتى بقوله تعالى - مختلف ألوانه - وإنما عمل الرفع فتدبر (قوله ومختلف ألوانه أى صنف) أشار إلى أن الاعتماد على المقدّر كالاعتماد على الملفوظ به لكنه جعل الاعتماد فى الآية على المخبر عنه المقسّد . وفى التصريح إنها مثال للاعتماد على الموصوف المقدّر وكلاهما صحيح، والنظر فى الأرجح منهما لأن الموصوف المحذوف فى الأصل مخبر عنه، وبحسب الظاهر المخبر عنه إنما هو الوصف بحسب الأصل (قوله ومنه نحو: ياطالعا جبلا) أشار بقوله ومنه إلى أن الاعتماد فيه ليس على حرف النداء كما يوهه كلام الألفية لأن حرف النداء يبعده من الفعل، لكن ليس فى الألفية ادعاء أن النداء مسوغ بل إن الـ وصف إذا ولى حرف النداء عمل، وذلك صادق بأن المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف (قوله بل تجوز إضافته إلى مفعوله) أى وما أشبهه كالجبر حكى أنا كائن أخيك ولا يضاف إلى الفاعل ولا إلى الحال والتميز ونحوهما، وأما الوصف الذى لم يوجد فيه الشرطان فيخفف مايليه لاغيره وما عداه أمره مشكل، إذ لا يضاف إليه مرتين ولا ينصبه إذ ليس فيه أهلية ذلك وأجاز السير فى نصبه لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول

شبهيا بمصحوب الألف واللام من حيث التعريف لأن الإضافة محضة وبالمزون من حيث إنه لا يضاف : وقال ابن الناظم : المصحح لنصب اسم الفاعل بمعنى الماضى لغير المفعول الأول هو اقتضاء اسم الفاعل إياه فلا بد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر فوجب النصب لمكان الضرورة انتهى ونقص بقولك هذا ضارب اليوم زيدا أمس فإنهم لا يميزونه، وقيل العامل فى غير الأول محذوف . واعترض بأنه غير ماضى فى هذا ظان زيدا منطلقا لأننا إن لم نقدر المفعول الأول فلا يجوز الحذف اقتصارا وإن قدرناه فما ناصبه . وأجيب بأوجه أحسنها إنما يمتنع حذف الاقتصار إذا لم يكن المفعولان مذكورين (قوله ولك في تابع المجرور الخ) بخلاف تابع المنصوب لا يجوز جره لأن شرط الإتيان على الموضع أن يكون بحق الأصالة، والأصل:

الجر على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم أو بإظهار عامل من وصف أو فعل عند الجميع .  
 وفهم من كلامه أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل : وقد خالف في الأول الكسائي  
 فأجاز عمله محتجا بقوله تعالى - وكلهم ( باسط ذراعيه - ) فباسط بمعنى الماضي ، وقد عمل في ذراعيه النصب  
 ولا حجة له فيه لأنه ( على ) إرادة ( حكاية الحال ) الماضية بأن يفرض ما وقع واقعا الآن فيعبر عنه بالمضارع  
 بدليل أن الواو في وكلهم للحال ، ولهذا قال - ونقلبهم - ولم يقل وقلبتناهم . وخالف في الثاني الأخفش فأجاز عمله  
 ( و ) احتج بقوله : ( خير بنو لب ) فلانك ملغيا مقالة لبي إذا الطير مرت  
 ولا حجة له فيه لجواز عمله ( على التقديم والتأخير ) بجعل الوصف خبرا مقدما : ولما كان هذا الحمل يلزم منه  
 الإخبار بالمفرد عن الجميع قال ( وتقدير خير كظهير ) في - والملائكة بعد ذلك ظهير - وفعل على زنة المصادر  
 كالصهيل والنعيق ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع فأعطى حكم ما هو على زنته :  
 ( و ) الرابع منها :

### [ المثال ]

ولو مثنى أو مجموعا ( وهو ما ) أى اسم ( حوّل للمبالغة ) والتكثير في الفعل

في الوصف المستوي لشروط العمل إعماله لإضافته لإحقاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون تمسكا بقوله :  
 فظل طهارة اللحم ما بين منضج صفيف سواء أو قدیر معجل  
 وأجيب بأن الأصل أو طابخ قدیر ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه ( قوله الجر على اللفظ ) وهو  
 الوجه إلا إن منع مانع نحو : الضارب الرجل وزيد كما علم من باب الإضافة . وأجاز سيدييه ذلك وخالفه المبرد  
 وابن السراج ، واحتج له بأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل نحو : رب رجل وأخيه وأى فقى هيجاء  
 أنت وجارها واحتج لهما بأن العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه ، وإنما جاز ما أورده المحتج لأن  
 إضافته في تقدير الانفصال إذ التقدير رب رجل وأخ له ، ولا سبيل إلى ذلك في مثل العاطف والمعطوف ( قوله عند  
 بعضهم ) هو من لا يشترط في العطف على المحل وجود المحرز الطالب لذلك المحل ( قوله من وصف ) أى منون ،  
 وقوله أو فعل إما ماض أو مضارع وإظهار الوصف أرجح لأنه مطابق للمذكور ولأن حذف المفرد أقل من حذف  
 الجملة ، ويستفاد من جواز النصب بإظهار ما ذكر جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المحرور إذا لم يكن  
 عاملا وإن كان كلام الشارح إنما هو في العامل ( قوله بأن يفرض ما وقع واقعا الآن ) قبل وإنما يفعل ذلك في الماضي .  
 المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له فيتعجب منه ، وقبل معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك  
 موجود في ذلك الزمان فتحكي الآن . اكنت تتلفظ به إذ ذاك كما في قولهم دعنا من تمرتان . ورد بأن المقصود  
 بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ ( قوله واحتج بقوله خير بنو لب الخ ) لا يخفى أن الوصف  
 في البيت لم يعمل في منصوب ، وقد مر أن الشرطين إنما هما لعمله في المنصوب وأما العمل في المرفوع فلا يشترط .  
 فيه الاعتماد ، ولعل المصنف في هذا الكتاب يرى أن الاعتماد شرط لعمله مطلقا وإن حقق في المعنى خلافه ،  
 فكان ينبغي للشارح أن يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبه على ما قاله في المعنى :  
 واعلم أن حل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه لأن المرفوع إنما يسد مسد الخبر إذا اعتمد على ما في المعنى ،  
 فالبيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر لا من مشكلات باب الفاعل ( قوله ولو مثنى أو مجموعا ) سواء كان جمع  
 تصحيح أو تكسير وهو في الثانية وجمع التصحيح أقل لسلامة نظام الواحد فالحجارة حاصلة بالفعل لإبالة القوة  
 ( قوله للمبالغة والتكثير ) هما متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية .

(من) صيغة اسم (فاعل) الثلاثي (إلى) صيغة (فعال) بتشديد العين كضراب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال) بكسر الميم كضراب ، والتحويل إلى هذه الثلاثة (بكثرة) ولهذا وافق جميع البصريين سيبويه على جواز إعمالها (أو فعيل) بكسر العين وبعدها باء كسميع (أو فعل) بكسر العين من غير باء كحذر، والتحويل إليهما (بقلة) وهذا منع بعضهم إعمالها .

وأما الكوفيون فنعموا إعمال الخمسة نظرا إلى أنها لا تجارى الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبمد شبهها عنه ، وقدروا للمنصوب بعدها عاملا ، والصحيح جواز إعمالها حملا على أصلها وهو اسم الفاعل لإفادتها ما يفيد مكررا ولورود السماع به (نحو) ماحكاه سيبويه (أما العسل فأنا شراب) بنصب العسل

قال الشاطبي في شرح الألفية : هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام - أحدها : هذا الذي ذكر ، والثاني : أن تأتي للمبالغة في الصفة لاني كثرة الفعل كحسان ، وكذا إذ دخلها معنى النسب نحو : مقوال فإن معناه المبالغة في القول وتكثيره لأعلى معنى الفعل بل على معنى ذى كذا كأنه يقول ذو قول أو على الياء كأنه يقول قولى في قول ، فهذا ليس على معنى الفعل العلاجي كحائض وطامث ولذلك لاندخاها الهاء للمؤنث فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلا لما دخلها من معنى النسب كما لا يعمل نحو : تمار ، والثالث : أن تأتي لغير مبالغة أصلا نحو : كرم فهو كريم ، وشرف فهو شريف ، وصدى فهو صدى ، وما أشبه ذلك مما هو جار على فعله قياسا في البناء ، فهذا القسم أيضا لا يعمل عمل اسم الفاعل إذ ليس هذا بدلا عن فاعل (قوله الثلاثي) قيد بذلك لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل والعمل في فعال أكثر من الاثنين بعده وعملها حينئذ قياس على الأصح (قوله على جواز إعمالها) أى بالشروط المذكورة فلا تعمل بمعنى الماضي بدون أل .

وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل واو بمعنى الماضي مجردة من أل لقوتها بالمبالغة، ولأن السماع ورد بذلك ، وجرى على ذلك الرضى ، وهو مردود لأن دلالتها على المبالغة مبعدة لها من شبه الفعل ، وما أوهمه السماع محمول على حكاية الحال (قوله حملا على أصلها) فيجب أن تعمل عمل أصلها الذى حوت عنه ، ومن ثم رد قول كثير من النحاة في الظهور إنه الطاهر في نفسه المطهر لغيره ، فإن الظهور صفة بدليل ماء طهور أو هو محمول عن طاهر ، وطاهر لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كما أن صبورا كذلك لأنه عن صابر بخلاف قطوع فإنه عن قاطع وقاطع يتعدى . وأجيب أما أولا فذكر ابن فارس إنه سمع محمد بن هارون يقول سمعت ثعلبا يقول الظهور الطاهر في نفسه المطهر لغيره انتهى ، وفي الحديث « هو الظهور ماؤه » بعد قولهم « أنتوضأ بماء البحر » وفيه « وجعلت لى الأرض سجداً وطهورا » وعن الثاني بأنه إنما يتحد فاعل وفعول في التعبير إذا أمكن الفرق بينهما من غير جهة التعدى : أى من جهة التكرار كصبور وصابر ، ولا يمكن الفرق في ظهور وطاهر من غير جهة التعدى وكان الفرق بينهما من جهة التعدى (قوله لإفادتها ما يفيد مكررا) هذا مبنى على أن الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة وهو ما قاله الحريري ، وذكر أن من الوهم قولهم لمن يكتر السؤال سائل وسائلة وإن الصواب سأل وسأله ، وقدره ابن برى وقال فعال خاص بالكثير وفاعل عام في القليل والكثير انتهى . وحينئذ فهمى بدل عن فاعل في التنصيص على الكثرة :

قال الشاطبي في شرح الألفية : اسم الفاعل دال على الفعل كثيرا كان أو قليلا ، فيقال فاعل لمن تكرر منه الفعل وكثر ولمن وقع منه فعل . ما لكنه من جهة وضعه لإشعاره بخصوص فعل فإذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالا عليها ، ففعول في الحقيقة إنما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة لا من مطلق فاعل وكذا سائر المثل ، فتبين أن كل واحد منها بدل من فاعل في المعنى (قوله أما العسل فأنا شراب) فيه دليل على جواز

- وإنه لمنحار بوائكها • وقولهم : إن الله غفور ذنب العاصين ، وإن الله سميع دعاء من دعاه ، وقوله :
- أتاني أنهم مزقون عرضي • والمشهور أن هذه الأمثلة لا تتفاوت في المبالغة :
- ( و ) الخامس منها :

### [ اسم المفعول ]

ولومثني أو مجموعا ، وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ، ومثل له بقوله ( كمضروب ومكرم ) إشارة إلى أنه يصاغ من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة في أوله وفتح ما قبل آخره ، ولا يصاغ من اللازم إلا بعد أن يعدى بحرف الجر إذ ليس له مفعول كمزور به أو بهما أو بهم أو بهن ولا يثنى حينئذ ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ من المتعدى ( ويعمل عمل فعله ) المبني للمفعول ، فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضرب عبده ، وما سواه مما يتعلق بالرفع إن كان منصوبا لفظا أو محلا ( وهما ) أى المثال ، واسم المفعول ( كاسم الفاعل ) في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف : ولك في اسم المفعول خاصة إضافته إلى مرفوعه معنى إذا حوّل الإسناد إلى ضمير موصوفه

تقديم معمولها ( قوله إنه لمنحار بوائكها ) منحار بالحاء المهملة مبالغة في نحر والبوائك جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق ( قوله وقوله أتاني أنهم الخ ) صدر بيت لزيد الخيل عجزه : • جحاش الكرمين لهم فديده • والشاهد في نصب عرضي وبمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه ، وقوله جحاش جمع جحش وهو الحمار الصغير خبر مبتدأ محذوف : أى هم جحاش والكرميين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع والفديد التصويت وفي الكلام تشبيه بليغ هؤلاء القوم بالجحاش الكاثنين في هذا الموضع أو استعارة على الخلاف في نحوه ( قوله والمشهور أن هذه الأمثلة الخ ) ذكر الحريري أن العرب بنوا لمن فعل مرة فاعلا كقاتل وضارب ، ولمن كرر الفعل فعلا كقاتل وفتاك ، ولمن بالغ في الفعل وكان قويا عليه فعولا نحو : صبور ، ولمن اعتاد الفعل مفعالا كامرأة مذكار أو منثات أو معقاب إذا كان عاداتها أن تلد الذكور أو الإناث أو نوبة كذا ونوبة كذا ، ولمن كان آلة للفعل وعدة له مفعلا ، وكتب عليه ابن بري هذا الذي ذكره سيوبه فعول وفعال لاتعرفه النحويون ، وكذلك مفعال كلها بمعنى واحد نحو : ضروب وضرب وأضرب .

### [ اسم المفعول ]

( قوله لمن وقع عليه ) أى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فضروب موضوع لذات ما وقع عليه . الضرب وفي التعبير بمن ما مر في اسم الفاعل ، فقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل لجميع الأمور المشتقة من المصدر ، وقوله لمن وقع عليه يخرج لما عدا الحدود ( قوله في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله ) أى النصب على ما مر ، وكان الأظهر أن يقول في أنهما إذا كانا بأل عملا مطلقا وإلا فبالشروط المتقدمة ( قوله ولك في اسم المفعول خاصة ) يريد أن هذا مستثنى من تشبيهه باسم فاعل فإنه خالفه في هذا الحكم ، وذلك أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه ألبتة ، فلا تقول هذا ضارب أبيه زيدا لأنه لإضافة الشيء إلى نفسه إذا كان مدلول ضارب هو الأب ، وكان الأصل في اسم المفعول أن يجري مجراه في أنه لا يضاف إلى مرفوعه لكن لما كان إذا تعدى إلى واحد كما هو شرط المسألة ، وإن أطلق الشارح إذ لا يتصور في غير المتعدى الإضافة والمتعدى لأكثر طالع بمعناه للمنصوب فيكون معنى العلاج باقيا فيه ، وشرط اسم المفعول المذكور أن يقصد به ثبوت الوصف ويتناسى فيه

نحو : زيد مضروب العبد ، والأصل مضروب عبده فحوّلت الإسناد ثم أضفت وهو حينئذ جار مجرى  
الصفة المشبهة :  
( و ) السادس منها :

[ الصفة المشبهة اسم الفاعل المتعدى لواحد ]

في أمور ستأتي ولهذا عملت عمل النصب وإن كان الأصل أن لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالاتها على الثبوت  
ولكونها مأخوذة من القاصر ( وهي الصفة المصوغة ) من فعل قاصر ( لغير تفضيل لإفادة ) نسبة الحدث إلى  
موصوفها على جهة ( الثبوت ) فإذا قلت زيد حسن فعناه إثبات الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده

العلاج وإن لم يذكره الشارح أيضا ، نعم يجوز فيما تعدى لأكثر من واحد إذا اقتصر عليه ولم يذكر غيره يكون  
سببها فلا يظهر له عمل في شيء إلا في السببي أشبه الصفة المشبهة فجاز فيه ما جاز فيها ، والمراد أنه انفرد بجواز  
الإضافة إلى المرفوع من غير قبح وإلا فاسم الفاعل يضاف إلى مرفوعه نحو : زيد كاتب الأب فيمن نسب  
أبوه بقبح .

واعلم أن ابن مالك صرح بأن اسم الفاعل إذا قصد به معنى الثبوت جازت إضافته لمرفوعه إن كان من قاصر  
اتفاقا أو من متعد لواحد على خلاف أما إذا كان متعديا لأكثر من واحد فأطلقوا أنه لا يجوز ، والقياس على  
ما مر في اسم المفعول الجواز إذا اقتصر على الواحد ، والظاهر أنه يصير حينئذ صفة مشبهة كما يدل عليه قول  
المصنف في التوضيح في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها : إن فاعل إذا أريد به الثبوت وأضيف  
لمرفوعه صفة مشبهة وهو ما يقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالة على الحدوث ، وأما صيغة مفعول فلا تكون  
صفة مشبهة ولم يعتبروا في تعريفه الدلالة على الحدوث ، وإن وقع للحفيد في ذلك ما فيه خفاء فهو وإن دل على  
الثبوت لا يصير صفة : ووقع في التصريح في هذا المقام ما فيه خفاء وإشكال ، ولنا رسالة حسنة في ذلك نظمت  
فرائد المقال بموجعها يظهر الحال ( قوله والأصل مضروب عبده الخ ) مثله في شرح الألفية لابن الناظم ، ونقله  
المصنف في الحواشي وقال : وعندى أنه ينبغي التوقف في هذا فإن ذلك يؤول إلى الإخبار عن زيد بأنه مضروب  
وذلك خلاف الواقع بخلاف تمثيل أبيه بمحمود المقاصد فإن من حدث مقاصده لا يمتنع أن يقال فيه محمود المقاصد .

[ الصفة المشبهة ]

( قوله في أمور ستأتي ) هي الدلالة على الحدث وصاحبه والتذكير والتأنيث وغير ذلك بخلاف الجوامد واسم  
التفضيل ، ومن ثم لم يجر في مشيوخاء ومعلرجاء من الشيخ والعليج أن يعمل الرفع خلافا للفارسي لأنهما لا يفارقان  
التأنيث وليسا جاريين ، وأجاب الفارسي عن الثاني بأنهم يقولون أعور عينه فيرفعون به وإن لم يكن جاريا قلنا  
هذا مشبه للجاري لأنه يثنى ويجمع وله مؤنث بخلاف ما ليس بجار ولا شبيهه بجار انتهى . وفيه أن عمل الصفة  
الرفع بطريق الأصالة لا المشابهة كما سيأتي ( قوله ولهذا عملت عمل النصب ) أي لأجل المشابهة والمراد عمل النصب  
على طريق المفعول به أما غير ذلك فيعمله بطريق الأصالة ( قوله ولكونها مأخوذة من القاصر ) أي أصالة  
أو عروضاً كما في رحن ورحيم ، واسم الفاعل المتعدى لواحد إذا قصد به الثبوت وأضيف لمرفوعه على ما مر  
فلانها لازمة بالتنزيل أو النقل إلى فعل بضم العين ( قوله واستمراره ) استشكل بما صرح به أئمة المعاني من أنه  
لا دلالة للجملة الاسمية على أكثر من الثبوت ، وجمع بأن للاسمية دالتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على  
الاستمرار ، والمنى في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية ، والمثبت هنا العقلية لأن الأصل في كل ثابت استمراره

لأنه متجدد حادث ، ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد إلى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق ضائق ، قال تعالى - وضائق به صدرك - .  
ثم اعلم أن هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه ، وفي التذكير والتأنيث والتنثية والجمع والاعتماد على واحد مما مر ، لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمت : وتميز عنه بأمور :  
منها : أنها تصاغ من اللازم دون المتعدى وهو يصاغ منهما :  
ومنها : أنها للزمن الحاضر ههنا : أي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه .  
ومنها : أنها تكون غير مجارية للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثي ( كحسن وظريف و ) مجارية له نحو ( طاهر وضامر ) واسم الفاعل لا يكون إلا مجاريا :  
( و ) منها : أنها ( لا يتقدم معمولها ) المنصوب عليها لأنها فرع اسم الفاعل في العمل بخلاف منصوبه ، ومن

( قوله ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الخ ) ظاهره أن الصفة لا تدل على الحدوث :  
وفي التصريح ما يقتضى أنها تدل عليه لأنه لما قال في التوضيح في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها : جميع الصفات صفات مشبهة . قال : إلا إذا قصد بها الحدوث انتهى . وهو يدل على أن التحويل إلى فاعل عند قصد الحدوث ليس بواجب ، نعم إذا قصد النص على ذلك وجب التحويل كما يدل عليه قول الرضى استدلالا لشيء ذكره ، ولهذا اطراد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل عند قصد النص على الحدوث ( قوله والاعتماد على واحد مما مر ) أى في عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك كما أن اسم الفاعل كذلك :  
قال في النهاية ، الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه انتهى :

وذكر المصنف في الحواشي : أنها لا تنصب المفعول المطلق فيعارض قول النهاية إنها تنصب المصدر :  
واشترط الشارح الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال لأنه من ضروريات وضعها للثبوت فلا يمكن اشتراطه فيها لأنه كتحصيل الحاصل ، ثم الاعتماد شرط فيها مطلقا على الأصح من أن ال الداخلة عليها معرفة وما لم تكن صلة لال إن كانت موصولة ( قوله من اللازم ) أى ولو بطريق العروض كما مر ( قوله ومجازية ) هذا بناء على ما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه . وذهب الزمخشري وابن الحاجب إلى أنها لا تكون مجازية وهو ظاهر كلام أبي علي في الإيضاح ، ورده ابن مالك بظاهر القلب ونحوه :

قال المرادى : ولقاتل أن يقول إن ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعولت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة انتهى . وفيه ما علمت من باب اسم الفاعل ( قوله لا يتقدم معمولها ) أى دائما فقول به بخلاف منصوبه : أى اسم الفاعل فإنه قد يتقدم منصوبه :

قال في الارتشاف : ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه هذا زيدا ضارب إلا إذا كانت فيه أل ، وقد جاء ما ظاهره التقديم على ما فيه أل فأجازه بعضهم وتأوله بعضهم وذلك في الظرف والمجرور ، فإن كان اسم الفاعل مجرورا بإضافة أو بحرف جر غير زائد نحو : هذا غلام قاتل زيدا ، ومررت بضارب زيدا ، فلا يجوز التقديم أو بحرف جر زائد نحو : ليس زيد بضارب عمرا فيجوز عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد . هذا ، وفي المعمول بالمنصوب لأنه محل التمييز إذ المرغوع والمجرور لا يتقدم فيهما لأن الفاعل لا يتقدم والمضاف إليه لا يتقدم على



ثم صبح النصب في نحو : زيدا أنا ضاربه ، وامتنع في نحو : زيد أبوه حسن وجهه :  
(و) منها : أن معمولها ( لا يكون أجنبيا ) بل سببيا : أى اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا  
كما في نحو : زيد حسن وجهها : أى منه ، فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لأنها مأخوذة من  
فعل لازم وقد جرت على الاسم فلا تقتضى حينئذ إلا ضميره أو سببيه كما في اسم الفاعل اللازم. والمراد بمعمولها  
ما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح إذ عملها في الظرف وعديله لما فيها من معنى الفعل :  
ومنها : أن معمولها مشبه بالمفعول به ، ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ، ولا يفصل بينه وبينها بفواصل

المضاف ( قوله نحو : زيدا أنا ضاربه ) أى لأن ما يعمل في المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملا ثم إنه كان الصواب  
أنا ضارب بغير ضمير لأنه مع الضمير لا يكون من مسألة تقديم منصوب اسم الفاعل بل من عمله محذوفا وهى  
ستأتى في كلامه ، وهذه العبارة وقعت في الأوضح هكذا فنقلها غافلا عن كونه لم يذكر في الفروق مسألة الحذف  
وأنه أراد التنبيه عليها بقوله ولهذا الخ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا ( قوله في نحو : زيد أبوه حسن وجهه )  
فلا يجوز نصب الأب بصفة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه ، لأن الصفة  
المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر  
زيد كما امتنع أن يقال وجه الأب زيد حسنه بنصب الوجه ( قوله أى اسما ظاهرا ) فيه أن معمول هذه الصفة قد  
يكون ضميرا مرفوعا كما في قوله :

حسن الوجه طلقه أنست وفي الحرب كالح مكفهر

قال المصنف في الحواشى عند قول الألفية وكونه ذا سببية ، وجب فيه نظره فإن معمول هذه الصفة قد يكون  
ضميرا والضمير يذكره النحاة في مقابلة السببي :

قال الصيمرى : الصفة المشبهة تعمل في شيئين ضمير الموصوف وما كان من سببه ، ويحتمل أن يقال احتزل  
بالسببي عن الأجنبى فقط فيدخل الضمير لأنه ليس بأجنبى ، وقد أشار إلى هذا من قال يعمل في السببي دون  
الأجنبى انتهى ، فكان ينبغى للشارح أن يعمم في السببي ويدخل فيه الضمير . لا يقال هذا لا يرد على الشارح لقوله  
الآتى والمراد بمعمولها الخ ، وعملها في المرفوع ليس بحق الشبه . لأننا نقول ذاك بالنسبة لتقدمه عليها وعدم اشتراط الاعتماد ،  
وأما بالنسبة لا اشتراط كونه سببيا فلا فرق بين الرفع والنصب على طريق المفعول به إذا كان العمل حسنا ، نعم  
النصب لأعلى ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية ، وهذا يؤخذ من كلامهم على تقسيم عملها إلى ممتنع وقبيح وضعيف  
ولهذا البحث تنمة تأتى ، نعم يراد أنها تعمل في الضمير النصب لكن الشارح لا يقول به كما سيأتى ( قوله ما عملها  
فيه بحق الشبه ) وهو النصب على طريق المفعول به لا الرفع ولا النصب على وجه آخر : وقضية ذلك أن مرفوعها  
لا يشترط أن يكون سببيا وهو ما صرح به الشاطبى في شرح الألفية . والرضى وعبارة الرضى : تعمل في غير السببي  
إذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو : رجل طيب في داره نومك ، وكذا إذا اعتمدت على حرف  
الاستفهام نحو : أحسن الزيدان وما قبيح العمران فإنها لأصاحبها هنا حتى تعمل في سببيه انتهى : وهذا لا يرد  
على ما يؤخذ من كلامهم الذى أسلفناه لأن ذاك يفرض في غير هذه الأمثلة تدبر ( قوله ومنها أن معمولها مشبه  
بالمفعول به ) هذا قد مر حيث قال : لكن النصب هنا الخ ( قوله ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ) فلا يقال  
بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوى اليد والرجل صرح سيبويه بأن ذلك ممتنع وأنه لم يسمع وأجازوه الفراء ، هذا  
في موضع الرفع : وأما في موضع النصب نحو : هو حسن الوجه والبدن فنصوا كلهم على أنه لا يجوز ، وأما  
في اسم الفاعل فيجوز وإن اختلفوا في تأويله فقل على الموضع . وقيل باضمار عامل وهو الصحيح ، وأما هنا

ولو ظرفا ، وأنها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتعرف بالإضافة دائما ، وأنها تؤنث بالآلف وتخالفت فعلها فتنصب مع قصوره وتجوز إضافتها إلى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ، وأن آل الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله :  
( و ) لمعمولها بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات :

فلا يجوز بوجه لأنك إن أضمرت فعلا فالفعل لا يشبه أو وصفا فالصفة المشبهة لا تعمل محذوفة بخلاف اسم الفاعل وشمل قوله وغيره الصفة ، وقضيته أن معمولها يجوز أن يوصف :

ونص الزجاج وبعض المغاربة على خلافه وإن استشكله في المعنى بالحديث في صفة الدجال « أعور عينه البني » لأنه يمكن أن يكون شاذا ، ومن هذا يظهر أنه كان ينبغي للشارح أن يذكر أو لا فيما امتازت به أن معمولها لا يتبع بالصفة المشعر بأنه يتبع بغيرها ثم يذكر أن التابع لا يراعى فيه الإتيان على المحل ( قوله ولو ظرفا ) قال أبو حيان : ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها مرفوعا ومنصوبا نحو - مفتحة لم الأبواب - انتهى : وكأنه أراد أن اسم المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة ( قوله وإنما لا تعمل محذوفة ) تقدم ما يعلم أنه شرح هذا ( قوله ولا تنصب الضمير ) قال في الارتشاف : ثم المفعول ، إما أن يكون مضمرا أو ظاهرا إن كان مضمرا مرفوعا استقر في الصفة أو غير مرفوع وباشرته الصفة خالية من آل غير متصل بها ضمير غيره فالضمير مجرور نحو : حسن الوجه جميله ، وأجاز الفراء التنوين والنصب فتقول جميل إياه أو يتصل بها ضمير غيره ، قالنصب على التشبيه نحو ماروى الكسائي « هم أحسن الناس وجوها وأنضهرهموها » لاخلاف في نصب هذا الضمير العائد على وجوهه ، أو مقرونة بآل وهي متصرفة في الأصل نحو : الحسن الوجه الجميله . ففي هذا الضمير خلاف قيل في موضع نصبه وقيل في موضع جر وقيل بالتفصيل على حسب إعراب الصفة ، ففي نحو الحسن وجها الجميله الماه في موضع نصب ، وفي مثل الحسن الوجه الجميل الضمير يجوز فيه النصب والجر أو غير متصرفة في الأصل وقرنت بآل نحو : الحسن الوجه الأجره فالضمير في موضع نصب عند سيديويه ، ويظهر من كلام الفراء ترجيح النصب على الجر ، وعن المبرد الجر وإن لم تقترن بآل نحو : رأيت رجلا حسن الوجه أحره تعين الجر ، وأجاز الكسائي فيه الجر والنصب وتبعه ابن مالك ، ولم يجوز فيه أحد من القدماء النصب إلا الكسائي . ويظهر الفرق بين النصب والجر أنك إذا قصدت بالإضافة قلت مررت برجل أحر الوجه الأصفره ، وإن لم تقصد بالإضافة قلت الأصفر ( قوله ولا تتعرف بالإضافة دائما ) أى واسم الفاعل قد يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي أو أريد به الاستمرار على ما قاله الزمخشري :

قال الشهاب القاسمي في حواشي الجاهلي : وانظر هذا مع قولهم إن إضافة الصفة المشبهة لفظية ، ومع تصريح الرضى وغيره كشروح التسهيل بدلالاتها على الاستمرار ، بل ومع قول التوضيح إن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة ، ولا يخفى إشكال الفرق بينهما بل كون إضافة اسم الفاعل المذكور لفظية أولى لأنه أقرب إلى مشابهة الفعل التي هي سبب في كون الإضافة لفظية ، لأن دلالة على الثبوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة المشبهة ، فدلالته على ذلك أصلية كما يستفاد ذلك من الرضى في باب الصفة المشبهة ( قوله وإنما تؤنث بالآلف ) أى كما تؤنث بالهاء وأما اسم الفاعل فلا يؤنث إلا بالهاء ( قوله من غير ضعف ولا قلة ) أى بخلاف اسم الفاعل فإنه إنما يضاف إلى مرفوعه على ضعف وقلة نحو : زيد كاتب الأب ، وهذا إنما يظهر إذا لم يكن في هذه الحالة صفة مشبهة ( قوله حرف تعريف ) أى على الأصح :

إحداها : أن ( يرفع على الفاعلية ) باتفاق بعد إخلالها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه (أو) على (الإبدال) عند بعضهم من الضمير فيها :

( و ) ثانيها : أن ( ينصب على التمييز أو ) على ( التشبيه بالمفعول ) به إن كان نكرة كزيد حسن وجهها ، أو عليه فقط إن كان معرفة كزيد حسن الوجه ، ولهذا قال ( والثاني متعين في المعرفة ) :

( و ) ثالثا : أن ( يخفض بالإضافة ) أى بصيها كزيد حسن الوجه إلا إذا كانت الصفة بآل وهو مجرد منها والإضافة كالحسن وجه ، أو مضاف للمجرد منها كالحسن وجه أب ، أو مضاف لضمير الموصوف كالحسن وجهه أو لمضاف لضميره كالحسن وجه أبيه لا متناع إضافة ما فيه آل لشيء من ذلك ، وإذا خفض المفعول بالإضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لأن الخفض ناشئ عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه إذ الصفة عين مرفوعة في المعنى وغير منصوبة .

واعلم أن الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن أفرادها وتذكيرها وأضدادها سمت وثلاثون صورة لأن الصفة إما نكرة أو معرفة وهى إما رافعة أو ناصبة أو بجارة فهذه ست حالات من ضرب اثنين في ثلاثة ، ومعمولها له أيضا ست حالات لأنه إما بآل كالوجه أو مضاف لما فيه آل كوجه الأب أو للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد من آل والإضافة كوجهه أو مضاف للمجرد منهما كوجه أب ، فالصور ست وثلاثون صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع منها الأربع التى استثنيت والبقية جائزة

وبقى عليه مما يمتاز به ما ذكره المصنف في الحواشى وهو مبنى على هذا الأخير ، وهو أنه لا يجوز الحسن وجهها ولا الحسن وجهها بحذف النون مع النصب للتقصير ، وذلك فيما زعم بعض المغاربة وقال : ومن أجاز ذلك فهو مخطئ لأنه لا سماع بذلك ولا قياس يقتضيه ، لأن المسوغ لذلك في اسم الفاعل إنما هو الطول بالموصول والصلة ، وأل هنا ليست موصولة لأن الموصول هنا لا يكون في تأويل الفعل لأن الفعل لا يشبه ، وظاهر كلام سيبويه جواز ذلك ( قوله أو على الإبدال ) أى بدل بعض من كل : ويرد حكاية الفراء : مرت بامرأة حسن الوجه ، وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الأنف ، وأنه يجوز برجل مضروب الأب بالرفع ، وليس هذا البديل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا ( قوله عند بعضهم ) هو أبو على الفارسي ( قوله أى تشبيها ) فلا يتأق أن الصحيح أن العامل للخفض المضاف لا بالإضافة ولا الحرف المقدر ( قوله إذا كانت الصفة بآل وهو مجرد الخ ) محله إذا كانت الصفة مفردة إذ المثناة والمجموعة تجوز إضافتهما إلى ما ذكر لحصول الفائدة من التخفيف بحذف النون :

وفي الرضى بعد أن وجه الامتناع في الصور الأربع مانصه : وأما في المثني والجمع نحو : الحسن وجهها والحسن وجههم فالتخفيف حاصل في الصفة ، فيجوز عند سيبويه لكن على قبسح كما في حسن وجهه على ما يجيىء من الخلاف ( قوله كالحسن وجهه ) أطلقوا امتناع هذا التركيب ولم ينظروا إلى إمكان أن الأصل بالرجل الحسن وجهه أو وجه أبيه فيكون المضاف فيهما مضافا لضمير آل أو لمضاف لضمير آل إذ لا يتعين أن يكون الأصل بزيد الحسن وجهه . وقد نص في التسهيل على جواز مرت بالرجل الحسن وجهه ، لكن قال الدماميني هذا التركيب مما يتوقف في صحته فإن الذى منع من جواز زيد الحسن وجهه أن بالإضافة لا تخلص من قبسح يلزم لو لم تصف ، ولهذا المعنى موجود في قولك مرت بالرجل الحسن وجهه إذ العود إلى ما فيه آل لا يمنع من كون الضمير رابطا إذا رفعت انتهى ( قوله مع قطع النظر عن أفرادها وتذكيرها وأضدادها ) أى وأما مع النظر إلى ذلك فتزيد صورها . وقد أنهى صورها بعضهم بالنظر إلى ذلك وإلى تنويع آخر إلى أربعة عشر ألفا ومائتين

إلا أن فيها قبيحا وضعيفا وحسنا ، فالقبيح أربع صور والضعيف ست والباقي حسن . وبيان ذلك يطلب من المبسوطات :  
( و ) السابع منها :

[ اسم التفضيل ]

وأخره لأن عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه ( وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة ) لصاحبها على غيره في أصل الفعل ، وشرط التفضيل أن يكون على وزن أفعل سواء صيغ من فعل لازم ( كأكرم ) أم من متعد كأضرب وأعلم ، ولا يردخير وشر فإنهما للتفضيل لأن أصاحهما أخير وأشر فحذف بال حذف لكثرة الاستعمال

وسنة وخسين صورة فانظر التصريح ( قوله فالقبيح أربع صور ) ضابطها أن ترفع الصفة مطلقا المنكرة وتحت هذا أربع صور : حسن وجه وجه الأب الحسن كذلك ، وهي مع قبجها جائزة في الاستعمال لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ لأن المراد من حسن وجه الحسن وجه له . وأورد أنهم عدوا في أمثلة الحسن الحسن الوجه مع انتفاء السببية في اللفظ فيها . ويمكن أن يجاب بمنع انتفاء السببية في اللفظ لأن ال قائمة مقام الضمير عند الكوفيين ، وعد ذلك من الحسن بناء على رأيهم وإن مشى ابن الناظم والمصنف في باب الإضافة على أن كلا من الرفع والنصب في مرت بالرجل الحسن الوجه قبيح وأن في الجر تخلصا من ذلك فإنه مبني على رأى البصريين ، كما أن عد هذه الصور قبيحا مبني على أن معمولها مطلقا لا يكون أجنبيا ولو مرفوعا ، وقد مر ما يتعلق بذلك ( قوله والضعيف ست ) ضابطها أن تنصب الصفة المنكرة المعرفة مطلقا أو تخفض صاحب الضمير أو صاحب صاحبه فالأولى نحو حسن الوجه والثانية حسن وجه الأب والثالثة حسن وجهه والرابعة حسن وجه أبيه والخامسة حسن وجهه والسادسة حسن وجه أبيه : ووجه الضعف أن في النصب إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي ، وبهذا عبر عنه المصنف في باب الإضافة بالقبيح . وقد يقال هذا الإجراء لازم عرفت الصفة أو نكرت فلم خصوا الضعف بكونها نكرة ؟ وأجاب الشهاب في حواشي الأشتوني بأن في الصفة المعرفة اعتمادا على ال وإن كانت معرفة لا موصولة لأنه قيل بأنها موصولة فروعى ذلك القول ، لكنه مناف لما صرح به المصنف أول باب الإضافة من قبج الرفع والنصب في مرت بالرجل الحسن الوجه وأن في الإضافة تخلصا منهما انتهى :

وأقول : الاعتماد على ال لا دخل له مع قصور الوصف كما لا يخفى ، وإنما يظهر ذلك في عمل الرفع إن قيل إن ال موصولة لأنها حينئذ لا تحتاج في عمل الرفع إلى اعتماد على غيرها وفي الجر شبه إضافة الشيء إلى نفسه . وأورد على ذلك أنهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجه بالجر وفي ذلك شبه إضافة الشيء إلى نفسه ، ويمكن الجواب بأنه يمكن في صورتين هنا العدول إلى الرفع ولا محذور بخلافه في تلك الصور ، لكن يرد أنه يمكن في الصورة الأخيرة العدول إلى النصب بل وفي الأوليين العدول إلى الرفع بناء على أن ال قائمة مقام الإضافة إلى الضمير ، وبالجمل فال مقام لا يخلو عن الإشكال ( قوله وبيان ذلك يطلب من المبسوطات ) قد مر فذاك بما قررنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدعى وما يرد عليه مع غاية التحرير والإنقاذ :

[ اسم التفضيل ]

قال المصنف في حواشي التسهيل : الأحسن الترجمة بأفعل الزيادة لأنه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو : أبخل وأجهل . ويمكن أن يجاب بأن هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة ( قوله لكثرة الاستعمال ) وقال الأخفش : لأنهما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوان حذف الهمة وكونهما لا فعل

وربما جاء على القياس ، وأما قوله . وحب شئ إلى الإنسان مأمنا . فضرورة ، ولا يصاغ إلا ماصيغ منه فعل التعجب كما سيأتي في بابه (ويستعمل بمن) ولو تقديرا جارة للمفضل عليه إذا جرد من آل والإضافة نحو - أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا - وهي لا ابتداء الغاية ارتفاعا وانحطاطا أو للمجاوزة ، ولا يفصل بينها وبين مجرورها بأجنبي ولا يجوز تقديمه معها على اسم التفضيل إلا أن يكون اسم استفهام أو مضافا إلى استفهام فيجب حينئذ كمن أنت أفضل

لها (قوله وربما جاء على القياس) كقوله . بلال خير الناس وابن الأخير . (قوله أو تقديرا) أي للعلم بها كما في - وأعز نفرا - (قوله ارتفاعا) في نحو : أفضل منه (قوله وانحطاطا) في نحو : شر منه ، وهذا قول سيديويه والمبرد إلا أن سيديويه أشار إلى أنها مع ذلك تفيد معنى التبعيض فقال في : هو أفضل من زيد : فضله على بعض ولم يعم . وأبطل ابن مالك إفادتها التبعيض بعدم صلاحية بعض موضعها وكون المجرور بها عاما نحو : الله أعظم من كل عظيم ، والابتداء بأنه لا يقع بعدها إلى ، وسبقه إلى ذلك ابن ولاد . قال المرادي : وليس يلزم ، لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء (قوله أو للمجاوزة) هو ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل فإن القائل زيد أفضل من عمرو كأنه قال جاوز زيد عمرا في الفضل (قوله كمن أنت أفضل) كذا مثل ابن مالك في الألفية ، ومثل المصنف في التوضيح بقوله : أنت ممن أفضل . قال شارحه : وتمثيل الموضح أحسن لما في تمثيل الناظم من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، لأن المبتدأ أجنبي من الخبر بمعنى أنه ليس معمولا له على الصحيح ، وسيأتي أنه لا يفصل بين أفعال ومن بالمبتدأ لأنها بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ماله صدر الكلام عن صدرية لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فقط اهـ . وفي قوله إنما يمتنع الخ نظر من وجهين :

الأول : أن المضاف يتقدم على ذي المصدر مع عمله لفظا فيه نحو : صبيحة أي يوم سفرك ، ونحو ذلك ، إلا أن يقال الصدارة في صورة الإضافة صارت للمضاف لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، والموجب لذلك أن المضاف إليه لا يمكن تقديمه على المضاف :

الثاني : أنهم صرحوا في صور بمنع تقديم معمول ذي المصدر لثلاث يخرجها عن صدارته من ذلك خبر ما النافية لا يضح تقديمها ، وقد حررنا في بعض الرسائل أن الذي يتحصل من كلامهم أنه يمتنع أن يتقدم على ماله الصدر ما يعمل في لفظه إلا المضاف لما مر أو ما هو أحد أركان جماته .

واعلم أنه تعارض في هذه المسألة أمران تأخير ماله الصدر إن أخر معمول أفعّل عنه ، وعمل العامل الضعيف وهو أفعّل فيما قبله إن قدم ، ورجح ابن مالك التقديم محافظة على منصب ماله الصدر لأن تقديم معمول أفعّل عهد كما أشار له بقوله : . . . . . ولدى إخبار التقديم نرا وردا

وفيما سلكه المصنف في التوضيح بقاء المحذورين كما لا يخفى لكن فيه السلامة من الفصل بين أفعّل ومعموله بالأجنبي : وقد يقال إن أفعّل ومعموله كالمضاف والمضاف إليه فهلا قدما على المبتدأ وتكون الصدارة سرت لأفعّل من معموله ، إلا أن يقال تلك السراية خاصة بالإضافة : وقد يدفع هذا بتقديم معموله عليه فكان يقال ممن أفضل أنت ولا يلزم على ذلك شيء وهو المناسب لتقديم الخبر إذا استحق الصدارة ، ولا شك أن أفعّل مع معموله مفرد لا جملة ليقال يكفي تصدره في جملة نحو : زيد أين داره .

بقي ما إذا كان الاستفهام بالهمزة نحو : أمي زيد أنت أفضل فهل يجب التقديم أيضا ؟ ويتجه أن يقال إن أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم ، فقد تقرر في المعاني أن المستثول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب

ومن غلام من أنت أجمل (ومضافا لشكرة) مطابقة للمفضل وجوبا (فيفرد ويدكر) في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوبا وإن كان المفضل بخلاف ذلك ، فنقول في الحالة الأولى زيد أو هند أو الزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو ؛ أما قوله : « كان » صغرى وكبرى من فواقعها . فإما الحن أولم يقصد به حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء ، وأما قوله تعالى - ولا تكونوا أول كافر به - فالتقدير أول فريق كافر أو ولا يكن كل منكم أول كافر (و) يستعمل . قرونا (بأل فيطابق) وجوبا . وصفه أفرادا وتذكيرا وفرعيهما فنقول زيد الأنضل والزيدان الأنضلان والزيدون الأنضاون أو الأفاضل وهند الفضل والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الأنضل (ومضافا لمعرفة فوجهان) أي المطابقة لإجراء له مجرى المرفف بأل

التقديم ليكون المستول عنه هو الذي وإليها ، وإن أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فنقول أنت أفضل من زيد ليلها المستول عنه وفاء بالقاعدة ( قوله ومضافا لشكرة مطابقة الخ ) لا تكون الشكرة المضاف إليها أفضل إلا من جنس ما أسند إليه أفضل ، فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفضل بعض ما تضاف إليه ( قوله وكذا التي قبلها ) لا يظهر للفصل بكذا حكمة بل الأظهر أن يقول في هاتين الحالتين ( قوله فإما الحن ) أي حيث أنت صغرى وكبرى ، وكان يجب أن يقول كان أصغر وأكبر بالتذكير أو كان يأتي بأل أو الإضافة ولا يأتي بمن ( قوله أولم يقصد حقيقة المفاضلة ) فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق . وأنتم ما أقام الأنهم . أي لثام ، وهذا يدل على أن المجرى كالمضاف لمعرفة يؤول بمالانفضيل فيه فيطابق ، وقد نص على ذلك في التسهيل : قال في المعنى : وقول بعضهم إن من زائدة وإنيهما مضافان على حد . بين ذراعى وجهه الأسد . يرده أن الصحيح أن من لا تنحصر في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور انتهى : وفيه أنه لا يلزم المخرج التخريج على ما هو متفق عليه ، وبكفي في دفع اللحن أن يكون الكلام جائزا على قول بعض الأئمة . وقد أجاز الأخفش والكسائي وهشام زيادة من مطلقا واختاره ابن مالك ( قوله وأما قوله تعالى - ولا تكونوا أول كافر به - ) جواب عما ورد على قوله بعد قول المصنف ومضافا لشكرة مطابقة للمفضل عليه فإن الشكرة في الآية مفردة والمفضل عليه ضمير الجمع ، وأجاز ابن مالك في الشكرة المشتقة الأفراد مع جمعية ما قبل المضاف فلا ترد الآية حينئذ قال : وقد تضمن المطابقة والأفراد قوله :

وإذا هم طعموا فالأم طاعم وإذا هم جاعوا فشر جياع

قال : وإنما جاز الوجهان مع المشتق لأنه وأفعل مقدران بمن . والمعنى أول من كفر به والفعل ومن إذا أريد بها جمع يجوز في ضميرها الأفراد والجمع باعتبار المعنى . قال أبو حيان : ومقتضى كلامه جواز الأفراد والتنشئة إذا كان قبل أفعل تنلية نحو : الزيدان أفضل مؤمن وأفضل مؤمنين .

[ فائدة ] قال القرطبي : الضمير في به قبل له عليه الصلاة والسلام ، وقيل للقرآن وهو - ما أنزلت - وقيل التوراة وهو - لا معكم - انتهى :

فإن قلت : قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء .

قيل : المعنى أول من كفر به من أهل الكتاب :

قال المصنف في حواشي الألفية : قد ترجح بهذا أن الضمير لما معكم هذا ، وأورد أيضا على وجود المطابقة في المضاف لشكرة قوله تعالى - ثم رددناه أسفل سافلين - وأجيب بأن الإنسان هنا عام وأل فيه للجنس فعاد الضمير في رددناه إلى لفظه ، وجمع سافلين حملا على معناه وحسن ذلك كونه فاصلة ( قوله ومضافا لمعرفة فوجهان )



نحو - أكا بر مجرمها - وعدمها وهو الغالب لإجراء له مجرى المخرد نحو - والتجديتهم أحرص الناس - نعم إن استعمل أفعّل لغیر تفضیل وجبت المطابقة كقولهم : الناقص والأشجع أعدلا بنى مروان : أى عادلاهم إذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد ، وفى هذه الحالة والذين قبلها لا يستعمل بمن : واعلم أنه ينصب التمييز والحال والظرف ( ولا ينصب ) المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا ( المفعول به ) على الأصح ( مطلقا ) أى سواء كان ظاهرا أم غيره بل يصل إليه باللام كزيد أدعى للعلم وأبدل للمعروف أو بالباء كخالد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه ، فإن كان فعله يتعدى لاثنتين نصبت الآخر بفعل مقدر كزيد أكرسى للفقراء الثياب : أى يكسوهم الثياب . وأجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله المصنف فى حواشى التسهيل عن ابن مسعود وأن بعضهم أول بما لا تفضيل فيه :

قال الدمامى : وهذا رأى حسن فينصب حين التأويل كما أنه يضاف حينئذ إلى ما ليس بهضمه فيجوز حكم النصب والجر على طريقة واحدة كما أنه إذا حل الفعل محله رفع الظاهر ، فقد استبان لك أن ما فى الشرح من حكاية الإجماع على منع عمله فيه منظور فيه ، ويرفع الضمير المستتر فى كل لغة ( ولا يرفع فى الغالب ) اسما ( ظاهرا ) ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل معناه ( إلا فى مسألة الكحل ) لأنه يرفع ذلك إجماعا لأنه

لأنكون المعرفة إلا بعض ما يضاف إليه حيث قصد معنى التفضيل فلا يجوز يوسف أحسن إخوته على هذا القصد بل يقال أحسن أبناء يعقوب ، وخالف فى ذلك ابن عصفور وقال : الصحيح أنه ليس بعض ما يضاف وإلا لزم تفضيل الشيء على نفسه . قال : ولكن العرب لا تضيفه إلا لما يصلح أن يكون بعضا عند المفاضلة ( قوله وهو الغالب ) أوجب ذلك ابن المراج وأكا بر غير مضاف بل مفعول ثان ومجرمها مفعول أول منصوب لا مجرور ، وإنما يلزم الأفراد والتذكير فى أكا بر لأنه لغیر تفضيل فهو مثل \* وأنتم ما أقام الأثم \* وله محسن ، وهو شبهه بالمضاف فى اللفظ . وقال الجوابى : الأجود المطابقة ، ورد على صاحب الفصيح وقال : كان الأولى أن يقال فصحا من لأنه الأفصح كما اشترط فى الكتاب ( قوله الناقص والأشجع ) الناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك ابن مروان لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجنيد ، والأشجع لقب عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لقب بذلك لشجته كانت يجيئنه ( قوله لا يستعمل بمن ) وأما قوله :

نحن بغرس الودى أعلمنا منا بركض الجياد فى السدف  
فاستعمل بمن الإضافة ، وقوله :

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

فاستعمل بمن مع أل فشاذان أو مؤولان ، فانظر المغنى فى الباب الثالث فإنه تكلم على البيت الأول فى ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر ، وفى الجملة السادسة من الباب الخامس على الثانى ( قوله والتمييز ) إن كان فاعلا معنى ولم يضاف لغيره ( قوله على الأصح ) لأنه التحق بالأفعال الغربية ( قوله إلى ما ليس بهضمه ) أى مع كون المضاف معرفة ( قوله أن ما فى الشرح الخ ) عبارة الشرح وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ولهذا قالوا فى قوله تعالى - إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله - أن من ليست منصوبة بأعلم لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مضافا إليه لأن أفعّل بعض ما يضاف إليه فيكون التقدير أعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم : أى يعلم من يضل انتهت ( قوله ولا ضمير منفصلا ) يمكن إدخاله فى كلام المصنف بأن يريد بالظاهر المصرح به ( قوله لأنه يصح وقوع فعل بمعناه . وقعه ) قال البدر ابن مالك : فصح رفعه الظاهر كما صح إعمال اسم الفاعل بمعنى المضى فى صلة الألف واللام ، واعتراض بأن أل الموصولة تطلب الفعل وليس هنا ما تطلبه :

يصح وقوع فعل بمعناه موقعه ، وضابطها أن يكون لاسم جنس مسبوقا بنفي أو شبهه

هذا ، والتعليل لرفعه الظاهر بمعاقبته للفعل ذكره ابن مالك ، وناقش في ذلك أبو حيان لأن النفي في صورة اسم التفضيل منصب على الزيادة في عين الرجل ، ونفي الزيادة فيها يصدق بالمساواة ونقصانها عن عين زيد ، وفي صورة الفعل النفي منصب على المماثلة وهي تصدق بشيئين الزيادة والنقص . وأجاب ابن الصانع بأن المراد بالاستعمال في الصورة الأولى النقصان ، وفي الثانية إثبات الزيادة للثاني قضاء لحق التشبيه .

فلن قلت : حيث كانت علة العمل وقوعه موقع الفعل فكان ينبغي في جواز رفع أفعل التفضيل للسبب نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه ، وفي الإثبات نحو : رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل ، لأنه يصح في ذلك وقوع الفعل موقع أفعل .

قلت : أجاب البدر ابن مالك بأن المعتبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقع الفعل الذي يبنى منه مفيدا فائدته ، وما أورد ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنة فأثبت موضع أحسن بمضارع حسن فانت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسن أبوه فأثبت بمضارع حسنة إذا فاقه في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذي يبنى منه أحسن وفانت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ، ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع ، وكذا القول في نحو : رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فإنك لو جعلت فيه يحسن مكان أحسن فقلت رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ، أو يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد فانت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني انتهى .

والحاصل أن قوله في صدر الجواب الذي بنى منه شرط وقوله مفيدا فائدته شرط آخر ، فخرج بالأول أن يقيم مقام أحسن في المثال بحسنة : أى يغلبه في الحسن ، وفي الثاني أن يأتي بيحسن .

قال المصنف في الحواشي : قال لي طالب بعد ما قررت له هذا الموضع أليس إذا قيل زيد ما رأيت رجلا يزيد حسن أبيه على حسنة حصلت الزيادة التي أريد إفهامها ؟ قلت : هذا فعل مخالف لمادة ذاك الفعل ألينة فلا يعتد به وقال أيضا : إن قلت هلا قال في الثاني والإتيان بالفعل الذي بنى منه فإنه يفوت كما فات في المثال السابق إذ هو المناسب لما صدر به كلامه أ ولم يذكر الغريزة ؟ ثم قلت : المعنى واحد فإن حسنة فاقه في الحسن وحسن هو غريزة كظرف فكانه قال وفات معنى الفعل الذي اشتق منه أفعل وهو معنى الغريزة الذي وضع له فعل كظرف وشرف انتهى . وعند التأمل الصادق لا يظهر من جوابه فرق بين صورة الجواز وما أورده في السؤال وما وجهه المنع جار في تلك الصورة كما قاله الشهاب القاسمي . والحق أن اشتراط الاستفهام وكون المرفوع سببيا لما تعرفه في الضابط فتدبر ( قوله أن يكون صفة لاسم جنس ) قضيته اعتبار موصوف له وهو قضية قول ابن الحاجب ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان لشيء أى صفة لشيء وهو ظاهر عبارة التسهيل وجه ذلك قيل لبتاني التفضيل . واعتراض بأنه مجرد دعوى ، وقيل لأن الأسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد ، واعتراض بأن ذلك يكفي فيه النفي فتقول ما أحسن في عين زيد الكحل منه في عين زيد ، كما تقول ما قائم الزيدان فرفع الوصف مسكتني به . وأجيب بأن أفعل لم يقو قوة اسم الفاعل ، ألا ترى أنه لا ينصب المفعول به ، طامعا على الصحيح ولو وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل . وقال الجاني : وإنما اشترط أن يكون في اللفظ ثابتا لشيء وهو في المعنى لسببيه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ، ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى ينسب عمله فيه كالصفة المشبهة لاخطاط رتبها عن رتبة اسم الفاعل ، فإنه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف أو لم يكن ( قوله مسبوقا بنفي أو شبهه )

ومرفوعه أجنبيًا مفضلًا على نفسه باعتبارين نحو : مارأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، وبه عرفت المسألة بمسألة الكحل

يعنى النهى والاستفهام وهذا بناء على ما في التسهيل ؛ واعتراض بعدم السماع في ذلك وليس بموضع قياس . وأجيب بأنه قد استقر أن النهى والاستفهام الإنكارى يجرى النفي في أخوات كان الأربعة والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح واقتصر ابن الحاجب على النفي .

قال الجامى : وإنما اشترط أن يكون اسم التفضيل منفياً إذ عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل وبمعنى عمله ، وإنما قلنا إنه عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل لأنه بمعنى حسن ، وهذه العبارة تحتل معنيين :

أحدهما : أن يكون أحسن بعد النفي بمعنى حسن لأنه إذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي إلى قيده الذى هو الزيادة فيفيد أنه ليس حسن كحل عين رجل زائدًا على حسن كحل عين زيد ، فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيساً إلى حسن كحل عين زيد إما بأن يساويه أو يكون دونه والمساواة بأبائها مقام المدح ، فرجع المعنى إلى أنه حسن في عين كل أحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون أحسن مع النفي بمعنى حسن :

وثالبهما : أن يجعل أحسن قبل تسلط النفي عليه مجرداً عن الزيادة عرفاً لأن نفي الزيادة لا يلزم المدح فنفي أصل الحسن وتوجه النفي إلى حسن رجل مقيساً إلى حسن زيد إما بالمساواة أو بكونه دونه ، والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى إلى مارأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ، فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الأولى لما اقتضاه المقام ، ولا يبعد أن يقصد بنى المساواة نفي الزيادة أيضاً لأن الزائد على شئ ما يساويه من زيادة ، فيصح أن يقصد به عرفاً نفي المساوى مطلقاً ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد أيضاً ، فتحصل من جميع ذلك أن حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح . فإن قلت : لو كان زوال الزيادة اللفظية بالنفي يقتضى جواز عمل اسم التفضيل في المظهر بلبنى أن يكون عمله في مثل مارأيت رجلاً أفضل أبوه من زيد جائزًا كما جاز في المثال المذكور ؟ قلنا : فرق بين المثالين فإن المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات ، والأصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ، ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فإذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال بخلاف مارأيت رجلاً أفضل أبوه من زيد فإن المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي ، وله قوة أن يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر انتهى . سقناه برمته لأن به يتضح الحال ويحول الإشكال ( قوله ومرفوعه أجنبيًا ) صرح بذلك البدر ابن مالك :

قال الشمس ابن الصائغ : وقد رأيت الإمام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية والإمام جمال الدين ابن مالك سكت عن ذلك ، فإن أراد بدر الدين بالأجنبي نفي السببي الذى الفصل بضمير الموصوف كما مثل به في أثناء كلامه من مارأيت رجلاً أحسن منه أبوه فلا شك أن أفعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة ، لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله مفضلًا على نفسه باعتبارين ، وإن أراد به نفي السببي الذى للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد أن يكون أجنبيًا بهذا المعنى ، وهو الذى يحمل كلام الشيخ أبى عمرو عليه وأن يكون أجنبيًا بالمعنى الأول يخرج رجلاً أحسن منه أبوه ، لكن قد قدمنا أن هذا خارج من قيد آخر ( قوله مفضلًا على نفسه باعتبارين ) قال الجامى : وإنما اشترط أن يكون ذلك السبب مفضلًا من وجه ومفضلًا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك مارأيت رجلاً أحسن كحل عينه من كحل عين زيد فإنهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقاً المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فإنه واحد بالذات مختلف باعتبار ، وإنما يبقى على ما هو الأصل في اسم التفضيل وهو

وأفردت بالتأليف ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما في المثال :  
وقد يحدف الضمير الثاني وتدخل من إما على الظاهر نحو : من كحل عين زيد ، أو محله نحو : من عين زيد ،  
أو ذى المحل نحو : من زيد ، ولم يقع هذا التركيب في القرآن ، ولا يجوز أن يعرب المرفوع فيه مبتدأ وأفعال  
خبره لئلا يلزم الفصل بين أفعال ومن بأجنبي : وقد برع الظاهر مطلقا في لغة حكاهما سيويه نحو : مررت برجل  
أفضل منه أبوه ، وعنها احترز بقوله في الغالب :

التغايير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل إخراجها على التفضيل بالنفي كما ستوضح فائدته انتهى :  
وأشار بقوله كما ستوضح فائدته إلى ما قدمناه عنه من الفرق السابق :

هذا ، وقال ابن الصائغ : واعلم أن رفع أفعال الظاهر على ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هل  
هذا لأفعل من أو لأفعل في جميع استعمالاته ؟ لم أجده شفاء الغليل في هذه المسألة ، والذي ينبغي أن يقال هذا مبني  
على اختلاف في تعليل وجه قياس عدم عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل  
وهو الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيويه ، أو كونه لم يوجد فعل بمعناه كما قاله أبو عمرو  
وغيره ، إن قلنا بالأول فينبغي إذا استعمل بالألف واللام أن يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل الأفضل أبوه  
لأنه يثنى ويجمع إذ ذاك ، وكذا إذا أضيف إلى معرفة نحو : زيد أفضل الناس أبوه لأنه يجوز تثنيته وجمعه حينئذ .  
وإن قلنا بالثاني فلا ينبغي أن يعمل إلا بالشروط انتهى . وقد يقال معنى للتعليل بالأول أن اسم التفضيل لما لم  
يقبل العلامات في بعض الأحوال انحط عن غيره مطلقا ( قوله وأفردت بالتأليف ) أفردتها بذلك الشيخ شمس الدين  
ابن الصائغ من أجلاء تلامذة أبي حيان وسمى مؤلفه [ الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر ] وهو مؤلف حسن نحو  
كراسة جمع فيه كلام القوم وحرره ، والإمام الكافيجي رحمه الله أفردها بمؤلف صغير نحو : ورقتين  
[ نزهة الأصحاب ] وذيل عليه بآخر نحو ربيع الأول سماه [ رمز الأسرار ] ولم يتقيد بكلام القوم :

وحاصل ما أشار إليه أن عمل أفعل في الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه لا باعتبار معنى الفعل لأن العامل اللفظي  
إنما يعمل في معموله باعتبار اقتضاء معناه إياه من جهة احتياج تعقله إليه ، فإن معناه في التحقيق هو معنى  
مضاف إلى أمر مضاف العمل إلى لفظه لكونه محتاجا إليه في تفهيم معناه للسامع . قال : وأما الاستدلال عليه  
بما ذكر في كتب النحو فاستدلال بالخفي على الجلي وهو باطل وبالعقول على النقول فلا يتم التقريب ، ولأن معنى  
الفعل ليس مناط الإعراب وإنما مناطه في أفعل التفضيل وفي معموله هو المعنى النحوي ، لأن محل الإعراب إنما هو  
المعاني النحوية لا المعاني اللازمة للمعاني التركيب ولا اللغوية ، وأنه يجوز عمله إذا كان مثبتا كما إذا كان منفيا  
( قوله بأجنبي ) وهو المبتدأ . قال الرضي : ونعني به هنا ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي لاتعاقله  
بذلك العامل بوجه ، كيف والكحل مبتدأ وأحسن خبره فله به تعاق من هذا الوجه .

قال البدر ابن مالك : فإن قلت : وأي حاجة إلى ذلك ولم لم يجعل مبتدأ مؤخر أعني من فيقال ما رأيت رجلا  
أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل ، أو مقسدا فيقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في  
عين زيد ؟ قلت : لم يؤخر تجنبنا عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره وإعمال الخبر في ضميرين لمسمى  
واحد وليس هو من أفعال القلوب ، ولم يقدم كراهة أن يقدموا لغير ضرورة ما ليس بأهم فإن الامتناع من رفع  
أفعل التفضيل للظاهر ليس لعلته موجبة إنما هو لأمر استحسانى : فيجوز التخلف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايته  
أولى وهو تقديم ما هو أهم وإبراده في الذكر أتم وبين ذلك بما ينبغي مراجعته :

## [ باب التوابع ]

وهي جمع تابع ، وهو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر ، وإطلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب مجاز إذ الإعراب فيهما تقع فيه التبعية ، والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل فإن العامل فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع ، ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبي

وكتب المصنف بهامشه عند قوله تجنبنا عن قبح الخ قبل لا قبح في ذلك إذ هو مؤخر في النية فهذا مثل - فأوجس في نفسه خيفة موسى - ومثل في داره زيد ، وأما إعمال أفعل في ضميرين فنظيره لازم على رفع الكحل بأفعل إذ لا يتعدى فعل الظاهر إلى ضميره ، ثم إن ابن عصفور زعم أن الضمير العائد على الكحل إنما عاد باعتبار لفظه لا باعتبار لفظه ومعناه فهو كحل آخر لأنفس ذلك الكحل الأول انتهى . ومن خطه نقلت .  
وقال الشهاب : أورد على قوله لئلا يلزم الفصل أنه لورفع بالابتداء لم يلزم المحذور في نحو : مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل ، والجواب أن هذه الصورة فرع الأولى فامتنع فيها ما امتنع في أصلها ، ولأن المحذور واقع في التقدير لأن تقديره مارأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها .

## [ باب التوابع ]

( قوله في إعرابه الحاصل ) خرج بهذا حال المرفوع وتمييزه ونحو ذلك ، وخرج بقوله والمتجدد حال المنصوب وتييزه والمعول الثاني من باب أعطى وجواب الشرط المحذوم فإنه يتجدد له الرفع إذا أقرن بالفاء وقدر خبر مبتدأ فلا يشارك الأول ، وخرج بقوله غير خبر الثاني في نحو : الرمان حلوا حامض ، فإنه وإن شارك ما قبله في ذلك لكنه ليس تابعا لأنه خبر . واعترض بعضهم هذا بأن حامضا جزء خبر لا خبر فزاد وليس خبرا ولا جزء خبر .

واعلم أن المشاركة فيما يشبه الإعراب كالمشاركة فيه فحينئذ يشمل التعريف نحو : بازيد الفاضل وباسعيد كرر ، وباتميم أجمعون ، مما أتبع فيه المنادى على لفظه ولا يكون التعريف غير جامع ( قوله وإطلاق التابع على الحرف ) أى في قولهم إن التوكيد يكون في الحروف ، وقوله والفعل أى في قولهم يؤكد الفعل الماضي والأمر بمثلها ، وأما قولهم يبدل الفعل من الفعل ويعطف الفعل على الفعل وعلى اسم يشبهه فذلك فيما فيه الفعل معرب كما لا يخفى ، ومثل ذلك إطلاق التبعية على الجمل التي لا محل لها من الإعراب ( قوله الغير المعرب ) فيه إدخال أل على غير :  
قال في درة الغواص : والمحققون من النحويين يمنعون ذلك ، وعلمه بأن غير لا تعرف بالإضافة ، وفيه أنه قال غير واحد بأنها تعرف بها ، وبأن المقصود من دخول أل تشخيص مدخولها ، وإذا قيل الغير لا تشخيص وفيه أن التعريف قد يكون للعهد الذهني الذي هو في المعنى كالنكرات ( قوله مجاز إذ الإعراب الخ ) هذا بيان لقريظة المجاز ولم يبين علاقته وذلك أهم فإنها غير ظاهرة . وأجاب بعضهم بأن المراد أعرب بإعراب سابقه إن كان له إعراب . وبعضهم بأن المراد أعرب بإعراب سابقه وجودا وعدما ( قوله والعامل في التابع الخ ) أى على الأصح ( قوله بدليل ظهوره في بعض المواضع ) نحو - تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا - ( قوله ولا يجوز الفصل الخ ) الأولى أن يقول بدل أجنبي مبان فإنه قد يكون أجنبيا وليس مباننا ، ولذا قال بعضهم يجوز الفصل بغير مبان بالكلية كعمول الوصف نحو - ذلك حشر علينا يسير - والموصوف نحو - سبحان الله هما يصفون عالم الغيب - والعامل فيه نحو : أزيذا ضربت العالم ، والمفسر نحو : إن امرؤ هلك ليس له ولد - والمبتدأ الذي خبره متعاقب الموصوف نحو - أفي الله شك فاطر السموات والأرض - وانحصر نحو : زيد قائم

ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله ( يتبع ما قبله في إعرابه خمسة ) بالاستقراء : نعت ، وتوكيد ، وعطف بيان ، ونسق ، وبدل ، ومن فصل في التوكيد جعلها سنا ، ومن أطلق العطف وجعله شاملا للبيان جعلها أربعا ، والأولى أن يبدأ منها بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق ، بل قيل هو الصواب لأنها إذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك كما في التسهيل - أحدها :

### [ النعت ]

ويرادفه الوصف والصفة ( وهو التابع ) هذا كالجنس ( المشتق أو المؤول به ) أخرج به غيره .  
منها ماعدا التوكيد اللفظي المشتق فبقوله ( المبين للفظ متبوعه ) والمشتق مادل على حدث وصاحبه كأسماء الفاعل

العاقل ، وجواب القسم نحو - بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب - والاعتراض نحو - وإنه لقسم أو تعلمون عظيم - والاستثناء نحو : ما جاءني أحد إلا زيد خير منه ، ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد - ولا يحزن ويرضين بما آتيتن كلهن - وبين المتعاطفين - وامسحوا برؤوسكم - وبين الأيدي والأرجل ، في قراءة نصب الأرجل ، وحسن ذلك أن المجموع عمل واحد وقصد الإعلام بترتيبه ، وبين البدل والمبدل منه نحو - قم الليل إلا قليلا نصفه - بخلاف المبين بالكلية ، فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ، ولا يجوز الفصل إذا كان المنعوت مبهما ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة فلا يقال في ضرب هذا الرجل زيدا ، وطلعت الشعري العبور ، ضرب هذا زيدا الرجل ، والشعري طلعت العبور ، أو كان النعت ملازما للتبعية كأبيض يبق ، ولا بين جزئي صفة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، ولا بين كل وتوابعها ، ولا بين التأكيد والمؤكد بأما خلافا للكسائي والفراء في هذا ( قوله ولا تقدمه عليه ) وأما قوله . عليك ورحمة الله السلام . فضرورة وخرجه ابن جني على العطف على المستتر في الظرف لأنه يتحمل ضمير المبتدأ وإن تأخر على الأصح ، وناقشه المصنف في المغنى بأنه تخلص من ضرورة بضرورة لأن العطف على الضمير المستتر من غير فاصل ضرورة . وقد يقال هذا أسهل .  
• وبعض الشراهمون من بعض • وقد ذكروا مسألة مضمونها أن النعت إذا صالح لمباشرة العامل جاز أن يتقدم بشرط جعله مستقلا ، والثاني بدلا منه كمررت بالكريم زيد فلا يقال إن الكريم نعت مقدم بل مستقل بنفسه وزيد بدل منه .

وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنتين أو لجماعة بشرط أن يتقدم أحد الموصوفين على الصفة ومنه :  
• أي ذاك عى الأكرمان وخاليا • .

وأجاز الكوفيون تقديم معمول التابع على المتبوع كهذا طعامك رجل يأكل ، وتبعهم الزمخشري في قوله تعالى - وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا - فعلق في أنفسهم بليغا ( قوله والأولى أن يبدأ منها ) أى في الترتيب بدليل ما بعده ( قوله ويرادفه الوصف والصفة ) قال ابن إياز في شرح الفصول : قال بعض المتأخرين : الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ضده والنعت لا يطلق إلا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته انتهى .  
ووقع في عباراتهم ما يخالفه : وقال المصنف في شرح اللوحة : الصفة والنعت واحد ، وقيل النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير ، والصفة بالفعل كضارب وخارج ، فعلى هذا يقال للبارى سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعوت ، وعلى الأول يقال موصوف ومنعوت ، وقيل غير ذلك ( قوله منها ) أى الخمسة ( قوله مادل على حدث الخ ) بهذا فسر ابن مالك في شرح الكافية ، وادعى بعضهم أنه اصطلاح نحوى لأن المشتق عند الصرفيين مأخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى المنسوب إلى المصدر فشمّل اسم الزمان والمكان والآلة وهي لا ينعت بها ،



والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة ، والمؤول به ما أقیم مقامه من الأسماء العاربية عن الاشتقاق كاسم الإشارة وذی بمعنى صاحب ، والمنسوب كجاء فی زید هذا : أى الحاضر ، ورجل ذو مال : أى صاحبه ، ورجل دمشقى : أى منسوب إلى دمشق ، ومن المؤول به الجملة الخبرية فى نحو - وانتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله -

فلذا فسرہ فى شرح الكافية بما ذكره الشارح والأقرب أنه تفسیر مراد ، وأنه مجاز من إطلاق العام على الخاص على ما فيه مما هو مقرر فى محله لأنه لا يعرف اصطلاح للنحاة فى المشتق ( قوله والتفضيل ) سواء كان فى الفاعل كجاء رجل أفضل من عمرو أو فى المفعول كأجن من زید ( قوله كاسم الإشارة ) أى غير المسكانية كهنا . فإن قلت : ما وجه إخراجها مع أنه ينعت بها نحو مررت برجل هنا .

قلت : الكلام فيما يكون نعنا بنفسه حقيقة وإلا لم يصح التقييد بالمشتق وشبهه ، والنعت حقيقة فى المكان هو المتعلق ، وهو إما مفرد فيدخل فى المشتق أو فعل فيدخل فى الجملة ، ومن ثم لم يذكر فى الظرف والمجرور ( قوله وذی بمعنى صاحب ) ومثلها فروعها وأولى أولات وكذا ذو الطائفة وسائر الموصولات المبدوءة بهمزة وصل كما فى التسهيل فخرج ما ليس مبدوءا بهمزة كمن وما وما هو مبدوء بهمزة قطع كأى ولم أقف على حلة عدم النعت بها .

قال ابن هشام : ينبغى أن يقيد ذلك : أى النعت بذى بمعنى صاحب بالنعت الذى هو شبه المنعوت ، فلا يجوز برجل ذى مال أبوه نص عليه ابن الخباز ، وعلته أن فيه جمعا بين مجازين وأن الوصف بالجماد شاذ فيقتصر فيه على مورد السماع انتهى . وينظر وجه الجمع بين مجازين ثم هو ليس بممنوع مطلقا كما حررنا فى رسالة سميناها [ إحكام المجاز إلى أحكام تعدد المجاز ] نعم نقل ابن جنى عن الأكثرين منع النعت بذى الصاحبية فى غير ما ذكر وأنهم علوه بثلاثة أوجه : الأول : أنه غير مشتق بل فى معناه فضعف عن العمل فى الظاهر . الثانى : أنه يلزم الإضافة وذلك يبعده من الفعل : الثالث : أنه على حرفين وذلك أيضا يبعده انتهى .

قال الحفید : وقوله إنه على حرفين إن أراد باعتبار الوضع فليس كذلك وإن أراد باعتبار الصورة فسلم ، ولكن ليس هذا مبعدا من شبه الفعل ( قوله والمنسوب ) أى المقصود انتسابه سواء كان بالياء كما فى مثل أولا نحو : تامر وخرج بالمقصود نحو : قرى مما هو منسوب فى الأصل ، لكن غلب على جنس لا تعرض فيه للانتساب ( قوله أى الحاضر ) أو المشار إليه ( قوله ومن المؤول به الجملة ) أى فيصح النعت بها لأنها تدل على معنى فى المنوع ، وكل ما كان كذلك صحح النعت به إلا لما ع ( قوله الخبرية ) بخلاف الإنشائية ومنها الطائفة فلا يصح النعت بها ، وما أوهم ذلك مؤولا وإن صح الإخبار بها لأن النعت يعين المنعوت ويخصه فلا بد أن تكون الجملة الواقعة نعنا معلومة للسامع من قبل ليمكن التعيين والتخصيص ، ولا يكون كذلك إلا الخبرية لأن لما خارجا يمكن أن يكون معلوما بخلاف الإنشائية إذ لا خارج لها ( قوله نحو - وانتقوا يوما - الخ ) مما كانت الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط والمنعوت منكرا لفظا ومعنى كآلية أو معنى لا لفظا كالشاهد ( قوله ولا بد (١) فى الرابط هنا أن يكون ضميرا ) قال الحفید : لك أن تقول ما الحكمة فى أنهم جعلوا فى باب المبتدأ والخبر إذا كان جملة الرابط أهم من أن يكون ضميرا وقصروه هنا على كونه ضميرا مع أن المقصود فى كل منهما ربط الجملة بما قبلها انتهى . قال الشهاب القاسمى : قد يقال لما كان المبتدأ يستلزم الخبر قوى طلبه له فاكتفى بأى رابط بخلاف النعت لما

(١) (قول المتن قوله ولا بد الخ) ليس و نسخة الفرح ها حرره مصححه .

وقوله : • ولقد أمر على اللّيم يسبنى • وكذا المصدر الملتزم لإفراده وتذكيره في نحو: مررت برجل عدل : أى عادل عند الكوفيين وذى عدل عند البصريين ( وفائدته ) حقيقيا كان أو غيره ( تخصيص ) لمتبوعه إن كان نكرة كجاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه ،

لما كان يستلزم المنعوت ضعف طلبه له فاخص بأقوى الروابط وهو الضمير ؛ ويشكل على ذلك أن حذف العائد من جملة الصفة كثير ومن جملة الخبر قليل ، ومقتضى هذا الفرق العكس إلا أن يقال شدة الاحتياج إلى الخبر اقتضت مزيد الاعتناء بالرباط المصحح للأخبار انتهى :

وأقول : قد تقرر أن الأشياء التي تحتاج إلى رباط أحد عشر والرباط فيها مختلف كما هو مبسوط في المغنى ، وظاهر أن المرجع السماع فلا حاجة إلى هذا النزاع :

هذا ، وقال المصنف في حواشي الألفية إن الرباط هنا يكون بإعادة الظاهر ، واستشهد عليه بقول كثير :

هل وصل عزة إلا وصل غانية في وصل غانية من وصلها خلف

( قوله وقوله ) هو رجل من بنى سلول وعجز البيت • فأعف ثم أقول لا يعنيني • فجملة يسبنى في موضع جر نعت للّيم وهو الدنيء الأصل الشحيح النفس ، وصح نعتة بالجملة نظرا إلى معناه فإن المعرف بال الجنس لفظه معرفة ومعناه نكرة ، قيل : والأظهر كون الجملة حالية لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف المفرد بالجملة : ورد بأنه ليس المعنى على أنه يسبه حال المرور بل القرض أن ذلك دأبه ، نعم إن جعل الحال مؤكدة فلا محذور ، وكونه لثما يلائم ذلك لأن الظاهر المتبادر منه إلى الفهم دوام سبه لا تقييده بحال المرور ، وقيل الحالية أولى لأنها أدل على المقصود لأن الوصفية تحتمل أمرين : أحدهما مقصود وهو أن هذا الوصف دأبه وديدنه مر أولم يمر . وثانيهما وهو غير مقصود أن هذا الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع حال مروره ، وأما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لأن معناها أنه يمر حال السب وهو يعرض عنه تكرما ( قوله وكذا المصدر ) أى بشرط أن يكون مصدر ثلاثي أو مزيد مصدر ثلاثي وأن لا يؤنث وأن لا يكون مبهما وقد يشير إلى ذلك قوله في نحو الخ :

فإن قلت : الوصف بالمصدر مقصور على السماع وحينئذ فما انتفت فيه الشروط غير مسموع فما فائدة هذه الشروط ؟

قلت : فائدتها ضبط ما سمع . وأفهم كلامه أنه من المؤول بالمشق على القولين وهو كذلك : أما عند الكوفيين فواضح ، وأما عند البصريين فلائنه على حذف ذى الصاحبية فالنعت بها في الحقيقة وهى من المؤول بالمشق وأنه ملتزم الأفراد والتذكير على القولين ، وهو كذلك إذ المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فأجروه على أصله ، وعبارة التوضيح توهم خلاف ذلك في الأمرين :

هذا ، وقد خالف كل من الفريقين ما قرره في باب الحال في أثبته ركضا ، فقد قال البصريون إن ركضا بمعنى راكضا ، والكوفيون إنه على حذف مضاف . وقد يقال إن كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده ( قوله أى عادل الخ ) وقيل جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا أو ادعاء ، وهو مختار الإمام عبد القاهر . قال في قول الخنساء • فإنما هى إقبال وإدبار • لم يرد بالإقبال والإدبار غير معناهما حتى يكون المجاز في السكامة ، وإنما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار ، وليس أيضا على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإن كانوا يذكرونه منه ، إذ لو قلنا أريد إنما هى ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شئ مفعول وكلام عامى مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح

والتخصيص لتقليل الاشتراك في النكرات (أو توضيح له) إن كان معرفة كجاءني زيد الفاضل أو الفاضل أبوه ،  
والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف (أو) مجرد (مدح) له نحو - الحمد لله رب العالمين - (أو ذم)  
نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (أو ترحم) عليه نحو : اللهم الطف بعبادك الضعفاء (أو توكيد) لماد  
عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة لأنه قد علم من ضربة أنها ضربة واحدة فلم يفد النعت إلا بمجرد التوكيد ،  
ومنه قولهم : مضى أمس الدابر ، وقال بعضهم : أو تعميم له نحو : إن الله يحشر عباده الأولين والآخرين ،  
أو تفصيل نحو : مرت برجلين عربي وعجمي ، أو إيهام نحو : تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة .

قال البدر الدماميني عن بعضهم : أو لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال من ذكر ، يقال لك أرايت قاضي  
بلدنا فتقول أرايت قاضيكم الكريم الفقيه ، وليس هذا للتوضيح لأن مرادهم بالإيضاح للمخاطب وهو بالغرض  
في مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج إلى إيضاحه له ولا للمدح ، فإن غرض المتكلم إعلام السامع بأنه عالم بحال هذا  
الموصوف لا مجرد البناء عليه .

(و) النعت من حيث هو (يتبع منعوته في) اثنين من خمسة : (واحد من أوجه الإعراب) الثلاثة الرفع  
والنصب والجر (و) واحد (من التعريف والتشكيك) سواء رفع الضمير أم اسما ظاهرا فلا يتبع معرفة بنكرة  
ولا عكسه ، نعم المعروف بلام الجنس يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة

الدوق والمعرفة نسابة للمعاني (قوله تقليل الاشتراك في النكرات) قال السيد في حواشي المطول : الظاهر  
أنهم أرادوا الاشتراك المعنوي لأن التقليل إنما يتصور فيه بلا تحمل كما في رجل علم ونظائره فلا تكون جارية  
في قولنا - عين جارية - صفة مخصوصة ، وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوي واللفظي ،  
ونجعل جارية صفة مخصوصة لأنها قللت الاشتراك بأن رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وغينت معنى واحدا ،  
فلم يبق في عين جارية إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد ذلك المعنى أ هـ . وعلى الأول يخرج مثل هذا الوصف  
هنا النحويين عن التخصيص والتوضيح (قوله أعوذ بالله الخ) يجعل الوصف في ذلك مخصوصا برفع سؤال مشهور :  
قال ابن عرفة رحمه الله : يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو أن الاستعاذة استجارة والاستجارة إبعاد وهو  
من باب النفي ، وقد تعلقت بالأخص لأن الشيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان ، ونفي الأخص لا يستلزم نفي  
الأعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان . وأجاب بأن النعت قسمان  
نعت تخصيص ونعت لجرد الذم . وقال أيضا : كون الوصف للذم بناء على أن رجيم بمعنى مرجوم ، والمراد  
مرجوم بالشهب . أما إذا أريد مرجوم باللعة والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتأكيد لأن كل شيطان كذلك انتهى .  
وعلى هذا أيضا يندفع السؤال . وفي شرح التوضيح أن كون النعت لغير التخصيص والإيضاح إنما هو بطريق  
العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له (قوله من حيث هو) أي سواء رفع ضمير أم استرا أو ضميرا  
بارزا أو اسما ظاهرا بدليل ما بعده (قوله واحد من أوجه الإعراب) ولو اختلفا لفظا وتقديرا ومحلا كما علم  
مما مر . ومن الاختلاف هذا جحر ضب بحرب بحر حرب ، فإنه تابع جحر ورفعه مقدر منع منه اشتغال المحل  
بحركة المجاورة ، وهذا يندفع أن التابع والمتبوع في المثال اختلفا في الإعراب (قوله فلا يتبع معرفة الخ) لا يرد  
قوله تعالى - ويل لكل همزة لمزة الذي جمع - لأنه وصف النكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي ، وذلك  
لأن الذي بدل لا وصف أو وصف مقطوع وهو تجوز مخالفتها للموصول تعريفًا وتنكيرًا ، ولا قوله تعالى :  
- مالك يوم الدين - حيث وقع مالك صفة للمعرفة وهو نكرة لأن إضافة الوصف لمعموله لفظية لأن محل ذلك  
كما سلف ما لم يرد به الاستمرار في جميع الأزمنة وإلا فالإضافة معنوية (قوله يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة)

كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا . ويجب في النعت أن يكون مساويا لما تبعه في التعريف أو دونه فنحو بالرجل أخيك بدل (ثم إن رفع) النعت ضميرا مستترا عائدا على المنعوت (تبع منعوته) ولو كان معناه لما بعده كما في نحو: جاءني رجل حسن وجهها (في) اثنين أيضا من خمسة (واحد من الذكبر والتأنيث و) واحد (من الأفراد وقرعته) من ثنية وجمع ، فيصير بهذا مع مامر مطابقا له في أربعة من عشرة مالم يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم لإفراده وتذكيره كأفعل مبر ، أو تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعل بمعنى مفعول كما مر صهور وجريبع ، أو تأنيثه كرجل ربعة وهمة وامرأة ربعة وهمة (ولا) أي وإن لم يرفع ذلك بأن رفع ظاهرا أو ضميرا بارزا (فهو) بالنسبة إلى الخمسة الباقية (كالفعل) الحال محله فيفردار فعه ذلك وبطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمتي أمهما ورجال قائم آباؤهم كما في الفعل الحال محله ويسمى حينئذ سببا ، نعم إن رفع جمعا جاز أن يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى المفرد بل يترجع على الأفراد ، ولهذا قال والأحسن نحو جاءني رجل قعود غلمانته بلفظ التكسير (ثم قاعد) غلمانته بالأفراد الذي هو قياس الفعل لأنك تقول قعد غلمانته لا قعدوا غلمانته في اللغة الفصحى ، وقيل لإفراده أرجح مطلقا لجريانه مجرى الفعل ، وقيل إن تبع مفردا أو مثني (ثم) لإفراده باتفاق (قاعدون) غلمانته بجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لأنه خاص بلفظ أكلوني البراغيث (ويجوز قطع الصفة) واو تعددت

لأنه قريب المسافة من النكرة من حيث إنه لا يعين شيئا من الإفراد (قوله كقولهم ما ينبغي الخ) ذهب الأخفش إلى تنكير الرجل في المثال على زيادة أل والتحليل إلى تعريف خبر على تقدير أل ، وما ذكره الشارح فيه سلامة من تكلف الزيادة والتقدير والتخصيص في مثلك بالإضافة وخبر منك بالعمل (قوله ويجب في النعت أن يكون مساويا الخ) هذا ما ذهب إليه الجمهور :

قال المرادى : وقيل سبب ذلك أن الاختصار يؤثر : أي على التطويل ، فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ليقع الاكتفاء به ، فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى انتهى . وفي قوله لم يوجد نظر لأنه يقتضي وجوب النعت بالمساوى ، وكان ينبغي أن يقول أو الدون لأنه قد يحصل به رفع الاشتراك ، وصحح ابن مالك جواز النعت بالأخص ، وبؤيده قول ابن خروف : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة . قال : وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل (قوله بدل) أي لأن المضاف للضمير في مرتبته أوفي رتبة العلم ، وكلاهما أعرف من المعروف باللام (قوله كما في نحو : جاءني رجل الخ) أي لأن معنى حسن للوجه لا لرجل (قوله ربعة) أي ليس بطويل ولا قصير (قوله كالفعل) ظاهره أنه في القسم الأول ليس كالفعل ، وأنت إذا تأملت وجدته كالفعل أيضا لأن فاعله الضمير الراجع إلى موصوفه ، والفعل إذا أسند إلى الضمير تلحقه الألف في الثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ، لكن المقصود الأصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين إلى الموصوف بالتبعية وعدمها . ولما كان الوصف الأول يتبعه في الأمور العشرة وكان لا يخرج منه مشابهته للفعل في الخمسة الباقية عن هذه التبعية اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية ، بخلاف الوصف الثاني فإنه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فإنه غير مضبوط ، بل بين ضابطه عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة إلى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية (قوله نعم إن رفع الخ) استدراك على التشبيه بالفعل فإنه يقتضي أنه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك (قوله ولو تعددت) الصواب ولو كانت مفردة لأن مسألة التعدد لا خلاف فيها بخلاف مسألة الأفراد : قال السيوطي في النكت : حكم المفردة في ذلك حكم المتعددة خلافا لما ذهب إلى أنه لا يجوز القطع إلا مع تعدد

عن التبعية (المعلوم موصوفها) بدونها (حقيقة أو ادعاء) بأن ينزل منزلة المعلوم لأمر ما (رفعا بتقدير هو) في حالة النصب والجرح (نصبا بتقدير) فعل في حال الرفع والجرح بتقديره (أعني) في نعت التوضيح (أو أمدح) في المدح (أو أذم) في الذم (أو أرحم) في الترحم أو غير ذلك مما يناسب الصفة ، ولا يجوز إظهار المقدّر إلا في نعت التوضيح والتخصيص وإذا جرت الصفة على مشاربه أو كانت للتوكيد أو ما نزمة الذكر كالجم الغفير امتنع قطعها كما يمنع إذا لم يعلم موصوفها إلا بها ، ولا فرق حينئذ بين تعددها واتحادها ، فلو احتاج في حال تعددها إلى بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع ، وفي قوله رفعا إلى آخره إشارة إلى حقيقة القطع : قال الشاطبي : وجلة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الإعراب إذ القطع مقنض للاستئناف :

[ فائدة ] اعلم أن الأسماء في نعتها والنعت بها على أربعة أقسام : قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل والمضمر ولو لغالب ، لأنه لما شابه الحرف من جهة افتقاره إلى ما يفسره لم ينعت ، ولكونه ليس بمشتق

المنعوت (قوله عن التبعية) متعلق بقوله قطع (قوله إلا في نعت التوضيح) ومنه قول الألفية :

• قال محمد هو ابن مالك • (قوله على مشاربه) نحو : هذا الرجل (قوله أو كانت للتوكيد) نحو - نفخة واحدة - وبقي صورتان ذكرهما في النكت : إذا كان النعت خاصا بمن جرى عليه ، وإذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة (قوله إذا لم يعلم موصوفها إلا بها) منه يعلم أن الكلام في المنعوت المعرفة فإن نعت النكرة لا تعلم بدونها ، ولهذا شرط في قطع نعتها تقدم نعت آخر فإن لم يتقدم لم يجز القطع إلا في الشعر ، ويحتمل أن يكون منه : • وقبر حرب بمكان قفر • أي هو قفر كما في الأطول وإن أمكن أن يقال إنه مجرور تقديرًا لاشتغال الآخر بحركة الروي (قوله حينئذ) أي حين إذ لم يعلم موصوفها إلا بها (قوله فلو احتاج) أي الموصوف (قوله تعددها) أي الصفات (قوله تقدم المتبع) أي على المقطوع : وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لأنه عارض لفظي فلا حكم له ، وقد قال تعالى - والمقيم الصلاة والمؤتون الزكاة - وقالت الخرنق :

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر  
والنازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزهر

روى برفعها ونصبها ونصب الأول ورفع الثاني وعكسه : وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول وفي الآية على الابتداء ، ثم إنهم عللوا ما هو الأصح من وجوب الاتباع بثلاثة أوجه : لزوم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين النعتين بجملة أجنبية ، وأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه ولزوم التسفل بعد التصعد والقصور بعد الكمال ، لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل : وعلى الأخيرين لا يرد أن يقال منع الفصل لا يجيء على مذهب من يجوز الفصل بالأجنبي إما مطلقا أو إذا لم تتمحض أجنبيته ، وسقط التوقف في عدم تجويز الوجهين في - بسم الله الرحمن الرحيم - وهما جر الرحيم بعد رفع الرحمن أو نصبه (قوله وكالمضمر) أي مطلقا خلافا للسكاني في نعت ذي الغيبة تمسكا بما سمع من نحو : صلى الله عليه وسلم الرموف الرحيم ، وغيره يجعله بدلا لوضوحه في غير الغائب وحملته على أخواته ، وعللوا عدم نعت الضمير بأنه أعرف المعارف ولا حاجة إلى وصف يزبل لبهامه : وأورد أنه قد يكون الغرض من الصفة المدح أو الذم أو الترحم ، فلم لا يجوز أن يكون الضمير موصوفا بالصفة المادحة أو غيرها مما ذكر ويمكن أن يجاب بأن الصفة الموضحة هي الأصل وغيرها محمول عليها : وأجاز السكاني أن ينعت ضمير الغيبة للمدح أو الذم أو الترحم :

ولا في حكمه لم ينعت به : وما أحسن قول القائل :

أضمرت في القلب هوى شادن      مشغل بالنحو لا ينصف  
وصفت ما أضمرت يوما له      فقال لي المضمّر لا يوصف

وقسم ينعت ولا ينعت به كالعالم وإنما نعت لإزالة الاشتراك ولم ينعت به لما مر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الإشارة : وقسم ينعت به ولا ينعت وهو أى كررت برجل أى رجل :  
(و) الثانى من التوابع :

### [ التوكيد ]

أى المؤكد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مراده به اسم الفاعل ويقال فيه التأكيد والأول أفصح ،

قال البدر الدماينى فى المنهل الصافى : فإذا وضع الظاهر موضع المضمّر فهل يمتنع وصفه ؟ قلت : وقع فى عبارة بعضهم ما يقتضيه ، وذلك لأنه سأل عن الحكمة فى افتراق آيتى السجدة وسبأ حيث قيل فى الأولى - ذوقوا عذاب النار الذى كنتم به تكذبون - وفى الثانية - ذوقوا عذاب النار التى كنتم بها تكذبون - وأجاب بأن النار فى آية السجدة وضعت موضع المضمّر لتقدم ذكرها فى قوله تعالى - وأما الذين فسقوا فأوهمهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها - فكان مقتضى الظاهر أن يقال - ذوقوا عذابها - ولكن لما وضعت موضع المضمّر امتنع وصفها لأن المضمّر لا يوصف فكذا ما حل محله ، وأما آية سبأ وهى قوله تعالى - ونقول ذوقوا عذاب النار التى كنتم بها تكذبون - فلم يتقدم للنار ذكر ينزلها منزلة المضمّر فصيح وصفها انتهى : وهو منه كشيخ الإسلام زكريا فى فتح الرحمن فإنه نقل هذا الكلام وأقره ، وهو عجيب منه لتصريح أئمة المعانى بأنه يعدل عن المضمّر إلى الظاهر لأغراض منها التمكن من الوصف كما فى قوله : • إلهى عبدك العاصى أنا • وفى الكشف فى تفسير قوله تعالى - فأمنوا بالله ورسوله النبى الأسمى الذى يؤمن بالله وكلماته - أنه لم يقل بالله ربى بل عدل عن المضمّر إلى الاسم الظاهر لتجرى عليه الصفات ولما فى الالتفات من مزيد البلاغة ، والمضمّر أسماء الشروط والاستفهام ، وكل متوغل فى الإبهام وكما الخبرية ، لكن صرح الرضى بجوازه فى : كم من قرية هلكت فن قرية صفة لكم ( قوله هوى شادن ) يقال ظبى قد شذن : أى ترعرع .

### [ التوكيد ]

( قوله من إطلاق المصدر مرادا الخ ) أى فهو مجاز مرسل والداعى إلى ذلك أن الكلام فى التوابع والذى منها إنما هو المؤكد لا المعنى المصدرى ( قوله ويقال فيه التأكيد والأول أفصح ) عبارة القاموس : والتوكيد أفصح من التأكيد وتؤكد وتؤكد وأصله للصحيح : وفى الكشف فى قوله تعالى - ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها - وكلاهما أكد لغتان فصيحتان ، والأصل الواو والهمزة بدل . وفى شرح التوضيح : وكلاهما أكد لغتان ولم يرد أيهما أكثر استعمالا فى كلام العرب انتهى : فإن أراد بكثرة الاستعمال الأفضحية فهو مخالف لما نقلناه ، وإن أراد مجرد وجود كثرة الاستعمال فيفيد أن تكون الأفضحية مع عدم كثرة الاستعمال .

هذا ، وقال السعدى فى بحث التوكيد للإنكار من شرح المفتاح قال فى الديوان : التوكيد بمعنى التأكيد عربية مولدة : قال الفنارى : اعترض عليه بأن عبارة الديوان هكذا : وكده وأكده بمعنى ، ويقال هذه عربية مولدة : والظاهر أن قوله عربية مولدة ابتداء كلام فى بيان لغة وكذا لانتمه بيان لغة التوكيد ، والقربة أن صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد فى غير هذا الموضع .



وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره ( و ) هو قسمان لأنه ( إما لفظي ) وهو إعادة اللفظ الأول أو موافقه ويجرى في جميع الألفاظ فيكون الاسم ( نحو ) قوله :

أخاك أخاك إن من لأخاك كساع إلى الهيجا بغير سلاح

ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل ( و ) في الفعل وحده وفيه مع فاعله ، وقد اجتمعا في ( نحو ) قوله :

فأين إلى أين النجاء يبعثني (أتاك أذاك اللاحقون) احبس احبس

( و ) في الحرف ( نحو ) قوله :

لا لأبوح بحب بشة إنها أخذت على موافقا وهودا

وأقول : ذكر في المغرب أن الوكادة بمعنى التأكيد ليس بمثبت ، وهذا قرينة على أن مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح انتهى :

واعلم أن محصل الاعتراض أن نقل السعد عن الديوان مخالف لما فيه ، لأن الذي فيه أمران أن وكد وأكد بمعنى وليس في هذا إشعار بأن أحدهما أصل للآخر ، ولعل مزية تقديم وكد وقوعه في القرآن وليس فيه الجزم بأنها مولدة ، وكلام الشارح يوهم ذلك لإسقاطه ، ويقال مع أن كلامه ربما أوهم عود اسم الإشارة إلى أكد لقربه ، وهذا اعتراض موافق لكلام أهل اللغة ، وجواب الفناري غير شديد ، ثم نقي صاحب المغرب كون الوكادة من أكد لا إشعار له بأن أكد أصل لوكد ، وإنما أمره أن الوكادة تكون من التوكيد لامن التأكيد ( قوله بأنه تابع الخ ) تابع جنس ، وقوله يقصد به بمعنى أنه يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول يخرج ماعدا التوكيد ( قوله أو موافقه ) كما في - سبلا فجاجا - وكما في أجل جبر الآتي ( قوله نحو قوله : أخاك أخاك ) قاله مسكين الدارمي . والشاهد في أخاك أخاك ونصبهما على الإغراء والهجاء الحرب تمد وتقصر ( قوله ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل ) إن كان المنفصل ضمير رفع أكد به المتصل مطلقا مرفوعا ومنصوبا ومجرورا نحو : قمت أنت وأكرمك أنت وممرت بك أنت ، وإن كان ضمير نصب لم يؤكد المتصل مطلقا عند البصريين ، ويؤكد ما كان غير منصوب عند الكوفيين وابن مالك ، ويؤكد ما كان منصوبا عندهم نحو : رأيتك إياك ، ويؤكد مثله نحو : فإياك إياك المرء عند الجميع ، ثم كلام الألفية والتوضيح يقتضي أن المنفصل المرفوع لا يؤكد مثله ولا ضميرا منصوبا حيث سكتنا عن ذلك ، وينبغي أن لا يتوقف في جواز الأول ، ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز إياك أنت أكرمت ، وما أكرمت إلا إياك أنت ( قوله في قوله فأين إلى أين الخ ) الفاء للعطف وأين للاستفهام تتعلق بمحذوف : أي إلى أين تذهب ، والنجاء بالمد الإسراع مبتدأ خبره إلى أين مقدما ، وفي قوله أذاك أذاك تأكيد الفعل بالفعل لأن الفعل الأول رفع الظاهر وهو اللاحقون ولا ضمير فيه ، والثاني جاء به محض التأكيد فلا يطلب عاملا ولذا لم يحصل تنازع بين العاملين ، وإلا لقال أتوك أذاك أو أذاك أتوك ، ويروى اللاحقون بالإضافة إلى كاف الخطاب وسقوط النون ، واحبس فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا ، ومفعوله محذوف تقديره نفسك ، وجملة احبس الثاني لأنه فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا تأكيد للأولى فقد اجتمع في البيت الأمران ( قوله لا لأبوح الخ ) قاله جميل بن عبد الله ، والشاهد في تكرار لا التي لنفي الجنس للتوكيد ، وباح بسره إذا أظهره وأفشاه ، وبشنة بفتح الباء الموحدة ومسكون التاء المثلثة وفتح النون وفي آخره هاء اسم محبوبته ، والمواثيق جمع موثق بمعنى الميثاق أو أصله موثيق جمع ميثاق فمحذوف الباء للضرورة ، وفي غالب نسخ شرح التوضيح سقط لأنه فيها ما صورته : ومواثيق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله موثيق كصاييح حذف باؤه للضرورة انتهى . وفيه أنه إذا كان جمع موثق

ومنه قوله : • أجل جبر إن كانت أبيحت دعائره • وبشترط في الحرف غير الجوابي أن لا يعاد  
إلا مع ما اتصل به كمعجبت منك منك ، وإن زيدا إن زيدا أو إنه قائم وما ورد بخلاف ذلك فشاذ :  
ولك أن تقول من أين لهم أن التأكيد في مثل هذا للحرف وحده ولم لا يجوز أن يكون لمجموع الحرف وما  
اتصل به ، وإذا كان المؤكد جملة فالأكثر منه اقترانها بالعاطف حيث لا لبس :  
وقيده في الارتشاف والجامع بتم خاصة نحو - أولى لك فأولى - الآية ، فإن حصل لبس وجب تركه كضربت  
زيدا ضربت زيدا إذ لو جرى به لتوهم تكرار الضرب منك ، والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة ( وليس  
منه ) ما كرر في قوله تعالى ( - دكا دكا - ) لأنه لم يؤث به للتأكيد إذ مؤداه غير مؤدى الأول وإنما هو منصوب  
على الحال • والمعنى مكررا عليها ذلك كعلمته الحساب بابا بابا ، وهو ظاهر قول الزمخشري (و) في قوله ( - صفا

فحذف الياء هو القياس كمسجد ومساجد ، وعهoda عطف تفسير جمع عهد (قوله أجل جبر الخ) عجز بيت صدره :  
• وقلن على الفردوس أول مشرب • والدعائر جمع دعثور وهو الحوض ، والضمير في دعائره للفردوس (قوله غير  
الجوابي) وأما الجوابي فلا يشترط في توكيده شيء ، ومنه ما تقدم من : لا لأبوح (قوله وما رد بخلاف ذلك شاذ) كقوله :  
إن إن الكريم يحلم مالم يرين من أجاره قد أضيا

( قوله ولك أن تقول الخ ) يمكن أن يجاب بأن العرب لما تلتزم إعادة ما اتصل بالحرف بل أعادوه تارة  
وأعادوا ضميره أخرى علم النحاة أنه ليس توكيدا لأن الضمير لا يؤكد الظاهر (قوله فالأكثر اقترانها بالعاطف)  
ويأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام • والله لأغزون قريشا ثلاث مرات • كذا في التوضيح : قال بعض  
الفضلاء : تخصيص العاطف بتم والحكم على الراو هنا بأنها غير عاطفة محل نظر :

واعلم أنهم أطلقوا في علم المعاني في بحث الفصل والوصل ترك العاطف في الجملة المنزلة منزلة التأكيد اللفظي  
لما قبلها لما بينهما من كمال الاتصال ، لكنهم قالوا التوضيح في الإطناب أن منه التكرار لنكتة كتأكيد الإنذار نحو  
- كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون - قالوا : وفي الإتيان بتم دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ فيين  
الكلامين تناف والأول مخالف لكلام النحاة . ويجاب بأن كلام أهل المعاني في الفصل والوصل محمول على غير ثم  
أو غير ها وغير الفاء فلا ينافي ما في الإطناب ولا مقاله النحاة ، ولا يصح أن يجاب بأن كلام النحويين محمول على ماله محل  
وكلام أهل المعاني فيما لا محل له لأن النحاة مثلوا بما لا محل له . والجواب بأن ما في الفصل والوصل مفروض  
بما إذا لم ينزل الثاني منزلة غيره لنكتة يقتضياها المقام فيجعل كالمغاير له ، وفي باب الإطناب لما قصد الترقى كان  
أبلغ فقول منزلة المغاير فلما برقع التخالف بين المقامين في المعاني فتدبر (قوله وقيد في الارتشاف والجامع)  
لأنهما اقتصر الم يذكرها ، وعبرة الجامع : فالأجود الفصل بتم وليس ذلك نصافي التخصيص بها لقول  
شارح التوضيح وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف انتهى موضع نظر إذ الاقتصار لا يقتضي الاختصاص  
وابن مالك في التسهيل اقتصر على ثم فلا حاجة لنقل ذلك على زعمه عن الارتشاف (قوله الآية) إرشاد إلى أن  
المؤكد ما بعد ثم ، وفي ذلك تعريض بابن الناظم حيث مثل - بأولى لك فأولى - ولم يزد الآية فأوهم أن المؤكد  
الجملة المقررة بالفاء ، لكن أجيب عنه بأن الرضى صرح بأن الفاء كتم وفيه إنما يظهر إذا كان أولى أفعال وهو  
مبتدا ولك خبر وقدّر لأولى الثاني خبر حتى تكون جملة ، وأما إذا كان اسما للفعل ومعناه الشر وذلك مبين فلا يظهر  
ذلك لأنه حينئذ ليس جملة فتدبر (قوله لأنه لما لم يعرف به (١) الخ) قال الدماميني في باب الحال في ادخلوا رجلا  
رجلا ، وعلمته الحساب بابا بابا : قال الزجاج : انتصب الثاني على أنه تأكيد والحال هو الأول فكأنه رأى

صفاء) لما مر على الحال أيضا أى مصطفين أو ذوى صفوف كثيرة، وقيل إن المكرر فيها ذكر تأكيد وعليه كثير من النحاة، وجرى عليه في الشذور في دكا دكا، والمختار في نحو: علمته الحساب بابا بابا أن المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لأن مجموعهما هو الحال، ونظيره في الخبر هذا حار حامض (أو معنوى) قسم قوله لفظي (وهو) قسيمان: ما يقرر أمر المتبوع في النسبة بأن يرفع توهم الإسناد إلى غيره، وما يقرر أمره في الشمول بأن يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم: فالأول يكون (بالنفس والعين) كجاء زيد نفسه أو عينه، فلو اقتضت على المؤكد بفتح الكاف لا احتمال

بابا الأول بمعنى مرتبا فجعل الثاني تأكيدا، ولا يراد أن الثاني غير صالح للسقوط فهو مؤسس لأن له أن يقول إنما التزم ذكره وإن كان تأكيدا لأن ذكره أمانة على المعنى الذى قصد بالأول، ورب شيء لا يلتزم ابتداء ثم يلزم لغرض انتهى: ومنه يؤخذ الجواب عن من قال إن الثاني هنا من التوكيد اللفظي بأن يقال دكا الأول بمعنى دكا متكررا وصفا الأول بمعنى صفوفا كثيرة، والثاني منهما تأكيد جعل أمانة على المقصود بالأول فلذا ألزم (قوله أى مصطفين) أى على التأويل باسم الفاعل (قوله أو ذوى صفوف) أى على تقدير المضاف (قوله وجرى عليه في الشذور في دكا دكا) أى بخلاف صفا صفا وعلى ذلك جرى الرضى في بحث عدم تأكيد الاسم النسكرة (قوله لأن مجموعها هو الحال) أى فالمستحق للإعراب هو المجموع، لكن لما لم يكن لإعرابه من حيث هو مجموع وإعراب أحدهما دون الآخر تحكم أعرب كل جزء بالإعراب الذى استحقه المجموع دفعا للتحكم كما في حلو حامض (قوله في النسبة) هى عبارة ابن الحاجب ومقتضاها أن الهجاز في هذا القسم عقلى لكون التجوز في الإسناد، وقول الشارح بأن يرفع الخ مطابق له، لكن هذا ظاهر إذا كان المسند فعلا أو في معناه إلا أن يكون ابن الحاجب لا يشترط في الهجاز العقلى ذلك، وقول المصنف في التوضيح: يؤكد بالنفس والعين لرفع الهجاز عن الذات يقتضى أن الهجاز لغوى، وأنه إذا قيل جاء الخليفة نفسه فيحتمل أنه أريد بالخليفة أتباعه واستعمل لفظ الخليفة فيهم، وهذا ظاهر إذا لم يكن المسند إليه علما كجاء زيد لأنه لا يتجاوز في الأعلام كما نص عليه في جمع الجوامع، وقول شارح التوضيح في تقريره: فيحتمل أنه على حذف مضاف فيه نظر لأن صاحب التوضيح قال: إن كل وأخواتها يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف، فدل على أن هذا ليس على تقديره، ولأنه إذا كان على حذف مضاف لا تجوز في اسم الذات ألبنة لأنه على ذلك التقدير مستعمل في معناه، غاية الأمر أنه ليس هو المسند إليه بل المسند إليه مضاف إليه حذف توسعا، نعم قال جماعة منهم البدر ابن مالك: إن التوكيد بالنفس والعين لرفع تقدير مضاف، والذي يتحرر أن نحو: جاء الخليفة نفسه يحتمل الإسناد الهجازي والتعبير بتقدير النسبة ناظر إليه والهجاز اللغوى وتعبير التوضيح ناظر إليه وتقدير المضاف، وليس في الكلام مجاز بالمعنى المشهور وإن أطلق عليه الهجاز لغير إعرابه توسعا كما هو مقرر في محله (قوله بأن يرفع توهم إرادة الخصوص الخ) ظاهره أن التأكيد في هذا القسم يرفع توهم الهجاز اللغوى، ويمكن توهم الهجاز العقلى بأن يظن في جاء القوم أن الهجاء إنما وقع من بعضهم وأسند إلى الجميع مجازا للعلاقة، ويمكن توهم تقدير مضاف فإن قدر لفظ بعض اندفع بالتأكيد بكل وأخواتها، وإن قدر لفظ غلمان أو أنقال أو نحو ذلك فإنما يؤكد بأنفسهم أو أعينهم إما لأنه يرفعه أو لأنه يضعفه على ما يأتى، وتقدم أن المصنف في التوضيح قال: إن كل وأخواتها يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف، ومن ذلك يعلم وجه توهم أن ألفاظ التوكيد تجتمع ويبدأ بالنفس والعين، وأن الاقتصار فيما إذا كان المؤكد متعددا على التأكيد بكل ليس لتعينه، وأنه على بعض هذه الاحتمالات يندرج هذا القسم في تقرير النسبة.

أن الجأى خبره أو متاعه بارتكاب الحجاز فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال مما ظاهره الحقيقة ، وتكون العين ( مؤخره هنا ) أى عن النفس وجوبا ( إن اجتماعا ) فى اللفظ كجاء زيد نفسه عينه لأن النفس عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة فى التعبير عن الجملة ( وبجمعان ) جمع قلة ( على أفعل ) بضم العين ( مع غير المفرد ) من اثنين أو جماعة ، لكن ذلك مع الجماعة واجب ومع الاثنين أرجح وبليه الأفراد تقول جاء الزيدان أو زيد وعمرو أنفسهما أو أعينهما ، وجاء الزيدون أو زيد وعمرو وبكر أنفسهم أو أعينهم ، وجاءت الهندات أنفسهن أو أعينهن ، ويختصان بجواز جرهما بياء زائدة ، ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاءا هما أنفسهما .

وعلم مما مر أنه لا يؤكد بنفوس وعيون وأنه يجوز على مرجوح جاء الزيدان نفساهما أو نفسهما وإنما كان نحو نفساهما مرجوحا وإن كان هو الأصل كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشئ الواحد وعدل إلى الجمع لأن التثنية جمع فى المعنى .

( و ) القسم الثانى يكون ( بكل ) وكذا بجميع وعامة وأسقطهما لغرابة التوكيد بهما ( لغير المثني ) من مفرد أو جمع ولكن إنما يؤكد بها ( إن تجزأ ) الغير : أى كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه إما ( بنفسه ) كجاء

هذا ، وأورد على قوله الشمول أنه يشمل البدل فى نحو : مررت بقومك أو لهم وآخرهم صغيرهم وكبيرهم قال البهاء السبكي فى عروس الأفراس : فى كون التأكيد ينفى إرادة التخصيص بالبعض نظر ، ألا ترى إلى قوله : فأحرموا كلهم إلا أبا قتادة لم يحرم كيف دخله التخصيص مع تأكيده ونحو - فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس - إن كان الاستثناء متصلا وإن تخيل فى جوابه أن التأكيد مقدر حصوله بعد الإخراج فالأكد إنما هو غير الخرج ، ورد قوله تعالى - ولقد أريناه آياتنا كلها - والاستغراق فيه متعذر لأن آيات الله تعالى لا تنهاى انتهى : وفى الكشف فى تفسير هذه الآية ما يفيد عدم الاستدلال بها ( قوله ارتفع ذلك الاحتمال ) الحق كما قاله المصنف أنه يضعف ولا يرتفع . قال : ولهذا يتأتى الإتيان بالفاظ متعددة ولو صار بالأول نصا لم يزد عليه . وأورد عليه أن الجمهور قالوا : إن العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل : والأظهر فى تعليل عدم رفع الاحتمال أنه مع التأكيد بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على السهو أو الغلط ، ولهذا صرح السيد كالسعد بأن النسيان والغلط إنما يرتفعان بالتأكيد اللفظي ( قوله لأن النفس الخ ) به يعلم أن التأكيد بهما إنما هو عند استعمالهما بمعنى ذات الشئ فإن استعمالا بمعنى آخر كاستعمال النفس بمعنى الدم نحو : أرقى زيد نفسه واستعمال العين بمعنى الجراحة نحو : طرفت زيدا عينه لم يكن تأكيدا بل بدلا ( قوله يجوز جرهما الخ ) أما جاءوا بأجمعهم بضم الميم فليس من التوكيد لأن الباء ملازمة له : والإتيان بالضمير لو كان تأكيدا لكان وروده بدونه غالبا وبدون الضمير واجبا ، وإنما هو جمع لقولك جمع كأفلس جمع فليس ( قوله غالبا ) كذا فى التسهيل واحترز به عما حكاه الأخفش من أنه يجوز على ضعف قاموا أنفسهم ( قوله إلا بعد توكيده بمنفصل ) أو أى فاصل نحو : هلككم لكم أنفسكم : فإنه جائز بلا خلاف كما فى الارتشاف للفصل بلسكم . وخرج بالنفس والعين توكيد الضمير المذكور بغيرهما وبالضمير غيره فلا يشترط فيه ذلك ، ففى نحو : قام الزيدون أنفسهم بمنع التأكيد بالضمير لأنه لا يؤكد الظاهر . وفى نحو : ضربتهم أنفسهم ، ومررت بهم أنفسهم ، وقاموا كلهم التأكيد بالضمير جائز ( قوله وعلم مما مر أنه لا يؤكد الخ ) لأنه قال جمع قلة على أفعل فخرج جمع الكثرة وجمع القلة وإذ لم يكن على أفعل : وقضيته أنه لا يؤكد بأعيان ، لكن نقل الدماميني عن شرح العمدة والمفصل وكفاية ابن الحجاز جوازه فى هذا الباب ( قوله وأنه يجوز على مرجوح الخ ) عبارة التوضيح : ويترجم

القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم (أو بعامله) كعبت العبد كله أو جميعه أو عامته :  
ولما كان الغرض من هذه الألفاظ رفع توهم أن يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ماذكر ليمكن توهم  
إزادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد (و) يكون (بكلا وكلتا له) أى للمثنى (إن صح وقوع المفرد . ووقعه)  
ليمكن توهم إرادة البعض بالكل كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاها إذ يصح حاول المفرد محل المؤكد بهما ،  
ويحتمل أنه أطلق المثنى وأريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم الفائدة ، هذا ماذهب إليه جمع ، والمنقول عن  
الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين بأن التوكيد قد يأتي للتقوية للرفع الاحتمال (واتخذ معنى المسند) إلى  
المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند ، وكما يؤكد بكل الجمع وبكلا المثنى يؤكد بهما  
مأى معنى ذلك كجاء زيد وبكر وعمرو كلهم وجاء زيد وخالد كلاهما :  
(و) جميع هذه الألفاظ المتقدمة

إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم وغيره بعكس ذلك انتهت . وهى صريحة فى جواز التثنية ، وأن بعضهم رجحها  
على الأفراد ، وذلك يبطل رد أبى حيان على ابن الناظم جوازها ، وأنه لم يقل به أحد من النحويين ، ورد بعضهم  
عليه بأن الرضى نقله عن ابن كيسان . وأجاب المرادى بأن ابن إياز أجاز التثنية ، لكن تعقب بأن أبا حيان  
لا يعده من المحبوبين على أنه متأخر عن ابن الناظم :  
هذا ، وجواز التثنية يؤخذ مما صرح به النحاة من أن كل مثنى فى المعنى أضيف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع  
والإفراد والتثنية وإن اختلفت بالأرجحية والرجحان والضعف ( قوله كعبت العبد كله ) قال الرضى : وقد كان  
يحتمل نحو اشتريت العبدين ، واشتريت العبيد من افتراق الأجزاء حكما ما احتمل المفرد أعنى اشتريت  
العبد كله ، لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد إذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع افتراق الأجزاء حكما  
لاشبه برفع افتراق الأجزاء حسا ، والاحتمال الثانى أظهر لكون افتراق الثانى أشهر بسبق الفهم إليه فلا يحصل  
المقصود ، فإذا أردت رفع الاحتمال الثانى قلت اشتريت جميع أجزاء العبدين وجميع أجزاء العبيد انتهى . وقد  
يفهم جواز التأكيد إذا أريد رفع الاحتمال الثانى ومنعه إذا أريد الأول ، لكن قوله فإذا أردت يفهم المنع  
فى الثانى فتأمل ( قوله ويحتمل أنه المثنى وأريد به واحد ) فى المطول : وأما نحو جاءنى الرجلان كلاهما فى كونه  
لرفع توهم عدم الشمول نظر ، لأن المثنى نص فى مداولة لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول  
بل الأولى أنه لرفع توهم أن الجائى واحد منهما ، والإسناد إليهما إنما وقع سهوا ، وأما أنه إذا توهم السامع أن  
الجائى رسولا هما أو نفس أحدهما ورسول الآخر فلا يقال لرفعه جاء الزيدان كلاهما بل أنفسهما أو أعينهما ،  
وكذا إذا توهم أن الجائى أحدهما والآخر محرض باعث ونحو ذلك فإنما يدفع بتأكيد المسند لأن توهم المجاز إنما  
وقع فيه انتهى . ونوزع بأنهم قالوا إن العرب تخاطب الواحد بصيغة المثنى كما قرره محشوه ( قوله لعدم صحة ذلك )  
وأما احتماله لكون الأصل عبد الزيدبن ، ثم لما حذف المضاف ارتفع المضاف إليه فإنما يؤكد لرفعه بالنفس  
والعين ، فقول المصنف فى التوضيح إن التأكيد بالألفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف وأن اختصم الزيدان لا يحتمل  
ذلك صحيح ، لأن مراده لا يحتمل تقدير مضاف يؤكد له بالألفاظ الشمول ( قوله واتخذ معنى المسند ) أى وإن  
اختلف لفظه فيجوز انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما وهو ما جزم به ابن مالك تبعا للأخفش :  
قال أبو حيان : ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانونا ، والذي تقتضيه القواعد المنع لأنه  
لا يجتمع عاملان على معمول واحدة فلا يجتمعان على تابعه ( قوله وجميع هذه الألفاظ المتقدمة ) وهى النفس والعين

(يضفن) وجوبا (لضمير) مطابق (للمؤكد) أفرادا وثنية وجمعا وتذكير أو تأنيذا ليرتبط به وليدل على من هو له كما مثلنا، وأما قوله : • يا أشبه الناس كل الناس بالقمر • فكل فيه نعت أى الكاملين فى الحسن كما فى مروت بالرجل كل الرجل (و) يكون (بأجمع) للمفرد المذكر (وجمعا) للمؤنثة (وجمعهما) كجمع أجمع أجمعون وجمع جمعا جمع ، ولا يؤكد بهذه الألفاظ فى الأكثر إلا بعد كل ملهكذا كانت (غير مضافة) لضمير المؤكد كجاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعا ، والقوم كلهم أجمعون ، والنساء كلهن جمع . والظاهر أن التوكيد ساهم فى كل توكيد بالمرادف .

وكل وكنتا وكلا ( قوله يضمن وجوبا للضمير ) أى لفظا ولا يكتفى بنبته كمدل عليه قول الأنفة : يا ضمير موصلا والانصال من عوارض الألفاظ وأقره الشراح ، وليس من التوكيد قوله تعالى - خاق لكم مافى الأرض جمعا - ووهم ابن عقيل والسفاسى فقالا جمعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقال جميعه ، ثم التأكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التبريل قاله فى المغنى ، ولا قراءة بعضهم - إنا كلا فيها - خلافا للفرء والزخشرى بل جميعا فى الآية الأولى حال مؤكدة لأن الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الاثنان . فإن قيل الحالية تقتضى أن الخلق وقع على مافى الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك؟ أجيب بأن خلق بمعنى قدر وفى القراءة بدل من اسم إن أو حال من الضمير المرفوع فى فيها ، لكن ضعفه فى المغنى بتقدمه على عامله الظرفى وتنكير كل لقطعه عن الإضافة لفظا ومعنى لأن الحال واجبة التنكير ، وقال فى الحواشى : وقول أبى حيان بدل كل من كل لكونه مفيدا للإحاطة لم أنخيل صحته لأنى لم أجد البديل الذى من هذا النوع إلا متصلا بضمير المبدل منه فإن قال مقدر قلنا فاجعله تأكيدا على ذلك انتهى . وقد يتوقف فيه بأنه لابد من الإضافة هنا لفظا ولا يكتفى بالتقدير كما مر بخلاف البديل وحال الروابط مختلف والمرجع السماع .

فإن قلت : سبأى أنهم اكتفوا فى أجمع وأخواته بنية الإضافة على قوله وتركوا الإضافة رأسا على القول بأن تعريفها بالعلمية ،

قلت : لما كانت فى الأغلب تابعة توسعوا فى أمرها ( قوله مطابق للمؤكد أفرادا الخ ) قال المرادى فى الكلام على التأكيد بكل : فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والزبدون كلهم والرجال كلهم أو كلها أو كله ، على قياس هو أحسن الفتيان وأجله وهو ضعيف وجاءت الهندات كلهن أو كلها وحكى الخليل كلهن عن بعض العرب انتهى . ووجه كلها فى الرجال أنه على معنى الجماعة ، ولا يجوز مثله فى جمع التصحيح لأن له حكم مفردة لسلامته فيه ووجه كله أنه فى معنى الجمع ( قوله وأما نحو قوله يا أشبه ) أى مما أضيف فيه كل إلى ظاهر مثل المؤكد ، وهذا عجز بيت لكثير عزة صدره • كم قد ذكرت لك لو أجزى بذكركم • وكم خبرية مبتدأ وقد ذكرتك خبر ، واستشهد ابن مالك فى شرح التسهيل بهذا على قوله فى التسهيل إنه قد يستغنى بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الإضافة إلى ضميره ، ونازعه أبو حيان بما ذكره الشارح من قوله فكل الخ ، لكن قال المصنف فى المغنى إن قول أبى حيان ليس بشيء لأن التى بنعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد ، والعجب من الشارح كيف لم يستحضره مع شغفه بكلام المصنف ومن الشهاب القاسمى حيث أجاب بأن الاحتمال الذى قاله أبو حيان خلاف المتبادر ، فلا يقدح فى الاستدلال على هذا الأمر الظنى انتهى ولو استحضر كلام المغنى أغناء عن هذا التكلف ( قوله جمع ) بضم الجيم وفتح الميم ( قوله ولا يؤكد بهذه الألفاظ فى الأكثر إلا بعد كل ) أفهم أن المؤكد بها متبوع كل لاكل ، ومراده بما أفهمه كلامه من قلة التأكيد بها بدون كل أنه قليل بالنسبة لمحبتها بعدها فلا ينافى أنه كثير فى نفسه فصيحاً لكثرة وروده كقوله تعالى - لأغوينهم أجمعين - ( قوله فلهذا كانت غير مضافة ) أى لفظا وهى مضافة نية على ما سبأى ، وعلى القول بأنها معارف بالعلمية الجنسية على الإحاطة



وزعم بعضهم أن كلا ترفع احتمال التخصيص وأجمع ترفع احتمال التفسر ، وهو مردود بقوله تعالى :  
 - لأغوينهم أجمعين - إذ الإغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت :  
 وفهم من كلامه أن أجمع وجمعا لا يثنان وأن ماعداهما من ألفاظ التوكيد مفرقة . وأما أجمع فصرح في الشارح  
 بأنه معرفة بنية الإضافة ومثله جمعا .

[ تنمة ] أكدوا بعد أجمع بأكتع فأبضع فأبتع ، وبعد جمعا بكتعاء فبصعاء فبعتاء ، وشد مجيء ذلك على  
 خلاف هذا وتسمى توابيع أجمع تقول جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، ولا يجوز في ألفاظ  
 التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب ولا عطف بعضها على بعض ولا إبتاعها لنكرة بخلاف النعت كما قال (و)  
 هي بخلاف النعوت المتعددة لواحد نحو : جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر ، يجوز أن تتعاطف لاختلاف معانيها  
 كقوله تعالى - مسبح اسم ربك الأعلى - الآية ( لا يجوز أن تتعاطف المؤكدات ) بل تورد متتابعة دون فصل كما

والشمول فلا إضافة لالفاظ ولا نية ( قوله وزعم بعضهم ) هو للفراء ( قوله وهو مردود بقوله تعالى - لأغوينهم  
 أجمعين- ) يمكن أن يكون مراد الفراء أنها ترفع ما ذكر إذا وقعت بعد كل لا مطلقا فلا رد بالآية ( قوله وفهم من  
 كلامه ) حيث اقتصر على جمعها ولم يذكر تثنيتهما ، فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان ، خلافا  
 للكوفيين والأخفش أجازوا ذلك قياسا مع اعترافهم بعدم السماع ( قوله وأن ماعداهما من ألفاظ التوكيد معرفة )  
 لأنه ذكر أنه مضاف لضمير المؤكد فلزم أنه معرفة بالإضافة ( قوله بأنه معرفة بنية الإضافة ) نسب هذا القول  
 لسيبويه : وقيل بالعلمية لأنها أعلام للتوكيد علفت على معنى الإحاطة بما تتبعه كأسامة ونحوه من أعلام الأجناس  
 وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان قال : ويؤيده أنه لم يصرف وليس  
 بصفة ولا شبهها وما منعه وهو معرفة فالمانع هو تعريف العلمية ولأنه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف  
 بهما إلا العلم ، وفيه كلام يأتي إن شاء الله تعالى في باب موانع الصرف ( قوله ومثله جمعا ) وكذا توابعه الآنية  
 ( قوله بأكتع الخ ) قيل لا معنى لهذه الكلمات حال الأفراد مثل حسن بسن ، وقيل أكتع مشتق حول من كتيع  
 أي تام ، وأبضع بالمهمل من بضع العرق أي سال وبالمعجمة من بضع أي روى ، وأبتع من البتع وهو طول  
 العنق مع شدة مغرزه ، وعلى هذا فليست من التوكيد بالمرادف وبه صرح الهندي : وكلام الرضى يفهم خلافا  
 لأنه قال : إن التأكيد اللفظي إما إعادة اللفظ بلفظه أو تقويته بموازيه مع اتفاقهما في الحرف الأخير ويسمى  
 إبتاعا : وهو على ثلاثة أضرب لأنه إما يكون للثاني معنى ظاهر نحو : هنيئا مريئا ، أولا يكون له معنى أصلا  
 بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى ، وإن لم يكن له في حال الأفراد معنى نحو : حسن بسن ،  
 أو يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو : خبيث نبيث من نبث الشيء أي استخرجه ، وقولهم أكتعون أبصعون  
 أبتعون قيل من القسم الأول أي لا معنى لها مفردة ، وقيل من الثالث انتهى المقصود منه ملخصا ( قوله وشد  
 مجيء الخ ) كقول بعضهم أجمعه أبصعه ، وقول آخر جمع بتمع ، وقوله . تحملني الذل لفاء حولا أجمعا . ونقل  
 المصنف في التذكرة عن ابن الخبار : أنه لا ترتيب بين أبضع وأبتع ، وقال ابن مالك في نكت الحاجبية : لك  
 أن تبدأ بعد أجمع بأبها شئت ( قوله ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع ) أي لأنه يشبه قطع الشيء عن نفسه لاتحاد  
 المؤكد مع المؤكد معنى ويفارق النعت بأن المقصود منه المعنى لا الذات والمعنى مغاير ، ومن ثم لم يجز في نعت  
 التوكيد القطع ( قوله ولا عطف بعضها ) أجاز ابن الطراوة تعاطفها ، وينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على  
 اختلاف معانيها ( قوله ولا إبتاعها لنكرة ) لأنها معارف إما بالإضافة لفظا أو بالعلمية الجنسية على ما مر

تقدم لاتحاد معناها فتزلت مفزلة الشيء الواحد وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة قال في الجامع فالأرجح أن يبداً بالفرد فالظرف (ولا أن يتبع نكرة) مطلقاً عند البصريين لما تقدم من أنها معارف بالإضافة (وندر قوله) : لكنه شاقه أن قيل ذا رجب \* ياليت عدة حول كله رجب

وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقاً ، وبعضهم إن أفادت النكرة ، وصححه في الأوضح وقال ابن مالك هو أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ، ولأن من قال صحت شهراً قد يريد جميعه وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ، واستند في السماع إلى شواهد من كلام العرب أوردها ، ومن الوارد قول عائشة رضي الله تعالى عنها : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهراً كله إلا رمضان وتحصل الفائدة بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة كما في البيت ومن أنشد شهراً مكان حول فقد حرقه قاله في الأوضح :  
(و) الثالث منها :

### [عطف البيان]

أى معطوف البيان سمي بذلك لأنه تكرر لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه ولم يخرج إلى حرف لأنه عين الأول (وهو تابع موضح) لمتبوعه إن كان معرفة (أو مخصص) له إن كان نكرة كالنعت لكنه مخالف له في أنه جامد

[ تنبيه ] لا يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد بلما على الأصح ، وأجاز القراء مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم ، ولا يجوز أن يكون تابعا لمحذوف عند المتأخرين وأجازه الخليل وسيبويه كما بينه في مباحث الخلف من معنى اللبيب (قوله لاتحاد معناها) لأنها وإن تعددت عين المؤكد (قوله فالأرجح أن يبدأ الخ) وذلك قوله تعالى - وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه - وحينئذ فلا حاجة لقول صاحب تلخيص المفتاح : إنما قدم - من آل فرعون - على ما بعده لأنه لو أخر لتوهم أنه صلة - يكتم - ولم يفد أنه من آل فرعون لأن الشيء إذا جاء على الأصل لا يسأل عنه ، مع أن ما ذكره معترض كما بيناه في حواشى شرحه الصغير ، ومن خلاف هذا الترتيب - فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة - وجعله بدل ضعيف لأنه مشتق ، وهذه الآية حجة على ابن عصفور في قوله إن ذلك الترتيب واجب ، وأما - وهذا كتاب أنزلناه مبارك - فيحتمل أن يكون مبارك خبر محذوف ، ولا أدري وجه ذكر هذه المسألة وحققها أن تذكر في باب النعت (قوله لأنها معارف بالإضافة) أو بالعلمية (قوله لكنه شاقه الخ) الشوق نزاع النفس إلى الشيء ، وأن بالفتح في محل رفع على أنه فاعل شاقه ، وبالمجرد التنبيه (قوله وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقاً) أى أفادت أم لم تفد ، وقول الأوضح وإذا لم تفد النكرة لم يجوز باتفاق مشكل (قوله بأن تكون النكرة محدودة) اقتضى كلام الرضى والشاطبي أن مذهب الكوفيين جواز تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار ، وإن لم يكن زمناً محدوداً لأنهما مثلاً بدينار ودرهم :

### [عطف البيان]

(قوله أى معطوف) أشار إلى أن العطف مصدر بمعنى اسم المفعول: وقد يقال إنه صار حقيقة حرفية في التابع المخصوص فلا تأويل (قوله بوضح الخ) هذا هو الغالب فيه وقد يكون للمدح ، ففي الكشف أن البيت الحرام في قوله تعالى - جعل الله الكعبة البيت الحرام - عطف بيان للكعبة على جهة المدح. وذهب جماعة إلى أنه يكون للتوكيد في قوله • يا نصر نصر نصراً • وتبعهم المصنف في الشذور وحقق ما يتعلق بذلك في المغنى في الباب للسابع (قوله في أنه جامد) قال في التسهيل أو بمفرده أى بأن كان صفة فصار علماً بالغلبة كالصعق

غير مؤول ) بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص ، وخرج بقوله موضح أو غصص بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت ( فيوافق متبوعه ) في أربعة من عشرة تقدمت في النعت ( كأقسم بالله أبو حفص عمر ) فعمر عطف بيان لأبي حفص ذكر لإيضاحه ، وقد تبعه في الرفع والإفراد والتذكير والتعريف ( وهذا خاتم حديث ) فحديث عطف بيان لخاتم ذكره لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الأول والتذكير .

وأفهم كلامه أن عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفاً وتنكيراً وأنه يكون في النكرات ، ومنع بعضهم ذلك

والرحمن والرحيم ( قوله غير مؤول بمشتق ) أي فيسكنى جموده ظاهراً وإن كان مما يمكن تأويله بمشتق ( قوله بقية التوابع ) لا يرد أن البدل والتوكيد قد يوضحان لأنه غير مقصود بهما بالذات . فإن قيل : يشكل على خروج البدل أن كل ما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البدل إلا ما استثنى ، وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد : وأجيب بأن جواز الأمرين على مقصدين ( قوله فيوافق متبوعه الخ ) تفريع على كونه كالنعت بناء على أن المتبادر النعت الحقيقي ، ويوافق فيها لازم إلا لعارض كما كونه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ( قوله كأقسم بالله الخ ) صدر بيت قاله أعرابي لا رؤية كما زعمه ابن يعيش لأنه لم يدرك أمير المؤمنين عمر المراد بالبيت ، وعجزه : ما مسها من نقب ولا دبر . وأصل قوله ذلك أنه استحتمل الإمام عمر وقال : إن ناقى قد نقبت ، فقال له كذبت ولم يحمله ( قوله لا يخالف متبوعه تعريفاً وتنكيراً ) لاشتراط موافقته له في ذلك :

قال في التوضيح : وقول الزمخشري إن مقام إبراهيم عطف على آيات بينات يخالف لإجماعهم حكم عليه بالسب في الباب الرابع من المغنى ، واعتذر عنه في الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيها ، وهذا الاعتذار لا يصح لأن البدل والمبدل منه لا يتخالفان بالإفراد والجمعية في بدل كل من كل كما هو المتبادر هنا ، ولهذا نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعدداً وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع ، وحيث قد قام إبراهيم مبتدأ حذف خبره أي منها ،

والحاصل : أن في الآية ما تعين في البيان للتخالف تعريفاً وتنكيراً وللتخالف إفراداً وجمعية لأن التوافق فيهما شرط في البيان كما عرفت ومانع من البدل ، والمصنف لم يعرج في المانع من البيان إلا على التخالف في الأول الخاص بالبيان فلذا يأتي له الاعتذار المتقدم ، وذلك إما غفلة عن التخالف بالإفراد والجمعية أو لأن وحدته باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله تعالى وعلى نبوة إبراهيم عليه الصلاة والسلام أو باعتبار اشتماله على آيات كثيرة فإن كل واحد من أثر قدمه في صخرة صماء وغوصه فيها إلى الكعبين ، وإلانة بعض الصخور دون بعض ، وبقائه دون سائر آيات الأنبياء وحفظه من كثرة الأعداء آية مستقلة وبؤيده القراءة على التوحيد أو أراد أنه بدل مقطوع فسماء بدلاً باعتبار أصله وإن خرج بالقطع عن البدلية :

هذا ، وقال الدماميني : حيث أراد الزمخشري البدل فلا يتعين القطع إلا إذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضم إلى المذكور المطابقة للمبدل منه أما إذا نوى فلا يجب القطع بل يجوز هو والإتياع ، ويجوز أن ينو معطوف في الآية أي مقام إبراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما انتهى مع تغيير . وهذا ذكره في بحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط عند قول المصنف : ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لأنه لو أبيع لكان بدل بعض من غير ضمير : فقال الدماميني : لانسلم وجوب القطع في ذلك على الإطلاق بل هو مقيد بما إذا لم ينو معطوف واستطرد إلى الكلام على ما قاله الزمخشري في الآية :

وعصمه بالمعارف وأوجب البدلية فيما استند إليه المحيز محتجا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول : ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص بعين غيره (ويعرب بدل كل من كل) لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل وذلك مطرد (إن لم يمتنع) الاستغناء عنه أو (إحلاله محل الأول) فإن امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك هند قام زيد أخوها فأخوها عطف بيان على زيد لا بدل لأن البدل في نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ و(كقوله) أي الشاعر :

(أنا ابن التارك البكرى بشر) عليه الطير ترقبه وقوها

فبشر عطف بيان على البكرى لا بدل إذ لا يحل محله لأنه يستلزم إضافة الوصف المفرد المقرون بآل إلى الخلال عنها وعن الإضافة لتأليها وهو غير جائز كما تقدم (و) قوله :

(أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا) أعيد كما بالله أن نتحدثا حربا

فبعد شمس ونوفلا عطف بيان على أخوينا لا بدلان لأنهما لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوفل لأنه مفرد معرفة ، ومما يمتنع إحلاله محل الأول نحو يا زيد الحارث ويا أيها الرجل زيد وخالد أفضل الناس الرجال والنساء :

واقضى كلام المصنف والدمايني أنه لا يجوز أن يكون مانع المتعدد مما ليس وافيا بالعدة بدل بعض بتقدير الضمير ، وقد يتوقف فيه بأن الضمير في بدل البعض والاشتغال بقدره وقد قيل في مقام إبراهيم إنه بدل بعض فتأمل . وبقي عليه أن يقول إن كلامه أفهم أنه لا يشترط أن يكون عطف البيان أخص من متبوعه لأنه اكتفى فيه بالمرافقة في مطلق التعريف :

قال في التوضيح : وقول الزمخشري والجرجاني يشترط كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيويوه في ياهذا إذا الجملة أن إذا الجملة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة انتهى . وهذا القول اختاره ابن مالك وجعل تابع اسم الإشارة إذا كان جامدا بيانا لا نعنا . ورد على من جملة نعنا وقال : أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك ، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه ، وليس كذلك فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ، ولا يمتنع تكون المنعوت أخص من النعت . وقد هدى ابن السيد إلى الحق في المسألة فجعل ذلك عطف لا نعنا وكذلك ابن جني انتهى :

وفي التأييد الذي قاله في التوضيح نظر لاحتمال أن سيويوه بنى ذلك على أن ال في الجملة لتعريف الحضور ، وهو أعرف من اسم الإشارة على ما نقله المصنف في المغنى عن ابن عصفور في بحث ال والجهة السادسة وأقره وإن كان مخالفا لإطلاقهم أن اسم الإشارة أعرف من المعروف بآل كما أسلفنا التنبيه عليه في بحث المعرفة والنكرة (قوله فيما استند إليه المحيز) من نحو قوله تعالى - من ماء صديد - من شجرة مباركة زيتونة - (قوله لما فيه) أي البدل (قوله عليه الطير الخ) عليه متعلق بوقوعا والطير مبتدأ وجملة ترقبه خبر والجملة حال من بشر ، ووقوها مفعول له أي ترقبه لأجل الوقوع عليه (قوله ومما يمتنع إحلاله محل الأول نحو : يا زيد الحارث) لأن ما فيه ال لا ينادى إلا مع أي أو كان لفظ الجلالة أو علما محكيًا من جملة (قوله ويا أيها الرجل زيد) لأن صفة أي يجب أن تكون مقرونة بآل ولتنوين زيد (قوله وخالد أفضل الناس الرجال والنساء) مما أضيف فيه أفعل إلى عام أتبع بقسيمه لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه فيلزم كون خالد بعض النساء ، ومما يمتنع إحلاله محل الأول نحو : يا زيد ، هذا مما أتبع فيه المنادى باسم الإشارة لأنه لا يحذف حرف النداء من اسم الإشارة ، وأحسن من ذلك أن

[ تنبيه ] نعين عطف البيان فيما ذكر مبنى على أن البديل لابد أن يكون صالحا للإحلال محل الأول ، قال المصنف في حاشيته على التسهيل : وفيه نظر ، لأنهم يغتفرون في الثواني مالا يغتفرون في الأوائل ، وقد أجازوا في إنك أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز أن أنت .

وقال أبو سعيد على بن مسعود في كتابه [ المستوفى ] : أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد .

وقال الإمام الرازى : وهذا الاستثناء مبنى على أن المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا ، فلو أسقطناه لم يصح الكلام ، وعليه السعداء وقد ذكروا فرقا آخر بين البيان والبديل بطاب من المطولات :

يقال لأنه يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف ( قوله لابد أن يكون صالحا ) هذا لا يظهر في نحو : هند قام زيد أخوها ، وإنما وجهه عدم الاستغناء كما مر ( قوله لأنهم يغتفرون الخ ) قضيته جواز نصب البديل المفرد إذا أتبع منادى منصوبا لأن أصل البديل من الثواني ، وهذا يرد قولهم إن البديل في النداء كالمستقل فإن خص الجواز بالمعطوف على البديل أشكل الفرق بين البديل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذى نظر إليه فيهما إلا أن يفرق بينهما بضعف استقلال المعطوف على البديل لعدد مرتبة التبعية فيه لأنه تابع التابع ( قوله وقد جوزوا الخ ) قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزوه بأن ما بمعنى أنت مع إعرابه يجوز أن يلي أن مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه ، وكذا يقال في الفرق بين ما هنا ونحو : رب شاة وسخلتها مع أن رب مختصة بالنكرة لأن ما بمعنى سخلتها في الجملة كقولك وسخلة لها بلا رب ، ولا يرد نحو : اضرب أنت ، فأنت توكيد لفظي مع أن الأمر لا يعمل في البارز ، فقد اغتفروا في الثانى ما لم يغتفروا في الأول ، وذلك للتسامح في التأكيد اللفظي لأنه غير مقصود للحكم فليتأمل ( قوله وقال الإمام الرازى : وهذا الاستثناء الخ ) كلامه ظاهر في جميع الصور ( قوله يطلب من المطولات ) ذكر منها في الباب الرابع جملة وكذا في شرح التوضيح وزاد عليه فن الفروق أنه لا يتبع ضميرا لأنه في البيان بمنزلة النعت في المشتقات :

قال في المغنى في بحث أن : وذهل عن هذه النكتة الزمخشري فأجاز أن يكون - أن اعبدوا - بيانا للهاء في - إلا ما أمرتني به - .

قال الدمامينى : وليست هذه النكتة بالتى تصل في القوة إلى حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وإنما رآها غير معتبرة بناء على أن ما نزل منزلة الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له ، ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير والضمير لا ينعى مطلقا على المشهور ، ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور انتهى : وقال في الباب الرابع إن الكسائي أجاز أن ينعى الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم ، وأجاز الزمخشري مجيء عطف البيان للمدح فعلى ذلك لا يمتنع مثل ما ذكر في عطف البيان انتهى ملخصا : ومنها أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعا لجملة بخلاف البديل ، وبشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في بحث الفصل والوصل ، وجعلوا جملة فقال - يا آدم - عطفت بيان على - فوسوس إليه الشيطان - .

واعلم أنه لم يحك في المغنى فيما افترق فيه البيان والبديل خلافا في جواز وقوع البديل الجملة ولا في بحث الجملة التى لها محل ، لكنه في بحث الجملة التى لا محل لها في الكلام على الجملة المفسرة قال ماله : ولم يثبت الجمهور وقوع البديل والبيان جملة انتهى :

(و) الرابع منها :

[ عطف النسق ]

بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطفت بعضه على بعض ، والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه في الاتباع أحد الحروف الآتية ، ثم العطف إما على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف أو على المحل ، وله شروط ثلاثة : إمكان ظهور ذلك المحل في النصيح ،

وفي المرادى في باب البدل ذكر كثير من النحويين أن الجملة قد تبدل من الجملة إلى أن قال : وفي الارتشاف أن ما استدلوا به لا تقوم به حجة فليحرر ذلك ، ومما يمكن أن يجعل في الفروق ولم يذكره في المغنى فيما افترقا فيه ولا ذكره شارح التوضيح أن حذف المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوازه ، واختلف في البدل منه كما ذكره في بحث الجملة المفسرة ، ثم ذكر عن أبى على في البغداديات أنه لم يثبت ولم يذكر في مباحث الحذف حذف المعطوف عليه عطف بيان وذكر حذف المبدل منه ، ونقله غيره عن ابن مالك والأخفش وأنها خرجت عليه - ولا نقواوا لما نصفت ألسنتكم الكذب - أن الأصل لما تصفه والكذب بدل من الماء ، ومن الفروق التي لم يذكرها في المغنى أن البدل يقطع كما سيأتى في باب خلاف عطف البيان .

[ عطف النسق ]

( قوله بمعنى اسم المفعول ) يجوز أن يكون هذا المركب الإضافى اسما اصطلاحيا للتابع المخصوص فلاحاجة لتأويل العطف بالمعطوف والنسق بالنسوق ( قوله وهو تابع الخ ) قال أبو حيان : لا يحتاج عطف النسق إلى حد لأنه تابع بأدوات محصورة ، ولا يمتحنى مقوطه لأن عدم الاحتياج بتسايمه لا يسوغ الاعتراض بذكره ولأنه إن أراد أنه يمكن أن يعبر عنه بعبارة لا تكون حدا ففيه نظر ، لأن تلك العبارة إن كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يمتحنى أن هذه حدود لأنه لا معنى للحد في هذه القنون إلا ما يفيد تصور المعرف ، وإن أراد أنه يمكن أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يمتحنى ضعف بيان أحكام العطف بدون تصور معناه ( قوله تابع ) أى من حيث الرتبة لا الذكر جنس ( قوله يتوسط ) أى لفظاً أو تقديرًا لأن الحرف قد يحذف ( قوله أحد الحروف ) فصل أخرج ما عدا النسق ونحو جاء زيد بنفسه ، ومررت بنفسنفر : أى أسد ، وقوله الآتية فصل أخرج هذين لأن الباء أى ليسا من الحروف الآتية إذ الباء ليست من حروف العطف مطلقا وأى ليست منها على الصحيح ، وشمل التعريف النعوت المعطوفة وهو صحيح لأن إعرابها بالعطفية لا بالتبعية لأن المعطوف منها لا يسمى نعتا في الاصطلاح ، وقد مر ما يتعلق بذلك في تعدد الخبر وكلام ابن الحاجب يقتضى خلافه فانظر شراح الكافية ( قوله إمكان توجه العامل إلى المعطوف ) فلا يجوز في نحو : ما جاءنى من امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفًا على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل في المعارف ( قوله وله شروط ) أى عند المحققين ( قوله إمكان ظهور ذلك المحل في النصيح ) نحو : ليس زيد بقائم فيجوز أن تسقط الباء فينصب ولا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لأنه لا يجوز مررت زيدا ، وأما • تمررون الديار ولم تعوجوا • فضرورة ، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدا بدليل :

فلان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتدعك العواذل

وقوله تعالى - ومن آتاه الليل فمسيح وأطراف النهار - فأطراف منصوب عطفًا على محل آتاه وليست من زائدة



وتكون الموضع بحق الأصالة ، ووجود المحوز : أى الطالب لذلك المحل أو على التوهم ، وشرط صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنة كثرة دخوله هناك .

وحروف العطف تسعة ، وهى قسمان : ما يقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى ، وهو ستة : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وأم ، وما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة : بل ، ولكن ، ولا .

والعطف يكون ( بالواو لمطلق الجمع ) بين المتعاطفين فى الحكم لا بقيد ترتيب ولا معية فتعطف الشيء على مصاحبه فى الحكم نحو - تأجيناها وأصحاب السفينة - وعلى سابقه نحو - لقد أرسلنا نوحا وإبراهيم - وعلى لاحقه نحو - كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك - فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعانى الثلاثة المذكورة ، وهى غنائة الكثرة والقلة فجبيتها للمعية أكثر ولترتيب كثير ولعكسه قليل ، فقد ظهر لك أن استعمالها فى كل من هذه الثلاثة من حيث إنه جمع استعمال حقيقى ، وقد ذكرناها أحدا وعشرين حكما يختص بها من بين أخواتها لسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات .

( قوله وتكون الموضع بحق الأصالة ) فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل ، وأجاز ذلك البغداديون تمسكا بقوله :

فظل طهارة اللحم ما بين منضج صفيف سواء أو قدبر معجل

بعطف قدبر بالجذر على محل صفيف المنصوب والتقدير المطبوخ فى القدر . وأجيب بأن الأصل طابخ قدبر ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة ( قوله وجود الطالب الخ ) بهذا امتنع مسائل منها إن زيدا وعمرو قائمان لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد رال بدخول إن . وخالف فى هذا الشرط بعض البصريين ومر فى باب اسم الفاعل والمصدر ما يتعلق بذلك ( قوله صحة دخول العامل المتوهم ) كقوله :

وما كنت ذا نرب فيهم ولا منمش فيهم منمل

النرب النيمة والمنمل الكثير النيمة والمنمش المفسد ذات البين ، وقوله ولا منمش منمش عطفًا على ذا على توهم أنه مجرور بالباء لصحة دخول الباء على خبر كان وإن كان قليلا ( قوله كثرة دخوله هناك ) كقوله :

بدالى أنى لست مدرك مامضى ولا سابق شيئا إذا كان آتيا

يجر سابق على مدرك لتوهم أنه مجرور بالباء ودخول الباء فى خبر ليس كثير .

واعلم أنه كما وقع العطف فى المجزوم وقع أيضا فى المرفوع اسما وفى المنصوب اسما وفعلًا وفى المركبات ، فانظر الباب الرابع من المعنى ( قوله لمطلق الجمع ) قل فى المعنى : وقول بعضهم إنها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هى للجمع بلا قيد انتهى . واعتراض بأن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحاجة من معية أو غيرها فالتقييد بالمطلق إطلاق فى المعنى فلا فرق بين العبارتين ، ولا يشبه ههنا تفرقة الفقهاء بين مطلق ماء والماء المطلق لأن الماء المطلق غلب فى عرف الشرع على شئ خاص اشتهر ( قوله استعمال حقيقى ) لأنه استعمال للكلمة فيما وضعت له ، وقيد بقوله من حيث إنه جمع لأنه لو اعتبر خصوص أحد الثلاثة كان مجزا وهذا جار فى كل عام استعمال فى فرد من أفراد ( قوله فعليك بالمطولات ) قد ذكرها فى شرح التوضيح واقصر فى المعنى على خمسة عشر ولا حاجة لنقلها لشهرة شرح التوضيح ، نعم ينبغى التنبيه على أنهم جعلوا مما انفردت به عطف سببى على أجنبي فى الاشتغال ونحوه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ، وزيد مررت بقومك وقومه ، وقد يدل ههنا اكتفوا بالربط بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج إلى الربط فى الجمل ، وعلوه بأنها تجعل

(والقاء) للجمع في الحكم مع (الترتيب) المعنوي والذكرى، وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو - ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي - الآية (والتعقيب) وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعمر وإذا أعقب قيام عمرو قيام زيد ، ودخبت البصرة فالكوفة إذا لم تقم في البصرة ولا بينهما ، وتزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين الزوج والولادة إلا مدة الحمل

الجمليتين واحدة، ويتبادر أنها إذا كفت في ربط الجملي يكون ربطها في الجملة الواحدة أولى. وأن شارح التوضيح قد ما تنفرد به امتناع احكاية معها. قال : فلا يقال ومن زيدا بالنصب لمن قال رأيت زيدا انتهى وفيه نقاش ، لأنهم أطلقوا العاطف الذي يمنع اقترانه بمن الحكاية وبعضهم خصه بالواو والقاء ولم أر من خصه بالواو فقط ، وكان ينبغي أن يجعل بدل هذا أنه لا يبطل حكاية التابع بها نحو : من زيدا وعمرا لأنهم اشترطوا الحكاية العلم بعد من أن لا يتبع إلا إذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو ،

بقي هنا مسألة لا بأس بذكرها وهي أن الرضى قال :

[فائدة] في عطف الاسم والفعل والجملة دفع توهم أن المدح وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له أو أن المتكلم قصد أحدهما ، ثم قال : اعلم أنك إذا نقيت نحو : جاءني زيد وعمرو مثلاً وقلت ماجاءني زيد وعمرو فهي لنفي المركب أعني المجيئين ، والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئه معاينتي أيضا بانتفاء أحد جزئه دون الآخر . فيحتمل أن يكون معناه انتفي المجيئان كلاهما وأن يكون المعنى انتفي أحد المجيئين ، فإذا قصدت التنصيص على المعنى الأول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ماجاء زيد ولا عمرو ، وقد تزايد طردا حيث لا يمكن أحدا لقوله كما في قوله تعالى - ولا نستوى الحسن ولا السيئة - وما يستوى الأحياء ولا الأموات - لأن الاستواء بمعنى التساوي فإذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلا بد من انتفاء من الآخر ، وما قيل من أن زيادة لا لدفع وهم أن المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت ليس بشيء ، لأن نفي الشيء مطلقا وإرادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ماجاءني رجل وترد رجلا قصيرا ونحوه ، فإن كررت العامل فقلت ماجاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيويوه نفي للمجيئين المنقطع أحدهما عن الآخر ، كأن المخاطب توهم أنه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر فرفض بهذا الكلام وهمه : وعند المازني هو لنفي مطلق المجيئين معا كما كان من دون تكرير العامل وهذا أقرب ويكون فائدة تكرار النفي كفاية لزيادة لا بعد الواو ، نعم تكرر النفي في ذلك الغرض أصرح (قوله مع الترتيب المعنوي والذكرى) المعنوى هو أن يكون المعطوف بها لاحقا لقوله تعالى - خلقتك فسواك - والذكرى هو أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لأن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول وخصه الرضى بعطف الجملي . هذا والترتيب بمعنى الترتيب لأنه على حقيقته غير حاصل لا من المتكلم ولا من الفاعل (قوله وأكثر ما يكون هذا) أي ولا ينحصر فيه كما هو ظاهر كلام المغني فراجع له لأنه قال : وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل ومن غير الأكثر - ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين - وقوله تعالى - تنبوا من الجنة حيث نشاء فنمأ أجر العاملين - فإن ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره (قوله الآية) إنما احتاج لذلك لأن تمام التفصيل في بقيتها (قوله لكنه في كل شيء بحسبه) كذا في المغني :

قال الدماميني ، يشير إلى ما قاله ابن الحاجب : من أن المعتبر ما يعنى في العادة مترتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضى في مثله بعدم المهلة وقد يقصر والعادة تقضى بالعكس ، فإن الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل القاء ، وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول أمر يقضى العرف بمحصوله في زمن أقل منه . قلت : والذي يظهر من كلام الجماعة أن استعمال القاء فيما تراخي زمان وقوعه من الأول سواء

مع لحظة الوطاء ومقدمته . وأما قوله تعالى - أهلكناها فجاءها بأسنا - فعناه أردنا إهلاكها فجاءها ، وقوله - فجعله غثاء أحوى - فعناه فضت مدة فجعله أو الفاء بمعنى ثم ، وقد تأتي للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو - فوكزه موسى فقضى عليه - وقول كعب :  
 • بانث سعاد فقلبي اليوم متبول • وقد تأتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير نحو : إن جنتني فأنا أكرمك  
 وحينئذ لا يلزمها التعقيب ، وعلى هذا يحمل إطلاق قول ابن الحاجب في أماليه إن الفاء السببية لا يلزمها التعقيب :  
 ( وثم ) للجمع مع ( الترتيب ) كما تقدم ( و ) المهلة أى ( التراخي ) في الزمان نحو - ثم إذا شاء أنشره -

قصر في العرف أولا وإنما هو بطريق المجاز ، وكلام المصنف أن استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وإن طال الزمن استعمال حقيق فتأمل انتهى :

واعلم أن الترتيب بين ما قبلها وما بعدها إذا عطف مفردا على مفرد إما في ملابستها لمعنى العامل بأن يلابسه ما قبلها قبل ملابسة ما بعدها ، أو في تعاقب مدلول العامل لموصوفهما نحو : يقدم الأفقه فالأفقر ، فعنى التعقيب هنا كما هو ظاهر الحكم باستحقاق الأفقر التقدم بعد الحكم باستحقاق الأفقه ، أو في تحقق الاتصاف بهما جاءنى زيد الآكل فالنائم : أى الذى اتصف بالنوم عقب اتصافه بالأكل ، فالترتيب في مصادر تلك الصفات ، وإن عطف جملة على جملة أفادت أن ابتداء حصول مضمون الجملة التى بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الأولى بلامهلة سواء كان حصولها بتمامها في زمن طويل أم لا ( قوله وأما قوله أهلكناها الخ ) جواب عن إيراد الآية على الترتيب لأن مجيء البأس قبل الإهلاك : وقد يقال لا وجه للإيراد بعد حمل الترتيب على ما يشمل الذكرى وإنما يتجه إذا خصص بالمعنوى ، ويدل لذلك أنه لما قال في المعنى إن الفراء احتج بها على عدم إفادة الترتيب قال : وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكرى فتأمل ( قوله وقوله فجعله غثاء الخ ) إيراد على التعقيب لأن جملة غثاء لا يتصل بإخراجه . وقد يقال هذا لا يرد بعد قوله إن التعقيب في كل شيء بحسبه وإنما يظهر إذا حمل على المتبادر منه ، وهو الذى يقتضيه كلام المصنف في التوضيح لأنه لم يفسره وأورد ما ذكر ولم ينتبه شارحه لذلك وهو الذى أوقع الشارح ، وبيان ذلك أن الفاء في الآية مثلها في تزوج زيد فولد له ، ويدل على ذلك أن المصنف في المعنى مثل للتعقيب بعد تفسيره بما ذكر بقوله تعالى - ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة - ثم قل . وقيل الفاء في هذه الآية للسببية وهى لا تتنازم التعقيب ولا فرق بين هذه الآية والى في الشرح فتدبر : هذا ، وأورد أن تقدير فضت مدة لا يدفع الاعتراض لأن مضى المدة لا يعقب ما قبله . ويحاج بأنه يكفى أن أول أجزاء المضى يعقب الإخراج وإن لم يحصل بتمامه إلا في زمن طويل كما أشرنا إليه آنفا ، وقد ذكره الرضى والسعد في المطول وجعلوا منه - فتصبح الأرض مخضرة -

واعلم أنه إن فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس فأحوى صفة لغثاء وإن فسر بالأسود من شدة الخضرة بكثرة الرى كما فسر - مدهامتان - فهو حال من المرعى وآخر لتناسب الفواصل ، وجعله صفة لغثاء كجعل قبا صفة لعوجا . قاله المصنف في الباب الخامس من المعنى ( قوله بين الجمل ) أو الصفات نحو - لاكلون من شجر من زقوم فالثون منها البطون فشاربون عليه من الحميم - ( قوله وقد تأتي الفاء لمجرد السببية الخ ) قال الرضى ، بعد أن تكلم على الفاء العاطفة : والى لغير العطف لا تخلو عن معنى الترتيب وهى التى تسمى فاء السببية ، وتخص بالجمل وتدخل على ما هو جزء مع تقدم كلمة الشرط نحو : إن لقيته فأكرمه وبدونها نحو زيد فاضل فأكرمه ، وتعريفه بأن يصلح تقدير إذ الشرطية قبل الفاء ، وجعل مضمون الكلام السابق شرطا لأن المعنى في مثالنا إن كان كذا فأكرمه ، وهو كثير في القرآن الحميد وغيره قال تعالى - أنا خبير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال

ونحو - ثم اجتباؤه ربه فتأب عليه وهدى - وقد تأتى بمعنى الواو نحو - خلقتكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها - وبمعنى الفاء كقوله :

كهنز الردينى تحت العجا ج جرى فى الأنايب ثم اضطرب

فاخرج منها - أى إذا كان عندك هذا الكبير فاخرج - و - قال رب فأنظرنى - أى إذا كنت لعنتنى فأنظرنى وقال - فإنك من المنظرين - أى إذا اخترت الدنيا على الآخرة فإنك من المنظرين ، وتقول أكرم زيدا فإنه فاضل فهذه دخلت على ما هو الشرط فى المعنى كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزء فى المعنى ، ولا تتأنى بين السببية والعاطفة فتكون سببية وعاطفة جملة على جملة نحو : يقوم زيد فيغضب عمرو ، لكن لا يلزمها العطف نحو : إن لقيته فأكرمه ، وقد يؤتى فى الكلام بفاء تقع موقع الفاء السببية وهى زائدة ، وفائدة زيادتها التنبيه على أن ما بعدها لازم لمقابلها لزوم الجزء للشرط ، وذلك كما فى إذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى - إذا جاء نصر الله - إلى قوله - فسبح - انتهى : وتضمن كلامه أن إذا الشرطية تحذف مع فعل الشرط وعليه يتخرج ما يقع للمصنفين كثيرا من تقدير إذ وفعل الشرط ، لكن المشهور تقدير إن وفعل الشرط ( قوله وقد تأتى بمعنى الواو نحو خلقتكم الخ ) بدليل - هو الذى خلقتكم من نفس واحدة وجعل منها - بالواو فى الإعراب والقصة واحدة ، واعلم أن قوما زعموا أنها لا تفيد الترتيب وتمسكوا بالآية التى ذكرها الشارح ، وأجاب المصنف فى المعنى هنا بخمسة أجوبة ، ولم يذكر الجواب بأنها بمعنى الواو - أحدها : أن العطف على محذوف : أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها . الثانى : أن العطف على واحدة على تأويلها بالفعل : أى من نفس توحدت ثم جعل منها زوجها . الثالث : أن الدرية أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصبراه : الرابع : أن خاق حواء من آدم لما لم تجر عادة بمثله أتى بهم إيدانا بترتيبه وتراخيه فى الإعجاب وظهور القدرة لالترتيب الزمان وتراخيه ، الخامس : أن ثم لترتيب الإخبار انتهى :

وزعم الأخفش أنها تتخلف عن المهلة والتراخى بدليل قولك أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب ، لأن ثم فى ذلك لترتيب الأخبار ولا تراخى بين الأخبار .

قال فى المعنى : وجعل منه ابن مالك - ثم آتينا موسى الكتاب - الآية ، وقد مر البحث فى ذلك يعنى أن ثم فيها لترتيب الأخبار ، ومن العجب قول شرح التوضيح إنه فى المعنى قال فى هذه الآية : والظاهر أن ثم فيه واقعة موقع الفاء انتهى لأنه لم يقل ذلك وإنما قال : والظاهر أنها واقعة موقع الفاء فى قوله . جرى فى الأنايب ثم اضطرب . ووقوعها فى الآية بمعنى الفاء لا يخلص من الإشكال :

[ تنبيه ] قال الرضى : وقد تكون ثم والفاء مجرد التدرج فى الارتقاء وإن لم يكن الثانى مرتبا فى الذكر على الأول وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو : بالله فالله ووالله ثم والله ، وقوله تعالى - وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين - وقوله تعالى - كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون - وأما قوله تعالى - فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون - أى ثم نجازيهم بما عملوا لأنه كان شهيدا على ما يعملون فأقام العلة مقام العلول ، وقوله تعالى - وإلى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى - أى بقى على الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح ، فاستعمل ثم نظرا إلى تمام البقاء واستيعادا لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لأن البقاء عليها أفضل انتهى . وقد نجى ثم فصيحة كما قيل فى قول المفتاح ثم يتفرع لإنصاحها عن محذوف : أى فيحصل الإجماع ثم يتفرع : وفى شرح المشارق أنها نجى ، مجرد استفتاح الكلام . وزعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة وجاوا على ذلك قوله تعالى :

(وحتى) للجمع مع (الغاية) بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص ينقطع الحكم عنده (والتدريج) بأن ينقضى ما قبلها شيئا فشيئا إلى أن يبلغ الغاية ، ولهذا اشترط في المعطوف بها أن يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما في قوله :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعاله ألقاها

إذ المراد ألقى ما قبله حتى نعله ، أرشدها ببعض نحو : أعجبتني الجارية حتى كلاهما ، ويمتنع حتى ولدها ، وشرط المعطوف بها أيضا أن يكون اسما ظاهرا .

ثم تاب عليهم - جعلوا تاب هو الجواب وثم زائدة . ورد بالمنع وأن الجواب محذوف تقديره : فجاءوا إلى الله فاستغفروه ثم تاب عليهم ، وفي البحر تقديره تاب عليهم وكرر للتوكيد ، أو أريد بالأول إنشاء التوبة وبالثاني استدامتها ، وقبل إن إذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو خلقوا ، وأما قول زهير :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت حاريا

فالفاء فيه زائدة لاثم (قوله في زيادة أو نقص) اجتماعا في قوله :

قهرناكم حتى الكفاة فأنتم نهايوننا حتى بنينا الأصاغرا

(قوله ينقطع الحكم عنده) أي ما ذكر من الزيادة والنقص ، ولو قال عندهما كان أولى لأن أو هنا تنويعية وحكمها حكم الراو في وجوب المطابقة نص عليه الأبدى : قال المصنف في بحث الجملة المتعوضة من المغنى : وهو الحق (قوله ولهذا اشترط الخ) لأن الغاية والتدريج إنما يوجد إذا كان كذلك (قوله كما في قوله ألقى الخ) قاله ابن مروان في قصة المثلثس وهي مشهورة . والصحيفة الكتاب الذي ألقاه في النهر وبالفاء الزاد والنعل ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه ، ويخفف منصوب بأن مضمره بعد كي ، والزاد بالنصب عطف على رحله والشاهد في حتى نعله لأن النعل ليس بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذي ذكره الشارح :

هذا ، ومقتضى كلامهم في باب الاشتغال أن حتى هنا ليست عاطفة وأن نعله منصوب بفعل محذوف بفسره المذكور ، وتقدم ذلك مع جوابه ومافيه في بابه (قوله وشرط المعطوف بها أن يكون اسما ظاهرا) فلا تعطف الفعل ولا الجملة لأنها منقولة من الجارة وهي مختصة بالأسماء ولو تأويلا ، وبهذا تلم أن قوله اسما أولى من قول غيره مفردا لأنه لا يخرج الفعل لأنه مفرد . وعال في المغنى عدم عطفها الجمل بأن شرط معطوفها أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات : وأورد عليه الدماميني أنه لو قيل فعات مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة : وقد صرح النحاة وأهل المعاني بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو - أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين - والفعل يبدل من الفعل كذلك فاف في المغنى وإن تبعه عليه غيره مشكل ، ولعله لذلك لم يعمل الشارح اشتراط كونه اسما بذلك كما فعل فيما قبله ، ولم يقل ولهذا اشترط كونه اسما أو كونه اسما عطفًا على مدخول اشترط ويلذكر اشتراط الظاهر مستقلا لأنه لا يظهر تعليله بذلك .

واعلم أنه وقع في المظول في أول باب الفصل والوصل ما يقتضى أن حتى تعطف الجمل ، لأنه لما ذكر صاحب التخليص أن شرط كون عطف الجملة الثانية على الأولى مقولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما جهة جامعة قال : الظاهر أنه أراد بنحو الراو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى ، لكن صرح بعد ذلك

قال المصنف : والضابط أن ماصح استثنائه صح دخولها عليه ومالا فلا ( لا للترتيب ) فلا نفيه بل هي كالواو للجمع لا كالفاء خلافاً للزغشري لأنك تقول : حفظت القرآن حتى سورة البقرة وإن كانت أول ما حفظت ، ومات كل أب لي حتى آدم ، ومن ادعى أنها للترتيب فراده الترتيب الذهني على سبيل التدرج كما أفصح به ابن الحاجب والفتنازاني في المطول والكافي في شرح القواعد ، وإذا عطف على مجرور فالأحسن إحادة الجار فرقا بينها وبين الجارة :

وقال في التسهيل : يجب مالم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنهم ، واستحسنه المصنف والدمايني ، وجزم به في الجامع ، ورده أبو حيان ، والعطف بها قليل وإذا أنكره الكوفيون :

بأنها لا تعطف الجمل . قال السيد : وظاهر المفتاح يشعر بوقوعها بين الجمل حيث قال في بحث العطف : ولا بد في حتى من التدرج ، كما ينبغي عنه قوله :

وكننت قتي من جنس إبليس فارتقي بي الحال حتى صار إبليس من جندي  
إذ المتبادر أنه مثال حتى العاطفة وحيث يحد الشرط المذكور مخصوصاً بحتى العاطفة المفردات ، ويمكن أن يقال حتى في البيت استثنائية فإنها والعاطفة يرجعان إلى أصل واحد هي الجارة ، فاعتبار التدرج في أحدهما يفتي عن اعتباره في الأخرى رعاية لجانب الأصل بقدر الإمكان ، ويمكن أن تجعل جارة بتقدير حرف المصدرية ولا تعطف الضمير فلا يقال قام القوم حتى أنا ، وهذا الشرط نقله المصنف عن ابن هشام الخضرأوى وقال : إنه لم يقف عليه لغيره :

أقول : وهو ظاهر على ما تقدم من أن العاطفة منقولة عن الجارة وشرط مجرورها أن يكون ظاهراً خلافاً للكوفيين والملازمي ، نعم علل اشتراط ذلك فيها بأمر : منها : ما يقتضي اعتبار هذا الشرط . ومنها : الفرق بينها وبين العاطفة ورده ولو سلم ذلك لم يظهر هذا الشرط ، وزاد المصنف في الحواشي شرطاً آخر وهو أن يكون شريكاً في العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر انتهى أي لأنه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل صومه . وظن شيخنا العلامة الغنيمي أن العبارة حتى يوم عيد الفطر فقال : المانع في هذا المثال شرعي والكلام في حتى على طريق اللغة كما قالوا في الإباحة التي من معاني الواو ، وكان يمكن التمثيل بمات الناس حتى عجب الذنب فلعله أوضح من مثاله وإن كان لا يخلو عن شيء ، نعم اشتراط الغاية يغني عن هذا الشرط ( قوله قال المصنف : والضابط ) ينبغي تقديمه على قوله وشرط المعطوف لأنه متعلق بما قبله كما لا يخفى ( قوله والفتنازاني في المطول ) عبارته : والتحقيق أن المعبر في حتى ترتب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابس الفعل لما بعدها قبل ملاسته للأجزاء الأخر نحو : مات كل أب لي حتى آدم ، وفي أنشائها نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أو في زمان واحد نحو : جاء القوم حتى خالد إذا جاءوك جميعهم ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم ( قوله ورده أبو حيان ) الأولى أن يقول : وإن رده أبو حيان :

قال في المغني : ورده أبو حيان وقال : هي في المثال جارة إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كـ بعض بخلاف العاطفة ، ولهذا منعوا أعجبتني الجارية حتى ولدها ، وفي البيت يعني الذي مثل به ابن مالك وهو قوله : جود يمنك فاض في الخلق حتى بانس دان بالاساءة دينا

محتملة ، وأقول : إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كـ بعض ، وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب حروف الجر وأقره أبو حيان عليه ، ولا يلزم من امتناع أعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع



(أو لأحد الشئيين) نحو - ليشنا يوما أو بعض يوم - (أو الأشياء) نحو - فكفارته إطعام عشرة مساكين - الآية (مفيدة بعد الطلب) إما (التخير) بين المتعاطفين نحو : تزوج هنداً أو أختها (أو الإباحة) نحو : تعلم فقها أو نحواً ، والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة دونه .

قال الشئني : وليس المراد بها الإباحة الشرعية لأن الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع ، بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (و) مفيدة (بعد الخبر) إما (الشك) من المتكلم كجاء زيد أو بكر (أو التشكيك) للسامع : أى إلقاءه في الشك ، ويعبر عنه بالإبهام

عجبت من القوم حتى بنهم لأن اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ، ويظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الموضع الذى يصح أن تحمل فيه إلى محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة فحينئذ يحتاج إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو : اعتكفت في الشهر حتى آخره بخلاف المثال والبيت السابقين انتهى ؛ وقال الدمامينى : لأبى حيان أن يقول إنما يشمل اسم القوم أبناءهم إذا لم تقم قرينة على خلافه وهنا قامت قرينة وهى إضافة الأبناء إلى ضمير القوم ؛

وأجاب الشئني بأن المراد شمول اسم القوم للأبناء في الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا الخاص ، ولو سلم فلإضافة البعض إلى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع إليه كالضمير في قوله تعالى - وبعولتهن أحق بردهن - فإنه راجع إلى المطلقات وهو أخص مما يرجع إليه لأن المراد به الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص ؛

وقال الدمامينى : إن قوله إن إلى لا تحمل في المثال والبيت محل حتى دعوى عارية عن الدليل ، وأى مانع يمنع من أن العجب من القوم انتهى إلى بنهم وأن فيض الجود في الخلق انتهى إلى البائس فيكون المحل صالحاً لى ؛ وأجاب الشئني بأنه ليس المانع من ذلك معنوياً بل صناعياً أما في المثال فلأن حتى الجارة لا تقابل بمن ، وأما في البيت فلأن حتى الجارة إذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون الجرور بها بعضاً أخيراً أو كـ بعض والبائس وإن كان بعضاً من الخلق إلا أنه ليس ببعض أخير : قال : وفي هذا نظر يعرف من كلام المطول ، وذكر التحقيق الذى قدمناه (قوله بعد الطلب) أى بعد صيغة الطلب وإن لم يكن هناك طلب نفس إذ لا طلب في الإباحة والتخير ، ثم الحمل على الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهر بخلاف غيرها من صيغ الطلب كالاستفهام كما بينه الرضى حيث قال : وإذا كان في الأمر فله معنيان التخير والإباحة ، ثم قال : وأما في أسام الطلب فالاستفهام نحو : أزيد عندك أم عمرو لا تعرض فيه لشيء من المعاني المذكورة ، وأما التثنية نحو : ليت لى فرساً أو حماراً فالظاهر فيه جواز الجمع إذ في الأغلب من يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً ، وأما التحضيض نحو : هلا تتعلم الفقه أو النحو ، وهلا تضرب زيدا أو عمراً فكالأمر في احتمال الإباحة والتخير بحسب القرينة (قوله والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة الخ) قال المصنف في الحواشى : يقولون أو التى للتخير تنافى الجمع وأو التى للإباحة لا تنافى يعنون أنها لا تنافيه ، ويقولون إن التخير فيما أصله الحظر والإباحة فيما أصله الجواز . ويرد على الأول تزوج هنداً أو أختها وتزوج هنداً أو بنت عمها فإن قالوا الأصل الإباحة في الإباحة في الإباحة فسد بالمثال الأول وإن قالوا المنع فسد بالثاني لأنها في الأول للتخير وفي الثاني للإباحة ، والحق أن أو مشتركة وإنما يتبين أحد معانيها بالقرينة كسائر المشتركات انتهى . وفي المطول : والفرق بينهما أن التخير يفيد ثبوت الحكم لأحدهما فقط بخلاف الإباحة فإنه يجوز فيها الجمع أيضاً ، لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج (قوله ومفيدة بعد الخبر إما الشك الخ) ظاهره أن ما عدا التخير والإباحة إنما يكون بعد الخبر وهو ظاهر التوضيح ، وبذلك

نحو - وإنا أو إياكم لعللى هدى أو فى ضلال مبين - أو التقسيم نحو : الاسم نكرة أو معرفة ، ومنه قوله :  
لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل  
قال بعضهم : أو الإضراب نحو - وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون - وقد تأتى بمعنى الواو كقوله :

صرح الأشموني فقال : وما سواهما فبعد الخبر : وصرح الشاطبي بأن الشك والإيهام يختصان بالخبر والباقي يستعمل فى الموضعين ، وكلام المغنى يشعر به ( قوله نحو : وإنا أو إياكم ) قال فى المغنى : الشاهد فى الأولى : وقال الدماميني : فهما ، والأقرب أن الشاهد فى الثانية فقط لأن الشرط تقدم كلام خبري ، وهو إنما يتحقق بقوله - لعللى هدى - لأن ما قبله ليس كلاما ، وإلى هذا أشار فى شرح التوضيح فقال : فلإنا أو إياكم لعللى هدى كلام خبري وأو فى ضلال مبين للإيهام فيكون الشاهد فى الثانية انتهى : لكن قد يقال إن لعللى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثانى أو بالعكس ، ولا يتعين كونه خبرا عنهما وإن صلح لذلك لأنه جار ومجرور :

بقى أنه قال فى المثل السائر إنما خولفت بين الحرفين فى الدخول على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعمل على جواد يرفض به حيث شاء ، وصاحب الباطل كأنه منغمس فى ظلام منخفض فيه لا يدرى أين يتوجه ( قوله ومنه قوله وقالوا الخ ) أشرعت : صوبت تقول أشرعت الرمح نحو العدو إذا صوبته إلى جهته وقصدت طعنه به أراد أنه لا بد من القتل أو الأسر فأشار بإشراع صدور الرماح إلى الحالة الأولى وبالسلاسل إلى الحالة الثانية ، وإنما قال ومنه لاحتمال أن يكون المغنى لا بد من أحدهما فحذف المضاف كما قيل فى - يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان - :

[ تنبيه ] من مجيء أو للتقسيم قوله تعالى - إن فى ذلك للذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد - وقد يتوهم أنها بمعنى الواو وأن الواو والفاء أتيق منها لأن القلب عبارة عن محل الإدراك وإلقاء السمع عن الجسد والاجتهاد وتحصيل تلك الإدراكات والمعارف ، ومعلوم أنه لا بد من الأمرين جميعا فالمقام مقام الواو الجامعة ، وهذا غفلة عن أن القوى العقلية قسمان : منها ما يكون فى غاية الكمال والإشراق ويكون غالفا لسائر القوى العقلية بالكم والكيف ، أما الكم فلأن حصول المقدمات البدئية والحسية والتجريبية بها أكثر ، وأما الكيف فتركب المقدمات على وجه ينساق إلى النتائج الحقة بأسهل وجه وأسرع وأمثل ، وهذه النفس القدسية تستغنى فى معرفة حقائق الأشياء عن الغير إلا أن ذلك فى غاية الدور وإليه الإشارة بقوله - إن فى ذلك للذكرى لمن كان له قلب - وذكره بلفظ التنكير ليدل على الكمال التام : أى لمن كان له قلب عظيم الاستعداد للوقوف على عالم القدس فإن التنكير يأتى للتعظيم ، وقوله - أو ألقى السمع وهو شهيد - إشارة إلى الثانى ، ولكثرة هذا القسم أمر فى أكثر الآيات بالطلب والسكسب نحو - أفلم يسبوا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها - فتأمل ( قوله قال بعضهم : أو الإضراب ) قال ذلك سيذوبه : بشرط تقدم نى أو نهى وإعادة العامل وقالة الكرفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان مطلقا ، والآية إنما يظهر القول بالإضراب فيها على هذا ، وقد أولها فى المغنى بأمور فراجعهم : وظاهر هذا أن أو التى للإضراب عاطفة وإن كان لا يقع بعدها إلا الجمل لأن العطف لا يختص بالمفردات ، وكلام الرضى يقتضى أنها غير عاطفة بل استثنائية ( قوله بمعنى الواو ) فتكون لمطلق الجمع :

واعلم أن ابن جنى أثبت مجيء أو بمعنى الواو وجعله من تدريج اللغة وعقد له بابا فى الخصائص قال : وذلك

• جاء الخلافة أو كانت له قدرا •

[ فائدتان : الأولى ] لا يعطف بأو بعد همز التسوية للتنافي بينهما لأن أو تقتضى أحد الشئين أو الأشياء والتسوية تقتضى الشئين نحو : سواء على أقت أو قعدت ، فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافى فى شرح الكتاب نحو : سواء على قت أو قعدت ، ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا ، وقراءة ابن محبصن - أو لم تذكرهم - وأما تخطئة المصنف لهم فى ذلك فقد ناقشه فيها الدمامينى :

أن يشبه شئ شيئا فى موضع فيمضى حكمه على حكم الأول ثم يترقى منه إلى غيره فن ذلك قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين ، ولو جالسا جميعا كان مطبعا لا مخالفا ، وإن كانت أو إنما هى فى أصل وضعها لأحد الشئين ، وإنما جاز ذلك فى هذا الموضع لالشئ جمع إلى نفس أو بل لقربة من جهة المعنى انضمت إلى أو ، وذلك لأنه إنما رغب فى مجالسة الحسن لما فى مجالسته من الحظ وذلك موجود فى مجالسة ابن سيرين ثم لما جرت أو فى هذا الموضع مجرى الواو تدرج من ذلك إلى موضع عار من هذه القرينة كقوله :

فكان سيات أن لا يسرحوا غنما أو يسرحوه بها واغربت السوح

وسواء وسيات لا تستعمل إلا بالواو ( قوله جاء الخلافة الخ ) البيت لحرير يمدح به سيدنا عمر بن عبد العزيز رحمه الله والمعنى وكانت له قدر قال فى المعنى : والذي رأيته فى ديوانه إذ كانت . قال الدمامينى : هو لا يقدر فى رواية الجماعة ويحتمل أن أوفيه للشك وكأنه قال نال الخلافة لما أرادها لأنه أحق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله به وكأنه شك أى ذلك كان من حيث كان فيه الصفات التى من أجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث إنه من الذين يعنى الله بهم فيبلغهم أعلى المراتب ( قوله والتسوية تقتضى نفس أحدهما ) الظاهر أن يقول والتسوية تقتضى متعددا .

والحاصل أن التسوية من الأمور النسبية التى لا تقوم إلا باثنين فصاعدا والعطف فيها بما اختصت به الواو ، وفى المعنى أن أم المتصلة تشاركها فى ذلك لعطفها فى نحو : سواء على أقت أم قعدت مما لا يستغنى ، لكنه قال فى الجواشى إن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية والأصل سواء قيامك وقعودك فالعاطف بطريق الأصل إنما هو الواو فثبت أن الواو مختصة بهذا الحكم لا يشاركها فيه غيرها ( قوله فقد ناقشه فيها الدمامينى ) سنده فى المناقشة عبارة السيرافى قال : اعلم أن السيرافى قال ما هذا نصه : وسواء إذا دخلت بعدها أنف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على أقت أم قعدت انتهى . قال : وهو نص صريح بقضى بصحة قول الفقهاء إلى أن قال : فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية نأباه لأنها تقتضى شيئين فصاعدا وأو لأحد الشئين أو الأشياء ؟ قلت : وجه السيرافى بأن الكلام محمول على معنى المجازاة ، فإذا قلت سواء قت أو قعدت فتقديره إن قت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء ، وسواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف : أى الأمران سواء ، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر ، وصرح الرضى بمثل ذلك وحكى أن أبا على الفارسى قال : لا يجوز أو بعد سواء ورده ولعله مستند المصنف ، والعجب أنه أورد كلام الفقهاء فى المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما فى الصحاح ، والقرص أنه لا همزة فى شئ من ذلك ، وكأنه توهم أنها لازمة بعد كلمة سواء فى أول جملتها فقدر الهمزة إذا لم تكن مذكورة ، وتوصل بذلك إلى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهو متبذع بما مر انتهى ملخصا .

وأقول : ليس فى العبارة التى نقلها عن السيرافى ما مر ظاهر فى كلام الفقهاء فضلا عن كونه نصا لم يتعرض للعطف

[الثانية] : إذا نهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من النجاسة ، وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيراني ، ووافقه في المغنى ، وضححه ابن عصفور ، وجوز ابن كيسان كون النهى عن واحد وعن الجميع ، فإذا قلت لا تأخذ دينارا أو ثوبا جاز عنده أن يكون نهاه عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الأمر لأن الأمر كان بأخذ أحدهما ، وهذا القولان جاربان في نحو : ماجاءني زيد أو عمرو ،

(وأم لطلب التعيين) إن وقعت (بعد همزة داخلية على أحد المستويين) في الحكم في ظن المتكلم نحو : أزيد عندك أم عمرو إذا كان عالما بأن أحدهما عند المخاطب لابعينه ، ولهذا يجاب بتعيين أحدهما لا بهندى أحدهما

بأو بعد سواء إذا لم توجد الهمزة ، وإنما نص على لزوم أم بعد سواء إذا دخلت ألف الاستفهام ، واحتراز بذلك عما إذا كان ألف الاستفهام بدون سواء فإنه يعطف بأو ولا تتعين أم ، والإعراض على الفقهاء لم ينشأ من الهمزة إنما نشأ من النسوبة لما علمت من أن معناها مناف لمعنى أو ، وما وجه به العطف محتاج إليه مطلقا وجدت الهمزة أولا عطف بأو أو بأم كما تقدم ، غاية الأمر أن هذا الموضع سمع فيه العطف بأم والقياس العطف بالواو فأول ما سمع ولا تتجاوز مورد السماع وإن أمكن فيه ذلك ، وأما تقدير الهمزة فلأنهم نصوا على تنديرها إذا حذفت مع أم فأو أولى بذلك هذا ، وقد يقال قد تقرر أن أو تأتي بمعنى الواو وحلوا على ذلك مواضع لا يبقى فيها المعطوف عليه نحو : ما بين سافع مهره أو لمجم . فهلا قيل ممثله في كلام الفقهاء وقراءة ابن عيصر في محرر المقام (قوله إذا نهى من المباح) ليس المراد المباح الشرعى كما تقدم فصيح تمثيل المصنف لذلك في المغنى بقوله تعالى - ولا تطع منهم أثما أو كهورا - واندفع توقف الدماميني بأن طاعة الآثم أو الكفور في الإثم أو الكفر لا تنجح أصلا بل تحرم ، لكنه قال بعد ذلك : ولعل الإباحة إنما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من أن طاعة الآثم أو الكفور مباحة لا حرج على من ارتكبا (قوله وهذا القولان جاربان في نحو : ماجاءني زيد أو عمرو) أى بما وقع فيه العطف بأو بعد النفي فعل القول الأول يكون المنفى الجميع وعلى الثانى يجوز كون المنفى واحدا وكونه الجميع ، وعلى القول الأول جرى ابن الحاجب في قوله تعالى - لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن - فريضة - وقال : ليس المعنى مدة انتفاء أحدهما يريد أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسى ، فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين بل المعنى مدة لم يكن واحد منهما ، وذلك صادق بنفهما جميعا لأنه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الأول فإنه لا يبنى إلا أحدهما ، ولا حاجة لجعل أو بمعنى إلا في الاستثناء والمضارع بعدها منصوب بأن ، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم «البيعة بالخيار ما لم يتفرقا» أو يقول أحدهما للآخر اختر ، فاحفظه .

بقى هنا فائدة وهى أن الدماميني قال في حاشية البخارى عند قوله فنزلت هذه الآية - وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها - : حضرت بالقاهرة في سنة تسع وثمانين وسبعمائة أو سنة ثمان درسا بالشيخونية عند بعض حذاق المالكية فأففى الكلام إلى أنه إذا ذكر متعاطفان بأو فإنه يعاد الضمير إلى أحدهما ، فقال ذلك المدرس : وزعم بعض أصحابنا أن منه هذه الآية وهو خطأ لأنه لم يعد إلى أحدهما لابعينه بل إلى أحدهما معينا وهو التجارة ، وليس البحث فيه فقلت له : يلزم إما الحذف أو الإتيان بما لا فائدة فيه والأول خلاف الأصل والثانى باطل ، لأنك إما أن تقدر إليه فيلزم الأول أولا تقدر شيئا ألبته فيلزم الثانى لأن ذكر اللهو يكون ضامعا ، فقال : لا يقدر إليه للدلالة عليه ، فقلت له : هذا ممكن غير أن لنا عنه مندوحة فاستبعد ذلك وكاد يقطع بامتحالته ، فقلت له يمكن أن يعود الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية كأنه قيل وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إلى الرؤية

لأنه معلوم للسائل وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأى ، وتسمى حينئذ متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا ينفى أحدهما عن الآخر فتسميتها بذلك لأمر خارج عنها ، ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة في إفادة الاستفهام ، وتسمى أيضا

الواقعة على التجارة أو اللهو فاستحسنه ، ثم رأيت بهد ذلك بنحو عشرين سنة في شرح الحاجية للرضي وفي غيره انتهى :

أقول : وقوله إنه يعاد الضمير إلى أحدهما محمول على ما إذا كانت أو للشك ونحوه مما تكون فيه لأحد الأمرين لالتى للتنويع لأنها بمنزلة الواو كما به عليه الآبدى وأقره في المغنى في بحث الجملة المعترضة كما مر قريبا ، وكثير من الناس يبقى الكلام على عمومه وليس كذلك ، ومما يدل على أن التنويعية يطابق الضمير معها لما يذكر قوله تعالى - إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما - والتأويل الذى قاله الرضى فى الآية المتقدمة معين لأنه لم يقل إليهما .

واعلم أن الرضى قال : ولندكر بقية أحكام العطف ، إلى أن قال : ومنها أن كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يجب تطابقهما مطلقا نحو : زيد وعمر و جاءانى ، ومات الناس حتى الأنبياء فبنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه ، ثم أشار إلى دفع مايتوهم أنه من أفراد هذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها له ، وهو فى الواقع ليس من أفرادها بقوله : وأما قوله تعالى - والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها - إلى أن قال : وقوله تعالى - وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها - أى إلى الرؤية انتهى : وإنما ذكرها هنا استطرادا لاسهوا لأن حرف العطف فيها أو ، وقد تكلم عليها حين تكلم على أو ، وقد يقال لما كانت أو فيها تنويعية وهى بمنزلة الواو ذكرها هنا وذكرها فى الكلام على أو نظرا للفظها : هذا ، وأورد أنه كيف يصح أن تكون الرؤية منفصلا إليها مع أنها متقدمة على الانفضاى وسبب له هذا بعيد سببا إذا كانت الرؤية الثانية هى الأولى المستفادة من قوله - وإذا رأوا - ويمكن توجيه كلامه بحمل الأولى على غير البصرية والثانية على البصرية ، لكن يلزم اختلاف الضمير ومرجهه إلا أن يقال لما كانت غير البصرية معناها الإدراك وهو من حيث هو يصدق بالمعنى الحاصل بالبصرية كان هذا القدر من العموم كافيا فى مرجع الضمير ، أو أن الرؤية فى الأصل تصدق بالبصرية وبغيرها فحملت الرؤية على غير البصرية وعاد الضمير إليها على الماصدق الثانى على طريق الاستخدام : وقال الناصر اللقانى : وقد سئل عن ذلك هناك رؤيتان جزئيتان إحداهما من بعيد هو مكان الصلاة سابقة على الانفضاى حاملة عليه والأخرى من مكان قريب لاحقة للانفضاى ، لكن بينهما عدم مشترك حاصل فى ضمن كل منهما هو مطلق الرؤية أعنى جنسهما الممول عليهما فهما أعنى الرؤيتين الجزئيتين متغايرتان بحسب الشخص ومنحدتان بحسب الجنس ولا استحالة فى تصادق المتضادين على شىء باعتبارين .

[تمة] إذا كان العطف بالفاء أو بضم جاز الأفراد والمطابقة والإفراد مع ثم أحسن ، وإن كان العطف بلافتقال فى الارتشاف : الذى يقتضيه النظر أن الحكم فى ذلك للأول : وقال ابن عصفور : الضمير على حسب التأخر وإن كان العطف ببل أو بلسكن : قال فى الارتشاف : الذى يقتضيه النظر أن الحكم للثانى : وقال ابن عصفور : على حسب التأخر منهما ، وثمرة القولين تظهر إذا كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا ( قوله صحة الاستغناء عنها بأى ) أى مضافة للضمير المتعاطفين فيقال فى المثال أيهما عندك ( قوله فتسميتها بذلك الخ ) أى لأن الاتصال على هذا بين السابق واللاحق فأطلق عليها متصلة باعتبار متعاطفها المتصلين به فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها ، وقيل سميت متصلة لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ، ألا ترى أنها جميعا بمعنى أى ، واعتبار هذا المعنى فى تسميتها أولى من الأول لأنه راجع إلى نفسها ، لكنه إنما يأتي فى المسبوبة



بذلك إن وقعت بعد همزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو : ما أدري أمت أم قعدت - سواء عليكم أذعوتوهم أم أنتم صامتون - فإن وقعت أم بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبأم التعيين كانت منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو - أم هل تستوى الظلمات - أى بل هل ، وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي نحو • إنما لإبل أم شاء • أى بل أمى شاء ، أو الإنكارى نحو - أم له البنات ولكم البنون - إذ لو جعلت للإضراب المحض لزم المحال ، وقد ترد محمولة للاتصال والانقطاع نحو - أم تقولون على الله ما لا تعلمون - وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها :

( وللد ) أى رد السامع ( عن الخطأ في الحكم ) إلى الصواب فيه ( لا ) فهى لنفى الحكم عن تاليها وقصره على متلوها إما قصر أفراد أو قلب ولهذا لا يعطف بها إلا ( بعد إيجاب ) أو أمر أو نداء كزيد كاتب لاشاعر ردا على من اعتقد انصاف زيد بالشعر والكتابة أو انصافه بالشعر فقط :

وذكر السبيل والآبدى أن من شرط العطف بها أن لا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر ، فلا يجوز جأنى رجل لا زيد بخلاف لا امرأة .

قال فى الأوضح : وهو الحق ، ومنع الزجاجى العطف بها على معمول الفعل الماضى ، وورده قولهم نفعلك جذك لا كذك :

( و ) للرد عن الخطأ فى الحكم ( لكن وبلى ) واقعين ( بعد نفي ) أو نهى فهما لتقرير حكم مقلوهما وإثبات

بهمزة الاستفهام يرجع الأول لشموله النوعين ( قوله نحو ما أدري الخ ) إشارة إلى أنه لا يختص الحكم بسواء كما أفاده قوله وهو الداخلة الخ وإن أوهم قولهم بعد همزة التسوية الاختصاص ( قوله مختصة بالجمل ) أى خلافا لابن مالك كما يأتى ( قوله وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الخ ) فتكون بمعنى بل والهمزة ( قوله أى بل أمى شاء ) قال فى التوضيح : وإنما قدرنا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على مفرد : وقال ابن مالك : إنما قد تدخل على المفرد ولم يقدر مبتدأ واستدل بأنه قد سمع أن هناك لإبلا أم شاء بالنصب . وأجيب بإمكان حمل أم على أنها متصلة وحذفت الهمزة قبل إن ، أو التقدير أن أم منقطعة وانصب شاء بمحذوف : أى أم أرى شاء والتوكيد بأن إما لأن المخاطب شاك فى أن هناك إبلا أو منكر ، وعلى الأول فالتأكيد مستحسن وعلى الثانى واجب كما لا يخفى على معانى المعانى ، فمن العجب ما كتبه شيخنا عبد الله الدنوشرى بهامش شرح التوضيح من قوله انظر ما فائدة التوكيد بأن ، وادعى فى المغنى أن ابن مالك خرق إجماع النحويين وهو تابع فى ذلك لأبى حيان ، وناقش الدمامينى ابن هشام فراجعهم ( قوله نحو - أم تقولون على الله ما لا تعلمون - ) قال الزمخشري : يجوز فى أم أن تكون معادلة بمعنى : أى الأمرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما ويجوز أن تكون منقطعة ( قوله إما قصر أفراد ) إن كان المخاطب يعتقد الشركة ( قوله أو قلب ) إن كان المخاطب يعتقد العكس كما يعلم مما بعد ( قوله أو أمر ) فى معنى الأمر الدعاء نحو : رحم الله زيدا لا عمرا ، والتخصيص نحو : هلا تضرب زيدا لا بكرا . قاله أبو حيان ، وفى الرضى خلافه ( قوله قال فى الأوضح : وهو الحق ) للإمام أبى الحسن على السبكى رسالة سماها [ نبيل العلا فى العطف بلا ] حقق فيها الكلام على هذا الشرط ، وبين أنه لا ينافى أمثلة أهل المعانى فى القصر بنحو : زيد كاتب لا شاعر ، لخصنا المقصود منه فى حاشية المختصر ( قوله نفعلك جذك لا كذك ) اعلم أن أصل المثل هكذا جذك لا كذك وقالوا فى تفسيره ما فى الشرح فالرد بقولهم لا به فاندفع ما قيل لا دليل فيه لجواز كون التقدير نافعك جذك أو ينفعل . هذا ، وفى هذا المثل على تقدير كون جذك فاعلا بفعل محذوف حذف الفعل وبقاء الفاعل فى غير المواضع الأربعة المذكورة فى باب الفاعل ( قوله ردا على من اعتقد أن الخ ) هذا فى بل ظاهر ،



نقيضه لتأليهما نحو : ما جاء زيد لكن عمرو أو بل عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا أو بل عمرا ردا على من اعتقد أن الجائي أو المضروب زيد لا عمرو فهما لقصر القلب لا غير ، ومن ثم وجب الرفع في نحو : ما زيد قائما لكن أو بل قاعد ، وشرط العطف بل لكن أفراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو فإن تلتها جملة أو تلت واوا أو وقعت بعد إثبات أو أمر فهي حرف ابتداء للاستدراك ( ولصرف الحكم ) عن المملوء بأن ينقل ( إلى ما بعدها ) وبصير المثلو كأنه مسكوت عنه ( بل ) واقعة ( بعد إيجاب ) أو أمر كجاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا ففادها نقل الحكم بالحيى والأمر بالضرب عن زيد وإثبات ذلك لعمرو .

وأفهم كلامه أن لكن لا يعطف بها بعد الإيجاب وهو مذهب البصريين لأنه لم يسمع ، وجوز غيره قياسا

وأما في لكن فنقله السعد عن المفتاح والابيضاح ثم قال : والمذكور في كلام النحاة أن لكن في ما جاء في زيد لكن عمرو لدفع زعم المخاطب أن عمرا أيضا لم يحمى كزيد بناء على ملاسة بينهما وملاءمة لأنه للاستدراك ، وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شديدا بالاستثناء ، وهذا صريح في إنما يقال ما جاء في زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن المحيى منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح ، أما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءك معا على أن يكون قصر أفراد فلم يقل به أحد ( قوله ومن ثم ) أى من أجل أنهما لتقرير حكم متلوها وإثبات نقيضه لتأليهما ( قوله وجب الرفع في نحو الخ ) أى لأن متلوها منى فنقيضه مثبت وما لا تعمل في مثبت فلا يجوز النصب على إعمال ما بل يجب الرفع على أن الواقع بعدهما خبر مبتدأ محذوف ، ولا تكون لكن وبل من حروف العطف لما يأتي من أن شرط معطوفهما الأفراد ( قوله وشرط العطف بل لكن أفراد معطوفها ) سكنت عن اشتراط ذلك في بل فأوهم أنها تكون عاطفة في الجمل ، وجرى على ذلك ابن النازم فقال فإن كان المعطوف بها جملة ، والصحيح خلافه :

قال الزركشى : وكان بعض الأكابر يقول : لم لم تكن عاطفة إذا وقع بعدها الجمل وما الفرق بينها وبين الواو ؟ والذي يظهر في الفرق أن بل لما كان أصلها الإضراب صار ما قبلها كأنه لم يذكر فكانه لا شيء يعطف عليه ، وكان مقتضى هذا أن لا تعطف المفردات لكن لما حصل التشريك في الإعراب وكان ما بعدها معمولا لما قبلها أمكن إلغاؤه من هذا الوجه ، فلما بقي تعاق ما قبلها بما بعدها لم يحصل الإضراب إلا في نسبة الحكم لما قبلها فقط ، لكن مقتضى هذا أن تكون حتى عاطفة إذا وقع بعدها الجملة إلا أنه لم يكن أصلها العطف بل أصلها الغاية كإلى ، فلما وقع بعدها الجملة لم يتعذر بقاؤها على أصلها ولما وقع بعدها المفرد مع عدم مصاحبها للغاية جعلت حرف عطف ، ولهذا يدعى فيها مع كونها عاطفة معنى الغاية انتهى . ولا يخفى ما فيه . أما أو لا : فلا خصوصية لبل في كونها غير عاطفة للجمل على ما عرفت فيما مر من أن لكن ولا كذلك فوجه تخصيص السؤال بها ، وغاية ما دل كلامه على أن حتى تشاركها في ذلك لما قاله . وأما ثانيا : فلأن كلامه يوهم أن معنى الغاية لا يظهر في حتى إذا وقع بعدها مفرد مع أن شرط عطفها للمفرد أن يكون غاية لما قبلها ( قوله ووقوعها بعد نفي ) هذا لا حاجة لذكره للعلم به من كلام المصنف ، وكان ينبغي أن يقول : وعلم من كلامه أن شرط العطف بل لكن ووقوعها بعد نفي أو نهي وبقي من شروطه أفراد الخ ( قوله أو لا ) أفاد أنها في هذه الحالة لا تكون بعد الاستفهام وهو كذلك كما نص عليه في التسهيل فلا يجوز هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم ( قوله ولصرف الحكم الخ ) الحاصل أنها تفيد مع النفي والنهي أمرين تأكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيدي وهو إثبات نقيضه

على بل وإن بل في غير الإيجاب لانفيد صرف الحكم إلى ما بعدها ، وجوز المبرد وعبد الوارث كما بعد الإيجاب  
فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ذلك :  
[ تنبيه ] يجوز عطف الفعل على مثله إن اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه

لما بعدها . وبعد غيرهما أمرين ناسيين إزالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها ( قوله وجوز المبرد وعبد الوارث )  
قال في شرح التوضيح . ويلزمهما أن لا تعمل ما في قائما شيئا لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل  
عنه انتهى ، وقد يقال انتقاله بعد مضي العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية بعد النفي  
المنتقض بعدهما نحو :

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم جبا إلى هم  
فيجوز في أذكرهم النصب مع انتقاض النفي بعد وقد مرت هذه المسألة في باب النواصب ( قوله اتحدا  
في الزمان ) أى المضى والاستقبال ( قوله ولا يضر اختلافهما في اللفظ ) مثال اتحادهما في نوع الفعلية - لنجى به  
بلدة ميتا ونسقيه - ومثال اختلافهما فيها - يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار - ونحو - تبارك الذى إن  
شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويعمل لك قصورا -  
قال المصنف : قال بعض الطلبة : لا يتصور لهذا أى عطف الفعل على الفعل مثال لأن نحو : قام زيد وقعد  
عمرو المعطوف فيه جملة لا الفعل ، وكذا قام وقعد زيد لأن في أحد الفعلين ضميرا ، فقلت له : فإذا قلت يعجبني  
أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج فبالها خجلة وقع فيها انتهى :

ووجه ما ذكره في تصوير ذلك أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فالولا أن العطف للفعل لم يأت نصبه  
أو جزمه وقد ظهر النصب في ونسقيه والجزم في يجعل ، وهذا أولى من قول المرادى : فإن قلت ليست هذه  
المثل من عطف الفعل على الفعل وإنما هي من عطف جملة على جملة ؟ قلت : لما كان الغرض منها إنما هو عطف  
الفعل لأن فاعل الفعل الثانى هو فاعل الفعل الأول صح أن يقال إنما من عطف الفعل على الفعل انتهى لأنه يقتضى  
أنها في الحقيقة من عطف الجملة على الجملة : وهذا لا يظهر فيما إذا نصب الفعل أو جزم لأن ذلك يقتضى أنه  
من عطف المفردات :

واعلم أنه لا يشكل على كون العطف للفعل وحده في مثل ويجعل أن الواقع جوابا جملة جعل وإن كان المجزوم  
محلا للفعل وحده كما دل كلام المغنى في بحث الحمل التى لها محل حيث عد منها الجملة الواقعة جوابا بشرط  
جازم ، ولم يقتصر بالفاء ومثلها بنحو : إن تقم أقم وإن قت قمت ، وإذا كان المعطوف يجعل وحده لظهور  
الجزم فيه فهو لا يصلح لكونه جوابا لأنه مفرد وجملتها بتمامها غير معطوفة فلا يمكن جعلها جوابا لعدم التبعية  
لأنه يكفى في كونها جوابا تبعية فعلها ( قوله وعلى اسم يشبهه ) نحو - فالمغيرات صبحا فأثرن - ونحو - وما يكفر  
بها إلا الفاسقون - أو كلما عاهدوا - قرأها ابن السكك بسكون الواو :

قال الزمخشري : على أن الفاسقين بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها إلا الذين فسقوا ونقضوا  
عهد الله مرارا كثيرة ، وأما - وأقرضوا الله قرضا - فليس أقرضوا معطوفا على مصدقين للفصل بالمعطوف الذى  
هو المصدقات بين الموصول والصلة على هذا التقدير ، ولكنه معطوف على مجموع المصدقين والمصدقات كأنه  
قيل إن الذين تصدقوا وأقرضوا على أن يكون الذين تصدقوا شاملا للمدكرين والمؤنثات أو اعتراضين إن وخبرها

وبالعكس وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولا تجب إعادة الخافض إذا أريد العطف على الضمير المحرور كما قاله ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور :  
قال جدى رحمه الله : والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا تقدر إذ المسألة ليست قطعية فينبغي المصير إليه ورفض القياس إذ المبحث لغوى .

أو مستأنف ( قوله وبالعكس ) جعل منه ابن مالك فى شرح الكافية قوله تعالى - يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى - وليس ماذهب إليه بمتعين بل هو مرجوح :  
قال الزمخشري : يخرج عطف على فائق ويخرج الحى من الميت جملة مبينة لفائق الحب والنوى لأن فلقهما من جنس إخراج الحى من الميت لأن النامى كالحىوان انتهى . وعند هذا يترجع بل يتعين بمقتضى علم المعانى عطف يخرج على فائق الحب والنوى لا على يخرج لعدم صلاحيته لتبيين فائق الحب والنوى :  
بنى أنه على تقدير كون ويخرج عطفا على يخرج يكون من عطف المفرد الذى هو الاسم على الجملة لأن جملة يخرج خبر ثان لأن الله ، ويحتاج لإعتذار المرادى السابق لكن كان ينبغى أن ينص على ذلك ، وقد صرح فى الارتشاف بعطف الجملة الاسمية على المفرد ومثله بقوله تعالى - بيانا أوهم قائلون - وقال السيوطى فى الجمع : يعطف المفرد على الجملة وبالعكس ومثل الأول فى شرحه بقوله تعالى - دعانا لجنبه أو قاعدا أو قائما - قال : فقاعدا عطف على جنبه لأنه حال انتهى وفيه نظر لا يخفى ، وعند فى المغنى من الجمل التى لها محل الجملة التابعة لمفرد وقال : إنها ثلاثة أنواع أحدها المعطوفة بالحرف نحو : زيد منطلق وأبوه ذاهب إن قدرت الواو عاطفة ( قوله وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس ) ذكر فى المغنى ثلاثة أقوال ، الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال مثل قام زيد وعمرو أكرمه أن نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تغالفهما ، والمنع مطلقا ، والثالث لأبى على أنه يجوز فى الواو فقط . قال : وأضعف الثلاثة القول الثانى ولقد هج به الرازى فى تفسيره ( قوله والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ) كمررت برجل سواء والعدم : أى مستو هو والعدم ، فإن فصل جاز من غير ضعف وأحسن الفصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل نحو - لقد كنتم أنتم وآباؤكم - وأقله الفصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو - ما أشركنا ولا آباؤنا - خلافا لماكى حيث جعل الآية من العطف من غير فصل وكأنه يظن أنه يشترط تقديم الفاعل على حرف العطف ، ويعطف على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمرو ، وإياك والأسد - وجمعناكم والأولين - وإنما اشترط فى العطف على المرفوع المتصل الفاصل لأنه كالجزم مما اتصل به لفظا ومعنى فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة ، وبالفصل بالتوكيد يظهر استقلاله وبغيره يطول الكلام وبطوله يستغنى عما هو الواجب نحو حضر القاضى امرأة والحافظو وغورة العشيرة بالنصب ، ومنه يعلم أن الأصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل ( قوله كما قال ابن مالك وجماعة ) اختاره أبو حيان وقال : ينبغى أن يقيد بأن يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المحرور بلولا فإنه لايجوز عطف الظاهر عليه بالجر ( قوله خلافا للجمهور ) أى جمهور البصريين واحتجوا بأن ضمير الجر شبهه بالتونين ومعاقب له فلم يجز العطف كالتونين ، وبأن حق المتعاطفين أن يصلحا لحاول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف عليه . وأجاب ابن مالك بأن شبه الضمير بالتونين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه كالتونين ولا يمنع منهما بإجماع ، وأن الحلول لو كان شرطا لم يجز رب رجل وأخيه وكل شاة وسخلتها بدرهم : وأجاب ابنه عن الأول بأن البديل فى نية تكرار العامل فاتباعه الضمير المحرور فى الحقيقة اتباع له وللجار جميعا

( و ) الخامس منها :

[ البذل ]

وهو تابع مقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه إثباتا أو نفيا ( بلا واسطة ) فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فإنها متعمات للمقصود بالحكم ، ومعطوف بلا وبيل بعد نقي وبلكن وبنى الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية أحرف العطف . والنرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة للذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره ، ولهذا يقولون البذل في حكم تكرار العامل

لأن البذل في قوة المصرح معه بالعامل : وأجاب بعضهم بأن البذل هو المبدل منه في المعنى وكذا التوكيد إلا التوكيد بالنفس والعين لما تقرّر فيهما في بابه . و فرق الحريرى بين المنع هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب بلا تكرير بأنهما لما جاز عطفهما على الاسم الظاهر جاز عطفه عليهما . وكان مراده عطف المنصوب بعد فصله الجائز والمجرور لا يفصل :

[ البذل ]

( قوله وهو تابع الخ ) هذا معناه الاصطلاحى : وأما في اللغة فعناه العوض وفي التنزيل - عني ربنا أن يبدلنا خيرا منها - ( قوله ومعطوف بلا ) أى بعد الإيجاب ولذا أعاد الباء في قوله وبيل لثلاثتهم رجوع قوله بعد نقي للا ، لكن إعادتها مع لكن تقتضى أن لكن يعطف بها بعد الإثبات ولا تعطف المفردات في الإثبات إلا على قول الكوفيين :

والحاصل أن قوله مقصود يخرج المعطوف بلا بعد الإيجاب وبيل ولكن بعد النقي : أما الأول فلأن الحكم السابق منفي عن التابع ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق منفي والمقصود به إنما هو الأول ( قوله ببقية أحرف العطف ) ومنها المعطوف بيل بعد الإيجاب ( قوله ولهذا يقولون البذل في حكم تكرار العامل ) اعلم أن هذه المسألة مسألة ذات خلاف وإن أوهم كلامه الاتفاق عليها . وخلاصة القول فيها أنه على نية تكرار العامل وهو قول أكثر النحويين ، وحجتهم أن العرب قد تذكر العامل في بعض المواضع ، واختلف هؤلاء هل تصرح به العرب مطلقا أو بشرط كونه جارا على مذهبين :

أحدهما : أنهم يصرحون به مطلقا ولكن ذلك كثير حين يكون جارا نحو - قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا ألم آمن منهم - وقوله - لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيونهم سقفا من فضة - كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم - ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهين من فرعون - وقليل إذا كان غير جار وأمن الإلباس نحو قوله - يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا - :

والثاني : أنه إنما يذكر إذا كان جارا ونحو - اتبعوا من لا يسألكم أجرا - من باب التوكيد لا من باب البذل : وإذا علمت ذلك عرفت ما في قول شرح التوضيح في باب الاشتغال أن عامل البذل ليس كالمفوض به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسرا لغيره ، ولهذا امتنع زيدا ضربت عمرا أخاه بالرفع والنصب وإنما هو تقدير معنوى وإلا لم يكن من بدل المفرد ، وما في قوله هنا لما مثل لبذل الظاهر من الضمير المفرد للإحاطة بقوله تعالى - تكون لنا عيدا لأولئنا وآخرنا - أولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ، ولذا أعيد اللام مع البذل لأن كلامه أو لا يقتضى أنه لا يلفظ بالعامل بالفعل وهو مخالف لكلامه ثانيا ، وقوله وإلا لم يكن من بدل المفرد لا يخلو عن نظر فقد صرحوا في التوكيد اللفظى بأن نحو : قتت قتت من توكيد الضمير فقط ككأمر ، وكلامه ثانيا

يقضى أنه يلفظ به بالفعل وهو الحق لكن تخصيصه بعامل الجر قول وتخصيص الجار باللام لم يذهب إليه أحد : هذا ، وقال أيضا : وقولهم المبدل منه في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود إليه انتهى :

وفي الفصل قولهم إنه في حكم تنحية الأول إيدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التوكيد والصفة في كونهما تميمين لما يتبعانه لا أنهم يعنون إهدار الأول وإطراحه ، فلا يمتنع إبدال - غير المغضوب - من المجرور في - عليهم - لوجود العائد حسنا وإنما يلزم الخطأ منه لو كان المبدل منه مهذرا بالكافية .

لكن خالف هذا في الكشف في قوله تعالى - ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله - فقال : يمتنع أن تكون ما موصولة بالفعل وأن اعبدوا الله بدلا من الهاء في به ، لأنك أو أقمت أن اعبدوا الله مقام ضمير الموصول فقلت إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله بقى الموصول بلا عائد عليه من صلته انتهى :

وقال في التسهيل : والكثير كون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملقى انتهى :

وقال المصنف في الجامع بعد قوله وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فمن ثم كان هو المعتمد كهند حسنهما فان

ونحو : : : كأنه ما حاجبيه معين بسواد مؤول انتهى

وقال في التذكرة سلكت العرب في المبدل منه مسلكين : أحدهما أنه ليس في تقدير الطرح ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو :

إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب

غدوها بدل اشتغال - وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره - كأنه . ما حاجبيه معين بسواد . ونقول الذي

مررت به أن عبد الله ، ولو فرضت أطراح الأول خللت الصلة من عائد وأماسلوهم عدم الاعتداد به ففي قولهم

في الغلط مررت برجل حمار لأنه لم يقصد بالخبر انتهى ومن خطه نقلت وفيه تصريح بأن ما عدا بدل الغلط ليس

في تقدير الطرح ، وقوله ما حاجبيه الخ من أبيات الكتاب وصدده . وكأنه لحق السراة كآله . يصف

ثور وحش أبيض السراة وهي أعلى الظهر أسفع ماحول عينيه ، و« ما » في قوله ما حاجبيه زائدة ، وقوله معين خبر

عن حاجبيه وهو بدل من الهاء المنصوبة في كأنه وفي ذلك مراعاة المبدل منه وإلا لقال معينان ، وأراد بنحو

ماروعى فيه ذلك كقوله إن السيوف الخ وتأويله أما فكأنه ما حاجبيه الخ فلأن ما هو مثنى في البدل يجوز إفراد

خبره وصفته على المعنى وتثنيته على اللفظ ، ومن الإفراد قوله : بها العينان تنهل ، أو لأن معين مصدر كمزق

في قوله تعالى - ومزقناهم كل ممزق - وإذا أخبر بالمصدر كان موحدا ، وأما أن السيوف الخ فلأن نصب

خدوها ورواحها على الظرف كخفوق النجم وكأنه قال إن السيوف وقت غدوها ورواحها ، وهذا الذي

مشى عليه في الجامع هو رأى ابن عصفور وادعى أنه لم يجيء ما ظاهره الاعتماد على المبدل منه إلا هذان البيتان :

والحق أن المسلكين فيما عدا بدل الغلط ، ومثال ما سلكت به مسلك الطرح قولهم إن زيدا عينه حسنة

وإن هنداً جفنها فاتر بنصب العين والجفن فأنث الخبر في الأول وذكر في الثاني لأن المعتمد عليه هو البدل والمبدل منه

في تقدير الطرح ، وبذلك يجمع بين كلامي الكشف ، والوقوف عند أحدهما قصور كما وقع للسعد وأبي حيان :

ففي المطول في آخر بحث بيان المسند إليه : لانسلم أن البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه ألا ترى إلى ما ذكره

صاحب الكشف في قوله تعالى - وجعلوا لله شركاء الجن - أن لله وشركاء مفعولا لجعلوا والجن بدل من

شركاء ، ومعلوم أنه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن انتهى .

(وهو ستة أقسام) :

أحدهما ( بدل كل ) من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الأول ( نحو - مفازا حدائق - ) وجاءني زيد أخوك ، وسماه ابن مالك البديل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه كل ، ولا يحتاج إلى ضمير يعود إلى المبدل منه كالجملته التي هي عين المبتدأ :

( و ) ثانيها : بدل ( بعض ) من كل وهو ما كان مدلوله بعض مدلوله الأول سواء كان ذلك البعض نصفاً أو أقل أم أكثر على الصحيح :

وقال أبو حيان : ما أجازه لا يجوز ، وعلل ذلك بأن شرط البديل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو مع ولا للعامل في المبدل منه على قول ، وذلك لا يصلح هنا إذ لا يصح أن يحل الجرح محل شركاء انتهى :

وقد هرفت أن كلام صاحب الكشف في هذه القاعدة مضطرب لبنائه القول في بعض المواضع على أحد المسلكين السابقين وفي بعض آخر على المسلك الثاني ، هكذا ينبغي أن يحمر المقام ( قوله وهو ستة أقسام ) قال أبو حيان : ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو : لقيته غدوة يوم الجمعة لأن يوم الجمعة لا يكون ظرفاً ثانياً لأن العامل لا يعمل في نوع من المفعولات إلا في واحد منه إلا على طريق الاتساع ولا يكون غلطاً لأن اللقي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه :

وقال السيوطي : قد وجدت له شاهداً في التنزيل وهو قوله تعالى - فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جئات عدن - ( قوله وهو ما كان مدلوله مدلول الأول ) فيه نظر والظاهر وهو ما كان ما صدقه ما صدق الأول إذ المدلول مختلف إلا أن يقال أراد بالمدلول الماصدق :

قال الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع في مسألة حدوث الموضوعات اللغوية : وإطلاق المدلول على الماصدق شائع والأصل إطلاقه على المفهوم وهو ما وضع له اللفظ انتهى : وبوافق الأصل ما قيل إن الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى اعتبارى باعتبار دلالة اللفظ على ما وضع له وفهمه منه وعنايته أى قصده منه . واعتراض أيضاً القول باتحاد الماصدق في هذا البديل بمثل جاء زيد أخوك : قال لأنهما ليسا متحدين فيما صدقا عليه إذ ليس لزيد ماصدق عليه : وقال : الأول أن يقال إن بدل الكل من الكل ما اتحد فيه المبدل والمبدل منه في الوجود فإن زيدا وأخاك موجودان بوجود واحد انتهى : وفيه نظر ، لأن المراد من الماصدق الذات ولا يختص بما يكون كلياً ولا شك أن زيدا وأخاك يتحدان في الذات الجامعة لهما ، وبؤيده قولهم لا بد في المبتدأ والخبر أن يتحدا ماصدقا ويختلفا مفهوماً ، وهو شامل لمثل زيد أخوك .

وقد عبر في المطول بالاتحاد في الذات فقال في تعريف بدل الكل من الكل : وهو الذى تكون ذاته عين ذات المبدل منه وإن كان مفهوماً متغايران انتهى . ثم قال : إن بدل البعض هو الذى تكون ذاته بعضها من ذات المبدل منه وإن لم يكن مفهوماً ، بعضها من مفهومه فنحو - إلهين اثنين - إذا جعلناه بدلاً يكون بدل الكل دون البعض لأن ماصدق عليه اثنين عين ماصدق عليه إلهين انتهى : وهو صريح في أن الماصدق بمعنى الذات وبالجملته المبدل منه والبديل في هذا القسم كالمبتدأ والخبر ( قوله فيما لا يطلق عليه كل ) وهو اسم الله تعالى نحو - إلى صراط العزيز الحميد الله - في قراءة الجرح فالله بدل من العزيز بدل مطابق ، ولا يقال بدل كل من كل إذ كل إنما يقال فيما ينقسم ويتجزأ ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ( قوله على الصحيح ) ومذهب الكسائي وهشام أنه لا يقع إلا على مادون النصف ولهذا منعنا أن يقال بعض الرجلين لك : أى أحدهما .



ولابد من اتصاله بضمير يعود إلى المبدل منه مذكور كما كلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو مقدر ( نحو ) - والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا - ) أى منهم فمن بدل بعض من الناس لأن المستطيع بعض الناس لا كلهم : وقال ابن الدهان : بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لأن الله لا يكلف الحج من لا يستطيع ، ومنع إدخال أل على كل وبعض هو مذهب الجمهور لملازمتها الإضافة ، وهى لا تجامع أل كما مر ،

قال المصنف فى الحواشى : لما لم يقع البعض فى عرف الناس مطلقا إلا على الأقل من النصف خصه الكسائى وهشام به ، ورد بقوله :

دايبت أروى والديون تقضى فطلت بعضا وأدت بعضا

ووجدت أنا ذلك فى التزويل قال الله سبحانه - أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض - وعكس هذه المسألة أنه لما وقع سائر فى حديث « وفارق سائرهم » مطلقا على الباقي الأكثر : قال بعض العلماء باختصاصه بذلك وهو مردود لأنه من السؤر وهو البقية ، وفى الحديث « وإذا شربتم فأسثروا » فلو تمسك بظاهر الاشتقاق ، وبهذا الحديث على عكس هذا المذهب لمشى فى الظاهر والحق عدم الاختصاص مطلقا ، وقال الآخر :

إذا احتملت رأسى وفى الرأس أكثرى وغودر عند الملتقى ثم سائرى

واعلم أنه اختلف فى موضع هل هو من بدل الكل أو البعض والإضراب أو ليس من باب البدل البتة ، وهو قوله عز وجل - قم الليل إلا قليلا نصفه - فقال ابن خروف : نصفه بدل من قليلا بدل كل من كل وكأنه قيل قم الليل إلا لنصفه وذلك لأنه سمي النصف قليلا والقليل مبهم فبينه بالنصف فضمير نصفه لليل قال المصنف لأن بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير انتهى : والضمير ان بعده للنصف واستدل بالآية على استثناء النصف : قال : ولو أريد الضمير ان الآخرين لليل لزم أن يقوم أكثر الليل : ورد ابن عصفور عليه فقال : ضمير نصفه للقليل وهو بدل بعض من كل وإن كان القليل مبهما ، لأن القليل قد تعين بالعادة : أى قم ما يسمى فى العرف قليلا : قال : وإلا فمن قام نصف الليل لا يقال قام القليل : ورد ابن الصائغ على ابن عصفور فقال : إن أراد أن العادة عينت القليل مقدارا محدودا كالثلث فقط أو الربع فقط فباطل ، وإن أراد ما يقع عليه القليل فلا وجه لبيانته بالنصف ، لأنه لو قيل أكلت قليلا من الرغيف نصفه أى نصف القليل لم يكن له معنى ذلك النصف قليل أيضا . قال : بل النصف بدل من الليل بدل لإضراب ، وابن خروف يجزه . وقال الأبدى : الواجب عندى لكون النصف لا يطل على أنه قليل أن يكون نصفه مفعولا بتقدير قم نصفه :

قال أبو حيان : وفيه نظر ، لأنه يكون أمر أو لا بقيام الكثير ثم قيل قم النصف أو انقص منه أوزد عليه وذلك مخالفت للأمر الأول فيكون ناسخا له والناسخ لا بد من تراخيه عن المنسوخ كما ثبت فى أصول الفقه ، وأحرب السمين نصفه بدل بعض من الليل وبه قال الزجاج ( قوله ولا بد من اتصاله الخ ) هذا ما ذهب إليه أكثر النحويين ومشى عليه المصنف فى المغنى والتوضيح . وقال ابن مالك فى الكافية : الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه . وظاهر كلام التسهيل أنه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالألف واللام ، لكن مثل لما يقوم مقامه ببدل الاشتغال وسياقى فى كلام الشارح ( قوله نحو - والله على الناس - الخ ) مر الكلام على هذه الآية فى باب إعمال المصدر فلا تغفل عنه ( قوله فهو عام أريد به خاص ) فهو لفظ مستعمل فى بعض مدلوله فعمومه ليس مرادا لاتناولا ولا حكما ولهذا كان مجازا بخلاف العام المخصوص فهو لفظ أريد به معناه مخرج منه - بعضه فعمومه مراد تناولا لاحكما ولهذا كان حقيقة ، وتحقيق ذلك بطالب من جمع الجوامع الأصولى وشروحه ، ولتكون الأول مجازا احتياج إلى قرينة ولهذا بينها ابن برهان بقوله لأن الله الخ فتدبر ( قوله للملازمتها الإضافة )

وأجازه الأختفش والفارسي :

( و ) ثالثها ( بدل اشتغال ) وهو ما كان بينه وبين الأول ملاهسة أى تعلق بغير الكلية والجزئية وأمره فى الضمير كأمر بدل بغض من كل ( نحو ) - يستلونك عن الشهر الحرام ( قتال فيسه - ) فقتال بدل اشتغال من الشهر للملاهسة له بوقوعه فيه ، ونحو - قتل أصحاب الأخدود النار - أى فيه أو الأصل ناره ثم لابت آل عن الضمير ، وشرط صحته إمكان فهم معناه عند حذفه ، وحسن الكلام بتقدير حذفه ، ولهذا جعل نحو : أعجبنى زيد أخوه بدل إضراب إذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه ، وامتنع نحو : أسرجت زيدا دابته ، لأنه وإن فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل ، وبتقدير ورود مثله يحمل على الغلط أو نحوه :

( و ) رابعها بدل ( إضراب ) وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما ، ويسمى بدل البدء لأن المتكلم يخبر بشئ ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير إبطال للأول ، ونفاه بعضهم مطلقا وادعى أن ما استدلوا به على ثبوته محمول على إضراب بل :

( و ) خامسها بدل ( غلط ) وهو ما لا يقصد مقبوعه بل سبق إليه اللسان ، وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده فيه دون النثر ، وعكس بعضهم لأن الشعر إنما يقع عن ترو وفكر ، ونفاه بعضهم مطلقا وادعى أنه يتطلبه

إما لفظا أو نية ، ولهذا حكى سيبويه : مررت بكل قائما فلولا أنه معرفة ما جاز نصب الحال عنه كذا قيل ، وفيه أن صاحب الحال قد يكون لكثرة من غير مسوغ نحو : عليه مائة بيضا «وصلى وراءه رجال قياما» ( قوله وأجازه الأختفش والفارسي ) حكى الأختفش : مررت بهم كلا بالنصب على الحال فهو دليل على تنكيره ( قوله أى تعلق بغير الكلية والجزئية ) أى إياها اشتغال الأول على الثانى نحو : أعجبنى زيد علمه ، أو باشتغال الثانى على الأول نحو : سلب زيد ثوبه أو باشتغال العامل على الثانى بمعنى تعلقه به وإن تعلق فى اللفظ بغيره ، فاقاله أعم من الاتصاف فى بيان الاشتغال على بعض الأوجه المذكورة ، وخرج بقوله بغير الكلية بدل كل من كل وبقوله والجزئية بدل بعض من كل :

واعلم أن الدماينى بعد أن نقل الخلاف فى المشتغل فى بدل الاشتغال هل هو الأول أو الثانى أو العامل قال : قال المصنف : الأول هو الصحيح لأن الثانى والثالث لا يطردان لأن من بدل الاشتغال أعجبنى زيد فصاحته وكلامه وكرهت زيدا ضجره وساءنى خالد فقره وعرجه ، والثانى فى هذه وأمثاله غير مشتمل على الأول فلم يطرد كون الثانى مشتملا ، وأما عدم اطراد الثالث فظاهر لأن من بدل الاشتغال - يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه - والعامل ليس مشتملا على بدل الاشتغال ، ثم قال فى آخر كلام عن الرضى : بخلاف نحو : ضربت زيدا عبده فإنه بدل غلط لأن ضربت زيدا مفيد غير محتاج إلى شئ آخر ، ولا تقول فى بدل الاشتغال قتل الأمير سيفه وبني الأمير وكلاؤه لأن شرط بدل الاشتغال أن لا يستفاد من المبدل معينا بل تبقى النفس متشوقة إلى البهتان للإجمال الذى فيه ، وهنا الأول غير محتمل إذ يستفاد عرفا من قولك قتل الأمير أن القاتل سيفه وكذا فى أمثاله ، ولا يجوز مثل هذه الإبدال أصلا انتهى : ويرد عليه أن الأول لم يشتمل على الثانى فى سلب زيد ثوبه بل الثانى اشتمل على الأول لأن الثوب اشتمل على لابس ، إلا أن يقال إن الأول اشتمل على الثانى بطريق التملك ، وقوله أما عدم اطراد الثالث فظاهر لأن الخ فيه نظر لما تقدم من أن معنى اشتغاله عليه تعلقه به وإن تعلق فى اللفظ بغيره ( قوله ونحو - قتل أصحاب الأخدود - ) ذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة إلى أن النار بدل كل من كل عبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملا عليها كقولهم عفيف الإزار : وقال ابن هشام : الأولى أن يكون على حذف مضاف : أى أخدود النار . وقال ابن خروف : هو بدل إضراب قاله المرادى ( قوله ونفاه بعضهم مطلقا وادعى الخ )

فلم يجده وأنه طالب به من لقيه فلم يعرفه ، ومذهب سيديوه والأكثرين جوازه مطلقا :  
( و ) سادسها بدل ( نسيان ) وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده ( نحو : تصدقت بدينار )  
هذا يصلح مثلا للثلاثة الأخيرة إذ يحتمل أن يكون المتكلم قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم ثم أضرب عنه إلى الإخبار  
بالتصدق بالدينار وجعل الأول في حكم المتروك فيكون بدل لإضراب ، وهذا معنى قوله ( بحسب قصد الأول  
والثاني ) وأن يكون قصد الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه إلى الدرهم فيكون بدل غلط أى بدلا عن اللفظ  
الذى ذكر غلطا وهو المبدل منه ، وهذا معنى قوله ( أو الثاني وسبق اللسان ) إلى الأول وأن يكون قصد الإخبار  
بالتصدق بالدرهم ، ثم تبين له أن الصواب الإخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطأ في القصد الأول فيكون بدل  
نسيان : أى بدل شيء ذكر نسيانا ، وهذا معنى قوله ( أو الأول وتبين الخطأ ) في قصده ، والأحسن أن يعطف  
التابع في هذه الثلاثة ببلى فيكون من عطف النطق :

[ تنمة ] اعلم أن البديل يوافق متبوعه في واحد من أوجه الإعراب مطلقا ، وكذا في واحد من التذكير والإفراد  
وضديهما إن كان بدل كل مالم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون أحدهما مصدرا ، أو قصد به التفضيل ويخالف  
في التعريف والإظهار وضديهما فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة ، والنكرة من مثلها ومن المعرفة ، لكن إن  
اتحد اللفظ في إبدال النكرة من مثلها اشترط أن يكون مع الثاني زيادة بيان

هو خطاب ، وادعى أبو محمد بن السيد أنه وجده في قول ذى الرمة :

لمياء في شفيتها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شلب

قال : فلعل بدل غلط لأن الحوة السواد بعينه واللعل سواد مشرب بحمرة : ورد بأنه من باب التقديم  
والتاخير ، التقدير في شفيتها حوة وفي اللثات لعس وفي أنيابها شلب ( قوله جوازه مطلقا ) أى نثرا ونظما ( قوله  
في واحد من أوجه الإعراب مطلقا ) أى سواء كان بدل كل من كل أم غيره ( قوله بأن يكون أحدهما مصدرا )  
نحو - مفازا حدائق وأعنابا - قاله أبو حيان : قال الدماميني : وفيه نظر لأن المراد المطابقة في المعنى والمصدر  
يشتمل على الاثنين والجماعة فلذلك أبدل الجمعان منه ( قوله أو قصد به التفضيل ) كقوله في الحديث « أذن لها  
بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف » :

قال الدماميني : وقد يقال المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضا فإن البديل ليس واحدا من شقي التفصيل وإنما هو  
مجموعهما وهو مطابق ، ألا ترى أن قوله نفس في الشتاء ليس على انفراده بدلا من نفسين وإنما البديل هو مجموع  
المعطوف والمعطوف عليه وهما متطابقان من حيث هما اثنان والمبدل منه كذلك غير أن هنا بحثا وهو أنه إذا كان مجموعهما  
هو البديل فما هو العامل في كل منهما مع أنه بمفرده غير بدل ، وهذا في البديل كقولهم في الخبر : الرمان حلوحامض انتهى :  
أقول : قد مر في باب الخبر الجواب : وحاصله أن المعمول في الحقيقة مجموعهما لكنه من حيث هو  
معمول لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وظهوره في أحدهما دون الآخر تحكّم ، فظهر في كل منهما دفعا للتحكم  
( قوله فتبدل المعرفة من مثلها ) نحو - إلى صراط العزيز الحميد الله - في قراءة من جر ( قوله ومن النكرة )  
نحو - وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله - ( قوله والنكرة من مثلها ) نحو - مفازا حدائق وأعنابا -  
( قوله ومن المعرفة ) نحو - لنسفا بالناسية ناصية - :

قال ابن الحاجب : إن قيل لم حسن الجمع بين الناصية وناصية ؟ قلت : ذكرت الأولى للتخصيص على ناصية  
المذكور ، وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل بذلك ظاهرا كل ناصية هذه صفتها ( قوله اشترط  
أن يكون مع الثانية زيادة بيان ) كقراءة يعقوب - كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها - :

كما في إبدال الفعل من مثله ، ويبدل الظاهر من مثله ومن المضمر ، والمضمر من مثله

قال أبو الفتح : أبدال الثانية من الأولى لأن في الثانية ذكر سبب الجثو ، واقتضى كلامه أنه لا يشترط في إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ولا في إبدال النكرة من المعرفة ذلك واتحاد اللفظ ، وهو كذلك خلافا للكوفيين ولمن تبعهم في إبدال النكرة من المعرفة في اشتراط وصفها كالبغداديين والزنجري والجرجاني . قالوا لأن البديل للإيضاح والشيء لا يوضح بما هو أخفى منه فلا تحصل فائدة بدون الصفة ( قوله كما في إبدال الفعل من مثله ) أى في أنه يشترط فيه أن يكون مع الثاني زيادة بيان ، وهذا القيد ذكره في التسهيل فقال : ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان انتهى . ولم يعتبره في غيره ، ولا تعرض له أبو حيان في الارتشاف بنى ولا إثبات ، والحق عدم اعتباره ، وأما اعتبار الموافقة في المعنى فاعتبره غيره كابن معطي فقال : وأبدلوا الفعل من الفعل إذا كان بمعناه . قال ابن الجباز : إنما يكون ذلك إذا ترادف اللفظان كقولك من يأتي يمشى إلى أكله لأن يمشى في معنى يأتي : فإن قلت : من يأتي يضحك أكله رفعت يضحك وجعلته حالا لأنه ليس في معنى يأتي انتهى . والظاهر أن ذلك مبنى على أن يبدل الفعل من الفعل . بدل كل فقط والحق كما قال الشاطبي يحى الأقسام كلها فيه حتى البعض ، ولا ينافيه اشتراط الضمير في بدل الاشتغال والبعض لظهور أن ذاك خاص بالأسماء لتعذر عود الضمير على الأفعال كما سيأتى عن شرح التوضيح . وادعاء السيوطى نفي الخلاف على عدمه وتعليقه بقوله لأن الفعل لا يتبع فيه نظر ، لأنه إن أراد أن لفظ الفعل لا يتبع فإسم كذلك ، وإن أراد معناه فهو متصور في معنى الفعل : أى الحدث بلا شبهة :

بقى أن المصنف قال في حواشى الألفية : ينبغى أن يشترط لإبدال الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان فقط دون الاتحاد في النوع حتى يجوز إن جئتنى تمشى إلى أكرمك ، وبما يدل على أن البديل في نحو - يليق أنما - يضاعف للفعل من الفعل لا الجملة من الجملة ظهور الجزم في لفظه ، فاندفع قول الحفيد في حواشى التوضيح : إنه من بدل الجملة من الجملة :

واعلم أن الأستاذ السيد الصفوى التزم أنه لا يكون مضارعا مرفوعا بتبعية على البدلية أو العطف أو غيرهما لمضارع مرفوع لأنه أجاب عما أورد على البيضاوى في قوله أن يتركى بدل من يؤتى في قوله تعالى - الذى يؤتى ماله يتركى - من أن البديل تابع ، والتابع كل ثان أعرب بإعراب سابقه ، ويتركى هنا ليس معربا بإعراب يؤتى لأن سبب الإعراب مؤثر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو التجرد ، فرفعه لتجرده لالكونه تابعا بأن المراد كل ثان أعرب بإعراب سابقه ولم يكن معربا بمقتضى الإعراب غير التبعية انتهى . ويمكن أن يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وإن كان فيه مقتضى آخر للرفع وهو التجرد وفيه نظر ( قوله ويبدل الظاهر من مثله ) كما تقدم في الأمثلة ( قوله ومن المضمر ) نحو :

على حالة لو أن في القوم حاتما على جوده لضم بالماء حاتم

فحاتم بالجر بدل من الهاء من جوده ، وهذا البيت دخله الخليل ( قوله والمضمر من مثله ) نحو : وأنتك إياك . قال الكوفيون وابن مالك : توكيد لا يبدل :

قال ابن مالك : لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو : فعلت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيدا فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل . وأجاب الشاطبي عما نقله في شرح التوضيح ولا يخلو عن نظر لمن تدبر : وقال أبو حيان وقوم : يبدل المضمر من مثله بدل كل كما تقدم ، بخلاف بدل بعض أو اشتغال فلا يجوز ثلث التفاحة أكلتها إياه وحسن الحاراية أعجبنى هو ، وأجازة قوم :

وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم في شرح الشذور لكنه خالفهم في الأوضح تبعا لابن مالك ، ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل إلا إذا أفاد الإحاطة ، وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد :

قال أبو حيان : ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع ، فعلى الأول يمنع لثلاثي بقى بلا رابط لأن الضمير يعود على المضاف إليه ، وعلى الثاني يجوز إلا أنه يحتاج إلى سماع انتهى : وقوله لثلاثي بقى بلا رابط فيه ما تعرفه عن قريب ( قوله وكذا من الظاهر عند الجمهور ) نحو : رأيت زيدا إياه ( قوله لكنه خالفهم في الأوضح تبعا لابن مالك ) قال في الأوضح : ولا يبدل مضمير من ظاهر ونحو : رأيت زيدا إياه من وضع النحويين وليس بمسموع انتهى . ومقتضاه الإطلاق في كل بدل ، وكذا عبارة التسهيل مطلقة حيث قال : ولا يبدل مضمير من مضمير لكن في جمع الجوامع وشرحه : ومنع ابن مالك بدل المضمير من الظاهر بدل كل : قال لأنه لم يسمع لانظما ولا نثرا ، ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا ، وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيدا إياه ، وفي جواز بدل البعض والاشتغال خلف ؛ فقل يجوز نحو : ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو ، وقيل يمنع :

قال أبو حيان : وهو كالخلاف في إبدال مضمير من مضمير ومقتضاه ترجيح المنع انتهى : وفي شرح الألفية لابن الصائغ : ومنعهما أي بدل الضمير من مثله ومن ظاهر ابن عصفور في البعض ، والاشتغال لخلو الجملة عن رابط نحو : ثلث التفاحة أكلتها إياه وثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه ، وحسن الجارية أعجبها إياه ، وحسن الجارية أعجب الجارية إياه :

قال ابن الصائغ : لك أن تمثل بمستغن عن رابط نحو : كسرت ثلث الخبزة فأكلتها إياه ، فأما أن لا يعمل المنع أو يعمل بعلّة عامة ، وتعليله إنما يأتي على أن البدل على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه ، فإن المذهب فيه ثلاثة ، فلو قيل بأن عامله العامل في المبدل أو غيره وقد نأب عامل المبتدأ متنابه حصل الربط ، على أنه لو قيل بالأول أمكن أن يقال الربط حصل بأن البعض والاشتغال داخلا في الأول على حد زيد نعم الرجل ( قوله بدل كل إلا إذا أفاد الإحاطة ) نحو - تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا - فإن لم تفدها نحو : رأيتك زيدا امتنع خلافا للأخفش لأنه إنما يجيء للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه لأنه في غاية الوضوح ، وأما قوله تعالى - ليجمعنكم إلى يوم القيامة لأربب فيه الذين خسروا أنفسهم - فالذين خسروا مستأنف لا بدل من ضمير المخاطب ، وخرج ببدل كل بدل البعض والاشتغال فيبدل من الظاهر من غير شرط نحو :

أوعدني بالسجن والأداهم رجلى . . . . .

وقوله تعالى - لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر - ( قوله وتبدل الجملة من مثلها ) أي بدل بعض من كل كقوله تعالى - أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين - واشتغال كقوله ، أقول له ارحل لا تقيم عندنا . وغلط نحو : قم اعد :

وقال في شرح التوضيح : وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتغال في الأفعال والجمل لعدم عود الضمير عليها ، وتقدم آخر عطف البيان ما في جواز كون البدل جملة من الخلاف ( قوله ومن المفرد ) قيده في شرح التوضيح ببدل كل من كل كقوله :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان  
وفي شرح الألفية للفارسي أنه بدل اشتغال .

قال في الجامع : ويجوز قطع البدل ويحسن مع الفصل نحو - بشر - من ذلكم النار - ويجب إن تبع متعددا ولم يف به نحو : اتقوا الموبقات الشرك .

[ تلمة ] بقي إبدال الفعل من اسم يشبهه والعكس ، وإبدال المفرد من الجملة ، وإبدال الحرف من مثله : أما الأول فقد رأيت في كلام المصنف في الحواشي قال : وينبغي أن يجوز إبدال الاسم من الفعل وبالعكس كما جاز العطف نحو : زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق انتهى : وكون هذا من إبدال الفعل لا الجملة يعلم مما مر في العطف :

وأما الثاني فقال أبو حيان في البحر : إن قيا بدل من جملة لم يجعل له عوجا لأنها في معنى المفرد أى جعله مستقيا قيا :

وأما الثالث فقد قال الشهاب القاسمي : إنهم سكتوا عنه : أو أقول قد ذكره سيبويه وجعل منه - أبعدم أنكم إذا تم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون - فجعل أن الثانية بدلا من الأولى لا توكيدا كما قال غيره وقال في كتابه في القرآن في - أنه من عمل منكم سوءا - الآية ، يشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة ما ، وأن بعدها بدل من التي قبلها ، واختار الكسر وجعل الفاء جزاء ( قوله قال في الجامع : ويجوز قطع البدل ) أى سواء فصل به جمع نحو : مررت برجال طويل وقصير وربعة ، أو عدد نحو بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله ، الحديث ، أو لم يفصل به شيء نحو : مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والأخفش ، ومنه - بشر - من ذلكم النار - واقتصر في التسهيل على القطع في المفصل فقال : وما فصل به مذكور وكان وافيا فقيه البدل ، والقطع وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو محذوف انتهى : ومسألة جواز قطع البدل عزيزة حتى إن بعضهم في باب العلم أنكروا أنه يقطع وقال : المعروف إنما هو قطع النعوت ، وتقدم ذلك في بابه ( قوله ويحسن مع الفصل ) قضية كلام الارتشاف وستأتى عبارته أن هذا في غير البدل الذي فصل به ما قبله أما هو فيحسن مطلقا ، وتبعه السيوطي في جمع الجوامع فقال ، ويجوز القطع فيما فصل به جمع أو عدد وكذا غيره ، وقيل يقبح ما لم يطل الكلام ( قوله مع الفصل ) أى بين البدل والمبدل كما في المثال فإنه فصل بينهما بقوله - من ذلكم - ( قوله ويجب إن تبع الخ ) لم يذكر هذا السيوطي في جمع الجوامع وهو عجيب فإنه ملخص من التسهيل والارتشاف ، وقد أحطت بعبارة التسهيل : وقال في الارتشاف : ويجوز فيم فصل به جمع أو عدد الإتيان والقطع إن توافيا بالمفصل وإن لم يف بأن لا ينطبق عليه اسم المفصل قطعت فتقول مررت برجال زيد وهمرو وبثلاثة بكر وخالد أى منهم ، وليس من شرط القطع التفصيل بل يجوز في مررت بزيد أخيك أن تقطع فتقول أخوك نص عليه سيبويه والأخفش ، وهو قبيح عند بعضهم إلا إن طال نحو - بشر - من ذلكم النار - فإن جاء جمع وتبعه ما ليس وافيا فيؤول الجمع على أنه متجاوز فيه وأتبع على الاثنين ، أو اعتقد محذوف يعنى به وبالمذكور الإطلاق على الجمع وذلك نحو قوله :

توهمت آيات لها ففرقتها لسة أعوام وذا العام سابع

رمادا ككحل العين لا أبينه ونؤيا كجذم الخوض أسلم خاشع

يروى برفع رمادا ونؤى على القطع من آيات أى منها رماد ونؤى وبمنهيهما على تأويل آيات بمعنى آيتين فيكون قد طابق ، أو على إقرار آيات على الجمعية وتقدير محذوف يصح به الإتيان أى رمادا ونؤيا وأنفية انتهى تلخيص يشير في أوله بمحذوف الأمثلة وفيه شرح لكلام التسهيل في مسألة وجوب القطع .

وإذا علمت ذلك علمت أن وجوب القطع في « اتقوا الموبقات » ونحوه إنما هو حيث لم ينو معطوف يحصل



## [ باب ]

في ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتأنينا

وهو ما وضع لكبة آحاد الأشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عنده عدد ، وهو المنسب لقول النحاة إن الواحد والاثنين وما وزن فاعلا يجرين على القياس ( العدد من ثلاثة إلى تسعة ) جار على خلاف القياس لأنه ( يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث ) ولو مجازيا مفردا كان العدد ( نحو ) ثلاثة رجال وتسع نسوة و ( سبع ليال وثمانية أيام ) أو مركبا من العشرة نحو : ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة ( وكذا العشرة ) تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث ( إن لم يركب ) بأن كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فإن ركبت جرت على القياس ، وأما نحو - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها - فعلى حذف مضاف أى عشر حسنات أمثالها ولولاه لقبل عشرة ،

بأنضمهما للمذكور الوفاء بمطابقة المبدل منه ، وإن نوى جاز البديل كأنه قيل وأخواتهما لأن الموبقات سبع كما جاء في حديث آخر ، واقتصر على هاتين تنبيها على أنهما أحق بالأجتناب ، وجاء في حديث « اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر ، وروى بالرفع على القطع وبالنصب على البديل ونية معطوف محذوف :

[ تنبيهان : الأول ] الأحسن أن لا يفصل بين البديل والمبدل منه ، وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل نحو : أكلت الرغيف في اليوم ثلثه ، وقام زيد الظريف أخوك ، وقال تعالى - قم الليل إلا قليلا نصفه - : [ الثاني ] : يجوز البديل من البديل :

قال شيخنا العلامة الغنيمي : واستشكله شيخنا العلامة محمد النحررى بأن مقتضى كونه بدلا أن يكون هو المقصود بالحكم ، ومقتضى كونه مبدلا منه عكس ذلك ، وكون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود مما لا يصح وأجاب عن ذلك بعض طابته ارتجالا بأنه لا مانع من كون الشيء الواحد مقصودا غير مقصود باعتبارين : فباعتبار كونه بدلا مقصودا وباعتبار كونه مبدلا منه غير مقصود ، ويجوز تعدد الإبدال على ما قاله الزمخشري في تفسير سورة غافر في الكلام على قوله تعالى - حم - تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم - الآية . واعترضه أبو حيان فقال : وقوله إنها كلها إبدال فيه تكرار الإبدال أما بدل البداء فقد تكررت فيه الأبدال وأما غيره فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها ومنعه ، وفي المغنى في بحث إذ ولا نعرف أن البديل يتكرر إلا في بدل الإضراب ، وناقش أبا حيان الدماميني في شرح الخزرجية بما من جمله أن ابن الحاجب قال في الإبدال : والأحسن في - ذى الطول - أنه بدل ثان من البديل انتهى : وفيه أن هذا إنما يدل على جواز البديل من البديل لا على تكرار البديل لأنه لم يقل بدل ثان من المبدل منه فتأمل .

## [ باب العدد ]

( قوله فالواحد عنده عدد ) أى بخلاف من قال كالحساب الواحد ما سوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو لبعيدتين فإن الواحد عندهم ليس بعدد بل مبدأ لتعدد إذ ليس له حاشية سفلى ( قوله لأنه يؤنث مع المذكر الخ ) قال ابن مالك : وإنما حذف التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة ، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته ( قوله ولو مجازيا ) كليل وأيام ( قوله ولولا ذلك لقبل عشرة ) كذا في التوضيح وفي الملازمة نظر لأن بعضهم أجاب عن تكبير عشر بأن الأمثال حسنات ، وبعضهم بأن المضاف

لأن المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفردة في التذكير والتأنيث كما في الألفية والتسهيل ، ومحل ما ذكر إذا لم يحذف المعدود فإن حذف التاء مع المذكر نحو : - أربعة أشهر وعشرا - وفي الحديث ، وأنبهه بست من شوال ، ( ومادون الثلاثة ) من واحد واثنين ( و ) ماوازنه ( فاعل ) من ألفاظ العدد ( كالثالث ورابع ) إلى عاشر بجران ( على القياس ) فيذكران مع المذكر ويؤثنان مع المؤنث ( دائما ) مفردا كان العدد أو مركبا نقول في المذكر واحد واثنان والجزء الثالث أو الخامس عشر أو السادس والعشرون ، وفي المؤنث واحدة واثنان وثلاثة والمقالة الرابعة أو الخامسة عشر أو السادسة والعشرون ولأسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق إلى العشرة

اكتسب من المضاف إليه التأنيث ( قوله حال مفردة ) فإن كان مفردة مذكرا أنث عدده وإن كان مؤنثا ذكر فتقول ثلاثة إصطبلات وثلاثة حمامات اعتبارا بالأصطبل والحمام فإنهما مذكران ولا تنقل ثلاث اعتبارا بالجمع خلافا للبخداديين ، ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره لا حال لفظه ولا حال معناه ، وبسط ذلك في التوضيح ( قوله ومحل ما ذكر إذا لم يحذف المعدود فإن حذف التاء ) ظاهره أن إثباتها هو الأرجح ، وبه صرح في شرح التوضيح ، وفيه ما تعرفه قريبا ، وأنه لا فرق بين أن يكون المعدود الأيام أو غيرها ، وكذا أطلق غير واحد منهم المصنف في الجامع وجعلوا من ذلك « بنى الإسلام على خمس ، أى أصول أو أركان وقيد الشيخ الإمام تقي الدين السبكي رحمه الله في كتابه المسمى [ إبراز الحكم من حديث رفع القلم ] ذلك بما إذا كان المعدود الأيام خاصة دون ما سواها من المذكر ، وبني على ذلك أن ما جاء في بعض كتب الفقهاء من لفظ « رفع القلم عن ثلاث » بغير هاء لا أصل له ، وأنه يلزم من ظن « نخرجه على حذف المعدود أن يكون حذف الهاء هو الأفصح من أن الذي ثبت في جميع طرقه ثلاثة بالهاء ، وأطال في تقريره ذلك :

والحاصل أنه إذا كان المعدود من الليالي والأيام وحذف نحو : سرت خمسا وأنت تريدهما ، أو من الأيام فقط نحو : صمت خمسا لأن الصوم لا يكون إلا في الأيام حذفت التاء في العدد أما في الأوّل فلتغليب الليالي على الأيام على عكس قاعدة التغليب من تغليب المذكر على المؤنث إذا عبر عنهما بلفظ واحد ، ومراعاة السابق منهما إذا كان في شيء يتعلق بهما كفعل يسند إليهما وعدد يميز بهما نحو : عندي ست بين جوار وعبيد وستة بين عبيد وجوار ، وتفصيل المقام يطلب من التسهيل وشرحه ؛ وفي المغني أن المؤنث يغلب على المذكر في هذه المسألة وفي قولهم ضبعان في ثنية ضبع وضبعان للمذكر إذ لم يقولوا ضبعانان فلما غلبت الليالي على الأيام وجعلت الأيام تابعة لها أجرى على الأيام حكم الليالي . وأما في الثاني فلأنه صار اليوم كأنه مندرج تحت الليلة وجزء منها فيدل عليه باسمها وإذا كان الحكم لليالي فحذف التاء هو الموافق لكلام العرب وذكرها خارج عنه ، ولذا قال سيبويه : إن إثباتها قد يجوز في القياس ولم نجده في كلام العرب وكلام الزمخشري موافق له ، وما ذكره النووي من تجويز الوجهين عن العرب محل توقف ، وإذا كان المعدود من غيرهما وجب مطابقة القاعدة من التذكير مع المعدود المؤنث والتأنيث مع المذكر ، ولا وجه لمخالفة ذلك لأن وجه المخالفة مع الليالي والأيام تغليب الليالي ومع الأيام الاندراج الحكمي كما عرفت ، وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ، ولا يتصور الاندراج في غير الأيام فتدبر ، هذا ، ونقل الأستاذ الصفوي في شرح كافية ابن الحاجب عن النووي أنه نقل عن العلماء أن محل ذلك أيضا إذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما إذا قدم فيجوز حينئذ في اسم العدد إلحاق التاء وحذفها مع كل من المذكر والمؤنث ، وقال الصفوي : فاحفظها فإنها عزيزة ، وخرج عليه المحشي في حواشي شرح الأجرومية قولها : والمضارع ما كان في أوّل إحدى الزوائد الأربع ، والزوائد جمع زائدة فكان القياس أحد الزوائد ، شيخنا العلامة الغنيمي قول الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة سنة وقال : فلا محل لقول الأكمل القياس

أربعة أحوال ( فيفردفاعل ) عن الإضافة فيفيد حينئذ الانصاف بمعناه مجردا كالثالث ورابع ومعناه واحدموصوف بهذه الصفة قال النابغة :

توهمت آيات لها ففرقتها      لسته أعوام وذا العام سابع

( أو يضاف لما اشتق منه ) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعنية لاغير كرابيع أربعة : أى بعض جماعة منحصرة فى أربعة ، وهذه الإضافة واجبة عند الجمهور كإضافة بعض إلى كله (أو) يضاف (مادونه) أى تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة : أى جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال تعالى - ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم - وتعين إضافته إن كان بمعنى الماضى وإلا جاز تنوينه والنصب به كما قال ( أو ينصب مادونه ) لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر فى اسم الفاعل ، فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيدا ، ويستثنى من إطلاقه ثان فلا يجوز إضافته لمادونه ولا إعماله نص عليه سيويوه وأجازه الكسائى وحكاه عن العرب :

أن يقول ست لأن الفرائض جمع فريضة ، لكن قاله على تأويله بالفروض الذى هو جمع فرض ، ولا لقول ابن الهمام هذا التأويل إنما يكون حيث ورد عن العرب ما يخالف القياس فى باب العدد ، وليس لنا ارتكابه فى عبارة المصنفين التى لم ترد عن العرب .

وأقول : يكفى فى منازعة الصفوى فى هذا القيد الذى لم يذكره ابن مالك فى التسهيل ولا أبو حيان فى الارشاف ولا المصنف فى شئ من كتبه أنى راجعت شرحه على مسلم فلم أر فيه غير القيد الذى ذكره الشارح وغيره من كون التأنيث مع المذكر محله إذا ذكر المعدود وقال : قد بسطت المسألة فى تهذيب الأسماء واللغات وشرح المذهب فراجعتهما فلم أر فيهما زيادة على ما فى شرح مسلم الأغر ، والتقييد المذكور فى الشرح لطائفة من الأئمة ( قوله بمعناه مجردا ) أى عن الانصاف بالعشرة ( قوله توهمت آيات الخ ) معناه وقع فى وهمى : أى ذهنى علامات للمرأة فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذى أنا فيه سابع ( قوله وهذه الإضافة ) أى إضافته لأصله ، ولا يجوز عكس ذلك فلا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ، ومن هنا غلط الصفدى بأتمام فى قوله :

ولقد شفيت النفس من برحائها      أن صار بابك جارما زيار  
ثانيه فى كبد السماء ولم يكن      كائنين ثان إذ هما فى الغار

وأجاب الجلال البلقينى بأن فى الكلام تقديمًا وتأخيرًا وتغليبًا للتركيب وتغييرًا : والتقدير لم يكن كائنين إذ هما فى الغار ثان ، والمراد أنه لم يكن لهذه القضية قضية أخرى . وأجاب بعضهم بقوله : أما الصفدى المغلط فغالط فى واضح ، واعتراضه لنفسه فاضح ، وقد صفد ناقص ذهنه عن الكلام فى حل تركيب أستاذ الأدباء أبى تمام حيث لم يفرق بين كائنين ثان وبين كئان اثنين ، والفرق ظاهر عند سماع عار عن الآفة إذ الأول تركيب جملة والثانى تركيب إضافة وظهور النون جعلهما كالنصب والنون :

## [ باب ]

في ذكر موانع الصرف

اعلم أن الاسم إن أشبه الحرف بنى وسمى غير متمكن وإلا أعرب وسمى متمكناً ، ثم المتمكن إن لم يشبه الفعل صرف وسمى أمكن وإلا منع الصرف وسمى غير منصرف وغير أمكن ، والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه علتان فرعيتان إحداهما لفظية والأخرى معنوية ، أو فرعية تقوم مقامها لأن في الفعل فرعيتين عن الاسم إحداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والأخرى معنوية وهي افتقاره إلى الفاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا وجدت فيه الفرعتين أو مقامهما وحيثئذ يضل كالفعل فلا يدخله كسر ولا تنوين .

( موانع صرف الاسم ) وتسمى عللاً ( تسعة ) عند الجمهور : وهي وزن الفعل : وهو فرع وزن الاسم إذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فإذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعاً بالنسبة إلى وزنه ، والتركيب وهو فرع الإفراد ، والعجمة وهي فرع العربية لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونه من غيرها ، والتعريف وهو فرع التكثير ، والعدل وهو فرع المعدول عنه ، والوصف وهو فرع الموصوف ، والجمع وهو فرع الواحد ، وزيادة الألف والتنون وهي فرع المزيد عليه ، والتأنيث وهو فرع التذكير : وتسمية كل واحد منها مانعاً وعلّة مجاز إذ كل منهما جزء مانع وجزء علّة ، والمانع التام والعلّة التامة إنما هو مجموع اثنين منها أو واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها :  
جمع ووزن وعدل وصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها

## [ باب موانع الصرف ]

( قوله وسمى أمكن ) اسم تفضيل ، وبنائه من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافاً لأبي حيان ومن قلده ، لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه ( قوله كون الاسم فيه علتان الخ ) أي من العلل التسع الآتية وخرج بذلك ما لو كان فيه علتان فأكثر واجتماعاً إلى اللفظ كأذربيجان فلا يمنع من الصرف . وأما قول بعضهم إنه احتراز عن أجبال إذ فيه التصغير وهو فرع التكثير والجمع وهو فرع الإفراد وجهتهما اللفظ ، وعن حائض وطامث لأن فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير والوصف وهو فرع عن الموصوف فبه نظر ، لأن التصغير ليس من العلل المعتبرة والتأنيث راجع مطلقاً إلى اللفظ وليس من العلل ما يرجع للمعنى إلا العلمية والوصفية ( قوله وهي اشتقاقه من المصدر ) هذا على قول البصريين إن الفعل مشتق من المصدر : وأما على قول الكوفيين إن المصدر مشتق من الفعل ، فالفرعية اللفظية التركيب لأن الاسم كالفرد لبساطة مدلوله والفعل كالمركب لأن مدلوله الحدث والزمان ( قوله فلا يدخله جر ولا تنوين ) هل عدم دخولهما بطريق الأصالة أو عدم دخول التنوين بطريق الأصالة وعدم دخول الجر بطريق التبع فيه خلاف والتحقيق الثاني كما مر صدر الكتاب ( قوله عند الجمهور ) وقبل عشرة والعاشر الألف الزائدة في آخر العلم سواء كانت للإلحاق كإرطى أو التكثير كتعبثرى : وقيل أجد عشر هذه العشرة والحادي عشر مراعاة الأصل نحو : أحر بعد التكثير : وقيل العلل اثنتان الحكاية والتركيب ، فالحكاية في وزن مع الوصف كأحر أو مع العلمية كيزيد ، لأنه كما لم يدخلهما كسر وتنوين قبل نقلهما من الفعلية لم يدخلهما بعد النقل . وأما التركيب ففي البواقي كتركيب التأنيث مع العلمية وهكذا ( قوله مجاز ) لأن لكل واحد مدخلا في العلمية ( قوله إنما هو مجموع اثنين الخ )

وهو أحسن مما في الشرح ، ومن قوله :

( وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثا )

لذكرها كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق ، وأشار إلى أمثلتها على الترتيب ( كأحمد ) فيه الوزن والعلمية ( وآخر ) فيه الوزن والوصف ( وبعلبك ) فيه التركيب والعلمية ( وإبراهيم ) فيه العجمة والعلمية ( وعمر ) فيه العدل والعلمية ( وآخر ) بضم أوّله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف ( ومساجد ودنانير ) فيهما الجمع أى صيغة منتهى الجموع ( وصلمان ) فيه العلمية وزيادة الألف والنون ( وسكران ) فيه الوصف والزيادة ( وفاطمة ) فيه التأنيث بالتاء والعلمية ( و ) مثله ( طلحة ) وفائدة ذكره التنبيه على أن مسمى التأنيث يكون مذكرا أيضا ( وزينب ) فيه العلمية والتأنيث المعنوي ( وسلمى ) فيه التأنيث بالألف المقصورة ( وصبراء ) فيه التأنيث بالألف المدودة ، ثم إن هذه الموانع قسمان : ما يستقل بالمنع من الصرف من غير جماعة مانع آخر ، وما لا بد فيه من جماعة مانع آخر ، ثم ما فيه مانعان قسمان : قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية لإحدى علميه والأخرى التركيب أو التأنيث أو العجمة أو الزيادة أو وزن الفعل أو العدل ، وقسم يمتنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان موازنا للفعل أو معدولا أو في آخره ألف ونون :

وقد شرع في بيانها بعد ذكرها إجمالا فقال ( فألف التأنيث ) مطلقا كجرحي وأصدقاء ( والجمع الذى لا نظير له في الأحاد ) العربية أى لا مفرد على وزنه وهو ما أوّله مفتوح وثالثه ألف غير عوض بعدها حرفان أو ثلاثة أو سطرها ساكن وما يلى الألف مكسور لا لعارض كصايح ودواب

إذ بذلك يحصل الحكم وهو منع الصرف ( قوله ومساجد ودنانير ) أشار إلى أنه لا فرق في الجمع بين أن يكون بعد ألف تكسيه حرفان كساجد أو ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن كصايح ( قوله والتأنيث المعنوي ) أى الذى ليس علامته لفظية إذ التأنيث راجع إلى اللفظ مطلقا ، وإلا أشكل على ما تقرر من أن ما فيه علتان لا بد أن تكون إحداهما راجعة إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، وإن ما يرجع إلى المعنى العلمية والوصفية فقط ( قوله مطلقا ) أى مقصورة كانت أو ممدودة ( قوله وهو ما أوّله مفتوح الخ ) لأن الجمع متى كان بهذه الصفة كان خارجا عن صيغ الأحاد العربية بدليل أنك لا تنجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعدافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد ، والألف عوضا عن إحدى ياءى النسب تحقيقا كيما وشأم وأصلهما يمين وشامى ، أو تقديرا كتهام فإن الألف في تهامة موجودة قبل النسب فهى كالعوارض ، وكأنه نسب إلى فعل كشام بسكون العين ، أو فعل كيمن بفتح العين ، أو ما يلى الألف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهى الثقل ، يقال ألقي عليه عبالته : أى ثقله ، أو مفتوح كبراكا بفتح الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب ، أو مضموم كتدارك مصدر تدارك تداركا ، أو عارض للكسر لأجل اعتلال الآخر كتزان وتدان أصلهما تواني وتداني بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة ، وأعل لإعلال قاضى أو ثانى الثلاثة محرك كطواعية وكرامية مصدرين أو الثانى والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال ، وضابطه أن لا يسبق الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بالألف كظفارى ووبارى نسبة إلى ظفار ووبار قبيلتين أو غير منفكين عن الألف كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو : قارى وكراسى ، فإن الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قرى وكرمى فليست الياءان عارضتين في الجمع ، فقامارى ونحوه بمنزلة مصايح ( قوله وما يلى الألف مكسور الخ ) أى لفظا كساجد ومصايح أو تقديرا كدواب ومدارى أصلهما دواب ومدارى بالكسر فيهما ، وهذا حكمة تكرير الشارح المثال ، وقوله لا لعارض احترازا عن العارض ، وقد عرفت

(كل) واحد (منهما) على انفراده (يستأثر) أى يستقل (بالمنع) من الصرف من غير مجامعة مانع آخر لقيامه مقام عتين . أما الألف فلأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه دالة على تأنيثه بخلاف غيرها ففى المؤنث بها فرعية لفظية وهى لزوم الزيادة حتى كأنها أصلية وفرعية معنوية وهى دلالة على التأنيث : وأما الجمع فلأن فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع ، وإذا سمي به كحضاجر منع الصرف نظرا إلى أصله ، وكذا لو طرأ تنكيره بعد التسمية لذلك . وأما منع سراويل فلما لأنه أعجمى حمل على موازنه فى العربية اعتدادا بشبه الجمع أو لأنه عربى جمع سرولة تقديرا (والبواقي) من الموانع (لا) يستأثر كل منهن بالمنع بل لا (بد) فى تحقيقه (من مجامعة كل علة) المناسب مانع (منهن) أحد أمرين : إما (الصفة) وهى

مثاله (قوله كل منهما يستأثر بالمنع) لهذا قالوا : وهم من قال فى حواء امتنع للتأنيث والعلمية ، واستغرب قول أبى على فى الإيضاح حمراء لا ينصرف لاجتماع الوصف والتأنيث (قوله بخلاف غيرها) لأن التأنيث ليست لازمة لما هي فيه بل مقدرة الانفصال غالبا ، فلا يرد أن من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لوجدله نظير كهمزة لأن همزة كحطم ، ومنه مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لم يوجدله نظير كحذرية وعرقوة إذ ليس فى كلامهم فعل ولا فعلوا لأن ذلك من غير الغالب (قوله فى المؤنث بها الخ) كذا وقع فى كلام غيره ولا يخفى ما فيه . أما أولا فلأنه لا يناسب ما تقرر أولا من أن هذه الألف قائمة مقام عتين ، وهذا التقرير يقتضى أن فى المؤنث بها عتين لا واحدة تقوم مقامهما ، والمناسب له أن يقول فى المؤنث بها فرعية ذات جهتين جهة راجعة إلى اللفظ وجهة راجعة إلى المعنى . وأما ثانيا فالمناسب أن تجعل الدلالة على التأنيث راجعة للفظ ولزوم الزيادة راجعا للمعنى لأنه يشبه لزوم العلم للدلوله لما عرفت من أن التأنيث دائما يرجع للفظ وأن الراجع للمعنى العلمية والوصفية فتدبر ، ولا تدخل عتقك فى ربة التقليد فإنه آفة الطالب وحرمان المستفيد (قوله وأما الجمع الخ) فيه نظير ما قبله : والأظهر أن يقال فلأن فيه فرعية لها جهتان : جهة راجعة للفظ وهى الجمع ، وجهة راجعة للمعنى وهى عدم النظير ، لأنها تشبه الصفة التى يصير بها الموصوف عديم النظير (قوله نظرا إلى أصله) لأنه مهول عن الجمع فإنه فى الأصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مباغة فى عظم بطنها كأن كل فرد منها جماعة من هذا الجنس وإن كان فى الحال ليس جمعا (قوله لذلك) أى نظرا إلى أصله (قوله) وأما منع سراويل) وهو اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لافى الحال ولا فى الأصل (قوله حمل على موازنه فى العربية) لأنه فى حكمها من حيث الوزن فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما ، فالجمعية على هذا التقدير أعم من أن تكون حقيقة أو حكما ، فبناء هذا الجواب على جميع الجمعية لاعلى زيادة سبب وهو الحمل على الموازن (قوله جمع سرولة تقديرا) أى كأنه سمي كل قطعة من السراويل سرولة ثم جمعت سرولة على سراويل : وقيل إنه جمع سرولة تحقيقا لقوله . عليه من اللؤم سرولة . ورد بأنه مصنوع :

قال العصام فى شرح الكافية : وقد سألتى الولد الأعز إسماعيل فى صباه حين قرأ على هذا الدرس فى بلد حمراء مجمع الفضلاء الهداة أنه لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربيا حتى احتيج إلى تقدير الجمعية ؟ فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء ، فأجبت به بأن العجمى غريب فى كلام العرب والغريب يبيع المتوطن الجانح بخلاف المتوطن العارف بحال الآخر ، فإنه إذا عرض له حاله بسبب يخلو عنه لا يقبلها ويقول ليس معنى موجب هذا العارض ، فاستحسن كما استحسن سؤاله (قوله المناسب مانع) لقوله أو لا كل منهما يستأثر بالمنع : وقد



ما وضع لذات مبهمه باعتبار معنى معين مقصود بالوضع (أو العلمية) وهى المراد بالمعرفة ، وإنما وجب ذلك لما مر من أنه يعتبر فى المنع أن يكون إحدى العلتين لفظية والأخرى معنوية والصفة والعلمية معنويتان والست البواقي كلها لفظية : وأفهم كلامه أن الصفة والعلمية لا يجتمعان وهو كذلك :  
( وتنعين العلمية مع التركيب ) أى المزجى المختوم بغيرويه كمعدى كرب إذ هو المانع من الصرف بخلاف ماختم بويه وماركب من الأعداد والظروف

يقال إن المصنف أشار إلى ترادف العلة والمانع ( قوله ماوضع ) أى اسم وضع أو الذى وضع فما نكرة موصوفة أو معرفة موصولة والجملة بعدها صفة أو صلة ( قوله باعتبار معنى معين ) فيصح إطلاق ذلك الاسم على كل من اتصفت بذلك المعنى كأحر يطلق على كل من له حرة ( قوله مقصودا بالوضع ) فيه قصور لأنه لا يشمل أربع فى نحو : مررت بنسوة أربع فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد ، ولا وصفية فيه بحسب الوضع وإنما عرضت له فى الاستعمال فلا بد من زيادة أبو الاستعمال ( قوله وهى المراد بالمعرفة ) أى فى البيت الذى جمعت فيه العلل : ولما قال ابن الحاجب : المعرفة شرطها أن تكون علمية : قال الجاوى : وإنما جعلت مشروطة بالعلمية لأن تعريف المضممرات والمبهمات لا يوجد إلا فى المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجىء ، فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العلمى ، وإنما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض ، لأن فرعية التعريف للتشكيك أظهر من فرعية العلمية له ( قوله لما مر من أنه الخ ) هذا لا يفيد اعتبار خصوص هاتين العلتين المعنويتين فيما يرجع للمعنى إذ العلل الراجعة للمعنى كثيرة ، والمفيد لذلك الاستقراء كاعتبار خصوص الستة اللفظية مع كثرة ما يرجع للفظ ( قوله وأفهم كلامه أن الصفة والعلمية لا يجتمعان ) لأن الظاهر أن أو فى قوله أو العلمية منفصلة حقيقة ( قوله وتنعين العلمية مع التركيب ) الحاصل أنها تنعين مع التركيب والتأنيث والعجمة وإنما تعينت مع التركيب ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف ومع التأنيث ليصير التأنيث لازما ، لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان ولأن العلمية وضع ثان ، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة ومع العجمة لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف : وبالجملة إنما اشترطت العلمية فى هذه الثلاثة لتكون لازمة ولا يتطرق لها التغيير ( قوله إذ هو المانع من الصرف ) أى المزجى المختوم بغيرويه ( قوله بخلاف ماختم بويه ) كسيبويه ونفطويه ( قوله وماركب من الأعداد ) كأحد عشر ( قوله والظروف ) زمالية نحو : فلان يأتينا صباح مساء : أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ، ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز : أى صباحا مقترنا بمساء قاله المصنف فى شرح الشذور : وظاهره أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو ، وفى الرضى أنه الفاء حيث قال : وإنما لم يتعين بناء الجزئين فى هذه الظروف والأحوال كما تعين فى خمسة عشر دون هذه المركبات ، إذ يحتمل أن يكون بتقدير الحرف وأن لا يكون فإذا قدرناها قلنا إن معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين : أى يوما فيوما وصباحا فمساء وحيننا فحيننا : أى كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين ، والفاء تؤدى هذا العموم كما فى قولك انتظرت ساعة فساعة : أى كل ساعة إذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقبه بلا فصل إلى مالا يتناهى انتهى :

ويعلم من قول المصنف أى صباحا مقترنا بمساء رد ما قاله الحريرى فى [درة الغواص] من أن الخواص يوهمون ولا يفرقون بين التركيب والإضافة مع الفرق ، وهو أن المراد به مع الإضافة أنه يأتينا فى الصباح وحده إذ تقدير

والأحوال فبنى والإضافى فصروف والإسنادى فحكى ، والأفصح فيه أن يعرب ثانى جزئه إعراب ما لا ينصرف  
وبينى الأول على الفتح مالم يكن آخره ياء فيسكن :

( و ) مع ( التانيث ) أى بغير الألف لاستقلالها بالمنع كأمير سواء أكان علما مؤث أم لمذكر زائدا على ثلاثة  
أحرف أم لا محرك الوسط أم لا أعجميا أم لا منقولاً من مذكر إلى مؤنث أم لا :

الكلام يأتينا فى صباح مساء : والمراد به عند التركيب أنه يأتينا فى الصباح والمساء لأن الأصل صباحا ومساء ،  
ورده ابن برى وقال : هذا الفرق لم يقله أحد وصرح السيرافى بخلافه وعلة بأنك إذا لم ترد أن السير وقع فيهما  
لم يكن فى مجيئك بالمساء فائدة ، ومثال الظروف المركبة المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين  
حرف حركتها فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان ( قوله والأحوال )  
نحو : هو جارى بيت بيت :

قال المصنف فى شرح الشذوذ : وأصله بيتا لبيت أى ملاصقا فحذف له الجار وهو اللام وركب الاسمان ،  
وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل فإنه فى معنى مجاورى ، وجوزوا أن يكون الجار المقدّر إلى وأن  
لا يقدر جار أصلا بل العاطف ( قوله فبنى ) أما المختوم بويه فعلى الكسر أما البناء فلأنه اسم صوت وأما الكسر فعلى  
أصل التقاء الساكنين ولا يجوز فيه عند سيويوه إلا الكسر : وزعم الجرمى أنه يجوز أن يعرب إعراب ما لا ينصرف :  
قال أبو حيان : وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن التباس البناء باختلاط الاسم بالصوت  
وصيرورتها اسما واحدا . وأما المركب من الأعداد وما بعدها فعلى الفتح لما مر أول الكتاب ، وسبق هنا  
إشارة إليه وليس البناء فيهن واجبا ، أما ما عدا العددي فلا نزاع فيه وأما العددي فمر عن الرضى ما يقتضى وجوب  
بنائه ، وقول المصنف فى أول الكتاب فى لزوم الفتح بومه ومر الكتاب عنه إذ هو إذا أضيف لمستحق المعدود  
نحو خمسة عشر يجوز فيه إعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحا وإعراب الصدر مع جر العجز بالإضافة :

هذا ، وظاهر كلام الشارح أن المركبات المذكورة ليست من أقسام المركب المزجى ، وفى كلام بعضهم  
ما يؤهمه ، وقد صرح جمع بأنها من أقسامه ، ولذا أورده على قول ابن مالك :

... وما يمزج ركباً إن بغير يوه تمّ أعربا

وكلام المصنف فى الحواشى مصرح به كما يعلم مما مر أول الكتاب ، وتعريف المركب المزجى بأنه كل كلمتين نزلت  
ثانيتين منزلة تاء التانيث مما قبلها بجامع أن الجزء الأول ملازم للفتح إن لم يكن ياء ، والثانى معربا باعتبار أكثر أنواعه  
بدليل أن المختوم بويه مزجى اتفاقا وهو مبنى فلا يلزم أن لا تكون المركبات المذكورة منه ، أو يقال يبنى فى كونها منه  
صدق تعريفه عليها باعتبار بعض أحوالها ، ومثل ذلك يقال فيها إذا أضيف أول جزئى المزجى إلى ثانيتهما أو بنيا على  
الفتح فإن ذلك جائز فيه كما فى التوضيح وغيره ، أو يقال : أرادهم ما يسمى مزجيا فى أشهر أحواله يجوز فيه ذلك ، وليس  
المراد أنه يجوز فيه ذلك فى كونه مزجيا لظهور أنه إذا أضيف أول جزئه إلى الثانى يكون من المركب الإضافى  
( قوله والإضافى فصروف ) لأن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف إليه ما يضافه  
( قوله فحكى ) لأن التسمية بها إنما هى لدلالاتها على قصة غريبة ، فلو تطرق إليها التغيير يمكن أن تفوت تلك الدلالة  
لكن فيه أنها مع الحكاية معربة تقديرا وذلك لا ينافى منع الصرف إلا على قول ابن فلاح : إن المقصور الذى فيه  
علتان كموسى تقدر فيه الكسرة جرا لأن المانع منها فى غيره الثقل ولا ثقل مع التقدير ، وكون العلم الإسنادى محكيا هو  
ما صرح به صاحب اللباب والسيد فى حواشى المتوسط . وذهب ابن الحاجب إلى أنه مبنى وحينئذ فخر وجه ظاهر لأن  
منع الصرف من أحكام العربات ( قوله والأفصح فيه ) أى فى المركب غير ماتقدم ، ومقابل الأفصح ما أشرنا إليه آنفا

لكن شرط تختم التأنيث المعنوى فى منع الصرف أحد أمور أربعة : إما زيادة على ثلاثة أحرف كزئبل لتزئيل الزائد منزلة الناء ، أو تحرك الوسط كسفر لتزئيل الحركة منزلة الزائد ، أو العجمة كبلخ اسم بلد لتزئيلها منزلة الحركة ، أو النقل من مذكر إلى مؤنث كزيد اسم امرأة لأنه بنقله إلى المؤنث حصل ثقل عادل خفة اللفظ ، وماعدا ذلك من الثلاثى كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجىء ، وإذا سمي بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى منع الصرف : الزيادة على ثلاثة أحرف ولو تقديرا .

[ فائدة ] أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيان على المعنى الذى يقصده المتكلم ، فإن أراد أبأ أو حيا أو مكانا أو لفظا أو حرفا صرف ذلك أو أما أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك : ( و ) مع ( العجمة ) وهى كون الكلمة من أوضاع غير العرب ( و شرط العجمة ) فى المنع ( علميته فى ) اللغة

من بناء الجزئين على الفتح وإعراب الأول وإضافته للثانى ، ثم إن كان فى الثانى ما يقتضى منع الصرف منع كرام هرمز وإذا كان آخر الأول ياء قدرت الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة تشبيها بالألف فلزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الأفراد . وقيل يفتح بالنصب ما لم يكن آخره ياء فيسكن للنقل بالتركيب والإعلال كمعدى كرب وقالى قلا . وزاد بعضهم ما لم يكن نونا نحو ، باذنجانة فيسكن أيضا ، ويدل على تركيب باذنجانة قول بعض العرب فى تصغيرها تصغير ترخيم بدينجانة بفتح النون قبل الجيم ، ولكن القياس فى التصغير بوزن بوزن بوزن ( قوله لكن شرط تختم التأنيث المعنوى ) أى ما ليس علامته لفظية وإلا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم ( قوله أو العجمة كبلخ ) إنما لم تعتبر العجمة مانعة ، والتأنيث شرط لتختم منعها مع سكون الوسط لقوة التأنيث بظهور علامته المقدرة فى بعض التصرفات ( قوله لتزئيلها منزلة الحركة ) لا يخفى ما فى دعوى ذلك من الخفاء ، وعلل فى التصريح بقوله لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تختم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تختمه ( قوله ولو تقديرا ) قيده المرادى فى شرح الألفية بقوله : كاللفظ .

قال ابن هانى : يعنى بقوله تقديرا كاللفظ ما كان حذفه على طريق القياس فإن المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه جوب تخفيف جواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمال ، واحترز به عن هو على غير قياس كأيمن فى أيمن من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به . فإن قيل : لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لأن حكمه حكم الزيادة كما تقدم ؟ قلت : لأنه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرا فاحتاجوا إلى تقوية معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام التأنيث وهو الحرف الزائد على الثلاثة ، فإنه فى قيامه مقام الناء أقوى من تحرك الوسط بدليل أنه يمنع من ردّها فى التصغير كما فى عقير بخلاف حركة الوسط لا تمنع من ذلك كما فى قديمة ، ولهذا لم يكتفوا بالعجمة ( قوله أبأ أو حيا ) أى فى أسماء القبائل لإرادة الأب كمعد ونعيم والحى كقريش وثقيف ، وقوله أو مكانا أى فى أسماء الأرضين ، وقوله أو لفظا أو حرفا أى فى أسماء الكلم ، وقوله أو أما أو بقعة الخ على هذا الترتيب وكما كرر المعنى فى الأول والأخير فى إرادة معنى المذكر كررها فى إرادة معنى المؤنث ، وإرادة الأم فى القبيلة كباهلة والقبيلة كيهود :

واعلم أنه قال فى التسهيل : وقد يتعين اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحى أو المسكان :

قال الدمامى فى شرحه قبل ذلك : وهنا أمور ينبه عليها :

أحدها أن إطلاقهم القول بجواز الأمرين محمول على ما إذا لم يتحقق مانعان من الصرف فإن تحققا فتح الصرف

بكل حال نحو : تغلب وباهلة وخولان ونحو ذلك :

(العجمية) بأن تنقل الكلمة وهي علم في العجم إلى لسان العرب بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلجام ، وما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في أول أحواله علما كبندار فيصرف أيضا لانتفاء علميته في لغة العجم (وزيادة على الثلاث) كإبراهيم بخلاف الثلاثي فيصرف وإن كان علما في العجمية كشر :

وتعرف عجمة الاسم بأمر : منها خروجه عن أبنية العرب كإسماعيل ، ومنها نقل الأئمة ، ومنها أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصوبلحان أو والقاف كنجنيق أو والكاف كسكرجة ، وجميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام اعجمية إلا أربعة محمدا صلى الله عليه وسلم وصالحا وشعبيا وهودا ،

الثاني تجوز الأمرين بحسب الاستعمالين إنما هو موكول إلى استعمالنا في الألفاظ نحو : كتبت زيدا فأجدته وكتبت زيلبا فأجدتها ، وأما ماعدا ذلك فنوط باستعمال العرب في ذلك الخالص فما اعتبروه فيه من صرف ومنع اعتبرناه ، وليس لنا أن نقترح ذلك من أنفسنا :

الثالث أن المصنف سوتى بين الجميع في الذكر فيقتضى أن الحكم في الأنواع كلها واحد ويقوى إرادته ذلك قوله بأثر هذا الكلام وقد اللغ انتهى . ومثلوا لما يتعين فيه اعتبار القبيلة يهود ومجوس والبقرة بدمشق والحي بكلب والمكان بيدر ( قوله بأن تنقل الكلمة ) هذا خلاف المشهور :

قال في الجمع : وهل يشترط أن يكون علما في لسان العجم ؟ قولان : المشهور لا وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان : والثاني نعم وعليه أبو الحسن الدباح وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيدييه ، ويبنى على ذلك صرف نحو قالون وبندار فيصرف على الثاني لأنه لم يكن علما في لغة العجم دون الأول لأنه لم يتمكن في لسان العرب قبل أن يسمى به انتهى :

وقوله : إن ابن الحاجب على الثاني : أى لقوله في الكافية إن شرط العجمة أن تكون علمية في العجمة لكن في الجاهلي أن معنى كون العلمية في العجمة أن تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كإبراهيم ، أو حكما بأن تنقله العرب من لغة العجم إلى العربية من غير أن تنصرف فيه قبل النقل كقالون : فإنه كان في لغة العجم اسم جنس للجيد سمي به أحد رواة الذرارة لجودة قراءته قبل أن تنصرف فيه العرب فكأنه كان علما في الأعجمية اه فقول الشارح بخلاف ما نقل من لسانهم الخ مبنى على تفسيره المخالف للجمهور ، والبنادرة تجار يلزمون المعادل ، وفي بعض النسخ تأخير قوله بخلاف ما نقل الخ بعد قوله بخلاف الثلاثي إلى قوله ونوح ، وحينئذ فيكون في كلام الشارح لف ونشر مشوش ويحتاج لزيادة واو قبل لفظه بخلاف الثانية إذ لا ارتباط لها بدون العاطف ومعدلا حاجة إليها ( قوله كشر ) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة فيه إشارة إلى أن حركة الوسط لا أثر لها مع العجمة بخلافها مع التأنيث ، وذلك لأنها مع تقوم مقام علامته والعجمة بلا علامة لها وبمجرد كون العجمي ثلاثيا يشابه كلام العرب ، لكن يبقى أن شتر إذا كان اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما ساف أنه العجمة إذا انضمت إلى تأنيث الثلاثي الساكن الوسط فتحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه إلا أن يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز إرادة المكان ( قوله نحو إسماعيل ) فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي . ومنها أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو : نرجس ، أو آخره زاي قبلها دال نحو : مهندز فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية ، وأبدلوا الزاي سينا فقالوا مهندس . ومنها أن يكون عاربا من حروف الدلالة وهو خماسي أو رباعي ، وحروف الدلالة ستة يجمعها قولك مر بنقل :

قال صاحب العين : لست واجدا في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المضممة خاصة ولارباعية كذلك إلا كلمة واحدة وهي عسجد لحقة السبن وهشاشنها ( قوله وهودا ) في الجاهلي : وقبل هود كنوح يعني

وألحق بها في الصرف نوح ولوط وشيث فهذه السبعة منصرفة ويجمعها :  
تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا

عجمي صرف لكونه ثلاثيا وأيد بأن العرب من ولد إسماعيل انتهى ، وفيه نظر :  
قال ابن كثير : الصحيح المشهور أن العرب كانوا قبل إسماعيل ، ويقال لهم العرب العاربة : أى الخلف  
منهم من قبيل ليل أيل وظل ظليل ، فإنهم إذا أرادوا المبالغة في شيء يأخذون من لفظه صفة ويؤكدونه بها ،  
وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرم وغيرهم : وأما العرب المستعربة فهم ولد إسماعيل وهو أخذ العربية  
من جرم ( قوله وألحق بها في الصرف نوح الخ ) أى مع كونها أعجمية لسكون وسطها ، ومنه يعلم أن ماشاع  
من أن أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا مئة ولم يعدوا شيئا ليس بظاهر وبقي أيضا عزيز :  
قال البيضاوى في تفسير سورة براءة : تنوين عزيز بناء على أنه عربي منصرف وترك تنوينه بناء على أنه  
أعجمي أو لغير ذلك انتهى :

قال الشهاب القاسمي : فليتأمل ، فإنه إذا ثبت كل منهما في القرآن كما هو قضية القراءة بهما وجب جوازها  
فكيف يكون أحدهما مبنيًا على أنه عربي والآخر على أنه عجمي مع أنه في الواقع لا يكون عربيًا وعجميًا بل أحدهما  
فقط ، وأيضًا شرط العجمي زيادته على الثلاثة بغير ياء التصغير انتهى : وقد يقال يكفي في تخريج القراءة المطابقة  
لوجه نحوي وإن لم يوافق توجيه القراءة الأخرى كما لا يخفى ، وقد قرئ: نثرا بالنسوين على أن الألف للإلحاق  
وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن يكون في الواقع بهما ، وليس المراد من كون الاسم أعجميًا أن مدلوله أعجمي  
بل إن لفظه ليس من الأوزان العربية لأن النحوي إنما يبحث عن الألفاظ غاية الأمر أنه يلزم من منعه الصرف  
أن تقول إنه ليس من الأوزان العربية ومن صرفه أن يقول إنه منها ، وذلك لا يقتضي كونه عربيًا وعجميًا بل إن  
في وزنه خلافا كما لا يخفى ومثل ذلك كثير فتدبر :

واعلم أني رأيت بخط الإمام تقي الدين السبكي رحمه الله مانعه : - وقالت اليهود عزيز ابن الله - القراءة  
المشهوره بغير تنوين فقل لأنه لا ينصرف وقيل لأن ابن صفة لاخير ، وأورد أنه لو كان صفة لكان الخبر مقدرا  
تقديره معبودهم وحينئذ يكون المنكر ذلك لا وصفهم إياه بالنبوة : وأقول : بل المنكر وصفهم ، والتقدير في  
ك مهم المحكي بعضه لاني الحكاية لأن الخبر إذا وصف الخبر عنه بصفة له وأراد السامع إنكار ذلك من غير  
تعريض للحكم فطريقه إنكار الوصف فقط فكذلك هنا كأنك قلت قالوا هذه اللفظة المنكرة ولم يعترض لما قالوه  
خبرًا عنها والله أعلم انتهى :

واعلم أن الإيراد للشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز كما نقله الفخر عنه وأجاب بما هو محصل جواب السبكي :  
والعجب للسبكي كيف لم يستحضر ذلك وبني الإيراد على أن الإنكار لكونه تكذيبًا إنما يتوجه للخبر ، لأن احتمال  
الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور وليس بلازم وإن كان أكثر كما ذكره ولده البهاء في العروس والنتاج  
في جمع الجوامع في بحث الأخبار من الكتاب الثاني وعبارته : ومورد الصدق والكذب النسبة التي تضمنها ليس  
غير كقائم في زيد بن عمرو قائم لابنوة زيد : ومن ثم قال مالك وبعض أصحابنا : الشهادة بتوكيل فلان بن فلان  
شهادة بالوكالة مطابقة بالنسبة ضمنا والوكالة أصلا انتهى : ومبنى الجواب على منع ذلك وأنه يكون في غير  
الخبر ، وكون التقدير في المحكي لادخل له في الجواب وإنما هو لأن المبتدأ لابد له من خبر وكان الظاهر أن  
يقدر بلفظ التكلم فيقال معبودنا ، وأما على تقدير أنه من الحكاية فيجوز ذلك حكاية لفظهم وتقديره بلفظ الغيبة  
مراعاة لكون المبتدأ اسما ظاهرا ، وعلى منع اختصاص احتمال الصدق والكذب بالخبر جرى ولده البهاء في العروس



وأفهم كلامه أن هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شيء منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك ، فنصرف لصنجة وقائمة وإن وجد فيها علة أخرى مع التأنيت وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة ، وبصرف أذربيجان إذا نكر وإن وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة : وأن غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية معه وهو كذلك أيضا ، فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة أخرى ، فثالث العدل مع العلمية عمر وزفر معدواين على هامر وزافر تقديرا ، وطريق العلم بعدل ماجاء على فعل علما شماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع ، فإن ورد مصروفا فغير معدول وكذا إن ورد ممنوعا. وفيه مع العلمية مانع آخر كطوى فإن فيه مع العلمية التأنيت باعتبار البقعة فلا حاجة إلى تكلف العدل مع إمكان غيره ، ومثاله مع الصفة - مثني وثلاث ورباع - فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة تحقيقا : وجوز بعضهم العدل إلى عشار ومعشر ، ومثال الوزن مع العلمية أحد ومع الصفة أحر ، ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة إلا في أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية ، وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كشمس وضرب علمين ، أو كونه بالفعل أولى كأصيف وأحر علمين ومثال الزيادة

واستدل لرجوع التكذيب للنسبة الإضافية بما جاء في البخاري مرفوعا : « يقال للتصاري يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله ، فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد » : وقال : إنما كانت صفة المسند فيه مقصودة بالحكم نحو « الكريم ابن الكريم » الحديث ، ينبغي عدم النزاع في رجوع التصديق والتكذيب إليها ، وفي المطول قبيل الباب الأول ما فيه تحرير المقام : وقيل إن التنوين حذف لالتقاء الساكنين لأنه يحذف لذلك قليلا كما في المغني ، ومنه قراءة - قل هو الله أحد الله الصمد - ولا الليل سابق النهار - بترك تنوين أحد وسابق وينصب النهار ( قوله وأفهم كلامه أن هذه الموانع الثلاثة الخ ) الأولى أن يحمل الكلام على أنه أفهم أنها لا تؤثر مع الوصفية لأنه المقصود للمصنف من هذا الكلام ، وأما ما ذكره فإنه وإن أفهمه هذا الكلام لكنه ليس بمراد منه لأنه علم مما هو من أن ما يمنع صرفه لعنتين لا بد أن تكون إحداها معنوية والأخرى لفظية ، وما ذكره إنما اجتمع فيه علتان لفظيتان فتدبر ( قوله وطريق العلم بعدل ماجاء الخ ) قيل فيه دور ، ولا ينبغي على من تأمل دفعه لأن سماع عدم صرفه لا يتوقف على معرفة أنه معدول لأنه أمر محسوس وبعد إدراكه يبحث عن سببه ( قوله معدولة عن اثنين اثنين الخ ) أي وليست معدولة عن اثنين وثلاثة ، ولهذا قال في المغني في بحث أم : إن المغني لحن في قوله : أحاد أم سداس في أحاد ليلتنا المنوطة بالتناد

حيث استعمل أحاد وسداس بمعنى واحدة وست : ونقل مثله في الباب السادس عن أبي طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمى : [ الرسالة المعربة عن شرف الإعراب ] وأطال فيه فراجع ، وبه تعرف سقوط السؤال المشهور أن الوصف في هذه الألفاظ عارض لأنها من باب العدد ، وذلك كعروض الوصف بأربع في قولك مررت بلسوة أربع فكيف أثر الوصف فيها ولم يؤثر في أربع ؟ وأجيب بأن هذا التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفا ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو أربع فإنه لم يوضع وصفا في الأصل وإنما تحصل له الوصفية بطريق العروض لأن ذلك مبنى على أصل اثنين وثلاثة وهكذا ( قوله وجوز بعضهم العدل إلى عشار ومعشر ) على قوله بتخرج كلام المتنبي في البيت السابق ولا يكون قوله سداس لحننا فقول المغني إنه لحن ثلاث لحنات ما تقدم وهذه ، وتصغير ليلة على ليلة وإنما صغرته العرب على لولية بزيادته الباء على غير قياس تحامل ( قوله اختصاصه بالفعل ) المراد باختصاصه به أن لا يوجد في غيره إلا في علم أو أعجمي أو لدور ( قوله كشمس ) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرض ( قوله وضرب ) أي على وزن المجهول من غير اعتبار الضمير ( قوله أو كونه أولى ) إما لكونه غالبا فيه أو لكونه مبدوءا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل



مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة من الصرف إلا في وزن فعلان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلمية ، وأما حسان وشيطان فإن جعلنا من الحسن والشيظ منعاً أو من الحسن والشطن صرفاً .  
(و) شرط (الصفة) أى تأثيرها (التي على) وزن (أفعل أو) على وزن (فعالن) أمران : (أصالتها) بأن تكون الكلمة فى الأصل صفة (وعدم قبولها) (التاء) إما لأنه لا مؤنث لها كما كمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير اللحية ، أولها مؤنث على فعلى بالضم كأفضل أو فعلى بالفتح كسكران وغضبان ، وجميع أبنية فعلان مؤنثاتها على فعلى إلا أربع عشرة لفظة جاءت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف ويجمعها .

أجز فعلى لفعالنا إذا استنثيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وصيفانا وصحبانا  
وصوجاننا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا وأتبعن نصرانا

ورد فيهن خصصانا على لغة وأليانا

وفهم من كلامه أن الصفة العارضة أو القابلة للتاء لا أثر لها فى المنع ولهذا قال (فعريان وأرمل وصفوان وأرنب) إذا كان صفوان (بمعنى قاس و) أرنب بمعنى (ذليل) أى ضعيف (منصرفه) لقبول الأولين التاء تقول عريانة وأرملة ولعروض وصفية الأخيرين إذ صفوان فى الأصل وضع اسماً للحجر الأملس وأرنب وضع اسماً للذابة معروفة ، فلا أثر لطور الوصفية كما لا أثر لطور الاسمية كأطح وأدهم وأرقم (ويجوز فى) نحو (هند) مما هو ساكن الوسط (وجهان) الصرف لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى وعدمه وهو أولى نظراً إلى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تختمه ، وأوجب السير فى الصرف نظراً إلى أن ساكن الوسط قابل لإحدى العلتين فتساقطتا فبقى بلا سبب ، وأجرى المبرد والجرمى الوجهين فى نحو : زيد اسم امرأة (بخلاف زينب وسقر وبلخ) وزيد اسم امرأة فلانها ممنوعة الصرف حتماً لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تختم منع صرفها كما تقدم (وكعمر) فى منع الصرف للعلمية والعدل (عند) جمهور بنى (تتم باب حذام) وهو ما كان على وزن فعال علماً لمؤنث وهو معدول عن فاعلة (إن لم يختم برأه) فإن ختم بها (كسفار) بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقاً (وأمس لمعين) بأن يراد به اليوم الذى قبل يومك وهو معدول عما فيه ال وهو الأمس (إن كان مرفوعاً نحو : مضى أمس بالرفع من غير تنوين ، فإن كان منصوباً أو مجروراً بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقاً (وبعضهم) أى تتم (لم بشرط) ما اشترطه الجمهور منهم (فيهما)

الاسم ، ولا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل وتفصيل المقام فى شروح الألفية (قوله لإلى وزن فعلان) أى بفتح الفاء (قوله بخلاف الزيادة مع العلمية) لأنها تكون مع فعلان المفتوح الفاء وغيره نحو : غطفان وعثمان وعمران (قوله منعاً) لزيادة الألف والنون (قوله صرفاً) لأن النون حينئذ أصلية وإذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف إعطاء للأبدل حكم المبدل منه وذلك نحو : أصيلا مسمى به أصله أصيلا تصغير أصيل على غير قياس ، ولو أبدل من حرف أصل نون صرف نحو : حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزته نونا (قوله وأجز فعلى الخ) هذه الأبيات ما عدا الأخير لابن مالك والأخير للمرادى ، وتفسير هذه الألفاظ : الحبلان الممتلئ غيظاً ، ويوم دخنان فيه كدرة ، ويوم سخنان حار ، ورجل سيفان طويل ممشوق ضامر البطن ، ويوم صحيان لا غيم فيه ، وبغير صوجان ناشز الظهر ، ورجل هلان صغير حقير ، ورجل قشوان دقيق الساقين ورجل مصان لثيم ، وموتان الفؤاد أى غير جديده ، وندمان معى المنادمة لامن الندم ، ونصران واحد النصارى لكن لم يستعمل إلا بياء النسب ، والأليان كبير الألية ، والخمصان الضامر البطن (قوله ولهذا قال فعريان الخ) أنت خبير بأن الكلام فى صفة على وزن فعلان المفتوح الفاء لأنها التى لها حالتان قبول التاء وعدمه ، وأما فعلان المضموم الفاء فمؤنثه بالتاء ليس غير ، وفعالن المكسور الفاء لم يسمع فى الصفات وحينئذ فكان المناسب للمصنف

أى فى باب حلام وفى أمس بل ذهب إلى إعرابها إعراب مالا يتصرف مطلقا ، وقد مر الكلام عليهما فى صدر المقدمة (و) كعمر (سحر عند الجميع) من العرب (إن كان) ظرفا (معينا) بأن يراد به سحر يوم بعينه وهو معدول عما فيه أل وهو السحر نحو : جئت يوم الجمعة سحر ، فإن كان مبهما أى نكرة صرف نحو - نجيتهم بسحر - أو مستعملا غير ظرف وجب تعريفه بأل أو بالإضافة نحو : طاب السحر سحر ليلتنا ، وإن كان بأل أو مضافا صرف أيضا كجئتكم يوم الجمعة السحر أو سحره :

### [ باب ]

فى ذكر صيغتي التعجب وما يبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل

التعجب انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر خفى سببه وخرج عن نظائره ، ولهذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب ، فلا يطلق على الله تعالى أنه متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء ، وما ورد منه فى كلامه العزيز كقوله - فما أصبرهم على النار - مصروف إلى المخاطب : أى يجب أن يتعجب العباد منه ، وله صيغ كثيرة دالة عليه : منها ما هو بالقربنة نحو : - كيف تكفرون بالله - وسبحان الله إن المؤمن لا ينجس ، والله دره فارسا ، ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صيغتين لاشتهارهما فقال (التعجب له صيغتان) وضعا لإنشائه ، أحدهما (ما أفعل زيدا) نحو : ما أحسن زيدا (و) هذا اللفظ (إعرابه ما مبتدأ) لأنها مجردة عن عامل لفظى للإسناد إليها ، وحكى عن الكسائى أنها لاموضع لها من الإعراب ، وهى عند سيبويه نكرة تامة (بمعنى شيء)

أن يأتى بدل عريان بلفظ من الأربعة عشر المتقدمة فى النظم مما هو على وزن فعلان المفتوح الفاء ، وأما عريان فخارج عن الاعتبار من القسم المشروط له قبول التاء وهو فعلان المفتوح الفاء لأنه المقصود فى قوله أو فعلان فليتأمل (قوله وقد مر الكلام عليهما الخ) مر لنا هناك ما يتعلق بذلك (قوله عند الجميع) أى من التميميين والحجازيين (قوله معدول عما فيه أل) لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يذكر معرفا بأل

### [ باب صيغتي التعجب واسم التفضيل ]

(قوله انفعال يحدث فى النفس الخ) الانفعال عبارة عن تأثر الشيء عن غيره مادام متأثرا كالمنقطع مادام ينقطع والمتسخن مادام يتسخن ، فهو هنا عبارة عن تأثر النفس عن الشعور بالأمر المذكور مادامت متأثرة (قوله وخرج عن نظائره) أو قلت نظائره (قوله ولهذا) أى لكونه عند الشعور بأمر خفى سببه (قوله منها ما هو بالقربنة) فتكون الصيغة حينئذ مستعملة فيه مجازا (قوله نحو - كيف تكفرون بالله -) هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام واستعملت فى التعجب مجازا ، ولما قال فى التلخيص إن كلمات الاستفهام كثيرا ما تستعمل فى غيره : قال السعد : وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان أنه من أى نوع من أنواعه مما لم يحسم حوله أحد : وقد بين ذلك السيد ونوقش فيه ، وتفصيل المقام يطلب من حواشى المطول : وقد ذكرنا فى حاشية المختصر ما فيه لفظة العجلان (قوله وسبحان الله الخ) هذا اللفظ موضوع لتعزیه الله وسبحان علم للتيسيح منصوب بعامل محذوف وجوبا ثم استعمل فى التعجب ، وأصل ذلك بأن يسبح الله تعالى عند رؤية المتعجب منه من صناعته ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه (قوله والله دره فارسا) أصل هذا الإخبار بأن ابن الحدث عنه لله ثم استعمل فى التعجب كما مر فى التمييز (قوله اقتصر منها هنا على صيغتين) أما فى الجامع والشذور فذكر الثالثة وهى فعل نحو : حسن وشرف ، وهى مذكورة فى باب نعم وبئس من التوضيح تبعا للألفية (قوله وضعا لإنشائه) وأما نحو عجبت من زيد وتعجبت للإخبار بالتعجب وضعا لإنشائه (قوله تضمنها معنى التعجب) كما قالوا فى قوله :

وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب ( وأفعل فعل ماض ) غير متصرف للزومه مع باء المتكلم لون الوقاية نحو : ما أفقرني إلى عفو الله ، وأما قوله . ياما أميلح غزلانا شدن لنا . فشاذ ( وفاعله ضمير ) مستتر مفرد مذكر غائب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على ( ما ) ولهذا أجمعوا على اسميتها ( وزيدا ) منصوب بأفعل على أنه ( مفعول به ) لتعدى أفعل بهمزة النقل ( والجملة ) الفعلية في محل رفع ( خبرها ) وعند الأخفش مامعرفة ناقصة بمعنى الذي والجملة صلة لها ، أو نكرة ناقصة بمعنى شيء والجملة صفة لها وعليهما فالخبر محذوف وجوبا : أي شيء عظيم ، وعند بعضهم ما استفهامية كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه والفعل خبرها : والتقدير أي شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا .

قال ابن الحاجب : وهذه التقديرات باعتبار الأصل قبل نقلها إلى التعجب لا أنها الآن بهذا المعنى وإنما معناها الإنشاء كما نقول في بعت فعل ماض وفاعل يعني في الأصل إذا كنت تريد به معنى الإنشاء فكذلك هذا . ( و ) الثانية ( أفعل به ) كأحسن يزيد ( وهو بمعنى ما أفعله ) فدلولهما من حيث التعجب واحد ، وأفعل فعل تعجب لازم لصيغة الأمر وليس بأمر حقيقة إذ لا معنى له ( وأصله ) عند سيدييه ( أفعل ) بصيغة الماضي وهمزته للصيرورة ( أي صار ذا كذا كأغد البعير : أي صار ذا غدة ) وأبقلت الأرض : أي صارت ذات بقل ، وأثمرت الشجرة : أي صارت ذات ثمرة ( فغير اللفظ ) من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر ( وزيدت الباء في الفاعل ) قصدا ( لإصلاحه ) لأن أفعل لما غيرت صيغته قبح إسناده للظاهر لكونه على صورة الأمر فزيدت الباء

#### عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

عجب مبتدأ وسوغ الابتداء به دلالة على التعجب وتلك خبره وقضية تميز أو حال . وقيل التقدير أمرى عجب لتلك . وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية : وزعم الأعمى أن عجب لتلك مرفوع على الإهمال كذا في الإرتشاف في باب المفعول المطلق ( قوله للزومه مع باء المتكلم ) كذا في التوضيح . قال اللقاني : قد تقدم في أول الكتاب . وأما تجويز الكوفي في ما أحسن أي بدون نون فبني على أن أحسن عندهم اسم ، فالمراد بالزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول البناء لا الزوم الذي هو الإيجاب إذ لا يحسن الاستدلال بذلك إذ هو فرع عن ثبوت الفعلية ( قوله ياما أميلح الخ ) صدر بيت للعرجي عجزه . من هؤلياتكن الضال والسمير . مصغر أملح من ملح الشيء ملاحه وشدن بمعنى قوين ، يقال شدن الظبي إذا قوى وطلع قرناه ، وقوله من هؤلياتكن متعلق بشدن . وأشار الشارح إلى سؤال وجوابه تقرير السؤال أن هذا البيت يدل على أن أفعل اسم ؟ فعل لأن الشاعر صغره وشرط المصغر أن يكون اسما ، وتقرير الجواب أن هذا التصغير شاذ فلا تثبت به الاسمية ( قوله فالخبر محذوف أي شيء عظيم ) ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين : أحدهما تقديم الإبهام بالصلة أو الصفة وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر ، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إبهاما وإبهاما تقدم الإبهام والثاني التزام حذف الخبر بدون شيء يسد مسده ( قوله وعند بعضهم ما استفهامية ) هو القراء وابن درستويه : ونقل هذا القول في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعل فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء ( قوله وليس بأمر ) أحسن من قول التوضيح لفظه الأمر ومعناه الخبر ، لأن معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الإنشاء فكيف يحكم عليه بأنه خبر ( قوله فغير اللفظ الخ ) وعلى هذا فالظاهر أنه مبنى على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيء على صورة الأمر . ونقل شيخنا الغني عن مشايخه أنه ينبغي أن يكون مبنيًا على السكون إن كان صحيح الآخر ، وعلى حذف الآخر إن كان معتله نظرا للصورتين

صونا للفظ من الاستقبال ( فمن ثم ) أى من أجل ذلك ( لزمت ) الباء هنا فلا يجوز حذفها إلا إن كان الفاعل أن وصلتها ( بخلافها فى فاعل كنى ) فيجوز تركها كقوله : • كنى الشيب والإسلام للمرء ناهيا •  
 وذهب جماعة إلى أن الجرور بالباء فى محل نصب على المفعولية إذ هو المتعجب منه والباء للتعدية ، فعلى هذا يكون أفعّل أمرا حقيقة لا خبرا وفيه ضمير مستتر هو الفاعل ، لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كأنه قيل يا حسن أحسن يزيد ، وعند بعضهم ضمير المخاطب أمر لكل واحد بأن يجعل زيدا حسنا : أى بأن يصفه بالحسن ثم أجرى مجرى الأمثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يارجل وياهند ويارجلان ويارجال أحسن يزيد :  
 ولما شارك أفعّل التفضيل فعلى التعجب فيما بيننا من ضمه إليها حفظا على الاختصار فقال ( وإنما بينى ) قياسا ( فعلا التعجب وأفعّل التفضيل من فعل ) متصرف فلا بينى من اسم ولا من فعل غير متصرف كنتم وبئس ( ثلاثى ) مجرد فلا بينى من رباعى مطلقا ، ولا من ثلاثى مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق واستخرج ( مثبت )

الآن ( قوله إلا إن كان الفاعل أن وصلتها ) كقول الإمام أبى الحسن على بن أبى طالب رضى الله عنه :

وقال أمير المسلمين تقدموا وأجب إلينا أن تكون المقدما

وفى شعر الشريف الرضى حذفها لكن الفاعل أن المشددة حيث قال :

أهون على إذا امتلأت من الكرى أنى أبيت بليلة المسوع

وفى النهاية لا يجوز حذفها معهما . واعلم أن ابن مالك قال فى شرح التسهيل : ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير أن بعد أفعّل لزمه أن يرفع ، وعلى مذهب القراء يلتزم نصب : أى لأن مذهبه أن فاعل أفعّل ضمير المخاطب ، ولا حجة فى قول الشاعر :

لقد طرقت رحال القوم ليلى فأبعد دار مرتحل مزارا

لإمكان جعل أبعد دعاء على معنى أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته ، كأنه يحرض نفسه على الإقامة فى منزل طروق ليلى لأنه صار بطروقها مزارا ، ولا حجة له فى قول الآخر • وأجدر مثل ذلك أن يكونا •  
 لاحتمال أن يكون أجدر فعل أمر عاريا من التعجب بمعنى اجعل مثل ذلك جديرا بأن يكون أى حقيقا بالكون يقال جدر بكذا جدارة وأجدرته به أى جعلته جديرا به أى حقيقا ، ويحتمل أن يكون أجدر فعل تعجب ثم حذف الباء اضطرارا واستحق مرفوعها الرفع على الفاعلية لكنه بنى لإضافته إلى مبنى ( قوله كقوله كنى الخ ) عجز بيت لسحيم صدره • عميرة ردع إن تجهزت غاديا • عميرة منصوب بودع وهو اسم محبوبته ، وغاديا من الغدو وهو الذهاب ، والشاهد فى قوله كنى الشيب ترك الباء فى فاعل كنى ( قوله فعلى هذا يكون أمرا حقيقة ) رد بأنه محتمل للصدق والكذب والظاهر أن هذا يرد على الأول لأن المقصود بالصيغة إنشاء التعجب وبأنه لا يجاب بالفاء وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ، ولا يجوز ذلك فى الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد فى ضميرى فاعل ومفعول لمسمى واحد وبأنه لو كان الناطق به أمرا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الأمر بالحلف حالفا ( قوله أحسن يزيد ) أى دم به ( قوله ثم أجرى مجرى الأمثال ) جواب عما يقال إذا كان للضمير للمخاطب يلزم أن يطابقه تأنيذا وتنذية وجمعا والصيغة ملازمة للتذكير والإفراد ( قوله قياسا ) احتراز به عما ورد من بناء فعلى التعجب وأفعّل التفضيل من غير ما وجدت فيه الشروط كقولهم ماأفته بكذا وما أجدره وهو أقن به ، ونحو ذلك مما هو مبسوط فى التوضيح وغيره ( قوله مطلقا ) أى مجردا أو مزيدا لأن البناء منه يفوت الدلالة على المعنى المقصود : أما أصوله أربعة فلأنه يؤدى إلى حذف بعض الأصول ولاخفاء فى إخلاله بالدلالة : وأما المزيد فلأنه يؤدى إلى حذف الزيادة الدالة على المعنى المقصود ( قوله ولا من ثلاثى مزيد ) لما مر

فلا يبنى من منى وإن لم يكن ملازما للننى نحو : ماضرب زيد ، وماعاج بالدواء : أى ما انتفع به ( متفاوت )  
فى المعنى : أى قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به فلا يبنى من غيره كمات وفى لأن حقيقتهما لا تفاوت فيها ( تام )  
فلا يبنى من ناقص ككان وكاد ( مبنى للفاعل ) فلا يبنى من مبنى للمفعول كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل  
فإن أمن اللبس بأن كان ملازما للبناء للمفعول جاز ذلك ، وقد سمع من كلامهم ما أشغله وما أعجبه برأيه وما أعناه  
بما جئت من شغل وأعجب وعنى بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده ( ليس اسم فاعله على ) وزن  
( أفع ) ويعبر عن هذا بأن لا يدل على لون أو عيب فلا يبنى مما هو كذلك كعمور وشهل لثلا يلبس اسم التفضيل  
منه باسم الفاعل ، وقيس عليه فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحد فى أمور كثيرة  
قاله ابن مالك .

[ تنبيه ] إذا أردت التعجب أو التفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل إليه بأشد أو أشدد  
أو شبههما ، واجعل مصدر العادم منصوبا بعد أشد ونحوه فيهما ومجرورا غالبا بعد أشدد ونحوه تقول زيد أشد  
بياضا وما أشد بياضه وأشدد بياضه ، وما أكثر أن لا يقوم ، وما أعظم ماضرب :

من أن حذف الزيادة يخل بالمقصود ، وفى أفعل خلاف فقيل يجوز البناء منه مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز  
إن كانت همزته لغير النقل نحو ما أظلم الليل ( قوله فلا يبنى من منى ) لثلا يلبس المنى بالثبت لأن صيغة التعجب  
إثبات إذ ليس فيها نى وليست الصيغة صالحة للننى ( قوله وإن لم يكن ملازما للننى ) أى سواء كان ملازما له أولا  
والثلا الأول لغير الملازم وهو ما بعد الغاية والثانى للملازم وهو ما قبلها فى التمثيل لف ونشر مشوش وكون  
عاج بمعنى انتفع ملازم للننى قاله ابن مالك فى شرح العمدة . وعبارته عاج بعيج بمعنى انتفع لم يستعمل إلا متفيا  
وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا : ونوزع فى اختصاص الأول بالننى فإنه ورد :  
ولم أر شيئا بعد ليل ألده ولا مشربا أروى به فأعيج

( قوله لثلا يلبس الخ ) وقيل لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص  
كماليد والرجل فى عدم التعجب منها . ورده ابن الحاجب بأنه يقال ما أشد سواده وأكثر حرته . قال : فإن قيل  
إنما تعجبنا من أشد : قلنا : القصد فى التعجب ليس إلا للسواد وتعليلك إنما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ  
( قوله فيتوصل إليه بأشد أو أشدد الخ ) المتبادر منه أن أشد وأشدد وشبههما أفعال يبنى منها ما ذكر ، وفيه  
نظر من وجهين : الأول : أن الكلام فيما يحصل بالبناء منه الخلاص من البناء من فاقد الشروط وأشد وماعه  
من جملة فاقد الشروط إذ ليس ثلاثيا . الثانى : أن ذلك يتوقف على ورود أشد ونحوه فعلا وهو غير معلوم إلا ما قال  
فى الصحاح والقاموس أشد الرجل إذا كان معه دابة شديدة ، والبناء من هذا فى نحو أشد استخرجا بعيدا فليقدر  
( قوله وما أكثر أن لا يقوم الخ ) أشار إلى أن المصدر الواقع بعد أشد ونحوه إما صريح وذلك فيما عدا المنى والمبنى  
للمفعول وإما مؤول وذلك فيهما :

قال فى التوضيح : وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول أى الذى يؤتى له بمصدر صريح  
وإلا فمن الثانى أى الذى يؤتى له بمصدر مؤول ، ووجه الإتيان بالمؤول فى الننى التمكن من أن يستعمل معه الننى  
ويعمل فيه الفعل الذى يتعجب بسببه كما فى التصريح وفيه بحث إذ استعمال الننى يتصور مع المصدر الصريح  
نحو ما أقرب عدم قيام زيد . هذا ، وكان وجه التعبير مع الننى بأكثر دون أشد أن الننى لا تفاوت فيه بالشدة ،  
وفى المبنى للمفعول أن يبقى لفظ الفعل المبنى للمفعول لثلا يلبس مصدره بمصدر المبنى للفاعل :

وأما الجامد وما لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منه ألبتة قاله في الأوضح . وإذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقول تعالى - أسمع بهم وأبصر - أى بهم ، وقول على رضى الله تعالى عنه :

جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

أى ما أعفها وما أكرمها ، ولا يجوز تقدمه على الفعل وإن قيل إن المجرور بالباء مفعول لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور متعلقين بالفعل ،

### [ باب ]

في الوقف وبعض مسائل الخط

( الوقف ) قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهى أحد عشر بالاستقراء : الإسكان المجرد ، الروم ، الإشمام ، إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء ، زيادة الألف ، إلحاق هاء السكت ، إثبات الواو والياء أو حذفهما ، إبدال همزة ، التضعيف ، نقل الحركة .

إذا علمت ذلك فيوقف ( فى الأنصح ) من اللفتين ( على نحو : رحمة ) من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وقناة فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه ( بالهاء ) أى بإبدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا فى ضربت ضربة لالتبس بالضمير المفعول ، فإن كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كأخت وبنت وقف عليها من غير إبدال كاللاحقة للفعل والحرف ، ويوقف فى الأنصح ( على نحو : مسلمات ) مما هو جمع مؤنث سالم وإن سمي به ( بالتاء ) من غير إبدال لدلالاتها على التأنيث والجمعية جميعا فمكرهوا إبطال صورتها بخلاف التاء فى المفرد فإنها تدل على التأنيث المحض

قال ولبدرا بن مالك : فلو أمن اللبس جاز إبلاؤه المصدر الصريح نحو : ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها ؛ قال الشهاب القاسمى : قد يقال لم يؤمن اللبس هنا لأن النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبنى للفاعل إلا أن تصور هذا بما إذا دلت قرينة على إرادة الولادة لا الحيض .  
بقى أن بعضهم نقل البناء للفاعل فى نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس ، إلا أن يوجه جواز التعجب بأن مآل المبنى للفاعل والمبنى للمفعول هنا واحد فلي تأمل ( قوله وأما الجامد الخ ) لأن الجامد لا مصدر له فينصب أو يجر ، وأما الذى لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر ليس قابلا للتفاضل إلا إن أريد وصف زائد عليه فيقال فى نحو : مات زيد ما أفجع موته وأنجع بموته كما أشار إليه البدر بن مالك ( قوله متعلقين بالفعل ) خص الكلام بذلك لأنه محل الخلاف وصح فى التوضيح تبعا لابن مالك جواز الفصل حينئذ نحو : ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب أما إذا تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب ، فلا يجوز الفصل به اتفاقا كما فى التسهيل نحو : ما أحسن معتكفا فى المسجد ، وأحسن بجالس عندك ؛

### [ باب الوقف ]

( قوله وهو قطع الخ ) المراد هنا الاختيارى بالياء المثناة التحتانية لا الاختبارى بالموحدة ولا الاستثنائى كقولك أيون لمن قال جاء قوم ، ولا التذكيرى كقولك قال زيد إذا قطعت لتذكير المفعول ، ولا الترغى كقوله : أقلل اللوم عاذل والعتابن . ( قوله الروم ) هو إخفاء الصوت بالحركة ( قوله الإشمام ) وهو خاص بالمضموم ، وحقيقته الإشارة بالشفة إلى الحركة بعد الإسكان من غير تصويت ( قوله فى الأنصح ) سبأى مقابله ( قوله لالتبس بالضمير المفعول ) أى وحمل مالا لبس فيه على ما فيه لبس ( قوله كأخت وبنت )



وكسلمات هيات وأولات (وعلى) نحو (قاض) مما هو منقوص منون غير محذوف العين (رفعا وجرا بالحذف) أى يحذف الياء لأن التنوين باق تقديرًا وهو الموجب للحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض :

وفهم من كلامه أنه إذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سيأتى ، ومثله فى الحذف عند سيويوه المنادى المقصود منه كىاقاض لأن النداء باب حذف وتغير مع عدم اختلال الكلمة هنا . واختار الخليل إثبات الياء لأنها إنما تسقط بالتنوين وهو منتف فى المنادى المقصود (وعلى) نحو (القاضى) مما هو منقوص مقرون بأل (فيهما) أى فى الرفع والجرح (بالإثبات) للياء إذ لا موجب لحذفها فإن الوقف يقتضى السكون وذلك حاصل مع إثباتها ؛ وأما المعروف منه بالإضافة نحو : قاضى مكة فكلامهم قد يشعر بأن الحذف فيه أرجح من الإثبات (وقد يعكس) الأمر (فيهن) فيوقف فى غير الألف على نحو : رحمة بالناء من غير إبدال فيقال رحمت . قال الراجز :

الله أنجأك بكفى مسلمت من بعدما وبعدما وبعدمت  
كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحسرة أن تدعى أمت

قال أبو حيان : وعلى هذه اللغة كتب فى المصحف ألفاظ بالناء نحو - إن شجرت الزقوم - أهم يقسمون رحمت ربك - وعلى نحو مسلمات بالهاء سمع دفن البناة من المكرماه : وحكى عن طيء كيف البنون والبناة

قضيته أن التاء فيهما للتأنيث وهو ما ذكره فى الأوضح فى هذا الباب لكنه فى باب النسب سلم قول يونس إن التاء فيهما ليست للتأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح ، وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه ، وسيأتى فى كلام الشارح فى بحث الخطأ الجزم بأن تاءهما للتأنيث (قوله وكسلمات هيات) فى التوضيح أن هيات مسمى به من الجمع تقديرًا فإنها فى التقدير جمع هيبة والأصل هيات حذفت اللام وهى الياء ، وحينئذ فقول الشارح فيما سبق وإن سمي به أى بالجمع تحقيقًا وإلا لم يحتج لما ذكره هنا من تشبيه هيات بمسلمات ، أو يكون مشى على القول بأن هيات مفرد وأصله هيبة على وزن فعلة من المضاعف كالقلقلة قلبت الياء التى بعد الهاء الثانية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لكن يرد على هذا القول أن الهاء الأخيرة كان ينبغى أن تكتب هاء لا تاء فليتأمل (قوله وأولات) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وإنما له واحد من معناه وهو ذات كما تقدم صدر الكتاب (قوله غير محذوف العين) فإن كان محذوف العين نحو : مر اسم فاعل أى من أرى يرى أصله مرئى فاعل لإعلال قاض وحذفت عينه وهى الهمزة بعد حذف حركتها وجب إذا وقف عليه رد الياء لأنها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد وذلك لإجحاف بالكلمة :

قال المرادى : فإن قلت هذا لازم فى حالة الوصل أيضا : قلت : لا يمكن إثباتها وصلًا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع أن بقاء التنوين وصلًا جبر . للكلمة (قوله فكلامهم يشعر بأن الحذف الخ) لأنهم قالوا لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ماذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ماجاز فى المتنون ، ومعلوم أن الأرجح فى الوقف على المتنون الحذف :

قال المرادى : وبينوا على ذلك فرعا وهو أن ماسقط نونه للإضافة إذا وقفت عليه ردت نوله نحو : هؤلاء قاضو زيد فإذا وقفت قلت قاضون لزوال سبب حذفها ، فأما وقف الفراء على قوله تعالى - غير محلى الصيد - يحذف النون فاتباع للرسم . قلت : وفى هذا نظر انتهى :

بقى أن قضية عود التنوين إليه أنه فى النصب يبدل تنوينه ألفًا . قال الشهاب القاسمى ، والسابق إلى الفهم أنه غير مراد فليحذر (قوله فى قول الراجز والله أنجأك الخ) هو أبو النجم والمراد بقوله بعدمت بعدما فأبدل فى التقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافى أو أبدل الألف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف

وكيف الإخوة والأخوة، وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالياء نظرا إلى زوال موجب حذفها في الوقف : وقد روى عن ابن كثير وورث في أحرف من القرآن ، وعلى نحو القاضى فيهما بالحذف فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو - الكبير المتعال - لينذر يوم التلاق - ( وليس لك في نصب ) نحو ( قاض ) منونا ( و ) نحو ( القاضى ) غير منون ( إلا ) إثبات ( الياء ) لكن المنون يبدل تنوينه ألفا فيقال رأيت قاضيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضى : وأما ماسقط تنوينه لمنع الصرف كرايت جوارى فكالمصوب المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وأن الإثبات أجود ( ويوقف على إذن ) الجوابية بالألف : أى بإبدال نونها ألفا تشبيها لنونها بتنوين المنصوب لأن صورتها صورته لفظا ( و ) على ( نحو - لنسفا - ) مما آخره نون توكيد خفيفة بالألف أيضا لذلك ولثلاثا يكون للفعل على الاسم مزية ( و ) على ( نحو : رأيت زيدا ) مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من التاء ( بالألف ) أى بإبدال تنوينه ألفا لأن التنوين حرف جىء به للدلالة على الأمكنية وليس في إبداله ألفا نقل بخلاف المرفوع والمجرور المتنوين فلا يبدل التنوين في الأول واوا ولا في الثانى ياء بل يحذف للنقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم : وقيل يبدل حرف مد في الأحوال الثلاثة فيقال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد لأنه يجرى مجرى حركة الإعراب لأنه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه : وقيل يحذف من غير إبدال في الثلاثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة الإعراب وكما في غير المنون ، وقوله بالألف متعاقب بالمسائل الثلاثة ويوقف عليهن بالألف ( كما يكتبن ) بها إذ الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك كتب من ابنتك بهمزة وصل لأنك لو ابتدأت بابنتك لم يكن بدء منها ، وكتب أنا زيد بالألف لأن الوقف عليه كذلك ، ونحو رحمة بالهاء لأن الوقف عليها كذلك ، ونحو أخت ومسلمات وقامت بالتاء لأن الوقف عليها كذلك ، ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ، ونحو القاضى فيهما بالياء

عليها بالتاء والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الثانى في الحلقوم ( قوله نظرا إلى زوال موجب حذفها ) وهو التنوين : وأجيب بأن ذلك عارض فلا يعتد به . واختار بعضهم أن الوقف على نحو بنى بالياء أحسن لثلاثا تنقص هدته عن أقل الأصول ، وعلى نحو قاض بالوجهين من غير ترجيح وعلى نحو مستقص بالحذف على الأحسن لطوله ( قوله فكالمصوب المنون ) أى فليس فيه إلا إثبات الياء ، ونص أبو حيان كما قال الدمامينى في شرح التسهيل على وجوب الوقف بالياء فيه . وتعقب بذلك ما اقتضته عبارة التسهيل ، وسكت الشارح عما سقط تنوينه لمنع الصرف إذا لم يكن منصوبا لأنه إنما فرض الكلام في المنصوب كما هو قضية تشبيهه بالمنصوب المنون : ولما قال في جمع الجوامع : وإن كان غير متون إثبات يائه أى الأفصح لإثبات يائه قال في شرحه : وتحت ذلك صورتان إلى أن قال أو غير منصرف نحو هؤلاء جوارى انتهى وهو مصرح بجواز الإثبات والحذف في نحو جوار رفعا وجرا . قال الشهاب : وانظر هل يحذف التنوين حينئذ ويوقف على الرأ ساكنة اه والظاهر نعم ( قوله لأن صورتها صورته لفظا ) أى لأن صورة إذن في اللفظ صورة المنصوب المنون كما هو ظاهر قول الألفية :

• وأشبهت إذا منونا نصب • لأنها ثلاثية فتشبه الأسماء المنونة بخلاف ان إذ ليس في الأسماء ثنائى وضعا .  
منون ، وظاهر كلامه الآتى في تعليل - لنسفا - أن مراده لأن صورة نون إذن صورة التنوين في اللفظ ، ويرد عليه أن هذا مطرد في لن ونحوها ( قوله لذلك ) أى لأن صورة نون التوكيد الخفيفة في اللفظ صورة التنوين ( قوله والأصل في كتابة كل كلمة ) مدار الرسم على معرفة هذه القاعدة وما خرج عنها ومدار ما خرج منها على خمسة أشياء كما قال ابن الحاجب ، والنظر بعد ذلك فيما لا صورة تخصه وفيما خولف بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل الأول المهموز وهو أول ووسط وآخر الأول يكتب ألفا مطلقا ، والوسط إما ساكن فيحرف حركة ما قبله وإما متحرك قبله

لأن الوقف عليهما كذلك ، ومن النحاة من يكتب إذا بالنون لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الأولى للفرق بينها وبين إذا التي هي ظرف ، وعمل كتابة النون الخفيفة بالألف عند عدم اللبس أما إن حصل لبس نحو : لا تضربن زيدا واضربن عمرا فتكتب بالنون على الأصح لئلا يلبس أمر الواحد أو نهيه بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط ( وتكتب ألف ) زائدة في الخط ( بعد واو الجماعة ) المتطرفة المتصلة بفعل ماض ( كقوالوا ) أو أمر كقولوا أو مضارع كان يقولوا فرقا بينها وبين واو العطف :

قال الجاربردى : فإنه وإن لم يحصل التباس في نحو - كلوا واشربوا - لأن واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف ؛ لكن قد يجيء من الأفعال ما لا تنصل به الواو صورة نحو : جادوا وسادوا فيحصل الالتباس فجعلوا الباب كله واحدا طردا له (دون) الواو ( الأصلية ) في أبنية الكلمة فلا يكتب بعدها ألف ( كزيد يدعو ) ويفزو لعدم الالتباس وإن قدر الانفصال لأن المفرد ليس يدع ويفو دون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لأنه لا يلبس بواو العطف الذى يجيء بعد تمام الكلمة ، وإن أعربت هم توكيدا لواو الجمع زدت ألفا لأن الواو حينئذ متطرفة لأن المؤكد ليس كالجزم مما قبله مع أنه ضمير منفصل :

وأما الواو المتصلة بالاسم كضاربو زيد فمنهم من يكتب بعدها ألفا كما في الفعل والأكثر يحذفونها لقلة اتصال واو الجمع للاسم فلم يبال فيه بالالتباس إن وقع ، ومنهم من يحذف الألف في الفعل والاسم وإن لزم التباس لندوره وزواله بالقرائن ( وترسم الألف ) المتطرفة في الخط (ياء) عند الجمهور ( إن تجاوزت ) الألف ( الثلاثة ) الأحرف بأن كانت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها ياء سواء أكانت زائدة لإلحاق أم لتأنيث أم لغير ذلك وسواء كان ما هي فيه فعلا ( كاستدعى ) واستقصى أو اسما كالمستقصى ( والمصطفى ) فإن كان قبلها ياء رسمت ألفا

ما كن فيكتب بحرف حركته وإما متحرك وقبله متحرك فيكتب على مايسهل ، والظرف الذى لا يوقف عليه لاتصال غيره كالوسط : وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية نحو - إنما لهكم الله - وأيضا تكن أكن ، وكلما أتيتنى أكرمك بخلاف إن ما عندى حسن وأبن ما وعدتنى وكل ما عندى حسن ، وأما الزيادة فسيأتى مثالها في كلام المصنف ، وأما النقص فحذف ألف ابن بشر وطفه وألف الجلالة في - بسم الله الرحمن الرحيم - وأما البدل فسيأتى في كلام المصنف : وتفصيل المقام يطلب من الشافية ، وقد أفرد هذا الفن بالتصنيف ( قوله ومن النحاة من يكتب إذن بالنون ) قال أبو العباس محمد بن يزيد : أشبهى أن أكرى من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحرف ( قوله أو مضارع ) على ما اختاره الكسائى من أن الألف تكتب بعد الواو المفصلة به رفعا نحو : يغزو ويدعو ، ونصبا نحو : لن يغزو ، ووافقه القراء في حالة الرفع : والخلاف في ذلك مبنى على الخلاف في سبب زيادتها ، والعلة التى ذكرها الشارح نسبها في الجمع للأخفش وابن دقيق العيد . ونقل عن الخليل أنه عال ذلك بأنه لما كان وضع الواو على المد وعلى أن لاتتحرك أصلا زادوا بعدها الألف لأن صوت المد بها ينتهى إلى مخرج الألف ، وأنه علل مذهب الكسائى بأنها زيدت فرقا بين الاسم والفعل ، والقراء بأنها زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة وبذلك يعرف ما في كلام الشارح ( قوله عند الجمهور ) مقابله ما حكاه ابن عصفور عن الفارمى أنه زعم أن جميع ما يأتى يكتب بالألف كما أن الهزمة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء تكتب على صورتها لأعلى أصلها : ورده بأن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال كرحيان ورميت فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهزمة لاتعود إلى أصلها في موضع من المواضع ، وقال ابن الصائغ : هذه الحكاية بعيدة عن الفارمى وإنما مراده أنه القياس ، وله أن يقول إن كانت العلة الرجوع إلى الياء فلنكتب المنقلبة عن الواو واوا وإن كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهزمة ، بل الأولى أن يقال

كدنيا ومحيا وأحبا كراهة اجتماع ياءين في الخط إلا يجي وري علمين فيرسمان ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا لثقل الفعل والصفة وكون الألف أخف من الياء (أو) لم تجاوز الثلاثة ولكن (كان أصلها الياء) بأن كانت منقلبة عنها سواء أكان ذلك في فعل (كرمي) وهدي أم اسم كالرحي (والفتي) فإن اتصل بالألف ضمير متصل فاختار رسمها ألفا كرماء واستدعاه ومضطفاه :

(و) رسم الألف (ألفا) على حالها (في غيره) أي غير مامر بأن كانت ثلاثة منقلبة عن واو سواء اتصل بها ضمير متصل أم لا وسواء أكان ما هي فيه فعلا (كعفا) ودعا أم اسما كالقفا (والعصا) ثم أشار إلى ما يتعرف به الواوي من اليائي بقوله (وينكشف أمر ألف الفعل بالتاء) أي باتصال تاء الفاعل به فهما ظهر فهو أصله (كرميت وعفوت) فعلم بالأولى أن ألف رى منقلبة عن ياء وبالثاني أن ألف عفا عن واو ، ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك للكان أعم لشموله نحو: رمين وعفون وينكشف أيضا بالمضارع كيرمي ويعفو لأن الناقص اليائي مكسور العين والواوي مضمومها ، ويكون الفاء واوا لوعى لأن اللام حينئذ ياء لا واو إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولا مه واو ، ويكون العين واوا كسوى لأن اللام حينئذ ياء لا واو إذ ليس في كلامهم ما عينه ولا مه واو (و) أمر ألف (الاسم بالثنية) فهما ظهر فيها فهو أصله (كمصوين وفتين) فعلم أن ألف عصا عن واو وألف قتي عن ياء ، وينكشف أيضا بالجمع بالألف والتاء كالفتيان والفتوان ، ويكون الفاء أو العين واوا لما مر وشذ نحو : القوي والصوي فإن جهل حال الألف منقلبة عن واو أو ياء بأن لم يكن معها شيء من العلامات المذكورة فإن أميلت كتبت بالياء كتي وإلا بالألف ، وإنما كتبوا لدى بالياء لانقلاب ألفه ياء مع الضمير في لديك وكلا يكتب بالألف إذا لم يصف إلى مضممر لأن ألفه منقلبة عن واو عند البصريين :

وأما الحروف فلم تكتب منها بالياء غير بلى لإمالة ألفه ، وإلى وعلى لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير في إليك

للفارسي فرقت العرب بين هذين الألفين بالإمالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين (قوله) لا يجي وري) ألحق المبرد بيحيي كل علم منقول من الفعل وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروايي علما فيكتبه بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع (قوله) وكون الألف أخف من الياء) قد يقال الخفة أمر يرجع للفظ لا للرسم (قوله) ويكون الفاء واوا) ويكون الفاء ياء لأن اللام حينئذ واو لا ياء لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه ولا مه ياء إلا يديت بمعنى أنعمت يقال يدي يديدي (قوله) إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولا مه واو) قال السعد إلا لفظ واو ولا حاجة لذلك لأن النقي بالنسبة للأفعال وكأنه قصد بيان أن الحكم عام لم يستثن منه إلا هذا اللفظ ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكم غير الأفعال (قوله) ويكون العين واوا) الظاهر أن يقول ويكون العين ياء لأن اللام حينئذ واو لا ياء إذ ليس في كلام ما عينه ياء ولا مه واو :

قال السعد عند قول الفراء الرابع المعتل الغين واللام ويقال له اللفيف المقرون مانصه : والقسمة تقضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن لم يجي ما عينه ياء ولا مه واو انتهى. أما ما عينه ولا مه واو فوجود في كلامهم نحو قوي فإن أصله قو ويقو فاعل إعلال رضى برضى ، ولولا قول الشارح فيما سيأتي في الاسم : وتكون الفاء والعين واوا لما مر ، وشذ نحو : القوي والصوي لجزمت بأن في عبارة الشارح تحريفا فلعل مراده أنه ليس في كلامهم ما ذكر على سبيل القياس ولا نقض بما خرج عنه ، والمراد القياس الاستعمالي ولا شك في أن اجتماع واوين مستثقل وكأنه لم يقل هنا قياسا على ما يأتي ، وشذ نحو قوي وصوي لأنه غير محتاج إليه لانكشاف أمره لأنه ياء في اللفظ فليتامل (قوله) وكلا يكتب بالألف) وكذا كلتا حملا عليها وكان القياس أن تكتب بالياء لأن ألفها رابعة (قوله) لأن ألفه منقلبة عن واو عند البصريين) أما من زعم أن ألفه منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدى فإنه

وعليك ، وحتى حملا على إلى لأنها بمعناها :

### [ فصل ]

في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم

وبتمامه تتم المقدمة فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة :

وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج سميت بذلك لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، ويسمى الخليل سلم اللسان لذلك : وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ، ومذهب الجمهور أنها زبذت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ، ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسر كما هو الأصل : وظاهر مذهب سيدي به أنها زبذت متحركة بالكسرة التي هي أعدل لأننا نحتاج إلى تحريك السكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفازاني . وقد تفتح تخفيفا وتضم إتباعا ، ولا تكون في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم وغير ما سيجيء بل تكون في مواضع أشار إليها وإلى بيان حركة الهمزة بقوله ( همزة اسم ) مبتدأ خبره سيأتي وأصله عند البصريين سموكقنو لتكسيزه على أسماء وتصغيره على سمي حذف لامة للثقل بتعاقب الحركات الإعرابية عليها ، ونقل سكون الميم إلى السين لتعاقب تلك الحركات عليها ثم أتى بالهمزة في أوله

يكتبها بالياء ( قوله وحتى حملا على إلى ) قال ابن الأنباري : وإنما كتبت حتى بالياء وإن كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلزمت الألف مع المضمر حين قالوا حتاي وحتاك وحتاه وانصرفت إلى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيدا ، وعمل كتابة إلى وعلى وحتى بالياء ما لم تنصل بما الاستفهامية وإلا كتبت بالألف لوقوعها وسطا نحو : إلام وعلام وحتام :

واعلم أن رسم المصحف متبع لما صدر من السلف رضي الله عنهم وقد وقع فيه أشياء على خلاف ما تقرر وكذا رسم العروض مخالف لما تقرر لأن أهله يكتبون ما سمع خاصة لأن المعتد به في صنعهم أنهم يراعون الحروف التي يقوم بها الوزن فيكتبون التنوين ولا يراعون حذفه في الوقف والمدغم حرفين : واعلم أيضا أن النقط وضع لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف والنون والتاء وصلا لأفصلا واختار بعضهم نقط الشين بواحدة لأن المقصود وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها والأكثر على نقطها بثلاث واختار الزيجاني وجماعة نقط هاء التأنيث في نحو رحمة فرقا بينها وبين هاء الضمير وهاء السكت ، والأدباء منهم الحريري يعدونها في الحروف غير المنقوطة ، ولهذا أتوا بها في الأبيات والرسائل التي التزموا عروها عن حرف منقوط ، ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الإيضاح إلا الحاء إذ لو نقطت لالتبس بالميم ، والله أعلم :

### [ فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل ]

( قوله وسميت بذلك ) أي مع أنها تسقط في الوصل ( قوله لأن المتكلم يتوصل بها الخ ) قد يقال هذا يظهر لو سميت همزة للتوصل ( قوله وقيل لسقوطها الخ ) أي فينصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين : وقيل إن تسميتها بذلك اتساع ( قوله ولا يكون في مضارع مطلقا ) لهذا قالوا لا يجوز الإدغام في مثل تذكر لأنه يجوز إلى اجتلاب همزة الوصل ( قوله وأصله عند البصريين سموكقنو ) وقال الكوفيون : أصله وسم بفتح الواو ( قوله لتكسيه على أسماء الخ ) ولو كان أصله وسم لكان جمعه أوساما وتصغيره وسميم واعتبار القاب بعيد ( قوله للثقل بتعاقب الحركات الإعرابية عليها ) أورد عليه دلو وظبي فإن الحركات الإعرابية متعاقبة على لامها ولم تحذف



( بكسر ) لها ( وضم ) وهو قليل والمجرور في محل نصب على الحال ( و ) همزة ( است ) وهو الذي أصله ضعه بفتح أوله وثانيه لتكسيره على أستاؤه وتصغيره على ستيه ( وابن ) أصله بنو بفتح أوله وثانيه أيضا لتكسيره على أبناء بورن أفعال حذفت لأمه تخفيفا وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضا عن المحذوف ثم أتى بها للقوصل إلى النطق بالساكن ( وابن ) هو ابن زيدت فيه ميم المبالغة سمع فحفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة لميمه في الإعراب كما في امرئ ، وليست الميم بدلا من اللام كما هي بدل من العين في فم لأن ذلك يقتضى سقوط الهمزة لأنها عوض ( وابنة ) أصله بنوة كشجرة لأنها مؤنثة ابن فالتاء للتأنيث بخلاف تاء بنت وأخت فإنها بدل من اللام لا للتأنيث لسكون ما قبلها ، ولأنه لو سمي بهما رجلان ما استفيد التأنيث من صيغتهما ( وامرئ وامرأة ) أصلهما مرء ومرأة وهما لغة أخرى سكن أولهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وإن كان على ثلاثة أحرف لأن لهما همزة ويلحقهما التخفيف فيقال مر ومره فجريا مجرى ابن وابنة ( وتثنيتهن ) أى السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فإن همزاته همزات قطع ( واثنين واثنين ) أصلهما ثنيان وثنيان كجمالان وشجرتان لأنهما من ثنيت فحذفت اللام وأسكنت الفاء وجيء بهمزة الوصل ( والغلام ) ونحوه مما بدى بلام التعريف ، وكلام التعريف ميمه في لغة طيء وحبر واللام الموصولة والزائدة ، وقد مر أن الخليل يقول إن الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال ( وابن الله ) بناء على أنه مفرد لاجمع يمين إذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته ولم يقتصر فيه بحذف بعضه كما سيأتى ، وهو مشتق من التيمم بمعنى البركة ولا يستعمل إلا ( في القسم ) فإذا قال المقسم أيمن الله لأفعلن فكأنه قال بركة الله قسمي لأفعلن والضمير في قوله ( بفتحهما ) عائد إلى الغلام وأيمن وهو واجب في نحو : الغلام لكثرة الاستعمال جائز في أيمن الله برجحان كما أفهمه قوله ( أو بكسر ) في أيمن وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك في قوله :

همز أيم وأيمن فافتح واكسر أو أم قل أو قل م أو من بالتثنية قد شكلا

وإنما يحصل الثقل إذا كان لام الكلمة حرف علة مفتوحا قبله كيدعو ويرى ( قوله أصله سته ) حذفت لأمه وهى الهاء تشعيبها بحروف العلة وسكنى أوله وجيء بالهمزة وفيها لغتان أخريان : سه بحذف للعين فوزله فل وست بحذف اللام وهى الهاء فوزنه فع ( قوله لتكسيره على أبناء ) هذا دليل على تحريك عينه وأما دليل كون الحركة فتحة فالخفة ودليل حركة فائه وأنها فتحة قولهم بنون ( قوله سمع ) أى في قوله :

وهل لى أم غيرها إن ذكرتها أبى الله إلا أن أكون لها ابنا

( قوله بخلاف تاء بنت وأخت فإنها بدل النخ ) هذا خلاف ما أسلفه في أول باب الوقت كما نبهنا على ذلك هناك ( قوله بخلاف جمعهن ) ظاهره أن السبعة تجمع وفي الصحاح المرء الرجل يقال هذا مرء وهما مرءان ولا يجمع على لفظه ، وفي فصيح ثعلب يقال امرؤ وامرءان وامرأة وامرأتان ولا يجمع امرؤ ولا امرأة ( قوله بناء على أنه مفرد ) أى كما ذهب إليه البصريون ( قوله لاجمع يمين ) كما ذهب إليه الكوفيون وقالوا إن همزته همزة قطع ( قوله وفيه اثنا عشر لغة ) ذكر في فتح البارى أنها اثنان وعشرون ذكر ذلك في باب التيمم وفي الإيمان ، وعبرة القاموس تفيد ذلك ولصها : وأيمن الله وأيم الله ويكسر أولهما ، وأيمن الله بفتح الميم والهمزة وتكسر ، وإيم الله بكسر الهمزة والميم ، وهيم الله بفتح الهاء وضم الميم ، وأم الله مثلثة الميم ، وإم الله بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر النون ، ومن الله مثلثة الميم والنون ، وم الله مثلثة ، ولم الله ولين الله اسم وضع للقمم والتقدير أيمن الله قسمي ( قوله فافتح واكسر ) أى وميم أيمن على الوجهين مضمومة ( قوله بالتثنية ) راجع ( ٣٦ - من فاكهي - ثان )





ما لم تكن مفتوحة فتبدل ألفا على الأفصح نحو : أحسن عندك ، وآمن الله بيمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همز الاستفهام :

وليكن هذا آخر ما أردنا إيرادَه على هذه المقدمة ، والمستول من فضل من اطلع فيه على خلل أن يبادر إلى إصلاحه إن لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتى هى أحسن ، لكن بعد مطالعته فى ذلك ما يتحقق به الخلل بعد مشاورته فيه أهل فنه فإن واضعه معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ، ولولا طمعه فى أن يكون من الثلاثة التى إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا منها ما كشف فضائحه ولا عرض نفسه لتكليم الألسنة الجارحة .

والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت علىّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأدفعني برحمتك في عبادة الصالحين ، وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين :

---

للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، أو مضمومة نحو : اضطر الرجل والأصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت ( قوله فتبدل ألفا ) أى على الأوجه : قال الخضر اوى : لم يذكر أبو على وجماعة غير البدل ولم يقرأ بخلافه ولا جاء فى كلامهم ، ولا يجوز أن تحقق لأن همزة الوصل لا تثبت فى الدرج إلا ضرورة كقوله :

ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة على حدثان الدهر منى ومن جملى

وقد تسهل بين الهمزة والألف مع الفصر وهو القياس لأن الإبدال شأن الساكنة وقد قرئ فى السبع بالمد . التسهيل نحو - المذكورين - ( قوله لئلا يلتبس الخ ) علة لترك مقتضى القياس مع المفتوحة :



( قال المؤلف رحمه الله ) وليكن هذا آخر ما أردنا جمعه فى هذه الخواشى جعله الله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم إنه الوهاب الكريم ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كلما ذكرك الداكرون وغفل عن ذكره الغافلون :

## فهرس الجزء الثانى

صفحة	صفحة
١٧٩ الاضافة	٣ باب النواسخ - النوع الأول : كان وأخواتها
١٨٧ باب فى ذكر الاسماء العاملة عمل أفعالها	٢٠ ماحل على ليس
أجدها اسم الفاعل	٢٥ النوع الثانى إن وأخواتها
١٩٢ الكلام على إعمال المصدر	٣٨ تنمة فى المواضع التى تفقع فيها همزة إن
١٩٦ تنمة يجوز فى تابع الفاعل المحرور	٤٤ ومثل إن لا النافية للجنس
إعمال اسم الفاعل	٥١ النوع الثالث من النواسخ ظن وأخواتها
١٩٩ المثال	٥٧ باب الفاعل
٢ ١ اسم المفعول	٧٤ » النائب عن الفاعل
٢٠٢ الصفة المشبهة	٧٩ » الاشتغال
٢٠٧ اسم التفضيل	٩٠ » التنال
٢١٤ باب التوابع	٩٦ » المنصوبات
٢١٥ النعت	٩٧ المنادى المفعول به
٢٢١ التوكيد	١٠٣ فصل فى الكلام على المنادى الصحيح الآخر
٢٢٩ عطف البيان	١٠٥ » » أحكام توابع المنادى
٢٣٣ » النسق	١٠٨ » » الترقيم
٢٣٧ تنبيه قال الرضى وقد تكون ثم والفاء لمجرد التلرج	١١١ » » الاستغاثة والندبة
فى الارتقاء الخ	١١٥ المفعول المطلق
٢٤٧ تنبيه يجوز عطف الفعل على مثله	١٢٢ » له
٢٤٩ البدل	١٢٦ » فيه
٢٤٤ تنمة اعلم أن البدل يوافق متبوعه فى واحد	١٣٠ » معه
من أوجه الإعراب مطلقا	١٣٤ الحال
٢٥٨ باب العدد	١٣٩ التمييز
٢٦١ » موانع الصرف	١٤٩ المستثنى
٢٧١ » صيغى التعجب واسم التفضيل	١٦٠ باب فى ذكر المحفوظات
٢٧٥ » الوقف	١٧٨ فائدة متى دلت قرينة على دخول النغاية
٢٨٠ فصل فى الكلام على مواضع همزة الوصل	فى حكم ما قبلها